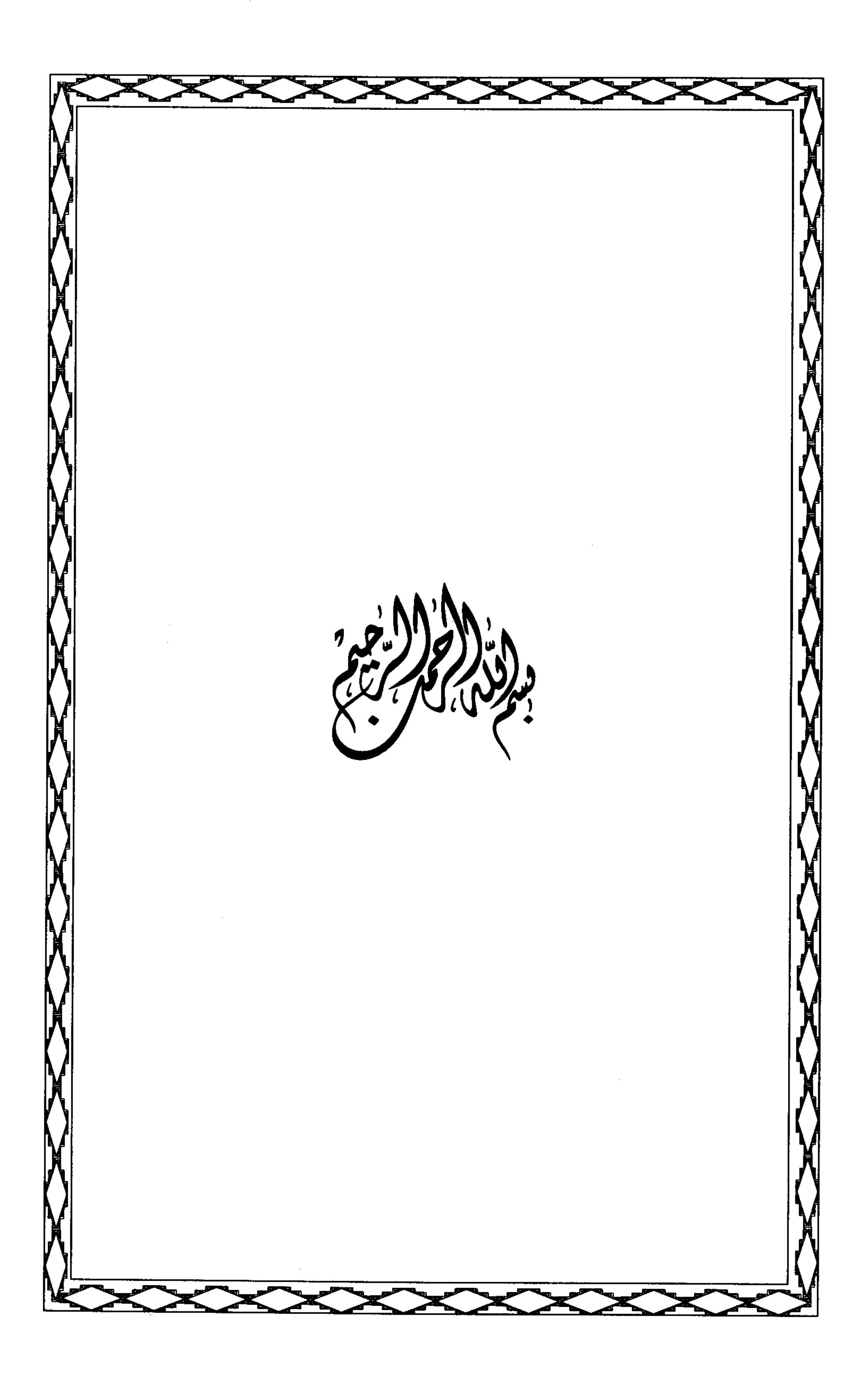
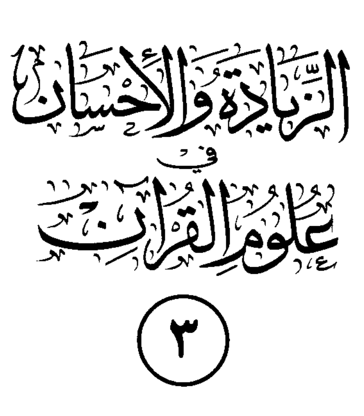


الزيادة والإحسان في علوم القرآن

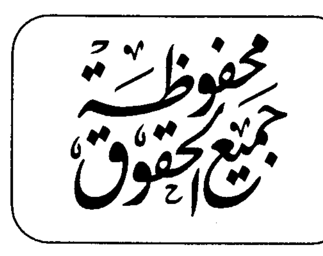
لابن عقيلة المكي

الجزء الثالث


بسم الله الرحمن الرحيم


الزيادة والإحسان
في
علوم القرآن
٣

إصدارات سنة ٢٠٠٦م
مركز البحوث والدراسات
هاتف: (٥٠٥٠٥٥٠) فاكس: (٥٠٥٠٥٥٢)
E-mail: research@sharjah.ac.ae



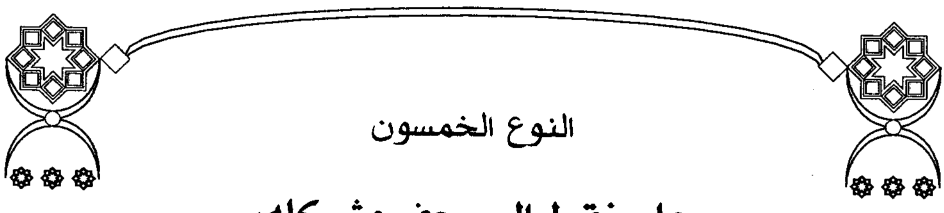
الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م

جامعة الشارقة
ص.ب: ٢٧٢٧٢، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: (٠٠٠٥٥٨٥-٦-٩٧١+) فاكس: (٥٥٨٥٠٩٩-٦-٩٧١+)
Web site: http://www.sharjah.ac.ae



النوع الخمسون

علم نقط المصحف وشكله، ومن نقطه أولاً من التابعين، ومن كره ذلك، ومن ترخص فيه من العلماء



النوع الخمسون

علم نقط المصحف وشكله، ومن نقطه أولاً من التابعين، ومن كره ذلك، ومن ترخص فيه من العلماء

وهذا النوع لم يفرده الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ ؛ بل ذكره في علم رسم الخط(١)، وهو حقيق بالإفراد، وقد أفرد الداني في ذلك كتاباً(٢).

وقال الداني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب «رسم المصحف»: اختلفت الرواية [الدينا](٣) فيمن ابتدأ بنقط المصاحف من التابعين، فروينا: أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدؤلي(٤)، وذلك أنه أراد أن يعمل كتاباً في العربية يُقَوِّم الناس به ما فسد من كلامهم [إذ](٥) كان [قد](٦) فشا(٧) ذلك في خواص الناس وعوامِّهم: فقال: أرى أن(٨) أبتدئ بإعراب القرآن أولاً، فأحضر من يمسك المصحف عليه(٩)، وأحضر صبغاً يخالف لون المداد(١٠)، وقال للذي

(١) انظر: الإتقان: ٤/ ١٦٠.

(٢) وهو كتاب المحكم في نقط المصاحف وقد طبع.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من كتاب النقط الموجود في ذيل كتاب المقنع في رسم المصاحف. انظر: النقط: ١٢٤.

(٤) النقط: ١٢٤: «الدئلي».

(٥) ما بين المعقوفين من كتاب النقط الملحق بكتاب المقنع في رسم المصاحف: ١٢٤. وفي الأصل و(ح): «إذا»، وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من كتاب النقط: ١٢٤.

(٧) كتاب النقط: ١٢٤: «نشأ».

(٨) «أن» ساقط من (ح).

(٩) «عليه»: ليست في كتاب النقط: ١٢٤.
والرجل الذي أمسك المصحف على أبي الأسود من عبد القيس، ولم أقف على اسمه. انظر: المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني: ٤.

(١٠) تحرفت في الأصل إلى: «المواد»، وتصويبها من (ح)، وكتاب النقط: ١٢٤.

يمسك المصحف عليه: إذا فتحت فَايَ فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فَأيَ فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضممت فاي فاجعل نقطة[1] أمام الحرف، فإن[2] أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنَّة - يعني تنويناً - فاجعل نقطتين، ففعل ذلك حتى[3] أتى على آخر المصحف.

وروينا: أن المبتدئ بذلك كان نصر بن عاصم الليثي، وأنه هو[4] الذي خَمَّسَها وعَشَّرها[5].

وروينا: أن[6] ابن سيرين[7] كان عنده مصحف نقطه يحيى بن يعمر[8]، وأن يحيى أول من نَقَطَها. وهؤلاء الثلاثة من أَجِلَّة[9] تابعي البصريين.

وأكثر العلماء: على أن المبتدئ بذلك أبو الأسود الدؤلي، جعل الحركات والتنوين لا غير، والخليل بن أحمد هو الذي جعل الهمزة[10]، والتشديد، والروم[11]، والإشمام[12].

---

(١) من قوله: «الحرف وإذا كسرت..» إلى قوله: «نقطة» ساقط من (ح).

(٢) النقط: ١٢٤: «فإذا».

(٣) الأصل و(ح) زيادة: «إذا»، وهو خطأ.

(٤) «هو» ليس في (ح)، ولا في كتاب النقط.

(٥) خمسها وعشرها: أي وضع علامة بعد كل خمس آيات وعشر آيات.

(٦) «إن»: ساقط من (ح)، والأصل يوافق النقط.

(٧) هو: محمد بن سيرين بن أبي عمرة الأنصاري مولاهم البصري، أبو بكر، أحد الأعلام، روى عن مولاه أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وروى عنه الشعبي، وكان فقيهاً يعبر الرؤيا، مات سنة (١١٠هـ). التهذيب: ٩/ ٢١٤. وانظر: حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني: ٢/ ٢٦٣.

(٨) هو: يحيى بن يَعْمَر العَدْواني، البَصْري، أبو سليمان، تابعي جليل، وهو أول من نقط المصحف، سمع عائشة وأبا هريرة، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، مات سنة (١٢٠هـ)، وقال الداني سنة (١٣٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٦٧، وغاية النهاية: ٢/ ٣٨١.

(٩) النقط: ١٢٥: «جلة».

(١٠) النقط: ١٢٥: «الهمز».

(١١) قال الجوهري: رُمْتُ الشَّيء أَرُومه رَوْماً إذا طَلَبْتُه، وروم الحركة الذي ذكره سيبويه هي حركة مختلسة مختفاة لضربٍ من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع.

الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، (١٤٠٧هـ): ٥/ ١٩٣٨، مادة: (روم).

(١٢) الإشمام: هو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك =

وقد وردت الكراهية[1] بنقط المصاحف عن عبد الله بن عمر، وقال بذلك جماعة من التابعين.

وروينا الرخصة في ذلك عن[2] غير واحد منهم، قال عبد الله بن وهب[3]، عن نافع بن أبي نعيم، قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن[4] عن شكل القرآن في مصحف[5]، فقال: لا بأس به.

قال ابن وهب: وحدثني الليث[6] قال: لا أرى بأساً بنقط المصاحف[7] بالعربية.

قال ابن وهب: وسمعت مالكاً يقول: أما[8] هذه الصغار - يعني التي تتعلم[9] فيها الصبيان - فلا بأس بذلك[10]، وأما الأمهات فلا أرى ذلك فيها.

[٦٥ب/ح] قال الحافظ: والناس في سائر[11] أمصار المسلمين من لدن التابعين/

= الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير. انظر: التيسير للداني: ٥٩.

(١) النقط: ١٢٥: «الكراهة»، وهو الأنسب.

(٢) النقط: ١٢٥: «من».

(٣) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم الفِهْري مولاهم المصري، أبو محمد، أحد الأئمة الأعلام، قرأ على نافع، وروى عنه القراءة أحمد بن صالح أبو طاهر، ويونس بن عبد الأعلى، مات سنة (١٩٧هـ).

تقريب التهذيب: ٢٣٨، وغاية النهاية: ١/ ٤٦٣.

(٤) هو: ربيعة بن فَرُّوخ التيمي مولاهم المدني، أبو عثمان، المعروف بربيعة الرَّأْي، روى عن أنس والسائب بن يزيد، وروى عنه نافع بن أبي نعيم، توفي سنة (١٣٦هـ) على الصحيح.

التهذيب: ٣/ ٢٥٨. وانظر: تهذيب الكمال للمزي: ١/ ٤٠٨.

(٥) كذا في الأصل و(ح)، وفي النقط: ١٢٥: «المصحف»، وهو الأنسب للسياق.

(٦) النقط: ١٢٥: «الليثي» وهو تحريف.

وهو: الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفَهْمي، أبو الحارث الإمام المصري، روى عن نافع والزُّهري، وروى عنه عبد الله بن وهب، توفي سنة (١٧٥هـ).

التهذيب: ٨/ ٤٥٩، وغاية النهاية: ٢/ ٣٤.

(٧) النقط: ١٢٥: «المصحف».

(٨) «أما»: من (ح)، وفي الأصل: «ما»، وما أثبته موافق للنقط.

(٩) النقط: ١٢٥: «يتعلم».

(١٠) النقط: ١٢٥ زيادة: «فيها».

(١١) النقط: ١٢٥: «جميع».

إلى وقتنا هذا على الترخيص[١] في ذلك في الأمهات وغيرها، ولا يرون بأساً برسم فواتح السور، وعدد آياتها[٢]، ورسم الخُموس والعُشور في مواضعها، والخط أمر يقع[٣] عن إجماعهم.

وقد ذكرنا الأخبار الواردة بذلك كله لدينا عن المتقدمين من التابعين وغيرهم في كتابنا «المصنف/ في النقط»[٤]. [٩٩ب/هـ]

قال الحافظ: ولا أستجيز النقط بالسواد لما فيها[٥] من التغيير لصورة الرسم، وقد وردت الكراهة بذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وعن غيره من علماء الأمة.

وكذلك لا يستجيز[٦] جمع القراءات شتى بألوان مختلفة في مصحف واحد، على ما أشار إليه أهل عصرنا، وقد[٧] جهل ما في ذلك من الكراهة ممن تقدمه؛ لأن ذلك من أعظم التخليط فيه[٨] والتغيير لمرسومه.

وأن يستعمل [للنقط][٩] لونان، الحمرة والصفرة، فتكون الحمرة للحركات[١٠] والتنوين، والتخفيف والتشديد، والسكون والوصل والمد، وتكون الصفرة للهمزات خاصة، وعلى ذلك مصاحف أهل المدينة فيما حدثنا به أحمد بن عمر بن محفوظ[١١]، عن محمد بن أحمد الإمام، عن عبد الله [بن

---

(١) النقط: ١٢٥: «الترخص».

(٢) النقط: ١٢٥: «آيها».

(٣) في كتاب النقط: ١٢٥: «والخطأ مرتفع»، فلعله تحريف.

(٤) وهو كتاب المحكم في نقط المصاحف.

(٥) النقط: ١٢٥: «فيه»، وهو أصح.

(٦) النقط: ١٢٦: «لا أستجيز» والكلام للداني.

(٧) النقط: ١٢٦: «ومن»، وهي أقرب لاكتمال المعنى.

(٨) «فيه» ساقط من النقط.

(٩) ما بين المعقوفين من كتاب النقط: ١٢٦، وفي الأصل و(ح): «النقطة»، وهو تحريف.

(١٠) (ح): «الحركات».

(١١) هو: أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن محفوظ المصري، أبو عبد الله القاضي، روى القراءة عن محمد بن أحمد، إمام الجامع بمصر، وأبي الفتح بن بُدهن، وروى عنه القراءة أبو عمرو الحافظ، توفي سنة (٣٩٩هـ). غاية النهاية: ١/١٢٦.

عيسى][1]، عن قالون، عن مصاحف أهل المدينة، قال: ما كان من الحروف [التي][2] تنقط بالصفرة فمهموزة، وعلى هذا عامة أهل بلدنا، وإن استعملت الخضرة للابتداء بألفات الوصل على ما أحدثه أهل بلدنا قديماً، فلا أرى [بذلك][3] بأساً إن شاء الله تعالى.

فصل
في ذكر مواضع الحركات من الحروف وتراكب التنوين وتتابعه

اعلم أن موضع الفتحة فوق الحرف، وموضع الكسرة تحت الحرف، وموضع الضمة وسط الحرف أو أمامه، على ما رويناه عن أبي الأسود الدؤلي.

فإذا ضبطت قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] جعلت الفتحة نقطة بالحمرة[4] فوق [الحاء][5]، وجعلت الضمة نقطة [بالحمرة][6] أمام الدال، وجعلت الكسرة نقطة بالحمرة[7] تحت اللام وتحت الهاء، وكذلك تفعل لسائر[8] الحروف المتحركة بالحركات الثلاث.

فصل

فإن لحق شيئاً من هذه الحركات التنوين جعلت نقطتين، أحدهما[9] الحركة، والثانية التنوين.

فإن اتصلت الكلمة المنونة بكلمة أولها حرف من حروف الحلق - وهي

---

(١) الأصل: «ابن يحيى»، وهو خطأ، وتصويبه من النقط: ١٢٦، وكتب التراجم.
(٢) ما بين المعقوفين من النقط: ١٢٦، وفي الأصل و(ح): «الذي»، وهو تحريف.
(٣) ما بين المعقوفين من النقط: ١٢٦، وفي الأصل و(ح): «ذلك».
(٤) النقط: ١٢٦: «بالحمراء».
(٥) ما بين المعقوفين من النقط: ١٢٦، وفي الأصل و(ح): «الحرف»، وهو خطأ.
(٦) ما بين المعقوفين من النقط: ١٢٦، وفي الأصل و(ح): «بالضمة»، وهو تحريف.
(٧) النقط: ١٢٦: «الحمراء».
(٨) (ح): «السائر» وهو تحريف، وفي النقط: ١٢٦: «بسائر».
(٩) النقط: ١٢٧: «إحداهما» وهي مناسبة للسياق.

الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء ـ [ركبت النقطتين][1]، وذلك[2] في نحو قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١]، و﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، و﴿عَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠]، و﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤] وشبهه، وإنما ركبت[3] من أجل [أن][4] التنوين مظهراً عنده[5] هذه الحروف، فأبعدت النقطة التي هي علامته لتؤذن بذلك.

وإن اتصل بذلك راء أو لام أو ميم أو نون، جعلت النقطتين [متتابعتين][6]، وشددت ما بعدهما؛ لأن التنوين مدغم فيه، فقربت النقطة، وشددت لذلك، وذلك في نحو قوله: ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣] وشبهه، وكذلك[7] إن اتصل بالتنوين ياء، أو واو، و[8] غيرها مما يخفى عنده[9] باقي الحروف المعجمة[10]، جعلت النقطتين [متتابعتين][11] أيضاً، إلا أنك لا تشدد ما بعدها[12] لأن المخفي لا يدغم [رأساً][13]، فيمتنع التشديد فيه لذلك[14]، في نحو قوله: ﴿فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ﴾ [النور: ٤٠]، و﴿مَّوْضُوعَةٌ

---

(١) الأصل و(ح): «كتبت المنقلبين»، وهو تصحيف، وما أثبته من كتاب النقط: ١٢٧.
ومعنى ركبت: أي جعلت إحداهما فوق الأخرى هكذا: «عليمًا حكيمًا».
انظر: المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن: ٣٤٨.
(٢) النقط: ١٢٧: «فذلك».
(٣) النقط: ١٢٧: «ركبتها».
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من كتاب النقط: ١٢٧.
(٥) النقط: ١٢٧: «عند».
(٦) الأصل و(ح): «متابعتين»، وهو خطأ وتصويبه من النقط: ١٢٧.
(٧) النقط: ١٢٧: «فكذلك».
(٨) (ح): «أو»، وهو موافق لكتاب النقط: ١٢٧.
(٩) النقط: ١٢٧: زيادة: «من».
(١٠) النقط: ١٢٧: «حروف المعجم».
(١١) الأصل و(ح): «متابعتين»، وهو خطأ، وتصويبه من النقط: ١٢٧.
(١٢) النقط: ١٢٧: «ما بعدهما».
(١٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «رأسها» وتصويبه من النقط: ١٢٧.
(١٤) النقط: ١٢٧: زيادة: «وذلك».

﴿وَنَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٤، ١٥]، و﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، و﴿سِرَاعًاۚ ذَٰلِكَ﴾ [ق: ٤٤]، و﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩][(١)]، و﴿قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٥٣]، و﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ﴾ [النور: ٤٠]، وشبه ذلك حيث وقع.

وإن [أردت أن][(٢)] تشدد الياء والواو خاصة[(٣)] ليدل[(٤)] على إدغام التنوين فيهما ـ وإن كان ليس بإدغام صحيح ولا تشديد تام كما هو في [الراء][(٥)] واللام والميم والنون، لامتناع قلب النون عندهما حرفاً صحيحاً ـ فلا بأس بذلك، وكذلك إن أردت أن تجعل في موضع النقطة[(٦)]/ [١٠٠/أ/هـ] التي هي علامة التنوين عند الباء خاصة ميماً [صغرى][(٧)] بالحمرة، لتدل على أن [حكمه][(٨)] أن ينقلب عندها ميماً، فيلفظ بها القارئ كذلك فهو حسن، وما كان من المنصوب الذي يلحقه[(٩)] التنوين نحو قوله: ﴿غَفُورًا أَلَمْ تَرَ﴾ [النساء: ٤٣، ٤٤][(١٠)]، ﴿عَلِيمًا[(١١)] حَكِيمًا﴾، [النساء: ١١] و﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟﴾[(١٢)]، و﴿سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٦]، وشبه ذلك، مما يبدل في الوقف ألفاً، وجاء مرسوماً.

---

(١) وفي كتاب النقط: ١٢٧: ﴿قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦].

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من النقط: ١٢٧.

(٣) إذا أتى بعد الاسم المنون ياء أو واو، ففيه وجهان، لأن فيه قراءتان أصلاً، قراءة خلف عن حمزة بإدغام التنوين في الياء والواو بلا غنة، واختلف في الياء عن الدُّوري عن الكسائي، والباقون على بقاء الغنة مع الإدغام فيهما. التيسير: ٤٥، والنشر: ٢/ ٢٤، ٢٥.

(٤) النقط: ١٢٧: «لتدل».

(٥) ما بين المعقوفين من النقط: ١٢٧، وفي الأصل: و(ح): «الدال»، وهو تحريف.

(٦) هنا في الأصل و(ح) زيادة: «حرفاً صحيحاً»، وهو خطأ، وكان ناسخ الأصل قد كرر كتابة سطر كامل ابتداء من هنا، فاستدرك الأمر وشطبه إلا هاتين الكلمتين، ولعل ناسخ (ح) لم يتنبه إلى ذلك وتابعه في نقلها..

(٧) الأصل و(ح): «صغراً»، وهو خطأ، وتصويبه من النقط: ١٢٨.

(٨) الأصل و(ح): «فحكمه»، وهو تحريف، وتصويبه من النقط: ١٢٨.

(٩) كتاب النقط: ١٢٨: «لحقه».

(١٠) الأصل و(ح): «غَفُوراً. أَلَمْ تَرَوْا»، وما أثبته من النقط: ١٢٨، وهو موافق للمصحف.

(١١) كتاب النقط: ١٢٨: «وعليماً».

(١٢) وهي في الأصل و(ح): «وثمود».

كذلك فإنك تجعل النقطتين معاً على تلك الألف دون الحرف المنصوب، على ما تقدم من تراكبها وتتابعها[1]، ولا يفرق بينهما فيجعل[2] أحدهما على الحرف المتحرك والثانية على الألف، كما يفعل بعض جهلة أهل النقطة[3] لأنهما لا ينفصلان.

فصل

فإن كانت الحركة إشماماً ـ وذلك في نحو قوله ﷻ: ـ ﴿وَعَسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٢١٦]، و﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿وَحِيلَ﴾ [سبأ: ٥٤]، و﴿وَغِيضَ﴾ [هود: ٤٤]، و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿سِيٓءَ﴾ [هود: ٧٧]، و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧]، وشبهه، على مذهب من رأى ذلك[4] جعلت نقطة بالحمرة[5] في وسط الحروف[6]، وإن كان ذلك ليس بضم خالص وإنما هو إمالة الكسرة نحو الضمة قليلاً، لما في ذلك من الدليل على ذلك، وإن تركت الحرف خالياً من الحركة [لتأتي][7] [المشافهة][8] على إحكام ذلك كان حسناً، وإن أردت أن تفرق بين الأشباع[9] والاختلاس[10] فيما وقع الاختلاف فيه بين القراء جعلت

---

(١) الأصل و(ح): «تراكبها وتتابعها»، وهو خطأ، وتصويبه من النقط: ١٢٨

(٢) النقط: ١٢٨: «ولا تفرق بينهما فتجعل».

(٣) النقط: ١٢٨: «النقط».

(٤) كهشام والكسائي ورويس. انظر: الإتحاف: ٢/ ١٢٧.

(٥) (ح): «بالحمراء»، وهو موافق لكتاب النقط: ١٢٨.

(٦) النقط: ١٢٨: «الحرف».

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من النقط.

(٨) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «المشابهة»، وما أثبته من كتاب النقط: ١٢٨.

(٩) الإشباع: ضد الاختِلَاس أو الاختطاف، ويسمى الاتِّسَاع، وهو: إتمام حكم مطلوب لتضعيف الحركة قبل الهمز عند من يقرأ به فتنقلب ألفاً.

قال أبو الأصبغ: وقد يعبر به عن المجيء بكمال الحركة من غير اختلاس، وهو قريب من التمكين. القواعد والإشارات في أصول القراءات لأحمد بن عمر الحموي ـ تحقيق الدكتور عبد الكريم بكّار ـ دار القلم، دمشق ط١. (١٤٠٦هـ): ٤٤.

(١٠) الاختلاس: ويسمى الاختطاف وهو: إسراع بالحركة ليحكم السامع بذهابها وهي كاملة الوزن والصنعة. القواعد والإشارات: ٥٢.

علامة الإشباع الفتحة، في نحو: ﴿لَا تَعۡدُواْ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [النساء: ١٥٤][(١)]، ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩][(٢)] في مذهب من رأى ذلك[(٣)] ألفاً صغرى مبطوحة[(٤)]، وجعلت علامة اختلافها[(٥)] نقطة، فيكون ذلك فرقاً بائناً[(٦)]، وكذلك تفعل بالكسرة والضمة في نحو: ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿أَرِنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿أَرِنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿يَنصُرۡكُمُ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، وشبهه، تجعل علامة الإشباع في المكسور[(٧)] ياء صغرى، وفي المضموم[(٨)] واواً صغرى، وتجعل علامة الاختلاس نقطة لا غير، وهذا قول الحذاق[(٩)] من النحويين.

باب ذكر علامة السكون والتشديد في الحروف

واعلم أن السكون يقع أبداً جرة بالحمرة[(١٠)] فوق الحرف، سواء كان الحرف المسكن همزة، أو غيرها من الحروف، نحو[(١١)]: ﴿إِن يَشَأۡ﴾ [النساء: ١٣٣]، و﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠١][(١٢)]، و﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿أَرَءَيۡتَ﴾ [الكهف: ٦٣]،/ و﴿أَفَرَءَيۡتُم﴾ [الشعراء: ٧٥]، وشبهه. [٦٦/أ/ح]

---

(١) وهذه من المختلف فيها، فقرأها قالون بخلف عنه، وأبو جعفر: بإسكان العين مع تشديد الدال، والوجه الثاني لقالون: اختلاس حركة العين مع التشديد للدال أيضاً، وقرأ ورش بفتح العين وتشديد الدال، والباقون بإسكان العين وتخفيف الدال. انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٥٢٤.

(٢) وفي الأصل و(ح): «تخصمون»، وهو خطأ.

(٣) الأصل و(ح): زيادة: «الألف»، وهو خطأ، والمثبت يوافق النقط.

(٤) النقط: ١٢٩: «منطرحة»، وهو وجه. ومكان هذه الألف يكون فوق العين والهاء والخاء. (المحكم في النقط: ٤٦).

(٥) النقط: ١٢٩: «اختلاسها»، وهو الصواب.

(٦) النقط: ١٢٩: «بينا».

(٧) النقط: ١٢٩: «المكسورة».

(٨) النقط: ١٢٩: «المضمومة».

(٩) تصحفت في الأصل إلى: «الحداق». والحِذْقُ والحَذَاقَةُ: المَهارة في كل عمل، تقول: حَذَقَ وحَذِقَ في عمله يَحْذِقُ ويَحْذَقُ فهو حاذق ماهر. اللسان: ١/ ٥٩٢ مادة: (حذق).

(١٠) النقط: ١٢٩: «الحمراء».

(١١) النقط: ١٢٩: زيادة: «قوله».

(١٢) وفي الأصل: و(ح): «يسؤكم» بالياء، وهو خطأ.

وأما التشديد فمختلف فيه[١] في جعله، فعامة أهل المشرق يجعلونه فوق الحرف أبداً، ويعرفونه[٢] بالحركات، فإن كان مفتوحاً شددوا وجعلوا على الحرف نقطة علامة للفتح، وإن كان مكسوراً شددوا [وجعلوا][٣] تحت الحرف [نقطة][٤] علامة للكسر، وإن كان مضموماً شددوا وجعلوا [أمام][٥] الحرف نقطة علامة للضم، وصورة التشديد على هذا المذهب ـ كما ترى ـ[٦] لأنهم يريدون أول شديد[٧].

وأما علامة أهل بلدنا، وهو الذي رويناه[٨] عن أهل المدينة: أنهم[٩] يشددون الحرف[١٠] ولا يعربونها بالحركات؛ لأنهم يجعلون المفتوح فوق الحرف، والمكسور تحته، والمضموم أمامه، فيستغنون بذلك عن التعريب.

وصورة التشديد على هذا المذهب كما ترى به[١١] (ب)، ومنهم من يجعل مع ذلك نقطة علامة الإعراب[١٢]، وهو[١٣] حسن.

على أن عامة أهل العراق لا يجعلون للسكون ولا للتشديد في مصاحفهم علامة، وإن كان سبب ابتداع النقطة[١٤] هو تصحيح القراءة، والإتيان بها على

---

(١) كذا في الأصل، و(ح): ولعل الصواب إسقاط: «فيه»، كما في النقط: ١٢٩.
(٢) النقط: ١٢٩: «ويعربونه».
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من النقط: ١٢٩.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من النقط: ١٢٩.
(٥) الأصل و(ح): «لقائم»، وهو تحريف، وتصويبه من النقط: ١٢٩.
(٦) النقط: ١٢٩: «كما ترى بـّ لأنهم».
(٧) كذا في الأصل، وهو موافق للنقط: ١٢٩.
وفي (ح): «تشديد»، ولا وجه لها، ولعل الصواب ما ذكره محمد أحمد دهمان في تحقيقه لكتاب النقط، حيث قال: ولعل الصواب: «أول شد»، أي: أول حرف من كلمة: «شد»، ثم حذفوا الدال واكتفوا بالشين التي جعلت علامة على التشديد. النقط: ١٢٩.
(٨) الكلام هنا لأبي عمرو الداني.
(٩) النقط: ١٣٠: «فإنهم».
(١٠) النقط: ١٣٠: «الحروف».
(١١) كذا في الأصل و(ح): والصواب إسقاط: «به»، كما في النقط: ١٣٠.
(١٢) النقط: ١٣٠: «للإعراب».
(١٣) النقط: ١٣٠ زيادة: «عندي»، والكلام لأبي عمرو الداني.
(١٤) النقط: ١٣٠: «النقط».

حقها، فسبيل كل حرف أن يوفى حقه مما يستحقه من الحركة والسكون[1] والتشديد وغير ذلك، وبالله التوفيق.

فصل

[١٠٠ب/هـ] /وعامة أهل بلدنا يجعلون على حروف المد مطة بالحمرة[2]، دلالة على ذلك عند الهمزات وعند الحروف السواكن اللاتي تمكن[3] لهن، نحو[4]: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وفي ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١][5]، و﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ٢١][6]، و﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [التحريم: ٦]، وكذلك ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، و﴿مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [محمد: ٣٢]، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٤٦] وشبهه، على مذهب من شدَّد النون[7] وما كان مثله.

ولا يجوز أن يجعل[8] المطة على الحرف المتحرك قبل حروف المد، ولا أن يخالف بها في الألف والياء والواو؛ بل تجعل[9] من فوقهن، ويخرج ما إلى الهمزات والسواكن قليلاً؛ لأن لحروف[10] المد أصوات[11] ينقطع عندهن، هذا إذا كان [حرف][12] المد مرسوماً في الخط، فإن كان محذوفاً

(١) «والسكون» زيادة من (ح)، موافقة للنقط: ١٣٠.
(٢) (ح): «بالحمراء»، وهو موافق للنقط: ١٣٠.
(٣) النقط: ١٣٠: «يمكن» بالياء.
(٤) النقط: ١٣٠: زيادة: «قوله».
(٥) وفي النقط: ١٣٠: و﴿فِيٓ أُمِّهَا﴾ [القصص: ٥٩].
(٦) وفي النقط: ١٣٠: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦].
(٧) «النون» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، والمثبت موافق للنقط: ١٣٠.
(٨) (ح): «تجعل».
(٩) (ح): «يجعل».
(١٠) (ح): «الحروف»، وفي النقط: ١٣٠: «حروف».
(١١) الأصل و(ح): «أصواتاً» بالنصب، وتوصيبه من النقط: ١٣٠.
(١٢) الأصل و(ح): «حروف»، وهو خطأ، وتصويبه من النقط: ١٣٠.

منه لعلة، أو كان زائداً صلة[1] [رسمته][2] بالحمرة، وجعلت المطة عليه، وذلك[3] في[4] قوله: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿لِيَسُـُٔواْ﴾ [الإسراء: ٧]، و«النَّبِيئِينَ» [البقرة: ٦١][5] وشبهه، وكذلك ﴿عَلَيْهِمْ[6] ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْۖ﴾ [المائدة: ١٠٥] وشبهه، في مذهب من ضم الميم ووصلها[7]، وكذلك ﴿تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿بِهِۦٓ [إِيمَٰنُكُمْ] إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣]، وشبهه، وكذلك ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ﴾ [الإسراء: ٦٢]، وشبهه من الزوائد في مذهب من كتبهن[8]، وإن شئت أن تجعل[9] المطة في ذلك كله على موضع حرف[10] ولم تكتبه[11] بالحمرة، وبالله التوفيق[12].

انتهى كلام الداني ـ رحمه الله تعالى ـ ، وغالب اصطلاحه في ذلك اصطلاح أهل المغرب. واصطلاح أهل المشرق يخالف ذلك في بعض الأشياء. ولا مشاحة في الاصطلاح إذا علم المقصود، والله الموفق.

---

(١) (ح): «أصله»، وما أثبته يوافق النقط: ١٣١.

(٢) الأصل: «وشبه»، فلعله تحريف، وما أثبته من النقط: ١٣١.

(٣) النقط: ١٣١: «وكذلك».

(٤) (ح): «نحو».

(٥) وفي الأصل و(ح) والنقط: «النَّبِيِّـنَ» بدون همز، وتصويبه من كتاب المحكم في نقط المصاحف للداني: ٥٥.

(٦) الأصل: «عليهم وأنذرتهم أم لم تنذرهم» فجعلهما مثالين، وهو خطأ، وتصويبه من النقط: ١٣١.

(٧) «ووصْلها»: هكذا وردت مشكولة في الأصل: «بإسكان الصاد وكسر اللام»، وهو غلط، والذي يصلها هنا ورش. انظر: الإتحاف: ١/٣٦٧.

(٨) النقط: ١٣١: «أثبتهن»، وهو وجه.

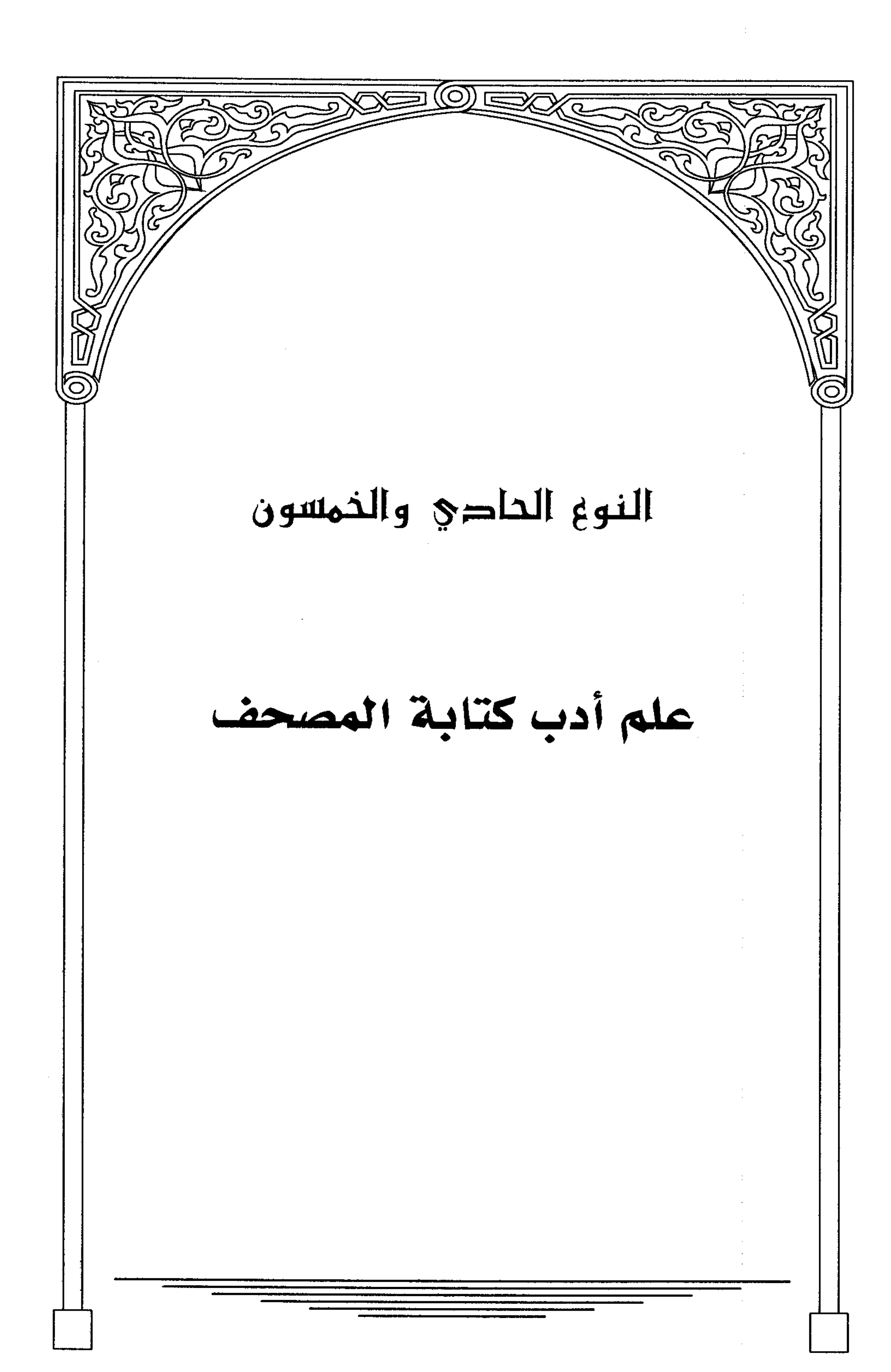
(٩) النقط: ١٣١: «وإن شئت جعلت».

(١٠) النقط: ١٣١: «مواضع حروف».

(١١) النقط: ١٣١: «ترسمه».

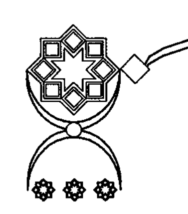
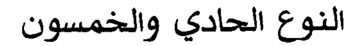
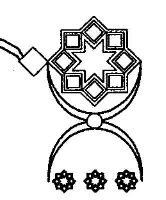
(١٢) كتاب النقط، المطبوع في ذيل المقنع، في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، للداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان: ١٢٤ ـ ١٣١.





النوع الحادي والخمسون

علم أدب كتابة المصحف

النوع الحادي والخمسون

علم أدب كتابة المصحف

وهذا النوع لم يفرده الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»؛ بل ذكره في رسم الخط[1] أيضاً.

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»:

تستحب[2] كتابة المصحف وتحسين كتابته، وتبيينها وإيضاحها، وتحقيق الخط دون مَشْقِهِ[3] وتعليقه؛ فيكره، وكذا كتابته في الشيء الصغير[4].

أخرج أبو عبيد ـ في فضائله[5] ـ عن عمر ﷺ أنه وجد مع رجل

---

(1) انظر: الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة، ط٣. في (١٤٠٥هـ)، النوع السادس والسبعون: في مرسوم الخط وآداب كتابته: ١٥٨/٤. وانظر: التبيان للنووي: ١٢١ ـ ١٢٧، والمصاحف لابن أبي داود: ١٤٥ وما بعده.

(2) الإتقان: ١٥٨/٤: «يستحب».

(3) الإتقان: «مشقة» بتشديد القاف، وهو خطأ، وضبطه من الأصل.

والمَشْقُ: هو الإفراط في المد والتسرع في الكتابة دون ضبط وتأن.

اللسان: ٣/ ٤٩٠، مادة: (مشق).

(4) انظر: الإتقان: ١٥٨/٤، والتبيان: ١٢١. ومن ذلك كتابته على البيضة أو على حبة الحنطة أو الشعيرة، أو على ورق الشجر، لإظهار الدقة والمهارة في الخط، وفي ذلك من ضياع الجهد والوقت ما لا يخفى فيما لا طائل تحته.

قال القرطبي: قال العلماء: ومن المساهلة فيه وترك الحفل به أن يصغر فيكون عرضة للأيدي الخاطئة، وذوي الأمانات المختلفة الناقصة، ولن يفعل هذا أحد بما عنده إلا إذا قلَّ مقداره عنده، وخف على قلبه أمره. وروي عن النبي ﷺ أنه نهى أن يقال: مسيجد ومصيحف. انظر: التذكار: ١٧٧ تحقيق الأرناؤوط.

والحديث أخرجه البيهقي في الشعب: ١١٠٣/٣ حديث رقم (٦٥٣)، تحقيق سعود الدعجان، وابن أبي شيبة في المصنف: ١٠/ ٥٤٤ حديث رقم (١٠٢٧٧)، وابن أبي داود في المصاحف: ١٧٠.

(5) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٧٥، حديث رقم (٨٩٠).

مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فكره ذلك وضربه، وقال: عظّموا كتاب الله، فإن[1] عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سُرَّ به.

وأخرج عبد الرزاق[2]، عن علي ـ كرم الله وجهه ـ : أنه كان يكره أن تتخذ المصاحف صغاراً[3].

وأخرج أبو عبيد، عنه ـ كرم الله وجهه ـ أنه كره أن يكتب القرآن في الشيء الصغير[4].

وأخرج البيهقي[5] ـ في الشعب[6] ـ عن أبي حكيم[7] العَبْدي[8] قال:

والأثر أورده القرطبي في التذكار، وعزاه إلى ابن الأنباري.

انظر: التذكار في أفضل الأذكار، للقرطبي، تخريج وتعليق أحمد الغماري، نشر: محمد أمين الخانجي ط١. (١٣٥٥هـ): ١٣٤. ومصاعد النظر: ١/ ٢٦٥.

(١) الإتقان: ٤/١٥٨: «وكان».

(٢) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني، أبو بكر، شيعي ثقة، حدث عن معمر ومالك بن أنس، وحدث عنه سفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل، توفي سنة (٢١١هـ).

سير أعلام النبلاء: ٩/ ٥٨٠، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣١٠.

(٣) المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق وتخريج: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المجلس العلمي في سملك وسورت، الهند، ط١. (١٣٩١هـ)، باب ما يكره أن يصنع في المصاحف: ٤/ ٣٢٣، حديث رقم (٧٩٤٥).

وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف: ١٥٢، وانظر: ١/ ٢٦٥

(٤) فضائل القرآن: ٣٧٥، حديث (٨٩٢). وانظر أيضاً: ٥٨، حديث (١٣٣). وأخرجه البيهقي في الشعب: ٣/ ١١٠٣ حديث رقم (٦٥٣) تحقيق سعود الدعجان. وابن أبي شيبة في المصنف: ١٠/ ٥٤٣ حديث رقم (١٠٢٧٤)، وابن أبي داود في المصاحف: ١٥١. وانظر: مصاعد النظر: ١/ ٢٦٥.

(٥) الإتقان: ٤/١٥٨: «وأخرج هو والبيهقي».

(٦) الجامع لشعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي، مخطوطة مصورة من مكتبة أحمد الثالث، بتركيا، برقم (١/ ٤٩٩)، وموجودة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية بالرياض، برقم (٤٨٦١): ٣/ ٣٥٢.

(٧) الأصل و(ح): «حكيم»، وما أثبته من الكنى للدواليبي: ١/ ١٥٥، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدرآباد، سنة (١٣٢٢هـ).

(٨) ذكره الدواليبي في الكنى، وسماه أبو حكيمة عصمت البصري، وقال: روى عن علي بن أبي طالب، وذكر له هذا الأثر عن عبيد الله بن سليمان.

الكني للدواليبي: ١/ ١٥٥.

مَرَّ بي عَليّ ـ وأنا[1] أكتب مصحفاً ـ فقال: أَجِلَّ قَلَمَك، فقضمت من قلمي قضمة، ثم جعلت أكتب، فقال: نعم، هكذا نَوّرْه كما نَوَّرَه الله تعالى[2].

وأخرج البيهقي، عن علي ـ كرم الله وجهه ـ موقوفاً، قال: تفوق[3] رجل في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فغفر له[4].

وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان[5]، وابن أَشْتَة ـ في المصاحف[6] ـ من طريق أبان[7]، عن أنس ﷺ مرفوعاً: من كتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[8] غفر الله له[9].

---

(١) (ح): «واذ»، وهو تحريف.

(٢) وأخرجه أبو عبيد في فضائله: ٥٧ حديث رقم (١٣٢): ٣٧٥ حديث رقم (٨٩١)، وابن أبي شيبة في المصنف: ١٠/٥٤٣ ـ ٥٤٤ حديث رقم (١٠٢٧٥ و١٠٢٧٦). وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف: ١٣١، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول: ٣٣٤، والقرطبي في التذكار: ١٧٥. قال: وذلك أشبه بالإجلال والتعظيم... وانظر: مصاعد النظر: ١/٢٦٥.

(٣) كذا في الأصل، و(ح)، وشعب الإيمان للبيهقي: ٣/٣٩٤.

وفي الإتقان: «تنوق» وهو الصواب.

وقد أورده صاحب كنز العمال بهذا اللفظ.

انظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، ضبط بكري حياني، وتصحيح صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٣٩٩هـ): ٢/٢٩٦.

وتَتَوَّقَ فيه: أي بالغ في تجويده، يقال: تَنَوَّقَ في منطقه وتَنَوَّقَ في ملبسه. اللسان: ١٠/٣٦٣، والمعجم الوسيط: ص٩٦٤، مادة: «ناق».

(٤) الجامع لشعب الإيمان للبيهقي، مخطوط: ٣/٣٩٤ وأورده السيوطي في الدر المنثور: ١/١٠، وفي سنده حفص بن عمر العدني وهو ضعيف. التقريب: ١/١٨٨.

(٥) أخبار أصبهان. الدار العلمية، دلهي، ط٢. (١٤٠٥هـ): ٢/٣١٣.

(٦) لم أقف على هذا الكتاب، ولكن انظر: الإتقان: ٤/١٥٩.

(٧) أبان بن أبي عياض العبدي مولاهم البصري، أبو إسماعيل، روى عن أنس، وسعيد بن جبير، وعن الفضيل بن عياض، وعمران القطان، وهو متروك الحديث، توفي سنة (١٤٠هـ) تقريباً.

الكاشف: ١/٣٢، والتهذيب: ١/٩٧.

(٨) الإتقان: ٤/١٥٩: «مجودة» وهو موافق لتاريخ أصبهان: ٢/٣١٣، الذي زاد بعدها: «تعظيماً لله».

(٩) وهذا الحديث فيه أبو حفص العبدي، وقد ضعفه الذهبي، وذكره ابن عدي في الضعفاء بعد أن ساقا كلاهما الحديث بنصه.

وأخرج ابن أشتة[1]، عن عمر بن عبد العزيز[2]، أنه كتب إلى عماله: إذا كتب أحدكم ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فليمد ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾[3].

وأخرج، عن زيد بن ثابت، أنه كان يكره أن تكتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ليس لها سين[4].

وأخرج، عن يزيد بن أبي حبيب[5]: أن كاتب عمرو بن العاص كتب إلى عمر، فكتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ولم يكتب لها سيناً، فضربه عمر، فقيل له: فيم ضربك أمير المؤمنين؟/ قال: ضربني في سين[6]. [١٠١/أ هـ]

وأخرج، عن ابن سيرين، أنه كان يكره أن تمد الباء إلى الميم حتى تكتب السين[7].

وأخرج ابن أبي داود ـ في المصاحف[8] ـ عن ابن سيرين: أنه كره أن يكتب المصحف مَشْقاً، قيل له[9]؟ قال: لأن فيه نقصان[10].

= انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: ١٧٠٦/٥، دار الفكر، بيروت، ط٢ في (١٤٠٥هـ)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: ١٨٩/٣، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.

وأورده السيوطي في الدر المنثور وعزاه لأبي نعيم وابن أشتة في المصاحف: ١٠/١.

(١) الأصل: «أسته» وما أثبته من (ح)، وهو الصواب، ولم أقف على هذا الكتاب، ولكن انظر: الإتقان: ١٥٩/٤.

(٢) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، الخليفة الزاهد الراشد، أَشَجُّ بني أمية، حدَّث عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وسهل بن سعد، وحدث عنه أبو سلمة، والزهري، مات سنة (١٠١هـ).

طبقات ابن سعد: ٣٣٠/٥، وسير أعلام النبلاء: ١١٤/٥.

(٣) انظر: الإتقان: ١٥٩/٤.

(٤) انظر: الإتقان: ١٥٩/٤.

(٥) يزيد بن أبي حبيب الأَزْدِي، أبو رجاء، روى عن عبد الله بن الحارث بن جزء، وأبي الطفيل، وروى عنه الليث وابن لهيعة، مات سنة (١٢٨هـ).

الكاشف للذهبي: ٢٤١/٣، دار الكتب العلمية، بيروت ط١. في (١٤٠٣هـ)، والتهذيب: ٣١٨/١١.

(٦) انظر: الإتقان: ١٥٩/٤.

(٧) انظر: الإتقان: ١٥٩/٤.

(٨) المصاحف: ١٣٤.

(٩) الإتقان: ١٥٩/٤: «قيل لم»، وفي المصاحف لأبي داود: «قيل لابن سيرين: لم كره ذلك».

(١٠) (ح): «نقصا»، وهو موافق للاتقان: ١٥٩/٤، وفي المصاحف: ١٣٤: «نقص».

وتحرم كتابته بشيء نجس[1]، وأما بالذهب فهو حسن كما قال[2] الإمام الغزالي[3] ـ رحمه الله تعالى[4].

وأخرج أبو عبيد عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ وأبي ذر وأبي الدرداء: أنهم كرهوا ذلك[5].

وأخرج[6] عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه مر عليه مصحف[7] زُيِّن بالذهب، فقال: إن أحسن ما زين به المصحف تلاوته بالحق[8].

وقال في شرح منية المصلي: ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم دقيق، وكتابة القرآن على ما يفرش، وكتابته على الجدران والمحاريب/ غير مستحسنة، ولا بأس بتحليته، وكذا نقطه وتعشيره، وإذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خرقة طاهرة، ويدفن في أرض طاهرة، ولا يجوز أن يُجلَّد به القرآن[9]. [٦٦ب/ح]

(١) الإتقان: ٤/١٥٩، والتبيان للنووي: ١٢٢.
(٢) الإتقان: ٤/١٥٩: «قاله».
(٣) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطُّوسي الغزالي، أبو حامد زين الدين، من تصانيفه: إحياء علوم الدين، توفي سنة (٥٠٥هـ). وفيات الأعيان: ٤/٢١٦، وسير أعلام النبلاء: ١٩/٣٢٢.
(٤) لم أقف على كلام الغزالي في مظانه من الإحياء. وقد أخرج ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يكتب المصاحف بالذهب. المصاحف: ١٦٧.
(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٧٣، ٣٧٤، لأحاديث على التوالي: الحديث رقم (٨٨٤، ٨٨٥) لابن عباس، ورقم (٨٨٦) لأبي ذر، ورقم (٨٨٧) لأبي الدرداء.
وذكره القرطبي في التذكار: ١٣٤، ١٣٥. والآثار الواردة عن ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء أخرجها ابن أبي داود في المصاحف: ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٦) أي: أبو عبيد في فضائل القرآن: ٣٧٣، حديث رقم (٨٨٥).
وأورد القرطبي نحوه في التذكار: ١٣٥.
(٧) (ح): «بمصحف».
(٨) وقد أخرجه «بمثله» ابن أبي داود في المصاحف: ١٥١.
وإلى هنا ينتهي نقل المؤلف من الإتقان. انظر: الإتقان: ٤/١٥٩.
(٩) لم أقف على منية المصلي، ولكن انظر: «غنية المتملي في شرح منية المصلي»، المشتهر بالشرح الكبير، لإبراهيم الحلبي، عارف أفندي (١٣٢٥هـ): ٤٩٨.
وانظر: التبيان للنووي: ١٢٢ ـ ١٢٣.

وذكر في القنية[1] معزياً إلى [. . . . . .][2]، عن الحسن، عن أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ عنه أنه يكره أن يصغر المصحف وأن يكتب بقلم دقيق. وهو قول أبي يوسف. قال الحسن: وبه نأخذ.

وذكر أيضاً، معزياً إلى شرح الطحاوي[3] قال: ينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأبينه، على أحسن ورقة وأبيض قرطاس، بأفخم وأبرق مداد، ويفرج السطور، ويفخم الحروف، ويضخم المصحف، ويجرد عما سواه من التفاسير، وذكر الآي، وعلامة[4] الوقف؛ صَوْناً لنظم الكلمات، كما هو مصحف الإمام عثمان ـ رضي الله تعالى عنه[5] ـ، انتهى.

فرع:

أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كره أخذ الأجرة على كتابة المصاحف وشرائها[6].

وأخرج عن محمد بن سيرين: أنه كره بيع المصاحف وشراءها، وأن يستأجر على كتابتها[7].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) في الأصل و(ح) كلمة غير مقروءة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) (ح): «وعلامات».

(٥) انظر: التذكار للقرطبي: ١٧٥.

أما بالنسبة لما ذكره عن تجريده من ذكر الآي وعلامات الوقف، وتعليله ذلك بأن فيها صوناً لنظم الكلمات، فإن هذا لا يستقيم له، فكل المصاحف المتداولة الآن في العالم الإسلامي مضبوطة بالشكل، وعليها علامات الوقف كلمات ورموزاً، ومع ذلك فالمشاهد أنها تعين على إحسان التلاوة في الوصل والفصل، والقطع والاستئناف، ففيها مصلحة لا تخفى، والله أعلم.

أما كلامه عن تصغير المصحف وما نقل في التحذير منه، فوجهه ـ على ما يظهر ـ تعظيم المصحف، والخشية من أن يستهان به فيما لو كتب بحروف صغيرة، والحق أنه بالنظر إلى الفوائد الملموسة حالياً من المصاحف الصغيرة، وما تمكنه للمسلم من الارتباط بكتاب الله عز وجل في أي مكان كان، لسهولة حملها وخفتها، فإنه لا وجه للتحذير منها، خصوصاً إذا انتفت إهانتها أو الاستهانة بها.

(٦) المصاحف: ١٣٢.

(٧) المصاحف: ١٣٣.

وأخرج عن مجاهد وابن المسيب[١] والحسن، أنهم قالوا: لا بأس بالثلاثة[٢].

وأخرج عن سعيد بن جبير[٣] أنه[٤] سئل عن بيع المصحف، قال: لا بأس، إنما يأخذون[٥] أجور أيديهم[٦].

وأخرج عن ابن الحنفية[٧] أنه سئل عن بيع المصحف فقال: لا بأس، إنما يبيع الورق[٨].

وأخرج عن عبد الله بن شقيق[٩]: كان أصحاب النبي ﷺ يشددون في

---

(١) سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي، أبو محمد، من كبار التابعين، سمع عثمان وعليا وأبا هريرة وقد أكثر من الرواية عنه وهو صهره، وممن روى عنه الزهري وقتادة، مات سنة (٩٤هـ) على خلاف في ذلك.

وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٥، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٢١٧.

(٢) لم أجد هذا الأثر بنصه عن الثلاثة بهذا الشكل، ولعله أراد الحكاية عنهم مما تفرق في الكتاب من روايات عنهم، ولكن لم أجد من الثلاثة الذين ذكرهم من ترخص في البيع والشراء وأخذ الأجرة على الكتابة سوى الحسن، وذلك في الصفحات (١٧٦، ١٧٧) و(١٣٢) على التوالي.

أما ابن المسيب ومجاهد، فورد ترخصهم في أخذ الأجرة في صفحة (١٣٢)، بينما لم أعثر لهما على كلام في البيع والشراء.

(٣) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي الكوفي، أبو محمد، أحد أعلام التابعين، روى عن ابن عباس وعائشة، وروى عنه عطاء ومجاهد، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ).

وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧١، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٣٢١.

(٤) في كتاب المصاحف: «عن ابن عباس أنه».

(٥) «يأخذون»: من (ح) وفي الأصل: «يوخذون»، وهو خطأ.

(٦) المصاحف: ١٧٥.

(٧) محمد بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم، أخو الحسن والحسين إلا أنه نُسِب إلى أمه الحنفية تمييزاً له عنهما، مات سنة (٨١هـ) على خلاف في ذلك.

حلية الأولياء: ٣/ ١٧٤، ووفيات الأعيان: ٤/ ١٦٩، وانظر: الأعلام للزركلي: ٦/ ٢٧١.

(٨) المصاحف: ١٧٥.

(٩) عبد الله بن شقيق العقيلي، أبو عبد الرحمن، روى عن عمر وعثمان، وروى عنه قتادة وأيوب، قال فيه أحمد: ثقة، يحمل على علي، توفي سنة (١٠٨هـ).

الكاشف للذهبي: ٢/ ٨٦، وتقريب التهذيب: ٣٠٧.

بيع المصاحف[1].

وأخرج عن النخعي[2] قال: المصحف لا يباع ولا يورث[3].

وأخرج عن [ابن] المسيب أنه كره بيع المصحف وقال: أَعِن أخاك بالكتابة أو هَبْ له[4].

وأخرج عن عطاء[5]، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: اشتر المصاحف ولا تبعها[6].

وأخرج عن مجاهد، عنه، أنه نهى عن بيع المصاحف، ورخص في شرائها[7].

وتلخص من كلامهم ثلاثة أقوال: كراهة بيعها وشراها[8]، وجواز ذلك، وكراهة البيع دون الشراء[9].

---

(١) المصاحف: ١٦٥.

(٢) إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي الكوفي، أبو عمران، الفقيه الورع، روى عن علقمة وعن خاله الأسود، روى عنه الأعمش والحكم بن عتيبة الكندي، توفي سنة (٩٦هـ).

وفيات الأعيان: ١/ ٢٥، والكاشف: ١/ ٥١.

(٣) المصاحف: ١٧٣.

(٤) المصاحف: ١٦٦.

(٥) عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان القرشي مولاهم، المكي، أبو محمد، مفتي الحرم، حدث عن عائشة وابن عباس، وعنه مجاهد وعبد الملك بن أبي سليمان، توفي سنة (١١٥هـ) على خلاف في ذلك.

وفيات الأعيان: ٣/ ٢٦١، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٧٨.

(٦) المصاحف: ١٧٣.

(٧) المصاحف: ١٧٤.

(٨) كذا في الأصل و(ح).

(٩) وقد ذكر النووي رحمه الله حكم بيع المصحف وشراءه في التبيان فقال: يصح بيع المصحف، وشراؤه، ولا كراهة في شرائه، وفي كراهة بيعه وجهان لأصحابنا، أصحهما وهو نص الشافعي أنه يكره

ومن قال: لا يكره بيعه وشراؤه: الحسن البصري وعكرمة والحكم بن عتيبة، وهو مروي عن ابن عباس.

وكرهت طائفة من العلماء بيعه وشراءه، وحكاه ابن المنذر عن علقمة وابن سيرين والنخعي وشريح ومسروق وعبد الله بن زيد.

وروي عن عمر وأبي موسى الأشعري التغليظ في بيعه، وذهبت طائفة إلى الترخيص في =

فائدة:

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد[1]: القيام للمصحف بدعة، لم يعهد في الصدر الأول. وقال غيره: هو مستحب.

قال الإمام النَّوَوِي[2]: هو مستحب لما فيه من التعظيم وعدم التهاون به، قاله في التبيان[3].

= الشراء وكراهة البيع، حكاه ابن المنذر عن ابن عباس، وسعيد بن جبير وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. التبيان: ١٢٧.

والحق ـ فيما أراه ـ أنه لما كان البيع أو الشراء واقعين على الورق الذي كتب عليه، أو الجهد الذي بذل في كتابته ـ كما نقل ذلك عن بعض السلف ـ فإنه لا مجال لصرفهما إلى بيع الكلام المكتوب أو شرائه، وفي الترخيص ببيع المصحف وشرائه من التسهيل على المسلمين والتيسير عليهم ما لا يخفى، خصوصاً في ظل التقدم الكبير في وسائل الطباعة الحالية.

(١) بحثت في كتاب قواعد الأحكام لعز الدين بن عبد السلام فلم أقف عليه، فلعلها في كتابه القواعد الكبرى في فروع الشافعية. وانظر: البرهان: ١/ ٤٧٦، والإتقان: ١/ ١٦٤، ولطائف الإشارات: ١/ ٣٣١.

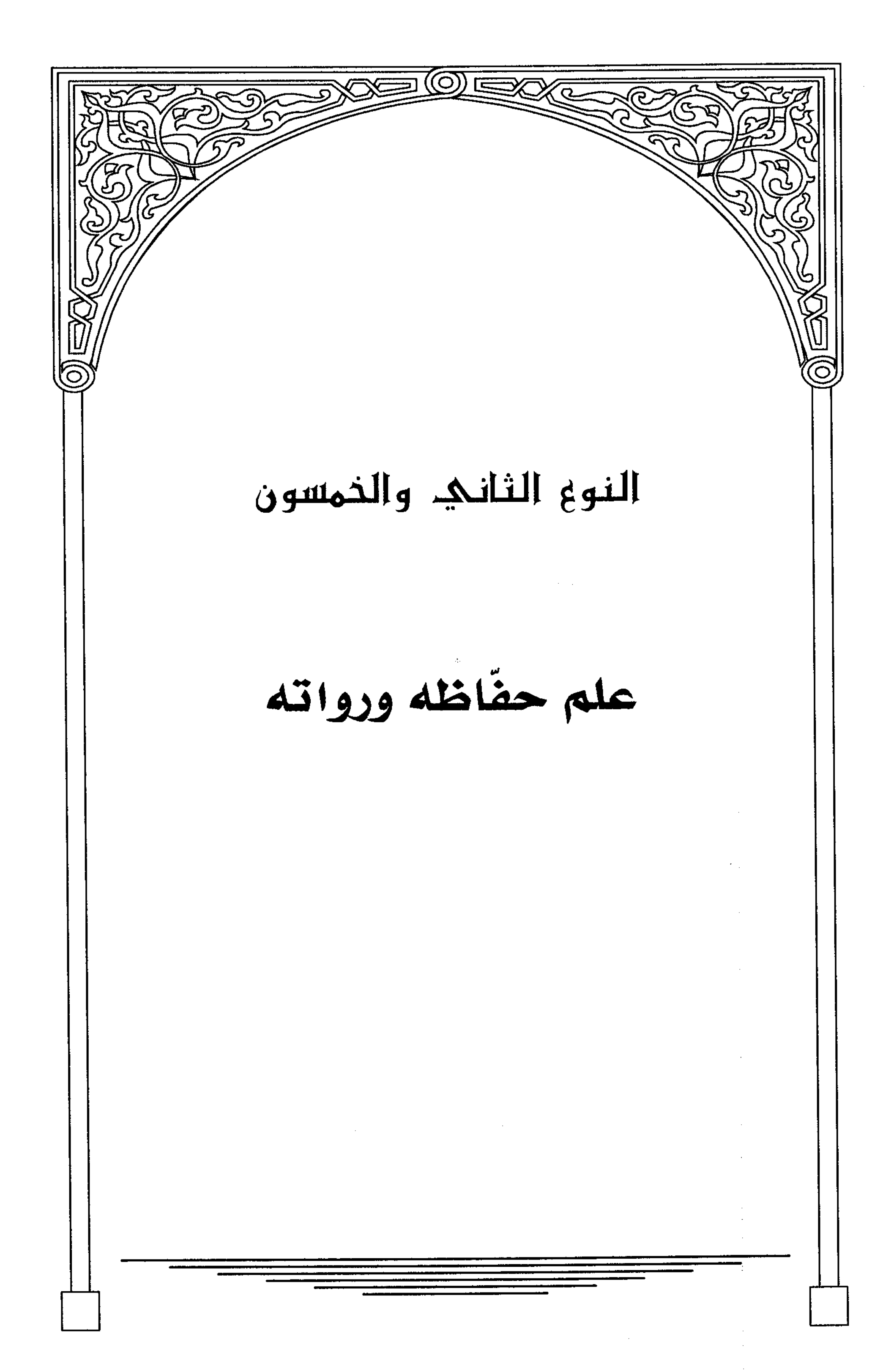
(٢) يحيى بن شرف بن مري النووي، أبو زكريا، الفقيه الشافعي، أخذ عن كمال الدين إسحاق المغربي، وعبد الرحمٰن المقدسي، وعنه المزي، وسليمان الجعبري، من تصانيفه: المجموع شرح المهذب، التبيان في آداب حملة القرآن، توفي سنة (٦٧٦هـ).

فوات الوفيات للكتبي: ٤/ ٢٦٤، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، في (١٩٧٤م)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١٥٣.

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن ليحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان، دار النفائس، بيروت، ط٢، (١٤٠٧هـ): ١٢٣.

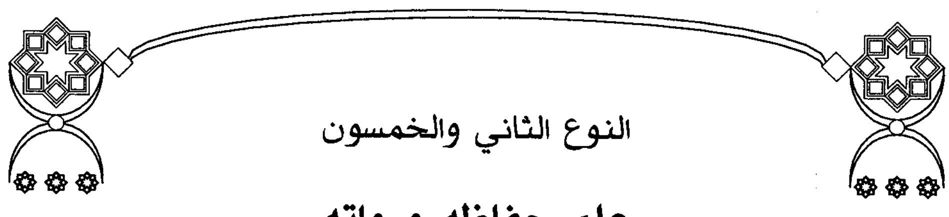
إلا أن التعليل الذي ذكره المؤلف (ابن عقيلة) هنا لم يورده النووي بنصه وقال بعده: وقد قررت استحباب القيام في الجزء الذي جمعته فيه.

والحق أن تعظيم المصحف ليس مرتبطاً بالقيام له، وإنما هو بتطبيق ما فيه، ولقد كان السلف من أشد الناس تعظيماً له، ومع ذلك فلم يُؤْثَر عنهم القيام للمصحف فيما أعلم.



النوع الثاني والخمسون

علم حفّاظه ورواته



النوع الثاني والخمسون

علم حفاظه ورواته

اشتهر في الزمن النبوي ـ بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه ـ أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم بن معقل[1]، ومعاذ بن جبل، وأُبيّ بن كعب، كما في البخاري بلفظ: «خذوا القرآن عن أربعة» فذكرهم[2]، أي تعلموه منهم/. [١٠١ب/هـ]

قال في فتح الباري: ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت يشاركهم في حفظ القرآن؛ بل يكون[3] الذين يحفظونه مثل الذي حفظوه أو أزيد[4]، وقد قتل في غزوة بئر معونة جماعة من الصحابة كانوا يقال لهم القراء: وكانوا سبعين[5].

وقال الكرماني[6]: يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده؛ أي: أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك[7].

---

(١) سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وقيل: سالم بن معقل، أبو عبد الله، صحابي جليل، وأحد السابقين الأولين، قتل يوم اليمامة.
أسد الغابة: ٢/٣٠٧، والإصابة: ٢/٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ. انظر: البخاري مع شرحه فتح الباري: ٩/٤٦، دار المعرفة، بيروت.

(٣) في فتح الباري: ٩/٤٨: «كان».

(٤) في الفتح: ٩/٤٨: «وأزيد».

(٥) فتح الباري: ٩/٤٨.

(٦) محمد بن يوسف بن علي الكرماني، ثم البغدادي، شمس الدين، أخذ عن أبيه بهاء الدين، والقاضي عضد الدين، وعنه محب الدين البغدادي، من تصانيفه: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، مات سنة (٧٨٦هـ).
الدرر الكامنة: ٤/٣١٠، وبغية الوعاة: ١٢٠.

(٧) قال الكرماني عند شرحه لكتاب فضائل القرآن من صحيح البخاري، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، قال: ما وجه تخصيص هذه الأربعة؟ فأجاب بقوله: لأنهم تفرغوا للأخذ منهم، ولوجوه أُخَر تقدمت في باب مناقب سالم.اهـ. =

وتُعُقّب بأنهم لم ينفردوا؛ بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين[1]، والله أعلم.

وخطب عبد الله بن مسعود ﷺ فقال: والله لقد أخذت من فِيِّ رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم. رواه البخاري[2].

وروى عنه مسروق[3] أنه قال: والذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم[4] مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه. رواه البخاري[5].

وعن أنس ﷺ: مات رسول الله ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد[6]، قال: ونحن ورثناه.

= وبعد البحث في الكتاب لم أقف على هذا الباب، بل لم أقف على كتاب فضائل الصحابة بأكمله.

انظر: صحيح البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، (١٤٠١هـ): ١٩/١٦.

(١) فتح الباري: ٩/٤٨.

(٢) كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ.

انظر: البخاري مع الفتح: ٩/٤٦.

(٣) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي، أبو عائشة، الفقيه، أحد الأعلام، روى عن أبي بكر، ومعاذ، وعبد الله بن مسعود، وعنه إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، توفي سنة (٦٣هـ).

الكاشف: ٣/١٢٠، والتهذيب: ١٠/١٠٩.

(٤) «أعلم» ساقط من (ح).

(٥) كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ.

انظر: البخاري مع الفتح: ٩/٤٧.

(٦) «أبو زيد» من (ح)، وفي الأصل: «أبو ذر»، وهو مخالف لنص الحديث في البخاري.

وأبو زيد اختلف في اسمه، فقيل: سعد بن عبيد بن النعمان، ولا يصح. وقيل: قيس بن أبي صعصعة، ولا يصح أيضاً. وقيل غير ذلك، والصواب أنه قيس بن السكن بن زعوراء، من بني عدي بن النجار، مات قريباً من وفاة رسول الله ﷺ، فذهب علمه ولم يؤخذ عنه، وكان عَقَبِيًّا بَدْرِياً. انظر: الإتقان: ١/٢٠٣.

رواه البخاري[1].

قال [المَازَرِيّ][2] - كما عزاه له في فتح الباري -: لا يلزم من قول أنس: لا يجمعه غيرهم: أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك؛ لأن التقدير: أنه لا يعلم أن سواهم جمعه، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد، وهذا لا يتم إلا إن [كان][3] لقي كل واحد منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جميع القرآن في عهد رسول الله ﷺ، وهذا في غاية البعد[4]، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه، لم يلزم أن يكون الواقع كذلك[5]. انتهى.

وعن قتادة[6]: سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. رواه البخاري[7].

وفي رواية الطبراني في أوله: افتخر الحيان، الأوس والخزرج، فقال

---

(١) كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ. انظر: البخاري مع الفتح: ٩/ ٤٧.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «الماوردي»، وتصويبه من فتح الباري: ٩/ ٥٢.

والمَازِري هو: محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري، أبو عبد الله، الفقيه المحدث، وأحد الأعلام المشار إليهم في حفظ الحديث، من تصانيفه: شرحه لصحيح مسلم، واسمه: «كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم»، وعليه بنى القاضي عياض كتاب «الإكمال»، توفي سنة (٥٣٦هـ).

وفيات الأعيان: ٤/ ٢٨٥، والعبر للذهبي: ٤/ ١٠٠.

(٣) زيادة من فتح الباري: ٩/ ٥٢.

(٤) (ح) زيادة: «في الغاية»، وهو تحريف، وفي الفتح: ٩/ ٥٢ زيادة: «في العادة».

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٩/ ٥٢.

(٦) قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري الأكمه، أبو الخطاب، تابعي وعالم كبير، روى عن أنس، وأبي الطفيل، وعنه همام، وأيوب السختياني، توفي سنة (١١٧هـ).

وفيات الأعيان: ٤/ ٨٥، والتهذيب: ٨/ ٣٥١.

(٧) كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ. انظر: البخاري مع الفتح: ٩/ ٤٧.

الأوس: منا أربعة: من اهتز له عرش الرحمن[1]: سعد بن معاذ[2]، ومن عدلت شهادته رجلين[3]: خزيمة بن ثابت[4]، ومن غسلته الملائكة[5]: حنظلة بن [أبي][6] عامر[7]، ومن حمته الدبر[8]: عاصم بن

---

(١) رواه البخاري عن جابر رضي الله عنه بلفظ: سمعت النبي ﷺ يقول: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ»، في كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ. انظر: البخاري مع الفتح: ٧/ ١٢٣.

(٢) سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس الأنصاري الأوسي الأشهلي، أبو عمرو، صحابي جليل، أسلم على يد مصعب بن عمير معلم المسلمين في المدينة قبل الهجرة، مات بعد حكمه على بني قريظة بأن تقتل الرجال، وتُقسم الأموال، وتُسبى الذراري.
أسد الغابة: ٢/ ٣٧٣، والإصابة: ٢/ ٣٧.

(٣) وذلك أن النبي ﷺ اشترى فرساً من سواء بن قيس المحاربي فجحده سواء، فشهد خزيمة بن ثابت للنبي ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «ما حملك على الشهادة ولم تكن معنا حاضراً؟» قال: صدقتك بما جئت به وعلمت أنك لا تقول إلا حقاً، فقال رسول الله ﷺ: «من شهد له خزيمة أو عليه فحسبه». فكان خزيمة يدعى ذا الشهادتين.
وعجز الحديث أخرجه أحمد في مسنده: ٥/ ١٨٩، دار الفكر العربي. وانظر القصة في: سنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب إذا علم أحدكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به: ٣/ ٣٠٨، دار إحياء السنّة النبوية.

(٤) خزيمة بن ثابت بن الفاكه الأنصاري الأوسي، من بني خطمة، أبو عمارة، ذو الشهادتين، صحابي جليل، ممن شهد بدراً والمشاهد بعدها، وكانت راية بني خطمة بيده يوم الفتح، قتل يوم صفين سنة (٣٧هـ). أسد الغابة: ٢/ ١٣٣.

(٥) وذلك أنه ـ فيما قيل ـ خرج إلى الجهاد وهو جنب، فقال النبي ﷺ: «إن صاحبكم لتغسله الملائكة».
وقد أورد الطبراني روايتين أخريين في تسميته بغسيل الملائكة دون ذكر القصة.
انظر: المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، (١٤٠٦هـ): ٤/ ١٠، حديث رقم (٣٤٨٦، ٣٤٨٨).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٧) حنضلة بن أبي عامر بن صيفي الأنصاري الأوسي، صحابي جليل، كان أبوه في الجاهلية يعرف بالراهب، مات في غزوة أُحد.
أسد الغابة: ٢/ ٦٦، والإصابة: ١/ ٣٦٠.

(٨) كان ذلك في غزوة الرجيع، حيث كان عاصم قد قتل اثنين من أبناء سلامة بنت سعد ابن الشهيد، فنذرت أن تشرب في قحف رأسه الخمر إن أمكنها الله منه، وجعلت لمن جاء برأسه مائة ناقة، فأراد بنو لحيان احتزاز رأسه للفوز بالجائزة فبعث الله تعالى عليهم الدبر فحمته، فلم يدن إليه أحد، ثم بعث الله بعد ذلك سيلاً فاحتمله فلم يصلوا إليه. =

ثابت[1]. فقال الخزرج: منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم.. فذكرهم[2].

وهذا يحتمل أن يكون مراد أنس، لم يجمعه غيرهم؛ أي من الأوس؛ بقرينة المفاخرة المذكورة، ولم يرد نفي ذلك عن المهاجرين، وقد ذهب إلى هذا المعنى الحافظ بن حجر[3].

وقد أجاب القاضي أبو بكر البَاقِلَّاني[4] وغيره عن حديث أنس ـ هذا ـ بأجوبة:

أحدها: أنه لا مفهوم له، فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه.

ثانيها: المراد لم يجمعه على جميع الوجوه، والقراءات التي نزل بها، إلا أولئك.

= انظر تفصيل ذلك في: كتاب المغازي للواقدي، تحقيق مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٤هـ): ١/ ٣٥٦.

(١) عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح الأنصاري الأوسي الضبعي، شهد بدراً، مات في غزوة الرجيع.

أسد الغابة: ٣/ ١١١، والإصابة: ٢/ ٢٤٤.

(٢) المعجم الكبير للطبراني: ٤/ ١٠، حديث رقم (٣٤٨٨).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: في الصحيح منه: الذين جمعوا القرآن فقط، ورجال الطبراني رجال الصحيح.

انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، في (١٩٦٧م): ١٠/ ٤١.

(٣) انظر: فتح الباري: ٩/ ٥١.

وابن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، إمام الحفاظ في زمانه، ونسبته إلى آل حجر قومه، أخذ عن العراقي وابن الملقن، من تصانيفه: فتح الباري شرح صحيح البخاري، مات سنة (٨٥٢هـ).

طبقات الحفاظ للسيوطي: ٥٥٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، في (١٤٠٣هـ)، وشذرات الذهب: ٧/ ٢٧٠.

(٤) محمد بن الطيب بن محمد بن محمد، أبو بكر القاضي، المعروف بالباقلاني المتكلم، سمع من أبي بكر القطيعي، وأبي أحمد الحسين بن علي النيسابوري، وعنه محمد السمناني، من تصانيفه: «كتاب الانتصار»، توفي سنة (٤٠٣هـ).

تاريخ بغداد: ٥/ ٣٧٩، ووفيات الأعيان: ٤/ ٢٦٩.

وثالثها: لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته، ولم ينسخ إلا أولئك، وهو قريب من الثاني.

رابعها: أن المراد بجمعه: تلقيه من في[1] رسول الله ﷺ لا بواسطة، بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

خامسها: أنهم تصدوا لتعليمه فاشتهروا به، وخفي حال غيرهم عن من عرف حالهم، فحصر ذلك[2] فيهم بحسب علمه، وليس الأمر في نفس الأمر[3] كذلك.

سادسها: المراد بالجمع: الكتابة، فلا يبعد أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلبه، وأما هؤلاء فجمعوه كتابة، وحفظوه عن ظهر قلب[4].

قال في فتح الباري: والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر رضي الله عنه كان يحفظ القرآن في حياة النبي ﷺ، وقد روى البخاري[5] أنه بنى مسجداً بفناء داره، فكان يقرأ فيه القرآن، وهو محمول على/ ما كان نزل منه[6] إذ [١٠٢/أ/هـ] ذاك، وهذا مما لا يرتاب فيه مع شدة حرص أبي بكر رضي الله عنه على تلقي القرآن من النبي ﷺ وفراغ باله له وهما بمكة، وكثرة ملازمة كل منهما للآخر[7]. انتهى[8].

---

(١) «في»: من (ح)، وهو موافق لفتح الباري: ٩/ ٥١.

(٢) «ذلك»: من (ح)، وهو موافق للفتح: ٩/ ٥١.

(٣) يريد بـ(الأمر) الأول، أي: الواقع، والحال الذي عليه حفاظ القرآن آنذاك.

ويريد بـ(الأمر) الثاني: مسألة جمع القرآن نفسها، فيكون المعنى: وليس الحال الذي كان عليه حفاظ القرآن في ذلك الوقت بالنسبة لجمع القرآن هو كما يظنه الراوي، فهناك من جمع القرآن غير هؤلاء الأربعة ولكن لم يصل خبرهم إلى راوي الحديث.

(٤) فتح الباري: ٩/ ٥١.

(٥) في كتاب الصلاة، باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس. البخاري مع الفتح: ١/ ٥٦٣. ورواه في كتاب الكفالة، باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده. البخاري مع الفتح: ٤/ ٤٧٦.

(٦) (ح): «عنه»، والأصل يوافق فتح الباري: ٩/ ٥١، وهو والصواب.

(٧) فتح الباري: ٩/ ٥١، ٥٢.

(٨) «انتهى»: زيادة من (ح).

قال الحافظ عماد الدين ابن كثير[1] كما عزاه له ابن [الجزري][2] في طبقاته[3] ـ: إنا لا نشك[4] أن الصديق ﷺ ـ قرأ القرآن.

ثم قال: وقد رأيت نص الإمام أبي الحسن الأشعري[5] ـ رحمه الله تعالى ـ على حفظه القرآن، واستدل على ذلك بحيث لا يرد، وهو أنه صح عنه ﷺ بلا نظر، أنه قال: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله وأكثر قرآنا»[6].

وتواتر عنه ﷺ أنه قَدَّمَه للإمامة[7].

---

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير القيسي البصروي، الحافظ عماد الدين أبو الفداء، أخذ عن ابن تيمية، والمِزِّي، وعنه ابن الجوزي وشهاب الدين بن حجي، من تصانيفه: «البداية والنهاية»، و«التفسير». مات سنة (٧٧٤هـ).

الدرر الكامنة: ١/ ٣٧٣، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ١١١.

(٢) في الأصل و(ح): «الجوزي»، وهو تحريف.

وابن الجزري هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي، المعروف بابن الجزري، أبو الخير شمس الدين الحافظ، شيخ الإقراء في زمانه، أخذ القراءات عن عبد الوهاب بن السلار، وأحمد الطحان، وأذن له بالإفتاء ابن كثير، من تصانيفه: النشر في القراءات العشر، وطبقات القراء، مات سنة (٨٣٣هـ).

طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٦٤، وشذرات الذهب: ٧/ ٢٠٤.

(٣) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٤٣٢.

(٤) (ح): «أنا لا أشك»، وهو موافق لطبقات ابن الجزري، وهو وجه.

(٥) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم الأشعري، أبو الحسن، متكلم، كان معتزلياً فتاب، أخذ عن زكريا الساجي، وابن سريج، من تصانيفه: «الإبانة عن أصول الديانة»، مات سنة (٣٢٤هـ) على خلاف في ذلك.

البداية والنهاية: ١١/ ١٨٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ١١٣.

(٦) هذا الحديث أخرج شطره الأول البخاري تعليقاً جازماً به في كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى.

البخاري مع الفتح: ٢/ ١٨٤، ومسلم في كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة: ١/ ٤٦٤، وأبو داود: ١/ ١٥٩، والترمذي: ١/ ٤٥٨، طبعة دار إحياء التراث، بيروت، والنسائي: ٢/ ٧٦، طبعة المكتبة العلمية، بيروت، وابن ماجه: ١/ ٣١٤، طبعة دار الفكر العربي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

وأخرج شطره الثاني، وهو قوله: «وأكثر قرآناً»: البخاري في كتاب المغازي، البخاري مع الفتح: ٨/ ٢٢، وأحمد في مسنده: ٣/ ٤٧٥، والنسائي في كتاب الأذان: ٢/ ٩، والطبراني: ٧/ ٥٠.

(٧) وهذا الحديث رواه البخاري من طرق عديدة في كتاب الأذان.

ولم يكن ﷺ ليأمر بأمر ثم يخالفه بلا سبب، فلولا أن أبا بكر رضي الله عنه كان متصفاً بما يقدمه في الإمامة على سائر الصحابة ـ وهو القراءة ـ لما قدمه، وذلك على كل تقدير، سواء/ قلنا: المراد بالأقرأ الأكثر قراءة ـ كما هو ظاهر [٦٧أ/ح] اللفظ، وذهب إليه الإمام أحمد وغيره ـ، أو الأعلم كما ذهب إليه الإمام الشافعي وغيره[١]، بأن زيادة العلم في ذلك الزمان كان ناشئاً عن زيادة القراءة: كنا إذا قرأنا الآية لا نجاوزها حتى نعلم فيم[٢] نزلت؟[٣].

وهذا يدل على أنه أقرأ الصحابة، وليس ذلك بمنكر؛ فإنه أفضل الصحابة مطلقاً، وإن كنا لا ندعي له أفضلية[٤] كل فرد وفرد كما في سائر الفضائل، كما ادعاه غيرنا، بل نقول ـ كما قال إمامنا[٥] الشافعي ـ: إن

= انظر: البخاري مع الفتح: ٢/ ١٦٤ وما بعدها، ورواه مسلم أيضاً من عدة طرق في كتاب الصلاة: ١/ ٣١١ وما بعدها.

(١) انظر قول أحمد في هذه المسألة في: الشرح الكبير على متن المقنع لابن قدامة المقدسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة: ١/ ٣٩٦.

وفي الإنصاف في معرفة الراجح من الخلافة على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرداوي، تصحيح محمد حامد الفقي، مطبعة السنّة المحمدية، مصر، (١٣٧٤هـ): ٢/ ٢٤٤.

وقد ذهب إلى هذا الرأي سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، كما في الشرح الكبير: ١/ ٣٩٦.

وانظر رأي الشافعي حول هذه المسألة في: المجموع شرح المهذب للشيرازي لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، وتحقيق محمد نجيب المطيعي، دار العلوم للطباعة، (١٩٧٢م): ٤/ ١٥٩.

وهذا القول رواية لأحمد اختارها ابن عقيل كما في الإنصاف: ٢/ ٢٤٤.

(٢) (ح): «فيما»، وما أثبته موافق لطبقات ابن الجزري.

(٣) الحديث أخرج مضمونه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، عن عبد الله بن مسعود بلفظ: «ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه». انظر: البخاري مع الفتح: ٩/ ٤٧.

وانظر ألفاظاً أخرى للحديث في: تفسير الطبري: ١/ ٨٠، الأحاديث (٨١، ٨٢، ٨٣).

(٤) في الأصل و(ح): «الأفضلية»، وهو غير مناسب للسياق، وما أثبته من (س).

(٥) الكلام هنا لابن الجزري. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣١. وإلا فالمؤلف ـ ابن عقيلة ـ حنفي المذهب.

الأفضلية في [القراءة تستلزم الأفضلية في العلم، وكذلك الأفضلية في][1] العلم، إذا كان عندهم الأقرأ هو الأعلم، وكيف يسوغ لأحد نفي حفظ القرآن عن أبي بكر ـ رضي الله تعالى عنه ـ بغير دليل ولا حجة؛ بل بمجرد الظن، مع أنه لا يسوغ لنا ذلك في آحاد الناس[2]. انتهى.

أقول: لا يلزم إذا حمل الأقرأ على الأعلم أن يكون ـ سيدنا ـ أبو بكر ـ رضي الله تعالى عنه ـ أكثر القوم قراءة.

وقد أخرج ابن أشتة ـ في المصاحف[3] ـ بسند صحيح، عن محمد بن سيرين، قال: مات أبو بكر ولم يجمع القرآن، وقتل عمر ولم يجمع القرآن.

قال ابن أشتة[4]: قال بعضهم: يعني لم يقرأ جميع القرآن [حفظا][5]، وقال بعضهم[6]: جمع المصحف.

وأخرج النسائي[7] ـ بإسناد صحيح ـ عن عبد الله بن [عمرو][8] ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قال: جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة، فبلغ النبي ﷺ فقال: «اقرأه في شهر».

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من طبقات ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٤٣١.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٤٣١، ٤٣٢.

(٣) انظر: الإتقان للسيوطي: ١/ ٢٠٢.

(٤) انظر: الإتقان للسيوطي: ١/ ٢٠٢.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من الإتقان: ١/ ٢٠٢.

(٦) الإتقان: ١/ ٢٠٢ زيادة: «هو».

(٧) في السنن الكبرى، كتاب فضائل القرآن: ١/ ٤٨. انظر: تحفة الأشراف: ٦/ ٣٨٨. والحديث أخرجه ابن ماجه أيضاً في كتاب إقامة الصلاة، باب في كم يستحب يختم القرآن: ١/ ٤٢٧.

وصححه الألباني. انظر: صحيح سنن ابن ماجه، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١٤٠٧هـ).

(٨) الأصل و(ح): «عمر»، وما أثبته من سنن النسائي الكبرى ـ كما في التحفة ـ فالحديث رواه النسائي عن يحيى بن حكيم بن صفوان، عن عبد الله بن عمرو. انظر: تحفة الأشراف: ٦/ ٣٨٨.

وعبد الله هو: عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو محمد، صحابي جليل، من المكثرين الرواية عن النبي ﷺ، وكان يكتب ما يسمعه من النبي ﷺ، مات سنة (٦٣هـ)، وقيل: (٦٥هـ)، وقيل غير ذلك. أسد الغابة: ٣/ ٣٤٩، والإصابة: ٢/ ٣٥١.

وتقدم في الحديث الماضي ذكر ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وكل هؤلاء من المهاجرين.

وقد ذكر أبو عبيد القراء[1] من الصحابة ـ بعد الخلفاء الأربعة ـ: طلحة[2]، وسعد[3]، وابن مسعود، وحذيفة[4]، وسالماً، وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب[5]، والعبادلة[6]. ومن النساء: عائشة، وحفصة، وأم سلمة. ولكن بعض هؤلاء أكمله بعد النبي ﷺ، فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس.

وعد ابن أبي داود ـ في كتاب «الشريعة» ـ[7] من المهاجرين، أيضاً: تميم بن أبي[8] أوس الداري[9]، ....

---

(١) الذي وقفت عليه في فضائل القرآن: ٣٤٨، ما ورد في حديث البخاري: عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ، وسالم ومولى حذيفة.

وانظر: الإتقان: ١/ ٢٠٢، ففيه أن هذا القول لأبي عبيد في كتاب القراءات.

(٢) طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي، أبو محمد، من السابقين الأولين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي يوم الجمل. أسد الغابة: ٣/ ٨٥، والإصابة: ٢/ ٢٢٩.

(٣) سعد بن مالك بن أهيب القرشي الزهري، وهو سعد بن أبي وقاص، ويكنى أبا إسحاق، من السابقين الأولين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين الجنة، وهو أول من أراق دماً في سبيل الله، مات سنة (٥٥هـ)، وقيل: (٥٨هـ). أسد الغابة: ٢/ ٣٦٦، والإصابة: ٢/ ٣٣.

(٤) حذيفة بن اليمان، وهو حذيفة بن حسل بن جابر العبسي، أبو عبد الله، صاحب رسول الله ﷺ في المنافقين، مات سنة (٣٦هـ). أسد الغابة: ١/ ٤٦٨، والإصابة: ١/ ٣١٧.

(٥) عبد الله بن السائب بن صيفي القرشي المخزومي القارئ، أبو عبد الرحمٰن، صحابي جليل، شهد النبي ﷺ يوم الفتح، أخذ عنه أهل مكة القراءة، وعليه قرأ مجاهد، توفي قبل مقتل عبد الله بن الزبير بيسير. أسد الغابة: ٣/ ٢٥٤، والإصابة: ٢/ ٣١٤.

(٦) العبادلة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وقد أخرج منهم عبد الله بن مسعود لتقدم وفاته، وأما هؤلاء فعاشوا حتى احتيج إلى علمهم، وهذا هو الصحيح المشهور بين علماء الحديث والفقه.

انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، جدة، ط١، في (١٤٠٣هـ): ٥١٧.

(٧) انظر: الإتقان: ١/ ٢٠٣.

(٨) كذا في الأصل و(ح)، والصواب حذفها كما في كتب التراجم.

(٩) تميم بن أوس بن خارجة الداري، أبو رقية، أسلم سنة (٩هـ)، حدث عنه النبي ﷺ =

وعقبة بن عامر[1]. ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذ بن الذي يكنى أبا [حليمة][2]، ومجمع بن جارية[3]، وفضالة بن عبيد[4]، و[مسلمة][5] بن مخلد، وغيرهم. وصرح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي ﷺ.

وممن جمعه، أيضاً، أبو موسى الأشعري، ذكره أبو عمرو الداني ـ رحمه الله تعالى[6] ـ، انتهى.

= حديث الجساسة: «الدابة التي رآها في جزيرة البحر»، وهو أول من قص، وأول من أسرج السراج في المسجد. أسد الغابة: ١/ ٢٥٦، والإصابة: ١/ ١٨٣.

(١) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، صحابي مشهور، كان قارئاً، وممن جمع القرآن، روى عنه ابن عباس، وأبو أمامة، مات سنة (٥٨هـ). أسد الغابة: ط/ ٥٣، والإصابة: ٢/ ٤٨٩.

(٢) الأصل: «طيمه»، وهو تحريف، وتصويبه من الإتقان: ١/ ٢٠٢.

ومعاذ هذا هو معاذ بن الحارث الأنصاري، من الخزرج، ثم من بني النجار، يكنى أبا حليمة، ويعرف بالقارئ، صحابي جليل، شهد غزوة الخندق، روى عنه عمران بن أبي أنس، ونافع مولى ابن عمر، والمُقْبري، وهو ممن أقامهم عمر بن الخطاب يصلون بالناس التراويح، قتل يوم الحرة، سنة (٦٣هـ). أسد الغابة: ٥/ ١٩٧.

(٣) الأصل: «حارثة»، وهو تصحيف.

وهو: مجمع بن جارية بن عامر الأنصاري الأوسي، ممن جمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ، وكان أبوه يصلي بالمنافقين في مسجد الضرار. أسد الغابة: ٥/ ٦٨، والإصابة: ٣/ ٣٦٦.

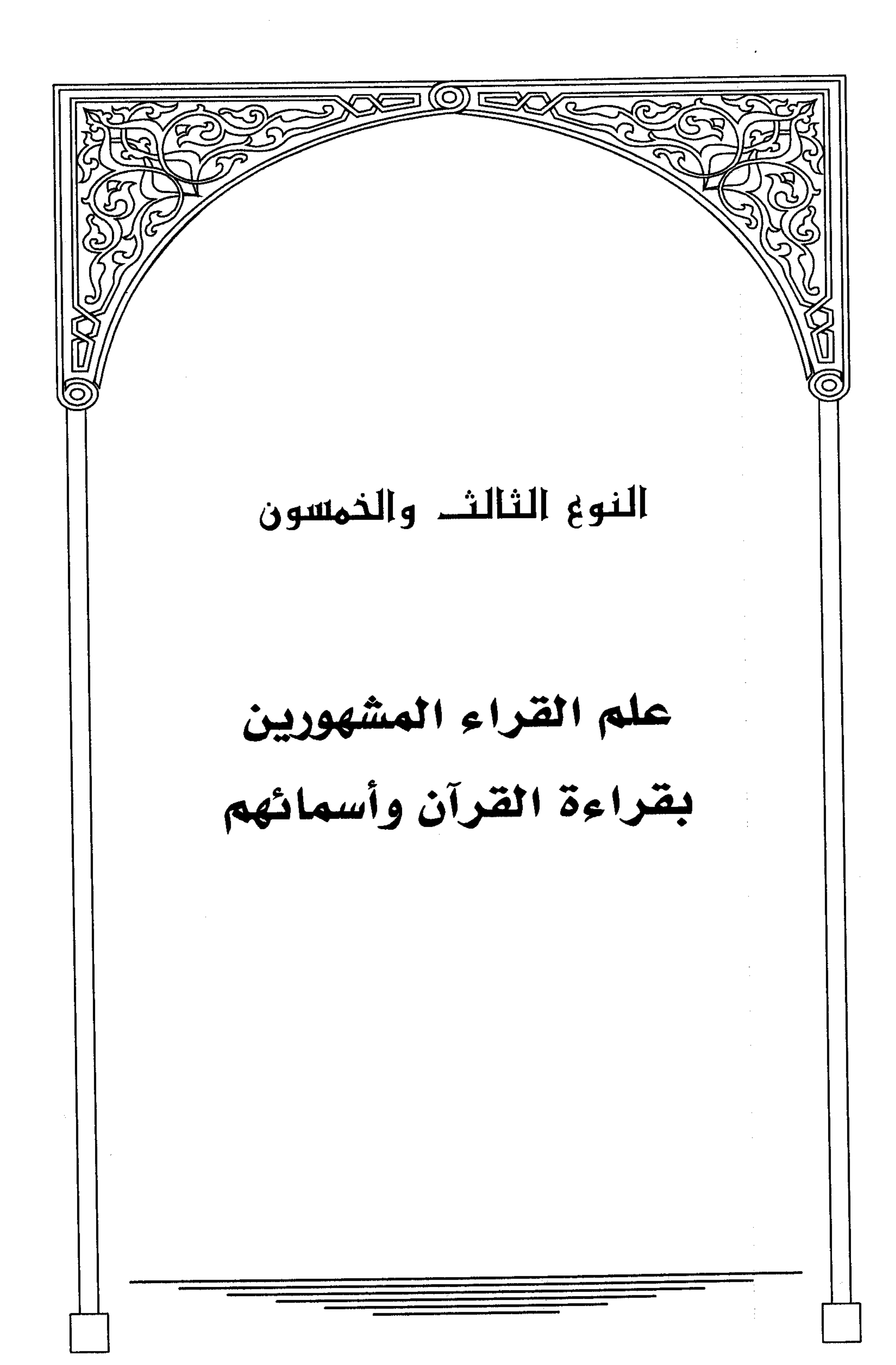
(٤) فضالة بن عبيد بن نافذ الأنصاري الأوسي، أبو محمد، أسلم قديماً، ولم يشهد بدراً، وهو ممن بايع تحت الشجرة، ومن روى عنه حنش الصنعاني، وعبد الرحمٰن بن جبير، مات سنة (٥٣هـ) على خلاف في ذلك. أسد الغابة: ٤/ ٣٦٣، والإصابة: ٣/ ٢٠٦.

(٥) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «سلمة»، وتصويبه من الإتقان: ١/ ٢٠٢.

ومسلمة هو: ابن مخلد بن الصامت الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، ولد حين قدم النبي ﷺ مهاجراً، على خلاف في ذلك، وشهد بعد النبي ﷺ فتح مصر، وسكنها، ثم تحول إلى المدينة، وكان من أصحاب معاوية، توفي سنة (٦٢هـ). أسد الغابة: ٥/ ١٧٤.

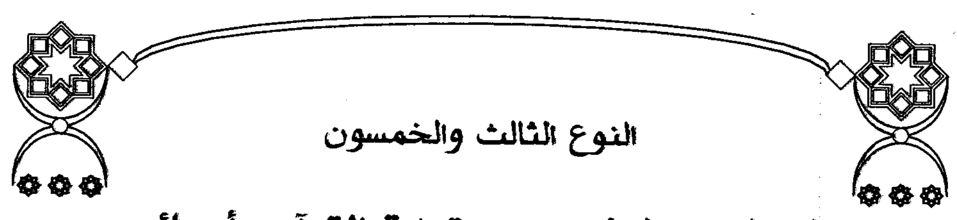
(٦) انظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ١٢١.

وقد أشار الداني هنا إشارة فقط إلى جمع أبي موسى للقرآن، ولم يصرح بذلك.



النوع الثالث والخمسون

علم القراء المشهورين بقراءة القرآن وأسمائهم



النوع الثالث والخمسون

علم القراء المشهورين بقراءة القرآن وأسمائهم

وهذا النوع لم يفرده الإمام الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - بل ذكره في علم جمع القرآن وترتيبه[1].

نبدأ أولاً بالسبعة ثم بالثلاثة ثم الأربعة.

[١٠٢ب/هـ] **فأولهم: إمام دار الهجرة نافع بن عبد الرحمن[2]/ بن أبي نعيم.**

ويكنى أبا رويم، وأبا[3] الحسن. أصله من أصبهان[4]، وكان أسود اللون حالكاً، فصيحاً، عالماً بالقراءات ووجوهها، وكان إذا تكلم يُشَمُّ من فيه رائحة المسك؛ لأن النبي ﷺ تَفَل[5] في فيه في المنام، رواه أحمد بن المصري[6]، عن الشيباني[7]، قال لي رجل ممن قرأ على نافع.. فذكره.

---

(١) وهذا لا يصح، بل ذكرهم السيوطي في النوع العشرين «في معرفة حفاظه ورواته»، فصل: (المشتهرين بالإقراء). انظر: الإتقان: ١/ ٢٠٤.

وهذا النوع منقول من اللطائف: ١/ ٩٣ - ١٠٠.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٠٧، وغاية النهاية: ٢/ ٣٣٠.

(٣) اللطائف: ١/ ٩٣: «أو أبا».

(٤) أَصْبَهَان: - بفتح الهمزة وكسرها -، وهي مدينة من الفرس العظيمة المشهورة، افتتحت بين سنتي (٢٣هـ، و٢٤هـ) على يد أبي موسى الأشعري، ومن نسب إلى أصبهان من العلماء عدد كبير، منهم الحافظ أبو نُعيم، صاحب كتاب «حلية الأولياء»، وقد ألف في ذكر أخبار أصبهان كتاباً يقع في مجلدين. معجم البلدان لياقوت الحموي: ١/ ٢٠٦.

(٥) اللطائف: ١/ ٩٣: «تكلم»، وكلاهما صحيح يدل على ما ذكره ابن الجزري حيث قال: وكان نافع إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك فقيل له: أتتطيب؟ فقال: لا ولكن رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في فيّ، فمن ذلك الوقت أشم من فِيّ هذه الرائحة. النشر: ١/ ١١٢.

(٦) لم أقف له على ترجمة.

(٧) لم أقف له على ترجمة.

وإلى ذلك[1] أشار في «الحرز» بقوله:

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السِّرِّ فِي الطِّيبِ نَافِعٌ[2] . . . .

قال[3] الذهبي: هذه الحكاية لا تثبت من جهة جهالة راويها.

وأقول: مثل الفضائل والمناقب لا يتقيد بهذا التقييد؛ بل ينبغي قبول ذلك، وإحسان الظن، والله أعلم.

وقال [المُسَيَّبِي][4] لنافع: ما أصبح وجهك وأحسن خلقك، قال: كيف لا، وقد صافحني رسول الله ﷺ وقرأت عليه القرآن[5].

وفي «كامل» الهُذَلي[6]: أن الرشيد[7] سأله أن يصلي به ـ لما قدم المدينة ـ التراويح، وله بكل ليلة مئة دينار، فشَاوَرَ مالكاً ـ رحمهما الله تعالى ـ، فقال له: إن الله يعطيك المئة من فضله، وأنت إمام، فربما يجري

---

(١) «ذلك» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ٩٣.

(٢) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيره الشاطبي، دار الكتاب النفيس، بيروت، ط١ في (١٤٠٧هـ): ١٧.

وهذا هو الشطر الأول من البيت، وتكملته:

. . . . فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلَا

(٣) اللطائف: ١/ ٩٣: «ولكن قال».

(٤) كلمة غير مقروءة في الأصل، وفي (ح): «السبيبي»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٩٣، وهو موافق لكتاب غاية النهاية: ١/ ١٥٦، وفي كنز المعاني: ٢٩: «المسيب».

والمسيبي هو: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمٰن المخزومي، أبو محمد المسيبي المدني، عالم بالحديث، وقَيِّم في قراءة نافع، أخذ القراءة عن نافع وابن أبي ذئب، وعنه خلف بن هشام البزار، وحدث عنه أحمد بن حنبل، توفي سنة (٢٠٦هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ١٤٧، وغاية النهاية: ١/ ١٥٧.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري، مخطوط: ٢٩.

(٦) عبارة اللطائف: «ويروى مما رأيته في كامل الهذلي». اللطائف: ١/ ٩٣.

والهذلي هو: يوسف بن علي بن جُبَارة الهذلي البِسْكري، أبو القاسم، اشتهر بكثرة شيوخه وتجواله في طلب القراءات، قرأ على إبراهيم بن أحمد الأربلي، وحدث عن أبي نعيم الحافظ، وعنه أبو العز محمد القلانسي، وإسماعيل بن الإخشيذ، توفي سنة (٤٦٥هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٢٩، وغاية النهاية: ٢/ ٣٩٧.

(٧) هارون بن محمد بن عبد الله أمير المؤمنين الرشيد، أبو جعفر، كان شجاعاً، كثير الحج والغزو، مكث في الخلافة أكثر من (٢٣) سنة. تاريخ بغداد: ١٤/ ٥، وفوات الوفيات: ٤/ ٢٢٥.

على لسانك شيء؛ لأن القرآن معجز، وأنت محترم، فلا تعاود[١] في ذلك؛ لاعتماد الناس عليك، فتسير به الركبان فتسقط[٢].

وقال الليث بن سعد: قدمت المدينة، ونافع إمام الناس في القراءة لا ينازع[٣].

ولما قال نافع: السنة الجهر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، لم يَعْدُ مالك أن سلم، وقال: كل علم يسأل عنه أهله[٤]، وكان إمام المسجد النبوي.

وعن الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: قراءة نافع سنة[٥]، ومثله للشافعي.

وقال[٦] وهب وزاد: فكيف برجل قرأ عليه مالك[٧].

وولد نافع سنة سبعين، وتوفي سنة تسع وستين ومئة، أواخر أيام المهدي، وقدم عند جماعة، كالداني في التيسير[٨]، والشاطبي في الحرز[٩]، وابن مجاهد[١٠] لشرفه[١١]، وقيل: لشرف محله، وهذا إنما يتمشى على القول

---

(١) أي: لا يفتح أحد عليك، ليراجعك في خطئك في الصلاة لجلالتك. ذكره محقق اللطائف: ١/ ٩٣.

(٢) انظر مجمل القصة في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، للقاضي عياض، تحقيق د. أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس: ١/ ٢١٥.

(٣) معرفة القراء الكبار: ٢/ ١٠٨.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٣٣.

(٥) معرفة القراء الكبار: ١/ ١٠٨.

(٦) «قال»: ليست في اللطائف.

(٧) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٩٤.

(٨) التيسير: ٤.

(٩) حرز الأماني: ١٧، البيت رقم (٢٥).

(١٠) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي العطشي أبو بكر، قرأ على أبي الزعراء بن عبدوس وقنبل، وقرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو الفرج الشنبوذي، من تصانيفه: «القراءات السبعة»، توفي سنة (٣٢٤هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٧٠، وغاية النهاية: ١/ ١٣٩.

وانظر تقديم ابن مجاهد لنافع في كتاب: «السبعة»: ٥٣.

(١١) «لشرفه»: ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ٩٤.

بتفضيل المدينة، وإلا فابن كثير المكي أولى بالتقديم على القول[1] بتفضيل مكة عليها[2]، وبه بدأ أبو العز[3]، ومسألة[4] التفضيل بين المحلين معروفة مشهورة[5].

والثاني[6]: **شيخ مكة وإمامها في القراءة**، أبو معبد، أو أبو عباد، [أو][7] **أبو بكر عبد الله بن كثير** بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروز ابن هرمز المكي الداري، نسبة إلى تميم الداري[8] الصحابي، ....

---

(١) «على القول»: من (ح) واللطائف: ١/ ٩٤.

(٢) والحق ـ فيما أراه ـ أن مثل هذه المسألة لا ينبغي أن يحددها فضل مكان على آخر، ولكن المعول فيها على سعة علم الرجل وفضله وتقواه وورعه، وما إلى ذلك من الصفات التي تؤهل صاحبها ـ نفسه ـ لتقديمه على غيره من الناس.

(٣) محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي أبو العز، قرأ على أبي علي غلام الهراس والهذلي، وعليه سبط الخياط وأبو بكر الباقلاني، من تصانيفه: كتاب الإرشاد، وكتاب الكفاية، توفي سنة (٥٢١هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٧٣، وغاية النهاية: ٢/ ١٢٨.

ومِمن بدأ به قبل أبي العز مكي بن أبي طالب. انظر: التبصرة في القراءات السبع، لمكي، بتحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط٢ في (١٤٠٢هـ). وانظر: «إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر» لأبي العز، تحقيق محمد حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (١٤٠٤هـ): ١٣٠.

(٤) الأصل و(ح): «مسيلة»، وهو خطأ.

(٥) ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن مكة أفضل من المدينة.

وانظر هذه الأقوال على التوالي في:

حاشية ابن عابدين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢: ٢/ ٦٢٦.

والمجموع شرح المهذب للنووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار العلوم للطباعة، (١٩٧٢م): ٧/ ٤٠١. والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد: ٣/ ٥٦٢.

وذهب المالكية إلى أن المدينة أفضل. وانظر في ذلك: الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن نصر، مطبعة الإرادة: ١/ ٢٤٠.

(٦) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٨٦، وغاية النهاية: ١/ ٤٤٣.

(٧) الأصل و(ح): «و»، وهو خطأ وتصويبه من اللطائف: ١/ ٩٤.

(٨) الدَّار: بطن من لخم، أبوهم الدار بن هاني بن حبيب بن نمارة بن لخم من أدد، من سبأ. ونسبة ابن كثير هنا إلى بني عبد الدار لا تصح، فهو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى إلى صنعاء اليمن فطردوا عنها الحبشة. انظر: سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣١٨.

و[1] إلى العطر[2]، قيل: كان عطاراً وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً، أسمر اللون، جسيماً، أشهل[3]، أبيض اللحية مخضب اللحية[4].

ونقل قراءته الأئمة كأبي عمرو بن العلاء[5]، والخليل بن أحمد، والشافعي، وغيرهم، ولقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك ـ رضي الله تعالى عنهم ـ.

ولد بمكة سنة خمس وأربعين في أيام معاوية، وأقام مدة بالعراق ثم عاد إليها، وتوفي سنة عشرين[6] ومئة، قال ابن الجزري[7]: بغير شك، وقال الحُكْرِي[8] ـ كالجعبري[9] ـ: في أيام هشام بن عبد الملك، زاد الحكري: [٦٧ب/ح] وقيل: / هذا غلط.

الثالث: إمام البصرة ومقرئها: أبو عمرو[10]، زَبَّان[11] بن العلاء بن

---

(١) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٩٤: «أو»، وهو المناسب للسياق.

(٢) وهذا هو الراجح في نسبته، لأن الدَّارِيّ في اللغة: العَطَّار، نسبته إلى دَارِينَ، فُرضَةٌ بالبَحْريْنِ فيها سُوق كان يحمل إليها مِسْكٌ من ناحية الهند، وقيل في دارين: أنها موضع في البحر يؤتى منه بالطيب، ـ لسان العرب: ١/ ١٠٣٢ مادة: (دور) ـ وابن كثير كان عطاراً.

(٣) الشهلة: حمرة في سواد العين.. يقال: رجل أشهل، وامرأة شهلاء.. وعين شهلاء إذا كان بياضها ليس بخالص، فيه كدورة. لسان العرب: ٢/ ٣٧٧، مادة: (شهل).

(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٩٤: «يخضب بالحناء».

(٥) ستأتي ترجمته في المتن.

(٦) (ح): «وعشرين»، وهو خطأ.

(٧) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٢٠.

(٨) إبراهيم بن عبد الله بن علي الحكري القرشي، أبو إسحاق، من مشايخ الإقراء بالديار المصرية، قرأ على التقي محمد بن أحمد الصايغ، وابن شهاب ابن الكفتي، وعليه محمد بن اللبان، والعماد أبو بكر النحوي، مات سنة (٧٤٩هـ). غاية النهاية: ١/ ١٧، وبغية الوعاة: ١٨١.

(٩) انظر قول الجعبري في شرحه للشاطبية، المسمى كنز المعاني، مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم (٢٨٠٤ف)، صفحة رقم (٣١)، حيث قال: «وأقام مدة بالعراق، ثم عاد إليها، ومات بها رحمه الله عشية عشرين ومئة أيام هشام.

(١٠) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٠٠، وغاية النهاية: ١/ ٢٨٨.

(١١) اختلف في اسمه على أقوال كثيرة تربو على العشرين كما ذكر ذلك ابن الجزري في غاية النهاية، وقد عدد السيوطي واحداً وعشرين قولاً في ذلك، وذكر أن سبب الاختلاف في اسمه يعود إلى أنه كان لجلالته لا يسأل عن اسمه، واختار ابن حجر منها أربعة ذكرها =

عمَّار ـ أو العُرْيان ـ بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازِني البَصْري، كازَرُوني[1] الأصل، أسمر، طوال.

كان أعلم الناس بالقرآن والعربية، عدلاً زاهداً، يتصدق بالجوائز، وينفق من أرض ورثها، أعرف الناس بالشعر وأيام العرب، وكان يلقب بسيد القراء ـ كما هو في الكامل للهذلي[2] ـ.

وحكي عنه أنه قال: الله[3] يعلم صدقي، ما رأيت أعلم مني قط.

وقال الأصمعي: سألته عن ثمانمئة[4] ألف مسألة في الشعر والقرآن والعربية، فأجاب فيها كأنه في قلوب/ العرب. [١٠٣/أ هـ]

وهو من الطبقة الثالثة[5]، ولد بـ(مكة) سنة ثمان أو تسع وستين[6]، في أيام عبد الله بن الزبير[7]، ونشأ بـ(البصرة)، وتوفي بـ(الكوفة) سنة أربع وخمسين ومئة، أو سنة سبع وخمسين ومئة، أو غيرها[8].

الرابع: إمام أهل الشام وقاضيهم، أبو عمران عبد الله[9] بن عامر بن

= في التقريب، وهي: «زَبَّان، والعُرْيَان، ويحيى، وجَزْء ـ بفتح الجيم ـ»، ونص على أن الأول أشهرها. انظر: التقريب: ٦٦٠.

وقد تصحف في الأصل إلى «زياد»، وهو تحريف، وما أثبته من (ح)، وهو الصواب، فهذا الاسم لم يرد عن أحد القول به في تسمية أبي عمرو.

(١) كازَرُون: مدينة بفارس بين البحر وشيراز، وإليها ينسب جماعة من أهل العلم. معجم البلدان: ٤/ ٤٢٩.

(٢) اللطائف: ١/ ٩٥: «كما رأيته في الكامل للهذلي».

(٣) اللطائف: ١/ ٩٥: «إن الله».

(٤) (ح): «ثمانية».

(٥) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٩٥، وقد ذكره الذهبي في طبقات القراء في أول الطبقة الرابعة.

(٦) جزم ابن حجر في التقريب: ٦٦٠، أنه ولد سنة ثمان وستين، حيث قال: مات سنة أربع وخمسين، وهو ابن ست وثمانين سنة، ورجحه الذهبي في طبقاته: ١/ ١٠١، وذكره الداني بصيغة التمريض، كما صرح بذلك الذهبي.

(٧) اللطائف: ١/ ٩٥: «في أيام عبد الملك بن مروان».

(٨) قيل: خمس وخمسين، وقيل: ثمان وأربعين ومئة.

(٩) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٨٢، وغاية النهاية: ١/ ٤٢٣.

يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحْصَبِي، **يكنى أبا عمرو**، وأبا موسى[١].

كان تابعياً جليلاً، إماماً بالجامع الأموي في أيام عمر بن عبد العزيز، وقبله، وبعده، جمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق[٢]، ودمشق[٣] إذ ذاك دار الخلافة ومحط رجال العلماء[٤]، وقُدِّم على الكوفيين لعلو سنده[٥].

مولده سنة إحدى وعشرين، قال ابن الجزري: أو ثمان وعشرين[٦] من الهجرة، على اختلاف في ذلك[٧]... وتوفي بدمشق، يوم عاشوراء سنة ثمان وعشر[٨] ومئة.

الخامس: إمام أهل (الكوفة) وقارئها، أبو بكر عاصم[٩] بن

---

(١) وقيل: أبو عامر، وقيل: أبو نعيم: وقيل: أبو عليم، وقيل: أبو عبيد: وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو معبد، وقيل: أبو عثمان، قاله الذهبي في طبقات القراء، ولم يذكر ضمنها أبا عمرو، الأشهر على أنه أبو عمران، كما نص على ذلك مكي في التبصرة: ١٩٢، والداني في التيسير: ٥، والذهبي في طبقات القراء: ١/ ٨٢، وابن حجر في التقريب: ٣٠٩، وغيرهم.

(٢) (ح): «بدمشقي»، وهو تحريف.

(٣) «ودمشق» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ٩٦.

(٤) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٩٦: «العلماء والتابعين»، و«العلماء» فيها - أي الأصل و(ح) - غير مهموزة، كما هو الغالب في أكثر المواضع.

(٥) فقد أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب، صاحب عثمان بن عفان، وقيل: عرض على عثمان نفسه رضي الله عنه، وحدث عن معاوية والنعمان بن بشير.

انظر: سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٩٢، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ٨٢.

(٦) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٩٦، والذي في طبقات ابن الجزري: «ثمان من الهجرة»، وهو الصواب لثبوت هذا القول عن ابن عامر نفسه. انظر غاية النهاية: ١/ ٣٤٦.

(٧) رجح ابن حجر في التقريب ضمنا مولده سنة إحدى عشرة من الهجرة، وذهب ابن الجزري في طبقاته إلى أن ولادته سنة ثمان من الهجرة لقول ابن عامر نفسه فيما ثبت عنه: «ولدت سنة ثمان من الهجرة.. وقبض رسول الله ﷺ ولي سنتان».

(٨) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٩٦: «ثمان عشرة ومائة».

(٩) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٨٨، وغاية النهاية: ١/ ٣٤٦.

أبي النَّجُود[1].

قال الحكري في «النجوم الزاهرة»[2]: بنون مفتوحة، وجيم مضمومة. وقال الجعبري[3]: من نجد الثِّياب: نَضْدها[4].

أسدي[5] مولاهم، الكوفي. وكان إماماً في القرآن والحديث، لغوياً نحوياً، انتهت إليه رئاسة الإقراء بـ(الكوفة) بعد أبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ[6]، إذا تكلم تكاد تعجب لفصاحته وحسن صوته، وتوفي بـ(الكوفة)[7] أو[8] (السَّمَاوَة)[9]، قال شُعْلة[10]: وهو مَوْضِع بالبادية[11]، سنة سبع وعشرين ومئة، أو سنة ثمان وعشرين[12].

---

(١) قال الذهبي في معرفة القراء: ١/ ٨٨: «واسم أبيه بَهْدَلة على الصحيح».

(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٩٦.

(٣) كنز المعاني شرح حرز الأماني، للجعبري، مخطوط: ٣٦.

(٤) الأصل و(ح): «بضدها» وهو تصحيف وتصويبها من اللطائف: ١/ ٩٦.

(٥) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٩٦، وفي كنز المعاني: ٣٦: «الأسدي»، وهو الأنسب للسياق.

(٦) عبد الله بن حبيب بن رُبَيّعة السلمي، أبو عبد الرحمٰن، ولد في حياة النبي ﷺ، عرض القرآن على عثمان وعلي، وأخذ عنه القراءة عرضاً عاصم بن أبي النجود، وعطاء بن السائب، توفي سنة (٧٤هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٥٢، وغاية النهاية: ١/ ٤١٣.

(٧) من قوله: «بعد أبي عبد الرحمٰن..» إلى قوله: «.. بالكوفة» ساقط من (ح).

(٨) الأصل: «و»، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٩٦، وهو الصواب.

(٩) السماوة: ماءة بالبادية، وادية السماوة: التي هي بين الكوفة والشام، وسميت السماوة لأنها أرض مستوية لا حجر فيها. معجم البلدان لياقوت: ٣/ ٢٤٥.

(١٠) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الموصلي، أبو عبد الله، المقرئ، الملقب بشعلة، قرأ على علي بن عبد العزيز الأربلي، ثم سمع منه شيخه المذكور تصانيفه التي منها: «كتاب الشمعة في القراءات السبعة»، توفي سنة (٦٥٦هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٧١، وغاية النهاية: ٢/ ٨٠.

(١١) كنز المعاني شرح حرز الأماني، لشعلة الموصلي، مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم (٩١١خ): ١٧.

وانظر الكتاب مطبوعاً من قبل الاتحاد العام لجماعة القراء، القاهرة: ط١: ٢٦.

(١٢) رجح ابن حجر في التقريب: ٢٨٥ موته سنة ثمان وعشرين، وكذلك الذهبي في الكاشف: ٢/ ٤٤، إلا أنه قال في معرفة القراء: ١/ ٩٤: «فلعله مات في أول سنة ثمان وعشرين ومئة»، وبالتالي فإن قول من قال بموته سنة سبع وعشرين يحمل على آخرها.

السادس: إمام الكوفة، أيضاً، أبو عُمَارَة حمزة[1] بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزَّيَّات، الكُوفي الفرضي التَّيْمِيّ مولاهم.

وهو من تابعي التابعين.

كان[2] عالماً بتجويد كتاب الله، عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث، ورعاً، عرض عليه [تلميذ][3] له ماء في يَوم حَرٍّ فأَبَىٰ، وحمل إليه آخر دراهم فردها قائلاً: أنا لا آخذ أجراً على القرآن؛ أرجو بذلك الفردوس. وكان يجلب الزيت من (العراق) إلى (حُلْوان)[4]، انتهت إليه القراءة بعد عاصم.

ومولده سنة ثمانين، أيام عبد الملك بن مروان[5]، وتوفي بـ(حلوان) سنة أربع، أو ثمان وخمسين ومئة، أيام المنصور، أو المهدي، قاله الجعبري[6]. وقال ابن الجزري[7]: سنة ست وخمسين ومئة على الصواب، وقدم على الكسائي لأنه شيخه.

السابع: إمام أهل (الكوفة)، أيضاً، أبو الحسن عليّ[8] بن حمزة بن عبد الله بن بهْمَن بن فَيرُوز **الكِسَائِيّ** ـ ونُعِت به لتَسَرْبُلِهِ[9] وقت الإحرام بكساء ـ. وهو مولى بني أسد، فارسي الأصل، من تابعي التابعين[10]، انتهت إليه الرياسة في القراءة واللغة والنحو.

---

(۱) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١١١، وغاية النهاية: ١/ ٢٦١.

(۲) (ح): «كانوا»، وهو خطأ.

(۳) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «تلميذه»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٩٦.

(٤) حلوان: مدينة في آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد. معجم البلدان: ٢/ ٢٩٠.

(٥) عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو الوليد الخليفة الأموي، بويع بالخلافة بعهد من أبيه في خلافة ابن الزبير، سمع من عثمان وأبي هريرة، وروى عنه عروة والزهري، مات سنة (٨٦هـ). التقريب: ٣٦٥، وتاريخ الخلفاء: ٢١٤.

(٦) كنز المعاني شرح حرز الأماني، للجعبري، مخطوط: ٣٨.

(٧) النشر: ١/ ١٦٦.

(٨) انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١/ ١٢٠، وغاية النهاية: ١/ ٥٣٥.

(٩) تسربل به: أي لبسه. اللسان: ٢/ ١٢٧، مادة: (سرب).

(١٠) «التابعين» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٩٧.

قال نصير[١]: كان إذا قرأ أو تكلم كأن ملكاً ينطق على فيه.

وكان يجلس على منبر الكوفة ويقرأ، وتضبط المصاحف بقراءته، وتؤخذ الألفاظ منه. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة تسع وثمانين ومئة بأَرْنبُويَه[٢] ـ من قرى الري ـ في توجهه مع الرشيد إلى (خراسان)[٣].

وقد كملوا القراء السبعة المشهورين، وبعدهم القراء الثلاثة، المعروفين بالفضل والإتقان، عند أهل هذا الشأن، ثم الأربعة بعدهم، أهل المعرفة والكمال.

الثامن: إمام[٤] المدينة النبوية، أبو جعفر[٥] يزيد[٦] بن القَعْقَاع المخزومي الهُذَلي[٧] التابعي.

وعن [ابن] أبي الزِّنَاد[٨] ـ فيما رواه ابن مجاهد ـ: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر، ورئي بعد وفاته، فقال: بشر أصحابي، وكل من قرأ قراءتي، أن الله قد غفر له[٩].

[١٠٣ب/هـ] توفي سنة ثلاثين ومئة، على الأصح[١٠]/.

---

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري، مخطوط: ٤٠.

(٢) الشكل من الأصل، وفي معجم البلدان بفتح أوله وثانيه، ويقال لهذه القرية: رَنْبُويَهْ، بسقوط الهمزة. معجم البلدان: ١/ ١٦٢.

(٣) خُرَاسَان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند. معجم البلدان: ٢/ ٣٥٠.

(٤) «إمام» ساقط من (ح).

(٥) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٧٢، وغاية النهاية: ٢/ ٣٨٢.

(٦) وقيل: اسمه جندب بن فيروز، وقيل: فيروز. الغاية: ٢/ ٣٨٢.

(٧) اللطائف: ١/ ٩٧: «المخزومي المدني».

(٨) عبد الرحمٰن بن عبد الله بن ذكوان، أبو محمد بن أبي الزناد المدني، ثم البغدادي، مولى آل عثمان بن عفان، أخذ القراءة عرضاً عن أبي جعفر، ثم روى عن نافع، وعنه حجاج بن محمد الأعور، وقد ضعفه ابن معين، مات سنة (١٦٤هـ). تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٨٨، وغاية النهاية: ١/ ٧٢.

(٩) اللطائف: ١/ ٩٧: «لهم». وهو موافق للنشر ١/ ١٧٨.

(١٠) وعدد الأقوال التي وردت في تاريخ وفاته تَرْبُوا على الخمسة، توقف الذهبي في الترجيح بينها، ويُفْهم من كلام ابن حجر في التقريب ترجيحه لسنة سبع وعشرين ومئة، والمؤلف يوافق ابن الجزري فيما اختاره، فقد رجح سنة ثلاثين ومئة.

التاسع: إمام البصرة، أبو محمد يعقوب[1] **بن إسحاق** [بن][2] زيد بن عبد الله بن إسحاق[3] الحضرمي مولاهم البصري.

وكان إماماً كبيراً، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو، وأَمَّ بجامع البصرة سنين.

وروى الداني، عن الخاقاني، عن محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني[4]: أن أئمة الجامع بالبصرة إلى هذا الوقت على قراءة أبي[5] يعقوب، قال: وكذلك أدركناهم.

ووصفه أبو حاتم السجستاني: بأنه أعلم من رآه، بالحرف[6] والاختلاف في القرآن، وعلله، ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن، وحديث الفقهاء[7].

وتوفي سنة خمس ومئتين، وله ثمان وثمانون سنة.

العاشر: الإمام أبو محمد خلف[8] **بن هشام البَزَّار** ـ بالزاي[9] ثم الراء ـ الصُّلَحِي، نسبة إلى فَمِ الصُّلْح قرية[10] من أعمال[11] واسط[12].

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٥٧، وغاية النهاية: ٢/ ٣٨٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٩٧، وكتب التراجم.

(٣) قوله: «زيد بن عبد الله بن إسحاق» ساقط من (ح).

(٤) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٩٧، وفي كتاب النشر أيضاً: ١/ ١٨٦، ولم أجد رجلاً بهذا الاسم، ولعله محمد بن عبد الله بن محمد بن أشتة، أبو بكر الأصبهاني، الذي سبقت ترجمته في النوع (٤٦)، والذي روى عن خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان المصري.

(٥) كذا في الأصل، وهو خطأ، والصواب حذف «أبي» كما في اللطائف: ١/ ٩٧.

(٦) (ح) واللطائف: ١/ ٩٨: «الحروف»، وهو موافق لكتاب النشر: ١/ ١٨٦.

(٧) اللطائف: ١/ ٩٨ زيادة: «وولد سنة مئة وسبعة عشر».

(٨) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٠٨، وغاية النهاية: ١/ ٢٧٢.

(٩) «بالزاي»: ساقط من (ح).

(١٠) «قرية»: ليست في (ح) ولا اللطائف.

(١١) (ح) واللطائف: ١/ ٩٨: «بأعمال».

(١٢) انظر: معجم البلدان لياقوت: ٤/ ٢٧٦، ٥/ ٣٤٧، وما بعدها.

وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وقراءته ـ في اختياره ـ لم تخرج عن قراءة الكوفيين، إلا في حرف واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، قرأها بالألف[١]، وروى عنه أبو العز القلانسي في [إرشاده][٢] السكت بين السورتين مخالفاً للكوفيين[٣]، قاله في النشر[٤].

ومولده سنة [خمسين][٥] ومئة، ووفاته سنة تسع وعشرين ومئتين[٦].

الحادي عشر: أبو عبد الله[٧] محمد[٨] بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِن[٩] المكي، كان عالماً في الأثر والعربية.

وقال دِرْبَاس[١٠] ـ فيما رواه في كامل الهُذَلي[١١] ـ: ما رأيت أعلم من ابن مُحَيصن بالقرآن والعربية.

---

(١) وممن قرأها بلا ألف أبو بكر وحمزة والكسائي، قرؤوها بكسر الحاء وسكون الراء، بلا ألف، ووافقهم الأعمش، وهما لغتان كالحِلِّ والحَلَالِ.
انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/٢٦٧.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «إشارة»، وتصويبه من النشر: ١/١٩١.
وانظر: رواية أبي العز في إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي: ١٩٩.

(٣) (ح): «الكوفيين» وهو موافق للنشر: ١/١٩١، وفي اللطائف: ١/٩٨: «فخالف الكوفيين».

(٤) النشر في القراءات العشر: ١/١٩١.

(٥) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «خمس»، وتصويبه من اللطائف: ١/٩٨، وهو موافق للنشر، وكتب التراجم.

(٦) اللطائف: ١/٩٨ زيادة: «ببغداد».

(٧) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/٩٨، وغاية النهاية: ٢/١٦٧.

(٨) اختلف العلماء في اسم ابن محيصن، فمنهم من يسميه: عمر بن عبد الرحمٰن، وهو الاسم الذي ترجم له به المِزِّي في تهذيب الكمال: ٢/١٠١٦، ومنهم من سماه عبد الرحمٰن بن محمد، ومنهم من سماه محمد بن عبد الله، ومنهم من سماه عبد الرحمٰن بن محيصن بن أبي وَدَاعة.
انظر: معرفة القراء الكبار: ١/٩٨.

(٩) الأصل و(ح): «محيص» بدون نون في آخره، وهو تصحيف، وتصويبه من اللطائف: ١/٩٨، وكتب التراجم.

(١٠) دِرْبَاس المكي مولى عبد الله بن عباس، عرض على مولاه عبد الله بن عباس، وروى القراءة عنه عبد الله بن كثير وابن محيصن. غاية النهاية: ١/٢٨٠.

(١١) عبارة اللطائف: «فيما رأيته في كامل الهذلي».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ثلاث وعشرين ومئة.

الثاني عشر: أبو محمد يحيى[1] بن المبارك اليَزِيديّ العَدَوي البَصْري.

كان فصيحاً مَفَوَّهاً[2]، إماماً في اللغات والآداب، وهو أمثل أصحاب أبي عمرو، وقام بعده بالقراءة، ففاق نظراءه، حتى قيل: إنه أملى[3] عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة، غير ما أخذه عن الخليل وغيره[4]، ولقب باليزيدي ـ فيما رأيته من كامل الهذلي[5] ـ لأنه عَلَّم أولاد يزيد بن منصور الحِمْيَرِي[6] ـ خال المهدي ـ فسمي اليزيدي[7].

ومولده سنة ثمان وعشرين ومئة أيام مروان بن محمد، وتوفي سنة اثنتين ومئتين/ عن أربع وسبعين سنة، وقيل: جاوز التسعين[8]. [١٦٨/أ/ح]

الثالث عشر: الإمام أبو سعيد الحسن[9] بن أبي الحسن[10] البَصْري، مولى الأنصار، إمام زمانه علماً وعملاً.

وفي الكامل للهذلي[11]: أنه كان طراز أهل البصرة.

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/١٥١، وغاية النهاية: ٢/ ٣٧٥.

(٢) (ح): «مفتوحاً» وهو تحريف.

(٣) (ح): «أملا».

(٤) انظر: النشر: ٢/ ١٣٤، واللطائف: ١/ ٩٨.

(٥) العبارة هنا للقسطلاني في لطائف الإشارات: ١/ ٩٩، وقد نسي المؤلف أن يغيرها كما غير سابقاتها. فيجعلها مثلاً: فيما رواه، أو: كما هو في الكامل.

(٦) يزيد بن منصور بن عبد الله بن يزيد الحميري أبو خالد، خال المهدي، ولي للمنصور البصرة ثم اليمن، وولاه المهدي على سواد الكوفة، ومات بالبصرة سنة (١٦٥هـ). الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٥/ ٦٦، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٥، في (١٤٠٥هـ)، والأعلام: ٨/ ١٨٩.

(٧) اللطائف: ١/ ٩٩ زيادة: «فيما قاله البخاري».

(٨) اللطائف: ١/ ٩٩: «عن أربع وسبعين سنة وقيل: جاوز التسعين»، وهو موافق لما ذكره ابن الجزري في النشر: ١/ ١٣٤ حيث قال: توفي عن أربع وسبعين سنة، وقيل: بل جاوز التسعين وقارب المئة، وقال السيوطي في بغية الوعاة: مات عن أربع وسبعين.

(٩) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٦٥، وغاية النهاية: ١/ ٢٣٥.

(١٠) واسمه (أي أبيه): يسار.

(١١) عبارة اللطائف: (١/ ٩٩: «ورأيت في الكامل للهذلي».

ولقي علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ، وأخذ عن سَمُرة بن جُنْدب، وأتي به أم سلمة رضي الله عنها بَرَّكَت عليه، ومَسَحَت برأسه.

وقيل: من أراد أن يسمع كلام النبوة ـ بعد أهل البيت ـ فليسمع كلام الحسن البصري.

وعن الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال: لو أشاء أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت، لفصاحته[1].

ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة.

ولد في خلافة عمر رضي الله عنه سنة إحدى وعشرين، وتوفي سنة مئة وعشر.

الرابع عشر: أبو محمد سليمان[2] **بن مِهْران الأَعْمَش**، الأسدي الكَاهِليّ مولاهم الكوفي. وكان فصيحاً، لم يلحن قط.

قال وكيع[3]: بقي الأعمش قريباً من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى[4].

وكان شعبة[5] إذا ذكر الأعمش قال: المصحف، المصحف[6]. سماه بذلك لصدقه[7]، وكان يسمى سيد المحدثين[8]، وكان قد وقف نفسه للتعليم والتعلم[9].

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٢٣٥.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٩٤، وغاية النهاية: ١/ ٣١٥.

(٣) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي النيسابوري الحافظ، أبو سفيان، روى القراءة عن أبان العطار، وعنه ابنه إبراهيم، مات سنة (١٩٧هـ)، وقيل: (١٩٨هـ). تاريخ بغداد: ١٣/ ٤٩٦، وغاية النهاية: ٢/ ٣٥٩.

(٤) معرفة القراءة الكبار: ١/ ٩٥. وفي اللطائف: ١/ ٩٩ زيادة: «مع الإمام».

(٥) «شعبة» زيادة من (ح)، موافقة لتاريخ بغداد: ٩/ ١١.

وهو: شعبة بن الحَجَّاج بن الورد العَتَكي مولاهم، أبو بسطام، سمع قتادة ويونس بن عبيد، وروى عنه الأعمش وسفيان الثوري، توفي سنة (١٦٠هـ). تاريخ بغداد: ٩/ ٢٥٥، ووفيات الأعيان: ٢/ ٤٦٩.

(٦) تاريخ بغداد: ٩/ ١١.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) «والتعلم» زيادة من (ح).

[١٠٤/أ/هـ] قال الثوري: منذ ولد الأعمش عزَّ الإسلام، وكان/ أبو حنيفة ـ رحمه [الله] ـ يزوره يقتبس[١] منه.

لقي من الصحابة: عبد الله بن أبي أَوْفَى[٢]، وأنس بن مالك، ولم يثبت له سماع من أحدهما[٣]، وسمع أبا وائل[٤] و[٥]المَعْرور التَّيمي[٦]، وإبراهيم النخعي، والشعبي وغيرهم.

ولد[٧] يوم عاشوراء، سنة ستين[٨] ....

---

(١) (ح): «ويقتبس».

(٢) عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد الأسلمي، أبو معاوية، وقيل في كنيته غير ذلك، صحابي جليل، شهد الحديبية، وبايع ببيعة الرضوان، وعُمِّر بعد النبي ﷺ دهراً، مات سنة (٨٧هـ). أسد الغابة: ٣/ ١٨٢، وتقريب التهذيب: ٢٩٦.

(٣) وهذا موافق لقول الخطيب البغدادي في تاريخه، وابن حجر في التهذيب، إلا أن أبا نعيم جزم في حلية الأولياء: ذ/ ٥٤ بسماعه من أنس، ومن ابن أبي أوفى، وربطها بكون ابن أبي أوفى توفي وللأعمش سبع وعشرون سنة، وأن أنس توفي وللأعمش ثلاث وثلاثون سنة.

وقد أفرد الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٣٩ صفحات عدة عند ترجمته للأعمش ذكر فيها مسألة رواية الأعمش عن أنس، ولخصها في بداية ترجمته بقوله: قد رأى أنس بن مالك، وحكى عنه، وروى عنه وعن عبد الله بن أبى أوفى على معنى التدليس.

(٤) شقيق بن سلمة الكوفي الأسدي، أبو وائل، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وحفظ القرآن في شهرين، عرض على عبد الله بن مسعود، وروى عنه الأعمش ومنصور، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز. تقريب التهذيب: ٢٦٨، وغاية النهاية: ١/ ٣٢٨.

(٥) «و» من (ح)، وسقوطها من الأصل غلط.

(٦) كذا في الأصل و(ح).

لم أجد المعرور التيمي، ولعله المعرور بن سويد، فقد روى عنه الأعمش، وقد عده الذهبي في شيوخه كما في سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٢٧، وهو المعرور بن سويد الأسدي الكوفي، أبو أمية، روى عن عمر، وأبي ذر، وابن مسعود، وعنه الأعمش، وعاصم بن بَهْدَلة، عاش مئة وعشرين سنة. الكاشف: ٣/ ١٤٣، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ٢٣٠.

(٧) (ح): «وولد».

(٨) وهذا أمر مختلف فيه، فقد روى صاحب هذا الكلام ـ البخاري ـ في التاريخ الكبير: ٤/ ٣٧ بسنده عن الأعمش قوله: ولدت قبل مقتل الحسين بسنتين.

ومقتل الحسين على المشهور كان يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وقد جزم الذهبي في معرفة القراء الكبار: ١/ ٩٥ بأن مولده كان سنة إحدى وستين، أما ابن حجر فقد جمع بين =

ـ فيما قاله البخاري[1] ـ يوم قتل الحسين، وتوفي سنة [ثمان][2] وأربعين ومئة، ـ رحمه الله تعالى ـ.

ثم إن لهؤلاء الأربعة عشر رواة كثيرين، اختير منهم لكل إمام راويان.

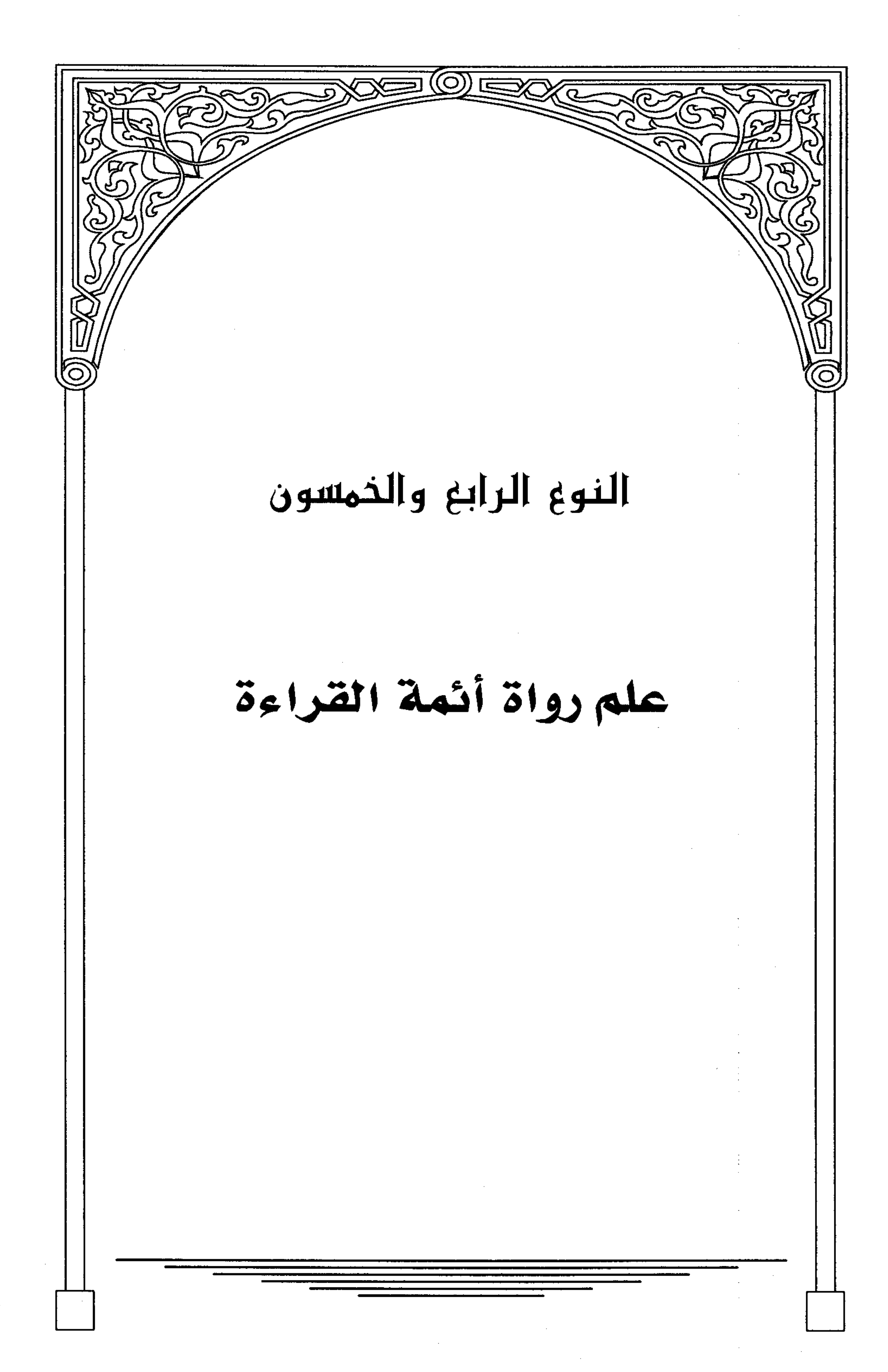
= الأمرين بقوله في التقريب: ٢٥٤: وكان مولده سنة إحدى وستين، مع أنه تردد في التهذيب: ٤/ ٢٢٥ بين سنتي إحدى وستين وتسع وخمسين.

(١) التاريخ الكبير: ٤/ ٣٧.

(٢) الأصل و(ح): «ثلاث»، وهو خطأ، إذ لم يقل به أحد ـ فيما أعلم ـ، فالبخاري والذهبي وابن الجزري في غاية النهاية: ١/ ٣١٦، وابن خلكان في وفيات الأعيان: ٢/ ٤٠٣ على أنه مات سنة ثمان وأربعين، وقد تراوح الخلاف في ذلك بين خمس وأربعين كما في التهذيب: ٤/ ٢٢٤ وسبع وأربعين وتسع وأربعين كما في وفيات الأعيان.

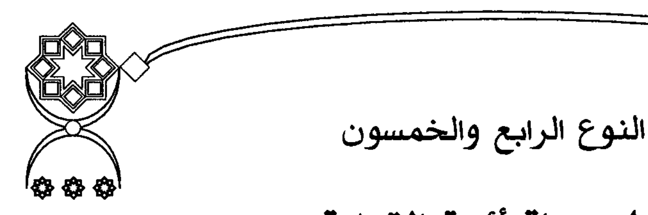
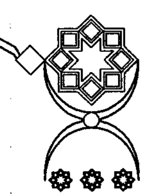
يدل عليه ـ أي ما ذكرت ـ ما ورد في اللطائف: ١/ ١٠٠ حيث قال: (وتوفي سنة ثمان وأربعين ومئة).





النوع الرابع والخمسون

علم رواة أئمة القراءة

النوع الرابع والخمسون

علم رواة أئمة القراءة

وهذا النوع، أيضاً، لم يفرده الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»[(١)].

فأما نافع: فعنه راويان:

الأول: أبو موسى عيسى قالون[(٢)] بن مَيْنَاء، المَدني النحوي، الزُّرَقِي، مولى [الزُّهْرِيين][(٣)].

وكان أَصَمّاً يُلقِي[(٤)] أذنه إلى فم القارئ، وقيل: إنه كان لا يسمع البُوق، وإذا قرئ[(٥)] القرآن يسمعه[(٦)]، واختص بنافع كثيراً حتى قيل: إنه رَبِيبُه[(٧)]، وهو الذي لَقَّبه (قالون)[(٨)]؛ لجودة قراءته، وهي لغة الروم[(٩)].

---

(١) وقد ذكره في آخر فصل، في (المشتهرين بالإقراء)، واقتصر على عدهم فقط. انظر: الإتقان: ١/ ٢٠٦.

وهذا النوع منقول من كتاب لطائف الإشارات للقسطلاني. انظر: اللطائف: ١/ ١٠٠ ـ ١٠٦.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٥٥، وغاية النهاية: ١/ ٦١٥.

(٣) الأصل و(ح): «الزهراايين»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٠٠، وهو الصواب.

(٤) اللطائف: ١/ ١٠٠: «يلقم».

(٥) اللطائف: ١/ ١٠٠: «قرئ عليه».

(٦) ولعل ذلك يكون لنظره إلى شفتي القارئ، ومتابعته الخطأ عن طريقهما، فيرد على القارئ، فقد ذكره غير واحد.

انظر مثلاً: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٥٦، وغاية النهاية: ١/ ٦١٦.

(٧) انظر: التبصرة: ١٧٩.

والربيب: ابن امرأة الرجل من غيره. اللسان: ١/ ١١٠٠ مادة: (ربب).

(٨) اللطائف: ١/ ١٠٠: «بقالون».

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٥.

قال الجعبري[1]: وخاطبه لأنه من بني[2] الروم. انتهى.

وكان قارئ المدينة ونحويها، ومولده سنة عشرين ومئة، وتوفي سنة خمس[3] ومئتين[4] فيما ذكره الجعبري[5].

وقال الذهبي: سنة[6] عشرين[7] ومئتين عن نيف وثمانين سنة[8].

وقد غلط من زعم أنه مات سنة خمس ومئتين[9]. انتهى.

والثاني من رواة نافع: أبو سعيد عثمان[10] بن سعيد المشهور ب (ورش)، المصري القبطي[11].

لقبه نافع لشدة بياضه[12]، وقيل لحسن قراءته.

كان أشقر، أزرق العينين، سميناً مَرْبُوعاً، رحل إلى المدينة، فقرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد سنة خمس وخمسين ومئة، ورجع إلى مصر فانفرد برياسة الإقراء، مع براعته في العربية والتجويد، مع حسن الصوت

---

(١) كنز المعاني للجعبري، مخطوط: ٢٩.

(٢) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ١٠٠: «سبي»، وهو موافق لكنز المعاني: ٢٩، وهو الأصح.

(٣) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ١٠٠، وفي كنز المعاني للجعبري: ٣٠: «خمسين».

(٤) كنز المعاني: ٣٠ زيادة: «أيام المأمون».

(٥) كنز المعاني للجعبري، مخطوط: ٣٠.

وانظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٦، وقد عزى هذا القول إلى الأهوازي.

(٦) من قوله: «عشرين ومئة» إلى قوله: «وقال الذهبي سنة» ساقط من (ح).

(٧) (ح): «وعشرين» وهو خطأ.

(٨) معرفة القراء الكبار: ١/ ١٥٦.

(٩) قال ابن الجزري: قال الداني: توفي قبل سنة عشرين ومئتين، وقال الأهوازي وغيره: سنة خمس ومئتين، وقال الذهبي: هذا غلط، وأثبت وفاته سنة عشرين، قلت: وهو الأصح، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٦.

(١٠) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٥٢، وغاية النهاية: ١/ ٥٠٢.

(١١) اللطائف: ١/ ١٠٠: «المشهور بالمصري القبطي، الملقب بورش».

(١٢) قال الذهبي: والورش لبن يصنع، وقيل: لقبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفف، فكان لا يكرهه.

سير أعلام النبلاء: ٩/ ٢٩٥، ومعرفة القراء: ١/ ١٥٣. وانظر: التبصرة: ١٧٨.

وجودة القراءة، بحيث لا يمله سامعه، قيل: إنه كان إذا قرأ على نافع أغشي على كثير من الجلساء[1].

وولد بمصر، سنة [إحدى عشرة][2] ومئة[3]، قاله الأهوازي[4]، وقال: وقيل: عشرين[5]، وقيل: سنة عشر[6]، وتوفي بها سنة سبع وتسعين ومئة.

وأما ابن كثير:

فأول راوييه[7]: أبو الحسن أحمد[8] بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة[9] البزي، مولى بني مخزوم المكي، مؤذن المسجد الحرام وإمامه، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز[10].

مولده: سنة سبعين ومئة، وتوفي سنة خمسين[11] ومئتين بمكة.

والثاني: أبو عمرو محمد[12] ـ الملقب[13] بـ (قُنْبُل) لشدته، والقنبل: الغليظ الشديد، أو نسبة لبيت بمكة يعرفون بالقنابلة[14] ـ قنبل[15] بن

---

(١) انظر: اللطائف: ١/١٠٠.

(٢) الأصل و(ح): «أحد عشر»، وما أثبته من اللطائف: ١/١٠١، وهو الصواب.

(٣) ذكر الذهبي في معرفة القراء: ١/١٥٢ أن الأهوازي أرخه سنة عشر ومئة، وليس أحد عشر.

(٤) الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، أبو علي، كان عالي الإسناد في القراءات والحديث، قرأ على أبي بكر الخِرَقي، وأحمد التستري، وعليه أبو علي غلام الهراس، وأبو القاسم الهذلي، من تصانيفه: الموجز والوجيز، توفي سنة (٤٤٦هـ). معرفة القراء الكبار: ١/٤٠٣، وغاية النهاية: ١/٨٩.

(٥) «وقيل عشرين» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٦) وهذا هو اختيار ابن الجزري في غاية النهاية: ١/٥٠٢.

(٧) (ح): «روابيه»، وهو غلط.

(٨) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/١٧٣، وغاية النهاية: ١/١١٩.

(٩) اسم أبي بَزَّة: بَشَّار، وهو مولى عبد الله بن السائب المخزومي.

(١٠) اللطائف: ١/١٠١: «بمكة».

(١١) اللطائف: ١/١٠١: «خمس» وهو خطأ.

(١٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/٢٣٠، وغاية النهاية: ٢/١٦٥.

(١٣) (ح): «المقلب»، وهو غلط.

(١٤) وقيل: إنه كان يستعمل دواء يسقى للبقر، يسمى قنبيل، فلما أكثر من استعماله عرف به، ثم خفف وقيل: قنبل. معرفة القراء الكبار: ١/٢٣٠.

(١٥) «قنبل» الصواب إسقاطه كما في اللطائف: ١/١٠١.

عبد الرحمن بن[1] محمد المكي المخزومي، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، وارتحل[2] إليه الناس من الأقطار.

ومولده: سنة خمس وتسعين ومئة، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومئتين.

وأما أبو عمرو:

فأول راوييه: أبو عمرو حفص[3] بن عمر بن[4] [عبد العزيز بن][5] صُهبان ـ النحوي الضرير ـ الدُّوري، نسبة لموضع بقرب بغداد[6].

ولد[7] أيام المنصور، سنة خمسين ومئة[8]، وكان[9] إمام عصره في القراءة، وشيخ وقته في الإقراء، وهو أول من جمع القراءات[10]، وتوفي سنة ست وأربعين ومئتين.

وثانيهما:/ أبو شُعَيب صالح[11] بن زياد بن عبد الله السُّوسي، نسبة لموضع بالأهواز[12]، وكان ضابطاً محرراً ثقة[13]. [١٠٤ب/هـ]

وتوفي أول سنة إحدى وستين[14] بالرَّقَّة[15]، وقد قارب التسعين.

---

(١) «بن» ساقط من (ح).

(٢) اللطائف: ١/ ١٠١: «ورحل».

(٣) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٩١، وغاية النهاية: ١/ ٢٥٥.

(٤) «بن» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ح)، واللطائف: ١/ ١٠١، وأثبته من كتب التراجم.

(٦) انظر: معجم البلدان: ٢/ ٤٨١.

(٧) اللطائف: ١/ ١٠١: «ولد به».

(٨) زاد ابن حجر في التقريب: ١٧٣ قوله: تقريباً، وقال الذهبي في السير: ١١/ ٥٤١: ولد سنة بضع وخمسين ومئة.

(٩) اللطائف: ١/ ١٠١: «كان».

(١٠) غاية النهاية: ١/ ٢٥٥.

(١١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٩٣، وغاية النهاية: ١/ ٣٣٢.

(١٢) انظر: معجم البلدان: ٣/ ٢٨١.

(١٣) اللطائف: ١/ ١٠٢ زيادة: «ومولده..» ثم بياض بعدها.

(١٤) المراد: إحدى وستين ومئتين.

(١٥) الرَّقَّة: ـ بفتح أوله وثانيه وتشديده ـ، وأصله كل أرض إلى جنب وادٍ ينبسط عليها الماء، وجمعها رقاق، وهي مدينة مشهورة على الفرات. معجم البلدان: ٣/ ٥٨.

وأما ابن عامر:

فأول راوييه: أبو الوليد هشام(1) بن عمار بن نصير بن أبان السلمي الدمشقي، قاضيها وخطيبها، روي أنه ما أعاد خطبة منذ عشرين سنة، وقدم لشهرته بالحديث، خلافاً للتيسير(2)، وكان فصيحاً، واسع الرواية، وقال الدارقطني(3): صدوق، صبور، كبير(4) المحل(5).

مولده سنة ثلاث وخمسين ومئة، في(6) أيام المنصور، وتوفي سنة خمس وأربعين ومئتين.

وثانيهما: أبو عمرو عبد الله(7) بن أحمد بن بَشير بن ذكوان القرشي الفِهْري، كان إمام الجامع الأموي.

قال أبو زُرعة(8) الحافظ الدمشقي ـ فيما قاله ابن الجزري ـ: لم يكن بالعراق، ولا بالحجاز، ولا بالشام، ولا بمصر، ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه(9).

---

(1) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 1/195، وغاية النهاية: 2/354.

(2) وقد قدم أبو عمرو الداني في كتابه التيسير ابن ذكوان على هشام بن عمار. انظر: التيسير: 6.

(3) علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِي البغدادي أبو الحسن، الحافظ الفقيه، عرض القراءات على أبي بكر النَّقَّاش، وأبي الحسن المناوي، وروى عنه أبو حامد الإسفراييني وأبو نعيم الأصبهاني، من تصانيفه: كتاب في القراءات، وهو أول من وضع أبواب الأصول، وكتاب العلل، وكتاب السنن، توفي سنة (385هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 1/161، وغاية النهاية: 1/558.

(4) الأصل و(ح): «كثير»، وهو تصحيف، وما أثبته من اللطائف: 1/102، وهو موافق لميزان الاعتدال: 4/302.

(5) انظر: ميزان الاعتدال: 4/302.

(6) «في»: ليس في اللطائف: 1/102.

(7) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 1/198، وغاية النهاية: 1/404.

(8) عبد الرحمٰن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، أبو زرعة الدمشقي، ثقة حافظ مصنف، سمع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، صنف كتاباً في التاريخ وعلل الرجال، مات سنة (281هـ). طبقات الحنابلة: 1/206، وتقريب التهذيب: 347.

(9) غاية النهاية: 1/405. وانظر: معرفة القراء الكبار: 1/199.

وقد عارض هذا القول الذهبي، حيث ذكر أن أبا عمر الدوري أقرأ أهل زمانه.

مولده: بعد[1] عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومئة، وتوفي في شوال سنة اثنتين[2] [وأربعين][3] ومئتين.

قال ابن الجزري: على الصواب[4].

وأما عاصم:

فأول راوييه: أبو بكر، شُعْبة[5] بن عَيَّاش بن سالم الأسدي، وكان عالماً عاملاً.

قال وكيع: هو العالم الذي أحيا الله به قرنه حتى قرأ[6] ثمان عشرة ألف ختمة، أو أربعاً وعشرين ألفاً في زاوية، وخرج في صدره نور ظُنَّ أنه برص حتى عُرِف، ومكث خمسين سنة لم يفرش له فراش[7].

مولده: سنة خمس وتسعين، وتوفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين و[مئة][8].

وثانيهما: أبو عمرو[9] [بن][10] أبي[11] داود، حفص[12] بن سليمان بن

---

(١) اللطائف: ١/ ١٠٢ زيادة: «يوم». انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٩٩.

(٢) الأصل و(ح): «اثنين» وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٠٢، وكتب التراجم.

(٤) غاية النهاية: ١/ ٤٠٥.

(٥) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٣٤، وغاية النهاية: ١/ ٣٢٥.
وقد اختلف في اسمه على عشرة أقوال، فقيل: محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، والأكثرون على أن أصحها قولان: الأول: أن اسمه كنيته: أبو بكر، والثاني: أن اسمه شعبة.

(٦) اللطائف: ١/ ١٠٢: «ختم».

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء: ٨/ ٤٩٩، وما قبلها، ولم أجده معزواً إلى وكيع.

(٨) الأصل و(ح): «ومئتين» وهو خطأ، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٠٢، وكتب التراجم.

(٩) اللطائف: ١/ ١٠٣: «عمر».

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، واللطائف: ١/ ١٠٣.

(١١) الأصل و(ح): «أبو»، وفي اللطائف: ١/ ١٠٣: «أو أبو»، وكلاهما خطأ.

(١٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٤٠، وغاية النهاية: ١/ ٢٥٤.

[٨٦ب/ح] المغيرة [البَزَّاز][١] الغَاضِري الأَسَدي/ ، كان ربيب عاصم، وأعلم أصحابه بقرآنه.

قال وكيع: كان ثقة[٢]، وقال[٣] الذهبي: أما القراءة فثقة ضابط بخلاف حاله في الحديث[٤] انتهى. وقال ابن معين: كان أقرأ من ابن عياش[٥].

ومولده: سنة تسعين، أو إحدى وتسعين[٦]، وتوفي سنة ثمانين ومئة، وقال[٧] في النشر: على الصحيح[٨].

وأما حمزة:

فأول راوييه: أبو محمد، خلف بن هشام البزار، السابق ذكره[٩].

وثانيهما: أبو عيسى، خلاد[١٠] بن خالد الصيرفي، الكوفي، وهو أضبط أصحاب سليم ـ كما قاله الداني[١١] ـ.

وكان محققاً، مجوداً، إماماً في القراءة، وتوفي[١٢] سنة عشرين ومئتين بالكوفة.

وأما الكسائي:

فأول راوييه: أبو الحارث الليث[١٣] بن خالد المروزي، وكان من أجل

---

(١) الأصل و(ح): «البزار» بالراء المهملة، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٠٣ وهو الصواب.
(٢) التيسير: ٦. وانظر: التهذيب: ٢/ ٤٠١.
(٣) اللطائف: ١/ ١٠٣: «قال».
(٤) معرفة القراء الكبار: ١/ ١٤١.
(٥) التيسير: ٦. وانظر: التهذيب: ٢/ ٤٠١.
(٦) وقد رجح الذهبي وابن حجر ولادته في سنة تسعين. انظر: معرفة القراء: ١/ ١٤٠، والتقريب: ١٧٢.
(٧) اللطائف: ١/ ١٠٣: «قال».
(٨) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٥٦.
(٩) انظر النوع الثالث والخمسين: (علم القراء المشهورين بقراءة القرآن وأسمائهم)، الإمام العاشر في ترتيب القراء: ٤٩٣.
(١٠) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١٠، وغاية النهاية: ١/ ٢٧٤.
(١١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٤، فقد ذكره ولم يعزه إلى الداني.
(١٢) اللطائف: ١/ ١٠٣: «مولده سنة. .» ثم بياض بعدها.
(١٣) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١١، وغاية النهاية: ٢/ ٣٤.

أصحاب الكسائي، وتوفي[1] سنة أربعين ومئتين.

وثانيهما: أبو عمرو الدّوري السابق تعريفه[2].

وأما أبو جعفر: فراوياه[3]:

[فأولهما]: عيسى[4] بن وَرْدَان المدني الحذاء، كان[5] من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر، ضابطاً محققاً، توفي[6] في حدود[7] سنة ستين ومئة.

وثانيهما: أبو الرّبيع، سليمان[8] بن سُليم[9] [بن][10] جَمَّاز ـ بالجيم والزاي ـ الزُّهري مولاهم، المدني.

وكان مقرئاً، جليلاً، ضابطاً، يقصد[11] لقراءة نافع وأبي جعفر، توفي[12] سنة سبعين ومئة.

وأما يعقوب: فراوياه:

أولهما: أبو عبد الله [محمد[13] بن][14] المتوكل اللُّؤْلُؤي[15]، البصري،

---

(١) اللطائف: ١/ ١٠٣: «مولده سنة..» ثم بياض بعدها.

(٢) انظر هذا النوع ص(٥٠٦).

(٣) اللطائف: ١/ ١٠٣ زيادة: «أولهما».

(٤) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١١١، وغاية النهاية: ١/ ٦١٦.

(٥) اللطائف: ١/ ١٠٣: «وكان».

(٦) اللطائف: ١/ ١٠٤: «مولده سنة..» ثم بياض بعدها.

(٧) «في حدود» زيادة من (ح)، موافقة للطائف الإشارات: ١/ ١٠٤.

(٨) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣١٥، والنشر: ١ج١٧٩.

(٩) اللطائف: ١/ ١٠٤: «بن مسلم»، وهو موافق لغاية النهاية: ١/ ٣١٥، إلا أنه زاد: وقيل: سليمان بن سالم.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٠٤.

(١١) اللطائف: ١/ ١٠٤: «يقصده الناس».

(١٢) اللطائف: ١/ ١٠٤: «مولده سنة..» ثم بياض بعدها.

(١٣) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١٦، وغاية النهاية: ٢/ ٢٣٤.

(١٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، ومن اللطائف سقط أوله فقط، وأثبته من كتب التراجم.

(١٥) اللطائف: ١/ ١٠٤: «اللولئي».

عرف بـ رويس[1]، وهو أحذق[2] أصحاب يعقوب ـ كما قاله الداني[3] ـ.

ماماً في القراءة، ضابطاً مشهوراً، توفي[4] سنة ثمان وثلاثين ومئتين بالبصرة.

وثانيهما: أبو الحسن، رَوْح[5] بن عبد المؤمن بن عَبْدة بن مسلم، الهُذلي مولاهم، البصري، النحوي.

وكان ضابطاً مشهوراً، من أَجَلِّ أصحاب يعقوب وأوثقهم، روى عنه البخاري في صحيحه[6]، توفي سنة أربع، أو خمس وثلاثين ومئتين[7].

وأما خلف:

[١٠٥/أ/هـ] **فأول راوييه:** إسحاق[8] بن إبراهيم بن عثمان/ بن عبد الله، المروزي، البغدادي[9].

وكان ثقة، عارفاً بالقراءة، ضابطاً لها، منفرداً برواية اختيار خلف، توفي[10] سنة ست وثمانين ومئتين.

وثانيهما: [أبو][11] الحسن إدريس[12] بن[13] عبد الكريم، البغدادي، الحداد.

---

(1) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «رويش»، بالشين المعجمة.

(2) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «أحدق» بالدال المهملة.

(3) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٤.

(4) اللطائف: ١/ ١٠٤: «مولده سنة..» ثم بياض بعدها.

(5) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١٤، وغاية النهاية: ١/ ٢٨٥.

(6) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٥.

(7) وقيل: توفي سنة ثلاث وثلاثين ومئتين، وهو الذي اختاره ابن حجر في التقريب. انظر: التقريب: ٢١١.

(8) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٥٥، والنشر: ١/ ١٩١.

(9) اللطائف: ١/ ١٠٤: «ثم البغدادي وراق خلف»، وهذه الزيادة في غاية النهاية: ١/ ١٥٥.

(10) اللطائف: ١/ ١٠٤: «مولد سنة..» ثم بياض بعدها.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٠٤، وهو موافق لكتب التراجم.

(12) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٤، وغاية النهاية: ١/ ١٥٤.

(13) «بن» ساقط من (ح).

وكان ثقة، متقناً، ضابطاً، وقال الدارقطني: فوق الثقة بدرجة[1].

مولده: سنة تسع وتسعين[2] ومئة، وتوفي يوم عيد الأضحى، سنة اثنين وتسعين ومئتين، عن ثلاث وتسعين سنة.

وأما ابن محيصن:

فأحد راوييه[3]: البزي، السابق[4] ذكره[5].

و[الثاني]: أبو الحسن، محمد[6] بن أحمد بن أيوب بن الصلت، البغدادي، المعروف بابن شَنَبُوذ.

وكان إماماً شهيراً، وأستاذاً كبيراً صالحاً، وكان يرى جواز القراءة بما صح سنده وإن خالف رسم المصحف، وعقد له بسبب ذلك مجلس[7]، ولم يعد أحد ذلك قدحاً[8] في روايته، ولا وصمة في عدالته[9].

---

(1) تاريخ بغداد: ٧/ ١٤.

(2) الأصل و(ح): «وسبعين»، وخو خطأ، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٠٥، وهو موافق لتاريخ بغداد: ٧/ ١٤ ومعرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٥.

(3) اللطائف: ١/ ١٠٥: «فمن راويتي البزي».

(4) انظر هذا النوع ص (٥٠٥).

(5) «ذكره» ساقطة من اللطائف: ١/ ١٠٥.

(6) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٧٦، وغاية النهاية: ٢/ ٥٢.

(7) كان ذلك في سنة (٣٢٣هـ) حيث حمل ابن شَنَبُوذ إلى دار الوزير محمد بن علي بن مقلة ـ وذلك لما فحش أمره وعظم ـ وأحضر الوزير القضاة والفقهاء والقراء، وممن حضر عمر بن محمد بن يوسف القاضي، وابن مجاهد، ونوظر فأغلظ للوزير في الخطاب، وأقام على ما ذكر عنه ونصره، فاستنزله الوزير عن ذلك فأبى أن ينزل عنه، فأمر الوزير بضربه، فتألم وصاح وأذعن بالرجوع، فخلى عنه، وكتب عليه كتاباً بتوبته، أخذ فيه خطه بتوبته.

ومن أمثلة ما حكي أن ابن شنبوذ كان يقرؤه: «فامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللهِ»، «كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً»، «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَقَدْ تَبَّ».

انظر: تاريخ بغداد: ١/ ٢٨٠، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ٢٧٨.

(8) اللطائف: ١/ ١٠٥: «قادحاً».

(9) ذكر الذهبي أن ابن شنبوذ لما أمر الوزير ـ ابن مقلة ـ بضربه، أنه دعا عليه بأنه يقطع الله يده، ويُشَتِّت شمله.. وقد استجيب دعاؤه على الوزير، وقطعت يده، وذاق الذل. انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٧٩.

وتوفي[1] في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة على الصواب[2].

وأما اليزيدي: فمن راويتي:

[أولاً]: سليمان الحكم[3].

و[الثاني]: أحمد[4] بن فَرَح[5] ـ بالحاء المهملة ـ.

وكان ثقة، ضابطاً، جليلاً، عالماً بالتفسير، ومن ثم عرف بالمفسر، قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات، وعلى عبد الرحمن بن واقد[6]، وتوفي في ذي الحجة، سنة ثلاث وثلاثمئة، وقد قارب التسعين.

وأما الحسن البصري: [فمن روايتي][7]:

[أولاً]: أبو[8] نُعَيم، شُجاع[9] بن أبي نصر البَلْخِيّ.

و[الثاني]: الدوري أبو عمرو السابق[10].

---

(١) اللطائف: ١/ ١٠٥: «ومولده سنة. . . وتوفي».

(٢) وقيل: توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمئة، وقيل: سنة خمس وعشرين.

(٣) هو: سليمان بن الحكم البغدادي، قرأ على يحيى اليزدي، وقرأ عليه أحمد بن حرب المعدل، وإسحاق بن مخلد الدقاق، مات سنة (٢٣٥هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ١٩٤، وغاية النهاية: ١/ ٣١٢.

وهو عند ابن الجوزي كما في الغاية: ١/ ٣١٢: سليمان بن أيوب بن الحكم، أبو أيوب الخياط البغدادي، المعروف بصاحب البصري، وصاحب البصري هذا ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه: ٩/ ٤٨، إلا أنه لم يذكر شيئاً عن قراءته.

(٤) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٣٨، وغاية النهاية: ١/ ٩٥.

(٥) (ح): «فروح»، وهو مخالف للطائف الإشارات: ١/ ١٠٥، وكتب التراجم.

(٦) عبد الرحمٰن بن عبيد الله بن واقد، أبو مسلم الواقدي الختلي المؤدب البغدادي، سمع الحروف من إسماعيل بن جعفر، وحفص بن سليمان، وروى عنه القراءة أحمد بن فرح المفسر، وأبو شبيل عبد الله (ابنه). تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٦٥، وغاية النهاية: ١/ ٣٨١.

(٧) تحرف في الأصل و(ح) إلى «راويتي» وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٠٥.

(٨) الأصل واللطائف: ١/ ١٠٥: «أبي»، وما أثبته من (ح)، وهو موافق لما أدرجته بين معقوفين.

(٩) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٦٢، وغاية النهاية: ١/ ٣٢٤.

(١٠) انظر هذا النوع ص(٥٠٦).

وأما الأعمش: فراوياه:

[الأول]: الإمام أبو العباس، الحسن[1] بن سعيد المُطَّوّعي.

[كان][2] إماماً في القراءات، عارفاً بها، ضابطاً لها، ثقة، رحل فيها إلى الأقطار، وسكن إِصْطَخْر[3]، وأثنى عليه الحافظ أبو العلاء[4] الهمذاني[5] وغيره، وتوفي[6] سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، وقد جاوز المئة سنة.

والثاني: أبو الفرج محمد[7] بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي الشطوي، وكان من كبار أئمة القراءة، مع العلم بالتفسير ووجوه القراءة[8]، حتى كان يحفظ خمسين ألف بيت، شاهداً[9] للقراءات.

وممن أثنى عليه الحافظ أبو عمرو الداني، واختص بابن شَنَبُوذ، حتى نسب إليه، رحال[10] في البلاد، وأكثر الأخذ عن الأئمة، وطال[11] عمره فانفرد بالعلو. انتهى.

ثم إن لكل واحد من هؤلاء الرواة الثمانية والعشرين طريقين، ولكل طريق طريقان، مغربية، ومشرقية، ومصرية، وعراقية، مع ما يتصل إليهم من

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ٣١٧/١، وغاية النهاية: ١/ ٢١٣.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١٠٦/١.

(٣) إِصْطَخْر: بلدة بفارس، وهي من أعيان حصون فارس ومدنها وكورها. معجم البلدان: ١/ ٢١١.

(٤) الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو العلاء الهمذاني العطار، الحافظ المقرئ، شيخ أهل همذان، قرأ على أبي علي الحداد وأبي العز القلانسي، وقرأ عليه عبد الوهاب بن سكينة، ومحمد بن محمد بن الكمال، من تصانيفه: الغاية في القراءات العشر، وزاد المسافر، توفي سنة (٥٦٩هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٤٢، وغاية النهاية: ١/ ٢٠٤.

(٥) تصحفت في الأصل و(ح) واللطائف: ١٠٦/١ إلى «همدان» بالدال المهملة، وتصويبها من كتب التراجم.

(٦) اللطائف: ١٠٦/١: «ومولده سنة... وتوفي».

(٧) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٣٣، وغاية النهاية: ٢/ ٥٠.

(٨) اللطائف: ١٠٦/١: «القراءات».

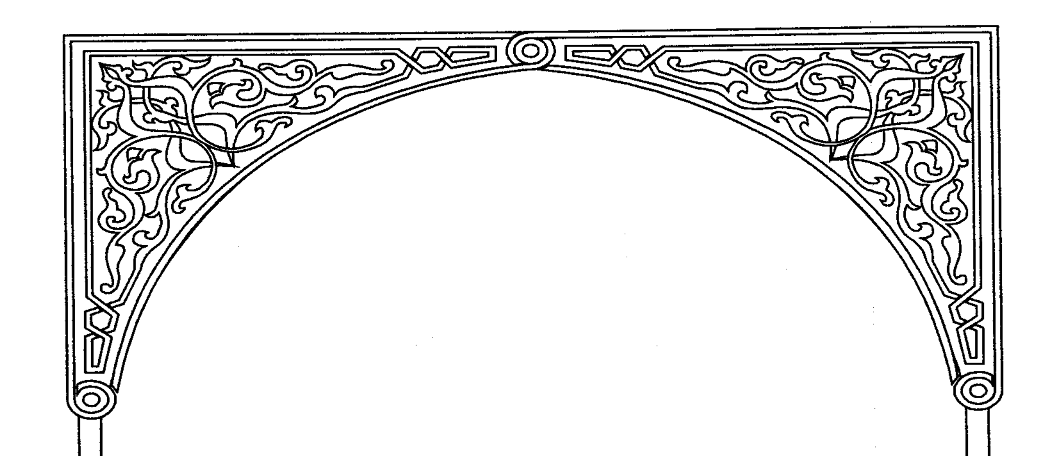
(٩) الأصل و(ح): «شاهد»، وما أثبته من اللطائف: ١٠٦/١، وهو الصواب.

(١٠) كذا في الأصل، و(ح)، وفي اللطائف: ١٠٦/١: «وجال».

(١١) (ح): «طال».

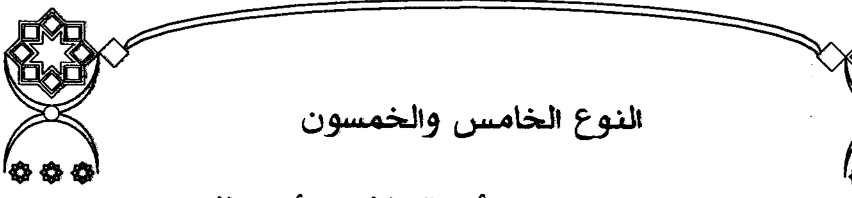
الطرق، ويتشعب عنهم من الفرق[1]، ومن أراد ذلك فلينظر في كتاب «لطائف الإشارات لفنون العبارات في القراءات»[2] للحافظ أحمد القسطلاني ـ رحمه الله تعالى ـ انتهى.

(١) انظر: لطائف الإشارات للقسطلاني: ١/ ١٠٠ ـ ١٠٦.
(٢) انظر المرجع السابق: ١/ ١٠٦ وما بعدها.



النوع الخامس والخمسون

علم رجال هؤلاء الأئمة الذين أدوا إليهم القراءة عن رسول الله ﷺ



النوع الخامس والخمسون

علم رجال هؤلاء الأئمة الذين أدوا إليهم القراءة عن رسول الله ﷺ

وهذا النوع لم يفرده الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الإتقان»[1].

رجال نافع الذين سماهم خمسة: أبو جعفر، يزيد بن القعقاع القارئ. وأبو داود، عبد الرحمن بن هرمز الأعرج[2]. و[شيبة][3] ابن نَصَّاح[4] القاضي[5]. وأبو عبد الله[6]، مسلم بن جندب. الهذلي[7]، [القاصّ][8]. وأبو رَوْح، يزيد[9] بن رومان.

---

(١) ذكر السيوطي هذا النوع بشكل موجز في فصل: (المشتهرون بالإقراء). انظر: الإتقان: ١/ ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) عبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، تابعي جليل، أخذ القراءة عن أبي هريرة، وابن عباس، وعنه روى القراءة نافع، وأسيد بن أبي أسيد، توفي سنة (١١٧هـ)، وقيل: (١١٩هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٨١.

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل، وهي في (ح): «نبيه»، وما أثبته هو الصواب.

(٤) الأصل و(ح): «نضاح» بالضاد المعجمة، وهو تصحيف، وتصويبه من معرفة القراء الكبار: ١/ ٧٩، وغاية النهاية: ١/ ٣٢٩.

(٥) شَيْبة بن نَصَّاح بن سرجس المدني، مولى أم سلمة ﵄، قاضي المدينة، أبو ميمونة، وهو أولى من ألف في الوقوف، مات سنة (١٣٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٧٩، وغاية النهاية: ١/ ٣٢٩.

(٦) «أبو عبد الله» من (ح)، وفي الأصل: «أبو عبيد الله» وهو خطأ.

(٧) مسلم بن جندب، أبو عبد الله الهذلي مولاهم المدني القاص، تابعي مشهور، مات بعد سنة (١١٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٨٠، وغاية النهاية: ٢/ ٢٩٧.

(٨) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «العاصي»، وما أثبته من كتب التراجم، وهو الصواب.

(٩) يزيد بن رومان المدني، أبو روح، مولى آل الزبير بن العوام، الفقيه القارئ =

وأخذ هؤلاء القراء عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي[1]، عن أبي بن كعب - رضي الله تعالى عنهم - عن النبي ﷺ.

رجال ابن كثير ثلاثة: عبد الله بن السائب المخزومي، صاحب النبي ﷺ. ومجاهد بن جبر[2]، أبو الحَجَّاج، مولى قيس بن/ السائب[3]. [١٠٥ب/هـ] ودِرْبَاس مولى ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخذ عبد الله بن السائب عن أُبَيّ بن[4] كعب - رضي الله تعالى عنه -.

وأخذ مجاهد، ودرباس[5] عن أُبَيّ، وزيد بن ثابت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

رجال أبي عمرو: جماعة[6] من أهل الحجاز، ومن أهل البصرة.

فمن أهل مكة: مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة بن خالد[7]، وعَطَاء بن أبي رَبَاح[8]، وعبد الله بن كثير، ومحمد بن عبد الله[9]، ومحمد بن

= المحدث، توفي سنة (١٢٠هـ)، وقيل: (١٢٩هـ)، وقيل: (١٣٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٧٧، وغاية النهاية: ٢/ ٣٨١.

(١) عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي المكي، ثم المديني، القارئ، أبو الحارث، ولد بالحبشة، وهو تابعي كبير، وقيل: إنه رأى النبي ﷺ، مات بعد سنة (٧٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٥٧، وغاية النهاية: ١/ ٤٣٩.

(٢) تحرف في الأصل و(ح) إلى) «جبير»، وتصويبه من معرفة القراء: ١/ ٦٦، وغاية النهاية: ٢/ ٤١.

(٣) ويقال: مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، ويقال: مولى قيس بن الحارث المخزومي. انظر: سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٤٩.

(٤) «بن» ساقط من (ح).

(٥) (ح): «دباس» وهو خطأ.

(٦) هنا في الأصل: «رجال أبي عمرو، ورجال أبي عمرو جماعة» إلا أن «ورجال أبي عمرو» الثانية شطبت إلا الواو الأخيرة منها فلم أثبتها.

(٧) عكرمة بن خالد بن العاص، المخزومي المكي، أبو خالد، تابعي ثقة، روى القراءة عن أصحاب ابن عباس، وعن ابن عمر، وعليه عرض أبو عمرو بن العلاء، وحنظلة بن أبي سفيان، مات سنة (١١٥هـ). غاية النهاية: ١/ ٥١٥، وتقريب التهذيب: ٣٩٦.

(٨) عطاء بن أبي رباح بن أَسْلَم القرشي مولاهم، أبو محمد المكي، أحد الأعلام، روى القراءة عن أبي هريرة، وعليه عرض أبو عمرو، مات سنة (١١٥هـ)، وقيل: (١١٤هـ). غاية النهاية: ١/ ٥١٣.

(٩) لم أجد في شيوخ أبي عمرو رجل بهذا الاسم.

عبد الرحمن بن محيصن، وحميد بن قيس الأعرج[1].

ومن أهل المدينة: يزيد بن القعقاع القارئ، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح[2].

ومن أهل البصرة: الحسن بن أبي الحسن البصري، ويحيى بن يعمر، وغيرهما.

وأخذ هؤلاء القراءة عمن تقدم ذكرهم من الصحابة وغيرهم.

[٦٩/أ/ح] **رجال/ ابن عامر**: أبو الدَّرْدَاء، عُوَيْمر بن عامر - رضي الله تعالى عنهما - صاحب رسول الله ﷺ، والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي[3]، وأخذ أبو الدرداء عن النبي ﷺ، وأخذ المغيرة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأخذ عثمان عن النبي ﷺ.

قال أبو عمرو: وقد روينا عن الوليد بن مسلم[4]، عن يحيى بن الحارث الذِّماري[5]، أن ابن عامر قرأ على عثمان نفسه، وليس بصحيح[6].

رجال عاصم: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن [حبيب][7] السلمي، وأبو

---

(١) حُميد بن قيس الأعرج المكي القارئ، أبو صفوان، قرأ القرآن على مجاهد ثلاث مرات، وروى عنه وعن الزهري وعطاء، توفي سنة (١٣٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٩٨، وغاية النهاية: ١/ ٢٦٥.

(٢) الأصل و(ح): «تبيه بن نضاح»، وهو تصحيف، وتصويبه من معرفة القراء الكبار: ١/ ٧٩، وكتب التراجم.

(٣) المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو المخزومي الشامي أبو هاشم، مات سنة (٩١هـ)، وله تسعون سنة. معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٨، وغاية النهاية: ٢/ ٣٠٥.

(٤) الوليد بن مسلم الدمشقي، أبو العباس، وقيل: أبو بشر، روى القراءة عرضاً عن يحيى بن الحارث الذماري ونافع، وعنه إسحاق المروزي وراق خلف، وأحمد الصوري، توفي سنة (١٩٥هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٦٠، وتقريب التهذب: ٥٨٤.

(٥) يحيى بن الحارث بن عمرو الذِّماري الغساني الدمشقي، أبو عمرو، إمام الجامع، ومقرئ البلد، قرأ على واثلة بن الأسقع، وعليه الوليد بن مسلم، وأيوب بن تميم، توفي سنة (١٤٥هـ)، وله تسعون سنة. معرفة القراء الكبار: ١/ ١٠٥، وغاية النهاية: ٢/ ٣٦٧.

(٦) قال الذهبي: روي أنه - أي ابن عامر - سمع قراءة عثمان بن عفان، فلعل والده حج به فتهيأ له ذلك، وقيل: قرأ عليه نصف القرآن، ولم يصح. انظر: سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٩٢.

(٧) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «حسين»، وتصويبه من كتب التراجم.

مريم، زِرّ بن حُبَيش[1]، وأخذ أبو عبد الرحمن[2] عن عثمان بن عفان[3]، وعلي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ، وأُبَيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود ـ رضي الله تعالى عنهم ـ عن النبي ﷺ.

وأخذ زِرٌّ عن عثمان، وابن مسعود رضي الله عنهما عن النبي ﷺ.

رجال حمزة: جماعة[4] منهم: أبو محمد: سليمان بن مهران الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى القاضي[5]، وحمران بن أعين[6]، وأبو إسحاق السبيعي[7]، ومنصور بن المُعْتَمِر[8]، ومغيرة بن مِقْسَم[9]، وجعفر بن محمد الصادق[10]، وغيرهم.

---

(١) زر بن حبيش بن حباشة الأسدي الكوفي، أبو مريم، ويقال: أبو مطرف، أحد الأعلام، توفي سنة (١٨١هـ)، وقيل غير ذلك، ومات وهو ابن مئة وسبع وعشرين سنة. غاية النهاية: ١/ ٢٩٤، وتقريب التهذيب: ٢١٥.

(٢) «أبو عبد الرحمٰن» من (ح)، وفي الأصل: «أبو عبد الله» وهو خطأ.

(٣) «بن عفان» زيادة من (ح).

(٤) (ح): «وجماعة»، وما أثبته هو الصواب.

(٥) محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمٰن، أحد الأعلام، أخذ القراءة عرضاً عن الشعبي والأعمش، وعنه حمزة والكسائي، توفي سنة (١٤٨هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٦٥، وتقريب التهذيب: (٤٩٣).

(٦) حِمْرَان بن أَعْيَن الشيباني مولاهم الكوفي، أبو حمزة، مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً عن عبيد بن نضلة، ومحمد بن علي الباقر، وروى القراءة عنه حمزة، كان ثبتاً في القراءة، يرمى بالرفض، مات في حدود (١٣٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٧٠، وغاية النهاية: ١/ ٢٦١.

(٧) عمرو بن عبد الله بن عُبيد السبيعي الهمداني الكوفي، أبو إسحاق، الإمام الكبير، أخذ القراءة عرضاً عن علقمة والأسود، ورأى علي بن أبي طالب، وعنه أخذ حمزة، مات سنة (١٢٩هـ)، وقيل قبل ذلك. غاية النهاية: ١/ ٦٠٢، وتقريب التهذيب: ٤٢٣.

(٨) منصور بن المعتمر السلمي الكوفي، أبو عتاب، عرض القرآن على الأعمش، وعليه عرض حمزة، توفي سنة (١٣٢هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣١٤، وتقريب التهذيب: ٥٤٧.

(٩) المغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّي مولاهم الكوفي الأعمى، أبو هاشم، روى القراءة عن عاصم بن أبي النجود، وعنه حمزة، توفي سنة (١٣٦هـ) على الصحيح. غاية النهاية: ٢/ ٣٠٦، وتقريب التهذيب: ٥٤٣.

(١٠) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الصادق، أبو عبد الله المدني، الفقيه الإمام، قرأ على آبائه رضوان الله عليهم، وعليه قرأ حمزة. توفي سنة (١٤٨هـ). غاية النهاية: ١/ ١٩٦.

وأخذ الأعمش عن يحيى بن وَثَّاب[١].

وأخذ يحيى عن جماعة من أصحاب ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه: ـ علقمة[٢]، والأسود[٣]، وعُبَيد بن نَضْلَة الخزاعي[٤]، وزر بن حبيش، وأبي عبد الرحمن السلمي، وغيرهم، عن ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ عن النبي ﷺ.

رجال الكسائي: حمزة[٥] بن حبيب الزَّيَّات، وعيسى بن عمر[٦] الهمداني[٧]، ومحمد بن أبي ليلى القاضي، وغيرهم من مشايخ الكوفيين، غير أن مادة قراءته واعتماده في اختياره عن حمزة[٨]، وقد ذكرنا اتصال قراءته[٩].

رجال أبي جعفر ثلاثة: مولاه عبد الله بن عَيَّاش بن أبي رَبِيعة،

---

(١) يحيى بن وثاب الأسدي مولاهم الكوفي، تابعي ثقة كبير، من العباد الأعلام، عرض القرآن على عبيد بن نضلة، وعلى علقمة، وعليه عرض الأعمش، وحمران بن أعين، مات سنة (١٠٣هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٨٠، وتقريب التهذيب: ٥٩٨.

(٢) عَلْقَمة بن قيس بن عبد الله النخعي، أبو شبل، الفقيه الكبير، ولد في حياة النبي ﷺ، أخذ القراءة عن ابن مسعود وسمع من علي وعمر، عرض عليه القرآن إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، مات سنة (٦٢هـ). غاية النهاية: ١/ ٥١٦، وتقريب التهذيب: ٣٩٧.

(٣) الأسود بن يزيد بن قيس بن يزيد النخعي الكوفي، أبو عمرو، أو أبو عبد الرحمٰن، الإمام الجليل، قرأ على عبد الله بن مسعود، وروى عن الخلفاء الأربعة، وعليه قرأ إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، مات سنة (٧٤هـ)، أو (٧٥هـ). غاية النهاية: ١/ ١٧١، وتقريب التهذيب: ١١١.

(٤) عُبَيد بن نَضْلَة الخزاعي الكوفي، أبو معاوية، تابعي ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن مسعود، وعرض على علقمة بن قيس، وعنه روى القراءة عرضاً يحيى بن وثاب، وحمران بن أعين، مات سنة (٧٥هـ) تقريباً. غاية النهاية: ١/ ٤٩٧، وتقريب التهذيب: ٣٧٨.

(٥) (ح): «وحمزة»، وهو خطأ.

(٦) «عمر» من (ح)، وفي الأصل: «عمران»، وهو خطأ.

(٧) عيسى بن عمر الأسدي الهمداني الكوفي، أبو عمر القارئ الأعمى، مقرئ الكوفة بعد حمزة، عرض على عاصم والأعمش، وعرض عليه الكسائي وبشر بن نصر، مات سنة (١٥٦هـ). غاية النهاية: ١/ ٦١٣، وتقريب التهذيب: ٤٤٠.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٥.

(٩) انظر ص (٤٩٠).

وأبو هريرة، وابن عباس، أيضاً، وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه[1]، والله أعلم.

رجال يعقوب: أبو المنذر سلام بن سليمان الطَّويل[2]، وشهاب بن شُرنُفة[3]، ومهدي بن مَيْمُون[4]، وأبو الأشهب: جعفر بن حَيَّان العَطَاردي[5].

وقيل: إن يعقوب قرأ على أبي عمرو بن العلاء[6]، وقرأ سلام على عاصم، وتقدم سندهما[7].

وقرأ شهاب على هارون بن موسى الأعور[8]، وقرأ هارون على أبي عمرو، وعلى عاصم بن الحجاج الجحدري، وقرأ عاصم على الحسن البصري، وتقدم سنده[9]، وعلى سليمان بن مهران، وقرأ على ابن عباس.

---

(١) أي: زيد بن ثابت، قال الذهبي: ولم يصح ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ٧٢.

(٢) سلام بن سليمان الطويل المُزَنِيّ مولاهم البَصْري، ثم الكوفي، أبو المنذر، المقرئ النحوي، المعروف بالخراساني، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم وأبي عمرو، وقرأ عليه يعقوب وهارون الأخفش، مات سنة (١٧١هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ١٣٢، وغاية النهاية: ١/ ٣٠٩.

(٣) شهاب بن شُرنُفَة المُجاشعي البصري، من جلة المقرئين بعد أبي عمرو مع الثقة والصلاح، قرأ على هارون بن موسى الأعور، ومسلمة بن محارب، وعليه سلام القارئ ويعقوب، مات سنة (١٦٠هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٢٨.

(٤) مهدي بن ميمون البصري، أبو يحيى، ثقة مشهور، عرض على شعيب بن الحبحاب، وعليه عرض يعقوب، مات سنة (١٧١هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣١٦.

(٥) جعفر بن حيان العطاردي البصري الحذاء، أبو الأشهب، قرأ على رجاء العطاردي، وعليه قرأ يعقوب الحضرمي، مات سنة (١٦٥هـ)، وقيل: (١٦٢هـ). غاية النهاية: ١/ ١٩٢.

(٦) غاية النهاية: ٢/ ٣٨٦.

(٧) انظر: سند أبي عمرو في صفحة (٤٦، ٧٥) وما بعدها، وسند عاصم في صفحة (٤٨، ٧٦).

(٨) هارون بن موسى الأعور العتكي البصري الأزدي مولاهم، أبو عبد الله، علامة، له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدري وعاصم بن أبي النجود، وروى عنه القراءة شهاب بن شرنفة وعلي بن نصر، مات قبل المئتين. غاية النهاية: ٢/ ٣٤٨.

(٩) انظر (ص٤٨، ٧٦).

[١٠٦/أ هـ] وقرأ مهدي على شعيب/ بن الحبحاب[١]، وقرأ [على] أبي العالية الرِّياحي[٢]، وقرأ على أُبي، وزيد. وقرأ أبو الأشهب على أبي رجاء، عمران بن ملحان العطَارِدي[٣]، وقرأ على أبي موسى الأشعري، وقرأ على رسول الله ﷺ.

رجال خلف[٤]: سُلَيم[٥] صاحب حمزة ـ كما تقدم ـ، ويعقوب بن خليفة الأعشى[٦] صاحب أبي بكر[٧]، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري[٨] صاحب المُفضَّل الضَّبِّي[٩]، ....

---

(١) شعيب بن الحبحاب الأزدي البصري، أبو صالح، تابعي ثقة، عرض على أبي العالية الرياحي، وروى القراءة عنه مهدي بن ميمون، مات سنة (١٣٠هـ)، وقيل: (١٣١هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٢٧.

(٢) رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي، من كبار التابعين، أسلم بعد النبي ﷺ بسنتين، أخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، مات سنة (٩٠هـ)، وقيل: (٩٣هـ)، وقيل غير ذلك. غاية النهاية: ١/ ٢٨٤، وتقريب التهذيب: ٢١٠.

(٣) عِمْران بن ملْحَان، ويقال: ابن تيم، العطاردي، أبو رجاء البصري التابعي الكبير، كان مخضرماً، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، عرض القرآن على ابن عباس، وأبي موسى، وروى القراءة عنه أبو الأشهب العطاردي، مات سنة (١٠٥هـ)، وله مئة وعشرون سنة. غاية النهاية: ١/ ٦٠٤، والتقريب: ٤٣٠.

(٤) (ح) زيادة: «ورجال خلف».

(٥) سليم بن عيسى بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي، أبو عيسى، ويقال: أبو محمد، صاحب حمزة الزيات، وأَخَصّ تلامذته به، وخليفته في الإقراء بالكوفة، قرأ عليه خلف بن هشام، وأبو عمرو الدوري، توفي سنة (١٨٨هـ)، وقيل غير ذلك. معرفة القراء الكبار: ١/ ١٤٠، وغاية النهاية: ١/ ٣١٨.

(٦) يعقوب بن محمد بن خليفة الأعشى التميمي الكوفي، أبو يوسف، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة، وهو أَجَلّ أصحابه، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً محمد بن حبيب الشموني، وقرأ أيضاً على خلف بن هشام، توفي في حدود (٢٠٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ١٥٩، وغاية النهاية: ٢/ ٣٩٠.

(٧) أبو بكر: هو شعبة بن عياش الأسدي النهشلي، كوفي، تقدم.

(٨) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو زيد، النحوي، روى القراءة عن المفضل، وعن أبي عمرو العلاء، وروى القراءة عنه خلف بن هشام، وأبو حاتم السجستاني، مات سنة (٢١٥هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٠٥.

(٩) المُفضَّل بن محمد بن يعلى بن عامر، ويقال: المفضل بن محمد بن سالم، ويقال: محمد بن سالم الضبي الكوفي، أبو محمد، إمام مقرئ نحَوي، أخذ القراءة عرضاً عن =

وأبان العطّار[١]، وقرأ أبو بكر والمفضل وأبان على عاصم.

وروى القراءة أيضاً، عن الكسائي، وعن يحيى بن آدم[٢]، عن أبي بكر، والله الموفق[٣].

رجال ابن محيصن: قرأ على مجاهد، ودرباس، وهما على ابن عباس رضي الله عنهما، وهو على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ على رسول الله ﷺ.

رجال اليزيدي: قرأ على أبي عمرو بن العلاء، وقرأ أبو عمرو على: أبي جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، ومجاهد، والحسن البصري، وأبي العالية رفيع بن مهران، وقرأ الحسن على حِطّان الرَّقاشي[٤]، وقرأ حطان على أبي موسى الأشعري، وقرأ أبو موسى الأشعري على النبي ﷺ.

رجال الأعمش: قرأ على يحيى بن وَثّاب، وقرأ يحيى[٥] على زِرّ بن حبيش، وعبيدة السلماني[٦]، وعلى[٧] النخعي، و[قرأ النخعي على][٨]

= عاصم والأعمش، وروى عنه القراءة علي بن حمزة الكسائي وسعيد بن أوس، مات سنة (١٦٨هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ١٣١، وغاية النهاية: ٢/ ٣٠٧.

(١) أبان بن يزيد بن أحمد العطار البصري، أبو يزيد، النحوي، قرأ على عاصم، وروى القراءة عنه بكار بن عبد الله العودي، وشيبان بن فروخ، توفي سنة بضع وستين ومئة تقريباً. غاية النهاية: ١/ ٤.

(٢) يحيى بن آدم بن سليمان الصُلحي، أبو زكريا، إمام كبير حافظ، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وكان من أروى الناس عنه، وقد روى عنه سماعاً، وروى عنه القراءة الإمام أحمد بن حنبل وخلف، توفي سنة (٢٠٣هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ١٦٦، وغاية النهاية: ٢/ ٣٦٣.

(٣) «والله الموفق» ليست في (ح)،

(٤) حِطّان بن عبد الله الرَّقاشي، ويقال: السدوسي، البصري، صاحب زهد وورع وعلم، قرأ على أبي موسى الأشعري، وقرأ عليه الحسن البصري، مات سنة نيف وسبعين تقريباً. معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٩، وغاية النهاية: ١/ ٢٥٣.

(٥) «بن وثاب وقرأ يحيى» زيادة من (ح).

(٦) عبيدة بن عمرو، ويقال: ابن قيس، السلماني الكوفي، أبو مسلم، وقيل: أبو عمرو، تابعي كبير، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن مسعود، وعنه أخذ القراءة إبراهيم النخعي، وأبو إسحاق، توفي سنة (٧٢هـ). غاية النهاية: ١/ ٤٩٨.

(٧) أي: قرأ الأعمش على النخعي، وهو إبراهيم بن يزيد.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وقد زدته لأني لم أجد للأعمش قراءة على الأسود، بخلاف النخعي.

الأسود بن يزيد، وقرءوا[1] على عبد الله بن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ، وهو على النبي ﷺ.

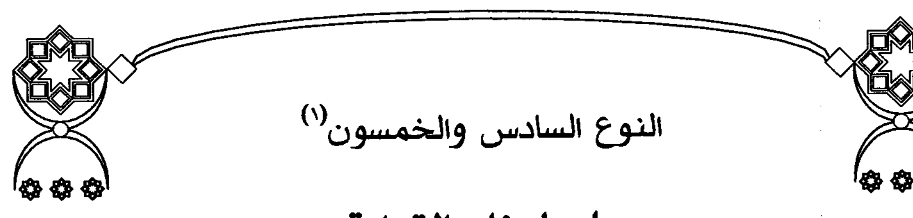
رجال الحسن البصري: قرأ على حطان، وقرأ حطان على أبي موسى، وقرأ أبو موسى على النبي ﷺ.

(١) أي: الأسود، وزر بن حبيش، وعبيدة السلماني. انظر: غاية النهاية: ١/٤٥٨.



النوع السادس والخمسون

علم إسناد القراءة، ومعرفة العالي والنازل من إسنادها



النوع السادس والخمسون[1]

علم إسناد القراءة، ومعرفة العالي والنازل من إسنادها[2]

لأن القراءة[3] سنة متبعة، ونقل محض، ولا طريق[4] إلى ذلك إلا بالإسناد، فلهذا توقفت معرفة هذا العلم عليه.

وقد حَدُّوه[5]: بأنه الطريقة الموصلة للقرآن[6].

وهو خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنة[7] المؤكدة.

وقد روي عن أبي العباس [الدغولي][8] أنه قال: سمعت محمد بن حاتم بن المظفر[9] يقول: إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها

---

(١) وهذا النوع منقول من كتاب لطائف الإشارات: ١/ ١٧٢ ـ ١٨٢.

(٢) (ح): «أسانيدها». وفي اللطائف: ١/ ١٧٢ زيادة: «وهو أعظم مدارات هذا الفن».

(٣) الأصل: «القرآت»، وما أثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٧٢.

(٤) اللطائف: ١/ ١٧٣: «فلا بد من إثباتها وصحتها ولا طريق».

(٥) أي: عرفوه، فالحد هو التعريف.

(٦) اللطائف: ١/ ١٧٣: «إلى القرآن».

(٧) اللطائف: ١/ ١٧٣: «السنن».

(٨) الأصل و(ح): «الدغوي»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٧٣، وهو الصواب.
وهو: محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد الدغولي السرخسي، الحافظ، أبو العباس، روى عن عبد الرحمٰن بن بشر بن عبد الحكم، ومحمد بن إسماعيل الأحمس، وعنه أبو علي الحافظ والجوزقي، له معجم في الحديث ورجاله، توفي سنة (٣٢٥هـ). شذرات الذهب: ٢/ ٣٠٧، والرسالة المستطرفة لمحمد الكتاني: ١٣٦، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤ في (١٤٠٦هـ).

(٩) لم أقف له على ترجمة.

بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها ـ حديثها وقديمها[1] ـ إسناد[2]، إنما هو[3] صحف في أيديهم، وقد [خلطوا][4] بكتبهم أخبارهم التي أخذوها من[5] غير الثقات[6]، بخلاف هذه الأمة، فإنها تنص على[7] الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق، عن مثله، حتى [تتناهى][8] أخبارهم.

وقال محمد بن أسلم الطُوسي[9]: قرب الإسناد قرب، أو قال: قربة إلى الله ﷻ[10].

وهو مروي عن يحيى بن معين[11]، لكن بلفظ: الإسناد العالي قربة إلى الله وإلى رسوله ﷺ[12].

وقيل له ـ في مرض موته ـ: ما تشتهي؟ فقال: بيتاً خالياً، وإسناداً عالياً[13].

---

(١) (ح): «قديمها وحديثها»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٧٣.

(٢) (ح): «إسناد»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٧٣.

(٣) فهرس الفهارس للكتاني: ٨٠: «هي».

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «خللوا»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٧٣، وهو موافق لفهرس الفهارس: ٨٠.

(٥) اللطائف: ١/ ١٧٣: «عن».

(٦) انظر هذا القول في فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤٠١هـ) ١/ ٨٠.

(٧) اللطائف: ١/ ١٧٣: «عن».

(٨) الأصل و(ح): «تناها»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٣.

(٩) محمد بن أسلم الطوسي الزاهد، سمع الحديث من يزيد بن هارون، وجعفر بن عون، وروى عنه ابن خزيمة، من تصانيفه: المسند، توفي سنة (٢٤٢هـ). حلية الأولياء: ٩/ ٢٣٨، وشذرات الذهب: ٢/ ١٠٠.

(١٠) مقدمة ابن الصلاح، المطبوعة مع التقييد والإيضاح للعراقي، تحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، (١٣٨٩هـ): ٢٥٧.

(١١) يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، إمام الجرح والتعديل، سمع عبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وروى عنه أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، مات سنة (٢٣٣هـ). تاريخ بغداد: ١٤/ ١٧٧، وتقريب التهذيب: ٥٩٧.

(١٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: ٢٥٧.

(١٣) المرجع السابق.

وقال ابن المبارك[1]: الإسناد من الدين[2].

وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل[3].

ثم إن الإسناد صحيح، وحسن، وضعيف.

فالصحيح: هو المتصل الإسناد، نقل عدل، ضابط، حافظ[4]، متقن[5]، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة قادحة.

فإن فقد شرط من هذه الخمسة فضعيف.

[٦٩ب/ح] والمراد بالمتصل/ الإسناد: السالم عن سقوط[6]، بحيث يكون كل من رواته أخذ ذلك المروي عن شيخه. وبه خرج المُنقَطِع[7]، والمُرسَل[8]، والمعضل[9].

---

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، مولى بني حنظلة، أبو عبد الرحمٰن، فقيه عالم جواد مجاهد، سمع سليمان الأعمش، ومالك بن أنس، وحدث عنه سفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، مات سنة (١٨١هـ). تاريخ بغداد: ١٠/ ١٥٢، وتقريب التهذيب: ٣٢٠.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ١/ ٨٧. وانظر: تاريخ بغداد: ٦/ ١٦٦.

(٣) شرف أصحاب الحديث: ٨٠ مخطوط. انظر: السنة قبل التدوين: ٣٢٣.

(٤) الأصل و(ح): «حفظ»، ولعل الألف حذفت منها على عادة النساخ آنذاك، وفي اللطائف: ١/ ١٧٣: «ثقة».

(٥) وفي تعريف ابن الصلاح للحديث الصحيح اقتصر على العدالة والضبط، وهذا ـ فيما يظهر لي ـ لشمول الضبط للحفظ والإتقان، ويشهد لذلك قوله بعد ذلك: فإن فقد شرط من هذه الخمسة، فاعتبر الضبط والحفظ والإتقان شرطاً واحداً. مقدمة ابن الصلاح: ٢٠.

(٦) اللطائف: ١/ ١٧٣: «سقط».

(٧) المنقطع هو: «الحديث الذي سقط من إسناده رجل، أو ذكر فيه رجل مبهم». التقييد والإيضاح مع مقدمة ابن الصلاح: ٧٩.

وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح، لأبي عمرو الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، (١٩٧٢م)، ص(٥١).

(٨) المرسل: هو ما سقط منه الصحابي. قواعد التحديث لمحمد القاسمي، دار إحياء السنة ودار الكتب العلمية، ط١، (١٣٩٩هـ)، ص(١٣٣). وانظر: علوم الحديث: ٤٧.

(٩) المعضل: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي. قواعد التحديث: ١٣٠. وانظر: علوم الحديث: ٥٤.

وخرج بقوله[1]: عدل، من في سنده ممن عرف بضعفه[2] أو جهلت عينه أو حاله.

وأما الحسن: فهو ما عرف مخرجه من كونه شامياً، عراقياً، مكياً، كوفياً، واشتهرت رجاله بالعدالة والضبط[3] المتوسط/ بين الصحيح [١٠٦ب/هـ] والضعيف، وأن لا[4] يكون شاذاً ولا معللاً.

وإذا كانت صحة الإسناد[5] من أركان القراءة ـ كما قدمته ـ، تَعيَّن أن يعرف حال رجال القراءة[6]، كما يعرف أحوال رجال الحديث، ومحل ذلك طبقات القراء. وقد صنف الأئمة في ذلك كتباً جليلة، منهم الحافظ أبو عمرو الداني[7]، والحافظ أبو العلاء الهمذاني[8].

وللشمس ابن الجزري كتاب حافل سماه: «غاية النهاية في أسماء رجال القراءة[9] أولي الرواية والدراية»[10].

وللحافظ السيوطي، أيضاً، كتاب في طبقات القراء[11].

---

(١) اللطائف: ١/ ١٧٣ زيادة: «بنقل».

(٢) اللطائف: ١/ ١٧٣: «بضعف».

(٣) كذا في الأصل و(ح)، والصواب حذف الواو كما في لطائف الإشارات: ١/ ١٧٤.

(٤) اللطائف: ١/ ١٧٤: «وألا» موصوله.

(٥) اللطائف: ١/ ١٧٤: «السند».

(٦) اللطائف: ١/ ١٧٤: «القراءات».

(٧) وكتابه هو: طبقات القراء. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، (١٤٠٢هـ): ١/ ١١٠٥.

(٨) تصحفت في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ١٧٤ إلى «الهمداني» بالدال المهملة، وتصويبه من كتب التراجم.

وكتاب أبي العلاء هذا يقع في عشرين مجلداً. انظر: كشف الظنون: ١/١١٠٦.

(٩) اللطائف: ١/ ١٧٤: «القراءات».

(١٠) قال ابن الجزري في مقدمة كتابه هذا: «فهذا كتاب «غاية النهاية»، من حصله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. غاية النهاية: ١/ ٨٣.

قال حاجي خليفة: وللشيخ محمد بن محمد الجزري ـ أي في طبقات القراء ـ كبرى وصغرى، كبراه «النهاية»، وصغراه «غاية النهاية».. وهو أجمع الكتب في هذا النوع. انظر: كشف الظنون: ١/ ١١٠٥.

(١١) من قوله: «للحافظ..» إلى قوله: «الراء» من كلام المؤلف.

على أنه قد تقررت القراءات، ودُوِّنت، وتميز الصحيح منها من الشاذ، والمتواتر من الفاذ[1].

وقد قسم الإمام أبو الفضل، ابن طاهر[2]، والشيخ أبو عمرو ابن الصلاح[3]، ومن تابعهما، الأسانيد من جهة العلو إلى خمسة أقسام.

وهي ترجع إلى علو مسافة ـ وهو: قلة الوسائط ـ، وإلى علو صفة.

فالأول:

القرب من رسول الله ﷺ من جهة [العدد][4] بإسناد صحيح سالم من الضعف، وهذا أمثل أقسام العلو وأجلها.

قال الشيخ أحمد القسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات في علوم القراءات»[5]:

وأعلى ما وقع[6] لنا من ذلك، أن بيننا وبين النبي ﷺ خمسة عشر رجلاً، وذلك في قراءة ابن[7] عامر، متن رواية ابن ذكوان، لثبوت قراءة ابن عامر [من رواية ابن ذكوان][8] على أبي الدرداء، وهو أني قرأت بها على مشايخ القراء[9] أصحاب العلامة شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري،

---

(١) الفَذّ: الفرد. اللسان: ٢/ ١٠٦٤، مادة: (فذذ).

(٢) محمد بن طاهر بن علي المقدسي الحافظ، أبو الفضل، المعروف بابن القيسراني، أحد الرَّحَّالِين في طلب الحديث، سمع ابن ورقاء، ومحمد الصريفيني، من تصانيفه: أطراف الكتب الستة، مات سنة (٥٠٧هـ). وفيات الأعيان: ٤/ ٢٨٧، وشذرات الذهب: ٤/ ١٨.

(٣) عثمان بن عبد الرحمٰن بن عثمان النصري الكردي الشَّهْرَزُوري، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح، الفقيه الشافعي، وأحد فضلاء عصره في التفسير والحديث، أخذ عن والده وعن أبي حامد بن يونس، وعنه أخذ ابن خلكان، من تصانيفه: معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، توفي سنة (٦٤٣هـ). وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١١٣.

(٤) الأصل و(ح): «العدل»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٤.

(٥) من قوله: «قال الشيخ» إلى قوله: «القراءات» من كلام المؤلف.

(٦) الأصل و(ح): «ما وقع»، تكررت في اللطائف: ١/ ١٧٤ لم تتكرر، وهو الظاهر.

(٧) في الأصل كأنها كلمة مشتركة بين (ابن) و(أبي)، والمثبت هو الصواب.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٤.

(٩) اللطائف: ١/ ١٧٤: «الإقراء» وهو أصح.

وهو قرأ بها على المشايخ الثلاثة: العلامة تقي الدين، أبي محمد، عبد الرحمن بن أحمد بن علي، البغدادي، الواسطي[1]؛ والإمام أبي بكر بن أَيْدَغدي[2] الشهير بابن الجندي[3] إلى أثناء[4] سورة النحل؛ والإمام ابن الصايغ[5]. وقرأ[6] كذلك على الأستاذ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري، الشافعي، الصّايغ[7]. وقرأ كذلك على أبي الحسن، علي[8] بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى، العباسي، المصري، الشافعي،

---

(١) عبد الرحمٰن بن أحمد بن علي البغدادي الواسطي، أبو محمد، قرأ على محمد بن أحمد الصائغ، وأخذ العربية عن أبي حيان، وقرأ عليه ابن الجزري، وعبد الرحيم العراقي، توفي سنة (٧٨١هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٦٤.

(٢) الأصل و(ح): «أبدى غدي»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٤)، وكتب التراجم.

(٣) أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي، الشهير بابن الجندي، ويسمى عبد الله، شيخ مشايخ القراءة بمصر، قرأ على التقي الصائغ وإبراهيم الجعبري، وعليه قرأ ابن الجزري وعلي بن الحكري، من تصانيفه: شرح على الشاطبية، توفي سنة (٧٦٩هـ). غاية النهاية: ١/ ١٨٠.

(٤) «أثناء» من (ح)، وفي الأصل: «أثنى» وهو خطأ، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ١٧٤، وقد قرأ ابن الجزري على ابن الجندي كتابه البستان في الثلاثة عشر سوى قراءة الحسن إلى آية (٩٠) من سورة النحل. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٠.

(٥) محمد بن عبد الرحمٰن بن علي الصائغ الحنفي، أبو عبد الله، شمس الدين، قرأ على تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ، ومحمد المصري، وعليه قرأ ابن الجزري وابن اللبان، توفي سنة (٧٧٦هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٦٣.

(٦) اللطائف: ١/ ١٧٤: «وقرءوا»، وهو الصواب، لأن الثلاثة كلهم قرأوا على تقي الدين الصايغ.

(٧) محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي الصائغ المصري، الشافعي، أبو عبد الله، تقي الدين، شيخ زمانه، قرأ على كمال الدين إبراهيم بن أحمد بن فارس، وعلي بن شجاع الضرير، وعليه قرأ عبد الرحمٰن بن أحمد، وأبو بكر بن أيدغدي، وابن الصايغ محمد بن عبد الرحمٰن، توفي سنة (٧٢٥هـ). غاية النهاية: ٢/ ٦٧.

(٨) علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى الهاشمي العباسي الضرير، المصري، الشافعي أبو الحسن، الإمام الكبير، قرأ على الشاطبي، وهو صهره، وشجاع بن محمد المدلجي، وقرأ عليه محمد بن أحمد الصائغ، وعبد المؤمن الدمياطي، توفي سنة (٦٦١هـ). غاية النهاية: ١/ ٥٤٥.

الضرير، عم[1] الشاطبي، وهو على أبي الفضل، محمد[2] بن يوسف الغَزْنَوي، وهو قرأ على الإمام أبي الكرم، المبارك[3] بن الحسن بن أحمد بن فَتْحَان، الشهرزوري، مؤلف كتاب المصباح[4]، وقرأ بها على أبي بكر، محمد بن عمر بن موسى بن زلال النَّهاوَنْدي[5]، وهو قرأ على أبي العباس، الحسن بن سعيد المُطوّعي، وهو قرأ على أبي العباس، محمد[6] بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمار، الصوري[7]، الدمشقي، وهو قرأ على أبي عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي[8]، وهو قرأ على أبي سليمان أيوب[9] بن تميم [التميمي][10] الدمشقي، وهو قرأ على أبي

---

(١) اللطائف: ١/ ١٧٥: «صهر»، وهو موافق لما في غاية النهاية: ١/ ٥٤٦.

(٢) محمد بن يوسف بن علي الغزنوي الحنفي، أبو الفضل، مقرئ، ناقل، فقيه، مفسر، قرأ على سبط الخياط، وأبي الكرم الشهرزوري، وقرأ عليه أبو الحسن السخاوي، وأبو عمرو بن الحاجب، مات سنة (٥٩٩هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٧٩، وغاية النهاية: ٢/ ٢٨٦.

(٣) المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوري، أبو الكرم، إمام كبير، متقن، محقق، قرأ على أحمد بن حيزون، وأحمد بن عبد القادر، وقرأ عليه الغزنوي، ومحمد بن محمد بن هارون بن الكمال الحلبي، مات سنة (٥٥٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٥٠٦، وغاية النهاية: ٢/ ٣٨.

(٤) واسمه: المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، وهو من أحسن ما ألف في هذا العلم. انظ: غاية النهاية: ٢/ ٣٩، وكشف الظنون: ٢/ ١٧٠٦.

(٥) محمد بن عمر بن زلال النهاوندي، أبو بكر، أخذ القراءة عنه عرضاً الحسن بن سعيد المطوعي. غاية النهاية: ٢/ ٢١٧.

(٦) محمد بن موسى بن عبد الرحمٰن بن أبي عمار الصُوري الدمشقي، أبو العباس، مقرئ مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن ابن ذكوان وعبد الرزاق بن حسن الإمام، وروى القراءة عنه عرضاً الحسن المطوعي، ومحمد الدَّاجواني، مات سنة (٣٠٧هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٤، وغاية النهاية: ٢/ ٢٦٨.

(٧) (ح): «الصور»، وما أثبته هو الصواب.

(٨) «الدمشقي» من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٧٥.

(٩) أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب التميمي الدمشي، ضابط مشهور، قرأ على يحيى الذِماري، وهو الذي خلفه بالقيام بالقراءة في دمشق، وعليه قرأ ابن ذكوان، وهشام بن عمار، توفي سنة (١٩٨هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ١٤٨، وغاية النهاية: ١/ ١٧٢.

(١٠) الأصل و(ح): «التيمي»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٧٥، وهو الموافق لكتب التراجم.

عمرو يحيى بن الحارث الذِّماري[1]، وقرأ الذماري على ـ إمام أهل الشام ـ عبد الله بن عامر اليَحْصبي، وهو قرأ على أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس، كما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني ـ رحمه الله تعالى ـ وصح عنه[2]، وقرأ أبو الدرداء على رسول الله ﷺ.

ثم وقعت لنا رواية حفص، عن عاصم، ورواية رويس، عن يعقوب بإسناد بيننا وبين النبي ﷺ ستة عشر رجلاً.

فأما رواية[3] حفص، فقرأ بها شيخ مشايخنا ابن الجزري، أيضاً عن[4] جماعة كثيرة، منهم الشيخ العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي، وهو على الإمام ـ مسند القراء ـ تقي الدين محمد بن أحمد المصري، وهو[5] على الكمال إبراهيم[6] بن [أحمد بن][7] إسماعيل [بن إبراهيم][7] بن فارس التميمي، وهو [قرأ على][8] العلامة تاج الدين أبي اليمن زيد[9] بن الحسن الكِنْدي، وهو قرأ على ـ شيخ القراء ـ أبي

---

(1) يحيى بن الحارث بن عمرو الغَسّانيّ الذِّماري ثم الدمشقي، أبو عمرو، ويقال: أبو عمر، ويقال: أبو عليم، إمام الجامع الأموي، وشيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، قرأ على واثلة بن الأسقع وابن عامر، وعليه قرأ أيوب بن تميم، وعراك بن خالد، توفي سنة (١٤٥هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ١٠٦، وغاية النهاية: ٢/ ٣٦٧.

(2) انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ٨٣، وغاية النهاية: ١/ ٤٢٤.

(3) اللطائف: ١/ ١٧٥: «قراءة».

(4) اللطائف: ١/ ١٧٥: «على».

(5) اللطائف: ١/ ١٧٥ زيادة: «قرأ».

(6) إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس التميمي الإسكندراني، أبو إسحاق، كمال الدين، قرأ على أبي اليمن الكندي، وهو آخر من قرأ على الكندي، وقرأ عليه القراءات الشيخ محمد بن إسرائيل القصاع، ومحمد المزراب، توفي سنة (١٧٦هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٦٤، وغاية النهاية: ١/ ٦.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، واللطائف: ١/ ١٧٥، وأثبته من كتب التراجم.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٥.

(9) زيد بن الحسن بن زيد الكِنْدي البغدادي، أبو اليمن، تاج الدين، التاجر المقرئ النحوي الحنفي، انفرد بعلو الإسناد، وعاش بعد ما قرأ القراءات بعدة كتب ثلاثاً وثمانين سنة، وهذا لا نظير له في الإسلام، قرى على سبط الخياط، وهبة الله بن الطَّبر، وعليه قرأ علي السخاوي، وإبراهيم بن أحمد بن فارس، توفي سنة (٦١٣هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٨٦، وغاية النهاية: ١/ ٢٩٧.

محمد عبد الله[1] بن علي البغدادي، وهو قرأ على ـ شيخ القراء[2] ـ الشريف [عز][3] الشرف أبي الفضل عبد القاهر[4] بن عبد السلام بن علي العباسي، وهو قرأ على [أبي][5] عبد الله[6] محمد[7] بن الحسين بن محمد [الكَارَزِيني][8]، شيخ القراء بالحرم الشريف، وهو قرأ على أبي الحسن علي[9] بن محمد بن صالح/ الهاشمي، وهو قرأ على أبي العباس أحمد[10] بن [١٠٧/أ/هـ]

---

(١) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، أبو محمد، سبط أبي منصور الخياط، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، قرأ على الشريف عبد القاهر العباسي، وأبي طاهر بن سوار، وقرأ عليه أبو اليمن الكندي، ومحمد الغزنوي، توفي سنة (٥٤١هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٩٤، وغاية النهاية: ١/ ٤٣٤.

(٢) اللطائف: ١/ ١٧٥: «الإقراء».

(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «عن»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٥.

(٤) عبد القاهر بن عبد السلام بن علي العباسي، الشريف، أبو الفضل المكي، النقيب المقرئ، قرأ على محمد بن آذر بهرام الكارزيني، وعليه قرأ سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، توفي سنة (٤٩٣هـ). معرفة القراء الكبار: ١/٤٤٨، وغاية النهاية: ١/ ٣٩٩.

(٥) ساقط من الأصل و(ح)، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٧٥، وهو موافق لكتب التراجم.

(٦) الأصل و(ح): «عبد الله بن»، وهو غلط، وتصحيحه من اللطائف: ١/ ١٧٥، وكتب التراجم.

(٧) محمد بن الحسين بن محمد بن آذر بهرام الكَارَزِيني، الفارسي، أبو عبد الله المقرئ، مسند القراء في زمانه، قرأ على الحسن المُطَّوِّعي، وعلي بن محمد الهاشمي، وعليه قرأ الشريف عبد القاهر العباسي، وأبو القاسم الهذلي، مات بعد سنة (٤٤٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/٣٩٧، وغاية النهاية: ٢/ ١٣٢.

(٨) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «الكازريني»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٥، وكتب التراجم.

(٩) علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشمي، أبو الحسن، المعروف بالجوخاني، شيخ البصرة، الضرير، أخذ القراءة عن أحمد بن سهل الأشناني، وروى القراءة عنه محمد بن الحسين الكارزيني، وطاهر بن غلبون، توفي سنة (٣٦٨هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٢١، وغاية النهاية: ١/٥٦٨.

(١٠) أحمد بن سهل بن الفيرزان الأشناني، أبو العباس المقرئ، قرأ على عبيد بن الصَّبّاح، والحسين بن المبارك، وعليه قرأ أبو طاهر بن أبي هاشم، وعلي بن محمد بن صالح الهاشمي، توفي أول سنة (٣٠٧هـ). معرفة القراء الكبار: ١/٢٤٨، وغاية النهاية: ١/ ٥٩.

سَهْل بن [الفَيرُزان][1] الأَشْناني، وهو قرأ على أبي محمد عُبيد[2] بن الصَّبَّاح النهشلي، وهو قرأ على أبي [عمر][3] حفص بن سليمان الكوفي، وقرأ حفص على ـ الإمام ـ أبي بكر عاصم بن أبي النَّجود الكوفي، وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، وهو قرأ على ـ أمير المؤمنين ـ أبي الحسن علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ، وقرأ علي ﷺ على رسول الله ﷺ، وقرأ رسول الله ﷺ القرآن العظيم على جبريل عليه السلام.

وأما رواية رويس[4] عن يعقوب، فقرأ بها الحافظ أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف، الدمشقي، ابن الجزري، على أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي، و[التقي][5] أبي محمد عبد الرحمن الواسطي، والإمام ابن [أيدغدي][6]، [وهم][7] على الشمس[8] محمد [بن أحمد][9] بن

---

(1) الأصل و(ح): «الغميدوزان»، وفي اللطائف: ١/ ١٧٦: «الفيروزان»، وهو موافق لغاية النهاية: ١/ ٥٩، وما أثبته من معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٤٨، وتاريخ بغداد: ٤/ ١٨٥.

(2) عُبَيد بن الصَّبَّاح بن أبي شريح النهشلي الكوفي، ثم البغداي، أبو محمد، أخذ القراءة عرضاً عن حفص، وهو من أَجَلّ أصحابه وأضبطهم، وروى عنه القراءة عرضاً أحمد بن سهل الأشناني، مات سنة (٢٢٩هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٠٤، وغاية النهاية: ١/ ٤٩٦.

(3) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل، (ح) إلى «عمرو»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٦، وكتب التراجم.

(4) الأصل و(ح): «رويش»، بالشين المعجمة، وهو تصحيف، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٧٦، وهو الصواب.

(5) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل، و(ح) إلى «الثقفي»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٦.

(6) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «ايدوغدي»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٦، وكتب التراجم.

(7) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «وهو»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٦: «فالثلاثة كلهم قد قرؤوا على محمد بن أحمد بن عبد الخالق». انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٥.

(8) لم أقف في ترجمته على أنه (شمس الدين)، ولعلها وصف عام له.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ١٧٦، وأثبته من غاية النهاية: ٢/ ٦٥، وقد تقدمت ترجمته.

عبد الخالق المصري، الشافعي، شيخ القراء[1] بالديار المصرية، وهو قرأ على أبي الحسن الضرير[2]، عن - الإمام الحافظ - أبي طاهر أحمد[3] بن محمد بن أحمد بن محمد السلفي، الأصبهاني، إجازة[4] عامة عن أبي طاهر بن سِوَار، وهو قرأ على الحسن[5] بن أبي الفضل الشَّرمقانيُّ، وهو قرأ[6] على أبي الحسن علي[7] بن محمد بن يوسف العَلَّاف/ وهو قرأ على أبي القاسم[8] [١٧٠/ح] عبد الله[9] بن الحسن بن سليمان النخاس - بالخاء المعجمة[10] - البغدادي، وهو على أبي بكر محمد بن هارون التمار[11]، البغدادي، وقرأ التَّمار على

(١) اللطائف: ١/ ١٧٦: «الإقراء».

(٢) وهو علي بن شجاع الهاشمي العباسي الضرير، أبو الحسن، كمال الدين، تقدم.

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الحافظ، أبو طاهر السلفي، قرأ القراءات على أبي الفتح أحمد الحداد، وسمع الحروف من أبي طاهر بن سوار من كتابه المستنير، روى القراءات عنه عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى، والكمال الضرير، توفي سنة (٥٧٦هـ).

غاية النهاية: ١/ ١٠٢.

(٤) اللطائف: ١/ ١٧٦: «في إجازة».

(٥) الحسن بن أبي الفضل الشَّرْمقاني، أبو علي، من العالمين بالقراءات ووجوهها، قرأ على أبي الحسن العلاف، الحسن الحَمَّامي، عليه قرأ أبو طاهر بن سوار، وأبو منصور علي بن محمد الأنباري، مات سنة (٤٥١هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٢، وغاية النهاية: ١/ ٢٢٧.

(٦) «قرأ» ليست في اللطائف: ١/ ١٧٦.

(٧) علي بن محمد بن يوسف، ابن العلاف البغدادي، أبو الحسن، الأستاذ المشهور، قرأ على النقاش، وأبي علي النقار، وعليه قرأ أبو علي الشَّرمقاني، والحسن بن محمد البغدادي، مات سنة (٣٩٦هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٦٢، وغاية النهاية: ١/ ٥٧٧.

(٨) «القاسم» من(ح) في الأصل: «القسم».

(٩) عبد الله بن الحسن بن سليمان البغدادي، أبو القاسم، المعروف بالنَّخَّاس، مقرئ مشهور، أخذ القراءة عَرْضاً عن محمد بن هارون التمار، صاحب رويس، وروى القراءة عنه عرضاً أبو الحسن بن العلاف، ومحمد الكارزيني، توفي سنة (٣٦٨هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٢٤، وغاية النهاية: ١/ ٤١٤.

(١٠) قيده بذلك ابن الجوزي في غاية النهاية: ١/ ٤١٤، إلا أنه ورد في معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٢٤، بالحاء المهملة.

(١١) محمد بن هارون بن نافع الحنفي البغدادي، أبو بكر، المعروف بالتَّمار، مقرئ =

أبي عبد الله محمد بن المتوكل، المشهور بـ (رويس)، وقرأ رويس على يعقوب، وقرأ يعقوب على أبي الأشهب جعفر[1] بن حيان العَطَاردي، وهو على أبي رجاء عمران بن ملحان[2] العطاردي، وهو على أبي موسى الأشعري، وقرأ أبو موسى على النبي ﷺ.

فهذه أسانيد لم يوجد[3] اليوم أعلى منها، والأول والأخير خلصته من كتاب النشر[4]، من غير ما موضع عنه[5]، والثاني قاله شيخ مشايخنا في [جزئه][6] في المسلسلات[7].

قال الشيخ القسطلاني[8] ـ رحمه الله تعالى ـ:

= البصرة، أخذ القراءة عَرْضاً عن رويس، وهو من أَجَلّ أصحابه وأضبطهم وعن وردان بن إبراهيم الأثرم، روى القراءة عنه عَرْضاً وسماعاً عبد الله بن الحسن النَّخَّاس، وأبو بكر بن الأنباري، توفي بعة سنة (٣١٠هـ).

معرفة القراءة الكبار: ١/ ٢٦٦، وغاية النهاية: ٢/ ٢٧٢.

(١) جعفر بن حيان العطاردي البصري الحذاء، أبو الأشهب، قرأ على أبي رجاء العطاردي، وقرأ عليه يعقوب بن إسحاق الحضرمي، مات سنة (١٦٥هـ)، وقيل (١٦٢هـ). غاية النهاية: ١/ ١٩٢.

(٢) الأصل: «ملجان» بالجيم المعجمة، وهو تصحيف.

(٣) اللطائف: ١/ ١٧٧: «لا يوجد».

(٤) ولعله يريد بالأول: إسناد قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان.

انظر في ذلك: النشر: ١/ ١٣٩، وما بعدها.

والأخير: إسناد قراءة يعقوب من رواية رويس. انظر: النشر: ١/ ١٨٠ وما بعدها.

(٥) اللطائف: ١/ ١٧٧: «منه»، وهو الظاهر.

(٦) الأصل و(ح): «جزئيه»، وهو خطأ لأن ابن الجزري ـ وهو المراد هنا ـ له جزء واحد فقط، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٧٧، وسيأتي الكلام على جزء ابن الجزري هذا في الفقرة التالية من الهامش.

(٧) المراد هنا هو ابن الجزري، قال الكتاني: «قال الحافظ ابن حجر في فهرسته: ... وخرج ـ أي ابن الجزري ـ جزءاً فيه مسلسلات بالمصافحة وغيرها، جمع أوهامه فيه في جزء مفرد حافظ الشام ابن ناصر الدين، وقفت عليه وهو مفيد». فهرس الفهاس: ١/ ٣٠٥، وانظر: شذرات الذهب: ٧/ ٢٠٦.

(٨) في لطائف الإشارات: ١/ ١٧٧.

القسم الثاني من أقسام العلو:

القرب من إمام من الأئمة السبعة.

وأعلى ما وقع لنا بالإسناد المتصل بالتلاوة، أن بيننا وبين نافع ثلاثة عشر رجلاً، وذلك أن شيخ مشايخنا[(١)]، الذي ترجموه[(٢)] بأنه لم تسمح الأعصار بمثله ـ رحمه الله تعالى ـ قرأ بها القرآن على أبي محمد بن البغدادي، وابن الجندي، وأخبراه أنهما قرءا بها على العلامة التقي أبي العباس[(٣)]، المصري، وهو على الكمال ابن فارس، وهو على الكِنْدي، وهو على أبي القاسم[(٤)]، هبة الله[(٥)] بن أحمد الحريري، وهو على أبي بكر الخياط[(٦)]، وهو على أبي أحمد، عبيد الله[(٧)] بن محمد الفَرَضيّ[(٨)]، وهو على

---

(١) اللطائف: ١/ ١٧٧: زيادة: «المذكور».

(٢) والمراد به: ابن الجزري.

(٣) كذا في الأصل و(ح): وفي اللطائف: ١/ ١٧٧: «ابن أبي العباس».
والذي يظهر لي أن المراد به محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ المصري الشافعي، مسند عمره، وشيخ زمانه، أبو عبد الله، بالرغم من عدم وقوفي على هذه الكنية له، وقد تقدمت ترجمته.

(٤) الأصل و(ح): «القسم».

(٥) هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري البغدادي، أبو القاسم، المعروف بابن الطبر، المقرئ، خال الحافظ عبد الوهاب الأنماطي، قرأ على أبي بكر محمد الخياط، وعليه قرأ أبو اليمن الكندي بست روايات، وأبو المجد محمود بن نصر الشعار، مات سنة (٥٣١هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٨٦، وغاية النهاية: ٢/ ٣٤٩.

(٦) محمد بن علي بن موسى الخياط البغدادي، أبو بكر، المقرئ، مسند القراء في عصره، قرأ على عبيد الله الفوضي، وأحمد السُّوسّنجِردي، وعليه. قرأ هبة الله، ابن الطبر، وأبو الحسين، ابن الفراء، توفي سنة (٤٦٧هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٢٦، وغاية النهاية: ٢/ ٢٠٨.

(٧) عبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد البغدادي، أبو أحمد، الفَرَضيّ، المقرئ، أحد الأعلام، قرأ على أحمد بن بويان، وهو آخر من قرأ عليه، وعليه قرأ أبو بكر بن الخياط، والحسن بن محمد البغدادي، مات سنة (٤٠٦هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٦٥، وغاية النهاية: ١/ ٤٩١.

(٨) الأصل و(ح): «القرضي» بالقاف المثناة، وهو تصحيف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٧.

أبي [الحسين][1] أحمد بن عثمان بن بويان[2]، وهو على القاضي أبي بكر، أحمد[3] بن محمد بن [يزيد بن][4] الأشعث العَنَزي[5] ـ المعروف [بأبي][6] حسان ـ، وقرأ على أبي جعفر، محمد[7] بن هارون ـ عرف بأبي نَشِيط ـ، وهو على أبي موسى بن مينا ـ الملقب بقالون ـ، وهو على إمام المدينة نافع.

[قال][8] في «النشر»: وهذا لا مزيد على علوه، مع الصحة والاستقامة[9].

القسم الثالث:

العلو بالنظر إلى بعض كتب الفن المشهورة، كالشاطبية وأصلها[10]، بأن يروي قراءة لو رواها منهما، أو من أحدهما، وقعت أنزل مما لو رواها من غير ذلك، وقد يقع في هذا القسم المساواة، والمصافحة، والموافقة، والبدل.

---

(1) الأصل و(ح): «الحسن»، وهو تحريف، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٧٧، وهو موافق لكتب التراجم.

(2) الأصل و(ح): «يويان» أوله بياء تحتيه مثناة، وهو تصحيف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٧.

(3) أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث العَنَزي البغدادي، المعروف بأبي حسان، وله كنية أخرى، هي أبو بكر، القاضي المقرئ، قرأ على أبي نشيط، وأحمد ابن زُرارة، وعليه قرأ أحمد بن بُويان، وابن شَنَبُوذ، توفي قبل سنة (٣٠٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٣٧، وغاية النهاية: ١/ ١٣٣.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٧، وكتب التراجم.

(5) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «العتري».

(6) الأصل و(ح): واللطائف: ١/ ١٧٧: «بابن»، وهو خطأ، وتصويبه من معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٣٧، وغاية النهاية: ١/ ١٣٣.

(7) محمد بن هارون الربعي الحربي البغدادي، ويقال: المَرْوزي، المعروف بأبي نَشِيط، مقرئ جليل، قرأ على قالون، وكان من أَجَلِّ أصحابه، قرأ عليه أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث، توفي سنة (٢٥٨هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٢٢، وغاية النهاية: ٢/ ٢٧٢.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ح): وأثبته من اللطائف ١/ ١٧٧.

(9) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٠١.

(10) أصل الشاطبية هو: كتاب التيسير، لأبي عمرو الداني.

فأما المساواة، فهي: أن يتساوى مع ذلك المصنف في العدد الذي ينتهي إلى ذلك الراوي إليه:

مثاله ـ كما في النشر[1] ـ مما ذكره في أوائل سند قالون، طريق ابن بُويان[2]، عن أبي نشيط أن الشاطبي قرأ بها على أبي عبد الله، محمد[3] بن علي بن أبي العاص النَّفْزِيّ[4]، وهو قرأ بها على [أبي][5] عبد الله محمد[6] بن الحسن بن غلام الفرس[7]، وهو قرأ بها على أبي[8] داود سليمان بن نجاح[9]، وأبي الحسن، علي[10] بن عبد الرحمن بن الدوش[11]، وأبي

---

(١) النشر: ١/ ٩٩.

(٢) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «يويان».

(٣) محمد بن علي بن أبي العاص النفزي الشاطبي، أبو عبد الله، يعرف بابن اللَّايُهْ، مقرئ مجود، قرأ على ابن غلام الفَرَس، وعليه قرأ الإمام أبو القاسم الشاطبي، وأبو عبد الله بن سعادة، توفي سنة بضع وخمسين وخمسمئة.

معرفة القراء الكبار: ٢/٥٤٦، وغاية النهاية: ٢/ ٢٠٤.

(٤) تصحفت في الأصل (ح) إلى: «النفري» براء مهمة.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٧٧، وكتب التراجم.

(٦) محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد الأندلسي الداني، أبو عبد الله، المعروف بابن غلام الفَرَس، المقرئ النحوي، قرأ على أبي داود، وابن الدويش وابن البيار، وعليه قرأ أبو عبد الله النَّفْزِيّ، أبو جعفر أحمد الحصار، توفي سنة (٥٤٧هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٥٠٥، وغاية النهاية: ٢/ ١٢١.

(٧) تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الفرسي»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٧، وكتب التراجم.

(٨) الأصل و(ح): زيادة: «على» وهو خطأ.

(٩) سليمان بن أبي القاسم نجاح الأموي، أبو داود، مولى المُؤيَّد بالله، ابن المستنصر الأموي الأندلس، شيخ القراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني، وهو أَجَلّ أصحابه، وعليه قرأ ابن غلام الفَرَس، وإبراهيم بن جماعة، من تصانيفه: البيان الجامع لعلوم القرآن، توفي سنة (٤٩٦هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٥٠، وغاية النهاية: ١/ ٣١٦.

(١٠) علي بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن الدوش الشاطبي، أبو الحسن، المقرئ، أخذ القراءات عرضاً عن أبي عمرو الداني، وعليه قرأ ابن غلام الفرس، وأبو داود سليمان بن يحيى القرطبي، توفي سنة (٤٩٦هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٥١، وغاية النهاية: ١/ ٥٤٨.

(١١) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «الدوس» بالسين المهملة، وتصويبه من اللطائف: =

الحسين، يحيى[1] بن إبراهيم/ بن البياز[2]، وهم قرؤوا بها[3] على أبي عمرو [١٠٧ب/هـ] الداني، وهو قرأها[4] على أبي الفتح فارس[5] بن أحمد، وهو على عبد الباقي[6] بن الحسن المقرئ، وهو على إبراهيم[7] بن [عمر][8] المقرئ، وهو على أبي الحسين بن بُويان[9].

ورواها الشيخ شمس الدين ابن الجزري ـ كما نص عليه في نشره ـ مما خلصته منه، وذكرته مثالاً للقسم الثاني المتقدم، عن أبي محمد [بن][10]

= ١/ ١٧٧، وكتب التراجم، ويقال أيضاً له: (ابن أخي الدوش)، ويقال: (ابن الدش) بلا واو.

انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٥٢.

(١) يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي المرسي، أبو الحسن، المعروف بابن البيار، شيخ الأندلس، قرأ على أبي عمرو الداني، وعبد الرحمٰن بن الخزرجي، وعليه قرأ ابن غلام الفرس، وابن الباذش، من تصانيفه كتاب (النبذ النامية)، توفي سنة (٤٩٦هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٤٩، وغاية النهاية: ٢/ ٣٦٤.

(٢) تحرفت في الأصل إلى: «البيان».

(٣) «بها» زيادة من (ح)، موافقة للطائف: ١/ ١٧٨.

(٤) ح: «قرأ بها»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٧٨.

(٥) فارس بن أحمد بن موسى بن عِمران الحِمْصي، أبو الفتح، المقرئ الضرير، قرأ على عبد الباقي بن الحسن بن السقاء، وأبي الفرج الشنبوذي، وعليه قرأ أبو عمرو الداني وولده عبد الباقي بن فارس، من تصانيفه: (المُنَشَّا في القراءات الثمان)، توفي سنة (٤٠١هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٧٩، وغاية النهاية: ٢/ ٥.

(٦) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن السقاء الخُراساني، ثم الدمشقي، أبو الحسن، المقرئ، قرأ على إبراهيم بن عمر، وعلي بن محمد القلانسي، وعليه قرأ فارس بن أحمد، وأكثر عنه، توفي سنة (٣٨٠هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٥٧، وغاية النهاية: ١/ ٣٥٦.

(٧) إبراهيم بن عمر بن عبد الرحمٰن البغدادي، أبو إسحاق، المقرئ، قرأ على ابن بويان، ومحمد بن يوسف الناقد، وعليه قرأ عبد الباقي بن الحسن.

غاية النهاية: ١/ ٢١.

(٨) الأصل (ح): «عمرو»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٨، والغاية: ١/ ٢١.

(٩) هنا في اللطائف: ١/ ١٧٨، ما نصه: «وهو على أبي بكر بن الأشعث، وهو على أبي نشيط، وهو على قالون، وهو على نافع».

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٨.

البغدادي، وابن الجندي، وهما عن التقي، وهو عن ابن فارس [عن][1] الكنْدي، عن الحريري، عن الخياط، عن الفَرَضي، عن ابن بويان.

فهذه مساواة لابن الجزري، ساوى فيها الشاطبي، كما صرح هو بذلك[2] ـ بعد ذكره لهذا السند ـ، وذلك لأن بينه وبين ابن بويان سبعة، وهي العدد الذي بينه وبين الشاطبي[3].

وقد وقعت له المساواة، أيضاً، لشيخه أبي عبد الله النَّفْزِي[4]، في إسناده الشاطبي من طريق القَزَّاز[5]؛ وذلك أن الشاطبي قرأ بها على النَّفْزي، وهو على ابن غُلام الفَرَس[6]، وهو على أبي الحسن، عبد العزيز[7] بن عبد الملك[8] بن شفيع[9]، وهو على عبد الله بن سهل[10]، وهو على أبي

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٨.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١٠١.

(٣) اللطائف: ١/ ١٧٨: «بين الشاطبي وبينه».

(٤) تصحف في الأصل و(ح) إلى: «النقرى»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٨.

(٥) علي بن سعيد بن الحسن بن ذُؤابة القَزَّاز البغدادي، أبو الحسن، مقرئ مشهور، قرأ على أحمد بن الأشعث، وعلى أبي بكر بن مجاهد وعليه قرأ صالح بن إدريس، وعلي بن عمر الدارقطني الحافظ، توفي قبل سنة (٣٤٠هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٩٩، وغاية النهاية: ١/ ٥٤٣.

(٦) تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الفرسي»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٨.

(٧) عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع المري الأندلسي، أبو الحسن، المقريء، أخذ القراءات عن عبد الله بن سهل، وأحمد بن أبي عمرو الداني، وعليه قرأ ابن غلام الفرس، وإبراهيم بن أحمد الغرناطي، توفي سنة (٥١٤هـ).

معرفة القراءة الكبار: ١/ ٤٧٠، وغاية النهاية: ١/ ٣٩٤.

(٨) الأصل و(ح): زيادة: «بن عبد الله»، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ١٧٨، وكتب التراجم.

(٩) الأصل: «ستبع»، و(ح): «سعبع»، وكلاهما تصحيف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٨، وكتب التراجم.

(١٠) عبد الله بن سَهْل بن يوسف المُرسي الأندلسي، أبو محمد، مقرئ أهل الأندلس في زمانه، قرأ على أبي عمرو الداني، وخلف بن غصن الطائي، وعليه قرأ عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع، توفي سنة (٤٨٠هـ).

معرفة القراء الكبار: (١/ ٤٣٧)، وغاية النهاية: ١/ ٤٢١.

سعيد، خلف[1] بن غصن الطائي، وهو على أبي الطيب عبد المنعم[2] بن غلبون، وهو على أبي سهل صالح[3] بن إدريس الوراق، وهو على أبي الحسن علي بن سعيد القزاز، وهو على أبي بكر بن الأشعث، وهو على [أبي][4] نشيط، وهو على قالون.

فبين شيخ الشاطبي والقزاز، كما بين ابن الجزري وابن بويان في طريقه[5] السابق، فساواه، حتى كأنه أخذ[6] عن ابن غلام الفرس، شيخ شيخ الشاطبي.

وتوفي ابن غُلام الفَرَس في محرم[7] سنة سبع وأربعين وخمسمئة، كذا نص عليه في نشره[8].

وأما المصافحة: فهي أن يكون بينه وبين الراوي، أكثر ـ بواحد ـ مما بين ذلك المصنف وبينه، فإن كانت المساواة لشيخ شيخه، كانت المصافحة لشيخه، أو لشيخ شيخ شيخه، فالمصافحة لشيخ شيخه.

ومثال ذلك، ما ذكره[9] من المساواة، فإنها لمشايخنا الآخذين عن ابن الجزري مصافحة، وسميت بذلك؛ لأن العادة جرت ـ في الغالب ـ بالمصافحة

---

(١) خلف بن غصن الطائي القرطبي، أبو سعيد، قرأ على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وعمر بن عِرَاك، وعليه قرأ أبو محمد بن سهل، مات سنة (٤١٧هـ).
غاية النهاية: ١/ ٢٧٢،

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، أبو الطيب المقرئ المحقق، قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق، وصالح بن إدريس، وعليه قرأ الحسن بن عبد الله الصقلي، وخلف بن غضن الطائي، مات سنة (٣٨٩هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٥٥، وغاية النهاية: ١/ ٤٧٠.

(٣) صالح بن إدريس بن صالح البغدادي الوراق، أبو سهل، المقرئ، الحاذق، قرأ على ابن مجاهد، وعلي بن سعيد، وعليه قرأ عبد المنعم بن غلبون، وعلي بن محمد الأنطاكي، توفي سنة (٣٤٥هـ).
معرفة القراء الكبار ١/ ٣٠٢، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢.

(٤) تحرف في الأصل و(ح) إلى: «ابن»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧٨.

(٥) (ح): «طريق»، وهو خطأ.

(٦) اللطائف: ١/ ١٧٨: «أخذها».

(٧) اللطائف: ١/ ١٧٨: «المحرم».

(٨) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٠١.

(٩) اللطائف: ١/ ١٧٩: «ما ذكرته».

بين المتلاقيين[١]، وكأنه[٢] لقي الشاطبي مثلاً[٣] وصافحه، وهذا النوع من العلو[٤] تابع لنزول، إذ لولا [نزول][٥] ذلك الإمام في إسناده لم تَعلُ أنت في إسنادك، فافهم.

وأما الموافقة: فهي أن تجتمع طريقه مع أحد أصحاب تلك[٦] الكتب في مشيخة فقط.

مثاله ـ كما خلصته من غير ما موضع من النشر ـ طريق ابن بنان[٧]، عن أبي ربيعة[٨]، عن البزي، عن ابن كثير، قرأ بها ـ قاضي القضاة ـ شمس الدين، محمد بن محمد الجزري، السلفي، الحافظ، على ابن البغدادي وابن الجندي، وهما على الصائغ، و[هو][٩] على الضرير، وهو على [الغزنوي][١٠]، وهو على أبي الكرم [الشهرزوري][١١].

---

(١) اللطائف: ١/ ١٧٩: «المتلاقين».

والمصافحة هي: «الأخذ باليد»، وسميت بذلك لوضع الرجل صفحة كفه في صفح كف الآخر، وصفحاً كفيهما: وجهاهما.

لسان العرب: ٢/ ٤٤٦. مادة: «صفح».

(٢) اللطائف: ١/ ١٧٩: «فكأنه».

(٣) «مثلاً»: زيادة: من (ح): موافقة للطائف: ١/ ١٧٩.

(٤) اللطائف: ١/ ١٧٩: زيادة: «علو».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٩.

(٦) «تلك»: ليس في (ح): ولا في اللطائف: ١/ ١٧٩.

(٧) عمر بن محمد بن عبدالصمد بن الليث بن بنان البغدادي، أبو محمد، المقرئ الزاهد، عرض لابن كثير على الحسن بن الحُباب وأبي ربيعة، وعرض عليه الحسين بن أحمد، مات سنة (٣٧٤هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٢٦، وغاية النهاية: ١/ ٥٩٧.

(٨) محمد بن إسحاق بن وَهْب الرَّبَعيّ المكي، أبو ربيعة، المقرئ المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، قرأ على البزي، وعرض على قنبل، وعليه قرأ محمد بن الصباح، وابن بنان، توفي سنة (٢٩٤هـ).

معرفة القراءة الكبار: ١/ ٢٢٨، وغاية النهاية ٢/ ٩٩،/

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٩، وهو الصواب، لأن الضرير أحد شيوخ الصائغ.

(١٠) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «القروي»، وما أثبته من اللطائف ١/ ١٧٩، وهو الصواب.

(١١) الأصل و(ح): «الشهزوري»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف ١/ ١٧٩.

وقرأ بها الصائغ[1]، أيضاً، على ابن فارس، وهو على الكندي، وهو على ابن خَيْرون[2] ـ مؤلف المفتاح ـ/ . [٧٠ب/ح]

وقرأ الشهرزوري[3] وابن خيرون على عبد [السيد][4] بن عَتَّاب[5]، وهو على [أبي][6] عبد[7] الله[8] الحسين البغدادي[9]، وهو على ابن بنان.

فرواية شيخ مشايخنا لهذه القراءة من أحد من الطريقتين[10] تسمى موافقة للآخر؛ لاجتماع أبي الكرم [و][11] ابن خيرون في شيخ واحد، وهو ابن عتاب، مع الاختلاف في من[12] بعد الصائغ.

---

(١) الأصل: «على الصايغ»، وهو خطأ.

(٢) محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون الدباس البغدادي، أبو منصور، الأستاذ المقرئ، مصنف كتاب «المفتاح في القراءات العشر»، قرأ على عبد السيد بن عتاب، وعلى جده لأمه أبي البركات، عبد الملك بن أحمد، وعليه قرأ بكتابه المفتاح، أبو اليمن الكِنْدي، ويحيى بن الحسين الأواني، مات سنة (٥٣٩هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٩٣، وغاية النهاية: ٢/ ١٩٢.

(٣) تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «الشهزوري».

(٤) الأصل و(ح): «أسيد»، وهو خطأ.

(٥) عبد السيد بن عَتّاب بن محمد الحطاب البغدادي، أبو القاسم، الضرير، من كبار القراء المسندين، قرأ على الحسن بن علي بن صقر، والحسن بن أبي الفضل الشَّرمقاني، وعليه قرأ محمد بن عبد الملك بن خيرون، وأبو الكرم الشهرزوري، مات سنة (٤٨٧هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٤٠، وغاية النهاية: ١/ ٣٨٧.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٩، وهو الصواب.

(٧) الأصل (ح): «عبيد»، وهو خطأ.

(٨) الأصل (ح) زيادة: «بن»، وهو خطأ أيضاً.

(٩) الحسين بن أحمد بن عبد الله الحربي البغدادي، أبو عبد الله، المقرئ، قرأ على عمر بن محمد بن بنان، وعبد الله بن محرز، وقرأ عليه عبد السيد ابن عتاب، سنة إحدى وعشرين وأربعمئة، والحسن بن القاسم الواسطي.
غاية النهاية: ١/ ٢٣٨.

(١٠) كذا في الأصل، وفي (ح): «هذين الطريقين»، وهو موافق للطائف الإشارات ١/ ١٧٩، وهو الصواب.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٩.

(١٢) اللطائف: ١/ ١٧٩: «فيمن» موصوله.

وأما البدل: فهو أن يجتمع [معه][1] في شيخ شيخه فصاعداً.

مثاله: قراءة أبي عمرو، من رواية الدُّوري، طريق ابن مجاهد، قرأ بها شيخ مشايخنا، أيضاً، على شيخه أبي العباس، أحمد[2] بن [أبي][3] عبد الله الحسين بن فزارة بدمشق، قال: قرأت بها على أبي[4] محمد القاسم[5] بن أحمد اللُّورقي[6]، قال: قرأت بها على أبي العباس أحمد[7] بن علي الحصَّار[8]، وأبي عبد الله المرادي[9]، ومحمد[10] بن أيوب/ بن نوح [١٠٨/أ]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٧٩.

(٢) أحمد بن الحسين بن سليمان بن فَزَارة الكَفْرِي الحنفي الدمشقي أبو العباس، قاضي القضاة بدمشق، قرا على علم الدين اللُّورقي، وزين الدين الزواوي، وعليه قرأ ابن الجزري، ونصر بن أبي بكر البابي، توفي سنة (٧٧٦هـ).

معرفة القراء الكبار: ٢/ ٧١٦، وغاية النهاية: ١/ ٤٨.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و(ح): وهو مثبت في اللطائف: ١/ ١٧٩.

(٤) قوله: «قال: قرأ بها على أبي» تكررت في اللطائف خطأ.

(٥) القاسم بن أحمد بن الوفق اللُّورقي المرسي، أبو محمد، علم الدين، المقرئ النحوي الأصولي، قرأ على أحمد بن علي الحصَّار، ومحمد بن سعيد المرادي، وعليه قرأ حسين الكَفْرِي وأبو عبد الله القصاع، توفي سنة (٦٦١هـ).

معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٦٠، وغاية النهاية: ٢/ ١٥.

(٦) تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «اللودقي».

(٧) أحمد بن علي بن يحيى الحصَّار الداني، أبو جعفر، الأستاذ المقرئ، قرأ على أبي الحسن بن هُذيل، وأكثر السمع منه، ومن أبي الحسن بن النعمة، وابن سعادة، وعليه قرأ القاسم بن أحمد اللورقي وعبد الله بن عبد الأعلى الخطيبر، مات سنة (٦٠٩هـ).

معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٩٣، وغاية النهاية ١/ ٩٠.

(٨) تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «الحصاد».

(٩) محمد بن سعيد بن محمد المُرادي المُرسي، أبو عبد الله، المقرئ، قرأ على أبي الحسن بن هُذيل، وأبي علي بن عريب، وعليه قرأ القاسم بن أحمد اللورقي، توفي سنة (٦٠٦هـ).

معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٩٤، وغاية النهاية: ٢/ ١٤٥.

(١٠) محمد بن أيوب بن محمد بن وهب بن محمد بن وهب بن نوح الغافقي البَلَنسي، أبو عبد الله، القاضي المقرئ، أخذ القراءات عن ابن هذيل، وأبي عبد الله بن سعادة، وعليه قرأ القاسم بن أحمد اللورقي، ومحمد بن عبد الله الأبار، مات سنة (٦٠٨هـ).

معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٩٤، وغاية النهاية: ٢/ ١٠٣.

الغافقي، الأندلسيين، قالوا: قرأنا بها على أبي الحسن بن هُذَيل[1] [البَلَنْسي][2]، قال: قرأت بها على أبي داود سليمان بن نَجَاح، قال: قرأت بها على الحافظ أبي عمرو الداني، قال: قرأت [بها][3] على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر، فهذه روايته[4] لها من التيسير.

ورواها[5] من المصباح[6] بقراءته لها على ابن البغدادي، وابن أيدغدي الشمسي، عن الصائغ، عن الضرير[7]، عن الغزنوي، عن أبي الكرم، عن أبي القاسم يحيى[8] بن أحمد السَّيْبي، عن الحمامي[9]، وقرأ بها عبد العزيز بن جعفر[10] والحمامي على أبي طاهر عبد الواحد[11] بن ....

---

(١) علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، أبو الحسن، الإمام المقرئ الزاهد، لازم أبا داود، ونشأ في حجره لأنه كان زوج أمه، وهو من أَجَلِّ أصحابه وأثبتهم، وعلي قرأ أبو القاسم بن فِيرُّة الشاطبي، وابن نوح الغَافِقي، والحصَّار ومحمد المُرادي، توفي سنة (٥٦٤هـ).

معرفة الكبار: ٢/ ٥١٧، وغاية النهاية: ١/ ٥٧٣.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «البلقيني».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٨٠.

(٤) أي: محمد بن الجزري، انظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٥٨.

(٥) (ح): «ورواتها».

(٦) أي: ابن الجزري أيضاً، انظر: النشر: ١/ ٩١، والكتاب هو: المصباح في القراءات العشر لأبي الكرم الشَّهرزوري.

(٧) «عن الضرير»: سقط من وصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ١٨٠.

(٨) يحيى بن أحمد بن أحمد بن محمد السَّيْبي القَصْري، أبو القاسم، المقرئ، قرأ على أبي الحسن الحَمَّامي، ومحمد بن المظفر الدينوري، وقرأ عليه أبو الكرم الشهرزوري، وسبط الخياط، توفي سنة (٤٩٠هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٤٢، وغاية النهاية: ٢/ ٣٦٥.

(٩) علي بن أحمد بن عمر بن حفص بن الحَمَّامي البغدادي، أبو الحسن، مقرئ العراق، قرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم، وهبة الله بن جعفر، وعليه قرأ يحيى بن أحمد السيبي، والحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، توفي سنة (٤٢٧هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٧٦، وغاية النهاية: ١/ ٥٢١.

(١٠) عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن خواستي الفارسي، ثم البغدادي، أبو القاسم، المعروف بابن أبي غسان، المقرئ، النحوي، قرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبي بكر النقاش، وعليه قرأ أبو عمرو الداني، توفي سنة (٤١٣هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٧٤، وغاية النهاية: ١/ ٣٩٢.

(١١) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي، أبو طاهر، المقرئ، واحد =

[أبي][1] هاشم، قال: قرأت بها على ابن مجاهد.

فرواية الشيخ لهذه القراءة من طريق المصباح تسمى (بدلاً) في شيخ شيخه، على ما اصطلح عليه المحدثون، ولا يطلقون اسم (الموافقة) و(البدل) إلا مع العلو، وحيث فقد فلا يلتفتون لذلك ـ كما قاله ابن الصلاح[2] ـ، ولكن قد أطلقه فيهما ـ مع التساوي في الطريقين ـ ابن [طاهر][3]، وغيره من المتأخرين، فإن علا قيل: موافقة عالية، و[4] بدلاً عالياً، فافهم.

القسم الرابع:

تقدم وفاة الشيخ عن قرينه الذي أخذ عن شيخه.

فالأخذ عن شيختا العلامة أبي العبس، أحمد[5] بن عبد الواحد بن أسد الأميوطي، أعلى من الأخذ عن شيخنا العلامة زين الدين عبد الغني الهيثمي[6]، وإن اشتركا في الأخذ عن الحافظ [ابن الجزري][7] لتقدم وفاة ابن أسد عليه.

القسم الخامس:

العلو بموت الشيخ، فيوصف الإسناد بالعلو، إذا مضى عليه من موت الشيخ خمسون سنة، وقيل: ثلاثون[8]، وحينئذ الأخذ عن أصحاب ابن

= الأعلام، قرأ القراءات على ابن مجاهد وأحمد بن سهل الأشناني، وعليه قرأ عبد العزيز بن خواستي الفارسي، وأبو الحسن الحمامي، توفي سنة (٣٤٩هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٣١٢، وغاية النهاية: ١/ ٤٧٥.

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٨٠، وكتب التراجم.

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: ٢٥٩.

(٣) في الأصل: «الطاهر»، و(ح): «الظاهري»، كما في اللطائف: ١/ ١٨٠، وما أثبته هو الصواب، وهو محمد بن طاهر، وقد تقدم.

(٤) اللطائف: ١/ ١٨٠: «أو».

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من اللطائف: ١/ ١٨٠، يحتاجها السياق.

(٨) قال به: أبو عبد الله بن منده، الحافظ.

انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد: ٢٦١.

الجزري، كشيخنا أبي العباس ابن أسد المهتشمي، [والزين الهيثمي، عال][1] من سنة ثلاث وستين وثمانمئة، لأن ابن الجزري أخذ ممن[2] كان سنده عالياً، ومضى عليه حينئذ من موته ثلاثون سنة؛ لأنه توفي في[3] سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة، في ربيع الأول، والله الموفق.. انتهى كلام الشيخ القسطلاني[4].

وقال أيضاً:

تنبيه: اعلم أن التحمل، والأخذ عن المشايخ أنواع:

منها السماع من لفظ الشيخ:

ويحتمل أن يقال به هنا؛ لأن الصحابة إنما أخذوا القرآن من فِيّ[5] النبي ﷺ لكن[6] لم يأخذ به أحد من القراء، والمنع ظاهر؛ لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته، بخلاف الحديث، فإن المقصود فيه المعنى، أو اللفظ، لا بالهيئات[7] المعتبرة في أداء القراءة[8].

وأما الصحابة ﷺ فكانت فصاحتهم، وطباعهم السليمة، تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه منه ﷺ لأنه نزل بلغتهم.

ومنها: قراءة الطالب على الشيخ: وهو أثبت من الأول وآكد[9].

قال مالك ـ في الإلماع[10] ـ من طريق القعنبي[11]: قراءتك علي أصح من قراءتي عليك.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ١٨١.

(٢) اللطائف: ١/ ١٨١: «آخر من»، وما أثبته هو المقصود من سياق المثال أصلا.

(٣) «في»: زيادة من (ح)، والأصل يوافق اللطائف: ١/ ١٨١.

(٤) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٧٣ ـ ١٨١.

(٥) «في»: زيادة من (ح): موافقة للطائف: ١/ ١٨١.

(٦) اللطائف: ١/ ١٨١: «ولكن».

(٧) اللطائف: ١/ ١٨١: «لا الهيئات».

(٨) (ح): «القرآن».

(٩) اللطائف: ١/ ١٨١: «وأوكد».

(١٠) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي، عياض بن موسى اليحصبي ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس ـ ط٢. (١٣٩٨هـ): ٧٠.
وانظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد: ١٦٨.

(١١) عبد الله بن مسلمة بن معتب الحارثي القعنبي، أبو عبد الرحمٰن، أحد الأعلام، =

وقال ابن فارس[١]: السامع أربط جأشاً، وأوعى قلباً.

والثالث: الإجازة المجردة عنهما: واختلف فيها، والذي استقر عليه عمل أهل الحديث قاطبة، العمل بها، حتى صار إجماعاً، وأحيا[٢] الله بها كثيراً من دواوين الحديث وغيرها[٣]، وقد قال الإمام أحمد: لو بطلت لضاع العلم[٤].

وهل يلتحق بذلك الإجازة بالقراءة[٥]؟ الظاهر: نعم، ولكن قد منعه الحافظ أبو العلاء الهمداني[٦]، وبالغ في ذلك، حيث قال: إنه كبيرة من الكبائر، وكأنه حيث لم يكن الطالب[٧] أهلاً؛ لأن في القراءة[٨] أموراً لا

= روى عن مالك وأفلح بن حميد، وعنه البخاري ومسلم، مات سنة (٢٢١هـ).
الكاشف للذهبي: ٢/ ١١٧، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣١.

(١) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٨١.

(٢) الأصل (ح): «أحيى».

(٣) قال ابن الصلاح: ثم إن الذي استقر عليه العمل، وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجويز الإجازة وإباحة الرواية بها، وفي الاحتجاج لذلك غموض، علوم الحديث لابن الصلاح: ١٣٥، ١٣٦.

(٤) لم أقف على هذا القول لأحمد، وقد بحثت في الإلماع، ومقدمة ابن الصلاح، وتدريب الراوي مع شرحه، والباعث الحثيث، وقواعد التحديث، والفصل المبين للقاسمي، وبعض الكتب المتأخرة.
وتعقيباً على قول الإمام أحمد ـ إن صح ـ فإني أقول ما قاله أحمد شاكر رحمه الله، حيث قال: وفي نفسي من قبول الرواية بالإجازة شيء، وقد كانت سبباً لتقاصر الهمم عن سماع الكتب سماع صحيحاً بالإسناد المتصل بالقراءة إلى مؤلفيها، حتى صارت في الأعصر الأخيرة، رسم يرسم لا علماً يتلقى ويؤخذ، ولو قلنا بصحة الإجازة إذا كانت بشيء معين من الكتب لشخص معين أو أشخاص معينين لكان هذا أقرب إلى القبول.. وأما الإجازات العامة كأن يقول: «أجزت لأهل عصري»، أو «أجزت لمن شاء فلان»، أو للمعدوم، أو نحو ذلك، فإني لا أشك في عدم جوازها.
الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تأليف أحمد شاكر ـ مطبعة محمد علي صبيح ـ مصر ط٢. (١٣٧٧هـ): ١٢٢ بتصرف قليل.

(٥) اللطائف: ١/ ١٨١: «بالقراءات».

(٦) غير واضحة في الأصل.

(٧) اللطائف: ١/ ١٨٢: «الشيخ».

(٨) اللطائف: ١/ ١٨٢: «القراءات».

تحكمها إلا المشافهة، وإلا فما المانع منه على سبيل المتابعة، إذا كان قد أحكم القرآن وصححه؟ كما فعل أبو العلاء نفسه حين[1] يذكر سنده بالتلاوة، ثم يرادفه[2] بالإجازة، إما للعلو، [أو][3] المتابعة والاستشهاد، بل «سوق[4] العروس»[5] لأبي معشر الطَّبَري[6] ـ شيخ مكة ـ مشحون بقوله: كتب إلي/ أبي [١٠٨ب/ه] علي الأهوازي، وقد أقر بمضمونه[7]، ورواه الخلق عنه من غير نكير[8].

وأبلغ منه رواية الكمال الضرير ـ شيخ القراء بالديار المصرية ـ القراءات من المستنير لابن سوار، عن الحافظ السلفي بالإجازة العامة ـ كما ذكرته قريباً ـ، وتلقاه الناس خلفاً عن سلف.

ولما قدم العلامة، المقرئ، الماهر، البارع، المتقن[9]، أبو العباس أحمد بن شعبان بن الغزي للقاهرة، سنة ست وستين وثمانمئة، قرأ على مشايخ العصر إذ ذاك بعض القراءات/ السبعة[10]، واستجازهم فأجابوه لذلك، [١٧١/ح]

---

(١) اللطائف: ١/ ١٨٢: «حتى».

(٢) اللطائف: ١/ ١٨٢: «يردفه».

(٣) الأصل و(ح): «والمتابعة»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٨٢.

(٤) اللطائف: ١/ ١٨٢: «شوق». بالشين المعجمة، وهو خطأ.

(٥) «سوق العروس»، هو: كتاب في القراءات، فيه ألف وخمسمئة وخمسون رواية وطريقاً، رواه أبو معشر الطبري عن أبي علي الأهوازي إجازة.
غاية النهاية: ١/ ٢٢٢، وكشف الظنون: ٢/ ١٠٠٩.

(٦) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطَّبَري القَطَّان، أبو معشر، مقرئ أهل مكة، قرأ على أبي القاسم الزيدي، وأبي عبد الله الكارزيني، وعليه قرأ الحسن بن خلف بن بليمة، من تصانيفه «التلخيص» و«سوق العروس»، توفي سنة (٤٧٣هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٣٤، وغاية النهاية: ١/ ٤٠١.

(٧) اللطائف: ١/ ١٨٢: «بمضمنه».

(٨) لا شك أن التحفظ بالنسبة للإجازة في القراءات أشد منه بالنسبة للإجازة في الحديث، لتعلق الأول بأمور لا بد فيها من المشافهة، بخلاف الثاني، ومن هنا تأتي أهمية كون المجاز قد أحكم القرآن وبرع فيه، ولعل أبو العلاء الهمداني حينما منع الإجازة هنا وقال: إنها كبيرة من الكبائر، ثم فعلها، إنما أراد التفريق بين العالم وغيره من جهة، ثم إنه من جهة أخرى جعل الإجازة إما للعلو أو المتابعة والإستشهاد، ولم يجعلها أصلاً.

(٩) اللطائف: ١/ ١٨٢: زيادة: «المدقق».

(١٠) اللطائف: ١/ ١٨٢: «للسبعة»، هو وجه.

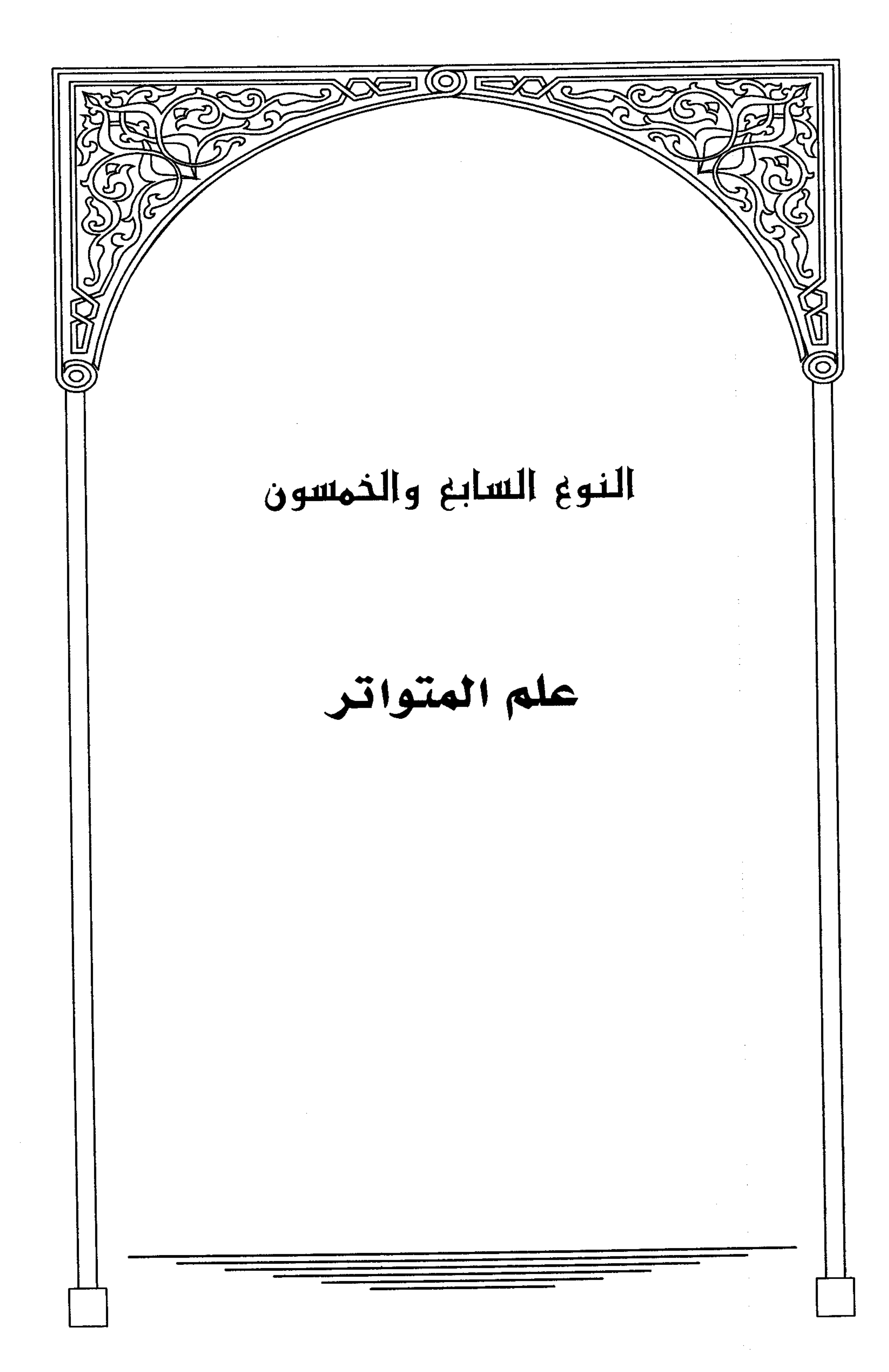
وكتبوا خطهم به على العادة، لما تحققوا من [أهليته][1] وتحقيقه وإتقانه[2]. انتهى[3].

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل (ح) إلى: «أعلميته»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٨٢.

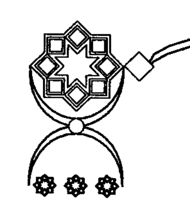
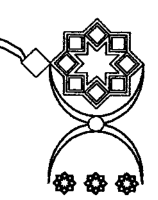
(٢) اللطائف: ١/ ١٨٢: «زيادة»: «وضبطه».

(٣) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٧٣ ـ ١٨٢.



النوع السابع والخمسون

علم المتواتر

النوع السابع والخمسون

علم المتواتر

المتواتر: هو ما نقله جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، إلى منتهاه.

وغالب القراءة ـ كذلك ـ متواترة(١).

وقد جرى الخلاف بين أهل العلم في البسملة.

فعن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: أنها ليست من القرآن(٢).

وقال غيره من الفقهاء: بل هي من القرآن(٣).

---

(١) انظر: النشر: ١/١٣، حيث أكد على أن اشتراط التواتر في كل حرف من حروف الخلاف ينفي كثيراً من أحرف الخلاف الثابتة عن الأئمة السبعة وغيرهم.

(٢) انظر: في ذلك: أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، لجامعه أبي بكر بن حسن الكشناوي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط٢. ١/١٩٦: ١٩٧. والكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبد البرالنمري القرطبي، تحقيق د. محمد محمد أميد ولد ماديك المرويتاني ـ مكتبة الرياض الحديث ـ الرياض ط١، (١٣٩٨هـ): ١/٢٠١.

والجدير ذكره هنا أن الذي نقل عن مالك في هذه المسألة المراد فيه البسملة التي في أوائل السور غير براءة، أما البسملة في أثناء سورة النمل: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] فهي قرآن بالإجماع.

(٣) وقد قال به أبو حنيفة والشافعي وأحمد، على خلاف بينهم حول كونها آية من الفاتحة أم لا، وهل يجهر بها في الصلاة أم لا.

وانظر قول أبي حنيفة في:

* شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، المعروف بابن الهمام الحنفي على الهداية شرح بداية المبتدئ، لبرهان الدين على ابن أبي بكر المرغيناني ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ ط١. (١٣٩٣هـ): (١/٢٩١).

وانظر قول الشافعي في:

الأم للشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، (١٣٩٣هـ): ١/١٠٨. =

ويدل لكونها من القرآن التواتر، فإنها نقلت في أوائل السور - في المصحف - من عهد الصحابة ﷺ إلى يومنا هذا[1]، ولا يمكن أن يقال: إنها غير متواترة، لكن يمكن أن يقال - من طرف مالك - إنها، وإن تواترت، فيحتمل أنها كتبت للفصل بين السور[2]، لا على أنها قرآن.

ويدل لكونها قرآناً منزلاً أحاديث، منها: [3]ما أخرجه أحمد[4]، وأبو

= وانظر قول أحمد في:

* المغني لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، على مختصر الخرقي، عالم الكتب - بيروت: ١/ ٤٧٧.

وقد أحلت في كل هذا إلى الصفحة التي فيها نص القول بهذا، ولم أورده هنا خشية الإطالة.

(١) وهذا هو أقوى الأدلة عند القائلين بقرآنية البسملة.

وانظر في ذلك على سبيل المثال: المجموع شرح المهذب للنووي: ٣/ ٢٦٩ حيث قال: «قال أصحابنا: وهذا أقوى أدلتنا في إثباتها».

ومما تجدر الإشارة إليه هنا - وهو من الأمور اللطيفة - أن الشافعي رحمه الله روى عن شيخه مالك أن البسملة ليست من القرآن، ومع ذلك فهو يرى قرآنيتها، مما حدا بالشافعية إلى القول: أن الشافعي روى حديث عدم البسملة عن مالك، ولم يعول عليه لأنه ظهرت له علة فيه، وإلا لما ترك العمل به، وليس الأمر كذلك، وإنما السبب في ذلك أن الشافعي من أهل مكة، وهم يثبتون البسملة بين السورتين ويعدونها من أول الفاتحة آية، وهو قرأ قراءة ابن كثيرة على إسماعيل القِسْط عن ابن كثير، فلم يعتمد على روايته عن مالك في عدم البسملة لأنها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير لأنها متواترة.

ذكر ذلك ابن الجزري في منجد المقرئين ومرشد الطالبين - دار الكتب العلمية - بيروت - (١٤٠٠هـ): (٦٩).

وهذا يؤيد - بقوة - صحة وسلامة الاعتماد على كتابة البسملة في المصحف الإمام الموزع على الأمصار، وإجماع الأمة على ذلك كدليل على قرآنيتها، بغض النظر عن خلاف مثبتي قرآنيتها - أي البسملة - هي هي آية من الفاتحة أم لا، وهل يجهر بها في الصلاة أم لا؟

(٢) قال النووي في المجموع: ٣/ ٢٦٩ في مجمل رده على هذه المقولة: «لو كانت البسملة للفصل بين السور لكتبت بين (براءة والأنفال)، ولما حسن كتابتها في أول (الفاتحة)، ولأن الفصل كان ممكناً بتراجم السور كما حصل بين (براءة والأنفال). اهـ. وهو حسن.

(٣) من هنا ابتدأ المؤلف بالنقل من الإتقان إلى آخر النوع.

انظر: الإتقان: ١/ ٢١٨ - ٢٢٢.

(٤) المسند: ٦/ ٣٠٢.

داود[1]، والحاكم[2]، وغيرهم[3]، عن أم سلمة ـ رضي الله تعالى عنها ـ أن النبي ﷺ كان يقرأ[4]: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۞ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١ ـ ٢] الحديث، وفيه: وعد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ آية، ولم يعد ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

وأخرج ابن خزيمة[5]، والبيهقي ـ في المعرفة[6] ـ بسند صحيح، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: استرق الشيطان من الناس أعظم آية من القرآن: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج البيهقي في الشعب[7]، ـ وابن مردويه[8] ـ بسند حسن[9]، من

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الحروف والقراءات: ٤/ ٣٧، حديث رقم (٤٠٠١).

(٢) في المستدرك، كتاب الصلاة: ١/ ٢٣٢: وقال الحاكم: أصل في السنة ولم يخرجاه، وإنما أخرجته شاهداً. وقد ضعفه الذهبي.

(٣) وقد أخرج الحديث بنحوه ابن خزيمة في كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من فاتحة الكتاب: ١/ ٢٤٨. والبيهقي في سننه في باب الدليل على أن بسم الله الرحمٰن الرحيم آية تامة من الفاتحة: ٢/ ٤٤.

(٤) (ح): «يقول».

(٥) لم أقف على الحديث في ابن خزيمة، فلعله في الجزء المفقود منه.

(٦) لم أقف عليه في الجزء الأول من معرفة السنن والآثار للبيهقي، ولكن انظر: السنن الكبرى للبيهقي، فقد روى الحديث بمثله في كتاب الصلاة، باب افتتاح القراءة في الصلاة ببسم الله الرحمٰن الرحيم: ٢/ ٥٠، عن طريق عمر ابن ذر، أبيه، عن ابن عباس، وقال: كذا كان في كتابي عن أبيه عن ابن عباس، وهو منقطع.

والحديث في مصنف عبد الرزاق بنحوه، عن يحيى بن جعدة، في كتاب الصلاة، باب قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم: ٢/ ٩٠، حديث رقم (٢٦١٥).

(٧) الجامع لشعب الإيمان، في ابتداء السورة بالتسمية سوى سورة (براءة): ٥/ ٢٧٠ حديث رقم (٢١٢٤).

(٨) هو أحمد بن موسى بن مَردُويَه الأصبهاني، أبو بكر، الحافظ الكبير، المؤرخ المفسر، روى عن أبي سهل بن زيادة القطان، وميمون بن إسحاق، وعنه روى ابن منده، وأحمد بن عبد الرحمٰن الذكواني، له تصانيف منها «التفسير»، و«التاريخ»، توفي سنة (٤١٠هـ).

ذكر أخبار أصبهان: ١/ ١٦٨، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٩٤.

(٩) الحديث أخرج أوله وآخره عبد الرزاق في مصنفه عن مجاهد في كتاب الصلاة، باب قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم: ٢/ ٩٢، حيث رقم (٢٦١).

وأورد البقاعي في مصاعد النظر قريباً منه، وعزاه إلى ابن مرودية في التفسير. انظر: =

طريق مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قال: أغفل الناس آية من كتاب الله، لم تنزل[1] على أحد سِوَى النبي ﷺ إلا أن يكون سليمان بن داود: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الدارقطني[2] والطبراني[3] ـ في الأوسط[4] ـ بسند ضعيف، عن بريدة[5] قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بآية لم تنزل على نبي ـ بعد سليمان ـ غيري، ثم قال: بأي شيء تفتتح[6] القرآن إذا افتتحت[7] الصلاة؟ قلت: بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قال: هي هي».

وأخرج أبو داود[8]، والحاكم[9]، والبيهقي[10]، والبَزَّار[11]، من طريق

= مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، لإبراهيم بن عمر البقاعي ـ تحقيق الدكتور: عبد السميع محمد أحمد حسنين ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط١. (١٤٠٨هـ): ١/ ٤٥٧.

(١) الأصل: «ينزل»، وهو تصحيف، وما أثبته من (ح): الإتقان: ١/ ٢١٨، وفي الشعب: ٥/ ٢٧٠: «وما أنزلت».

(٢) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم في الصلاة والجهر بها: ١/ ٣١٠، حديث رقم (٢٩).

(٣) «الطبراني»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، والإتقان: ١/ ٢١٨.

(٤) المعجم الأوسط للطبراني: ١/ ٣٦٧، حديث رقم (٦٢٩).

والحديث أورد ابن كثير نحوه في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]: ٦/ ١٩٩، وعزاه إلى ابن أبي حاتم في تفسيره، ثم ساق سنده، وقال: هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف.

(٥) هو بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، أبو عبد الله، صحابي جليل، أسلم حين مَرَّ به النبي ﷺ مهاجراً بالغَمِيم، وقيل اسم بعد منصرف النبي ﷺ من بدر، وغزا مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة، مات بمَرْو سنة (٦٢هـ).

أسد الغابة: ١/ ٢٠٩، والإصابة ١/ ١٤٦.

(٦) (ح): «تفتح»، وهو خطأ.

(٧) (ح): «افتحت»، وهو تحريف.

(٨) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من جهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم: ١/ ٢٠٩، حديث رقم (٧٨٨).

(٩) المستدرك، كتاب الصلاة: ١/ ٢٣١، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد علق الذهبي عليه بقوله: أما هذا فثابت.

(١٠) السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة ﷺ كله قرآن، وبسم الرحمٰن الرحيم في فواتح السور: ٢/ ٤٢.

(١١) انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة للهيثمي، تحقيق حبيب =

سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قال: كان النبي ـ صلى الله [عليه وسلم] ـ لا يعرف فصل السور حتى تنزل عليه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ [الرَّحِيمِ][1]﴾.

زاد البزار[2]: فإذا نزلت عرف[3] أن السورة قد ختمت، واستقبلت، أو ابتدأت[4] سورة أخرى[5].

وأخرج الحاكم[6] ـ من وجه آخر ـ عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قال: كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، فإذا نزلت علموا أن السورة قد انقضت. إسناده على شرط الشيخين[7].

وأخرج الحاكم[8]، أيضاً، من وجه آخر عن[9] ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ أن النبي ﷺ كان إذا جاءه جبريل فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، علم أنها سورة. إسناده صحيح[10].

وأخرج البيهقي ـ في الشعب[11] ـ وغيره[12]، عن ابن مسعود رضي الله عنه

= الرحمٰن الأعظمي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١. (١٤٠٤هـ)، كتاب التفسير، باب ابتداء السور ببسم الله الرحمٰن الرحيم: ٣/ ٤٠.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من الإتقان ١/ ٢١٩.

(٢) انظر: كشف الأستار: ٣/ ٤٠.

(٣) في كشف الأستار: ٣/ ٤٠: «فإذا نزل بسم الله الرحمٰن الرحيم علم».

(٤) الإتقان: ١/ ٢١٩: «ابتدئت»، وهو موافق لكشف الأستار ٣/ ٤٠.

(٥) قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢/ ١٠٩: رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح.

(٦) المستدرك: ١/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٧) وقد سكت عنه الذهبي. انظر: المستدرك: ١/ ٢٣١.

(٨) المستدرك: ١/ ٢٣١.

(٩) الإتقان: ١/ ٢١٩: «عن سعيد».

(١٠) قال الذهبي معقباً على تصحيح الحاكم لهذا الحديث: مُثَنَّى بن الصَّباح ـ أحد رواه الحديث ـ قال النسائي: متروك. انظر: المستدرك: ١/ ٢٣١.

(١١) في ابتداء السور بالتسمية سوى سورة (براءة): ٥/ ٢٧٤ حديث رقم (٢١٢٩).

(١٢) تقدم ذكر بعض مخرجيه بألفاظ قريبة من هذا.

قال: كنا لا نعلم فصل ما[1] بين السورتين حتى/ نزلت[2] ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. [١٠٩/أ/هـ]

قال أبو شامة[3]: يحتمل أن يكون ذلك وقت عرضه - صلى الله [عليه وسلم] - على جبريل، كان لا يزال يقرأ من السورة، إلى أن يأمره جبريل بالتسمية، فيعلموا[4] أن السورة قد انقضت.

وعَبَّر ﷺ بلفظ النزول[5]، إشعاراً بأنها قرآن في جميع أوائل السور، ويحتمل أن يكون المراد: أن جميع[6] آيات كل[7] سورة كانت تنزل قبل نزول البسملة، فإذا كملت[8] آياتها، نزل جبريل عليه السلام بالبسملة، واستعرض السورة، فيعلم النبي ﷺ أنها ختمت، ولا يلحق بها شيء[9].

وأخرج ابن خزيمة[10]، والبيهقي[11] - بسند صحيح - عن ابن عباس

---

(١) «ما» ساقطة من (ح)، وفي الإتقان: ١/ ٢١٩: «فصلاً بين السورتين»، والمثبت يوافق الشعب: ٥/ ٢٧٥.

(٢) الإتقان: ١/ ٢١٩: «تنزل»، وهو موافق للشعب: ٥/ ٢٧٥.

(٣) قال أبو شامه في إبراز المعاني بعد ذكره للبسملة: وقد أفردت لتقرير ذلك كتاباً مبسوطاً مستقلاً بنفسه، ثم اختصرته في جزء لطيف بعون الله تعالى وحده.

فلعل هذا لقول لأبي شامة فيه، ولم أقف على الكتاب.

انظر: إبراز المعاني: ٦٥، والمرشد الوجيز: ١٧٨.

(٤) الإتقان: ١/ ٢١٩: «فيعلم».

(٥) وذلك في قوله ﷺ لبريدة في الحديث السابق - «لا أخرجه من المسجد حتى أخبرك بآية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري».

(٦) كذا في الأصل و(ح): «والصواب إسقاطها».

(٧) «كل» ساقطة من (ح).

(٨) (ح): «كلم»، وهو تحريف.

(٩) (ح) والإتقان: ١/ ٢١٩ زيادة: «قد».

(١٠) لم أقف لابن خزيمة على لفظ هذا الحديث، والذي وقفت عليه إنما هو لأُبَيّ بن كعب مرفوعاً بلفظ: «ما أنزل الله في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن مثل أم الكتاب، وهي السبع المثاني».

انظر: صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب فضل قراءة فاتحة الكتاب مع البيان بأنها السبع المثاني: ١/ ٢٥٢، حديث رقم (٥٠١)، وانظر: الإتقان: ١/ ٢١٩.

(١١) سنن البيهقي، كتاب الصلاة، باب الدليل على أن بسم الله الرحمٰن الرحيم آية من (الفاتحة): ٢/ ٤٥. =

ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة؟ قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الدارقطني[1] ـ بسند صحيح ـ عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن السبع المثاني فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢ ـ ٧]، قيل[2]: إنما هي ست آيات، فقال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية.

وأخرج الدارقطني[3]، وأبو نعيم[4]، والحاكم ـ في تاريخه[5] ـ بسند ضعيف، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: «كان جبريل إذا جاءني بالوحي، أول ما يلقي علي ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».

وأخرج الواحدي[6] ـ من وجه آخر[7] ـ عن نافع، عن ابن عمر، قال: نزلت ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في كل سورة.

= قال البيهقي: وروي ذلك عن علي. ثم ساق الحديث التالي هنا في المتن.

(١) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الصلاة والجهر بها واختلاف الروايات في ذلك: ١/ ٣١٣، حديث رقم (٤٠)، ورواه البيهقي، كما مَرَّ في الحديث السابق بلفظه: ٢/ ٤٥، وقال: «وروي عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح».

(٢) الأصل: «فقال»، فلعله تحريف، وما ثبته من (ح)، وفي الإتقان: ١/ ٢١٩: «فقيل له»، وهو موافق لسنن الدارقطني: ١/ ١١٣.

(٣) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الصلاة والجهر بها واختلاف الروايات في ذلك: ١/ ٣٠٥، حديث رقم (١٣).

(٤) لم أقف على الحديث في الحلية.

(٥) رواه الحاكم عن ابن عباس بلفظ قريب منه في المستدرك، كتاب التاريخ في تأليف القرآن في عهد رسول الله ﷺ: ٢/ ٦١١.

(٦) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الوَاحِدي النَّيسابوري، أبو الحسن، المفسر النحوي، روى القراءة عن علي بن أحمد البُسْتي، وأحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعالبي، وعنه روى القراءة أبو القاسم الهُذَلي، من تصانيفه: البسيط، والوسيط، والوجيز، كلها في التفسير، توفي سنة (٤٦٨هـ). غاية النهاية: ١/ ٥٢٣، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٩٤.

(٧) غاية الواحدي بسنده في كتاب أسباب النزول عند: (القول في آية التسمية وبيان نزولها).

انظر: أسباب النزول للواحدي: ١١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٠هـ).

وأخرج البيهقي[1] ـ من وجه ثالث ـ عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وإذا ختم السورة قرأها، ويقول: ما كتبت في المصحف إلا لتقرأ.

وأخرج الدارقطني[2] ـ بسند صحيح ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إذا قرأتم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فاقرءوا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ إحدى[3] آياتها.

وأخرج مسلم[4]، عن أنس ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا، إذ/ أغفى إغفاءة[5] رفع رأسه مبتسماً [٧١ب/ح] فقال: «أنزلت عليَّ ـ آنفاً ـ سورة، فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ...﴾ [الكوثر: ١ ـ ٣]» الحديث[6].

فهذه الأحاديث، تعطي التواتر المعنوي، بكونها قرآناً منزلاً في أوائل السور[7].

ومن المشكل على هذا الفصل[8] ما ذكره الإمام

---

(١) أخرج البيهقي شطره بلفظ مقارب في كتاب الصلاة، باب القراءة في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ والجهر بها: ٢/ ٤٨.

(٢) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في الصلاة والجهر بها، واختلاف الروايات في ذلك: ١/ ٣١٢، حديث رقم (٣٦).

(٣) في سنن الدارقطني: ١/ ٣١٢: (إحداها).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى (براءة): ١/ ٣٠٠، حديث رقم (٤٠٠).

(٥) يقال: غَفَا غَفْواً وغُفُوّاً: نام قليلاً، والإِغْفَاءَةُ: التَّومةُ الخفيفة. المعجم الوسيط: ٦٥٧، مادة: (غفا).

(٦) وتكملة الحديث هي: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝﴾، ثم قال: «أتدرون ما الكوثر؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه نهر وَعَدنيه ربي عز وجل عليه خير كثير، وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد النجوم، فيختلج العبد منهم فأقول: رب إنه من أمتي، فيقول: ما تدري ما أحدثوا بعدك». رواه مسلم: ١/ ٣٠٠.

(٧) هذا بغض النظر عن خلاف الذين قالوا بقرآنيتها وهل البسملة آية من الفاتحة، وهل البسملة آية من كل سورة، وهل يجهر بها في الصلاة أم لا؟.
وتفصيل ذلك سيأتي إن شاء الله تعالى في علم البسملة في النوع (٧٣).

(٨) (ح)، والإتقان: ١/ ٢٢٠: «الأصل».

فخر الدين[1]، قال[2]: نقل في بعض الكتب القديمة، أن ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ كان ينكر سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن! وهو في غاية الصعوبة، لأنا إن قلنا: أن النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن[3]، فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمن، فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر في الأصل[4]! والأغلب[5] على الظن، أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص من[6] هذه العقدة.

وكذا قال القاضي أبو بكر[7]: لم يصح[8] أنها ليست بقرآن، ولا حفظ عنه، إنما [حَكَّها][9]، وأسقطها من مصحفه، إنكاراً لكتابتها، لا جحداً لكونها قرآناً؛ لأنه كانت السنة عنده أن لا يكتب ـ في المصحف ـ إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذلك، ولا سمعه أمر به.

وقال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ في شرح المهذب[10]: أجمع المسلمون على أن (المعوذتين) و(الفاتحة) من القرآن، وأن من جحد منها شيئاً كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل، ليس بصحيح.

---

(١) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن القرشي البكري التيمي الطبرستاني الرازي الشافعي، أبو عبد الله، فخر الدين، المفسر المتكلم، إمام وقته في العلوم العقلية، أخذ عن والده، وعن البغوي، من تصانيفه: التفسير الكبير، الموسوم بـ «مفاتيح الغيب» أو «التفسير الكبير»، توفي سنة (٦٠٦هـ).

طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٨١، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٢١٥.

(٢) انظر: قوله هذا في التفسير الكبير، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣: ١/ ٢١٨.

(٣) التفسير الكبير: ١/ ٢١٨ زيادة: «فحينئذٍ كان ابن مسعود عالماً بذلك».

(٤) التفسير الكبير: ١/ ٢١٨: «وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية».

(٥) (ح): «قال والأغلب»، وهو أنسب، لأن النقل هنا ليس حرفياً، وفي الإتقان: ١/ ٢٢٠: «وإلا غلب»، وهو خطأ، فما أثبته يوافق التفسير الكبير: ١/ ٢١٨.

(٦) الإتقان: ١/ ٢٢٠: «عن»، وهو موافق للتفسير الكبير: ١/ ٢١٨.

(٧) الانتصار لصحة نقل القرآن، لأبي بكر الباقلاني ـ مخطوط ـ في مكتبة مصطفى بايزيد، تركيا، رقم (٦): ١٥٥.

(٨) (ح)، والإتقان: ١/ ٢٢٠ زيادة: «عنه».

(٩) الأصل و(ح): «حكاها»، وهو تحريف، وما أثبته من الإتقان: ١/ ٢٢٠.

(١٠) المجموع شرح المهذب للنووي.

وقال ابن حَزْم[1]/ ـ في المُحَلَّى[2] ـ: هذا كذب على ابن مسعود، [١٠٩ب/هـ] موضوع[3]، وإنما صح عنه قراءة عاصم، عن زِرّ، عنه، وفيها (المعوذتين) و(الفاتحة).

وقال ابن حجر في شرح البخاري[4]:

قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك، فأخرج أحمد[5]، وابن حبان[6]، عنه أنه كان لا يكتب (المعوذتين) في مصحفه.

وأخرج عبد الله[7] بن أحمد ـ في زيادات المسند[8] ـ، والطبراني[9]،

---

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأموي مولاهم القرطبي، أبو محمد، الإمام الفقيه المحدث، كان أولاً شافعياً، ثم تحول ظاهرياً، روى عن أبي عمر بن الجسور، ويحيى بن مسعود، من تصانيفه: «المحلى» في الفقه، توفي سنة (٤٥٦هـ).

وفيات الأعيان: ٣/ ٣٢٥، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٩٩.

(٢) المحلى لابن حزم، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت: ١/ ١٣.

(٣) الإتقان: ١/ ٢٢١: «وموضوع»، وما أثبته يوافق المحلي: ١/ ١٣.

(٤) فتح الباري: ٨/ ٧٤٣.

(٥) في المسند بألفاظ مقاربة عن زر بن حبيش: ٥/ ١٢٩.

وانظر: فيما يتعلق بذلك الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني، لأحمد البَنَّا، كتاب فضائل القرآن وتفسيره وأسباب نزوله، باب رأي ابن مسعود ﷺ أن المعوذتين ليستا من كتاب الله ورد ذلك، دار الشهاب، القاهرة: ١٨/ ٣٥١.

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه بزيادة في آخره، عن زر، في باب قراءة القرآن ـ عند ـ ذكر البيان بأن القارئ لا يقرأ شيئاً يشبه: «قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس»، ضبط وتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١. (١٣٩٠هـ): ٢/ ١١٨.

(٧) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمٰن، ولد الإمام أحمد، محدث حافظ ثقة، روى عن أبيه شيئاً كثيراً، من جملته المسند كله، وله زيادات كثيرة فيه، وروى أيضاً عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعنه حدث النسائي وأبو عوانة الإسفراييني والطبراني، توفي سنة (٢٩٠هـ).

سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٥١٦، وتقريب التهذيب: ٢٩٥.

(٨) رواه في المسند بلفظه عن عبد الرحمن بن يزيد، إلا أنه قال: (يحك) بدل (يخلي). المسند: ٥/ ١٢٩.

(٩) المعجم الكبير للطبراني: ٩/ ٢٦٨، حديث رقم (٩١٥٠).

وابن مردويه[١]، من طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن[٢] بن يزيد النَّخعي، قال: كان عبد الله بن مسعود يخلي المعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله.

وأخرج الطبراني[٣]، والبزار ـ من وجه آخر[٤] ـ أنه كان يخلي[٥] المعوذتين من المصحف[٦] ويقول: إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما، وكان عبد الله لا يقرأ بهما. أسانيده صحيحة[٧].

قال البزار[٨]: لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة ﷺ، وقد صح أنه ﷺ قرأهما[٩] في الصلاة.

قال ابن حجر[١٠]: فقول من قال: إنه كذب عليه، مردود، والطعن في الرواية[١١] الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرواية[١١] صحيحة، والتأويل محتمل.

قال: وقد أَوَّلَه القاضي[١٢] وغيره، على إنكار الكتابة ـ كما سبق ـ.

---

(١) انظر: فتح الباري: ٨/ ٧٤٣.

(٢) هو عبد الرحمٰن بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، أبو بكر، الفقيه، حدث عن عثمان، وابن مسعود، وسلمان الفارسي، وعنه حدث إبراهيم النخعي، وأبو إسحاق السبيعي، توفي سنة (٨٣هـ).
سير أعلام النبلاء: ٤/ ٧٨، والتقريب: ٣٥٣.

(٣) المعجم الكبير للطبراني: ٩/ ٢٦٩، حديث رقم (٩١٥٢).

(٤) أخرجه البزار عن علقمة عن عبد الله بلفظ: «أنه كان يُحَكّ المعوذتين».
انظر: كتاب التفسير، باب من «باب في المعوذتين»: ٣/ ٨٦، حديث رقم (٢٣٠١)، في كشف الأستار للهيثمي.

(٥) الإتقان: ١/ ٢٢١: «يحك»، وهو موافق للمعجم الكبير: ٩/ ٢٦٩.

(٦) المعجم الكبير: ٩/ ٢٦٨: «المصاحف».

(٧) التصحيح هنا لابن حجر في الفتح: ٨/ ٧٤٢.

(٨) كشف الأستار: ٣/ ٨٦.

(٩) الإتقان: ١/ ٢٢١: «قرأ بهما».

(١٠) فتح الباري: ٨/ ٧٤٣.

(١١) الإتقان: ١/ ٢٢١: «الروايات»، وهو موافق للفتح: ٨/ ٧٤٣.

(١٢) في الفتح: ٨/ ٧٤٣: «وقد تأول القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه الانتصار».
انظر: الانتصار: ١٥٥.

قال: وهو تأويل حسن؛ إلا أن الرواية الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك، حيث جاء فيها، يقول[1]: إنهما ليستا من كتاب الله.

قال: ويمكن حمل ذلك: أن[2] لفظ كتاب الله على المصحف، فيتم التأويل[3] المذكور.

قال: لكن من تأمل سياق الطرق المذكورة استبعد هذا الجمع.

قال[4]: وقد أجاب ابن الصباغ[5]، بأنه لم يستقر عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك، وحاصله أنهما كانتا متواترتين في عصره لكن لم يتواتر[6] عنده[7]، انتهى.

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٢١: «ويقول»، وهو موافق للفتح: ٨/ ٧٤٣.

(٢) قوله: «ذلك أن»: ليس في الإتقان: ١/ ٢٢١، ولا الفتح ٨/ ٧٤٣.

(٣) «التأويل»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، والإتقان: ١/ ٢٢١.

(٤) أي: ابن حجر في فتح الباري: ٨/ ٧٤٣.

(٥) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعي، أبو نصر، المعروف بابن الصباغ، فقيه العراق، أخذ عن أبي الطيب الطبري، وكان يضاهي الشيخ أبا إسحاق الشيرازي، بل تقدم عليه في معرفة المذهب، من تصانيفه (الشامل)، توفي سنة (٤٧٧هـ).

وفيات الأعيان: ٣/ ٢١٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ٢٥١.

(٦) الإتقان: ١/ ٢٢٢: «لكنهما لم يتواترا»، وهو موافق للفتح: ٨/ ٧٤٣.

(٧) قال ابن الصباغ ـ كما في فتح الباري ـ في معرض استدلاله على صحة رأيه هذا: «إنما قاتل أبو بكر مانعي الزكاة لمنعهم لها، ولم يقل: إنهم كفروا بذلك، وإنما لم يكفروا لأن الإجماع لم يكن استقر. قال: ونحن الآن نكفر من جحدها. ثم شبه هذا بحال ابن مسعود، حيث إنه لم يثبت عنده القطع بذلك، ثم حصل الإتفاق بعد ذلك».اهـ.

وأيّاً كان الأمر، فإني أستبعد أن لا تثبت (المعوذتان) عند رجل شهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ، وكان له سبق على كثير من الصحابة في أمور تتعلق بكتاب الله، وما الذي لم يثبت عنده؟ سورتا (الفلق) و(الناس)!.

والأقرب للصواب ـ فيما أراه ـ هو ما سيورده ابن قتيبة بعد قليل، من أنه كان يرى النبي ﷺ، يعوذ بهما الحسن والحسين، فظن أن لهما وضعاً خاصاً، حاله في ذلك كحال أبي بن كعب رضي الله عنه حينما أثبت في مصحفه افتتاح دعاء القنوت، وجعله سورتين، لأنه كان يرى رسول الله ﷺ يدعو به في الصلاة دائماً، فظن أنه من القرآن، وغيرها من الأوهام الفردية التي وقع فيها بعض الصحابة، والتي لم يجزهم عليها بقية الصحابة، والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على أنه ـ وكما قال مالك ـ كل يؤخذ من كلامه ويرد، وإلا صاحب هذا القبر، يعني رسول الله ﷺ.

قال ابن قتيبة[1] في مُشكل إعراب القرآن[2]: ظنَّ ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ أن المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النبي ﷺ يُعَوِّذ بهما الحسن والحسين[3]، فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك، وأخطأ المهاجرون والأنصار.

وقال[4]: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه، فليس لظنه أنها ليست من القرآن ـ معاذ الله ـ ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين؛ مخافة الشك والنسيان، والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون في سورة (الحمد) لقصرها، ووجوب تعلمها على كل أحد[5].

وإسقاط[6] (الفاتحة) من مصحفه، أخرجه أبو عبيد بسند صحيح[7] انتهى.

---

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري، وقيل المروزي، أبو محمد، النحوي اللغوي العالم، حدث عن إسحاق بن راهوية، وأبي حاتم السجستاني، وعنه حدث ابنه أحمد، وابن درستويه الفارسي، له تصانيف حسان في فنون العلم، منها «غريب القرآن الكريم»، توفي سنة (٢٧٦هـ).
إنباه الرواة ٢/ ١٤٣، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٢.

(٢) مشكل القرآن: ٤٣.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند، عن زِرّ بن حبيش، ولفظه: قال: قلت لأبي: إن أخاك يحكهما من المصحف، فلم ينكر، قيل: لسفيان بن عيينة [وهو أحد رواة الحديث]: ابن مسعود قال: نعم، وليسا في مصحف ابن مسعود، كان يرى رسول الله ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته، فظن أنهما عوذتان وأصر على ظنه، وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه. المسند: ٥/ ١٣٠.
وقد سبق الإشارة إلى صدر هذا الحديث قبل قليل.

(٤) في مشكل القرآن: ٤٩.

(٥) وهو تأويل حسن مقبول ترتاح إليه النفس، ويطمئن له القلب .

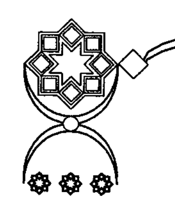
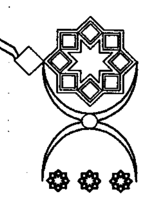
(٦) الإتقان: ١/ ٢٢٢: «قلت: وإسقاطه».
ونجد أن المؤلف هنا أسقط «قلت»، مما يوهم بأن هذا الكلام له، وليس للسيوطي، وفي أحسن الأحوال فإن فعله هذا يوهم بأن هذا من قول ابن قتيبة في مشكل القرآن، وفيه من عدم الدقة في النقل ما لا يخفى.

(٧) لم أقف على رواية أبي عبيد هذه في فضائل القرآن، ولكن انظر: الأثر في الإتقان: ١/ ١٨٤ ـ ٢٢٢.
وقد أورد نحوه الشوكاني حيث قال: أخرج عبد بن حميد، عن إبراهيم، قال: كان عبد الله بن مسعود لا يكتب فاتحة الكتاب في المصحف، وقال: لو كتبتها لكتبت في أول كل شيء.
انظر: فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢. (١٣٨٣هـ): ١/ ١٥.



النوع الثامن والخمسون

علم المشهور وعلم الآحاد

النوع الثامن والخمسون

علم المشهور وعلم الآحاد

أما المشهور: فما صح سنده، ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية، والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعدُّوه من الغلط، ولا من الشذوذ[1]، ويقرأ به، على ما ذكره ابن الجزري[2]، ....

---

(١) كذا في الأصل، و(ح).

ويلاحظ هنا أن قوله: «فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ» لا مكان له مع قوله قبل ذلك: «فما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر»، فلعله حصل خلط بين تعريف الحديث الصحيح والقراءة الصحيحة، إذ أنهم عرفوا الحديث الصحيح بأنه: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة. ومعلوم أن الشروط الثلاثة الأولى: (الاتصال، والعدالة، والضبط) تتعلق بسند الحديث، والشرطان الأخيران (الشذوذ والعلة) يتعلقان بمتن الحديث، ونجد هنا أن القراءة إذا صحت ووافقت العربية والرسم فلا مجال بعد ذلك إلى ذلك الغلط أو الشذوذ.

ويؤكد ما قلته، أن مكياً، وأبا شامة، وابن الجزري، وغيرهم لم يتطرقوا إلى مثل هذا، وإنما اكتفوا بقولهم: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها...

ولم يرد ذكر للغلط أو الشذوذ، اللهم إلا إذا كان القصد من قوله: الغلط والشذوذ متعلق بالرسم، فيمكن أن يصح على اعتبار أن الرسم أمر مجمع عليه لدى الصحابة، وأن الخروج عليه من قبيل الشذوذ، كما سيأتي معنا في تعريف الشاذ في النوع (٥٩).

انظر: الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١. (١٣٩٩هـ): ٢١ وما بعدها.

والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامه المقدسي، تحقيق طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، (١٣٩٥هـ): ١٤٦ وما بعدها.

والنشر في القراءات العشر: ٩/١، وانظر: تعريف الحديث الصحيح في علوم الحديث لابن الصلاح: ١٠.

(٢) قال ابن الجزري في النشر: ٩/١: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت =

ويفهمه كلام أبي شامه[1].

ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثاله كثير في فرش الحروف[2]، من كتب القراءات.

ومن أشهر ما ألف في ذلك[3]: «التيسير» للداني، و«قصيدة الشاطبي»[4]، و«أوعية النشر في القراءات العشر»، و«تقريب النشر»، كلاهما لابن الجزري[5].

وأما الآحاد: ما صح سنده، ولم يشتهر بين القراء[6].

= أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، صح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف.

(١) قال أبو شامه: فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذٍ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم.
المرشد الوجيز: ١٧٤، وانظر: الإتقان: ١/ ٢١٠.

(٢) الفرش: مصدر فرش إذ نشر وبسط، فالفرش معناه النشر والبسط، والحروف جمع حرف، والحرف: القراءة، يقال: حرف نافع، حرف حمزة، أي: قراءته، وسمي الكلام على كل حرف في موضعه من الحروف المختلف فيها بين القراء فرشاً لانتشار هذه الحروف في مواضعها من سور القرآن الكريم، فكأنها انفرشت في السور، بخلاف الأصول، فإن حكم الواحد منها ينسحب على الجميع، وهذا باعتبار الغالب في الفرش والأصول.
انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١. (١٤٠٤هـ): ١٩٩.

(٣) «ذلك»: من (ح)، وفي الأصل: «تلك»، وهو غير مناسب للسياق.

(٤) واسمها: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع.

(٥) الإتقان: ١/ ٢١٥.

(٦) في الإتقان: ١/ ٢١٥: «الآحاد: هو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية أو =

وهذان[1] النوعان يدخل فيهما[2] كثير من الأحاديث المذكورة، في مثل الترمذي[3] و«المستدرك» للحاكم[4]، فإنهما عقدا لهذا النوع باباً، وسنورده[5].

من ذلك: أخرج الترمذي[6]، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قرأ: «أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ» [المائدة: ٤٥]، يعني برفع العين[7].

= لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به».

قال ابن الجزري في المنجد: ١٦: والذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به، والصلاة به، والذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح وغيره أن ما وراء العشرة ممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة.

وسيأتي مزيد بيان وتوضيح في علم المقبول من القراءات والمردود، النوع رقم (٦٢).

(١) (ح): «وهذا» وهو تحريف.

(٢) (ح): «فيهم» وهو تحريف.

(٣) محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي، أبو عيسى، الضرير، الحافظ المشهور، وهو تلميذ لمحمد بن إسماعيل البخاري، وقد روى عنه أحمد بن عبد الله المروزي، وأحمد بن يوسف النسفي، من تصانيفه كتابه الجامع، توفي سنة (٢٧٩هـ).

وفيات الأعيان: ٤/ ٢٧٨، وتهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٧.

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد الضَّبي النيسابوري، أبو عبد الله، الحافظ، المعروف بابن البيع، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن إسماعيل الصرام، وأبي بكر محمد بن العباس، وسمع منه أبو بكر القفال الشاشي، والدارقطني، من تصانيفه «المستدرك على الصحيحين»، و«فضائل الإمام الشافعي»، توفي سنة (٤٠٥هـ).

وفيات الأعيان: ٤/ ٢٨٠، وغاية النهاية: ٣/ ١٨٤.

(٥) (ح): «وسنورد»، وهو غير مناسب لما بعده.

(٦) سنن الترمذي، كتاب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب في فاتحة الكتاب: ٥/ ١٨٦، حديث رقم (٢٩٢٩)، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٧) كذا في الأصل و(ح)، ولعل الصواب إسقاطها، كما في سنن الترمذي: ٥/ ١٨٦.

وقد قرأها بالرفع: الكسائي في الخمسة: والعَيْنُ، والأَنْفُ، والسِّنُّ، والأُذُنُ، والجُروحُ، من قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقد قرأها بالرفع على أن الواو عاطفة جملا اسمية، على (أن) وما في حيزها باعتبار المعنى، فالمحل مرفوع، كأنه قيل: «كتبنا عليهم النفس بالنفس والعين بالعين»... إلخ، فإن الكتابة والقراءة يقعان على الجمل كالقول، وقال الزَّجَّاج: عطف على الضمير في الخبر، يعني: ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾ وحينئذٍ يكون الجار والمجرور حالاً مبينة للمعنى.

وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر بالنصب فيما عدا «الجروحُ» فإنهم =

وأخرج الترمذي[1] عن معاذ بن جبل ـ رضي الله تعالى عنه ـ أن النبي ﷺ قرأ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ» [المائدة: ١١٢][2].

وأخرج/ الترمذي[3]، عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ يقرأها: ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صالِحٍ﴾ [هود: ٤٦][4]. [١١٠/أ هـ]

وأخرج، أيضاً[5]، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ أنه قرأ: «قَدْ بَلَّغْتُ مِن لَّدُنَي عُذْراً» [الكهف: ٧٦] [مثقلة][6].

= يرفعونها قطعاً لها عما قبلها، مبتدأ وخبره (قصاص)، ووافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والشنبوذي، والباقون بنصب الكل عطفا على اسم (أن) لفظاً والجار بعده خبره، و(قصاص) ـ وهو عطف الجمل ـ عطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر، نحو: إن زيداً قائمٌ، وعمراً قاعدٌ.

الإتحاف: ١/ ٥٣٦.

(١) سنن الترمذي، كتاب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب في فاتحة الكتاب: ٥/ ١٨٦، حديث رقم (٢٩٣٠)، وقال الترمذي: هو حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين، وليس إسناده بالقوي.

(٢) وقد قرأها بتاء الخطاب لعيسى مع إدغام اللام من (هل) في التاء: الكسائي على قاعدته، وقرأ: «ربك» بالنصب على العظيم، أي: هل تستطيع سؤال ربك. والباقون قرؤوها بياء الغيب، و«ربك» بالرفع على الفاعلية، أي: (هل يفعل بمسألتك)، أو (هل يطيع ربك)، أي: (هل يجيبك). الإتحاف: ١/ ٥٤٥.

(٣) سنن الترمذي، كتاب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة (هود)، ٥/ ١٨٧، حديث رقم (٢٩٣١)، وقال عنه الترمذي: هذا حديث قد رواه غير واحد عن ثابت البُناني.

والحديث رواه الحاكم في المستدرك ٢/ ٢٤١، عن عائشة رضي الله عنها، وقال الذهبي: إسناده مظلم.

(٤) وقد قرأها على هذا النحو ـ بكسر الميم وفتح اللام، فعلاً ماضياً ـ الكسائي ويعقوب، ونصبا (غير) مفعولاً به، أو نعتا لمصدر محذوف، أي: (عملاً غير) والضمير لابن نوح عليه السلام.

الإتحاف: ٢/ ١٢٧.

(٥) سنن الترمذي، كتاب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة (الكهف): ٥/ ١٨٨، حديث رقم (٢٩٣٣)، وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.. وأبو الجارية العبدي شيخ مجهول لا أدري من هو، ولا يعرف اسمه.

انظر: الحديث بتمامه في تفسير الطبري: ٥/ ٢٨٨، ط٣. مصطفى البابي الحلبي.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من سنن الترمذي: ٥/ ١٨٨، =

[١٧٢/ح] وأخرج، أيضاً[١]، عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما/ - أنه قرأ[٢] على النبي ﷺ: ﴿خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤][٣] فقال: «مِنْ ضُعْفٍ».

وأخرج، أيضاً[٤]، عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - أن النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿«فَرُوحٌ» وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩].

وأخرج أيضاً، عن علقمة قال: قدمنا الشام، فأتانا أبو الدرداء، فقال: أفيكم أحد يقرأ على قراءة عبد الله؟ قال: فأشاروا إليّ، فقلت: نعم، قال: كيف سمعت عبد الله يقرأ هذه الآية: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١][٥] قال: قلت: سمعته يقرأ[٦]: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾[٧] «وَالذَّكَرِ

= وقد وردت «بلغت» مشددة في الترمذي ولم أقف على من قرأها بذلك، وما ورد من اختلاف حول هذه الآية إنما يدور حول تشديد النون من «لدني» وتخفيفها، كما في الإتحاف وغيره.

فقرأ نافع، وأبو جعفر، وأبو بكر بتخفيف النون، على خلاف بينهم حول ضم الدال، والباقون بضم الدال وتشديد النون. الإتحاف: ٢/ ٢٢٢. وفي مختصر ابن خالويه: قرأها ابن أبي ليلى «مِنْ لُدْنِي» بضم اللام وسكون الدال.

انظر: مختصر شواذ القرآن: ٨٢.

(١) سنن الترمذي، كتاب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة (الروم): ٥/ ١٨٩، حديث رقم (٢٩٣٦)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن مرزوق.

(٢) (ح): «قال»، والمثبت يوافق سنن الترمذي: ٥/ ١٨٩.

(٣) في الأصل: عكس الشكل فيها، فضمت «ضُعف» الأولى، وفتحت «ضَعْف» الثانية، وهو خطأ.

وقد قرأها بفتح الضاد أبو بكر، وحفص بخلف عنه، وحمزة، ووافقهم الأعمش، والباقون بضمها. الإتحاف: ٢/ ٣٥٩.

(٤) سنن الترمذي، كتاب القراءات، باب ومن سورة (الواقعة): ٥/ ١٩٠، حديث رقم (٢٩٣٨)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هارون الأعور.

وقد قرأ: «فَرُوح» بضم الراء رويس، وابن مهران عن روح، ورويت أيضاً عن أبي عمرو، وابن عباس، والباقون بالفتح.

الإتحاف: ٢/ ٥١٧.

(٥) سنن الترمذي، كتاب القراءات، باب ومن سورة (الليل): ٥/ ١٩٢، حديث رقم (٢٩٣٩).

(٦) (ح): «يقرأها»، وفي سنن الترمذي: ٥/ ١٩٢: «يقرؤها».

(٧) ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ لم ترد في (ح)، ولا في سنن الترمذي: ٥/ ١٩٢، وهي من حاشية الأصل.

وَالأُنْثى»﴾ [الليل: ١ - ٣] فقال أبو الدرداء: وأنا - والله - هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرأها[١]، وهؤلاء يريدونني أن أقرأها «وَمَا خَلَقَ»، فلا اتبعتهم[٢].

هذا حديث حسن صحيح، وهكذا قراءة عبد الله بن مسعود ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ «وَالذَّكَرِ والأُنْثَىٰ»﴾[٣].

أقول: هذا الحديث مروي من طرق شتى، وهو من مشهور الروايات[٤].

وأخرج الترمذي[٥] أيضاً، عن عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - قال: أقرأني رسول الله ﷺ: ﴿«إِنِّي أَنَا» ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨][٦].

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرج الحاكم - في المستدرك[٧] - عن زيد بن[٨] ثابت ﷺ أن

---

(١) سنن الترمذي: ٥/ ١٩٢: «يقرؤها».

(٢) سنن الترمذي: ٥/ ١٩٢: «أتابعهم».

(٣) (ح) زيادة: «انتهى».

(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾، وباب ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ ٨/ ٧٠٦، ٧٠٧، حديث رقم (٣٩٤٣، ٤٩٤٤).

ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب ما يتعلق بالقراءات: ١/ ٥٦٥، ٥٦٦ حديث رقم (٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤).

قال ابن حجر: ولعل هذا مما نسخت تلاوته ولم يبلغ النسخ أبا الدرداء ومن ذكر معه. والعجب من نقل الحفاظ من الكوفيين هذه القراءة عن علقمة وعن ابن مسعود وإليها تنتهي القراءة بالكوفة ثم لم يقرأ بها أحد منهم، وكذا أهل الشام حملوا القراءة عن أبي الدرداء ولم يقرأ أحد منهم بهذا. فهذا مما يقوي أن التلاوة بها نسخت. فتح الباري: ٨/ ٧٠٧.

(٥) سنن الترمذي: كتاب القراءات، باب ومن سورة (الذاريات): ٥/ ١٩٢، حديث رقم (٢٩٤٠).

(٦) وفي الإتحاف اختلاف في هذه الآية يدور حول قراءتها على وزن فاعل، أي: «الرازق»، كما قرأها ابن محيص بخلفه، أو «الرزاق» على وزن فعال. انظر: الاتحاف: ٢/ ٤٩٤.

(٧) المستدرك، كتاب التفسير، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه، وقد صح سنده: ٢/ ٢٣٤.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: فيه إسماعيل بن قيس، وقد ضعفوه.

(٨) «بن» ساقط من (ح).

النبي ﷺ قال[1]: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، بالزاي[2].

وأخرج الحاكم ـ في مستدركه[3] ـ عن ابن عباس ﵄، عن أُبي ابن كعب ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: أقرأني رسول الله ﷺ: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥] يعني بجزم السين، ونصب التاء[4].

وأخرج في «المستدرك»[5] عن البراء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿لَا «تُفْتَحُ» لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٤٠] بالتخفيف[6].

وأخرج في «المستدرك»[7] عن نافع، عن عمر ﵁ أن النبي ﷺ قرأ: «الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفٌ» [الأنفال: ٦٦] بالرفع[8].

---

(١) (ح): «قرأ»، وهو موافق للمستدرك ٢/ ٢٣٤.

(٢) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف هذه الآية بالزاي من «النشز»، وهو الارتفاع، أي: يرتفع بعضها على بعض للتركيب، وقد وافقهم الأعمش. الإتحاف: ١/ ٤٤٩.

(٣) المستدرك، كتاب التفسير، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه وقد صح سنده ٢/ ٢٣٩، وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٤) كذا في الأصل و(ح)، والمستدرك، ولعل صوابها: «بألف بعد الدال وجزم السين ونصب التاء»، على وزن «قابلت»، أي: «دَارَسْتَ غيرك».

وقد قرأها على هذا النحو ابن كثير، وأبو عمرو، ووافقهما ابن محيصن واليزيدي.

وقد قرأها ابن عامر وكذا يعقوب بفتح السين وسكون التاء من غير ألف بزنة «ضَرَبَتْ» أي: «قَدِمَتْ وبَلَتْ»، ووافقهما الحسن، إلا أنه ضم الراء. الإتحاف: ٢/ ٢٥.

(٥) المستدرك، كتاب التفسير، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه وقد صح سنده ٢/ ٢٣٩، وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: في سنده هارون بن حاتم المقرئ، وقد تركه أبو زرعة.

(٦) قرأها أبو عمرو بالتأنيث والتخفيف، ووافقه ابن محيصن.

وقرأها حمزة والكسائي وكذا خلف بالتذكير والتخفيف، ووافقهم ابن محيصن.

الإتحاف: ٢/ ٤٨.

(٧) المستدرك، كتاب التفسير في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه ٣/ ٢٣٩، وقد صححه الحاكم، وقال الذهبي: فيه سلام بن سليمان، وهو واه.

(٨) الخلاف في الإتحاف بين فتح الضاد وضمها، وقد أورد لأبي جعفر أنه قرأها بفتح العين والمد والهمزة مفتوحة بلا تنوين جمعاً على «فُعَلَاء» كظريف وظُرفَاء، ولم يرد شيء حول رفع «ضعفاً».

انظر: الإتحاف: ٢/ ٨٣.

وأخرج الحاكم، أيضاً[1]، عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ يرفعه، أن النبي ﷺ قرأ: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ[2] مِنْ أَنْفَسِكُمْ»﴾ [التوبة: ١٢٨] يعني من أعظمكم قدراً[3].

وأخرج ـ في «المستدرك»[4] ـ عن أبي بن كعب ـ رضي الله تعالى عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا «تَجْمَعُونَ»﴾ [يونس: ٥٨][5].

وأخرج، أيضاً[6]، عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ: أن النبي ﷺ كان يقرأ: «وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ [صَالِحَةٍ][7] غَصْباً» [الكهف: ٧٩][8].

وأخرج ـ في «المستدرك»[9] ـ عن عبد الله[10]، قال: قرأت على رسول الله ﷺ: «فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ» [القمر: ١٧] بالذال، فقال النبي ﷺ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [بالدال][11].

---

(١) المستدرك، كتاب التفسير في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه: ٢/ ٢٤٠، وقد سكت عنه الحاكم والذهبي كلاهما.

(٢) في الأصل هنا زيادة لفظ الجلالة: «الله»، والزيادة هنا خطأ.

(٣) وقد قرأها على هذا النحو ـ بفتح الفاء ـ ابن محيصن من غير المفردة، من النَّفَاسَةِ أي: من أَشْرَفِكم.
الإتحاف: ٢/ ١٠١.

(٤) المستدرك، كتاب التفسير، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه: ٢/ ٢٤١، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٥) وهي في المستدرك ٢/ ٢٤١: «يجمعون»، فلعلها تصحيف.
وقد قرأها بالخطاب على الإلتفات ابن عامر، وأبو جعفر، ورويس، ووافقهم الحسن.
الإتحاف: ٢/ ١١٦.

(٦) المستدرك، كتاب التفسير، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه: ٢/ ٢٤٤، وقد صححه الحاكم، وقال الذهبي: فيه هارون بن حاتم، وهو واه.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المستدرك: ٢/ ٢٤٤.

(٨) وقد أخرج ابن جرير في تفسيره عن قتادة أنها في حرف ابن مسعود كذلك.
انظر: تفسير الطبري: ١٦/ ٢، ط٣. مصطفى البابي الحلبي.

(٩) المستدرك، كتاب التفسير، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه: ٢/ ٢٥٠، وقال الحاكم: اتفقا على إخراجه من حديث شعبة، عن أبي إسحاق مختصراً.

(١٠) أي: ابن مسعود.

(١١) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل و(ح)، وأثبته من المستدرك: ٢/ ٢٥٠.

وأخرج ـ في «المستدرك»[1] ـ عن أبي بكرة[2] أن النبي ﷺ قرأ: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ «وَ[عَبَاقِرِيَّ]»[3] حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦].

وأخرج أيضاً[4]، عن عائشة ـ رضي الله تعالى عنها[5] ـ عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ «بِظَنِينٍ» [التكوير: ٢٤] بالظاء[6].

وأخرج الحاكم ـ في «المستدرك[7]» ـ عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أقرأها: «إِنَّا أَنْطَيْنَاكَ[8] الْكَوْثَرَ» [الكوثر: ١][9].

فهذه الأحاديث بعضها مشهور، وبعضها آحاد، والله الموفق، انتهى.

وسيأتي لذلك مزيد كلام في قراءة النبي ﷺ ونسوق فيها جملة من الأحاديث، مما ذكره الترمذي والحاكم، مما ستقف عليه، والله الموفق.

---

(١) المستدرك، كتاب التفسير، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه: ٢٥/ ٢٥٠، والحديث صححه الحاكم، وحكم بانقطاعه الذهبي.

(٢) هو نفيع بن الحارث، وقيل: ابن مسروح بن كلدة الثقفي، مولى الحارث بن كِلْدة، ممن نزل يوم الطائف إلى رسول الله ﷺ من حصن الطائف في بكرة فأسلم، وكني أبا بكرة، وأعتقه رسول الله ﷺ، وهو معدود في مواليه، وكان من فضلاء الصحابة، وممن سكن البصرة، مات سنة (٥١هـ)، وقيل: (٥٢هـ).
أسد الغابة: ٦/ ٣٨، والإصابة: ٣/ ٥٧١.

(٣) الأصل، و(ح)، والإتقان: ١/ ٢١٥: «عباقر»، وفي المستدرك: ٢/ ٢٥٠: «عبقرى» وما أثبته هو الذي أرجحه لأنها قراءة ابن محيصن، بألف بعد الباء، وكسر القاف، وفتح الباء بلا تنوين ممنوعاً من الصرف.
الإتحاف: ٢/ ٥١٣.

(٤) المستدرك، كتاب القراءات، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه: ٢/ ٢٥٢، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك.

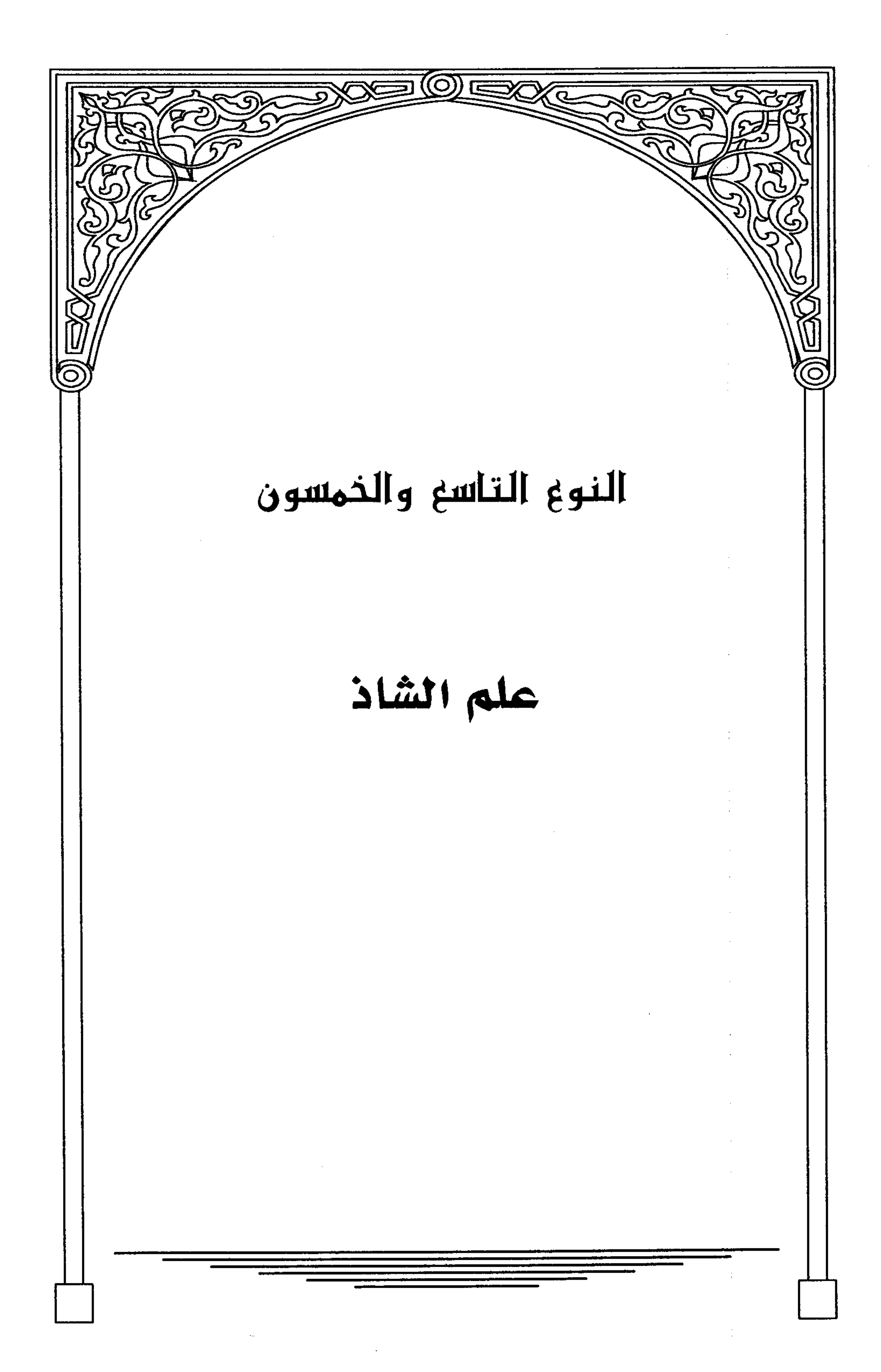
(٥) «عنها» من (ح)، وفي الأصل: «عنهما»، وهو تحريف، لأن أباها لم يرد له ذكر هنا.

(٦) قرأها ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ورويس على هذا النحو، بالظاء المشالة «فعيل» بمعنى مفعول، من ظننت فلاناً: اتهمته، ويتعدى لواحد، أي: وما محمد على الغيب، وهو ما يوحي الله إليه بمتهم، أي: لا يزيد فيه ولا ينقص منه، ولا يحرف، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.
قال أبو عبيد: تختار قراءة الظاء لأنهم لم يبخلوه، بل كذبوه، ولا مخالفة في الرسم، إذ لا مخالفة بينهما إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد.
الإتحاف: ٢/ ٥٩٢، ٥٩٣.

(٧) المستدرك، كتاب القراءات، في قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه: ٢/ ٢٥٦، وصححه الحاكم، قال الذهبي: فيه عمرو بن عبيد، وهو واه.

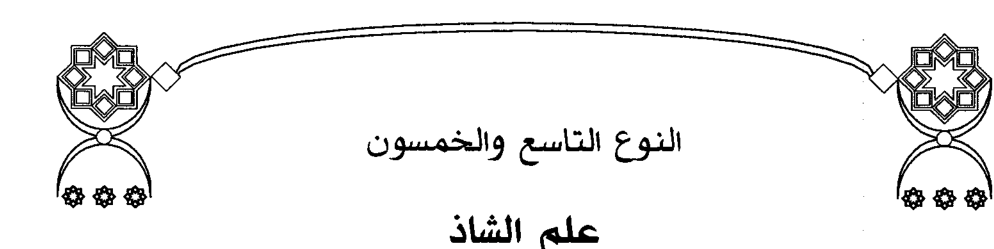
(٨) (ح): «أعطيناك»، وهو موافق للمستدرك: ٢/ ٢٥٦، وهو تحريف.

(٩) وهذه القراءة في المختصر لابن خالويه منسوبة إلى النبي ﷺ. المختصر: ١٨١.



النوع التاسع والخمسون

علم الشاذ



النوع التاسع والخمسون

علم الشاذ

وأما الشَّاذ: فهو ما لم يصح سنده(١).

---

(١) انظر: الإتقان: ١/ ٢١٦، ومناهل العرفان: ١/ ٤٢٣.

وقد عرف ابن الجزري القراءة الصحيحة بقوله: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها... إلى أن قال: ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة.

قال: هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف. النشر؛ ١/ ٩.

وقال في موضع آخر: أن تكون هذه القراءة مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم. النشر: ١/ ١٣.

وقد صرح بهذه الضوابط الداني، ونص عليه مكي والمهدوي، وحققه الحافظ أبو شامة.

وعرف الشاذ من «المنجد» فقال: ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرسم.

وتسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه. وإن كان إسنادها صحيحاً. المنجد: ١٧.

وقال الكواشي: متى فقد شرط من الثلاثة فهو شاذ. انظر: الإتقان: ١/ ٢٢٥.

هذا بعض ما انتهى إليه علماء القراءات من الحكم على القراءة بالشذوذ متى فقدت شرطاً من الشروط الثلاثة المذكورة، وهو ما صرح به ابن الجزري في «المنجد» عندما عرف الشاذ بأنه ما اجتمع فيه الشرط الأول والثالث ـ دون رسم المصحف ـ وأما إذا اجتمع فيه الشرطان الأولان فيعد ضعيفاً ويطلق عليه شاذ من باب التوسع، وإن عدم النقل لم تعد رواية شادة بل هي مكذوبة. انظر: المنجد: ١٧.

ويتبين لنا من كلام ابن الجزري أن رواية الآحاد شاذة، وقد استشكل ذلك بعض العلماء مثل ابن دقيق العيد الذي قال: إن هذه الشواذ نقلت نقل آحاد عن رسول الله ﷺ فيعلم ضرورة أن رسول الله ﷺ قرأ بشيء منها وإن لم يعين كما أن حاتماً نقلت عنه أخبار في الجود كلها آحاد ولكن حصل من مجموعها الحكم بسخائه وإن لم يتعين ما تسخى به، وإذا كان ذلك كذلك فقد تواترت قراءة رسول الله ﷺ بالشاذ وإن لم يتعين بالشخص. فكيف يسمى شاذاً والشاذ لا يكون متواتراً؟. =

وفيه كتب مؤلفة[1]، فمن ذلك قراءة: «مَلَكَ يَومَ الدِّينِ» [الفاتحة: ١][2] بصيغة الماضي، ونصب «يومَ». ﴿إِيَّاكَ «يُعْبَدُ»﴾ [الفاتحة: ٤][3] ببنائه للمفعول[4].

وكذا قراءة:/ ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزمر: ٥٣][5] بالنصب، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ «و[6]لا يُبَالِي»﴾[7] [الزمر: ٥٣]. [١١٠ب/هـ]

= قال ابن الجوزي: القول في القراءات الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة، نعلم في الجملة أن النبي ﷺ قال شيئاً وإن لم نعلم عينه.

قال: ونحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يقرأون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة أو إبدال أو نقص في كلمة من الكلمات. إلى أن قال: ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصلاة وغيرها منع تحريم لا منع كراهة، ولا إشكال في ذلك.. انظر: الإبانة: ٣٩، والمرشد الوجيز: ١٧٤، والنشر: ١/ ٤٤، والإتقان: ١/ ٢٢٥، وما بعده، ومنجد المقرئين: ١٧.

وانظر: مقدمة الشيخ سعيد الأفغاني لتحقيق حجة القراءات لابن زنجلة من: ١١ ـ ١٤، ومناهل العرفان للزرقاني: ١/ ٤١١ ـ ٤٢٤، وتاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين: ٢٠٠.

(١) كالمحتسب لابن جني، والمختصر لابن خالويه، وشواذ القراءات لأبي الحسن بن شنبوذ، والشواذ في القراءات لأحمد بن الفضل بن محمد الأصبهاني.

انظر: معجم مصنفات القرآن: ٤/ ١٠١ وما بعده.

(٢) وانظر: القراءة في النشر: ١/ ٤٧، حيث قال: وقرأ علي بن أبي طالب «مَلَكَ يَومَ» فنصب اللام والكاف، ونصب يوم، فجعله فعلاً ماضياً.

(٣) وهي قراءة الحسن البصري. انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١، والإتحاف: ١/ ٣٦٤، والقراءات الشاذة للقاضي: ٢٤.

(٤) الإتقان: ١/ ٢١٦.

(٥) قرأ بكسر النون: «لَا تَقْنِطُوا» أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب وخلف ووافقهم اليزيدي والحسن والإعمش، وقرأ الباقون بفتح النون: ﴿لَا تَقْنَطُواْ﴾. إتحاف فضلا البشر: ٢/ ١٧٧ و٢/ ٤٣٠. وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٣٦، و١٥/ ٢٦٩.

(٦) «الواو» ليست في (ح).

(٧) روى هذه القراءة حماد بن سلمة عن ثابت عن شهر بن حوشب عن أسماء أنها سمعتها من النبي ﷺ.

قال القرطبي: وهو قراءة على التفسير.

الجامع لأحكام القرآن: ١٥/ ٢٦٩. وانظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٣٢.

وقد رواه بسنده البغوي في تفسيره عن أسماء أيضاً. معالم التنزيل للبغوي بتحقيق خالد =

ومن ذلك، قراءة: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى «الَّذِينَ أَحْسَنُوا»﴾[1] [الأنعام: ١٥٤][2].

وقراءة: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ «عِبْرَةٌ» لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧][3].

وقراءة: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ «الْجَاهِلِينَ»﴾ [الشعراء: ٢٠][4].

وأما القراءة بها في الصلاة، فقال في «فتاوى التتارخانية»[5]: ـ الفصل الثالث: في القراءة بغير ما في المصحف الذي جمعه أمير المؤمنين عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ، بأن قرأ في مصحف عبد الله بن مسعود، وأُبَيِّ بن كعب ـ رضي الله تعالى عنهما ـ.

وروى نُصَيْر بن[6] يحيى[7]، عن أبي سليمان[8] ....

= العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط١. (١٤٠٦هـ): ٤/ ٨٣. وانظر: لباب التأويل للخازن، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢. (١٣٧٥هـ): ٦/ ٨١.

(١) (ح): «الذي»، وهو وجه، فقد قرأها يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق «على الذي أحسن» برفع النون على أنه خبر لمحذوف أي: هو أحسن.

الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٤٢، والمحتسب: ١/ ٢٣٤، وفي الإتحاف: ٢/ ٣٨: وهي قراءة الحسن والأعمش. وفي القراءات الشاذة للقاضي: ٤٧: أنها قراءة الحسن والشنبوذي.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود. انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٤٣، ومختصر في شواذ القرآن: ٤١.

(٣) وهي قراءة أبي كما في مصحفه. البحر المحيط: ٥/ ٢٨٢. وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ١٣٠ ولم أقف عليه في كتب الشواذ. انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٠٦.

(٤) وهي قراءة ابن مسعود كما في مصحفه. انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٩٥، ووجهه أن من جهل شيئاً فقد ضل عنه. وزاد أبو حيان نسبتها لابن عباس ثم قال: ويظهر أنه تفسير للضالين لا قراءة مروية عن رسول الله ﷺ. البحر المحيط: ٧/ ١١.

(٥) (ح): «التاتارخانية».

لم أقف على التتارخانية، ولكن انظر: الفتاوى الهندية، المسماه بالفتاوى العالمكيرية، لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي الفرغاني الحنفي (٢٩٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣. (١٤٠٠هـ): ١/ ٨١، ٨٢.

(٦) «بن»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٧) نصير بن يحيى، وقيل: نصر، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، روى عنه أبو غياث البلخي، مات سنة (٢٦٨هـ).

الجواهر المضيه في طبقات الحنفية: ٣/ ٥٤٦.

(٨) موسى بن سليمان الجوزجاني، أبو سليمان، كان فقيهاً بصيراً بالرأي، سمع =

الجوزجاني[1]، عن محمد بن الحسن[2] ـ رحمه الله تعالى ـ قال: قال أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ: إذا قرأ القارئ في الصلاة بغير ما في مصحف[3] العامة، فصلاته فاسدة.

وهو قول أبي يوسف ـ رحمه الله تعالى ـ، وقولنا[4].

وروى، أيضاً، نُصَيْر بن يحيى، عن محمد بن سماعة[5] ـ رحمه الله تعالى ـ قال: سمعت أبا يوسف يقول: إذا قرأ القارئ في الصلاة بحرف ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ وليس ذلك في مصاحفنا، فإن الصلاة لا تجوز.

وروى عبد الصمد بن الفضل[6]، عن عصام بن يوسف[7] ـ رحمه الله

= عبد الله بن المبارك، ومحمد بن الحسن، وروى عنه عبد الله بن الحسن الهاشمي، وأحمد بن محمد بن عيسى البرتي، من تصانيفه: «السير الصغير»، وكتاب «الصلاة»، وكتاب «الرهن».

تاريخ بغداد: ١٣/ ٣٦، والجواهر المضية: ٣/ ٥١٨.

(١) (ح): «الجورجاني» بالراء المهملة، وهو تصحيف.

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أبو عبد الله، صاحب أبي حنيفة، وإمام أهل الرأي، سمع العلم من أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وروى عنه الشافعي، وأبو سلميان الجوزجاني، مات سنة (١٨٩هـ). تاريخ بغداد: ٢/ ١٧٢، والجواهر المضية: ٣/ ١٢٢.

(٣) (ح): «المصحف».

(٤) وفي كتاب الآثار، قال محمد بن الحسن: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال؛ لا يتحول الرجل من قراءة إلى قراءة.

قال أبو حنيفة: يعني حرف عبد الله وحرف زيد وغيره.

انظر: كتاب الآثار ـ إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ـ كراتشي ـ باكستان ـ ط١. (١٤٠٧هـ): ٥٥. وانظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني لمحمود بن مازه البخاري ـ مخطوط ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ بدون رقم ـ ١/ ١٣١.

(٥) محمد بن سماعة بن عبيد الله التميمي، أبو عبد الله، أحد أصحاب الرأي، حدث عن الليث بن سعد، وأبي يوسف القاضي، وروى عنه الحسن بن محمد بن عنبر، من تصانيفه: «أدب القاضي»، توفي سنة (٢٣٣هـ).

تاريخ بغداد: ٥/ ٣٤١، والجواهر المضية: ٣/ ١٦٨.

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة البلخي، أبو عصمة، روى عن سفيان وشعبة، وحدث عنه عبد الصمد بن سليمان، وابن أخيه عبد الله بن إبراهيم، مات سنة (٢١٥هـ). ميزان الاعتداء: ٣/ ٦٧، والجواهر المضية: ٢/ ٥٢٧.

تعالى ـ أنه كان يقول: من قرأ بقراءة ابن مسعود ﷺ في الصلاة فسدت صلاته.

والمتأخرون من مشايخنا ـ رحمهم الله تعالى ـ قالوا: هذا إذا لم يثبت برواية صحيحة مسندة إليهما، أو إلى واحد منهما أنه قرأ بذلك الترتيب في قراءة ابن مسعود، وقراءة أُبي بن كعب ـ رضي الله تعالى عنهما ـ بأن لم يثبت كذلك، إنما وجد ذلك في المصحف؛ لأن بمجرد وجوده في المصحف لا تثبت قراءتهما، ولا يجوز العمل بما في المصحف إذا لم يوجد لها رواية، فأما إذا ثبت[1] برواية صحيحة مسندة إليهما أنهما قرآ ذلك، أو واحداً[2] منهما قرأ كذلك، لا تفسد صلاته.

وذكر بعض المشايخ[3] ـ رحمهم الله تعالى ـ أنه إذا قرأ[4] بغير ما في المصحف المعروف، ما لا يؤدي معناها في المصحف المعروف، فعلى قولهما، لا تفسد صلاته[5]، وعلى قول أبي يوسف ـ رحمه الله تعالى ـ/ [٧٢ب/ح] تفسد.

والصحيح من الجواب في هذا: أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود أو غيره[6]، لا يعتد به من قراءة الصلاة[7]، ولا تفسد صلاته لأنه إذا لم يثبت ذلك قرآناً، ثبت قراءة شاذة، والمقروء[8] في الصلاة إذا كان قراءة [شاذة][9] لا توجب فساد الصلاة. وما روينا في أول هذا الفصل، عن أبي حنيفة،

---

(١) (ح): «فإذا ما ثبت».

(٢) (ح): «واحد».

(٣) انظر: على سبيل المثال قول النووي في روضة الطالبين ـ المكتب الإسلامي ـ: ١/ ٢٤٢، حيث قال: وتجزئ بالقراءات السبع، وتصح بالقراءة الشاذة، إن لم يكن فيها تغيير معنى، ولا زيادة حرف ولا نقصانه.

(٤) (ح): «قرئ».

(٥) «صلاته»: ساقط من (ح).

(٦) (ح): «غير».

(٧) الفتاوى الهندية: ١/ ٨٢.

(٨) الأصل: «والمقرر»، وفي (ح): «والمقرة». وما أثبته من المحيط البرهاني: ١/ ١٣١.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح). وأثبته من المحيط البرهاني: ١/ ١٣١.

وأبي[١] يوسف، ومحمد، وعصام بن يوسف ـ رحمهم الله تعالى ـ: أن المصلي إذا قرأ بغير ما في المصحف العام أن صلاته فاسدة، فتأويله: إذا قرأ هذا، ولم يقرأ معها شيئاً مما في المصحف العام تفسد صلاته، لتركه قراءة ما في المصحف العام، لا لقراءته[٢] ما في مصحف ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ، حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في المصحف العام مقدار ما تجوز به الصلاة، تجوز صلاته[٣].

ونقل[٤] إمام الحرمين[٥] في «البرهان»[٦] عن ظاهر مذهب الشافعي: أنه لا يجوز، وتبعه أبو النصر القُشَيْري[٧]، وجزم به ابن الحاجب[٨]؛ لأنه نقله

---

(١) «أبي»: ساقطة من الأصل، وأثبته من (ح).

(٢) (ح): «لا لقرانيته».

(٣) المحيط البرهاني: ١٣١. وانظر: الفتاوى الهندية: ١/ ٨٢، وعزاه إلى المحيط، وقد سبق أن ذكره المصنف في آداب تلاوة القرآن النوع الثاني والأربعون.

(٤) من هنا إلى آخر النوع منقول من الإتقان: ١/ ٢٢٨.

وكلام صاحب الإتقان المنقول هذا يتعلق بالعمل في القراءة الشاذة، وليس بالقراءة بها في الصلاة، حيث قال السيوطي:

التنبيه الخامس: اختلف في العمل بالقراءة الشاذة، فنقل إمام الحرمين.. إلخ، ثم ختم هذا التنبيه ـ وهو مما لم ينقله المؤلف هنا ـ بقوله: وقد احتج الأصحاب على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود، وعليه أبو حنيفة أيضاً، واحتج على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءته «متتابعات»، ولم يحتج بها أصحابنا، لثبوت نسخها.

وانظر: مزيد بيان لأثر اختلاف القراءات على الأحكام المترتبة عليها في البرهان: ١/ ٣٢٦.

(٥) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين، ورئيس الشافعية بنيسابور، ولد سنة (٤١٩هـ)، تفقه على والده، وأبي القاسم الإسفراييني الإسكافي، وتفقه به جماعة من الأئمة، من تصانيفه: «نهاية المطلب في دراية المذهب»، و«البرهان» في أصول الفقه، توفي سنة (٤٧٨هـ).

وفيات الأعيان: ٣/ ١٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ٢٥٥.

(٦) انظر: الإتقان: ١/ ٢٢٨.

(٧) عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري، أبو نصر، كان إماماً مناظراً، مفسراً أديباً، تخرج بوالده ثم لزم إمام الحرمين، وممن روى عنه سبطه أبو سعيد بن الصفار، توفي سنة (٥١٤هـ). طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه: ١/ ٢٨٥، وشذرات الذهب: ٤/ ٤٥.

(٨) عثمان بن عمرو بن أبي بكر الكردي الدوني المصري، أبو عمرو، الفقيه المالكي =

على أنه قرآن، ولم يثبت[1].

وذكر القاضيان، أبو الطيب[2]، والحسين الروياني[3]، والرافعي[4]، العمل بها تنزيلاً لها منزلة خبر[5] الآحاد[6].

وصححه ابن السُّبكي[7] في «جمع الجوامع»، و«شرح المختصر»[8].

= الأصولي النحوي المقرئ، قرأ على الشاطبي، وأبي الفضل الغزنوي، وقرأ عليه الموفق محمد بن أبي العلاء النصيبي، وروى عنه المنذري والدمياطي، من تصانيفه: «الأمالي»، ومختصري الأصول والفقه، توفي سنة (٦٤٦هـ).

وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٨، وغاية النهاية: ١/ ٥٠٨.

(١) انظر في ذلك: الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب المالكي: ١/ ٧٥، ٧٦، والإتقان: ١/ ٢٢٨.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الرافعي الشافعي، أبو القاسم، صاحب «الشرح الكبير»، تفقه على والده وغيره، ومن تصانيفه: «العزيز في شرح الوجيز»، توفي سنة (٦٢٣هـ).

فوات الوفيات: ٢/ ٣٧٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٢/ ٧٥.

(٥) «خبر»: من (ح).

(٦) ومن المناسب هنا أن نعرض لقول الحنابلة في هذه المسألة:

قال في الإنصاف: وتحرم القراءة بقراءة تخرج عن مصحف عثمان؛ لعدم تواترها، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في الوجيز، والإفادات، والمنور، والمنتخب، وغيرهم، وقدمه في «الهداية»، و«الخلاصة»، و«الرعايتين»، و«الحاويين»، وعنه يكره، وتصح إذا صح سنده لصلاة الصحابة بعضهم خلف بعض، واختارها ابن الجوزي، والشيخ تقي الدين، وقال: هي نص الروايتين. الانصاف: ٢/ ٥٨.

(٧) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، تاج الدين، قاضي القضاة، ابن الشيخ تقي الدين السبكي، قرأ على المزي، ولازم الذهبي، حصلت له محنة بسبب القضاء فصبر، من تصانيفه: «شرح مختصر ابن الحاجب»، و«جمع الجوامع»، و«الطبقات الكبرى» لفقهاء الشافعية، توفي بالطاعون، سنة (٧٧١هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٣/ ١٠٤، والدرر الكامنة: ٣/ ٤٢٥.

(٨) انظر في ذلك: الإتقان: ١/ ٣٠٧، والنشر: ١/ ١٥، والمنهاج للحليمي: ٢/ ٢٣٢، وفتاوى ابن الصلاح: ١/ ٢٣١، والبرهان: ١/ ٤٦٧، وجمال القراء ١/ ٢٣٤، ومفتاح السعادة: ٢/ ٤٠٥، ونقل الإمام ابن عبد البر، عن مالك قوله: إن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل وراءه، وإن علماء =

....

= المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يعرج عليهم. المنجد: ١٧.

وبإضافة هذا القول إلى ما ذكره المؤلف هنا نجد أن الخلاف مرده إلى قضية واحدة، وهي: قراءة صحابة رسول الله ﷺ بهذه القراءة في صلاتهم، ما موقفنا منها؟ فإن قلنا بأنها ـ أي صلاتهم ـ صحيحة، فما المانع من قراءتنا بها؟ وإن قلنا بغير ذلك فيلزم منه القول بارتكابهم محدث أو أنهم لم يُصَلُّوا قط، وكلاهما مرفوض.

وقد أجاد ابن الجزري في رده على ذلك، حيث قال ـ بعد مناقشته لهذه المسألة، في «المنجد»: ٢٠ وما بعدها ـ: «فثبت أن القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر، فإنها مما كان أذن في قراءته، ولم يتحقق إنزاله، وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول، ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة، وليس في ذلك خطر ولا إشكال، لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ». اهـ.

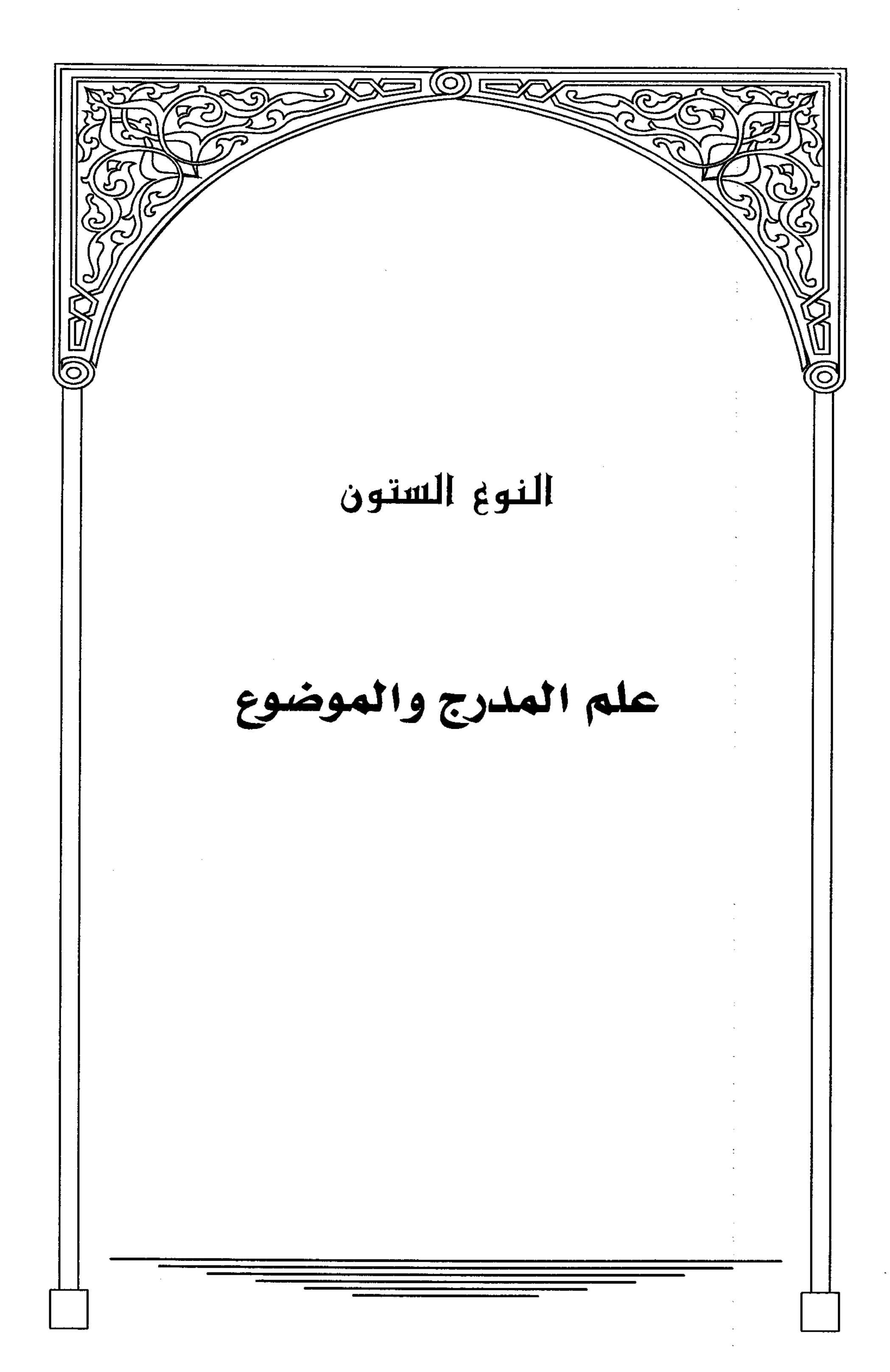
إذن فيما يتعلق بهذه المسألة فلا بد من التفريق بين عصر الصحابة ومن بعدهم، وهذا ليس بدعا من القول، فإننا نجد بعض العلماء المعتمدين قد فرق ـ فيما يتعلق بعدد القراءات ـ بين عصر الصحابة والعصور التي تلتهم، وهذه مسألة شبيهة بتلك.

فها هو ابن الجزري يرد على من قال: بأن القراءات المتواترة لا حد لها، وأنها غير مقتصرة على سبع أو عشر قراءات، حيث قال في «المنجد»: ١٦: إن أراد ـ أي من قال بهذه المقولة ـ في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله. اهـ.

ثم إنه لا يخفى اتفاق علماء (بغداد) على تأديب الإمام ابن شبنوذ ـ على جلالة قدره وعلمه ـ واستتابته على قراءته بالشاذ، وما ذلك إلا لحصول بلبلة لدى كثير من المسلمين آنذاك. هذا بالنسبة لذلك الزمان، فما بالك بالنسبة لعصرنا؟.

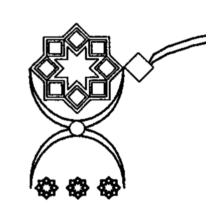
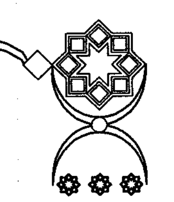
فالذي أرجحه وأميل إليه عدم الجواز ـ كما نص على ذلك ابن عبد البر، سيما وأنه قد حكى إجماع المسلمين على ذلك ـ وأنه لا يجوز أن يصلى خلف من يقرأ بها، . . . ثم إن مسألة التفريق بين ما ثبت برواية صحيحة مسندة إلى الصحابي وبين ما وجد في مصحفه مما لم يثبت به رواية صحيحة تفريق لا أرى ـ مع ضعفي وقصوري ـ له مبرراً حتى مع القول بالجواز.





النوع الستون

علم المدرج والموضوع

النوع الستون

علم المدرج والموضوع

أما المدرج: فهو ما زيد في القراءة[1] على وجه التفسير والبيان، وربما فهم القارئ[2] أنه من القرآن[3].

مثل، قراءة سعد بن أبي وقاص: ﴿وَلَهُۥٓ [أَخٌ][4] أَوْ أُخْتٌ «مِنْ أُمٍّ»﴾ [النساء: ١٢][5].

وقراءة عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ : ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ [«و][6] صَلَوٰةِ الْعَصْرِ» [البقرة: ٢٣٨][7].

وقراءة جابر[8] ـ رضي الله تعالى عنه ـ : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ

---

(١) الإتقان: ١/ ٢١٦: «القراءات».

(٢) (ح): «الرواي».

(٣) قال في اللسان: درج الشيء في الشيء يدرجه درجاً وأدرجه: طواه وأدخله، وأدرجت الكتاب: طويته.

اللسان: ١/ ٩٦٤، مادة: (درج).

وقد عرف ابن كثير المدرج في الحديث فقال: هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك.

الباعث الحثيث: ٤٢.

(٤) ما بين المعقوفين من النشر: ٢٨/١، وفي الأصل و(ح): «أخت»، وهو خطأ.

(٥) وانظر: القراءة في كتاب النشر: ٢٨/١، والبرهان: ١/ ٣٣٧.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، (ح)، وأثبته من كتاب المصاحف، لابن أبي داود: ٨٣.

(٧) وانظر: القراءة في كتاب المصاحف: ٨٣.

(٨) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، أبو عبد الله، شهد العقبة، وهو أحد المكثرين عن النبي ﷺ، وحضر معه المشاهد كلها إلا بدراً وأحداً، منعه أبوه، توفي سنة (٧٤هـ) على خلاف في ذلك.

أسد الغابة: ٣٠٧/١، والإصابة: ١/ ٢١٣.

«لَغَفُورٌ» رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣][1].

/ وقراءة ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ «في مَوَاسِمِ الحَجِّ»﴾ [البقرة: ١٩٨]. أخرجها البخاري[2]. [١١١/أ هـ]

وقراءة ابن الزبير ـ رضي الله تعالى عنهما ـ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ «وَيَسْتَعِينُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ»﴾ [آل عمران: ١٠٤][3].

وأخرج سعيد بن منصور[4]، عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا: «الورود الدخول»﴾ [مريم: ٧١][5].

قال ابن الأنباري[6]: قوله: الورود: الدخول، تفسير من الحسن لمعنى

---

(١) وهي في البرهان: ١/ ٣٣٦: «فإنَّ اللهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُ غفورٌ رَحِيمٌ»، وظاهر كلامه على أنها شاذة.

وفي المحتسب: ٢/ ١٠٨: «فإنَّ اللهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لهُنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ».

وأما المثبتة هنا: لم أقف عليها في البحر المحيط، ولا في النشر، ولا المصاحف، ولا الإتقان.

(٢) أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية. انظر: البخاري مع الفتح: ٣/ ٥٩٣.

وأبو داود في المصاحف عن عبد الله بن الزبير. المصاحف: ٨١، ٨٢.

وقوله أخرجها، منصب على قراءة ابن عباس فقط، كما في الإتقان: ١/ ٢١٦.

(٣) انظر: القراءة في البحر المحيط: ٣/ ٢١، وقد نسبها أيضاً إلى عثمان وعبد الله، أي ابن الزبير.

وقال السيوطي في الإتقان: ١/ ٢١٦: قال عمر: فما أدري أكانت قراءته أم فسر. أخرجه سعيد بن منصور، وأخرجه الأنباري، وجزم بأنه تفسير.

(٤) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، أبو عثمان، الحافظ، مصنف السنن، روى عن فليح والليث، وعنه بهلول بن إسحاق، وأبو شعيب الحرَّاني، مات سنة (٢٢٧هـ). الكاشف: ١/ ٢٩٦، وتقريب التهذيب: ٢٤١.

(٥) لم أقف على الرواية فيما طبع من سنن سعيد بن منصور، ولكن انظر هذه القراءة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٦/ ١٣٦، حيث قال: وروى عن يونس، عن الحسين، أنه كان يقرأ: «وإن مِّنْكُم إِلَّا وَارِدُهَا. الورود الدخول».

(٦) انظر: الإتقان للسيوطي: ١/ ٢١٦، والجامع لأحكام القرآن: ٦/ ١٣٦، إلا أنه لم ترد فيه نسبة هذا القول إلى ابن الأنباري.

الورود، وغلط بعض الرواة فألحقه بالقرآن.

ومن ذلك قراءة: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ «مُتَتَابِعَةٍ»﴾ [البقرة: ١٩٦][١].

قال ابن الجزري[٢]: وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، وأما من يقول: إن بعض الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ كان يجيز قراءة القرآن بالمعنى فقد كذب[٣]. انتهى.

أقول: قد تقدم في نوع «علم جمع القرآن وترتيبه»[٤] أن علياً ـ كرم الله وجهه ورضي عنه ـ لما توفي رسول الله ﷺ جمع القرآن، وذكر في جمعه أسباب النزول، وتفسير بعض الآيات، فهو ـ أي التفسير وبيان أسباب النزول ـ من المدرج، وهذا المدرج كثيراً ما يقع في الأحاديث الصحيحة من الرواة عند أمان الالتباس، والله الموفق.

وأما الموضوع وهو: ما لا أصل له مما رواه غير ثقة، ولم يوافق عليه[٥].

وهذا النوع في الأحاديث منه كثير[٦].

---

(١) وهذه القراءة ـ أي الأخيرة ـ ليس من الإتقان. انظر: الإتقان: ١/ ٢١٦.

(٢) النشر: ١/ ٣٢. وانظر: الإتقان: ١/ ٢١٦.

(٣) الإتقان: ١/ ٢١٦ زيادة قوله: «وسأفرد في هذا النوع ـ أعني المدرج ـ تأليفاً مستقلاً».

(٤) وهذا النوع يقوم بتحقيقه الآن ـ ضمن القسم الأول من هذه المخطوطة ـ الأخ محمد صفاء حقي، بإشراف فضيلة الدكتور محمود شبكة، ويحمل الرقم (٣٧) من أنواع هذا الكتاب.

(٥) وقد عرف ابن الصلاح الموضوع ـ بالنسبة للحديث ـ بأنه: المختلق المصنوع. وزاد السيوطي، وقبله النووي: «وشر الضعيف».

انظر: علوم الحديث: ٨٩، وتدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة ـ مصر، ط٢، (١٣٨٥هـ): ١/ ٢٧٤.

(٦) وقد ألف في ذلك عدة كتب، منها في سبيل المثال: كتاب «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات»، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني، الجوزقي، وكتاب «الموضوعات الكبرى» لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، وكتاب «تذكرة الموضوعات» لمحمد بن طاهر المقدسي، و«تذكرة الموضوعات» أيضاً، لمحمد بن طاهر الصديقي الفتني.. وغيرها. انظر تفصيل ذلك في: الرسالة المستطرفة: ١٤٨ ـ ١٥٤.

وأما في القراءة، فمثل: قراءة محمد بن جعفر الخزاعي[١]، ونسبها إلى الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى «اللهُ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءَ»﴾ [فاطر: ٢٨]، برفع (الله)، ونصب (العلماء).

وقد كتب الدارقطني وغيره، أن هذا الكتاب لا أصل له[٢].

قال ابن الجزري في النشر[٣]: وقد درج[٤] على ذلك أكثر المفسرين، ونسبها إليه، وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة لبريء منها. انتهى.

ومن ذلك، قراءة ابن [السَّمَيْفَع][٥]، وأبي السَّمال[٦]: ﴿فَالْيَوْمَ «نُنَحِّيك» بِبَدَنِكَ﴾ «ننحيك»، بالحاء المهملة ﴿«وَتَكُونَ» لِمَنْ «خَلَفَكَ» ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢] بفتح سكون اللام[٧]. انتهى.

---

(١) محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي الجرجاني، أبو الفضل، المقرئ، مؤلف «الواضح» في القراءات، أخذ عن الحسن بن سعيد المطّوعي، وأبي علي بن حبش، وروى عنه أبو القاسم التنوخي، وأبو العلاء الواسطي، توفي سنة (٤٠٨هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٨٠، وغاية النهاية: ٢/ ١٠٩.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٨٠.

والكلام منقول من النشر: ١/ ١٦. وانظر: الإتقان: ١/ ٢١٤.

قال ابن الجزري في غاية النهاية: ٢/ ١١٠: لم تكن عهدة الكتاب عليه، بل على الحسن بن زياد، وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٦.

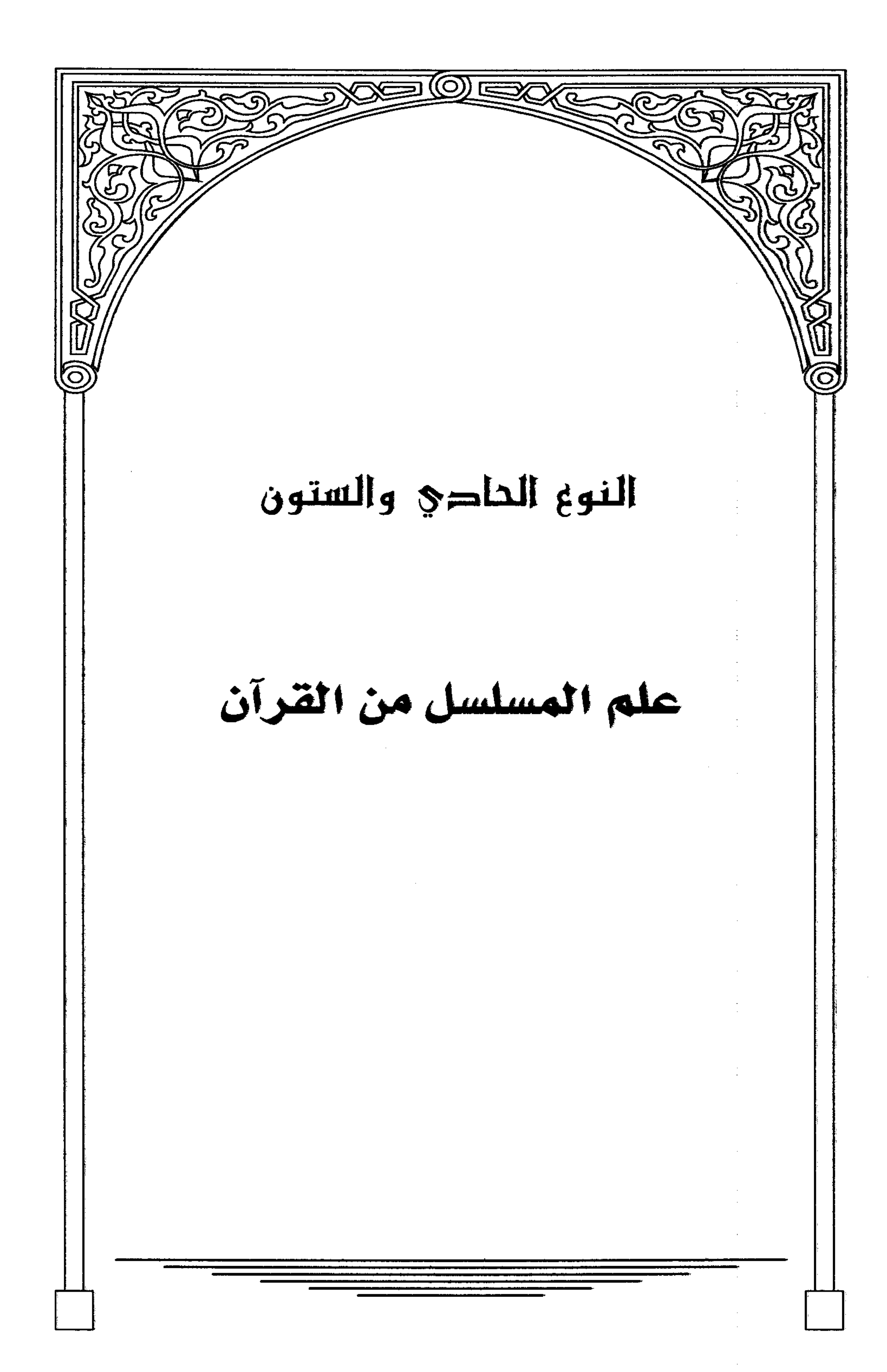
(٤) النشر: ١/ ١٦: «وقد راج ذلك على».

(٥) تحرفت في الأصل و(ح) إلى «السميع»، وتصويبه من النشر: ١/ ١٦.

وهو: محمد بن عبد الرحمٰن بن السميفع اليماني، أبو عبد الله، قرأ عليه عبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج، وإسماعيل بن مسلم المكي. غاية النهاية: ٢/ ١٦١.

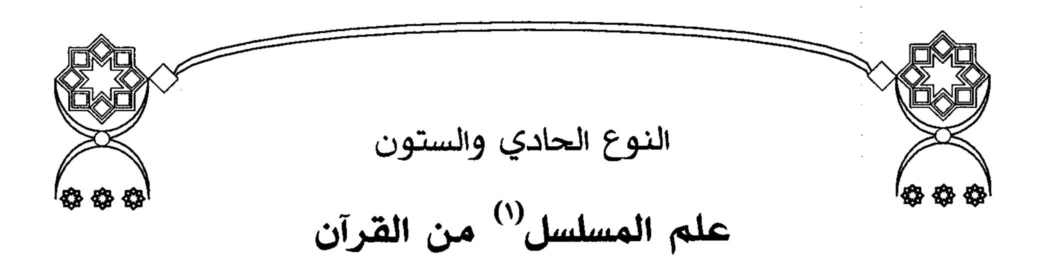
(٦) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، أبو السمال، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس. غاية النهاية: ٢/ ٢٧.

(٧) النشر: ١/ ١٦. وانظر: المحتسب: ١/ ٣١٦، ٣١٧.



النوع الحادي والستون

علم المسلسل من القرآن



النوع الحادي والستون

علم المسلسل[1] من القرآن

وهذا النوع لم يذكره الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ.

أخبرنا ـ شيخنا ـ الشيخ أحمد بن محمد النَّخْلي[2] المكي[3] عن الشيخ ابن علاء الدين البَابلي[4]، عن الشهاب أحمد بن محمد بن..............

---

(١) قال ابن الصلاح: التسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة.

وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم إلا ما لا نحصيه.. ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما يتسلسل بـ(سمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً) إلى آخر الإسناد..، ومن ذلك: (أخبرنا والله فلان قال: أخبرنا والله فلان..)، إلى آخره، ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها: إسناد حديث: «اللهم أعنِّي على شكرك وذكرك وحسن عبادتك» المتسلسل بقولهم: «إني أحبك فقل..».

ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، وقلما تسلم المسلسلات من ضعف؛ أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن. علوم الحديث: ٢٤٩، النوع الثالث والثلاثون.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد بن علي النخلي الصوفي النَّقْشَبْندي المكي الشافعي، قرأ على عبد الله بن سعيد باقشير المكي، وعبد الرحمٰن بن أحمد الحسين المغربي المِكْنَاسي الشهير بالمحجوب، وممن أخذ عنه محمد بن أحمد بن عقيلة، توفي سنة (١١٣٠هـ).

المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر: ١٢٠، ٤٦٢، لعبد الله مرداد أبو الخير، تحقيق محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، عالم المعرفة، جدة، ط٢، (١٤٠٦هـ). وسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي: ١/ ١٧١.

(٣) «المكي» زيادة من (ح).

(٤) محمد بن علاء الدين البابلي القاهري الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين، الحافظ، أحد الأعلام في الحديث والفقه، أخذ عن النور الزبادي، وعبد الرؤوف المناوي، وأحمد بن محمد الشلبي، وعنه أخذ أحمد بن محمد النخلي، ومنصور الطوخي، توفي سنة (١٠٧٧هـ). =

الشلبي[1] الحنفي، عن النجم محمد الغيطي[2]، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري[3]، عن الحافظ أبي نعيم رضوان بن محمد العقبي[4]، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي[5]، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الدمشقي[6]، عن أبي [المنجى][7] عبد الله بن عمر البغدادي[8]، عن أبي

= خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ٤/ ٣٩، دار صادر، بيروت. وانظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر: ١/ ٨٥.

(١) أحمد بن محمد السعودي، الشهير بالشلبي المصري، كان محدثاً فقهياً فرضياً، أخذ عن والده، وعن الجمال يوسف بن زكريا، وعنه أخذ محمد البابلي، وأحمد الشوبري، توفي بمصر في نيف وعشرين وألف. خلاصة الأثر: ١/ ٢٨٢.

(٢) محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الغيطي الإسكندري، ثم المصري، الإمام المسند النجم، ممن أخذ عنه: سالم بن محمد بن محمد السنهوري أبو النجا. خلاصة الأثر: ٢/ ٢٠٤.

(٣) زكريا بن محمد بن أحمد بن زَكَرِيَّا ٱلأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى، القاضي المفسر، قرأ على أبي نعيم رضوان العقبي، وهو آخر من روى عنه، وعلي بن محمد المخزومي البلبيسي، وعنه أخذ عبد الله الصافي، ونور الدين المحلي، من تصانيفه: «شرح ألفية العراقي»، و«الدقائق المحكمة» في القراءات، توفي سنة (٩٢٦هـ). الكواكب السائرة: ١/ ١٩٦، والأعلام: ٣/ ٤٦.

(٤) رضوان بن محمد بن يوسف العقبي الشافعي المصري، أبو النعيم، محدث مقرئ، قرأ على ابن الملقن والصدر المناوي، والعز بن جماعة، وعنه أخذ الشيخ زكريا الأنصاري، من تصانيفه: «الأربعون المتباينة»، و«طبقات الحفاظ الشافعيين»، توفي سنة (٨٥٢هـ). الضوء اللامع للسخاوي: ٣/ ٢٢٦، والبدر الطالع للشوكاني: ١/ ٢٤٩. وانظر: الأعلام: ٣/ ٢٧.

(٥) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي البعلي الأصل، الدمشقي المنشأ، نزيل القاهرة، ابن القاضي شهاب الدين الحريري، أبو إسحاق وأبو الفداء، آخر المسندين بالديار المصرية، المعروف في آخر عمره بالبرهان، الشامي الضرير، قرأ على الرقي، وابن بضحان، وقرأ على الجعبري أيضاً، وعليه قرأ أبو الفتح محمد بن أحمد بن الهايم، ومحمد بن الزراتيتي، توفي سنة (٨٠٠هـ). الدرر الكامنة: ١/ ١١، وغاية النهاية: ١/ ٧.

(٦) أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم الصالحي الحجار، المعروف بابن الشحنة، مسند زمانه، روى القراءات عن جعفر الهمداني إجازة، وسمع من ابن الزبيدي وابن اللُّتي، كان بين سماعه وإسماعه مئة سنة، توفي سنة (٧٣٠هـ). غاية النهاية: ١/ ٦٤.

(٧) ما بين المعقوفين من المختصر: ١٥/ ١١٧، وفي الأصل و(ح): «المنجا».

(٨) عبد الله بن عمر بن علي بن زيد القزاز، أبو المنجى، المعروف بابن اللُّتي، كان =

الوقت عبد الأول بن عيسى الهرَوي[1]، عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي[2]، عن أبي محمد عبد الله بن أحمد[3]، عن عيسى بن عمر[4]، عن عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي[5]، قال: حدثنا محمد بن كثير[6]، عن الأوزاعي[7]، عن..

= محدثاً عالي الإسناد، سمع أبا الوقت وأبا الفتوح الطائي، وأبا المعالي اللحاس، وسمع منه أحمد بن أحمد الكهاري، وأحمد بن أبي طالب، توفي سنة (٦٣٥هـ).

المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبد الله لمحمد بن سعيد بن الدبيثي، المطبوع في ذيل تاريخ بغداد: ١٥/ ٢١٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٥هـ)، وغاية النهاية: ١/ ٣٧، ٦٤.

(١) عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي، ثم الهروي الماليني الصوفي الزاهد، أبو الوقت، كان مكثراً من الحديث، عالي الإسناد، سمع صحيح البخاري من جمال الإسلام الداودي، وسمع من أبي عاصم الفضيل، وصحب شيخ الإسلام الأنصاري وخدمه، توفي سنة (٥٥٣هـ)، وقد عمر طويلاً حتى ألحق الأصاغر بالأكابر. وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٦، وشذرات الذهب: ٤/ ١٦٦.

(٢) عبد الرحمٰن بن محمد بن المظفر الداودي اليوشنجي، أبو الحسن، شيخ خراسان، من رواة البخاري، وأحد مشايخ الحديث والفقه، أخذ الفقه عن أبي بكر القفال، وأبي حامد الإسفراييني، توفي سنة (٤٦٧هـ). فوات الوفيات: ٢/ ٢٩٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٤٩.

(٣) عبد الله بن أحمد بن حمويه السَّرَخسي، أبو محمد، أخذ عن أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الغربري، وعنه أخذ أبو الحسن عبد الرحمٰن بن محمد بن مظفر الداودي، كان حياً سنة (٢٨١هـ). وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٦.

(٤) هو: عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي، أبو عمران الحافظ.

انظر: تهذيب الكمال: ١٥/ ٢١٣، بتحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ).

(٥) عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل التميمي الدارمي السَّمَرْقندي، أبو محمد، الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، روى عن يزيد بن هارون والنضر بن شميل، وعنه البخاري ومسلم، توفي سنة (٢٥٥هـ). الكاشف: ٢/ ٩٣، وتقريب التهذيب: ٣١١.

(٦) محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني ثم المصيصي، أبو يوسف، روى عن الأوزاعي، ومعمر بن راشد، وعنه عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، ومحمد بن عوف، صدوق كثير الغلط، توفي سنة (٢١٦هـ). الكاشف: ٣/ ٨١، والتقريب: ٥٠٤.

(٧) عبد الرحمٰن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، شيخ الإسلام، الحافظ الفقيه الزاهد، أبو عمرو، روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير، وعنه =

يحيى[1]، عن أبي سلمة[2]، عن عبد الله بن سلام[3] رضي الله عنه قال: قعدنا نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أقرب إلى الله لعملناه، فأنزل الله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝﴾ [الصف: ١، ٢].

قال عبد الله بن سلام ـ رضي الله تعالى عنه ـ: قرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا، قال أبو سلمة: وقرأها علينا عبد الله/ بن سلام رضي الله عنه هكذا، قال [١١١ب/هـ] يحيى: وقرأها علينا أبو سلمة، قال الأوزاعي: فقرأها علينا يحيى، قال محمد بن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي، قال الدارمي: فقرأها علينا محمد بن كثير، قال عيسى: فقرأها علينا الدارمي، قال عبد الله بن أحمد: فقرأها علينا عيسى، قال عبد الرحمن:/ فقرأها علينا عبد الله، قال عبد الأول: فقرأها [١٧٣أ/ح] علينا عبد الرحمن، قال عبد الله بن عمر البغدادي: فقرأها علينا عبد الأول، قال أحمد بن أبي طالب: فقرأها علينا عبد الله البغدادي، قال إبراهيم: فقرأها علينا ابن أبي طالب تَلْقِيناً، قال رضوان بن محمد: فقرأها علينا إبراهيم بن أحمد، قال زكريا: فقرأها علينا رضوان بن محمد، قال الغيطي: فقرأها علينا زكريا، قال أحمد بن الشلبي: فقرأها علينا الغيطي، قال الشيخ محمد البابلي: فقرأها علينا أحمد بن الشلبي، قال الشيخ أحمد بن محمد النخلي[4]: فقرأها

= محمد بن كثير المصيصي، وأبو عاصم الفريابي، توفي سنة (١٥٧هـ). الكاشف: ٢/ ١٥٨، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٢٣٨.

(١) يحيى بن أبي كثير اليمامي الطائي مولاهم، أبو نصر، أحد الأعلام، روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف، وعن أنس وجابر مرسلاً، وعنه هشام الدستوائي وهمام، وهو ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، مات سنة (١٢٩هـ). الكاشف: ٣/ ٢٣٣، وتقريب التهذيب: ٥٩٦.

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، روى عن أبيه، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن سلام، وعنه يحيى بن أبي كثير، والزهري، ثقة مكثر، مات سنة (٩٤هـ أو ١٠٤هـ). الكاشف: ٣/ ٣٠٢، وتهذيب التهذيب: ١٢/ ١١٥.

(٣) عبد الله بن سلام بن الحارث، الإسرائيلي، ثم الأنصاري، أبو يوسف، صحابي جليل، أسلم لما قدم النبي ﷺ المدينة، روى عنه أبو سلمة، وابناه يوسف ومحمد، توفي سنة (٤٣هـ). أسد الغابة: ٣/ ٢٦٤، والإصابة: ٢/ ٣٢٠.

(٤) (ح): «النخعي»، وهو تحريف.

علينا البابلي، قال مؤلف الكتاب[١] محمد بن أحمد: فقرأها علينا ـ الشيخ ـ أحمد النخلي.

قال بعض أئمة الحديث: وهو من أصح مسلسل يروى[٢].

ومن المسلسل، أيضاً، في القرآن: ما سمعته من شيخنا الشيخ أحمد بن محمد النخلي، قرأ علي من أول سورة (النحل)، وأجاز بباقيها، ورواية سائر القرآن بسماعه لطرق منها، وإجازته باقيها.

وسائر القرآن العظيم، من الشمس الشيخ محمد البابلي، عن أبي النجا، سالم السنهوري[٣]، وغير واحد، عن النجم الغيطي، عن الشمس محمد بن محمد الدلجي العثماني[٤]، عن النبي ﷺ، فإنه رأى النبي ﷺ في النوم في مكة المشرفة، وقرأ عليه أول السورة المذكورة[٥].

---

(١) أي كتاب: «الزيادة والإحسان في علوم القرآن».

(٢) هذا الحديث من مسلسلات ابن عقيلة، وقد أوردها في مسلسلاته. انظر: مسلسلات ابن عقيلة: ٧ب.

وأورده محمد عبد الباقي في مسلسلاته، عن طريق ابن عقيلة، كما في المناهل السلسة: ١٦٠.

والحديث رواه أحمد في المسند: ٥/ ٤٥٢، والترمذي في سننه، في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الصف: ٥/ ٤١٢، حديث رقم (٣٣٠٩)، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٤٨٦، وقال صحيح الإسناد، والطبري في تفسيره: ٢٨/ ٥٥، والواحدي في أسباب النزول: ٤٥٣، وقال ابن حجر في الفتح: ٨/ ٦٤١: وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلاً في حديث ذكر في أوله سبب نزولها، وإسناده صحيح، قلّ أن وقع في المسلسلات مثله، مع مزيد علوه.

(٣) سالم بن محمد بن محمد السنهوري المصري المالكي، أبو النجا، محدث حجة ثبت، وهو مفتي المالكية ورئيسهم، أخذ عن النجم محمد بن أحمد بن علي الغيطي، ومحمد البنوفري المالكي، وعنه أخذ البرهان اللقاني، الشمس البابلي، من تصانيفه: حاشية على مختصر الشيخ خليل في الفقه، توفي سنة (١٠١٥هـ). خلاصة الأثر: ٢/ ٢٠٤.

(٤) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الدلجي العثماني الشافعي، إمام، علامة، أخذ عن البرهان البقاعي، وبرهان الدين الناجي، وعنه أخذ النجم الغيطي، من تصانيفه: «مقاصد المقاصد»، اختصر به مقاصد التفتازاني في علم الكلام، توفي سنة (٩٤٧هـ). الكواكب السائر: ٢/ ٦، وشذرات الذهب: ٨/ ٢٧٠.

(٥) انظر: مسلسلات ابن عقيلة: ٦ب، والمناهل السلسة: ١٥٧.

والحقيقة أن هذا الكلام فيه من التكلف والبعد عن منهج المحققين من أهل الحديث =

ومن المسلسل، أيضاً، في القرآن: قراءة الفاتحة. قرأت[1] الفاتحة على شيخنا الشيخ أحمد بن محمد النخلي، وهو قرأها على الشيخ عيسى بن محمد الثعالبي الجعفري[2]، وقال: قرأتها على الشيخ علي الأجهوري[3]، قال الشيخ علي الأجهوري: قرأتها على الشيخ الفاضل نور الدين علي بن بكر القرافي[4]، قال القرافي: قرأتها على قاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي[5]، قال التتائي: قرأتها على ـ القاضي ـ برهان الدين [إبراهيم][6] بن محمد اللقاني[7]، قال اللقاني: قرأتها على علم الدين سليمان مؤدب الجنِّ رضي الله عنه، قال سليمان: قرأتها على ـ القاضي ـ شمهورش قاضي الجن، قال شمهورش: قرأتها على من أنزلت عليه محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه[8].

= ما لا يخفى، فإدخال المنامات وفتح بابها في هذا المجال لا شك أنه يفتح ثغرة كبيرة للمُخرِّفين، في دين الله من عند أنفسهم.

(١) تحرفت في الأصل إلى «قرأة».

(٢) عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد الجعفري الهاشمي الثعالبي المغربي، أبو المهدي، من أكابر فقهاء المالكية في عمره، أخذ عن الشيخ عبد الصادق، وسعيد قدورة، وعنه أخذ الشيخ علي باحاج، وأحمد بن محمد النخلي، من تصانيفه: «مقاليد الأسانيد»، ذكر فيه شيوخه المالكيين، وأسماء رواة الإمام أبي حنيفة، توفي سنة (١٠٨٠هـ). خلاصة الأثر: ٣/ ٢٤٠، والأعلام: ٥/ ١٠٨.

(٣) علي بن محمد بن عبد الرحمٰن بن علي الأجهوري المالكي، أبو الإرشاد، نور الدين، فقيه وعالم بالحديث، أخذ عن محمد الرَّملي، وعلي بن أبي بكر القرافي، وأخذ عنه البابلي والشهاب العجمي، من تصانيفه: «فضائل رمضان»، توفي سنة (١٠٦٦هـ). خلاصة الأثر: ٣/ ١٥٧، والأعلام: ٥/ ١٣.

(٤) لم أقف له على ترجمة، ولكن انظر: المناهل السلسة: ١٤٧.

(٥) محمد بن إبراهيم بن خليل التتآئي المالكي، أبو عبد الله، قاضي القضاة بالديار المصرية، ممن أخذ عنه عبد الرحيم العباسي الإسلامبولي، من تصانيفه: «خطط السداد والرشد بشرح نظم مقدمة ابن رشد»، توفي سنة (٩٤٢هـ). الكواكب السيارة: ٢/ ٢٠، والأعلام: ٥/ ٣٠٢.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وقد أثبته من المناهل السلسة: ١٤٧.

(٧) لم أقف له على ترجمة.

(٨) انظر: مسلسلات ابن عقيلة، ورقة: ٧أ، مخطوط بجامعة الإمام، رقم (٦٥٢٤ف)، والمناهل السلسة في الأحاديث المسلسلة: ١٤٧. =

ومن المسلسل، أيضاً، في القرآن: ما أخرجه - الشيخ - محيي الدين بن عربي[(١)] في كتابه المسمّى بالمسامرة[(٢)]، وفي الفتوحات المكية[(٣)] قال: بالله العظيم، لقد حدثني أبو الحسن علي بن أبي الفتح، المعروف والده بالكناري[(٤)] الطبيب[(٥)] لجديه[(٦)] سنة إحدى وستمائة وقال: بالله العظيم، لقد سمعت شيخنا أبا الفضل عبد الله[(٧)] بن أحمد بن عبد [القادر][(٨)] الطوسي

= وقال صاحب المناهل السلسة: ذكره ابن عقيلة من هذا الطريق، وأشار إلى أن هذا الأمر لما لم يكن متعلقاً بشيء من الأحكام، بل أمر يتبرك به قبلته الأئمة ٱلأعلام بهذا السند.

والحق أن في الصحيح مما ورد عن نبينا ﷺ غنية عن الضعيف، والأمر هنا متعلق بفاتحة الكتاب التي تواترت عندنا، وبالتالي فإن التمحل في إيراد الأسانيد لها مما لا أساس له من الصحة أمر لا فائدة منه، والرواية عن الجن أقل ما يقال فيها: إن الجهالة متحققة في رواتها، ناهيك عن الثغرة التي ستفتح على الإسلام من جراء قبول مثل هذه الروايات.

(١) محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي الأندلسي، أبو بكر، محيي الدين، المعروف بابن عربي، صاحب التصنيفات في التصوف وغيره، كـ«فصوص الحكم»، و«الفتوحات المكية»، ذكر أنه حدث عن أبي الحسن بن هذيل بالإجازة، ومن ابن بشكوال، ومن سمع منه محمد بن أبي الذكر الصقلي الطرز، توفي سنة (٦٤٨هـ). ميزان الاعتدال: ٣/ ٦٥٩، وفوات الوفيات: ٣/ ٤٣٥.

(٢) بحثت عن هذا المسلسل في كتاب محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار، لابن عربي، ولم أقف عليه.

(٣) الفتوحات المكية، لابن عربي: ١/ ٤٩٥.

ومما يجدر ذكره هنا أنني لم أقف على ترجمة رجال هذا السند، مع العلم أن من ضمن الكتب التي تناولتها في هذا الباب «طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمٰن السلمي، و«الطبقات الكبرى» للشعراني، و«جمهرة الأولياء»، و«إعلام أهل التصوف» لمحمود أبو الغيض المنوفي.

(٤) الفتوحات: ١/ ٤٩٥: «بالكاري»، وفيض القدير: ٤/ ٤٢٠: «ابن الكفاري الطيب». والمثبت يوافق مسلسلات ابن عقيلة: ٢٥أ، والمناهل السلسة: ١٨٨.

(٥) «الطبيب» ليست في الفتوحات المكية. وهنا في المناهل السلسة زيادة: «بمدينة الموصل بمنزلي».

(٦) (ح): «لجديته»، ولعلها الصواب.

(٧) لعله عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر بن هشام الطوسي، ثم البغدادي الشافعي، أبو الفضل، المعروف بخطيب الموصل، فاضل، ولد في صفر سنة (٤٨٧هـ)، له مشيخة. هدية العارفين: ٤٥٦، ومعجم المؤلفين: ٦/ ٣٠.

(٨) ما بين المعقوفين، تحرف في الأصل و(ح) إلى «القاهر»، وتصويبه من كتاب التراجم.

الخطيب يقول: بالله العظيم، لقد سمعت والدي ـ أحمد ـ يقول: والله العظيم، لقد سمعت المبارك[1] أحمد بن محمد النيسابوري[2] المقرئ يقول: والله العظيم، لقد سمعت من لفظ أبي بكر الفضل بن محمد الكاتب الهروي وقال: والله العظيم، لقد حدثنا أبو بكر محمد[3] بن علي الشامي[4] الشافعي من لفظه وقال: بالله العظيم، لقد حدثني عبد الله، المعروف بأبي نصر السرخسي وقال: بالله العظيم، لقد حدثني أبو بكر[5] الفضل/ وقال: بالله العظيم[6]، لقد حدثنا أبو عبد الله محمد بن[7] يحيى الوراق الفقيه وقال: بالله العظيم، لقد حدثني محمد بن يونس الطويل الفقيه وقال: بالله العظيم، لقد حدثني محمد بن الحسن العلوي الزاهد وقال: بالله العظيم[8]، حدثني موسى بن عيسى[9] وقال: بالله العظيم، لقد حدثني أبو بكر الراجعي[10] وقال: بالله العظيم، لقد حدثني عمار بن موسى البرمكي[11] وقال: بالله العظيم، لقد حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه وقال: بالله العظيم، لقد حدثني علي بن أبي طالب رضي الله عنه[12] وقال: بالله العظيم، لقد حدثني أبو بكر الصديق

[١١١٢/أ/هـ]

---

(١) مسلسلات ابن عقيلة: ٢٥أ، المناهل السلسة: ١٨٨ زيادة: «بن».

(٢) لعله أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، أبو إسحاق، المفسر المشهور، صاحب «التفسير الكبير»، وكتاب «العرائس» في قصص ٱلأنبياء، توفي سنة (٤٢٧هـ). إنباه الرواة: ١/ ١٥٤، ووفيات الأعيان: ١/ ٧٩.

(٣) لعله محمد بن علي بن يوسف الشامي الشافعي، (٦٠٠هـ) له سير النبي ﷺ.

(٤) (ح): «الشاشي»، وهو موافق لمسلسلات ابن عقيلة: ٢٥أ، والمناهل السلسلة: ١٨٨.

(٥) في مسلسلات ابن عقيلة: ٢٥أ، والمناهل السلسة: ١٨٨ زيادة: «محمد بن».

(٦) من قوله: «لقد حدثني عبد الله..» إلى قوله هنا: «بالله العظيم»: ليس في الفتوحات المكية: ١/ ٤٩٥.

(٧) في مسلسلات ابن عقيلة: ٢٥أ، والمناهل السلسة: ١٨٨ زيادة: «علي بن».

(٨) المناهل السلسة: ١٨٨ زيادة: «لقد».

(٩) لعله موسى بن عيسى البغدادي، حدث بالرملة، وهو مجهول الحال. انظر: تاريخ بغداد: ١٣/ ٤٢.

(١٠) لم أقف على ترجمته.

(١١) لم أقف على ترجمته.

(١٢) (ح): «كرم الله وجهه».

ـ رضي الله تعالى عنه ـ وقال: بالله العظيم، لقد حدثني محمد المصطفى ﷺ وقال: بالله العظيم، لقد حدثني جبريل عليه السلام وقال: بالله العظيم، لقد حدثني ميكائيل عليه السلام وقال: بالله العظيم، لقد حدثني إسرافيل عليه السلام قال: قال الله تعالى: يا إسرافيل، بعزتي وجلالي وجودي وكرمي، من قرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ متصلة بفاتحة الكتاب[1] مرة واحدة، اشهدوا عليه أني قد غفرت له، وقبلت منه الحسنات، وتجاوزت عنه السيئات، ولا أحرق لسانه بالنار، وأجره من عذاب القبر، وعذاب النار، وعذاب يوم القيامة، والفزع الأكبر، ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعين. انتهى.

وهذا حديث عظيم، قد احتوى على فضل جسيم، وسنده جليل، قد اجتمع على جمع من العلماء، والأولياء، وثلاثة من الصحابة، وسيدنا محمد ﷺ، وثلاثة من المقربين الكرام، عن ذي الجلال والإكرام[2]، فالحمد لله على هذا الفضل العظيم، والشرف الفخيم.

---

(١) (ح): «الفاتحة».

(٢) هذا الحديث ـ كما ورد في المتن ـ في الفتوحات المكية لابن عربي: ١/ ٤٩٥. وقد أورده أيضاً المناوي في فيض القدير، شرح الجامع الصغير، دار المعرفة، بيروت، ط٢، (١٣٩١هـ): ٤/ ٤١٩، ٤٢٠.

وقد ذيله بقوله: عبد بن حميد في تفسيره عن ابن عباس. وهو من مسلسلات ابن عقيلة. انظر: المسلسلات، ورقة: ١٢٥أ.

وقد علق عليه بكلام ذكره صاحب المناهل السلسلة، محمد عبد الباقي الأيوبي: ١٨٩ وما بعدها، سأذكره هنا بنصه، بالرغم من طوله، لما فيه من فوائد عديدة، فقد قال بعد ذكره لهذا الحديث عن صاحب الفتوحات بهذا السند: «قال السخاوي: هذا باطل متناً وسنداً، ولولا قصد بيانه ما استحببت حكايته قبح الله واضعه، وقد قرأت بخط شيخنا ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ عقب المسلسل، وقد أورد روايته من طريق عبد الله بن أحمد بن عبد القاهر الطوسي، عن أبيه، عن المبارك بن أحمد بن محمد النيسابوري المقرئ، عن أبي بكر الكاتب، بسنده المتقدم ما نصه: سقط بين عمار بن ياسر وبين أنس بن مالك، وقد ذكر الخطيب في المتفق والمفترق عمار بن ياسر هذا، وأدخل بينه وبين أنس داود بن عفان بن حبيب، وهما كذابان. انتهى كلام السخاوي.

قال إبراهيم بن حسن الكوراني: حكمه على الحديث بالوضع لا يتم؛ لأن الراوي عن أنس في هذا الحديث هو عمار بن موسى البرمكي، لا عمار بن ياسر كما في كلام ابن حجر، فإنه كذا هو ابن موسى البرمكي فيما رأيته بخط الشيخ محيي الدين بن العربي [كذا بألف ولام] في فتوحاته، وكذلك هو في مسلسلات ابن أبي عصرون فيما رأيته في نسخه =

= صحيحة، وهكذا هو في مسلسلات السخاوي في النسخة التي عليها خطه، وإجازته بخطه لصاحب الكتاب، ثم رأيت في لسان الميزان للحافظ ابن حجر نقلاً عن الذهبي داود بن عفان، عن أنس نسخة موضوعة، قال ابن حبان: كتبنا النسخة عن عمار بن عبد المجيد، ولا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح. انتهى.

فالراوي عن داود بن عفان الراوي عن أنس بنسخة موضوعة، هو عمار بن عبد المجيد لا ابن موسى، وأما عمار عن أنس بلا واسطة، فقد قال ابن حجر الحافظ في لسان الميزان عن الذهبي: عمار، عن أنس بن مالك، قال البخاري: فيه نظر، حدث عنه ابن أبي زكريا. انتهى. أي كلام الذهبي في الميزان.

ثم قال: وفي ثقات ابن حبان عمار المزني، عن أنس، وعنه حميد الطويل، فلعله هذا. انتهى كلام ابن حجر.

فظهر أن عماراً الراوي عن أنس ليس منحصراً في ابن ياسر، فجاز أن يكون ابن موسى هو الذي قال فيه البخاري: فيه نظر. ومقتضى هذه الصيغة أن يكون ممن يخرج حديثه للاعتبار، ولهذا جوز ابن حجر أن يكون هو المزني الذي وثقه ابن حبان. انتهى كلام الكوراني.

قلت: [والكلام لا يزال لصاحب المناهل السلسة] نقل الذهبي في سير النبلاء عن البخاري أنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهم. انتهى.

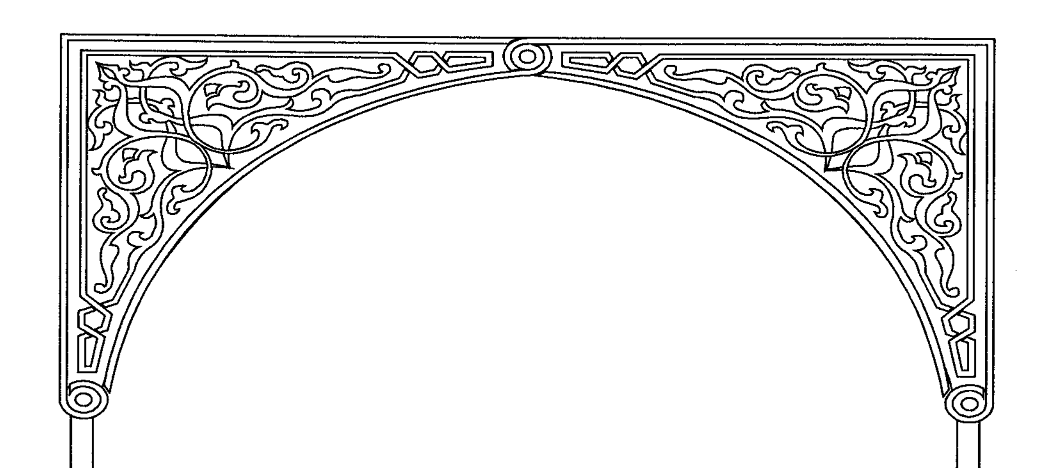
وقال في الميزان: في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي: قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهم غالباً. انتهى.

وعلى هذا يبعد من ابن حبان مع تعنته في الجرح أن يذكر المتهم في الثقات، وعمار عن أنس ليس منحصراً في المزني، فالظاهر أن عماراً المجروح غير عمار الثقة، وإن جوَّز ابن حجر كونهما واحداً، لكن لم يجوز كون البرمكي هو المزني، بل ولم يذكر أن المذكور في الرواية هو عمار بن موسى البرمكي، إنما زعم أنه عمار بن ياسر كما مر نقله عنه، وتصريح السخاوي في مسلسلاته بأنه ابن موسى ينبئ عن عدوله عن قول شيخه أنه ابن ياسر، وحينئذٍ فغاية ما يقال: إن عمار بن موسى البرمكي لا يعرف، على أن الشيخ الأكبر! روى هذا الحديث في كتابه «مشكاة الأنوار» بسند ليس فيه عمار ولا داود، رويناه عن شيخنا السنادي من طريق الكوراني بسنده المذكور إلى الشيخ الأكبر، . . . ثم ساق سند الكوراني، وذكر قوله: في سنده من لا يعرف، ثم عقب عليه بقوله: بل في السندين مجاهيل، ثم قال: وأما قول السخاوي: «قبح الله واضعه»، فالجزم بالوضع من غير ثبوته مشكل، وهذا الإنكار إنما يتم إذا كان بناء الأمر على مقتضى حديث: «أجرك على قدر نصبك»، وأما إذا كان من باب الجود والفضل على مقتضى حديث ذكر فيه عند قول أهل الكتاب: أي ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين، وأعطيتنا قيراطاً، ونحن أكثر عملاً؟ جواب الحق قال لهم: هل ظلمتكم من أجركم شيء؟ قالوا: لا، قال: فهو فضلي أوتيه =

= من أشاء. فلا يتم الإنكار على الحديث، فالله بفضله العظيم يعطي من يشاء ما يشاء.

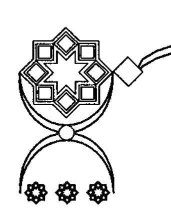
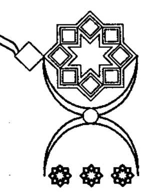
وكذا يقال: كيف يقول: ويلقاني قبل الأنبياء، مع علو مقامهم. فإن هذا القيل يرده ما في حديث بلال من قوله ﷺ: «بما سبقتني إلى الجنة»، فافهم، فإن حديث المجهول يتوقف على معرفة حاله، والثواب الجزيل على العمل القليل ممكن، ووصية الشيخ الأكبر تنبئني عن قبول الحديث عنده، ولعل ذلك منه نظراً إلى الحلف العظيم، والله أعلم. انتهى كلام صاحب المناهل السلسة.

وبالنظر إلى هذا القول فإنه لا يخفى ما فيه من تمحل واستماتة في انتشال حديث قد غرق في بحور الجهالة، وأسلم ـ بسببها ـ الروح إلى بارئها، ومما يزيد العجب عودتنا إلى الحديث ومتنه، فليت استماتة المؤلف في تصحيح هذا الحديث إنما كانت لإثبات أن البسملة من (فاتحة الكتاب)، ولكنها لأمر هو في الحقيقة أقل من ذلك بكثير، وليت الأيوبي ـ غفر الله له ـ حينما قال: ووصية الشيخ الأكبر تنبئ عن قبول الحديث عنده، ولعل ذلك منه نظراً إلى الحلف العظيم، أقول: ليته تذكّر هنا قوله في مقدمة كتابه، فيما نقله عن الربيع ابن خثيم: إن للحديث ضوءاً كضوء النهار يعرف، وظلمة كظلمة الليل تنكر.



النوع الثاني والستون

علم المقبول من القراءة والمردود وسبب الحصر في قرّاء معدودين

النوع الثاني والستون

علم المقبول من القراءة والمردود وسبب الحصر في قرّاء معدودين

ولم يفرد هذا النوع الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الإتقان»[1]، وهو حقيق بالإفراد.

لما كثر الاختلاف فيما يحتمله الرسم، رأى المسلمون أن يجمعوا على قراءات أئمة ثقات [تجردوا][2] للاعتناء بشأن[3] القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحفٌ أئمةً مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، وحسن كمال[4] الدين، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوه، والثقة بهم فيما قرؤوا، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم.

فمنهم بالمدينة أبو جعفر، وشيبة، ونافع.

وبمكة عبد الله بن كثير، وابن محيصن،/ والأعرج. [٧٣ب/ح]

وبالكوفة يحيى بن وثّاب، وعاصم بن أبي النجود، والأعمش، وحمزة، والكسائي.

وبالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابي[5]، ويحيى بن الحارث الذِّماري[6].

---

(١) ذكر السيوطي هذا النوع ضمن النوع العشرين: في معرفة حفاظه ورواته، وقد ذكره بشيء من الإيجاز. انظر: الإتقان: ١/ ٢٠٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٢٣.

(٣) المنجد: ٢٣: «للقيام بالقرآن».

(٤) «كمال»: ليست في المنجد: ٢٣.

(٥) الإتقان: ١/ ٢٠٥ زيادة: «وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر».

(٦) الإتقان: ١/ ٢٠٥ زيادة: «ثم شريح بن يزيد الحضرمي».

وبالبصرة عبد الله[1] بن أبي إسحاق[2]، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، ويعقوب الحضرمي.

ثم إن القراء ـ بعد ذلك ـ تفرقوا في البلاد، وخلفهم أمم، إلا أنهم كان فيهم المتقن[3] وغيره، فلذا كثر الاختلاف، وعسر الضبط، وشق الائتلاف، وظهر التخليط، وانتشر التفريط، واشتبه متواتر القراءات بفاذها[4]، ومشهورها بشاذها.

فمن ثم وضع الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه، ومعياراً يعول عليه، وهو: **السند، والرسم، والعربية.**

فكل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط مصحف/ الإمام، فهو من السبعة المنصوصة[5]، فعلى هذا الأصل بني قبول [١١٢ب/هـ] القراءات عن سبعة كانوا، أو سبعة آلاف، ومتى سقط شرط من هذه الثلاثة فهو شاذ. هذا لفظ الكواشي[6].

---

(١) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، جد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد العشرة، أخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، روى القراءة عنه عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، مات سنة (١١٧هـ)، وقيل: (١٢٩هـ). غاية النهاية: ١/ ٤١٠.

(٢) الإتقان: ١/ ٢٠٥ زيادة: «وعيسى بن عمر».

(٣) الأصل: «المتفق». وما أثبته من تصحيح الناسخ في الحاشية. وفي (ح) تحرفت إلى «المثقفن».

(٤) الفَذّ: الفَرْد، والجمع: أَفْذَاذ وفُذُوذ، وقد فَذَّ الرجل عن أصحابه إذَا شَذَّ عنهم وبقي فرداً، كلمة فَاذَّة وَفذَّة: شَاذَّة. اللسان: ٣/ ١٠٦٤، مادة: (فذذ).

(٥) والمراد هنا بالسبعة: الأحرف السبعة، وليست القراءات السبع.

(٦) أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الكواشي الموصلي، أبو العباس، المقرئ المفسر الزاهد، أخذ عن السخاوي وابن روزبة، ومنه سمع القراءات محمد بن علي بن خروف الموصلي، وأبو بكر القصاتي، توفي سنة (٦٨٠هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٨٥، وغاية النهاية: ١/ ١٥١.

وقد قال الكواشي: والسبعة: ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط الإمام، وما لم يوجد فيه مجموع هذه الثلاثة أو التواتر، وموافقة خط الإمام فهو شاذ.

تلخيص تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر، للكواشي ـ رسالة ماجستير ـ إعداد محمد بن عبد الله العيدي، بإشراف فضيلة الدكتور محمد صالح مصطفى، قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٠٤، ١٤٠٥هـ): ١/ ١٤١.

فأما ما صح سنده: فهو ما نقله العدل الضابط، عن مثله كذلك إلى منتهاه، مع اشتهاره عند أئمة هذا الشأن ـ الضابطين ـ، وهو غير معدود عندهم من الغلط، ولا بما شذ به بعضهم، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، وحرم ردها، سواء كانت عن السبعة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، نص على ذلك الداني[1]، والمهدوي[2]، ومكي[3]، وأبو شامة[4]، وغيرهم[5] ممن يطول ذكره، إلا أن بعضهم[6] لم يكتف بصحة السند؛ بل اشترط ـ مع الركنين المذكورين ـ التواتر.

والمراد بالتواتر: ما رواه جماعة، عن جماعة، يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد.

هذا هو الصحيح، وقيل بالتعيين: ستة، أو اثني عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون[7]. أقوال[8].

---

(١) لم أقف على نص الداني على هذه المسألة في التيسير.

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، أبو العباس، المقرئ النحوي المفسر، أخذ عن أبي الحسن القابسي، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن سفيان، وأخذ عنه غانم بن وليد المالقي، وأبو عبد الله الطرفي المقرئ، من تصانيفه كتاب: «التفصيل» في التفسير، توفي بعد سنة (٤٣٠هـ). إنباه الرواة: ١/١٢٦، ومعرفة القراء الكبار: ١/٣٩٩.

(٣) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المغربي، أبو محمد، العلامة المقرئ اللغوي، قرأ على أبي الطيب بن غلبون، وابنه طاهر، وسمع من الأدفوي، وعليه قرأ محمد بن أحمد بن مطرف الكناني، من تصانيفه كتاب: «التبصرة»، توفي سنة (٤٣٧هـ). إنباه الرواة: ٣/٣١٣، ومعرفة القراء الكبار: ١/٣٩٦. وانظر قول مكي في كتاب: الإبانة: ٣٩.

(٤) عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي الشافعي، أبو القاسم، شهاب الدين، المعروف بأبي شامة، المقرئ النحوي الفقيه، قرأ على السخاوي، وسمع من داود بن ملاعب، أخذ عنه القراءات حسين الكفري، وأحمد اللبان، من تصانيفه: «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»، توفي سنة (٦٦٥هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/٨٧٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/١٣٣. وانظر كلام أبي شامة حول هذه المسألة في: المرشد الوجيز: ١٧٤.

(٥) النشر: ١/٩.

(٦) مثل الشيخ أبو القاسم النويري المالكي، كما سيأتي.

(٧) انظر: منجد المقرئين لابن الجزري: ١٥.

(٨) يستدل القائلون بهذه الأقوال باستدلالات مستنبطة من القرآن ليست صريحة الدلالة، =

و[1]زعم هذا القائل: أن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وعورض: بأن التواتر إذا ثبت لا يحتاج إلى الركنين الآخرين من الرسم والعربية؛ لأن ما ثبت متواتراً قطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أو خالفه.

وتعقبه الشيخ أبو القاسم[2] النُّوَيْري[3] المالكي، فقال[4]:

عدم اشتراط التواتر، قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأن القرآن عند الجمهور من «أئمة المذاهب الأربعة»، - منهم الغزالي، وصدر الشريعة[5]، وموفق الدين المقدسي[6]، وابن مفلح[7] - هو

= فيقولون مثلاً: سبعون، لقول الله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أو أربعون لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال: ٦٤]، وكان عددهم عند نزول الآية قد بلغ أربعين رجلاً بإسلام عمر، أو عشرون لقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، . . وهكذا.

والحق ما ذكره المؤلف، إلا أننا نضيف بأن عدم تعيين العدد لا بد وأن يرتبط باستحالة تواطئهم على الكذب عقلاً وعادة، كما ذكر ذلك صبحي الصالح.

انظر: علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠: ١٤٧.

(١) (ح) زيادة: «قد».

(٢) محمد بن محمد بن محمد بن علي النويري القاهري المالكي، أبو القاسم، محب الدين، فقيه عالم بالقراءات، من تصانيفه: «شرح طيبة النشر في القراءات العشر»، وهي لشيخه ابن الجزري، توفي سنة (٨٥٧هـ). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي: ٩/ ٢٤٦، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، وشذرات الذهب: ٧/ ٢٩٢.

(٣) (ح): «الثويري»، وهو تصحيف.

(٤) انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر.

(٥) عبد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك المحبوبي، جمال الدين، المعروف بأبي حنيفة الثاني، شيخ الحنفية، أخذ عن أبي العلاء عمر بن أبي بكر، وتفقه على قاضي خان فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي، توفي سنة (٦٣٠هـ). الجواهر المضية: ٢/ ٤٩٠، وشذرات الذهب: ٥/ ١٣٧.

(٦) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي، أبو محمد، موفق الدين، الفقيه الحنبلي، سمع من هبة الله الدقاق، وأبي الفتح المني، وعليه تفقه ابن أخيه عبد الرحمٰن بن أبي عمر، والمنذري، من تصانيفه: «المغني»، شرح به «مختصر الخرقي»، توفي سنة (٦٢٠هـ). ذيل طبقات الحنابلة: ٤/ ١٣٣، وشذرات الذهب: ٥/ ٨٨. وانظر قول ابن قدامة في: المغني: ١/ ٤٩٣.

(٧) محمد بن مفلح بن محمد بن معرج المقدسي ثم الصالحي الراميني الحنبلي، =

ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً.

وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر ـ كما قال ابن الحاجب[1] ـ وحينئذٍ فلا بدّ من حصول التواتر عن الأئمة الأربعة، ولم يخالف منهم أحد فيما أعلم.

صرح بذلك جماعات كابن عبد البر[2]، وابن عطية[3]، والنَّوَوي[4]، والزَّرْكشي[5]، والسُّبْكي، والأَسْنَوي[6]، والأوزاعي.

= أبو عبد الله، شمس الدين، أحد الأئمة الأعلام، سمع من عيسى المطعم، واشتغل في الفقه فبرع فيه، ناب في الحكم عن قاضي القضاة جمال الدين المرداوي، وتزوج ابنته، من تصانيفه كتاب: «الفروع»، في الفقه، توفي سنة (٧٦٣هـ). الدرر الكامنة: ٤/٢٦١، وشذرات الذهب: ٦/١٩٩.

وانظر قول ابن مفلح هذا في كتاب الفروع، مراجعة وضبط عبد اللطيف السبكي: ١/ ٤٢٣، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٢هـ).

(١) قال ابن الحاجب: وقولهم: ما نقل بين دفتي المصحف تواتراً، حد للشيء بما يتوقف عليه. مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، مطبعة كردستان العلمية، مصر ـ القاهرة، (١٣٢٦هـ): ٤٨، ٤٩.

(٢) محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي السبكي الشافعي، أبو البقاء، بهاء الدين، فقيه نحوي، سمع من الحجار والمزي وابن الجزري، ولازم أبا حيان، روى عنه ابنه بدر الدين، وأبو حامد بن ظهيرة، مات سنة (٧٧٧هـ). الدر الكامنة: ٣/ ٤٩٠، وبغية الوعاة: ٦٣.

(٣) عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن عطية المحاربي الغرناطي، أبو محمد، صاحب التفسير، الحافظ القاضي، حدث عن أبيه، وأبي علي الغساني، والصفدي، وعنه ابن مضاد، وأبي القاسم بن حبيش، توفي سنة (٥٤٢هـ). فوات الوفيات: ٢/٢٥٦، وبغية الوعاة: ٢٩٥.

(٤) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي النووي الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، الفقيه الحافظ، أخذ عن أبي البقاء خالد النابلسي، وأبي إسحاق المرادي، وابن مالك، من تصانيفه: «شرح صحيح مسلم»، «المجموع شرح المهذب»، توفي سنة (٦٧٦هـ). البداية والنهاية: ١٣/٢٧٨، وطبقات ابن قاضي شهبة: ٢/١٥٣.

(٥) البرهان: ١/٣١٨، ٣١٩.

(٦) لعله عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي الأسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، الفقيه الأصولي النحوي، سمع الحديث من الدبوسي، والحسن بن أسد بن الأثير، وأخذ النحو عن أبي الحسن النحوي، وأبي حيان، من تصانيفه: «نهاية السول شرح منهاج الأصول»، توفي سنة (٧٧٢هـ). الدر الكامنة: ٢/ ٣٥٤، وبغية الوعاة: ٣٠٤.

وعلى ذلك أجمع القراء في أول الزمان، وكذا في آخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي، وتبعه بعض المتأخرين. انتهى.

وهذا بالنظر لمجموع القرآن، وإلا فلو اشترطنا التواتر في كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم.

قال في المنجد[1]:

والقراءة الصحيحة على قسمين: قسم صح سنده، ووافق العربية، والرسم.

وهو ضربان:

ضرب استفاض نقله، وتلقاه الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض الرواة، أو بعض الكتب المعتبرة، أو كمراتب القرّاء في المد، ونحو ذلك.

قال: فهذا صحيح، مقطوع به أنه نزل[2] على النبي ﷺ، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها.

والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية، والرسم، واستفاض، وتُلقي بالقبول، قطع به، وحصل به العلم.

وهذا قاله الأئمة في الحديث المتلقى بالقبول، أنه يفيد القطع.

وبحثه ابن الصلاح في علوم الحديث[3]، وظن أن أحداً لم يسبقه إليه، وقد قاله قبله ـ الشيخ ـ أبو إسحاق الشيرازي[4]، ونقله ابن تيمية[5] عن

---

(١) المنجد: ١٦.

(٢) المنجد: ١٦: «منزل».

(٣) انظر: علوم الحديث: ٢٤، ٢٥.

(٤) إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي الشافعي، أبو إسحاق، جمال الدين، العلامة الفقيه، تفقه على عبد الوهاب بن محمد بن أمين، وأبي الطيب الطبري، وسمع الحديث من أحمد الخوارزمي، والحسن بن شاذان البزار، من تصانيفه: «المهذب في المذهب»، توفي سنة (٤٧٦هـ). وفيات الأعيان: ١/ ٢٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٣٨.

(٥) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحَرَّاني، ثم الدمشقي، أبو العباس، تقي الدين، الإمام، شيخ الإسلام، سمع من ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر، من تلامذته ابن القيم وابن كثير المفسر، له تصانيف كثيرة، منها: «الجواب الصحيح لمن بدل دين =

جماعة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي[1]، والشيخ أبو حامد[2] [الإسفراييني][3]، وأبو الطيب الطبري[4]، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي عن الشافعية، و[ابن][5] حامد[6]، وأبو يعلى[7]، وأبو الخطاب[8]، وابن

= المسيح»، و«منهاج السنة النبوية»، توفي سنة (٧٢٨هـ). فوات الوفيات: ١/ ٧٤، والبداية والنهاية: ١٤/ ١٣٥.

(١) عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد البغدادي المالكي، أبو محمد، القاضي، شيخ المالكية في عمره وعالمهم، سمع أبا عبد الله بن العسكري، ومحمد بن محمد بن سنبك، وعنه الخطيب البغدادي، من تصانيفه: «التلقين» في فقه المالكية، توفي سنة (٤٢٢هـ). تاريخ بغداد: ١١/ ٣١، وفوات الوفيات: ٢/ ٤١٩.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني الشافعي، أبو حامد، شيخ الشافعية بالعراق، تفقه على أبي الحسن بن المرزبان، وأبي القاسم الداركي، وعنه الحسن بن محمد الخلال، وعبد العزيز بن علي الأزجري، من تصانيفه كتاب في: «أصول الفقه»، توفي سنة (٤٠٦هـ). تاريخ بغداد: ٤/ ٣٦٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ١٧٢.

(٣) الأصل و(ح): «الإسفرائي»، وهو تحريف، وما أثبته من طبقات الشافعية: ١/ ١٧٢.

(٤) طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري الشافعي، أبو الطيب أحد أئمة المذهب وشيوخه، سمع من أبي أحمد الغطريفي، وأبي الحسن الماسرجسي، وعنه أخذ الفقه الخطيب البغدادي، مات سنة (٤٥٠هـ). تاريخ بغداد: ٩/ ٣٥٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٢٦.

(٥) في الأصل و(ح): «أبو»، وهو تحريف. وما أثبته من المنجد: ٢٠، وهو الموافق لكتب التراجم.

(٦) الحسن بن حامد بن علي بن مروان الوراق الحنبلي البغدادي، أبو عبد الله، إمام الحنابلة في زمانه، سمع أبا مالك القطيعي، وأبا بكر بن الشافعي، وعنه الحسن بن علي الأهوازي، من تصانيفه: «الجامع» في فقه أحمد بن حنبل، توفي سنة (٤٠٣هـ). تاريخ بغداد: ٧/ ٣٠٣، وطبقات الحنابلة: ٢/ ١٧١.

(٧) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي، الحنبلي، أبو يعلى، عالم زمانه، حدث عن أبي القاسم بن حبابة، وعبد الله بن أحمد بن مالك البيع، وعنه الخطيب البغدادي، وعلي بن نصر العكبري، ومن تصانيفه: «الأحكام السلطانية»، و«الجامع الكبير»، توفي سنة (٤٥٨هـ). تاريخ بغداد: ٢/ ٢٥٦، وطبقات الحنابلة: ٢/ ١٩٣.

(٨) محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلواذي البغدادي، الحنبلي، أبو الخطاب، الفقيه، أحد أئمة المذهب وأعيانه، سمع من الجوهر والعشاري، وتفقه على القاضي أبي يعلى، وعنه روى ابن ناصر، وتفقه عليه عبد الوهاب بن حمزة، من تصانيفه: «الهداية» في الفقه، توفي سنة (٥١٠هـ). طبقات الحنابلة: ٣/ ١١٦، ومعجم البلدان: ٤/ ٤٧٧.

[الزاغوني][1] من الحنابلة، وشمس الأئمة السَّرَخْسي[2] من الحنفية.

قال ابن تيمية[3]: وهو مذهب أهل الكلام من الأشعرية كالإسفراييني[4]، وابن فورك[5]، ومذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف. انتهى[6].

---

(1) في الأصل و(ح): «الزعفراني»، وما أثبته من منجد المقرئين: ٢٠.

ويؤيده تحريف مماثل وقع في المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي، بتحقيق محمد محيي الدين، عالم الكتب، بيروت، ط٢، (١٤٠٤هـ): ١/ ٣٩، ولعدم عثوري على فقيه حنبلي بهذا الاسم.

وابن الزَّاغُوني هو علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني البغدادي الحنبلي، أبو الحسن الفقيه، أحد أعيان المذهب، سمع من أبي الغنائم بن المأمون، وقرأ الفقه على القاضي يعقوب البرنشي، ومنه سمع ابن الجوزي وابن عساكر، من تصانيفه: «الإقناع» في الفقه، توفي سنة (٥٢٧هـ). طبقات الحنابلة: ٣/ ١٨٠، وشذرات الذهب: ٤/ ٨٠.

(2) محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي أبو بكر، شمس الأئمة، من كبار الأحناف، صاحب كتاب: «المبسوط»، أخذ عن أبي محمد بن عبد العزيز الحلواني، ومحمد بن إبراهيم الحصيري، مات في حدود (٤٩٠هـ). الجواهر المضية: ٣/ ٧٨، وهدية العارفين: ٦/ ٦.

وانظر إشارة السرخسي لهذه المسألة في: المبسوط، تصحيح محمد راضي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، (١٣٩٨هـ): ١/ ٢٣٤.

(3) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، إدارة المساحة العسكرية بالقاهرة بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين: ١٣/ ٣٩٥، ٤٠١.

(4) محمد بن الفضل بن محمد الإسفراييني، أبو الفتوح، المعروف بابن المعتمد، الواعظ المتكلم، روى عن أبي الحسن بن الأخرم المديني، ووعظ ببغداد، وجعل شعاره إظهار مذهب الأشعري، وبالغ في ذلك حتى هاجت فتنة كبيرة بين الحنابلة والأشعرية، من تصانيفه: «بث الأسرار»، توفي سنة (٥٣٨هـ).

شذرات الذهب: ٤/ ١١٨، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١١/ ١٢٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(5) محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، أبو بكر، المتكلم الواعظ، روى عن أبي محمد بن فارس مسند الطيالسي، من تصانيفه: «غريب القرآن»، مات سنة (٤٠٦هـ). وفيات الأعيان: ٤/ ٢٧٢، وشذرات الذهب: ٣/ ١٨١.

(6) منجد المقرئين: ١٩، ٢٠.

فتلخص من ذلك: أن خبر العدل الواحد الضابط، إذا حفته القرائن أفاد العلم/ . [١١١٣/أ/هـ]

الضرب[1] الثاني: الذي صح ولم تتلقاه الأمة بالقبول، ولم يستفض.

فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به، والصلاة[2].

---

(١) (ح): «والضرب».

(٢) للترجيح في هذه المسألة ـ مسألة القراءة بالآحاد في الصلاة ـ لا بد من التفريق بين زمن الصحابة ـ رضوان الله عليهم جميعاً ـ، وين الأزمنة المتأخرة عنهم، إذ أنه بالنظر إلى أدلة القائلين بجواز القراءة بما صح سنده عن النبي ﷺ ولم تتلقاه الأمة بالقبول، نجد أن من أقواها قولهم: إن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ جميعاً كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة.

أما المانعون للقراءة بها في الصلاة، فاستدلوا بأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، فإنه قد ثبت في الصحاح عن عائشة، وابن عباس ﷺ أن جبريل عليه السلام كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر ـ في خلافته ـ في صحف، وأمر زيد بن ثابت بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف وإرسالها إلى الأمصار، وجمع الناس عليها باتفاق الصحابة علي وغيره.

وبالنظر إلى هذين القولين فإني أرجح الثاني، وذلك لأمور:

الأول: قول النبي ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، وأي عصر حصل فيه الإجماع هنا؟ إنه عصر الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، وإن كان قد ورد هناك خلاف بسيط كاعتراض ابن مسعود في البداية، إلا أنه رجع فيما بعد، والصحابة معصومون أن يجتمعوا على ضلالة.

الثاني: النظر إلى سبب جمع الصحابة على زمن عثمان للمحصف على العرضة الأخيرة، وهو كثرة الاختلاف بين المسلمين، حتى كاد بعض المسلمين يكفر بعضاً، وهو سبب وجيه مع ما قيل من أنه لم تكتب فيه جميع الأحرف السبعة التي كان يحتويها مصحف أبي بكر، فالمسألة تتعلق بتفرق الأمة واختلافها واقتتالها فيما بين بعضها البعض، وهم هنا لم يتركوا واجباً، ولم يفعلوا محظوراً.

الثالث: النظر إلى أسباب إجماع الناس على قراءات أئمة ثقات حيث إن ذلك لم يكن لولا أنه ظهر اختلاف ـ بعد إجماع الصحابة على مصحف عثمان ـ حول الرسم، حتى قرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد من المسلمين تلاوته، كمن قال من المعتزلة: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء، وهذه الأمور لا يقطع دابرها إلا الاستفاضة والتواتر، =

القسم الثاني ـ من القراءة الصحيحة ـ: ما وافق العربية، وصح سنده، وخالف الرسم، كما ورد في الصحيح من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن ابن مسعود وغيره، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً، وقد تقدم[1] الكلام فيها[2].

وأما ما وافق المعنى والرسم، أو أحدهما، من غير نقل، فلا يسمى شاذاً؛ بل مكذوب يكفر معتمده[3]. انتهى[4].

وقد أجمع الأصوليون، والفقهاء، وغيرهم، على أن الشاذ ليس بقرآن، لعدم صدق حد القرآن عليه، وهو التواتر، صرح بذلك الغزالي[5]، وابن الحاجب[6]، والقاضي عضد الدين[7]، ....

= خصوصاً وأن كلامنا في الآية يتعلق بقراءتها في الصلاة، ولعل هذا يجيب على من استعظم أو استكثر العقاب الذي ناله ابن شَنَبُوذ من قبل علماء وقته، حينما قرأ في الصلاة بالشاذ ـ ولاحظ أن كلامنا هنا عن الآحاد وليس عن الشاذ ـ لأن القراءة به في الصلاة أدى إلى الهرج والمرج والفتنة بين الناس من قراءته خارجها، خصوصاً في هذا الوقت الذي قصرت فيه الهمم، وهزل فيه العلم، فلا نجد من طلبة العلم من يعرف القراء السبعة إلا القليل، فكيف بالعامة.

الرابع: لا مجال للقول هنا، بأن الصحابة قرؤوا به، وبالتالي فلا حرج من قراءته الآن، لأن ملابسات القضية واضحة، وهم ـ كما أسلفت ـ قد أجمعوا فيما بعد على تركها للمصلحة.

وأخيراً، فإن من تمام الكلام عن هذه المسألة القول بأن من العلماء الذين لم يجيزوا القراءة به مكي، كما يظهر من كلامه في الإبانة.

انظر: الإبانة: ٤٠، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/ ٣٩٤، والمنجد: ٢٢.

(١) انظر: علم الشاذ، النوع (٥٩).

(٢) هنا في (ح) ما نصه: «وقد تؤخر الكلام فيها لا في الصلاة ولا في غيرها» بدلاً من: «وقد تقدم الكلام فيها».

(٣) المنجد: ١٧ : «متعمدها».

(٤) منجد المقرئين: ١٦، ١٧.

(٥) لم أقف عليه في الوجيز، ولا في الأحياء، للغزالي.

(٦) في مختصر المنتهى الأصولي: ٥٠.

(٧) عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشافعي، أبو الفضل، عضد الدين، =

والنووي[1]، والسخاوي في «جمال القراء»[2]، وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة.

ونقل البغوي[3] في تفسيره[4]: الاتفاق على جواز القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبعة المشهورة، ولم يذكر خلفاً/ ؛ لأن قراءته لا تخالف في حرف، فقراءته مندرجة معهم. [١٧٤/ح]

وكذا قال الإمام السبكي في شرح منهاج النووي في صفة الصلاة[5].

بل قال في النشر: تتبعت اختيار خلف، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد؛ بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرف واحد، وهو قوله تعالى: في (الأنبياء): ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥] قرأها كحفص والجماعة بألف، وروى عنه القلانسي في إرشاده[6]: السكت بين السورتين، فخالف [الكوفيين][7].

هذه المخالفة في الجملة، وإلا فقد قال به حمزة[8] - في الأربع

= قاضي قضاة الشرق، أخذ عن زين الدين الهنكي تلميذ البيضاوي، وعنه أخذ شمس الدين الكرماني، وسعد الدين التفتازاني، من تصانيفه: «شرح مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه، توفي سنة (٧٥٦هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٢٧، والدرر الكامنة: ٢/ ٣٢٢.

(١) لم أقف عليه في المجموع، ولا في مرشد الطالبين، للنووي.

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء، لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، بمطبعة المدني، مصر، (١٤٠٨هـ): ١/ ٢٣٦.

(٣) الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي، أبو محمد، محيي السنة وركن الدين، المعروف بابن الفراء، الفقيه المفسر المحدث، تفقه على القاضي حسين، وسمع منه، ومن علي بن يوسف الجويني، وعنه روى محمد بن أسعد العطاري، ومحمد بن محمد الطائي، من تصانيفه: «التهذيب» في الفقه، و«معالم التنزيل» في التفسير، توفي سنة (٥١٠هـ).

طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٦١، وطبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني: ٢٠٠، تحقيق عادل نوهيض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، (١٩٧٩م).

(٤) لم أقف على هذا الكلام في تفسير البغوي.

(٥) انظر: منجد المقرئين: ٤٨.

(٦) إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهى لأبي العز: ١٩٩.

(٧) في الأصل و(ح): «للكوفيين»، وهو خطأ، وتصويبه من النشر: ١/ ١٩١.

(٨) (ح): «وحمزة».

الزهر[1] ـ في وجه، والله أعلم.

وأما قول شيخ الإسلام أبي زكريا النووي في التبيان[2]: ولا تجوز بغير السبع، ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة، فقال ابن الجزري في المنجد[3]: قد أباه الأئمة المحققون، والفقهاء المدققون، إذ مواد صحة القراءة عندهم الأركان الثلاثة المتقدمة، فهو الحق الذي لا محيد عنه، والحق أحق أن يتبع. انتهى.

وقال الإمام أثير الدين أبو حيان[4]: لا نعلم أحدا من المسلمين حظر القراءة بالثلاثة[5] الزائدة عن السبع، وهي: قراءة يعقوب، واختيار خلف، وقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع.

فأما قراءة يعقوب فإنه قرأ بها على سلام الطويل، وقرأ[6] سلام على أبي عمرو بن العلاء، فسلام كواحد ممن قرأ على أبي عمرو، كأبي محمد اليزيدي وغيره، وقرأ سلام، أيضاً[7]، على عاصم بن أبي النجود، فسلام كواحد ممن قرأ على عاصم، كأبي بكر بن عياش وغيره.

---

(1) أي روى عن حمزة السكت، والمراد بالأربع الزهر: القيامة والمطففين والبلد والهمزة فإنه يصل بين السورتين في القرآن كله، ويسكت في الأربع الزهر، أي: بين (المدثر) و(القيامة) وبين (الانفطار) و(المطففين) وبين (الفجر) و(البلد) وبين (العصر) و(الهمزة)، وذلك تحاشياً لوصل لا ولا، وويل وويل، ويرى بعض العلماء أنها كغيرها من السور، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى ذلك بقوله:

وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ ... وَبَعْضُهُمُ فِي الأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلَا
لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهْوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ ... لِحَمْزَةَ فَافْهَمْهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلَا

انظر باب البسملة في: الشاطبية وشروحها.

(2) التبيان في آداب حملة القرآن: ٦د.

(3) المنجد: ٥٣.

(4) محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي، أبو حيان، أثير الدين، الإمام الحافظ، شيخ العربية والقراءات، قرأ على عبد الحق بن علي الأنصاري، وأخذ الحديث عن الدمياطي، وعليه قرأ أحمد بن محمد بن نحلة الدمشقي، وأبو بكر بن أيدي الشمس، من تصانيفه تفسير سماه: «البحر المحيط»، توفي سنة (٧٤٥هـ). فوات الوفيات: ٤/ ٧١، وغاية النهاية: ٢/ ٢٨٥.

(5) (ح): «بالثلاث»، وهو موافق للمنجد: ٢٧.

(6) (ح) زيادة: «أيضاً»، وهو مخالف للمنجد: ٢٧.

(7) «أيضاً» ليست في (ل).

وأما [اختيار][1] «خلف، فهو وإن خالف حمزة فقد وافق واحداً من الستة القراء.

وأما أبو جعفر فروى عنه قراءته أحد الأئمة السبعة، وهو نافع، وقرأ بها القرآن، ورواها[2] جماعة، منهم قالون، وقدم أورع المسلمين عبد الله بن عمر أبا جعفر يؤم الناس بالكعبة فصلى وراءه عبد الله بن عمر[3]. انتهى[4].

وقال الشيخ تاج الدين السبكي في بعض فتاويه: القراءات السبع [التي][5] اقتصر عليها الشاطبي، و[الثلاث][6] - التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف - متواترة، [معلومة][7] من الدين بالضرورة، [وكل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر معلوم من الدين بالضرورة][8]، وأنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء من ذلك مقصوراً على من قرأ بالروايات؛ بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً، جلفاً[9]، لا يحفظ من القرآن حرفاً.

[١١٣ب/هـ] قال: ولهذا تقرير طويل،/ وبرهان عريض، لا تسعه هذه الورقة، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى، ويجزم يقينه بأن ما ذكرنا[10] متواتر، معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياب[11] إلى شيء منه. انتهى[12].

---

(١) الأصل و(ح): «اختلاف»، وهو خطأ، وتصويبه من المنجد: ٢٨.

(٢) (ح): «ورواها عنه»، وهو موافق للمنجد: ٢٨.

(٣) منجد المقرئين: ٢٧، ٢٨.

(٤) «انتهى» زيادة من (ح).

(٥) ما بين المعقوفين من المنجد: ٥١، وفي الأصل و(ح): «الذي»، وهو خطأ.

(٦) ما بين المعقوفين من المنجد: ٥١، وفي الأصل و(ح): «الثلاثة»، وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفين من المنجد: ٥١، وفي الأصل و(ح): «معلوم»، وهو خطأ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٥١.

(٩) الجِلْفُ: الأعرابي الجَافي في خَلْقِهِ وخُلُقِهِ شُبِّهَ بِجِلْفِ الشَّاةِ أي أنَّ جَوْفَه هواء لا عقل فيه، وجَمْعُه أَجْلَافٌ. اللسان: ١/ ٤٨٥ مادة: (جلف).

(١٠) (ح): «ما ذكرناه»، وهو موافق للمنجد: ٥١.

(١١) (ح): «الارتباط»، وهو تحريف.

(١٢) المنجد: ٥١.

وقال ابن العربي[1]: ليست هذه السبعة [متعينة][2] للجواز حتى لا يجوز غيرها، كقراءة أبي جعفر، وغيره ممن هو مثلهم أو فوقهم. انتهى[3].

ومن له اطلاع على هذا الشأن يعرف أن الذين قرءوا هذه القراءات العشر وأخذوها عن الأمم المتقدمين كانوا أمماً لا تحصى، وطرائق لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم، أيضاً، أكثر، وهَلُمَّ جَرّا إلى زمننا هذا.

فقد علم مما ذكر أن السبع متواترة اتفاقاً، وكذا الثلاثة: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وأن الأربعة بعدها شاذة اتفاقاً، لكن خالف صاحب «البدائع»[4] - من متأخري الحنفية - فيما نقله العلامة الكمال ابن أبي شريف[5]، فاختار أن السبع مشهورة[6].

وأقول: لعله أراد بالمشهور المتواتر، لا المشهور الاصطلاحي، فحينئذٍ لا يخالف ما اتفق عليه العلماء.

---

(1) محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، المعروف بابن العربي، الحافظ المشهور، عالم أهل الأندلس، تفقه على محمد الطرطوشي، ومن أبي بكر الشاسي، وأبي حامد الغزالي، من تصانيفه: «أحكام القرآن»، توفي سنة (٥٤٣هـ). وفيات الأعيان: ٤/ ٢٩٦، وشذرات الذهب: ٤/ ١٤١.

(2) في الأصل و(ح): «متبعة»، وهو تحريف، وما أثبته يؤيده ما في المنجد: ٤٧، حيث قال: وليست هذه الروايات بأصل للتعيين. . . إلخ.

(3) المنجد: ٤٧، وفي النقل إيجاز.

(4) هو: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكَاشَانِي أو الكَاسَانِي - يروى بكليهما - الحنفي، علاء الدين، فقيه أصولي، أخذ عن محمد بن أحمد السمرقندي صاحب «تحفة الفقهاء»، من تصانيفه: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»، شرح فيه كتاب شيخه الآنف الذكر، توفي سنة (٥٨٧هـ).

كشف الظنون: ١/ ٣٧١، والأعلام: ٢/ ٧٠، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٥، وفيه أن اسمه (الكاساني) بالسين المهملة، نسبة إلى كاسان، مدينة في أول بلاد تركستان.

(5) محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي الشافعي، أبو المعالي، كمال الدين، المعروف بابن عوجان، الإمام، شيخ الإسلام، أخذ عن ابن حجر العسقلاني والعز المقدسي، من تصانيفه: «الدرر اللوامع لتحرير جمع الجوامع» في الأصول، توفي سنة (٩٠٦هـ). الكواكب السائرة: ١/ ١١، وشذرات الذهب: ٨/ ٢٩.

(6) لم أقف على قول الكاساني في بدائع الصنائع.

ونقل السروجي[1] في باب الصوم من كتاب (الغاية شرح الهداية)[2] عن المعتزلة: أنها آحاد، وعن جميع أهل السنة: أنها متواترة.

وقال الشيخ علي القاري[3] الحنفي في شرح الشاطبية[4]: وأما ما فوق[5] السبعة من العشر[6] ـ وهي الثلاثة ـ فعامة علماء[7] الحنفية، وجمهور الفقهاء، و[8]الشافعية على أنها شاذة، وهو المروي عن الرافعي، والنووي، خلافاً لبعض المتأخرين منهم كابن الجزري، والسبكي.

وأما ما فوق[9] العشر، فاتفقوا على أنها شاذة، تحرم قراءةً، وتجوز روايةً[10].

وأقول: الحق أن الثلاثة متواترة كالسبعة، إذ قد ثبت عن أهل العلم بالقراءة ـ الثقاة[11] ـ أنها لا تخالف السبعة إلا في مواضع معلومة، فكأنها السبعة بعينها، والله أعلم.

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي، أبو العباس، قاضي القضاة بمصر، تفقه على القاضي سليمان بن أبي العز، وعلى أبي الطاهر إسحاق بن علي، وصاهره، من تصانيفه: «شرح كتاب الهداية» للمرغيناني الحنفي، توفي السروجي سنة (٧١٠هـ).

الجواهر المضية: ١/ ١٢٣، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي: ١/ ٤٦٨، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، (١٣٨٧هـ).

(٢) انظر: الغاية.

(٣) علي بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي، نور الدين، المعروف بالقاري، الحافظ المقرئ المحدث، أحد صدور العلم في عمره، أخذ عن أبي الحسن البكري، وأحمد بن حجر الهيثمي، تصانيفه كثيرة منها: «شرح الشاطبية»، و«الشرح الجليل» على الشمائل للترمذي، مات سنة (١٠١٤هـ).

خلاصة الأثر: ٣/ ١٨٥، والتقاط والدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المئة الحادية والثانية عشر لمحمد بن الطيب القادري: ٢/ ٢٤٢، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيورت، ط١، (١٤٠٣هـ).

(٤) انظر:

(٥) (ح): «وأما فوق».

(٦) (ح): «العشرة».

(٧) (ح): «العلماء».

(٨) الصواب حذف الواو، كما في (ح).

(٩) (ح): «وأما فوق».

(١٠) (ح) زيادة: «انتهى».

(١١) هكذا في الأصل و(ح) بتاء مربوطة.

فإن قلت: الأسانيد إلى الأئمة السبعة، وأسانيدهم إلى النبي ﷺ على ما في كتب القراءات ـ آحاد لا تبلغ عدد التواتر، فمن أين جاء التواتر؟ أجيب: بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، وإنما نسبت القراءات إلى الأئمة ومن ذكر في أسانيدهم، والأسانيد إليهم، لتصديهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها ومع كل منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر؛ لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلد ـ بقراءة إمامهم ـ الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً، مع تلقي الأمة لقراءة كل منهم بالقبول. انتهى.

وقال السخاوي[1]: ولا يقدح في تواتر القراءات السبع إذ أسندت من طريق الآحاد، كما لو قلت: أخبرني فلان، عن فلان، أنه رأى مدينة سمرقند[2]/ ، وقد علم وجودها بطريق التواتر، فلم[3] يقدح ذلك فيما سبق من العلم بها، فقراءة السبع كلها متواترة. [٧٤ب/ح]

وقد اتفق على أن المكتوب في المصاحف متواتر الكلمات والحروف، فإن نازع في تواتر السبع أحد قلنا له: ما تقول في قراءة ابن كثير ـ مثلاً ـ في سورة (التوبة): ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠] بزيادة «من»، وقراءة غيره بإسقاطها[4]؟ فإن قال: متواترة، فهو الغرض، وإن منع تواتر ذلك، فقد خرق الإجماع المنعقد على ثبوتها، أو باهت[5] فيما هو معلوم منهما، وإن قال بتواتر بعض دون بعض، تحكم فيما ليس له؛ لأن ثبوتهما في الرتبة سواء، فلزم التواتر في قراءة السبعة. انتهى.

ثم إن التواتر المذكور شامل للأصول والفرش، هذا هو الذي عليه المحققون.

---

(١) لم أقف على هذا القول للسخاوي في جمال القراء.

(٢) سمرقند ـ بفتح أوله وثانيه ـ وهي بلد معروف مشهور، من بلاد ما وراء النهر. معجم البلدان: ٣/ ٢٤٦.

(٣) (ح): «لم».

(٤) انظر: التيسير: ١١٩.

(٥) البُهْتَانُ: افْتِراءٌ، وبَاهَتَهُ: استَقْبَلَهُ بأمر يَقْذِفُه به، وهو منه بريء، وبَهَتُّ الرجل، أَبْهَتُهُ بَهْتاً، إذَا قابلته بالكذب. اللسان: ١/ ٢٧٤، مادة: (بهت).

وأما قول ابن الحاجب[1]: القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد، والإمالة، [وتخفيف الهمزة][2]، ونحوه، فإنه غير/ متواتر. [١١٤/أ/هـ]
فليس المراد من قوله: كالعد، أصل المد، فإنه متواتر؛ بل مقدار المد المزيد فيه على أصله، هل يقتصر فيه على قدر ألف ونصف؟ كما قدر به مد الكسائي، أو كما قدر مد ورش وحمزة.

وكل هذه الهيئات غير متواترة عند ابن الحاجب.

وقال ابن الجزري ـ متعقباً لابن الحاجب ـ: أما المد فأطلقه، وهو لا يخلو: إما أن يكون طبيعياً[3] أو عرضياً.

والطبيعي[4]: هو الذي لا تقوم ذات حرف[5] المد دونه[6]، كالألف من «قال»، والواو من «يقول»، والياء من «قيل»، وهذا لا يقول أحد[7] بعدم تواتره؛ إذ لا تمكن القراءة بدونه.

والمد العرضي: هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي[8] لموجب، إما سكون أو همزة[9].

فأما السكون فقد يكون لازماً، كما في فواتح السور، وقد يكون مشدداً، نحو: ﴿الٓمٓ ١﴾ [البقرة: ١]، و﴿نٓ﴾ [القلم: ١]، و﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فهذا يلحق بالطبيعي، فلا يجوز فيه القصر؛ لأن المد

---

(١) مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب: ٤٩، ٥٠. وانظر: منجد المقرئين: ٥٧.

(٢) ما بين المعقوفين من المنجد: ٥٧، وفي الأصل و(ح): «وتحقيقها لهمزة»، وهو تحريف.

(٣) في المنجد: ٥٧: «طبيعياً»، وما أثبته هو الصواب، قال ابن مالك:

وفَعْلَـي مِنْ فَعِيلَـة الْتَزِمْ   وفعلـي فـي فعيلـة حتـم

انظر: ألفية ابن مالك ضمن كتاب أمهات متون في علوم النحو والصرف، دار المطبوعات الحديثة، جدة، (١٤٠٧هـ): ٨٤.

(٤) (ح): «والطبعي»، وهو الصواب، لما أسلفته آنفاً.

(٥) المنجد: ٥٧: «حروف».

(٦) المنجد: ٥٧: «بدونه».

(٧) المنجد: ٥٧: «مسلم».

(٨) كذا في الأصل و(ح)، وصوابه: «الطبعي» لما تقدم.

(٩) المنجد: ٥٧: «همزة».

قام مقام حرف توصلاً للنطق بالساكن[١].

وأما الهمز فعلى قسمين:

الأول: منفصل، واختلفوا في مده وقصره، وأكثرهم على المد، [فادعاؤه][٢] عدم تواتر المد فيه ترجيحاً من غير مرجح، ولو قيل[٣] بالعكس لكان أظهر شبهة[٤]؛ لأن أكثر القراء على المد.

الثاني[٥]: متصل، وقد أجمع القراء على مده سلفاً وخلفاً[٦]، لا اختلاف بينهم في ذلك، إلا ما روي عن بعض من[٧] لا يُعَوَّل عليه بطريق شاذ[٨]، حتى إن الإمام الهذلي الذي رحل[٩] إلى[١٠] المشرق والمغرب، وأخذ القراءة عن ثلاثمائة شيخ وخمسة وستين شيخاً. قال[١١]: دخلت[١٢] من آخر المغرب[١٣] إلى فرغانة[١٤] يميناً وشمالاً، جبلاً وبحراً ـ قال في كتابه «الكامل» ـ الذي جمع فيه[١٥] بين الصحيح، والشاذ، والمشهور، والمنكر ـ في باب المد[١٦] ـ: لم يختلف في هذا الفصل في مدود[١٧]، وإذا كان كذلك

---

(١) المنجد: ٥٧: «وقد أجمع المحققون من الناس على مده قدرا سواء».

(٢) ما بين المعقوفين من المنجد: ٥٧، وفي الأصل و(ح): «فادعا»، وهو تحريف.

(٣) المنجد: ٥٧: «قال».

(٤) المنجد: ٥٧: «لشبهته».

(٥) (ح): «والثاني»، وما أثبته يوافق المنجد: ٥٨.

(٦) المنجد: ٥٨ زيادة: «من كبير وصغير وشريف وحقير».

(٧) «من» ساقط من (ح)، وفي المنجد: ٥٨: «ممن».

(٨) (ح): «شاذة»، وهو موافق للمنجد: ٥٨، وفيه هنا زيادة: «فلا تجوز القراءة به».

(٩) المنجد: ٥٨: «دخل» بالدال.

(١٠) «إلى» ساقط من (ح)، وهو الموافق للمنجد: ٥٨، وعلى هذا تكون «رحل» في (ح) تحريفاً، وصوابها: «دخل».

(١١) المنجد: ٥٨: «وقال».

(١٢) المنجد: ٥٨: «رحلت».

(١٣) المنجد: ٥٨: «الغرب».

(١٤) فرغانة: بالفتح ثم السكون: مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان في زاوية على يمين القاصد لبلاد الترك. معجم البلدان: ٤/٢٥٣.

(١٥) «فيه» زيادة من (ح)، موافقة للمنجد: ٥٨.

(١٦) المنجد: ٥٨ زيادة: «في فصل المتصل».

(١٧) المنجد: ٥٨: «أنه ممدود».

فكيف يجسر[1] على ما أجمع عليه، فيقال فيه: إنه غير متواتر؟

فهذه أقسام المد العرضي[2]، أيضاً، متواترة[3]، لا يشك في ذلك إلا من لا علم له بهذا الشأن.

ويرحم الله إمام دار الهجرة مالك بن[4] أنس، فقد روى عنه الهذلي: أنه سأل نافعاً عن البسملة، فقال: السنة الجهر بها، فسلم إليه، وقال: كل علم يسأل عنه أهله[5].

فكيف يكون المد غير متواتر، وقد أجمع الناس عليه سلفاً وخلفاً؟[6].

ثم قال[7]: فإن قلت: قد وجدنا للقراءة في بعض الكتب ـ كالتيسير ـ فيما مد للهمز مراتب: إشباعاً، وتوسطاً، وفوقه، ودونه، وهذا لا ينضبط، إذ المد لا حد له، وما لا ينضبط كيف يكون متواتراً؟

فالجواب: نحن لا ندعي أن مراتبهم متواترة، وإن كان قد ادعاه طائفة من القراء والأصوليين؛ بل نقول: إن المد العرضي من حيث هو متواتر، مقطوع به، قرأ به النبي ﷺ، فلا أقل من أن نقول: القدر المشترك متواتر، وأما ما زاد عن[8] القدر المشترك لعاصم[9]، وحمزة، وورش، فهو وإن[10] لم يكن متواتراً فصحيح مستفاض متلقى بالقبول، ومن ادعى تواتر الزائد[11] على القدر المشترك فليبين.

---

(١) المنجد: ٥٨ زيادة: «ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يقدم».

(٢) تصحفت في الأصل إلى «العرص».

(٣) «متواترة» من (ح)، وفي الأصل: «متواتر»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق المنجد: ٥٨.

(٤) الأصل: «ابن»، وهو ساقط من (ح).

(٥) من قوله: «ويرحم الله إمام دار الهجرة..»، إلى قوله: «كل علم يسأل عنه أهله» ليس في المنجد، فلعله من كلام المؤلف. انظر: المنجد: ٥٧.

(٦) الأصل و(ح): «خلف» بالرفع، وما أثبته هو الصواب، لعطفه على منصوب.

(٧) أي: ابن الجزري.

(٨) المنجد: ٥٩: «علي».

(٩) المنجد: ٥٩: «كعاصم».

(١٠) المنجد: ٥٩: «إن».

(١١) «الزائد» من (ح)، وفي الأصل: «الزوائد»، وما أثبته يوافق المنجد: ٥٩.

وأما الأصالة[1]: فهي وضدها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، مكتوبتان في المصاحف، متواترتان.

وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف: إنها من قبيل الأداء؟

قال الهذلي في كامله[2]: الإمالة والتفخيم لغتان، ليست أحدهما[3] أقدم من الأخرى، بل نزل القرآن بهما جميعاً. . إلى أن قال:/ وبالجملة، فمن[4] قال: إن الله ـ تعالى ـ لم ينزل القرآن بالإمالة أخطأ، وأعظم الفرية على الله، وظن بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقى. انتهى. [١١٤ب/هـ]

وهو يشير إلى كونهم كتبوا الإمالة[5] في المصاحف ـ نحو: ﴿يَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٢٥٣]، و﴿هُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿سَعَىٰ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿يَغْشَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و﴿يَغْشَىٰهَا﴾ [الشمس: ٤]، و﴿سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧]، و﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣]، و﴿ءَاتَىٰكُمْ﴾ [المائدة: ٢٠] بالياء ـ على لغة الإمالة، وكتبوا مواضع تشبه هذه[6] على لغة الفتح، منها قوله ـ تعالى ـ في سورة (إبراهيم): ﴿وَمَنْ عَصَانِى﴾ [إبراهيم: ٣٦] بالألف.

وفي «الكامل» للهذلي[7]، أيضاً: وروى صفوان بن عسال[8] أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢] فقيل: يا رسول الله، تميل، وليس هي لغة قريش؟ قال: «هي لغة الأخوال ـ يعني بني سعد ـ»[9].

---

(١) المنجد: ٥٩: «على نوعيها».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي المنجد: ٥٩: «إحداهما»، وهو الصواب.

(٤) المنجد: ٥٩: «والجملة بعد التطويل أن من».

(٥) المنجد: «بالإمالة»، ولا يزال الكلام هنا لابن الجزري.

(٦) المنجد: ٥٩: «هذا بالألف».

(٧) لم أقف عليه ولكن انظر: المنجد: ٥٩.

(٨) صفوان بن عسال، من بني زاهر بن عامر بن عوبثان بن مراد، صحابي مشهور، غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة، روى عنه زر بن حبيش، وعبد الله بن سلمة، وأبو الغريف. أسد الغابة: ٣/٢٧، والإصابة: ٢/١٨٩.

(٩) لم أقف عليه.

وقال عاصم: أقرأني أبو عبد الرحمن بن حبيب معلم الحسن والحسين: أقرأني علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ورضي عنه ـ: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] بالإمالة[١].

وقد اجتمعت[٢] الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم.

وأما تخفيف الهمز ونحوه، من[٣] الإدغام وترقيق [الراءات][٤] فمتواتر قطعاً، معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة، ومن لغات العرب الذي لا يحسنون غيره، وكيف يكون [ذلك غير][٥] متواتر[٦]؟ وقد أجمع القراء على الإدغام في/ نحو: ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، و﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]. وعلى تخفيف الهمز في نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩] في الاستفهام. وعلى النقل: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]. وعلى الترقيق في نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧]. وعلى التفخيم في اللامات من اسم الجلالة بعد فتح أو ضم، فكيف يكون ما أجمع عليه القراء، أمماً بعد[٧] أمم، غير متواتر، [وإذا كان المد وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر][٨] على الإطلاق، فما الذي[٩] يكون متواتراً؟! أقصر ﴿الٓمٓ ①﴾ [البقرة: ١] و﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٦] [الذي][١٠] لم يقرأ

---

(١) من قوله: «وفي الكامل للهذلي أيضاً، وروى صفوان»... إلى قوله: «رءا كوكباً بالإمالة» ليس في المنجد، وإنما نقله المؤلف من الكامل.

(٢) المنجد: ٦٠: «أجمعت».

(٣) المنجد: ٦٠: «من النقل، والإدغام، وترقيق الرءات، وتفخيم اللامات».

(٤) في الأصل و(ح): «القراءات»، وهو تحريف، وما أثبته من المنجد: ٦٠.

(٥) ما بين المعقوفين من المنجد: ٦٠، وفي الأصل و(ح): «وغيره»، وهو خطأ.

(٦) المنجد: ٦٠ زيادة: «أو من قبيل الأداء».

(٧) المنجد: ٦٠: «عن».

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٦٠.

(٩) (ح): «الذين»، وهو تحريف.

(١٠) ما بين المعقوفين من المنجد: ٦٠، وفي الأصل و(ح): «الذين»، وهو تحريف، يؤيد ذلك السياق المشابه اللاحق له.

[به][1] أحد من الناس؟ أم [تخفيف][2] همز[3] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩]؟ الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز، و[4]أنه [لحن. أم إظهار][5] ﴿مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥] الذي أجمع الصحابة والمسلمون على كتابته وتلاوته[6] بالإدغام؟! فليت شعري، من الذي تقدم هذا القائل[7] بهذا القول فاقتفى أثره.

والظاهر أنه لما سمع الناس يقولون: التواتر فيما ليس من قبيل الأداء؛ ظن أن المد، والإمالة، وتخفيف الهمزة[8] ونحوه، من قبيل الأداء، فقال ذلك[9]، وإلا[10] فلو فكر فيه لَمَا أقدم[11] [عليه][12]، ولو وقف على كلام [إمام][13] الأصوليين أبي بكر بن[14] الطيب الباقلاني في الانتصار[15]، حيث قال: جميع ما قرأ به قرإ الأمصار كما[16] اشتهر عنهم، واستفاض نقله، ولم يدخل في حكم الشذوذ، من همز، وإدغام، ومد، وتشديد، وحذف، وإمالة،

---

(١) ما بين المعقوفين من المنجد: ٦٠، وفي الأصل و(ح): «بهم»، وهو تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين من المنجد: ٦٠، وفي الأصل و(ح): «تحقيق»، وهو تصحيف.

(٣) المنجد: ٦٠: «همزة».

(٤) «الواو» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح)، والمنجد: ٦٠.

(٥) ما بين المعقوفين من المنجد: ٦٠، وقد تحرف في الأصل إلى «لجزا وإظهاره»، وفي (ح) إلى «لخبر أم إظهاره».

(٦) تحرف في الأصل إلى «ثلاثة»، وما أثبته من (ح) والمنجد: ٦٠.

(٧) وهو: ابن الحاجب.

(٨) المنجد: ٦١: «الهمز».

(٩) المنجد: ٦١: «فقال غير مفكر فيه».

(١٠) المنجد: ٦١: «وإلا فالشيخ أبو عمرو لو فكر فيه»، وهذا يوهم بأن المراد هنا هو أبو عمرو الداني، سيما وأنه قد ورد ذكره قبل ذلك بقليل، والحق أن المراد به ابن الحاجب، لاشتراكهما في الكنية، ومثل هذا القول مستبعد من إمام كالداني.

(١١) شكلها في الأصل: «أقدِم» بفتح ثانيها وكسر ثالثها، وهو خطأ.

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٦١.

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٦١.

(١٤) «بكر بن» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) والمنجد: ٦١، وهو الصواب.

(١٥) لم أقف على نص هذا الكلام في الانتصار، فلعل المؤلف نقله بمعناه.

(١٦) المنجد: ٦١: مما.

أو ترك ذلك كله، أو شيئاً منه، أو تقديم، أو تأخير، فإنه ـ كله ـ منزل من عند الله تعالى، ومما وقف[1] الرسول ﷺ على صحته، وخير بينه وبين غيره، وصوب جميع القراءة[2] به.

قال: ولو سوغنا لبعض القراء[3] إمالة ما لم يمله الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ والصحابة، أو غير ذلك، لسوغنا لهم مخالفة جميع قراءة الرسول ﷺ. انتهى.

وليس ما مثل به ابن الحاجب من قبيل الأداء.

وإذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ كتقسيم وقف حمزة وهشام على الهمز[4]، وأنواع تسهيله، فإنه وإن تواتر بتخفيف[5] الهمزة في الوقف عن رسول الله ﷺ فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين[6] وجهاً/ [و][7]لا بعشرين، ولا بنحو ذلك، وإنما إن صح شيء منها فوجه، والباقي لا شك أنه من قبيل الأداء، كالمد والإمالة، لما[8] قال في جمع الجوامع[9]: والسبع متواتر، قيل: فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمزة ونحوه، و[10]سئل عن زيادته على ابن الحاجب، قيل: المقتضية لاختيار[11] إنما هو من قبيل الأداء، كالمد والإمالة.. إلى آخره متواتر، فأجاب في كتابه منع الموانع[12]: بأن السبع متواترة، والمد متواتر، والإمالة متواترة، وكل هذا بيِّن لا شك فيه.

---

(١) تصحفت في الأصل إلى «وفق»، وما أثبته من (ح) والمنجد: ٦١.

(٢) المنجد: ٦١: «القراء».

(٣) هنا في الأصل ألف زائدة.

(٤) «على الهمز» ليست في المنجد: ٦٢.

(٥) المنجد: ٦٢: «تخفيف».

(٦) المنجد: ٦٢: «خمسين».

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٦٢.

(٨) «لما» ساقط من (ح)، وفي المنجد: ٦٢: «ولما قال ابن السبكي في كتابه».

(٩) انظر: منجد المقرئين: ٦٢.

(١٠) لعل الصواب إسقاط الواو، كما في المنجد: ٦٢.

(١١) المنجد: ٦٢: «لاختياره».

(١٢) انظر: منجد المقرئين: ٦٢.

وقول ابن الحاجب ـ فيما ليس من قبيل الأداء ـ صحيح لو تجرد عن قوله: [كالمد والإمالة][(١)]، لكن تمثيله بهما أوجب فساده كما سنوضحه[(٢)] بعد، فلذا قلنا[(٣)]: قيل[(٤)]: ليتبين أن القول: بأن المد، والإمالة، والتخفيف غير متواتر [ضعيف عندنا][(٥)]، ثم قال[(٦)]: ومن السبع المتواتر مطلق المد، والإمالة، وتخفيف الهمز بلا شك. انتهى ملخصاً من كتاب «المنجد» مع زيادة[(٧)].

وقال الجعبري[(٨)]: لما تعقبت قول السخاوي: بأن مراتب المد الأربع لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة... إلى آخره، ومثل هذا القول، طرق ابن الحاجب، ونحوه، إلى أن قال: ما يتوقف على الأداء كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمز غير متواتر، وليس كذلك، بل تحقق[(٩)] كل شيء بحسبه. انتهى.

تنبيه:

قال أبو شامة[(١٠)]: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث[(١١)]، وهو خلاف إجماع[(١٢)] أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل، فقال أبو العباس بن عمار: لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٦٢.

(٢) المنجد: ٦٢ زيادة: «من».

(٣) المنجد: ٦٢: «فلذلك قلنا»، والكلام هنا لصاحب المنجد، وليس للمؤلف.

(٤) الأصل: «قبل»، وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنجد: ٦٢.

(٦) أي: السبكي.

(٧) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ٥٧ ـ ٦٢ مع تصرف في بعض النقل.

(٨) كنز المعاني للجعبري، مخطوط: ١٥٨.

(٩) (ح): «تحقيق».

(١٠) المرشد الوجيز: ١٤٦، والنقل هنا فيه تصرف.

(١١) وهو قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف..» الحديث.

(١٢) (ح): «الإجماع»، وهو غير مناسب للسياق.

هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة.

ووقع له، أيضاً، في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راوٍ ثالث غيرهما أبطلها، و[1]هي أشهر وأصح وأظهر، وربما بالغ من لم يفهم فخطأ أو كفر.

وقال[2] أبو حيان: ليس في كتاب ابن مجاهد، ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راوياً، ثم ساق أسماءهم، واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيدي، واشتهر على اليزيدي عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السوسي، والدوري، وليس لهما مزية على غيرهما؛ لأن الجميع مشتركون في الضبط والإتقان، والاشتراك في الأخذ، قال: ولا أعرف لهذا سبباً[3] إلا ما قضى من نقص العلم[4].

وقال[5] مكي[6]: من ظن قراءة هؤلاء القراء، كنافع وعاصم، هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً.

قال: ويلزم من هذا أنَّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم، ووافق[7] خط المصحف، أن لا يكون قرآناً، وهذا غلط عظيم، فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد[8] القاسم بن

---

(١) (ح) زيادة: «قد تكون».

(٢) قال: ساقط من (ح).

(٣) قوله هنا: «إلا ما قضى من نقص العلم» زيادة من (ح)، وهو موافق لمعنى ما ورد في النشر: ١/ ٤٣.

(٤) انظر: النشر: ١/ ٤١، ٤٢، والنقل هنا فيه تصرف.

(٥) جاء في حاشية الأصل قوله: «قف على أن من ظن أن القراءات السبع هي الأحرف السبع التي في الحديث، فقط غلط غلطاً عظيماً».

(٦) في كتابه الإبانة: ٢٥، ومابعدها، والنقل هنا فيه تقديم وتأخير واختصار. وانظر: المرشد الوجيز لأبي شامة: ١٥٣، وما بعدها.

(٧) (ح): «وافق».

(٨) (ح): «عبد»، وهو تحريف.

سلام، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري[١]، وإسماعيل القاضي[٢]، قد ذكروا أضعاف هؤلاء، وكان الناس ـ على رأس المئتين ـ بالبصرة على قراءة[٣] أبي عمرو، ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة، وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستمروا على ذلك، فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي، وحذف يعقوب.

قال[٤]: والسبب في الاقتصار على السبعة/ مع أن في أئمة القراءة من [١١٥ب/هـ] هو أجل منهم قدراً ومثلهم أكثر من عددهم: أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً، فلما تقاصرت الهمم اقتصروا ـ بما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة/ به، فنظروا إلى [إمام][٥] اشتهر بالثقة، والأمانة، [٧٥ب/ح] [و][٦]طول العمر في ملازمة القراءة والإتقان ـ على الأخذ عنه[٧]، فأفردوا من كل مِصر إماماً واحداً، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة ـ غير هؤلاء ـ من القراء، ولا القراءة به، كقراءة يعقوب وأبي جعفر وشيبة وغيرهم.

قال[٨]: وقد صنف ابن جبير المكي[٩] مثل ابن مجاهد كتاباً في

---

(١) محمد بن جرير بن يزيد الطبري الآملي البغدادي، أبو جعفر، أحد الأعلام، وصاحب التفسير والتاريخ، أخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمٰن بن حامد، والعباس بن الوليد بن مزيد، وعليه قرأ أحمد بن عبد الله الجبي، وعبد الله بن أحمد الفرغاني، توفي سنة (٣١٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٦٤، وغاية النهاية: ٢/ ١٠٨.

(٢) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البغدادي، أبو إسحاق، القاضي، ثقة مشهور كبير، روى القراءة عن قالون وأحمد بن سهل، وعنه روى القراءة ابن مجاهد، وابن الأنباري، صنف كتاباً في القراءات، جمع فيه قراءة عشرين إماماً، توفي سنة (٢٨٢هـ). تاريخ بغداد: ٦/ ٢٨٤، وغاية النهاية: ١/ ١٦٢.

(٣) «قراءة» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٤) الإبانة: ٦٣ وما بعدها. وانظر: المرشد الوجيز: ١٥٦.

(٥) الأصل و(ح): «إلى ما اشتهر»، وهو تحريف، وما أثبته من الإبانة: ٦٣.

(٦) زيادة يقتضيها السياق، وفي الإبانة: ٦٣: «قد طال عمره».

(٧) قوله: «على الأخذ عنه» ليست في الإبانة: ٦٣، والصواب حذفها ليستقيم سياق الكلام.

(٨) الإبانة: ٦٦. وانظر: المرشد: ١٥٩.

(٩) المرشد الوجيز: ١٥٩: «المقرئ».

القراءات، فاقتصر على خمسة، فاختار من كل مصر إماماً؛ وإنما اقتصر على ذلك؛ لأن المصاحف التي أرسلها عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ كانت خمساً إلى هذه الأمصار.

ويقال[1]: إنه وجَّه بسبعة: هذه الخمسة، ومصحف إلى اليمن، ومصحف إلى البحرين، لكن لم يسمع لهذين المصحفين خبر.

وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة[2] عدد المصاحف، واستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين كمل بهما العدد، فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر به، فوقع ذلك لمن يعرف أصل المسألة، ومن لم تكن له فطنة، فظن أن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع. والأصل المعتمد عليه، صحة السند في السماع، واستقامة الوجه في العربية، وموافقة الرسم.

وأصح القراءات سنداً نافع، وعاصم، وأفصحها أبو عمرو، والكسائي[3]. انتهى.

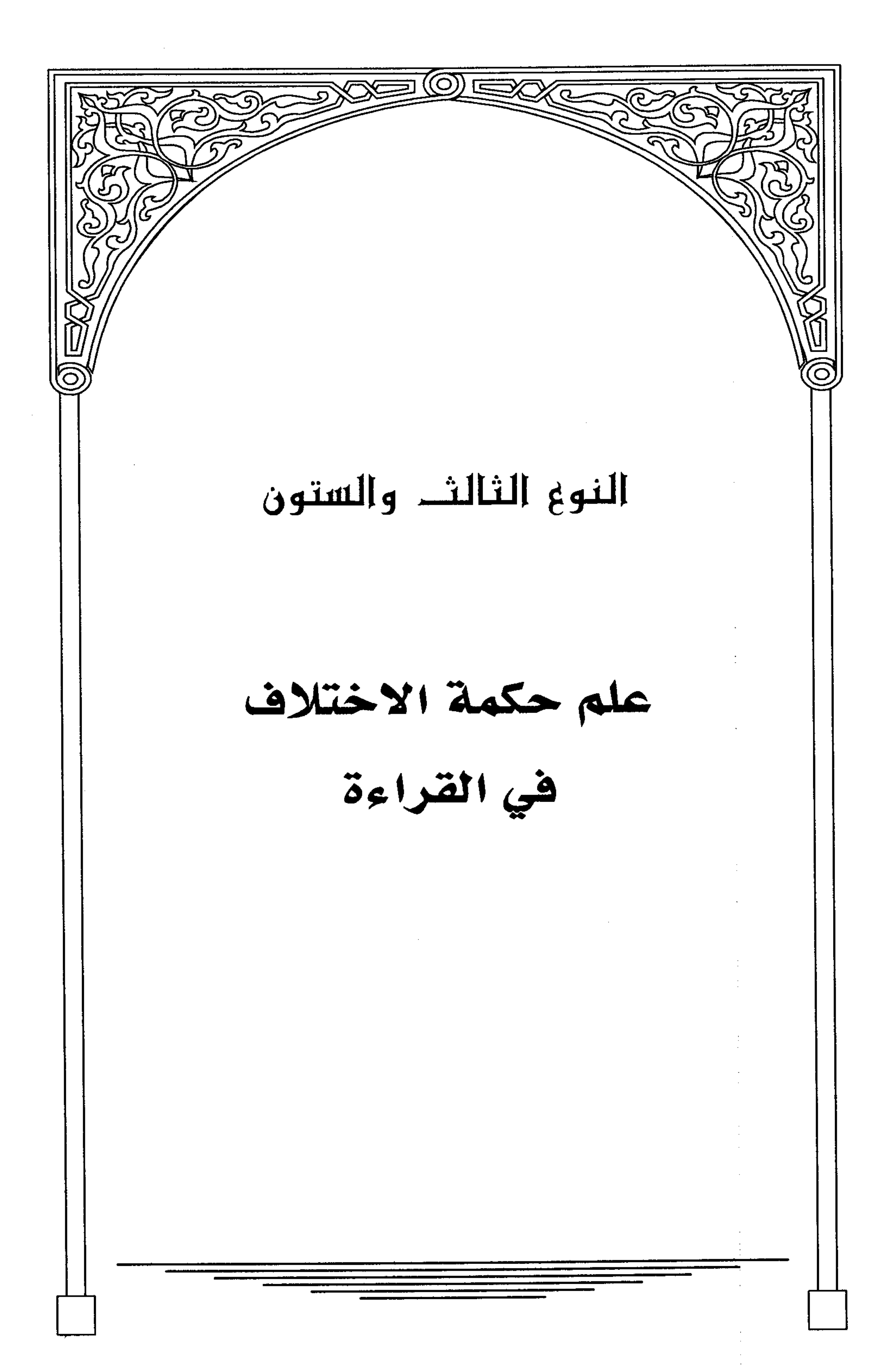
وقال القزاز[4] في «الشافي»[5]: التمسك بقول سبع من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سند، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين، فانتشر وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، ولم يقل به أحد.

وقال الكواشي[6]: كلما صح سنده واستقام وجهه في العربية، ووافق خط مصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوصة، ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ.

وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في «التيسير» و«الشاطبية». انتهى، وبالله التوفيق.

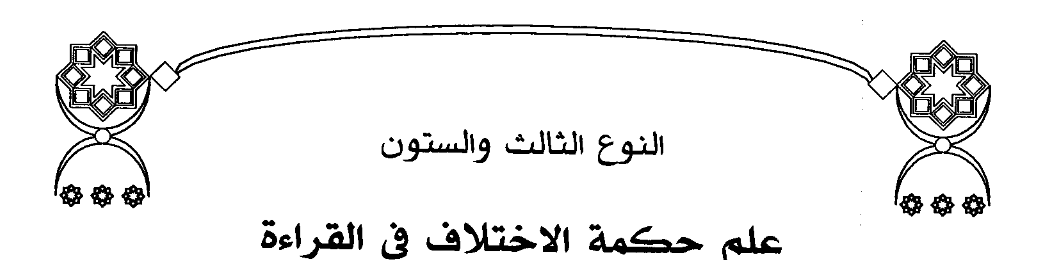
---

(١) قاله الحسن بن علي الأهوازي، أبو علي، كما في المرشد الوجيز: ١٥٩.
(٢) الأصل و(ح): «مراعات» بالتاء المفتوحة.
(٣) الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب: ٦٣ وما بعدها.
(٤) لعله (ابن الفرات) إسماعيل بن أحمد السرخسي، (٤١٤هـ).
(٥) لم أقف عليه.
(٦) تلخيص تبصرة المتذكرة وتذكرة التبصرة للكواشي، رسالة ماجستير: ١/١٤١.



النوع الثالث والستون

علم حكمة الاختلاف في القراءة



النوع الثالث والستون

علم حكمة الاختلاف في القراءة

ولم يذكر[1] هذا النوع الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الإتقان».

قد تقدم[2] في معرفة حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[3] أن المقصود: التيسير والتخفيف على الأمة في القرآن، ومن هذه السبعة الأحرف نشأت[4] القراءات الصحيحة على [أقسامها][5]، واختلفت القراءات الصحيحة.

قال الحافظ ابن الجزري في النشر[6]: وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليه من النبي ﷺ وفائدته، فإن اختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد[7] وتناقض، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

---

(١) (ح): «يذكره»، وهو تحريف.

(٢) انظر: النوع (٣٥) علم الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها ما هي؟، وهو من القسم الذي حققه الأخ محمد صفاء حقي: ٢/ ٥٣٠.

(٣) الحديث أخرجه البخاري بلفظه في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف. (البخاري مع الفتح: ٩/ ٣٣ حديث رقم ٤٩٩٢).

وانظر تخريج الحديث وافياً في القسم الذي حققه الأخ محمد صفاء حقي: ٢/ ٥٣٠.

(٤) الأصل: «نشأ»، وما أثبته من (ح)، وهو الصواب.

(٥) الأصل و(ح): «أقسامه»، وما أثبته يوافق السياق.

(٦) النشر: ١/ ٤٩.

(٧) الأصل و(ح): «تضادد»، وتصويبه من النشر: ١/ ٤٩.

وقد تدبرنا[1] اختلاف القراءات[2] فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

الثاني: اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

الثالث: اختلافهما جميعاً مع امتناع[3] جواز اجتماعهما في شيء واحد؛ بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد[4]/ . [١١١٦/أ/هـ]

فأما الأول: فكالاختلاف في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦][5] و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧][6]، و﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥][7]، و﴿ٱلۡقُدُسِۗ﴾ [البقرة: ٨٧][8]،

---

(١) «تدبرنا» من (ح)، وفي الأصل: «دبرنا»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٤٩.

(٢) النشر: ١/ ٤٩ زيادة: «كلها».

(٣) «امتناع» ساقط من (ح).

(٤) الأصل: «التضادد»، وتصويبه من (ح)، والنشر: ١/ ٤٩.

(٥) وقرأ قنبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس «السراط» بالسين، حيث وقع على الأصل، لأنه يشتق من السرط، وهو البلع، وهي لغة عامة العرب، وافقهما ابن محيصن، والشنبوذي فيما تجرد عن اللام.

وقرأ خلف عن حمزة باشمام الصاد الزاي في كل القرآن، ومعناه: لفظ الصاد بالزاي ـ وهي لغة لبعض العرب كقيس ـ وافقه المطوعي، واختلف عن خلاد، والباقون بالصاد كابن شنبوذ، وباقي الرواة عن قنبل، وهي لغة قريش. الإتحاف: ١/ ٣٦٥.

(٦) والخلاف هنا في أمرين، الأول: في ضم الهاء وكسرها، فحمزة وكذا يعقوب بضمها على الأصل، وهي لغة قريش والحجازيين، ووافقهما المطوعي والشنبوذي، والباقون بكسر الهاء لمجانسة الكسر لفظ الياء أو الكسر، وهي لغة قيس وتميم وبني سعد.

والثاني: في صلة ميم الجمع بواو وإسكانها، فقالون بخلف عنه، وابن كثير، وكذا أبو جعفر، بضم الميم ووصلها بواو في اللفظ اتباعاً للأصل، وافقهم ابن محيصن، والباقون بالسكون في جميع القرآن للتخفيف. الإتحاف: ١/ ٣٦٥، ٣٦٦.

(٧) وهنا أبدل ورش من طريقيه همزة ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾، و﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ﴾ واواً، وأبو جعفر، وكذا وقف عليه حمزة، وقرأ بإسكان الهاء منهما: أبو عمرو وهشام من طريق الداجوني، وأبو بكر وحمزة وابن وردان من طريق النهراوي، وابن جماز من طريق الهاشمي. وقرأ قالون ويعقوب باختلاس الكسرة فيهما، واختلف عن هشام وابن ذكوان. الإتحاف: ١/ ٤٨٢.

(٨) والخلاف هنا في تسكين الدال وضمها.

فسكن الدال في (القدس) حيث جاء ابن كثير، طلباً للتخفيف، ووافقه ابن محيصن. والباقون بالضم. إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٤٠٣.

و[﴿يَحْسَبُ﴾][1] [الهمزة: ٣]]، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني: فنحو: ﴿مَـٰلِكِ﴾ و«مَلِكِ» في (الفاتحة) [٤][2]؛ لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين و[مَلِكُه][3].

وكذا: «يَكْذِبون» ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة: ١٠][4]، لأن المراد بهما هم المنافقون؛ لأنهم يكذبون بالنبي ﷺ ويَكْذِبون في أخبارهم.

وكذا: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩][5] بالراء والزاي؛ لأن المراد بهما هي العظام، وذلك أن الله ـ تعالى ـ نَشَرَها[6]: أي أحياها، وأَنْشَزَها: أي رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت، فضم الله المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث: فنحو: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾[7] [يوسف: ١١٠] بالتشديد والتخفيف، وكذا: ﴿وَإِن[8] كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦][9]

---

(١) ما بين المعقوفين من النشر، وفي الأصل و(ح): «نحسب»، وهو تصحيف.
والخلاف هنا في فتح السين وضمها، ففتحها ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر. الإتحاف: ٢/ ٦٢٩.

(٢) وقد قرأها بالألف مداً على وزن «سامع» عاصم والكسائي، وكذا يعقوب وخلف، اسم فاعل من ملك ملكاً بالكسر، وافقهم الحسن والمطوعي، والباقون بغير ألف، على وزن «سمع» صفة مشبهة.
وعن المطوعي «مالك» بفتح الكاف نصباً على القطع، أو منادى مضافاً توطئة لـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، والجمهور بكسرها. انظر: الإتحاف: ١/ ٣٦٣، ٣٦٤.

(٣) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٥٠، وفي الأصل و(ح): «ملك»، وهو تحريف.

(٤) وقد قرأها عاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف بفتح الباء وسكون الكاف وتخفيف الذال، من الكذب، لإخبار الله تعالى عن كذبهم، وافقهم الحسن والأعمش، والباقون بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال من التكذيب لتكذيبهم الرسل. الإتحاف: ١/ ٣٧٨.

(٥) وقد قرأها ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بالزاي من «النشز»، وهو: الارتفاع، وافقهم الأعمش، والباقون بالراء المهملة من «أنشر الله الموتى» أحياهم، وعن الحسن فتح النون وضم الشين من «نشر». الإتحاف: ١/ ٤٤٩.

(٦) النشر: ١/ ٥٠: «أنشرها».

(٧) وقد قرأها بالتخفيف عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف، وافقهم الأعمش. والباقون بالتشديد على عود الضمائر كلها على الرسل. الإتحاف: ٢/ ١٥٦.

(٨) «الواو» ساقطة من الأصل و(ح).

(٩) قرأها الكسائي بفتح اللام الأولى، ورفع الثانية، وافقه ابن محيصن. والباقون بكسر الأولى ونصب الثانية. الإتحاف: ٢/ ١٧٢.

بفتح اللام الأولى[1] ورفع الأخرى، وبكسر الأولى[2] وفتح الثانية.

وكذا: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ﴾ [النحل: ١١٠][3]، و«فَتَنُوا» بالتسمية والتجهيل[4]، وكذا: ﴿قَالَ لَقَدۡ عَلِمۡتَ﴾ [الإسراء: ١٠٢][5] بضم التاء وفتحها، وكذلك ما قرئ شاذاً: «وهو يُطْعَمُ وَلَا يُطْعِمُ» [الأنعام: ١٤][6] عكس القراءة المشهورة، وكذلك «يُطْعِمُ وَلَا يُطْعِمُ» على التسمية فيهما، فإن ذلك كله، وإن اختلف لفظاً ومعنى وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض.

فأما وجه تشديد «كُذِّبُوا» فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم. ووجه التخفيف أي[7]: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به. فالظن في الأولى تيقن، والضمير الأول للرسل[8]، والثاني للمرسل إليهم، والظن في القراءة الثانية شك، والضمير الأول للمرسل

---

(١) «الأولى» من (ح)، وهو موافق للنشر: ١/ ٥٠، وفي الأصل: «الأول»، وهو تحريف.

(٢) الأصل: «اللذين»، وهو خطأ.

(٣) قرأ ابن عامر بفتح الفاء والتاء مبنياً للفاعل، أي: «فتنوا المؤمنين بإكراههم على الكفر أو أنفسهم ثم أسلموا»، كعكرمة وعمه وسهيل بن عمرو. والباقون بضم الفاء وكسر التاء مبنياً للمفعول، أي: «فتنتهم الكفار بالإكراه على التلفظ بالكفر وقلوبهم مطمئنة بالإيمان»، كعمار بن ياسر. الإتحاف: ٢/ ١٩٠.

(٤) أي: بتسمية الفاعل وبالبناء للمجهول.

(٥) قرأها الكسائي بضم التاء سنداً لضمير «موسى»، وافقه الأعمش. والباقون بالفتح على جعل الضمير للمخاطب، وهو فرعون. الإتحاف: ٢/ ٢٠٦.

(٦) قرأها مجاهد: «يَطْعَم» وَلَا يُطْعَم» بفتح الياء في الأولى وضمها في الثانية مع فتح العين.

قال ابن خالويه: معناه: وهو يَرْزُقُ ولَا يُرْزَقُ. وقرأ الأعمش: «يُطْعِمُ ولا يَطْعَمُ». المختصر لابن خالويه: ٣٦.

وقال في الإتحاف: وعن الحسن والمطوعي: «ولا يَطْعَم» بفتح الياء والعين، بمعنى «ولا يأكل». الإتحاف: ٢/ ٦.

وسيأتي توجيه هذه القراءة بعد قليل.

(٧) «أي» ليست في النشر.

(٨) النشر: ١/ ٥٠: «يقين والضمائر الثلاثة للرسل».

إليهم[١]، والثاني للرسل[٢].

وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من «لَتَزُولُ» [إبراهيم: ٤٦] أن[٣] يكون «أن» مخففة من الثقيلة، أي: وإن كان مكرهم[٤] من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية «إنْ» نافية، أي: ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم لِيَزُول[٥] منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام، ففي الأول [تكون][٦] الجبال حقيقة، وفي الثاني[٧]، مجازاً[٨].

وأما وجه ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ﴾ [النحل: ١١٠] على التجهيل[٩]: أن الضمير يعود على الذين[١٠] هاجروا، و[١١]في التسمية يعود إلى الخاسرين[١٢].

وأما وجه ضم تاء «عَلِمْتُ» [الإسراء: ١٠٢] فإنه أسند العلم إلى موسى حديثاً منه لفرعون، حيث قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، وقال[١٣] موسى عنه نفسه: ﴿لَقَدۡ «عَلِمْتُ» مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم بذلك، أي: أن العالم بذلك ليس[١٤] بمجنون، وقراءة فتح التاء: أنه أسند هذا العلم لفرعون، مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته

---

(١) النشر: ١/ ٥٠: «والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم».
(٢) «والثاني للرسل» ساقط من النشر: ١/ ٥٠.
وانظر في توجيه هذه القراءة: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: ٢/ ١٦.
(٣) النشر: ١/ ٥٠: «فهو أن».
(٤) النشر: ١/ ٥٠: «وإن مكرهم كان».
(٥) الأصل و(ح): «لتزول»، وهو تصحيف، وتصويبه من النشر: ١/ ٥٠.
(٦) الأصل و(ح): «يكون»، وهو تصحيف، وتصويبه من النشر: ١/ ٥٠.
(٧) النشر: ١/ ٥٠: «الثانية».
(٨) انظر توجيه هذا القراءة في: الكشف: ٢/ ٢٧، ٢٨.
(٩) في النشر: ١/ ٥١ زيادة: «فهو».
(١٠) النشر: ١/ ٥١: «للذين».
(١١) «الواو» ساقطة من (ح).
(١٢) النشر: ١/ ٥١: «الخاسرون»، وهو خطأ. وانظر توجيه هذه القراءة في: الكشف: ٢/ ٤١.
(١٣) النشر: ١/ ٥١: «فقال».
(١٤) «ليس» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للنشر: ١/ ٥١.

للحق بعد علمه[١].

وكذلك وجه[٢] قراءة/ الجماعة: [«يَطعم» بالتسمية][٣] «ولا يُطْعَم» على [١٧٦/أ/ح] التجهيل: أن الضمير في «وَهُوَ» يعود إلى الله تعالى؛ أي: والله تعالى يرزق الخلق[٤]، ولا يرزقه أحد. [والضمير في عكس هذه القراءة يعود إلى الولي، أي: والولي المتخذ يرزق ولا يرزقه أحد][٥]. والضمير في القراءة الثالثة إلى الله تعالى، أي: والله يُطعِم من شاء[٦]، ولا يُطعِم من شاء[٧].

فليس في شيء من القراءات تنافٍ، ولا تضاد[٨]، ولا تناقض، وكلما[٩] صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحد من الأمة/ رده، [١١٦/هـ] ولزم الإيمان به، وأن كله منزل من عند الله تعالى، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية [مع الآية][١٠]، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما [تضمنته][١١] من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحديهما[١٢] لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ بقوله: و[١٣]لا تختلفوا في القرآن، ولا تتنازعوا فيه، فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتها؟ وأمر الله فيها [واحد][١٤]، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء

---

(١) انظر توجيه هذه القراءة في: الكشف: ٢/ ٥٢.
(٢) «وجه»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للنشر: ١/ ٥١.
(٣) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٥١، وفي الأصل و(ح): «لطعم التسمية»، وهو تحريف.
(٤) (ح): «الخلقي»، وهو تحريف.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من النشر: ١/ ٥١.
(٦) (ح): «شأه»، وهو تحريف، وفي النشر: ١/ ٥١: «يشاء».
(٧) النشر: ١/ ٥١: «يشاء».
(٨) الأصل و(ح): «ولا تضادد» بدالين، وما أثبته من النشر: ١/ ٥١، وهو الصواب.
(٩) النشر: ١/ ٥١: «وكل ما» مفصولة.
(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من النشر: ١/ ٥١.
(١١) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٥١، وفي الأصل و(ح): «تضمنه»، وهو تحريف.
(١٢) (ح): «إحدايهما»، وهو تحريف، وفي النشر: ١/ ٥١: «إحداهما».
(١٣) «الواو» ساقطة من النشر.
(١٤) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٥١، وفي الأصل و(ح): «واحدة»، وهو خطأ، والكلمة ليست في المعجم الكبير: ١٠/ ١١٩.

[ينهى عنه الآخر][1] كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع ذلك كله، ومن قرأ على قراءة[2] فلا يدعها رغبة عنها، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله[3].

قلت[4]: إلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال [لأحد المختلفين: «أحسنت»[5]][6]، وفي الحديث الآخر: «أصبت»[7]، وفي الآخر: «هكذا أنزلت»[8]، فصَوَّبَ النبي ﷺ قراءة كل المختلفين، وقطع [بأنها][9] كذلك أنزلت من عند الله تعالى، وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف [القراء كلٌّ[10] حقٌّ وصوابٌ نزل من عند الله، وهو كلامه لا شك

---

(١) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٥١، وفي الأصل و(ح): «وينهى شيء للآخر»، وهو تحريف.

(٢) المعجم الكبير: ١٠/ ١٢٠: «فمن قرأ على قراءتي».

(٣) الأثر رواه الإمام أحمد مع زيادة، في المسند: ١/ ٤٠٥، والطبراني في الكبير: ١/ ١١٩، حديث رقم (١٠٠٧٦)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٣ وقال: وفيه من لم يسم، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٤) أي: ابن الجزري.

(٥) هذا اللفظ للنسائي، في كتاب الافتتاح، باب ما جاء في القرآن عن أبي بن كعب: ٢/ ١٥٣، ورواه مسلم بنحوه عن أُبي بن كعب، في كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف: ١/ ٥٦١.

(٦) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٥١، وفي الأصل و(ح): «قال للمختلفين».

(٧) هذا اللفظ أخرجه ابن أبي شيبة عن أم أيوب في مصنفه: ١٠/ ٥١٥، في كتاب فضائل القرآن، باب القرآن على كم حرفاً نزل، والطبري في مقدمة تفسيره: ١/ ٣٠، حديث رقم (٢٠)، ورواه مسلم أيضاً بلفظ: «فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا». انظر: صحيح مسلم: ١/ ٥٦٣.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٤: رواه الطبراني ورجاله ثقات.

ولم أقف على الحديث في الطبراني، مع أن أحمد شاكر في تحقيقه للطبري: ١/ ٣٠ قال: «ولفظ الطبراني موافق للفظ الطبري هنا»، فلعله اعتمد على ما أورده الهيثمي في مجمع الزوائد.

(٨) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف بلفظ: «كذلك أنزلت». انظر: البخاري مع الفتح: ٩/ ٢٣، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف. انظر: صحيح مسلم: ١/ ٥٦٠.

(٩) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٥٢، وفي الأصل و(ح): «بأنهما»، وهو تحريف.

(١٠) كذا في النشر: ١/ ٥٢، ولعل صوابها: «كله».

فيه، واختلاف][1] الفقهاء اختلاف اجتهادي، والحق في نفس الأمر فيه واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر نقطع بذلك[2] ونؤمن به.

ونعتقد: أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم، إنما هو من حيث إنه كان أضبط له، وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلاً إليه، إلى غير[3] ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها: أن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، لذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم[4] لا إضافة اختراع، ورأي، واجتهاد.

وأما فائدة اختلاف القراءات وتنوعها:

فإن في ذلك فوائد غير ما قدمناه[5]، من سبب التهوين، والتسهيل، والتخفيف على الأمة.

ومنها: ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وكمال[6] الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة آية[7]، إذ[8] كان تنوع اللفظ بكلمة يقوم[9] مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.

ومنها: ما في ذلك من عظيم البرهان وأوضح[10] الدلالة، إذ هو مع

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من النشر: ١/ ٥٢.
(٢) «بذلك» من (ح)، وهو موافق للنشر: ١/ ٥٢.
(٣) النشر: ١/ ٥٢: «لا غير».
(٤) (ح): «ولزوم ودوام».
(٥) (ح): «ما قدمنا»، وهو موافق للنشر: ١/ ٥٢.
(٦) النشر: ١/ ٥٢: «وجمال».
(٧) النشر: ١/ ٥٢: «الآية».
(٨) (ح): «أو».
(٩) (ح): «تقوم»، وهو موافق للنشر: ١/ ٥٢.
(١٠) النشر: ١/ ٥٢: «وواضح».

كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد، ولا تناقض، ولا تخالف؛ بل كل يصدق[1] بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد، وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة، وبرهان صادق[2] على صدق ما جاء[3] به ﷺ.

ومنها: سهولة حفظه، وتيسير نقله على هذه الأمة، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه، أسهل عليه، وأقرب إلى فهمه، وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام يؤدي[4] معاني تلك القراءات المختلفات، لا سيما فيما كان خطه واحداً، فإن ذلك أسهل حفظاً، وأيسر لفظاً.

ومنها: إعظام أمور هذه الأمة، من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك، واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره وخفي إشارته[5]، وإمعانهم[6] النظر[7]، وإمعانهم الكشف عن التوجيه، والتعليل، والترجيح، والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥]،/ والأجر على قدر المشقة. [١١٧/أ/هـ]

ومنها: بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الاقبال، والبحث عن لفظه[8]، والكشف عن صنعه[9]، وبيان صوابه، وتحرير[10] تصحيحه، واتقان تجويده،

---

(١) (ح): «تصدق»، وهو تصحيف.

(٢) (ح): «قاطع»، وهو موافق للنشر: ١/ ٥٢.

(٣) النشر: ١/ ٥٢: «من جاء».

(٤) النشر: ١/ ٥٣: «تؤدي».

(٥) (ح): «إشاراته»، وهو موافق للنشر: ١/ ٥٣ وهو المناسب للسياق.

(٦) النشر: ١/ ٥٣: «وإنعامهم».

(٧) «وإمعانهم النظر» زيادة من (ح)، موافقة للنشر: ١/ ٥٣.

(٨) النشر: ١/ ٥٣: «لفظة لفظة».

(٩) النشر: ١/ ٥٣: «صيغة صيغة».

(١٠) النشر: ١/ ٥٣: «وبيان».

حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكاً، ولا تسكيناً، ولا تفخيماً، ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المدات، وتفاوت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام باري النَّسم.

ومنها: ما ادخره[1] الله تعالى من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة، من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خصصه[2] الله ـ جل شأنه ـ هذه الأمة المحمدية، وإعظاماً لقدر هذه الملة الحنيفية، فكل[3] قارئ يوصل حرفه[4] بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحدين قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصلة[5] النبيلة لوفت.

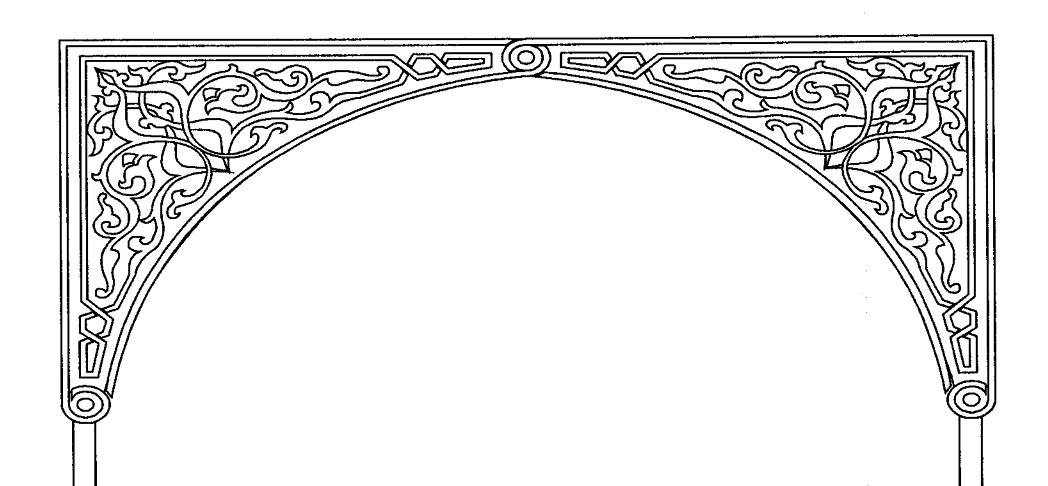
ومنها: ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، وصيانة كلامه المنزل بأوفى[6] البيان والتمييز، فإن الله تعالى لم يخل عصراً من الأعصار/ ولو في قطر في الأقطار من إمام حجة، قائم بنقل كتاب الله تعالى، وإتقان [٧٦ب/ح] حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءته[7]، ليكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.

انتهى منقولاً من كتاب النشر[8] للحافظ ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ.

---

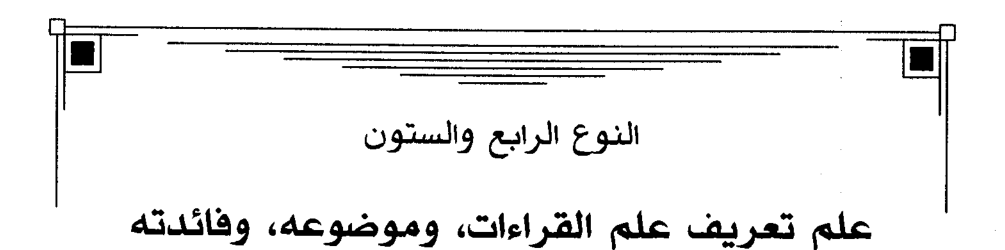
(١) تصحفت في الأصل إلى «ما اذخره».
(٢) النشر: ١/ ٥٣: «خصيصه».
(٣) النشر: ١/ ٥٣: «وكل».
(٤) النشر: ١/ ٥٣: «حروفه».
(٥) النشر: ١/ ٥٣: «الخصيصة».
(٦) (ح): «بأحرف»، وهو تحريف.
(٧) النشر: ١/ ٥٤: «وقراءاته».
(٨) النشر: ١/ ٤٩ ـ ٥٤.





النوع الرابع والستون

علم تعريف علم القراءات، وموضوعه، وفائدته



النوع الرابع والستون

علم تعريف علم القراءات، وموضوعه، وفائدته

ولم يذكر هذا النوع الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الإتقان»[1].

هو علم يعرف منه اختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى، واتفاقهم في اللغة، والإعراب[2]، والحذف، والإثبات، والتحريك، والإسكان، والفصل، والاتصال، إلى غير[3] ذلك من هيئة النطق[4].

أو يقال في تعريفه: علم بكيفية أداء كلمات القراءات[5] واختلافها، معزواً إلى ناقليه[6].

وموضوعه: كلمات القرآن العزيز.

وله فوائد، منها: صيانة[7] الكتاب العزيز عن التحريف والتغيير.

ومنها: استفادة المعاني بحسب القراءات[8] الكثيرة المفيدة، التي لا تستفاد في قراءة واحدة، وقد سبق في النوع الذي قبل هذا، في علم حكمة الاختلاف في القراءة فوائد ذلك[9].

---

(١) وقد نقل المؤلف أول هذا النوع من لطائف الإشارات: ١/ ١٧٠، ١٧١، إلا أن النقل ليس حرفياً، وآخره من البرهان: ١/ ٣١٨.

(٢) اللطائف: ١/ ١٧٠ زيادة: «علم القراءات».

(٣) اللطائف: ١/ ١٧٠: «وغير».

(٤) اللطائف: ١/ ١٧٠ زيادة قوله: «والإبدال من حيث السماع، أو يقال: علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات، والفصل والوصل من حيث النقل».

(٥) اللطائف: ١/ ١٧٠: «القرآن».

(٦) اللطائف: ١/ ١٧٠: «لناقله».

(٧) اللطائف: ١/ ١٧١: «صيانته».

(٨) الأصل: «القراءة»، وهو خطأ.

(٩) انظر النوع (٦٣) ص . . .

والمقرئ في عرف القراء: هو العالم بما رواه[1] مشافهة، وهكذا مسلسلاً، لأن في القراءات[2] أشياء لا يمكن معرفتها إلا بالسماع والمشافهة[3].

والقارئ المبتدئ عندهم: هو[4] من شرع في إفراد[5] القراءات، إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات.

والمنتهي: من يعرف من القراءات أكثرها وأشهرها.

قال الزركشي في «البرهان»[6]: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: اختلاف لفظ[7] الوحي المذكور في الحروف[8] وكيفيتها[9]، من تخفيف، وتشديد وغيرهما. انتهى.

ثم علم القراءات ينقسم إلى وسائل ومقاصد:

فأما الوسائل: الإسناد، وعلم العربية،/ ومنه: مخارج الحروف، [١١٧ب/هـ] وصفاتها، والوقف والابتداء، والفواصل، وهي: عدد الآيات، ومرسوم الخط، والاستعاذة، والتكبير.

وأما المقاصد فهي على قسمين:

إما أن يقع البحث عن الكلمة بالنظر إلى ما يغير معناها غالباً، أو لا يغير معناها؛ بل [هيأتها][10].

والأول: فرش الحروف، والثاني يدخل فيه الإدغام الكبير، والصغير،

---

(١) اللطائف: ١/ ١٧١: «بها رواها».

(٢) الأصل و(ح): «القرات»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٧١.

(٣) كالرَّوْم، والإشمام، على سبيل المثال.

(٤) «هو» ليس في (ح).

(٥) اللطائف: ١/ ١٧١: الإفراد».

(٦) البرهان: ١/ ٣١٨.

(٧) البرهان: ١/ ٣١٨: «ألفاظ».

(٨) البرهان: ١/ ٣١٨ زيادة: «كتبه».

(٩) البرهان: ١/ ٣١٨: «أو كيفيتها».

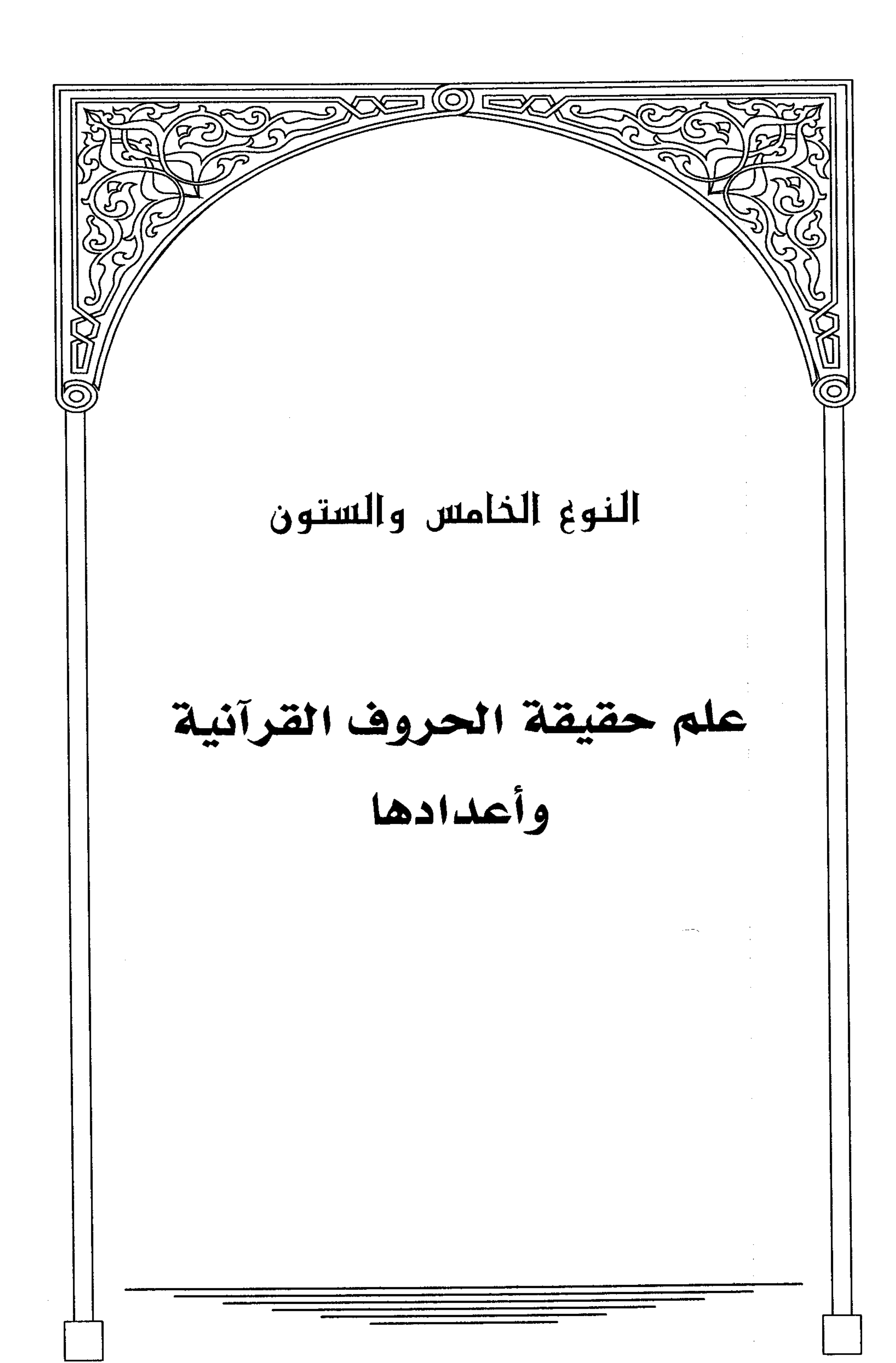
(١٠) الأصل و(ح): «هيبتها»، وهو تحريف.

والنون الساكنة، وهاء الكناية[1]، والهمزة، والمد والقصر، والفتح والإمالة، وتفخيم الراءات وترقيقها، وتفخيم اللامات وترقيقها، وما يوقف عليه، و[ياءات][2] الإضافة، و[ياءات][2] الزوائد، والله الموفق. انتهى.

---

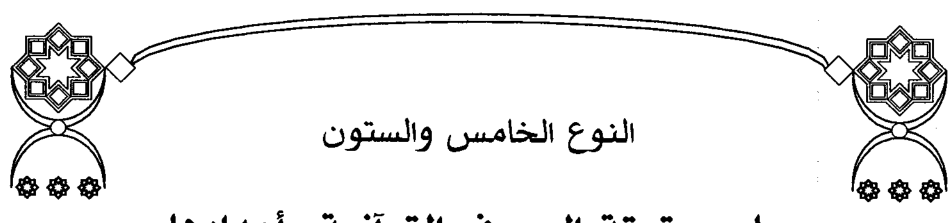
(١) الأصل و(ح): «الكشابة»، وهو تصحيف.

(٢) الأصل: «يأنت»، و(ح): «ياءت»، وما بين المعقوفات هو الصواب.



النوع الخامس والستون

علم حقيقة الحروف القرآنية وأعدادها



النوع الخامس والستون

علم حقيقة الحروف القرآنية وأعدادها

ولم يذكر هذا النوع الحافظ السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإتقان».

قال القسطلاني في «لطائف[1] الإشارات في القراءات»: الحروف جمع حرف، وهو صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر.

والصوت: هو الحاصل من دفع[2] الرئة الهواء[3] المحتبس بالقوة الدافعة، فيتموج، فيصدم الهواء الساكن، فيحدث الصوت من قرع الهواء[4] بالهواء المندفع من الرئة.

والذي عليه أهل الحق أن الصوت يحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع كسائر الحوادث، ويختص[5] الحرف بالإنسان وضعاً.

والحروف الأصول تسمى حروف الهجاء والتهجي، وسماها سيبويه[6]،

---

(١) الأصل و(ح): «لطيف»، ولعله من قبيل حذف النساخ للألف، كما هو الحال عند بعضهم آنذاك، أو أنه من ضمن الأسماء التي وردت للكتاب.

(٢) «دفع» من (ح)، وفي الأصل تحرف إلى «رفع»، وما أثبته يوافق لطائف الإشارات: ١/ ١٨٣.

(٣) (ح): «للهواء»، والأصل يوافق اللطائف: ١/ ١٨٣.

(٤) الأصل: «الهوى»، وهو تحريف.

(٥) (ح): «وتختص»، وهو تصحيف.

(٦) عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث، أبو بشر أو أبو الحسن، الملقب سيبويه، ومعناه بالفارسية: رائحة التفاح، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، وأخذ اللغة عن الأخفش الكبير، وعنه أخذ قطرب، من تصانيفه كتابه المشهور في النحو، توفي سنة (١٨٠هـ) على خلاف في ذلك. إنباه الرواة: ٢/ ٣٤٦، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٣.

والخليل، حرف العربية[1]، أي: حروف اللغة العربية، وهي التي تركب[2] منها الكلام العربي، وتسمى حروف المعجم[3] لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، أو لأنها ينقط منها ما ينقط، يقال: أعجمت الحروف، ومعناها حروف الخط المعجم، كما تقول: مسجد الجامع، ومنهم من يجعل المعجم مصدراً بمعنى[4] الإعجام، وهو من أعجم الشيء إذا بينه[5]، فكأنها مبينه للكلام، والهمزة في أعجمت على هذا المعنى للإزالة[6]، أي: أزلت عجمته إما بنقطه أو شكله؛ لأنها ما لم تنقط أو [تشكل][7] كأنها غفل لا يتضح معناها إلا بفكر، وتدبر، وتأمل، فإنه كثيراً[8] ما يلتبس بينها[9] ما كان متماثل الصورة ولا[10] يتميز بعضه إلا بالنقط أو بالشكل[11]، وتسمى هذه الحروف، أيضاً، [حروف][12] أبي جاد، وهي تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين إلا المبرد[13]، فإنه جعل الألف

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/ ٤٣١، بتحقيق عبد السلام هارون، حيث قال: «هذا باب عدد الحروف العربية. . . فأصل حروف العربية».

(٢) (ح): «يتركب»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٨٣.

(٣) اللطائف: ١/ ١٨٣: «المعاجم».

(٤) اللطائف: ١/ ١٨٣: «لمعنى».

(٥) اللطائف: ١/ ١٨٣: «أعجمت الشيء إذا بينته».

(٦) «للإزالة» سقطت من الأصل، وهي من (ح)، ولطائف الإشارات. والمعنى هنا أي: أزال عجمته.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٨٣، وفي اللطائف زيادة: «تكون».

(٨) الأصل و(ح): «كثير» بالرفع، والمثبت من اللطائف: ١/ ١٨٣.

(٩) اللطائف: ١/ ١٨٣: «منها».

(١٠) اللطائف: ١/ ١٨٣: «فلا».

(١١) اللطائف: ١/ ١٨٣: «الشكل».

(١٢) الأصل و(ح): «حرف»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٨٣، لموافقته سياق الكلام.

(١٣) قال المبرد: «اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور».

انظر: المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (١٣٨٦هـ): ١/ ١٩٢. وانظر أيضاً: ١/ ٨٠، وانظر إلى القول بنصه في: كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٦ب.

همزة[1] محتجاً بأن كل حرف موجود في أول اسمه [ألف]، فالألف أولها همزة، ودفع بأنه يلزم منه أن تكون الهمزة هاء لوجود هاء أولها، وبأن أحدهما مبدل[2] من الآخر، والشيء لا يبدل من نفسه. انتهى.

والحروف المذكورة هي حروف المد الثلاثة الآتي ذكرها، ثم الهمزة والهاء، ثم العين والحاء، ثم الغين والخاء، ثم القاف والكاف[3]، ثم الجيم والشين والياء، ثم الضاد، ثم اللام، ثم النون، ثم الراء، ثم الطاء والدال والتاء، ثم الظاء والذال، والثاء، ثم الصاد والسين[4] والزاي، ثم الفاء، ثم الواو والباء[5] والميم.

ولبعض هذه الحروف فروع تستحسن، أي: توجد في كلام الفصحاء وردت في الكتاب «العزيز»، فمنها: الهمزة المسهلة[6]، وهي عند سيبويه حرف واحد[7] نظراً إلى مطلق التسهيل، وعند السيرافي[8] ثلاثة أحرف، نظراً إلى التسهيل بالألف، أو الواو و[9]الياء[10]، والنون المخفاة في قول بعضهم،

---

(١) الأصل و(ح) زيادة: «لأنه»، وحذفتها كما في اللطائف: ١/ ١٨٣، لإخلالها بالإعراب، إذ بإثباتها لا بد من رفع «محتج»، وهي مثبتة في الأصل و(ح) بالنصب، وهذا أنسب لسياق الكلام.

(٢) اللطائف: ١/ ١٨٣: «يبدل».

(٣) اللطائف: ١/ ١٨٤: «ثم الكاف»، وهو أصح لتأخر مخرج القاف عن الكاف قليلاً.

(٤) تصحفت في الأصل إلى «الشين»، وما أثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٨٤.

(٥) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «الياء»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٨٤.

(٦) تحرفت في (ح) إلى «المهملة»، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ١٨٤.

(٧) وسماها سيبويه بـ:«الهمزة التي بين بين». الكتاب: ٤/ ٤٣٢ بتحقيق عبد السلام هارون.

(٨) الحسن بن سعيد بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد النحوي المعروف بالقاضي، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن وريد اللغة، وعلى أبي بكر بن السراج النحو، وعليه قرأ القرآن أبو بكر المبرمان أو أبو بكر بن السراج. من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» وقد أجاد فيه، توفي سنة (٣٦٨هـ). تاريخ بغداد: ٧/ ٣٤١، ووفيات الأعيان: ٢/ ٧٨.

(٩) اللطائف: «أو الياء».

(١٠) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢ بتحقيق عبد السلام هارون.

وعورض بأنها نون مخففة ليس فيها شائبة حرف آخر، ولم تقع بين مخرجين[1]، وكونها ذات مخرجين ـ كما يأتي تقديره[2] ـ لا يلزم [بينيتها][3] وإلا ورد عليه الواو والياء المتحركتان والمديتان، وفي التسهيل لابن مالك[4]: وغنة مخرجها الخيشوم، وعورض بما عورض به المخفاة. وألف الإمالة المحضة فرع عن/ الألف المنتصبة، والصاد كالزاي فرع عن الصاد الخالصة، [١١٨/أ هـ] كقراءة ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦][5] لحمزة، وعند مكي[6]: ألف كواو فرع عن الألف المنتصبة، وهو محض التفخيم عنده، وذلك كـ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] في قراءة ورش، وعورض بأن ورشاً[7] لم يقرأ إلا بتفخيم اللام كما نقل هو وغيره[8].

وأما قول بعض النحاة:/ ولذلك رسمت واواً، فإنه غلط؛ لأنها[9] [١٧٧/أ ح] رسمت لتدل على أصلها بدليل[10] الزكاة[11]. والقاف [كالكاف][12] فرع عن

(١) اللطائف: ١/ ١٨٤: «حرفين».

(٢) اللطائف: ١/ ١٨٤: «تقريره».

(٣) الأصل و(ح): «بينتها»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٨٤.

(٤) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الشافعي، أبو عبد الله، جمال الدين، الإمام النحوي، أخذ العربية والقراءات عن ثابت بن عبد الجبار الجبائي، وأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، من تصانيفه: «تسهيل الفوائد» في النحو، توفي سنة (٦٧٢هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٨٠، وطبقات الشافعية لابن قاضي شبهة: ٢/ ١٤٩.

(٥) وقد قرأها حمزة ـ فيما رواه خلف عنه ـ بإشمام الصاد والزاي في كل القرآن، ووافقه المطوعي، ومعناه مزج لفظ الصاد بالزاي، وهي لغة لبعض العرب كقيس. الإتحاف: ١/ ٣٦٥.

(٦) انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان ـ الأردن، ط٢، (١٤٠٤هـ): ١٠٩.

(٧) الأصل و(ح): «ورش»، وهو خطأ.

(٨) انظر: الإتحاف: ١/٣٠٨ وما بعدها، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل حول هذه المسألة في النوع (٨٨)، علم أحكام اللامات تفخيماً وترقيقاً.

(٩) اللطائف: ١/ ١٨٤ زيادة: «إنما».

(١٠) «بدليل» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٨٤.

(١١) اللطائف: ١/ ١٨٤: «الزكوة. . . .» وكلام لم ينقله المؤلف هنا أعرضت عن ذكره لطوله.

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٨٥.

القاف الخالصة، وهي الآن غالبة في لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربياً ينطق بها إلا معقودة، أي: كالكاف، حتى توهم بعضهم أن العرب كانوا يقرؤون بها، لكن الظاهر أن القرآن لم يقرأ إلا بالقاف الخالصة، على ما نقله الأثبات متواتراً، ولو قرئ بالمعقودة لنقل ذلك كما نقل غيره، ولما لم ينقل دل على أنه لم يقرأ بها.

وقد تصير الحروف بفروعها المستحسنة والمستقبحة خمسين حرفاً أضربنا عن باقيها خوف الإطالة[(١)].

واختلف الناس هل الحرف قبل الحركة؟ أو بالعكس؟ أو لم يسبق أحدهما الآخر؟

فذهب قوم إلى أن الحروف قبل الحركات، مستدلين بأن الحرف يقوم بنفسه غير محتاج إلى الحركة، وهي لا تقوم بنفسها، فلا بدّ من كونها على [حرف][(٢)]، فالحركة محتاجة إليه، وهو غير[(٣)] محتاج إليها، فالحرف أول.

وبأن[(٤)] من الحروف ما لا يدخله حركة، وهو الألف، وليس ثم حركة تستقل بغير حرف، فدل على أن الحرف مقدم على الحركة[(٥)].

وبأن الحرف يسكن فيخلو[(٦)] من الحركة، ثم يتحرك بعد، فالحركة ثانية، والأول قبل الثاني.

---

(١) كتب أمام هذا الكلام في الحاشية وبخط الناسخ ما يلي: «قف على أن القرآن لم يقرأ إلا بالقاف الخالصة، ولو قرئ بالمعقودة لنقل ذلك كما نقل غيره فلا يجوز القراءة بها لعدم النقل».

(٢) الأصل و(ح): «حرفين»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٨٦، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري: ٧٦.

(٣) «غير» ساقط من (ح)، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ١٨٦.

(٤) والمعنى هنا: ويستدلون أيضاً بأن من الحروف... إلخ.

(٥) وهذا هو الأرجح عند ابن جنّي في سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، (١٣٧٤هـ): ١/ ٣٢، ٣٣، وهو الذي يقره البحث الصوتي الدقيق كما قرر ذلك الدكتور علي حسين البواب في تحقيقه لكتاب التمهيد. انظر: التمهيد: ٧٦.

(٦) الأصل و(ح): «فيخلوا» بزيادة ألف، وهو خطأ.

وذهب آخرون: إلى أن الحركة قبله[1]؛ لأن الحركات إذا أشبعت تولدت الحروف منها، فعن إشباع[2] الفتحة تتولد الألف، وعن إشباع الكسرة تتولد الياء، وعن إشباع الضمة تتولد الواو.

وقال المحققون: لا يتولد حركة من حرف، ولا حرف من حركة، إذ لا يكون الذاتي مادة للعرضي، ولا العرضي مادة للذاتي.

وذهب آخرون إلى أنه لم يسبق أحدهما الآخر؛ بل استعملا معاً، كالجسم [والعرض اللذين][3] لم يسبق أحدهما الآخر.

وتعقب بأن السكون في الجسم عرض، وليس السكون في الحرف حركة، فزوال الحركة من الحرف لا يؤديه إلى حركة، وزوال العرض من الجسم يؤديه إلى عرض آخر يخلفه؛ لأن حركة الجسم وسكونه كل واحد منهما عرض يتعاقبان عليه، وليس يكون الحرف حركة.

وبأن الجسم الذي هو نظير الحرف لا يخلو من حركة البتة، وبذلك علمنا أن الأجسام كلها محدثة؛ إذ لا يفارقها المحدث[4] وهو العرض، وما لم[5] يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه، ولا يقال لسكونه: حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين:

أحدهما: أن هذا الاعتراض إنما يلزم منه أن لا يشبه الحرف بالجسم، والحركة بالعرض، ولسنا ننفي قول من قال: إن الحرف والحركة لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام الذي جيء به [للإفهام][6] مبني من الحروف، و[الحروف][7] إن لم تكن في أول

---

(١) اللطائف: ١/ ١٨٦: «قبل».

(٢) (ح): «إشبا الفتحة» وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ١٨٦، وفي الأصل و(ح): «بالعرض للذين»، وهو تحريف.

(٤) اللطائف: ١/ ١٨٦: «الحدث».

(٥) «لم» ساقط من (ح)، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ١٨٦.

(٦) الأصل و(ح): «بالإفهام»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٨٧، والتمهيد: ٧٧.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٨٧، والتمهيد: ٧٧.

أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبدأ[1] به، ولا يمكن أن يتصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما، فلا بد ـ ضرورة ـ من كون حركة[2] مع الحرف لا يتقدم أحدهما الآخر، إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف.

الثاني: أن الكلام إنما جيء به لتفهيم[3] المعاني التي في نفس المتكلم، [و][4]بالحركات واختلافها/ تفهم المعاني، فهي منوطة بالكلام، مرتبطة به، إذ بهما يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام. انتهى، ملخصاً من «التمهيد» مع زيادات[5]. [١١٨ب/هـ]

أقول: التقدم على أنواع: تقدم بالذات، وتقدم بالزمان، وتقدم بالرتبة. . . إلى غير ذلك من أنواع التقدمات الاعتبارية، والحرف متقدم على الحركة بالرتبة، يعني أن رتبة الحرف في الاعتبار العقلي متقدمة على رتبة الحركة، وإن كانا في الوضع سواء لا يتقدم الحرف على الحركة، والحركة على الحرف كما تحقق، والله أعلم.

ثم إن الحركة تكون كاملة وناقصة، فالأولى هي المهيأة التي لو مدت لتولد عنها حرف من جنسها، والأخرى: المختلسة، والاختلاس: هو الإسراع للحركة حتى يظن سامعها أن المسموع سكوت لا حركة، ووزن الحركة في التحقيق تصف الحرف المتولد عنها، ولذلك سموا الفتحة: الألف الصغرى، والكسرة: الياء الصغرى، والضمة: الواو الصغرى، فنقص الحركة عما أجمع عليه لحن.

والاختلاس: الإتيان ببعض الحركة، كما يأتي[6] بيانه ـ إن شاء الله تعالى ـ

---

(١) اللطائف: ١/١٨٧: «يبتدأ»، وهو موافق للتمهيد: ٧٧.

(٢) اللطائف: ١/١٨٦: «الحركة»، وما أثبته يوافق التمهيد: ٧٧.

(٣) التمهيد: ٧٧: «لتفهم».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/١٨٦، والتمهيد: ٧٧.

(٥) انظر: التمهيد في علم التجويد، لمحمد بن محمد الجزري، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، (١٤٠٥هـ): ٧٥ ـ ٧٧.

(٦) (ح): «يا سيأتي»، وهو تحريف.

في باب الوقف[1].

وأما السكون فنوعان: حي وميت، فالثاني الألف وأختاها، لأنهن لا حيز ولا مقطع لهن محقق، فإن انفتح[2] ما قبل الواو والياء، فسكونهما حي لأخذ اللسان الفاء والشفتين[3] الواو كسائر الحروف، فكما تجد الجيم التي هي أخت الياء في مخرجها قد أخذها اللسان في قولك: رميت، كذلك تجد الواو قد أخذتها الشفتان في قولك: عفوت، والله أعلم. انتهى.

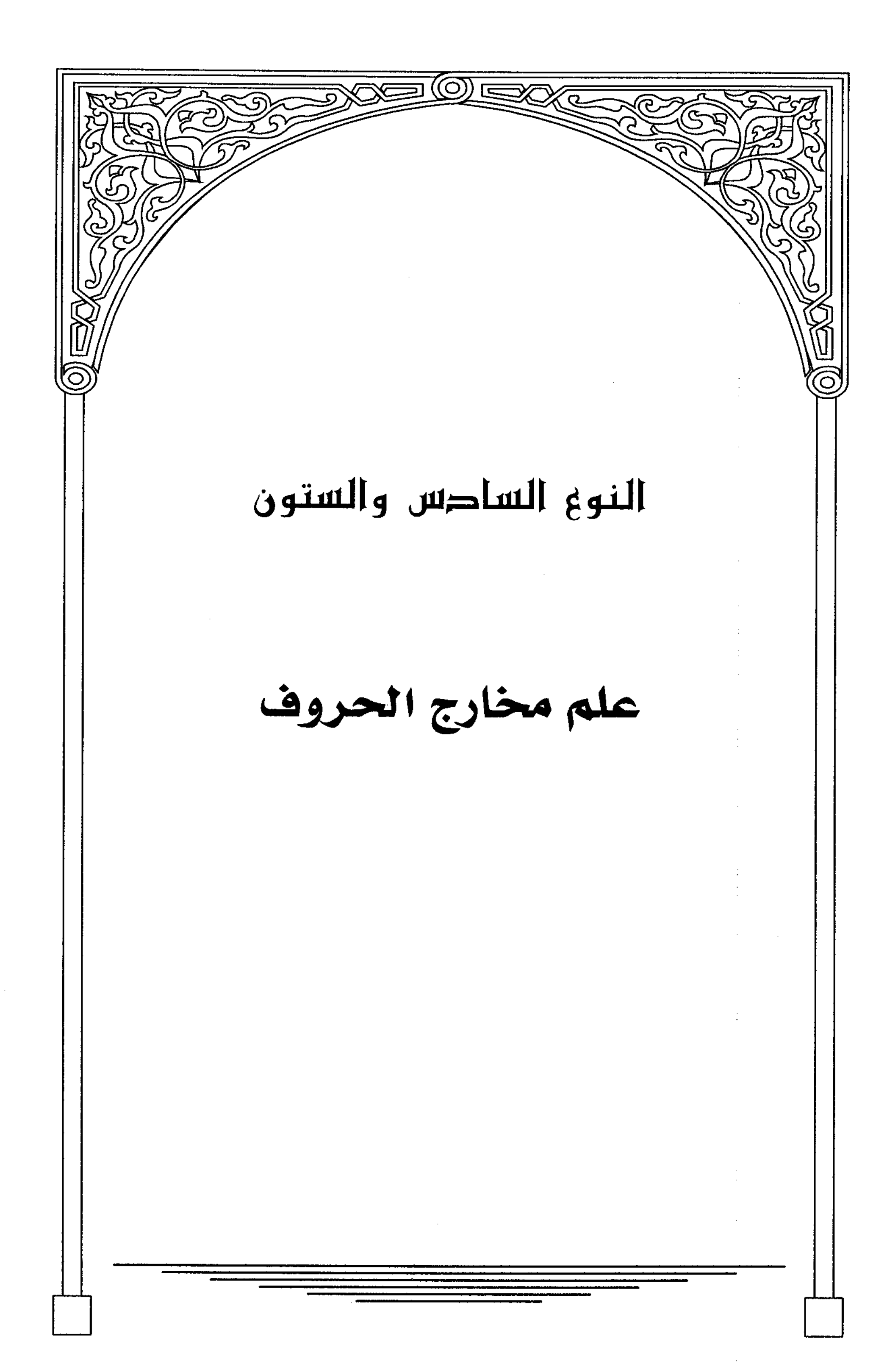
---

(1) وهو النوع السادس والسبعون.

(2) (ح): «فانفتح».

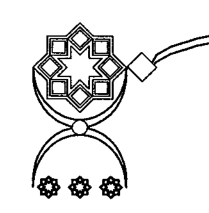
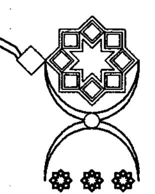
(3) الأصل و(ح): «والشفتان»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٨٧.





النوع السادس والستون

علم مخارج الحروف

النوع السادس والستون

علم مخارج الحروف

ولم يفرد هذا النوع الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»[1].

قال القسطلاني في «لطائف[2] الإشارات في القراءات»: المخارج: جمع مخرج[3]، وهو موضع خروج الحرف، اسم للموضع.

ثم إن مخارج الحروف الأصول[4] سبعة عشر مخرجاً على الصحيح، وهو مذهب الخليل وغيره من المحققين[5]، وهو الذي يظهر من حيث الاختبار، وتقريب معرفته أن تسكن[6] الحرف وتدخل عليه همزة الوصل، لتتوصل إلى النطق به فيستقر اللسان بذلك في [موضعه][7] فيتبين مخرجه.

وإذا حكيت[8] اللفظ به، فإن كان ساكناً حكيته كما تقدم، وإن كان متحركاً حكيته بهاء السكت، لقول[9] الخليل ـ وقد سأل أصحابه ـ: كيف تلفظون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما لفظتم بالاسم لا

---

(١) ذكر السيوطي هذا النوع في كتابه الإتقان ضمن النوع الرابع والثلاثين: «في كيفية تحمله». انظر: الإتقان: ١/ ٢٨٢.

(٢) الأصل و(ح): «لطيف»، وما أثبته أصح لما أسلفته في بداية النوع السابق.

(٣) «مخرج» ساقط من (ح).

(٤) (ح) زيادة: «المذكورة»، وهو موافق للطائف الإشارات: ١/ ١٨٨.

(٥) انظر: كتاب العين: ١/ ٦٤، ٦٥.
وممن ذهب هذا المذهب أيضاً: ابن الجزري. انظر: النشر: ١/ ١٩٩.

(٦) اللطائف: ١/ ١٨٨: «يسكن».

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ١٨٨، وفي الأصل و(ح): «موضوعه»، وهو تحريف.

(٨) اللطائف: ١/ ١٨٨: «سئلت».

(٩) اللطائف: ١/ ١٨٨: «كقول».

المسمى[١]، لكن قولوا: جه[٢].

وقال سيبويه وأتباعه ـ كالشاطبي ـ: ستة عشر[٣]، فأسقطوا الحروف الجوفية، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو والياء من مخرج المتحركة.

وقال الفراء[٤] وأتباعه: أربعة عشر[٥]، فأسقطوا مخرج النون، واللام، والراء، وجعلوها من مخرج واحد.

والصواب المختار هو الأول، وهذه المخارج على سبيل التقريب، وإلا فلكل حرف مخرج/ . [٧٧ب/ح]

ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل، كان أول المخارج الجوف، ثم آخره الحلق، وآخره أول اللسان، ثم آخره الشفتان، فانحصرت هذه المخارج في الجوف، والحلق، واللسان، والشفة.

الأول: الجوف، وهو لثلاثة أحرف، الألف، والواو والياء الساكنين المجانس حركة ما قبل كل له[٦]، وهي حروف المد واللين، وتسمى الهوائية؛ لأنه لا حيز لها فهي بالصوت أشبه بجامع عدم الحيِّز[٦]، وكل حرف مساوٍ لمخرجه إلا حروف المد فإنها دونه[٧]، ومن ثم قبلت الزيادة، وتسمى

---

(١) اللطائف: ١/ ١٨٨: «دون المسمى».

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٧ب.

(٣) انظر: كتاب سيبوبه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ط١، (١٣١٦هـ): ٢/ ٤٠٥.

وانظر: حرز الأماني للشاطبي، باب مخارج الحروف وصفاتها التي يَحْتَاج القارئ إليها. بيت رقم (١١٣٤) وما بعده.

وإلى هذا القول ذهب ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب لعثمان بن جني: ١/ ٥٢.

(٤) في الأصل: «القراء»، وهو تصحيف، وتصويبه من (ح)، واللطائف: ١/ ١٨٨.

(٥) وممن ذهب هذا المذهب: قطرب، والجرمي، وابن كيسان.

انظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد لمحمد مكي نصر، مراجعة علي محمد الصباغ، مطبعة البابي الحلبي، مصر، (١٣٤٩هـ): ٣١. وانظر: الرعاية لمكي بن أبي طالب: ٢٤٣.

(٦) اللطائف: ١/ ١٨٩ زيادة: «في كل».

(٧) اللطائف: ١/ ١٨٩: «من دونه».

الجوفية. قال الخليل: وإنما نسبن إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن[1].

[١١٩/أ/هـ] وقول مكي: إن[2] بعضهم زاد الهمزة لأن مخرجها من/ الصدر، وهو متصل بالجوف[3]. تعقبه ابن الجزري فقال: والصواب اختصاصهن بالجوف دون الهمز[4]؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء، بخلاف الهمزة[5]. انتهى.

الثاني: الحلق، وفيه ثلاثة مخارج لستة أحرف، أولها أقصى الحلق، وهو آخر طابقتيه مما يلي الصدر، وهو الهمزة ثم الهاء، وقيل: على مرتبة واحدة، وعند سيبويه[6] بعد الهمزة مخرج الهاء والألف، وليس واحد عنده أسبق من الآخر.

وذهب أبو العباس وغيره إلى أن الهمزة أولاً، وهي من أول الصدر وآخر الحلق، وهي أبعد الحروف مخرجاً، ثم الألف تليها، وهي صوت لا يعتمد اللسان فيها على شيء من أجزاء الفم، ثم الهاء بعد الألف، وهي آخر المخرج الأول.

وذهب بعضهم إلى أن الهاء قبل الهمزة[7] في الرتبة، وأنها أدخل إلى الصدر.

والتحقيق ما ذكره[8] الخليل[9].

قال الجعبري[10]: ومعنى جعل[11] الألف من مخرج الهمز[12] أن

---

(١) انظر: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٨٦هـ): ١/ ٦٤، والنقل هنا بتصرف.

(٢) (ح): «إلا».

(٣) الرعاية لتجويد وتحقيق لفظ التلاوة لمكي: ١٤٢.

(٤) (ح): «الهمزة»، وهو موافق للنشر: ١/ ١٩٩، واللطائف: ١/ ١٨٩.

(٥) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٩٩.

(٦) الكتاب: ٢/ ٤٠٥.

(٧) (ح): «الهمزة».

(٨) (ح): «ما ذكر»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٠.

(٩) العين: ١/ ٦٤.

(١٠) كنز المعاني للجعبري رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٩أ.

(١١) اللطائف: ١/ ١٩٠ زيادة: «سيبويه».

(١٢) (ح): «الهمزة»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٠.

مبتدأه مبدأ الحلق، ثم يمتد ويمر[1] على الكل، ومن ثم نسب إلى كل مخرج، وخصه دون أختيه للزومه، وهذا معنى قول مكي[2]: لكن الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق. وقول الداني: لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم[3]، وعلى هذا يحمل، و[4]جعل الشاطبي[5] وغيره الألف[6]، حلقياً[7].

والهمزة انفردت العرب باستعمالها متوسطة ومتطرفة، ولم يستعملها[8] العجم إلا[9] في أول الكلام.

ثانيها: وسط الحلق، وهو للعين ثم الحاء المهملتين، والذي يظهر من كلام سيبويه[10]: أن الحاء بعد العين في الرتبة، وإن كانا من مخرج واحد. وهو نص كلام محمد[11] بن أبي طالب القيرواني[12].

وقيل: إن الحاء قبل، وهو نص شريح[13]. قال أبو حيان في «شرح

---

(١) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: «الحلق» ساقط، وفي كنز المعاني رقم (٢٤٨٥): ٣٢٩أ: «ثم يميل ويمد».

(٢) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ١٦٠.

(٣) «الفم» ساقط من الكنز للجعبري، رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٩أ.

(٤) كذا في الأصل و(ح)، والصواب إسقاط الواو كما في لطائف الإشارات: ١/ ١٩٠، وكنز المعاني للجعبري رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٩أ.

(٥) كنز المعاني: ٣٢٩أ: «الناظم».

(٦) كنز المعاني: ٣٢٩أ، وحرز الأماني، البيت رقم (١١٣٨) ورقم (١١٤٩).

(٧) اللطائف: ١/ ١٩٠ زيادة: «انتهى».

(٨) اللطائف: ١/ ١٩٠: «تستعملها».

(٩) «إلا» من (ح)، وفي الأصل: «لا»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ١٩٠.

(١٠) الكتاب: ٢/ ٤٠٥.

(١١) اللطائف: ١/ ١٩٠: «أبي محمد»، وهو تحريف.

(١٢) محمد بن سفيان القيرواني المالكي، أبو عبد الله، الفقيه، المقري، تفقه على أبي الحسن علي بن محمد القابسي، وقرأ على أبي الطيب بن غَلْبُون. وعليه قرأ أبو بكر القصري، وأبو العباس المهدوي. من تصانيفه كتاب: «الهادي في القراءات السبع»، توفي سنة (٤١٥هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٤٧، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٠٣.

(١٣) هو: شريح بن محمد بن شريح الرُّعيني الإشبيلي، أبو الحسن، إمام، مقرئ، أستاذ، محدث، قرأ القراءات على أبيه، وروى عنه كثيراً، وعليه قرأ سبطه حبيب بن =

التسهيل»[1]: وهذا هو الأظهر، والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها[2]، ولا يوجد[3] في كلام غيرها. والعين مما انفردت بكثرة استعمالها، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم، ومفقودة في كلام كثير منهم.

ثالثها: أدنى الحلق - يعني أقربه - إلى الفم، وهو للغين ثم الخاء المعجمتين، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه[4]، ونص على تقديم الخاء أبو محمد القيرواني، والأظهر الأول.

الثالث: اللسان، وفيه عشرة مخارج لثمانية عشر[5] حرفاً من أربعة مواضع، أقصى، ووسط، وحافة، وطرف.

أولها: أقصى اللسان: وهو آخره مما يلي الحلق[6]، وما فوقه من الحنك، وهو للقاف.

ثانيها: أقصاه[7] من أسفل مخرج القاف قليلاً، وما يليه من الحنك، وهو للكاف، ونسبهما الخليل إلى اللَّهاة[8]: وهي اللحمة المشرفة على الحلق، أو ما بين الفم والحلق، وتجمع على لهي، كصرد[9]، أو على لهوات، كجفنات.

ثالثها: وسطه، بينه وبين الحنك الأعلى، وهو للجيم، فالشين المعجمة،

= محمد، من تصانيفه: نهاية الإتقان في تجويد القرآن، توفي سنة (٥٣٧هـ) وقد عمّر طويلاً. غاية النهاية: ١/ ٣٢٤، وبغية الوعاة: ٢٦٦. وانظر: النشر: ١/ ٢٠٤.

(١) بحثت في كتاب التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، ولم أقف لهذا القول على أثر.

(٢) (ح): «كلامهما»، وهو تحريف.

(٣) (ح): «توجد»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ٤٠٥.

(٥) «عشر» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩١.

(٦) الأصل: «الخلق»، وهو تصحيف.

(٧) الأصل: «أقضاه»، وهو تصحيف.

(٨) كتاب العين: ١/ ٦٥.

(٩) الشكل من اللطائف، وفي الأصل: لهي كصرد، ولم أجده، و«صُرَدْ» بضم الصاد وفتح الراء المهملتين: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وجمعه صردان. القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي، دار المأمون، القاهرة، ط٤، (١٣٧٥هـ) مادة: (صرد).

فالياء المتحركة لا المدية[1]، خلافاً للشاطبي[2] كسيبويه[3]، لكن قال الجعبري[4]: إطلاقه الياء والواو وفاقاً للأكثر ينزل على غير المدية[5]، وقيل[6]: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان[7] الشين، قال أبو حيان في شرح التسهيل: وهذه الحروف سوى الياء عند الخليل[8] شَجَرِيَّة[9]، وشَجَرُ الحَنَك: ما يقابل طرف اللسان، وقال الخليل: الشَّجَر: مَفْرج الفم[10]، أي: مُنْفَتَحه، وقال غيره: هو مجتمع اللَّحْيَيْن عند العَنْفَقَة[11].

رابعها: أول حافته، وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر، وهو للضاد المعجمة، وهو منها صعب[12]، وقيل: تخرج[13] من الأيمن، وهو أصعب، وقل من يخرجه/ منها، ويعز خروجها من الجانبين، كما أشار إليه الشاطبي بقوله: [١١٩/هـ]

إِلَى مَا يَلِي الأَضْرَاسَ وَهْوَ لَدَيْهِمَا يَعِزُّ وَبِالْيُمْنَىٰ يَكُونُ مُقَلَّلَا[14]

وهذه العبارة أوضح وأسهل[15] من عبارة ابن مالك في حوز المعاني، حيث قال:

---

(١) تصحفت في الأصل إلى «المد به».
(٢) حرز الأماني بيت رقم (١١٤٩).
(٣) الكتاب: ٢/ ٤٠٥.
(٤) كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٨ب.
(٥) تصحفت في الأصل إلى «المد به».
(٦) قال به المهدوي. انظر: النشر: ١/ ٢٠٠.
(٧) تحرفت في الأصل إلى «بلسان»، وتصويبه من (ح)، واللطائف: ١/ ١٩١.
(٨) كتاب العين: ١/ ٦٥.
وقد أشرك الخليل الضاد مع الجيم والشين في كونهما شجريات، بدلاً من الياء.
(٩) «شجرية» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩١.
(١٠) العين: ١/ ٦٥.
(١١) العَنْفَقَةُ: شُعيرات بين الشفة السفلى والذقن. المعجم الوسيط: ٢/ ٦٣١.
(١٢) اللطائف: ١/ ١٩١ زيادة: «وأكثر».
(١٣) (ح): «يخرج».
(١٤) حرز الأماني: ١٥٠، البيت رقم (١١٤١).
(١٥) اللطائف: ١/ ١٩١: «وأشمل».

فَـأَقْـصَـاهَـا لِـضَـادٍ تَـوَصُّـلاً إِلَـى مَـا يَـلِـي الأَضْـرَاسِ[1]

فلم يفصل كالشاطبي.

ومثله قوله في «التسهيل»[2]: وأول حافة اللسان، وما يليه من الأضراس للضاد. انتهى.

وقد ورد[3] أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ كان يخرجها منهما[4]. قال أبو حيان: والضاد من أصعب الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعماله[5]، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم[6]. انتهى.

وقال بعضهم[7]: ولصعوبته وشدته خصه ـ عليه الصلاة والسلام ـ من بين الحروف بقوله: «أنا أفصح من نطق بالضاد»[8]. انتهى. فلا ريب أنه ﷺ أفصح من نطق بها، إلا أن الحديث[9] كما قال ابن كثير الحافظ: لا أصل

---

(١) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩١.

(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩٢.

(٣) اللطائف: ١/ ١٩٢: «روو».

(٤) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩٢.

(٥) اللطائف: ١/ ١٩٢.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، (١٣٧٤هـ): ١/ ٢٢٢.

(٧) وممن ذكر ذلك الحسن بن أم قاسم المرادي. انظر: المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، (١٤٠٧هـ): ٩٠.

(٨) أورده ابن كثير في تفسيره، في تفسير سورة الفاتحة: ١/ ٣٠، ط. دار المعرفة، وقال: «وأما حديث: أنا أفصح من نطق بالضاد، لا أصل له».

وقد عزاه إليه السخاوي في المقاصد الحسنة: ٩٥ حديث رقم (١٨٥)، والمقدسي في الفوائد الموضوعة: ٧٠، حديث رقم (٥٥)، وقال السخاوي: معناه صحيح، وكذا قال الشوكاني في الفوائد المجموعة: ٣٢٧ حديث رقم (٢٦) باب فضائل النبي ﷺ، وقد عزا الخفاجي في شفاء الغليل قوله: «لا أصل له» إلى الزركشي والسيوطي. انظر: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لأحمد الخفاجي المصري، (١٠٦٩)، تصحيح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني، مصر، ط١، (١٣٧١هـ): ٢٨.

(٩) (ح): «الحدث»، وهو تحريف.

له[1]. ونقله[2] الحكري في النجوم من غير عزو ساكتاً عليه. ونقل ابن الجزري ـ كغيره ـ عن الخليل: أن الضاد شجرية كالثلاثة قبلها[3]، وورد بما تقدم من تعريف الشجر.

خامسها: رأس حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق[4] الضحاك[5]، والناب، والرباعية والثنية، وهو [اللام][6].

الثنية[7]: مقدم الأسنان، والضاحك: كل سن تبدو من مقدم الأضراس عن[8] الضحك. وحكى أبو حيان، عن شيخه أبي علي بن أبي[9] الأحوص[10] أنه قال: يتأتى إخراجها من كلتي حافتي اللسان، اليمنى واليسرى، إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن[11].

---

(١) تفسير القرآن العظيم لإسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، (١٣٨٨هـ): ١/ ٣٠، وقد سقط هذا الحديث ضمن أربعة أسطر من طبعة الشعب المصرية المحققة. انظر: ١/ ٤٧ من الطبعة نفسها.

(٢) اللطائف: ١/ ١٩٢: «وذكره».

(٣) النشر: ١/ ٢٠٠.

(٤) اللطائف: ١/ ١٩٢: «فويق»، وهو الموافق للنشر: ١/ ٢٠٠.

(٥) ورد لفظ الضاحك في حاشية (ح)، ولكنه لم يشر إلى موضعه داخل النص الذي تحرف إلى «حنك الضاد».

(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١٩٢/١، وفي الأصل و(ح): «اللام»، وهو تحريف.

(٧) «الثنية» من (ح)، فقد تصحف في الأصل إلى «الثثية»، وهو في اللطائف: ١/ ٩٢: «والثنية».

(٨) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ١٩٢: «عند».

(٩) «أبي» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٢، والنشر: ١/ ٢٠٠، وكتب التراجم.

(١٠) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص الحياني الأندلسي الفهري، أبو علي، المعروف بابن الناظر، الأستاذ المجود، قرأ على أبي محمد بن الكواب، وعلى أبي بكر محمد بن وضاح، وعليه قرأ أبو حيان، وأبو الحسن القيجاطي، من تصانيفه كتاب: «الترشيد» في التجويد، توفي سنة (٦٨٠هـ). غاية النهاية: ١/ ٢٤٢.

(١١) انظر: القول المفيد: ٣٥.

سادسها: رأسه، بينه وبين ما فويق الثنايا. متصلاً بالخيشوم، أسفل اللام قليلاً، وهو للنون متحركة[1]، وساكنة مظهرة.

[١٧٨أ/ح] قال الجعبري[2]: وهو/ يشمل التنوين، ونص مكي عليه للبيان[3]، والمراد بقولهم: الثنايا: الثنيتين[4]، فجمع على حد ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤][5] لعدم اللبس.

سابعها: رأسه مما بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، وهو للراء[6]، و[7]هو مخرج النون لكنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً، وهذا[8] مذهب سيبويه[9] مع كثير من حذاق[10] العلماء. قال[11] الفراء و[12]قطرب[13] وغيرهما[14]: اللام، والنون، والراء، من رأس[15] اللسان ومحاذيه.

---

(١) (ح): «محركة».

(٢) كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٩أ.

(٣) انظر: الرعاية: ٢٤٠.

(٤) الأصل: «الثنتين»، وهو تصحيف، وما أثبته من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٣.

(٥) والآية هي في قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. وقال: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ ولم يقل: «قَلْبَاكُمَا» لأن من شأن العرب إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعوهما، لأنه لا يشكل. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩/ ١٨٨.

(٦) «للراء» من (ح)، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٣، وفي الأصل: «الراي»، وهو تحريف.

(٧) «الواو» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح)، وهي في اللطائف أيضاً: ١/ ١٩٣.

(٨) اللطائف: ١/ ١٩٣: «وهو».

(٩) انظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٤٠٥.

(١٠) في الأصل: «حداق» بالدال المهملة، وهو تصحيف.

(١١) (ح): «وقال»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٣.

(١٢) «الواو» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٣.

(١٣) انظر: إبراز المعاني: ٧٤٦، وكنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٢٧ب.

(١٤) قال أبو شامة: «قال أبو عمرو الداني والفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان: مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد..». إبراز المعاني: ٧٤٦.

(١٥) اللطائف: ١/ ١٩٣: «رأس من».

والتحقيق ما ذهب إليه سيبويه وأتباعه؛ لأن ظهر اللسان غير طرفيه، والحافة غيرهما، وتسمى الثلاثة دلقية ـ بفتح اللام وسكونها ـ، والذلوقية[1]، سماهن الخليل بذلك؛ لأنهن نسبن[2] إلى الموضع الذي منه مخرجهن، وهو طرف اللسان، وطرف[3] كل شيء ذلقه.

ثامنها: طرفاه، وأصول الثنايا العليا مصعد إلى جهة الحنك، وهو للطاء والدال المهملتين، والتاء المثناة الفوقية، وتسمى نطعية، لأنهن يخرجن من نطع الغار الأعلى، وهو[4] من الفم، وهو سقفه، فنسبن إليه.

تاسعها: طرفه فويق[5] الثنايا السفلى، للصاد، والسين، والزاي. وقال في «التجريد»[6] وصاحب «نهاية[7] الإتقان»[8]: من الفرجة التي بين طرفي اللسان، والثنايا السفلى. وقال أبو حيان[9]: وهو بمعنى الأول، وتسمى أسلية[10]، نسبت[11] إلى الموضع الذي[12] تخرجن[13] منه، وهو أسلة اللسان، وهي طرفه.

عاشرها: طرفه، وأطراف الثنايا العليا، وهي/ الظاء[14] والذال [١٢٠أ/هـ] المعجمتان والثاء المثلثة، ويسميها الخليل [لثوية][15]، لأنها من اللثة: وهي

---

(١) (ح): «الذلوقية».

(٢) اللطائف: ١/ ١٩٣: «ينسبن».

(٣) «وطرف» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٣.

(٤) «وهو» الصواب إسقاطه كما في اللطائف: ١/ ١٩٣.

(٥) اللطائف: ١/ ١٩٣: «وفويق».

(٦) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩٣.

(٧) (ح): «النهاية».

(٨) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩٣.

(٩) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩٣.

(١٠) (ح): «أسليته»، وهو تحريف.

(١١) اللطائف: ١/ ١٩٣: «نسبة».

(١٢) «إلى الموضع الذي» تكررت في الأصل خطأ.

(١٣) اللطائف: ١/ ١٩٣: «يخرجن».

(١٤) اللطائف: ١/ ١٩٣: «وهو للظاء».

(١٥) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ١٩٣، وهو في الأصل: «التوتية»، وفي (ح): «التويه»، وكلاهما تحريف، وما أثبته يوافق كتاب العين: ١/ ٦٥.

اللحم المركب في الأسنان. قال أبو حيان[1]: والظاهر أنها مما انفردت به العرب، واختصت به دون العجم، فالذال[2] ليست في الفارسية، والثاء ليست في الرومية[3] والفارسية[4]. انتهى.

الرابع: الشفتان، وفيهما مخرجان لأربعة أحرف:

أولهما: باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وهو للفاء. قال أبو حيان[5]: وليست في لسان الترك، ولذلك يقولون في فقيه: بقيه ـ بالباء المشربة ـ القوية[6].

ثانيهما: ما بين الشفتين، وهو للواء ـ غير المدية[7] ـ والباء الموحدة والميم، لكنهما ينطبقان[8] على الباء والميم، وينفتحان في الواو. قال الجعبري: والتحقيق[9] تأخير الواو عن أختيها، وفاقاً لمكي[10] وسيبويه[11]، لأن الشفتين لا ينطبقان مع الواو، وينطبقان مع الباء أقوى من الميم، وتسمى هذه: الشفهية والشفوية، نسبة للشفتين[12]، موضع خروجهن.

المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو لصفة، وهي الغنة، وتكون في النون ولو تنويناً، كما صرح به الشاطبي في قوله: وغنة تنوين ونون[13]، والميم الساكنة[14] حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن

---

(١) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩٣، ١٩٤.

(٢) (ح): «والذال»، وهو موافق للطائف.

(٣) «في الرومية»، تكررت كتابتها سهواً في الأصل.

(٤) اللطائف: ١/ ١٩٣ زيادة: «أيضاً».

(٥) تحرفت في الأصل إلى «حيا»، وتصويبه من (ح).

(٦) «القوية» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، وهو موافق للطائف.

(٧) تصحفت في الأصل إلى «المد به».

(٨) تحرفت في الأصل إلى «ينطقان»، وتصويبه من (ح)، واللطائف: ١/ ١٩٤.

(٩) «والتحقيق» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٤.

(١٠) انظر: الرعاية: ٢٣٥ باب الواو، فقد أخرها إلى ما بعد الباء والميم.

(١١) قال سيبويه: «ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو». الكتاب: ٤/ ٤٣٣ بتحقيق عبد السلام هارون.

(١٢) اللطائف: ١/ ١٩٤: «إلى الشفتين».

(١٣) حرز الأماني، بيت رقم (١١٥١).

(١٤) (ح): «الساكنين»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٤.

مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي، على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حرفي[1] المد الياء والواو من مخرجهما إلى الجوف على الصواب. قال أبو حيان في «شرح التسهيل»[2]: قول سيبويه: ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة[3]، [يريد النون المخفاة التي لم تبق منها إلا الغنة، فكأنه قال: مخرج الغنة. وإلا فالنون الخفيفة[4]][5] في نحو: «يضربن» [النور: ٣١] مخرجها من مخرج المتحركة[6].

وقول مكي: الغنة نون ساكنة. أي: تابعة للنون الساكنة، قال: وهي حرف شديد[7]، فقال الجعبري[8]: جعلها إياها حرفاً غير [سديد][9]، وإن أراد أنها ذات محل مغاير فلا يلزم منه حرفيتها، قال: والغنة ـ صفة النون ولو تنويناً ـ والميم تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخففتين[10]، أو مدغمتين، لا تختفي بمخرج، بل كل راجع إلى مخرجه[11]، قال: وهذا معنى قول الداني، وأما الميم والنون فيتجافى بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد، وبرهانه في سد الأنف، وهي في الساكن أكمل من المتحرك، و[12]في المخفي أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من[13] المخفي[14]. انتهى.

---

(١) «حرفي» من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٤، وفي الأصل: «حرف»، وهو تحريف.
(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٩٤.
(٣) الكتاب: ٢/ ٤٠٥.
(٤) لعل المراد بالخفيفة هنا: الساكنة.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٩٤.
(٦) اللطائف: ١/ ١٩٤ زيادة: «انتهى».
(٧) الرعاية: ٢٤٠.
(٨) كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥): ٣٢٩أ.
(٩) ما بين المعقوفين من «اللطائف: ١/ ١٩٥، وكنز المعاني: ٣٢٩أ، وقد تصحفت في الأصل و(ح) إلى «شديد».
(١٠) اللطائف: ١/ ١٩٥: «مخفيتين»، وما أثبته يوافق كنز المعاني للجعبري: ٣٢٩أ.
(١١) من قول: «لا تختص» إلى قوله: «مخرجه»، ليس في كنز المعاني للجعبري: ٣٢٩أ.
(١٢) «الواو» ساقطة من (ح).
(١٣) «من» ساقط من الأصل وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٥.
(١٤) كنز المعاني للجعبري: ٣٢٩ب زيادة: «عند مثبتها».

وزاد في «المنة في تحقيق الغنة»: وذلك محسوس في الأحوال الأربعة: الإخفاء، والإدغام، والحركة، والسكون، ولا ينازع في هذه[1] إلا مكابر في الحسيات، وعلى هذا[2] فالغنة من الصفات، فاللائق ذكرها فيها، ويذكر عوضها مخرج النون المخفاة، كما قال مكي: النون الخفيفة[3] مخرجها من[4] الخيشوم، وهو فوق غار الحلق الأعلى، ومراده ـ كما تقدم ـ المخفاة، وتجوز عنه بالخفيفة. انتهى.

لكن قول الجعبري: أن الغنة صفة للثلاثة، ولا تختص بمخرج، بل كل راجع إلى مخرجه. تعقب: بأن الحس[5] يشهد بخلافه في الحركة والسكون؛ لأنك إذا نطقت بحرف منها لزم[6] مخرجه، متحركاً كان أو ساكناً، بخلاف المخفي والمدغم[7]، فإنهما يتحولان مع ذلك إلى الخيشوم، وهو المختار عند الحذاق من أهل الأداء والنقلة[8].

[؟؟؟] ووقع للحكري في النجوم/ الزاهرة أن ذكر في الشفتين ثلاثة مخارج، ثانيها: الواو[9] بلا انطباق، ثالثها: باء فميم من بينهما بانطباق[10] [ففرق][11] بالانطباق والانفتاح، وأسقط مخرج الغنة [من المخارج، وذكرها في الصفات][12]

---

(١) اللطائف: ١/ ١٩٥: «ذلك».

(٢) هنا في الأصل زيادة: «فالغنة من هذا»، وهي ليست موجودة في (ح)، ولا في لطائف الإشارات: ١/ ١٩٥، فلعلها خطأ من الناسخ.

(٣) تحرفت في الأصل إلى «الحقيقة»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٥.

(٤) «من» ساقط من اللطائف: ١/ ١٩٥.

(٥) تحرفت في الأصل إلى «الحسن»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٥.

(٦) تحرفت في الأصل إلى «لزوم»، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٥.

(٧) اللطائف: ١/ ١٩٥: «المدغم والمخفي» تقديم وتأخير.

(٨) الأصل و(ح) زيادة: «المخفاة، ويجوز عنه بالخفيفة. انتهى». وهذا الكلام ورد هنا خطأ، إذ ورد ذكره قبل قليل.

(٩) اللطائف: ١/ ١٩٥ زيادة: «من بينهما».

(١٠) «بانطباق» سقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٥.

(١١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وورد في (ح): «يفرق»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٩٥.

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ١٩٦.

لما ذكر[1]، وهو حسن إن ساعده بتباين المخرجين فيتأمل.

تنبيه: نسق الحروف المشتركة بالواو يدل على عدم ترتيبها، وأخر الشاطبي الصاد المهملة وأختيها عن الظاء المعجمة وأختيها وفاقاً للداني[2]، وقدمهما[3] هنا وفاقاً للنشر[4] كمكي[5] تبعاً لسيبويه[6]، والله الموفق[7].

انتهى ملخصاً من «لطائف الإشارات في القراءات» للقسطلاني[8].

---

(١) «ذكر» من (ح) واللطائف: ١/١٩٦، وفي الأصل: «ذلك»، وهو تحريف.

(٢) انظر: حرز الأماني، بيت رقم (١١٥٥)، ورقم (١١٥٦).

(٣) اللطائف: ١/١٩٦: «وقدمتها».

(٤) النشر: ١/٢٠٠، ٢٠١.

(٥) انظر: الرعاية: ٢١٥.

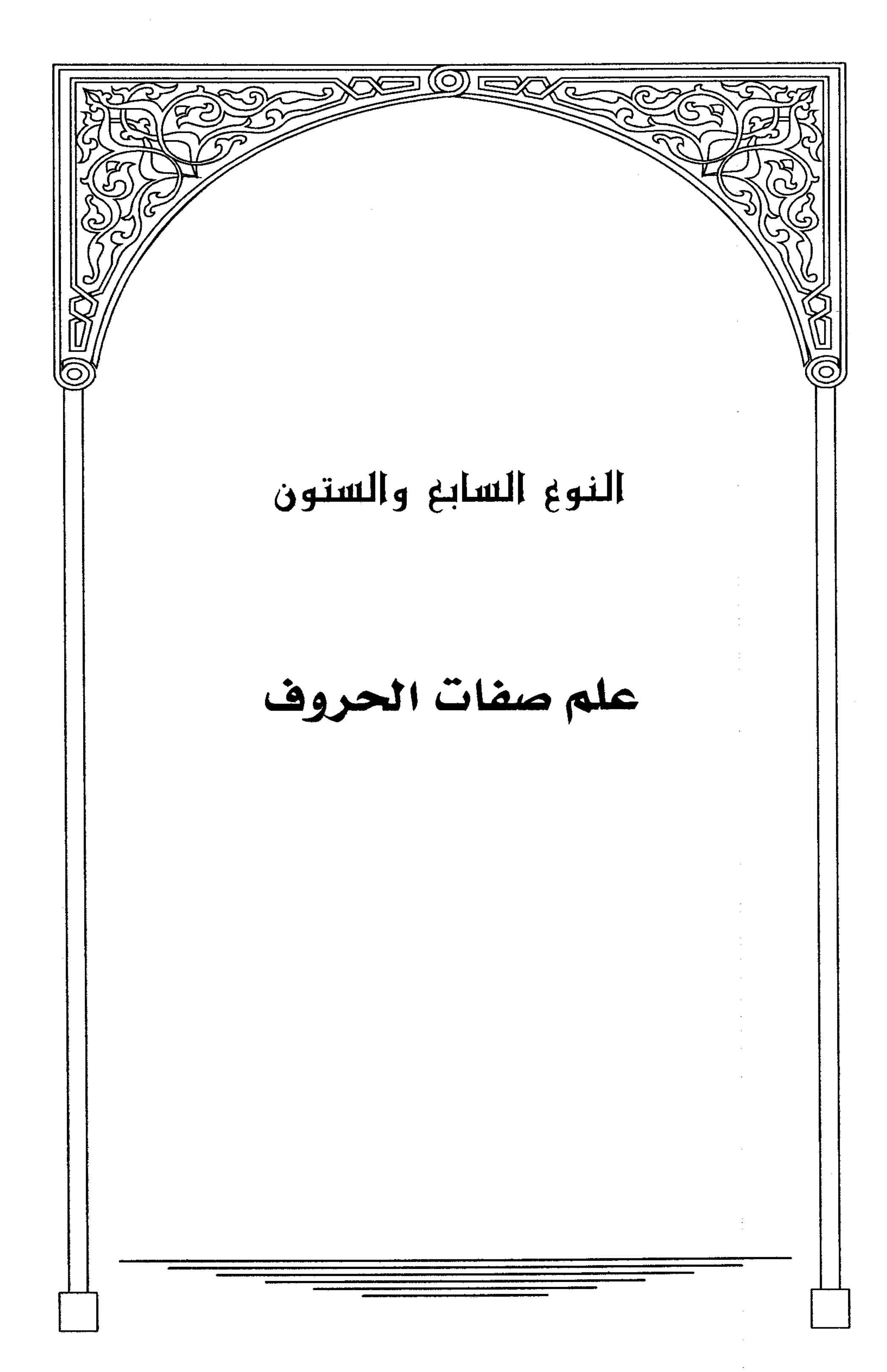
(٦) الكتاب: ٢/٤٠٦.

(٧) (ح) زيادة: «والمعين».

(٨) من قوله: «ملخصاً» إلى قوله: «للقسطلاني» ورد في بداية النوع التالي في (ح)، وهو سهو من الناسخ.

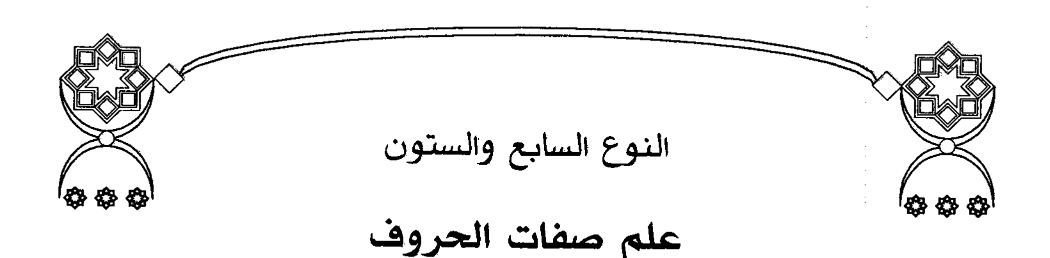
ودعوى المؤلف أنه ملخص من اللطائف غير سديد، فما نقله هنا إنما هو بنصه عدا كلمات قليلة. انظر: لطائف الإشارات: ١/١٨٨ ـ ١٩٦.





النوع السابع والستون

علم صفات الحروف



النوع السابع والستون

علم صفات الحروف

ولم يفرد هذا النوع الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الإتقان»[1].

والصفات: جمع صفة، وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه ذاتي أو خارجي[2] إما باعتبار محله، أو باعتيار نفسه، وهو معنى قول الجعبري[3]: لفظ يدل/ على معنى في موصوفه ذاتي أو خارجي. [٧٨ب/ح]

فالأول كحروف الحلق، والثاني كالجهر والهمس.

وفائدتهما[4]: تمييز الحروف المتشاركة في المخرج، إذ لولاه[5] لاتحدت[6]، فالمخرج يبين [كمية][7] الحرف كالميزان، والصفة تبين كيفيته كالناقد، وإليه يشير قوله في حرز الأماني[8]:

وَهَاكَ مَوَازِينَ الحُرُوفِ وَمَا حَكَىٰ   جَهَابِذَةُ النُّقَّادِ فِيهَا مَحَصَّلَا
وَلَا[9] رِيبَةٌ فِي عَيْنِهِنَّ وَلَا رِبَا   وَعِنْدَ صَلِيلِ الزَّيْقِ يَصْدُقُ الابْتِلَا[10]

---

(١) ذكر السيوطي هذا النوع ضمن النوع الرابع والثلاثين في كيفية تحمله. انظر: الإتقان: ١/ ٢٨٤.

(٢) «ذاتي أو خارجي» ساقط من اللطائف: ١/ ١٩٦.

(٣) كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥): ٣٢٦ب.

(٤) اللطائف: ١/ ١٩٦، وكنز المعاني: ٣٢٦ب: «وفائدتها».

(٥) اللطائف: ١/ ١٩٦: «لولاها»، وفي كنز المعاني: ٣٢٦ب: «لولا»، فلعله خطأ.

(٦) تصحفت في الأصل إلى «لا تحدث».

(٧) الأصل و(ح): «كميته»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٩٦.

(٨) حرز الأماني، البيت رقم (١١٣٤)، ورقم (١١٣٥).

(٩) الأصل: «فلا»، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٦، وهو الموافق لحرز الأماني: ١٥٠.

(١٠) (ح): «الابتلاء» بالهمز، وهو مخالف لحرز الأماني: ١٥٠.

فاستعار الميزان للمخرج لاشتراكهما في تعريف الكامل والزائد والناقص.

والجَهَابِذَةُ: جمع جِهْبِذْ وهو الحاذق[1]. والنقاد: جمع ناقد، أي: عارف خالص النقدين من مغشوشهما[2]. ورشح استعارة الموازين للمخارج باستعارة جهابذة النقاد، [لحذاق][3] القراء، وقوله: ولا ريبة. أي: نقص. ولا ربا، أي: زيادة. ومعنى قوله: صليل[4] الزيف: أن اعتبار النقد بالنظر، والذوق، واللمس، والسمع، وهذا بأن ترميه على حجر لتسمع صوته فتميز الجيد من الرديء، وفيه حذف، أي: صليل الزيف يدل على المغشوش[5]، وصليل الجيد يدل عليه.

ثم إن الصفات تنقسم إلى قوي وضعيف:

فالأول[6]: كالجهر والشدة.

والثاني[7]: كالهمس والرخاوة، وهي[8] ذات أضداد وغيرها.

فالأولى: المجهورة، والرخوة، والمستفلة، والمنفتحة[9]، والمصمتة، وضدها: المهموسة، والشديدة، والعلوية، والمنطبقة، والمذلقة.

والثانية: كالصفير، والقلقلة[10]، وغيرهما مما يتلى عليك ـ إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) انظر: المعجم الوسيط: ١/ ١٤١ مادة: (جهبذ).

(٢) وردت غير واضحة في (ح).

(٣) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ١٩٦، وفي الأصل و(ح): «الحذاق»، وهو تحريف.

(٤) صَلَّ يَصِلُّ صَلِيلاً وصَلْصَلَ صَلْصَلَةً ومُصَلْصَلاً؛ أي: صَوَّتَ صَوْتاً ذا رنين. يقال: تَصَلْصَلَ الحَلْي أي صوَّت، وصَلَّ الإناء الفارغ أي: رَنَّ عند قَرْعِه. لسان العرب: ٢/ ٤٦٧. وانظر: المعجم الوسيط: ١/ ٥٢١، مادة: (صلل).

(٥) (ح): «الغنوش» وهو تحريف.

(٦) اللطائف: ١/ ١٩٧: «فالأولى».

(٧) اللطائف: ١/ ١٩٧: «والثانية».

(٨) اللطائف: ١/ ١٩٧: «وإلى».

(٩) اللطائف: ١/ ١٩٧: «المتفتحة»، وهو تصحيف.

(١٠) اللطائف: ١/ ١٩٧: «القلقة».

فأما المهموسة: فعشرة أحرف، مجموعة[1] في (سكت فحثه شخص)، السين، والكاف، والتاء، والفاء، والحاء، والثاء، والهاء، والشين، والخاء[2]، والصاد المهملة، وسميت بذلك لجريان النفس معها عند اللفظ بها، لضعف الاعتماد على[3] مخرجها.

والهمس في اللغة: الخفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، وقول أبي [زبيد][4] يصف الأسد:

فَبَاتُوا يُدْلِجُونَ وَبَاتَ يَسْرِي ... بَصِيرٌ بِالدُّجَى هَادِي هُمُوسٌ[5]

وبعض المهموس[6] أضعف من بعض، فالصاد والخاء المعجمة أقوى من غيرها[7] لأن في الصاد انطباقاً[8]، وصفيراً، واستعلاء، والخاء فيه استعلاء، وكلها صفات قوة، وما سوى هذه العشرة من حروف الهجاء تسعة عشر حرفاً مجهوراً لقوته، وقوة الاعتماد عليه، ومنع النفس أن يجري معه. قال في «التمهيد»[9]: وإنما لقبت بالجهر، لأن الجهر هو الصوت الشديد[10]

---

(١) (ح): «مجموعها»، واللطائف: ١/١٩٧: «جمعوها».

(٢) تصحفت في الأصل إلى «الحاء».

(٣) (ح): «وعلى»، وهو تحريف.

(٤) في جميع النسخ: «أبي زيد»، وهو تحريف.

وأبو زبيد هو: حرملة بن المنذر الطائي، شاعر مخضرم، اختلف في إسلامه، قيل: إنه عاش مئة وخمسين سنة، ولم يصف أحد من الشعراء الأسد وصفه.

طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، العباسية، القاهرة، (١٩٧٤م): ٢/٥٩٣، وطبقات الشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق د. مفيد قميحة، ومراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (١٤٠٥هـ): ١٨٥.

(٥) الشطر الثاني من البيت في لسان العرب: ٨٢٩، مادة: (همس)، وهو منسوب إلى أبي زبيد ـ كما أسلفت ـ وهو صدر قصيدة يصف فيها الأسد في طبقات فحول الشعراء لابن سلام: ٥٩٩.

(٦) (ح): «المهموسة»، وهو موافق للطائف: ١/١٩٧.

(٧) (ح): «غيرهما»، وهو موافق للطائف: ١/١٩٧.

(٨) (ح): «إطباقاً»، وهو موافق للطائف: ١/١٩٧.

(٩) التمهيد في علم التجويد، لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، (١٤٠٥هـ): ٨٧.

(١٠) ليت ابن الجزري هنا أبدل قوله: «الشديد» بـ«الرفيع»، وذهب في ذلك مذهب =

القوي، فلما كانت [في][1] خروجها كذلك/ لقبت به، لأن الصوت يجهر [١٢١/أ هـ] بها. وبعضها أقوى من بعض، على قدر ما فيها من صفات القوة.

وأما الشديد[2] فثمانية أحرف، جمعوها في (أجد قط بكت)، الهمزة، والجيم، والدال، والقاف، والطاء، والباء الموحدة، [والكاف والتاء][3]، لأنه اشتد لزومها لموضعها وقويت فيه، حتى حبس الصوت عند لفظها أن يجري معها، لقوة الاعتماد عليها.

والمتوسطة بين الشدة والرخاوة في[4] خمسة أحرف، جمعوها في (لن عمر) لجري الصوت معها جرياً ضعيفاً، أو التي جرى معها بعض الصوت وحبس بعضه[5].

والرخوة فيما عداهما من الحروف لجري الصوت مع لفظها بضعف[6] الاعتماد، وتبين[7] ذلك أنه إذا وقف على الجيم فقيل: (الحج)، وشبهه، انحصر الصوت فلم يجري مخرجه، وإن[8] وقف على السين فقيل: (الطس)، جرى الصوت معها، وأمكن أن يمد مع النطق بها، وهو معنى رخاوتها، وذلك مدرك ـ ضرورة ـ بأدنى تمييز وتأمل.

وأما العلوية فسبعة أحرف، جمعوها في (قظ[9] خص ضغط)، وسميت

= الراغب في المفردات حيث قال: يقال: لظهور الشيء بإفراط حاسة البصر أو حاسة السمع... وقيل: كلام جوهري وجهير يقال: لرفيع الصوت، ولمن يجهر بحسنه. المفردات: ١٠١ مادة: (جهر).

وما ذلك إلا لأن الفرق بين الجهر والشدة أو المجهورة والشديدة فرق دقيق يستلزم الدقة في التمييز بينهما.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/١٩٧، وهو موافق للتمهيد: ٨٧.

(٢) اللطائف: ١/١٩٨: «الشديدة».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/١٩٨.

(٤) «في» ساقط من اللطائف: ١/١٩٨.

(٥) (ح): «اخضه»، بدلاً من «بعضه»، وهو تحريف.

(٦) اللطائف: ١/١٩٨: «لضعف».

(٧) (ح): «ويتبين»، واللطائف: ١/١٩٨: «ويبين».

(٨) اللطائف: ١/١٩٨: «وإذا».

(٩) الأصل: «قط»، وهو تصحيف.

به لارتفاع اللسان بها ـ عند النطق ـ إلى أعلى الحنك. قال ابن الجزري: وهي حروف التفخيم على الصواب، وزاد مكي عليها الألف[(١)]، وهو وهم، فإن الألف تابع لما قبله، فلا يوصف بترقيق ولا تفخيم[(٢)]. وأعلاها الطاء[(٣)] وما عداها مستفلة لانحطاط[(٤)] اللسان ـ عند النطق بها ـ إلى قاع الفم.

وأما المنطبقة ففي[(٥)] أربعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء[(٦)]، والظاء، لتلاقي طابقتي اللسان عند النطق بها، مع استعلائها في الفم، وهو لغة التلاصق والتساوي، وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها، لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرفي اللسان مع أصول الثنايا العليا، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق. وما عداها من الحروف منفتحة؛ لتجافي اللسان عن الحنك حتى يخرج الريح من بينهما عند النطق بها، وفي تسميتهم المنطبقة [بما][(٧)] ذكر تجوز، لأن الطبق إنما هو باللسان[(٨)] والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل: مطبق، ومثله كثير في الاستعمال. والكلام في المنفتحة كذلك، لأن الحرف لا ينفتح، وإنما ينفتح [عنده][(٩)] اللسان عن[(١٠)] الحنك، وكذا[(١١)] المستعلية، إلا أن يقال: سميت لخروج صوتها من جهة العلو.

وأما المذلقة: فستة أحرف جمعوها في (فِرَّ مِنْ لُبٍّ)، لأنه يعتمد عليها

---

(١) انظر: الرعاية: ١٢٩.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٠٢، ٢٠٣.

(٣) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «الظاء».

(٤) «الانحطاط» من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٨، وفي الأصل: «لانحاط»، وهو تحريف.

(٥) اللطائف: ١/ ١٩٨: «فهي».

(٦) «والطاء» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٨.

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ١٩٩، وفي الأصل: و(ح): «ما»، وهو تحريف.

(٨) اللطائف: ١/ ١٩٩: «للسان».

(٩) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ١٩٩، وفي الأصل و(ح): «عنه»، وبما أثبت يستقيم المعنى.

(١٠) (ح): «عند».

(١١) اللطائف: ١/ ١٩٩: «وكذلك».

بذلق اللسان، وهو طرفه وصدره، وهي أخف الحروف على اللسان، وثلاثة منها تخرج من بين الشفتين ولا عمل لها في اللسان، وهي: الفاء، والباء[1]، والميم، وباقيها يخرجن[2] من أسفل اللسان [إلى][3] مقدم الغار الأعلى[4].

وما عداها من الحروف مصمتة، وسميت بذلك لأنها صمتت[5]، أي: منعت أن تخص[6] ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها لاعتياصها[7] على اللسان، فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة أكثر من ثلاثة أحرف حتى يكون معها غيرها من الحروف المزلقة، فمعنى المصمتة: الممنوعة من أن تكون منفردة في كلمة طويلة، من قولهم: صمت، إذا منع نفسه الكلام، وهذا آخر الصفات ذات الأضداد.

[١٧٩/أ/ح] وأما الصفات التي لا يطلق على باقيها/ اسم مشعر بضد تلك الصفة، بل سلبها[8]:

[١٢١/هـ] فمنها: **حروف الصفير**، وهي: السين، والصاد، والزاي، وهو صوت/ زائد بين[9] الشفتين يصحبها عند خروجها، وهي الحروف الأسلية[10].

---

(١) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «الياء»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٩٩، والتمهيد: ٩٨.

(٢) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «تخرجن»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٩٩، والتمهيد: ٩٨.

(٣) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «أي»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٩٩، والتمهيد: ٩٨.

(٤) الأصل و(ح): «الأعلا»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ١٩٩، والتمهيد: ٩٨.

(٥) (ح): «اصمتت»، وهو موافق للطائف: ١/ ١٩٩.

(٦) اللطائف: ١/ ١٩٩: «تختص».

(٧) الأصل و(ح): «لعتياصها» موصولة، وفي اللطائف: ١/ ١٩٩ زيادة: «أي عصيانها».

قال في لسان العرب: العَوَصُ: ضِدُّ الإمْكَان واليُسْرِ، واعتاص علَيَّ هذا الأمر يَعْتَاص، فهو مُعْتَاص إذا الْتَاثَ عليه أمره فلم يَهْتَدْ لجهة الصواب فيه. اللسان: ٢/ ٩٢٨ مادة: (عوص).

(٨) اللطائف: ١/ ١٩٩: «بسلبها».

(٩) اللطائف: ١/ ١٩٩: «من بين».

(١٠) «الأسلية» من (ح) واللطائف: ١/ ١٩٩، وفي الأصل: «أسيلة»، وهو تحريف، وأَسَلَةُ اللِّسَان: مُسْتَدَقُّ طَرَفه. انظر: العين: ١/ ٥٨، والرعاية: ١٤٠.

ومنها: **حروف القلقلة**، ويقال: اللقلقة، وهي خمسة مجموعها[1] في (قطب جد). وتكون متوسطة كباء ﴿نَبۡعَثُ﴾ [النحل: ٨٤]، وجيم ﴿ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد: ١٠]، ودال [﴿مَدَدۡنَٰهَا﴾] [الحجر: ١٩][2]، وقاف ﴿خَلَقۡنَا﴾ [الأعراف: ١٨١]، وطاء ﴿أَطۡوَارًا﴾ [نوح: ١٤]، و[متطرفة][3] كباء ﴿لَّمۡ[4] يَتُبۡ﴾ [الحجرات: ١١]، وجيم [﴿يُخۡرِجۡ﴾] [النساء: ١٠٠][5]، ودال ﴿وَلَقَدۡ﴾ [البقرة: ٦٥][6]، وقاف ﴿وَمَن[7] يُشَاقِقِ﴾ [النساء: ١١٥]، وطاء ﴿وَلَا تُشۡطِطۡ﴾ [ص: ٢٢]، لتقلقل اللسان بها عند سكونها في الوقف وغيره، فيسمع[8] لها نبرة، لكنها في المتطرفة[9] أبين منها في الوصل، وأصل هذه الصفة[10] قيل[11]: للقاف، لأنه حرف لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه، ويشبهه[12] في ذلك أخواته. وليست القلقلة حركة، وإنما هي شدة الصياح. واللَّقْلَقَة: شدة الصوت، قاله الخليل[13].

وأضاف بعضهم[14] إليها الهمزة لما فيها من [الجهر][15] والشدة، ودفع

---

(١) اللطائف: ١/ ١٩٩: «جمعوها» وهو الموافق لما سبق.

(٢) جميع النسخ: «مددنا»، وما أثبته هو الصواب.

(٣) الأصل و(ح): «متطرفاً»: وما أثبته من اللطائف: ١/ ١٩٩، وهو الموافق للسياق.

(٤) الأصل و(ح): «ولم»، وهو تحريف.

(٥) جميع النسخ: «لم يخرج»، ولم أقف على آية بهذا الشكل.

(٦) ١/ ١٩٩: «لقد».

(٧) الأصل و(ح): «لم»، وهو تحريف.

(٨) اللطائف: ١/ ١٩٩: «فتسمع» بالفوقية.

(٩) والمراد هنا بالمتطرفة، أي التي يوقف عليها، يؤيد ذلك ما في اللطائف: «لكنها في الوقف أبين منها في الوصل»، وما في النشر: ١/ ٢٠٤: «أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة».

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٠٠: «قيل: وأصل هذه الصفة».

(١١) قاله المبرد، عزاه إليه في النشر: ١/ ٢٠٣.

(١٢) اللطائف: ١/ ٢٠٠: «وأشبهه».

(١٣) العين: ٥/ ٢٦، والنشر: ١/ ٢٠٣.

(١٤) انظر: النشر: ١/ ٢٠٣.

(١٥) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٠٠، وفي الأصل و(ح): «الهمس»، وهو مخالف لما سار عليه المتقدمون كمكي في الرعاية: ١٤٥، وقد ذكر محققاً كتاب لطائف الإشارات: أن البحوث الصوتية الحديثة ترى أن الهمزة صوت مهموس، أو أنه: لا هو بالمهموس ولا المجهور، فكان هذا الخطأ رمية من غير رامٍ. لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٠.

بدخول التخفيف عليها حالة السكون، وبما يعتريها من الإعلال، وأضاف إليها سيبويه[١] التاء، وذكر لها نفخاً، وهو قوي في الاختبار. وجعل المبرد[٢] منها الكاف لكنه جعلها دون القاف، قال: وهذه القلقلة[٣] بعضها أشد من بعض.

ومنها: **حروف المد واللين**، لامتداد الصوت بها، وهي الجوفية والهوائية، وأمكنهن الألف.

ومنها: **حرفا اللين**، وهما الياء والواو[٤] الساكنان المفتوح ما قبلهما، لأنهما يخرجان في لين، وقلة تكلفة[٥] على اللسان، لكنهما نقصا[٦] عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما[٧] عن جنسهما، فنقصت[٨] المد الذي في الألف، وبقي اللين فيهما لسكونهما، فشبهتا بذلك.

ومنها: **الحروف الخفية**، وهي أربعة: الهاء، وحروف المد الثلاثة، لخفائها في اللفظ، إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء[٩] الهاء قويت بالصلة[١٠]، وحروف المد بالمد عند الهمز، والألف أخفى[١١] هذه الحروف، لأنه لا عمل للسان فيها، ولا مخرج تنسب إليه على الحقيقة، ولا تتغير، ولا

---

(١) لم أقف على هذا في كتاب سيبويه، والذي وقفت عليه هو قوله: «ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة ولم تضغط ضغط الأولى، وهي الزاي والظاء والذال والضاد، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره وقد فتر من بين الثنايا لأنه يجد منفذاً فتسمع نحو النفخة». الكتاب: ١/ ١٧٤. وانظر ما عزاه المصنف لسيبويه في: النشر: ١/ ٢٠٣.

(٢) المقتضب: ١/ ١٩٦.

(٣) تحرفت في الأصل إلى «القلقة»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠٠، والمقتضب: ١/ ١٩٦.

(٤) اللطائف: ١/ ٢٠٠: «الواو والياء» تقديم وتأخير.

(٥) (ح): «كلفة»، وهو موافق للطائف: ١/ ٢٠٠، والتمهيد: ٩٢.

(٦) (ح): «نقصتا»، وهو موافق للطائف: ١/ ٢٠٠، والتمهيد: ٩٢.

(٧) «قبلهما» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠٠، وقد تحرف في الأصل إلى «قبلها»، وما أثبته يوافق التمهيد: ٩٢.

(٨) (ح): «فنقصتا»، وهو موافق للطائف: ١/ ٢٠٠، والتمهيد: ٩٢.

(٩) (ح): «أو لخفاء».

(١٠) في التمهيد: ٩٣: «قووها بالصلة والزوائد».

(١١) الأصل و(ح): «أخفا» بالألف الممدودة.

[تتحرك][1] حركة ما قبلها.

ومنها: **حروف العلة**، وهي حروف المد والهمزة، لأن التغير، والعلة، والانقلاب لا يكون في كلام العرب إلا في مواضع[2]:

أحدها: تعتل الياء والواو[3] فيقلبان[4] ألفاً تارة، وهمزة أخرى، في[5] نحو قال و[سقى][6]، وتنقلب الهمزة [ياء][7] تارة [و][7]واواً أخرى، والياء كذلك، نحو رأسي[8]، وتؤمن[9]، وبئر، وأدخل قوم في هذه الحروف الهاء؛ لأنها تقلب همزة، نحو ماء وأيهات[10]. وتقسيم التصريفيين[11] الكلم إلى: صحيح، ومضاعف، ومهموز، ومعتل، صريح في إخراج الهمز منها. وقال الجعبري[12]: والتحقيق إدخال الهمزة فيها لمساواتها بها[13]، وزيادتها بالتسهيل، وإخراج الهاء[14] للعلة[15].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، وأثبته من التمهيد: ٩٣.

(٢) «مواضع» ساقط من اللطائف: ١/ ٢٠١.

(٣) اللطائف: ٢٠١: «الواو والياء».

(٤) (ح): «فينقلبان»، وهو موافق للطائف: ٢٠١، والتمهيد: ٩٣.

(٥) «في» ساقط من اللطائف: ٢٠١.

(٦) الأصل و(ح): «شظى»، فلعله تحريف، وما أثبته من التمهيد: ٩٣، وفي اللطائف: ١/ ٢٠١: «وشفاء».

(٧) ما بين المعقوفات ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٠١.

(٨) اللطائف: ١/ ٢٠١: «رأس».

(٩) اللطائف: ١/ ٢٠١، والتمهيد: ٩٣: «ويؤمن».

(١٠) الأصل: «أومهات»، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٢٠١: «أمهات»، وما أثبته من التمهيد: ٩٣، لأن أَيْهَاتَ وأَيْهَاتِ: بمعنى هَيْهَات. وأصلها أَيَّهَ بِهِ: صاح به وناداه. وإِيهِ: اسم فعل للاستزادة من حديث أو عمل معهود، فإذا نَوَّنتها كانت للاستزادة من حديث أو عمل ما، وتكون للإِسْكَاتِ والكفِّ بمعنى حسبك. المعجم الوسيط: ٢٤ مادة: (أَيَّه).

(١١) (ح): «التصريف بين».

(١٢) كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥): ٣٣٠ب، وقد ذكرها الجعبري في الحروف المتحيرة.

(١٣) كنز المعاني: ٣٣٠ب: «فيهما».

(١٤) «الهاء» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠١، وفي الأصل: «لها»، وهو تحريف.

(١٥) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٠١: «القلة»، وهو موافق لكنز المعاني: ٣٣٠ب.

ومنها: **حروف التفخيم**، وهي حروف الإطباق، ومنه الراء[1]، واحتج مكي[2] لأصالته في التفخيم بأن كل راء مكسورة تغليظها غير جائز، وليس كل راء فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو[3] قلت: (رغداً) و(رقداً) ونحوهما[4] بالترقيق غيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة، قال: وهذا مما لا يمال، ولا علة فيه توجب الإمالة. انتهى.

وقال غيره: ليس لها أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب الحركة.

ومنها: **حرفا الانحراف**، وهما اللام والراء على الصحيح[5]، لانحرافهما عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، فاللام إلى الطرف، والراء إلى الظهر.

ومنها: **حرفا[6] الغنة**، وهما الميم والنون ولو[7] تنويناً لما فيهما من الغنة المتصلة/ بالخيشوم. [/٢٢]

ومنها: المكرر، وهو الراء، وتكريرها للشيء: ربوها[8] في اللفظ لإعادتها[9] بعد قطعها، ولها قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان بها عند

---

(١) (ح): «الواو»، وهو تحريف.

(٢) انظر: الرعاية: ١٩٦.

(٣) اللطائف: ١/ ٢٠١: «إذا».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٠١: «أو نحوهما».

(٥) ذكر أبو شامة: أن أكثر المصنفين من النحاة والقراء لا يصفون بالانحراف إلا اللام وحدها، وذكر ابن الجزري في النشر: أن هذا ينسب إلى البصريين.

إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي، تأليف عبد الرحمٰن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق إبراهيم عطوة، مطبعة البابي الحلبي، مصر، (١٣٩٨هـ): ٧٥٤. وانظر: النشر: ١/ ٢٠٤.

(٦) «حرفا» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠١، وفي الأصل: «حروف»، وما أثبته يوافق التمهيد: ٩٥، والنشر: ١/ ٢٠٤.

(٧) (ح): «لو» بسقوط الواو.

(٨) رَبَا الشَّيءُ رَبْواً وَرُبُوّاً: نما وزاد، قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج: ٥]. المفردات: ١٨٩. وانظر: المعجم الوسيط: ٣٢٦، مادة: (ربو).

(٩) النشر: ١/ ٢٠٤: «وإعادتها»، واللطائف: ١/ ٢٠١: «لا إعادتها»، وهو تحريف.

النطق، فهو كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، واتصاف الشيء إنما يكون[١] بالفعل أو بالقوة[٢].

ومنها: **التفشي**، وهو في الشين وحده، وفاقاً للداني؛ لأنها تفشت عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الطاء[٣]، وأضاف بعضهم إليها الفاء[٤]، ومكي: الثاء[٥]، وآخر الضاد[٦]، وآخر الراء، والصاد، والسين، والضاد[٧]، والميم[٨]، والياء[٩]، فتفشي الفاء بالتأفّف، والثاء[١٠] بالانتشار، والضاد بالاستطالة، والراء بالتَّكْرِير، والصاد والسين بالصفير، والميم بالغنة، لكن يلزم القائل بتفشي الصاد والسين الحاق الزاي، إذ لا فرق.

ومنها: **الهاوي**، وهو[١١] الألف، وفاقاً للشاطبي[١٢]، و[١٣]الداني[١٤]،

---

(١) اللطائف: ١/٢٠٢: «أعم من أن يكون».

(٢) (ح) زيادة: «الهادي وهو الألف وفاقاً للشاطبي كالداني».

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي الرعاية: ١٣٤، وإبراز المعاني: ٧٥٣، والتمهيد: ٩٧: «الظاء» المعجمة.

(٤) انظر: الرعاية: ٢٢٧، وممن أضاف الفاء ابن مريم الشيرازي، كما عزاه له أبو شامة في إبراز المعاني: ٧٥٣، وقد جمع ابن مريم حروف التفشي بقولك: «مشفر»، فجعلها أربعة حروف.

(٥) الرعاية: ١٣٤، وقد خص المؤلف مكي بالثاء دون الفاء مع أنه أورد الحرفين، لأنه ـ أي مكي ـ ذكر الثاء عند كلامه عن الحرف المتفشي، وذكر الفاء عند كلامه عن الحروف في باب الفاء ٢٢٧، وبينهما ما يزيد عن التسعين صفحة، فلعله نظر في كلامه الأول، ولم ينظر في الثاني. هذا بالإضافة إلى أن مكياً ذكر الأول ـ الثاء ـ بصيغة التمريض غير معزو إلى قائله، بعكس الثاني فقد نص على تفشيه.

(٦) ذكره مكي في الرعاية ولم يعزه. انظر: الرعاية: ١٣٥.

(٧) كذا في الأصل و(ح)، وهي ـ أي «والضاد» ـ ساقطة من اللطائف: ١/٢٠٢، فلعله يحكي هنا قول شخص قال: بتفشي هذه الأحرف الستة جميعاً، فلا يكون ذكرها هنا من قبيل التكرار.

(٨) انظر: التمهيد: ٩٧، والنشر: ١/٢٠٥، إلا أنه لم يعزها إلى قائلها.

(٩) جزم في التمهيد: ٩٧ بتفشي الواو، وأورد الياء بصيغة التمريض، فقال: وقيل: إن في الياء تفشياً، قلت ـ أي ابن الجزري ـ: والواو كذلك.

(١٠) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «والتاء»، وتصويبه من اللطائف: ١/٢٠٢.

(١١) (ح): «هو».

(١٢) انظر: حرز الأماني، بيت رقم (١١٥٨).

(١٣) (ح): «كالداني»، وهو موافق للطائف: ١/٢٠٢.

(١٤) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة: ٧٥٤، وكنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٧٥): ٣٣٠ب.

وابن الحاجب[1]، وابن مالك[2].

قال ابن الحاجب: لأنه ـ في الحقيقة ـ راجع إلى الصوت الهاوي الذي بعد الفتحة، وهذا وإن شاركه الواو والياء فيه، إلا أنه يفارقهما [من وجهين، أحدهما: ما تحسه عند الواو والياء من التعرض لمخرجيهما، والآخر][3] من حيث اتساع [هواء][4] الألف لأنه صوت بعد الفتحة، فيكون الفم فيه مفتوحاً، بخلاف الضمة والكسرة فإن ذلك لا يكون عنهما، فلذلك اتسع هواء صوت الألف أكثر منه في الواو والياء[5]. انتهى.

وقال مكي: حروف المد[6].

قال الجعبري[7]: والتحقيق التعميم بالتقييد، ومن تجوز بتخصيص الألف فللزومه ذلك دون أخويه فإنهما لا يكونان[8] كذلك إلا بالقيدين، وهويها: تصعدها[9] من مبتدأ الصوت إلى منتهاه.

ومنها: **الجرسي**، وهي الهمزة، والجرس لغة: الصوت، فكأنه قبل الحرف الصوتي، وكل الحروف يصوت بها، لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك، فلذلك استثقل الجمع بين الهمزتين في الكلمة والكلمتين[10].

---

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٣٠ب.

(٢) انظر المصدر السابق: ٣٣٠ب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، وأثبته من إبراز المعاني: ٧٥٤، ويؤيد أنه ساقط سياق الكلام اللاحق، عند قوله: «فإنهما ـ أي الواو والياء ـ لا يكونان كذلك إلا بالقيدين».

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «هاو» وهو ساقط من (ح)، وفي (ح): «اتساعها والألف»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٢، وهو موافق لإبراز المعاني: ٧٥٤.

(٥) وانظر: إبراز المعاني: ٧٥٤، فقد نسب هذا الكلام إلى أبي عمرو.

(٦) الرعاية: ١٢٦، إلا أن مكي أطلق عليها اسم: «الهوائية» بدلاً من «الهاوية».

(٧) كنز المعاني للجعبري، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٣٠ب.

(٨) كنز المعاني: ٣٣٠ب: «فإنها لا تكون».

(٩) الكنز: ٣٣٠ب: «وتصعيدها».

(١٠) اللطائف: «بين همزتين من كلمة أو كلمتين». وذهب مكي: إلى أن استثقال الجمع بين همزتين إنما هو في كلمة، وأن بعض العرب احتمل الهمزتان إذا كانتا من كلمتين. الرعاية: ١٣٣، ١٣٤.

ومنها: **المستطيل**، وهو الضاد، لامتداده من أول حافة[1] اللسان حتى اتصل بمخرج اللام، لما فيه من القوة بالجهر، والإطباق، والاستعلاء، حتى استطال في مخرجه. فإن قلت: ما الفرق بين المستطيل والممدود؟ أجيب بأن المستطيل/ جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه. [٧٩ب/ح]

ومنها: **الممال**، وهو الألف، ومن الحركات الفتحة، وأضاف إليها مكي الراء، وهاء التأنيث[2]، وتعقب: بأن الممال إنما هو فتحة الراء، وفتح ما قبل الهاء لصحتها فيها[3]، والمراد بالعمال: القابل للإمالة.

ومنها: **المهتوف**[4]، وهو الهمزة، والهتف: الصوت، فسميت بذلك لخروجها من الصدر، كالمتهوع[5] بها، فتحتاج إلى ظهور قوي شديد، وهو كتسميتهم لها أيضاً، بالجَرْسِي[6].

ومنها: **الراجع** للميم، لأنها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم لما فيها من الغنة، والقائل بهذا يلزمه الحاق النون الساكنة بها، إذ لا فرق.

ومنها: **حروف الإبدال**، وهي اثنا[7] عشر، جمعوها في (طال يوم أنجدته) لأنها تبدل من غيرها، تقول: هذا أمر لَازِبٌ ولَازِمٌ، فتبدل أحدهما من الآخر، فالميم يدل من الباء. ولا تقول: الباء بدل من الميم، لأن الباء

---

(١) الأصل و(ح): «حافت» بالتاء المفتوحة.

(٢) الرعاية: ١٢٩.

(٣) (ح): «فيهما».

(٤) قال مكي في الرعاية: ١٣٨: وذكر بعض العلماء في موضع المهتوف: المهتوت ـ بتاءين ـ قال: لأن الهمزة إذا وقفت عليها لانت وصارت إما واواً وإما ياءً وإما ألفاً.
قال ابن جِنِّي في سر الصناعة: «ومن الحروف: المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء»، فأطلق المهتوت على الهاء. انظر: سر صناعة الإعراب: ٧٤. وفي اللسان: «الهَتْفُ الصَّوتُ الجَافِي العَالِي وقيل: الصَّوت الشَّدِيد. اللسان: ٣/ ٧٦٨: «هتف».

(٥) قال في اللسان: هَاعَ يَهُوعُ ويَهَاع هَوْعاً وهُوَاعاً: تَهَوَّعَ وقَاءَ، وقيل: قَاءَ بِلَا كُلْفَة، وإِذَا تَكَلَّفَ ذلك قيل: تَهَوَّعَ. والهُوَاعُ: القَيْءُ. اللسان: ٣/ ٨٤٤، مادة: (هوع).

(٦) الجَرْسُ: مَصْدَرٌ، الصَّوتُ المَجْرُوسُ، وَالجَرْسُ: الصَّوتُ نَفْسُه، وقيل: الجَرْسُ والجِرْسُ: الصَّوتُ الخَفِيّ. أو الحَرَكَةُ والصَّوتُ من كل ذي صَوْتٍ. اللسان: ١/ ٤٤٠ مادة: (جرس).

(٧) في الأصل: «اثني»، وهو خطأ، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠٣.

ليست من حروف الإبدال، إنما يبدل غيرها منها ولا تبدل من غيرها[(١)]، وليس البدل في هذا جارياً في كل شيء، إنما هو موقوف على السماع بالنقل[(٢)]، ولا يقاس عليه، ولم يأت في السماع حرف يكون بدلاً من غيره إلا من أحد هذه الأحرف الاثني عشر.

ومنها: **الزوائد**، وهي عشرة، جمعوها في (سألتمونيها)/ لأنه لا يقع في [٢/] كلام العرب حرف زائد في اسم ولا فعل[(٣)] إلا أحد هذه العشرة، والزيادة: إدخال هذه[(٤)] الحروف على الكلمة بعد وضعها، فليس جزءاً[(٥)]، [وتوزن][(٦)] بلفظها الأصلي، وتكون في الكلمة [منها زائدان وثلاثة][(٧)] نحو: انكسر، واستبشر، الهمزة والنون، والهمزة والسين والتاء، وقد يجتمع منها أربعة في المصادر، نحو استبشار، الهمزة، والسين[(٨)]، والتاء، والألف.

وإذا تقرر هذا، فاعلم أن الصفات منها ما هو متضاد[(٩)]، فلا يجتمع متضادان[(١٠)] في حرف واحد، ومنها ما هو غير متضاد[(١١)]، فيمكن اجتماع صفتين فأكثر في حرف واحد، وكل منها[(١٢)] إما صفة قوة تقوي موصوفها، أو صفة [ضعف][(١٣)] تضعفه.

---

(١) «ولا تبدل من غيرها» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠٣، وفي الرعاية: ١٢٢: «ولا تبدل هي من غيرها».

(٢) اللطائف: ١/ ٢٠٣: «ينقل»، وهو موافق للرعاية: ١٢٢.

(٣) اللطائف: ١/ ٢٠٣: «ولا في فعل».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٠٣: «أحد هذه الحروف».

(٥) في الأصل و(ح): «جزء» بالرفع، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٣، وهو الصواب إن شاء الله، لأن تقدير الكلام: فليس الحرف جزءاً من أصل الكلمة، فنصب لوقوعه خبراً لليس.

(٦) تحرفت في الأصل و(ح) إلى «تؤذن»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٢٠٣.

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٠٣، وفي الأصل و(ح): «منه زائد»، وما أثبته يوافق الرعاية: ١٢١، والتمهيد: ٨٩.

(٨) «والسين» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح)، واللطائف: ١/ ٢٠٤.

(٩) (ح): «متضادد».

(١٠) الأصل و(ح): «متضاددان»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٤.

(١١) الأصل و(ح): «متضادد»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٤.

(١٢) اللطائف: ١/ ٢٠٤: «منهما».

(١٣) ما بين المعقوفين زيادة من اللطائف: ١/ ٢٠٤ يقتضيها السياق.

ومن ثم انقسمت الحروف بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: قوي مطلقاً، وهو: ما اجتمعت فيه صفات القوة، ويتشعب منه القوي. وضعيف مطلقاً، وهو ما انفردت فيه صفات الضعف، ويتفرع منه الضعيف[1]. وقوي من وجه، ضعيف من آخر، وهو: ما اجتمع فيه النوعان.

فالجَهْرُ، والاسْتِعْلَاء، والإِطْبَاق، والاسْتِطَالَة، والتَّفْخِيم، والشِّدَّة، والقَلْقَلَة، والجَرْسُ، والهَتْفُ، صفات قوة[2].

والهَمْسُ، والاسْتِفَال، والانْفِتَاح، والتَّرْقِيق، والرَّخَاوة[3]، والخَفَاء، صفات ضعف.

وهذا توزيع الصفات[4] المذكورة على الموصوفات:

فالألف: مجهور، رخو، منفتح، مستفل - بالفاء -، خَفِيّ، ممدود، ممال، هاوٍ، عليل، زائد، مصمت، مبدل [جوفي][5].

والهمزة: مجهورة، شديدة، جرسية، مهتوفة، مستفلة - بالفاء -، مصمتة، منفتحة، مبدلة[6]، مزيدة، حلقية.

والهاء: مهموس، رخو، مستفل - بالفاء -، منفتح، خفي، مصمت، زائد، مبدل، حلقي.

والعين: مجهور، منفتح، مستفل - بالفاء -، مصمت، حلقي، بين الشدة و[الرخاوة][7].

والحاء: مهموس، مستفل - بالفاء -، منفتح، رخو، حلقي، مصمت.

والغين: مجهور، رخو، مستعل - بالعين -، منفتح، مصمت، حلقي.

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٠٤: «الأضعف».

(٢) وقد أهمل المؤلف ذكر الصفير والتفشي هنا مع أنهما من صفات القوة. انظر: الرعاية: ١٢٤، والتمهيد: ٩١.

(٣) الأصل و(ح): «والرخوة»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٠٤، وهو المناسب للسياق.

(٤) اللطائف: ١/ ٢٠٤: «للصفات».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٤.

(٦) (ح): «مبدل».

(٧) الأصل و(ح): «الرخو»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٠٤.

والخاء: مهموس، منفتح، رخو، مستعل - بالعين -، مصمت، حلقي.

والقاف: مجهور، منفتح، مستعل - بالعين -، شديد، مقلقل، مصمت، لهوي.

والكاف: مهموس، منفتح، شديد، مستفل - بالفاء -، مصمت، لهوي.

والجيم: مجهور، منفتح، مستفل - بالفاء -، شديد، مقلقل، مصمت، شجري[١].

والشين: مهموس، مستفل - بالفاء -، منفتح، مصمت، شجري[٢]، رخوي، متفشي[٣].

والياء: مجهور، مستفل - بالفاء -، منفتح، مصمت، رخو، خفي، هاوي[٤]، شجري، مصمت، مدي، معتل.

والضاد: مجهور، منطبق، مستعل - بالعين -، رخو، مستطيل، مصمت[٥]، شجري[٦]، مفخم، متفشي[٧] - على قول[٨] -.

واللام: مجهور، منفتح، مستفل - بالفاء[٩] -، بين الشدة والرخاوة[١٠]، منحرف، مذلق، مرقق، مبدل، زائد.

والراء: مجهور، منفتح، مذلق، مستفل - بالفاء -، بين الشدة والرخاوة[١١] مفخم، منحرف، مكرر، متفش - على قول[١٢] -.

---

(١) تحرفت في (ح) إلى «شجوعي».
(٢) تحرفت في (ح) إلى «مشجرين».
(٣) اللطائف: ١/ ٢٠٥: «رخو متفش».
(٤) اللطائف: ١/ ٢٠٥: «هاو».
(٥) «مصمت» ساقط من (ح).
(٦) تحرفت في (ح) إلى «شجوي».
(٧) اللطائف: ١/ ٢٠٥: «متفش».
(٨) انظر: الرعاية: ١٣٥.
(٩) «بالفاء»: ساقط من (ح).
(١٠) الأصل و(ح): «الرخوة»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٥.
(١١) في الأصل و(ح): «الرخوة»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٥.
(١٢) ذكر تفشي الراء ابن الجزري في التمهيد: ٩٧ ولم يعزه.

والنون: مجهور، مستفل ـ بالفاء ـ، بين الشدة والرخاوة[1]، مذلق، مرقق، أغن.

والطاء: مجهور، مستعل ـ بالعين ـ، منطبق، شديد، مفخم، مقلقل، مبدل، نطعي، مصمت[2].

والتاء: مهموس، مستفل ـ بالفاء ـ، منفتح، شديد، مصمت، [مبدل][3] زائد، نطعي.

والدال: مجهور، منفتح، مستفل ـ بالفاء ـ، شديد، مصمت، [مبدل][4]، نطعي، مقلقل.

والظاء: مجهور، مستعل ـ بالعين ـ، منطبق، رخو، مفخم، مصمت، لثوي.

والذال: مجهور، منفتح، مستفل ـ بالفاء ـ، رخو، مصمت لثوي.

والثاء[5]: مهموس، مستفل ـ بالفاء ـ، منفتح، رخو، مصمت، لثوي، متفش ـ على قول[6] ـ.

والصاد: مهموس، منطبق، مستعل ـ بالعين ـ، رخو، صفيري[7]، مصمت، مفخم، أسلي.

والسين: مهموس، مستفل ـ بالفاء ـ، منفتح، رخو، صفيري، مصمت، أسلي.

[/٣] **والزاي**:/ مجهور، منفتح، رخو، مستفل ـ بالفاء ـ، صفيري، مصمت، أسلي.

والفاء: مهموس، مستفل ـ بالفاء ـ، منفتح، رخو، مذلق[8]، شفهي،

---

(١) الأصل و(ح): «الرخوة»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٥.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٠٥: «مصمت نطعي» تقديم وتأخير.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٥.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٥.

(٥) الأصل و(ح): «التاء»، وهو تصحيف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٠٥ وقد سبق التاء.

(٦) انظر: التمهيد: ٩٧.

(٧) تحرفت في الأصل إلى «صفير»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠٦.

(٨) اللطائف: ١/ ٢٠٦: «مزلق».

متفشي ـ على قول[1] ـ.

والباء: مجهور، مفنتح، مستفل ـ بالفاء ـ، مقلقل، شديد، مذلق[2]، شفهي.

والميم: مجهور[3]، منفتح، مستفل ـ بالفاء ـ، أَغَنّ، مذلق[4]، راجع، زائد، مبدل، بين الشدة والرخاوة، شفهي.

والواو: مجهور، رخو، مفنتح، مستفل ـ بالفاء ـ، ممدود، معتل، مصمت، زائد، مبدل، خفي، هوائي.

والحاصل أن من هذه الحروف ما اجتمع فيه صفات القوي[5] كلها، الاستعلاء، والجهر، والإطباق، والقلقة، والشدة[6]، وهي الطاء.

ومنها: ما اجتمع فيه صفات الضعف كلها، كالهمس[7]، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، وهي الهاء، والحاء المهملة، والسين، والشين[8]، والثاء المثلثة، والفاء.

ومنها: ما اجتمع فيه ثلاث صفات قوية، وصفة ضعيفة، وهي القاف، والضاد والظاء المعجمتان، فالقاف قوتها الاستعلاء، والجهر، والشدة، وضعفها الانفتاح، والأخيران[9] قوتهما: الإطباق، والجهر، والاستعلاء، وضعفهما: الرخاوة.

ومنها: ما اجتمع فيه من القوي[10] صفة واحد، ومن الضعيف ثلاث،

---

(١) انظر: التمهيد: ٩٧.

(٢) اللطائف: ١/٢٠٦: «مزلق».

(٣) الأصل: «مجهورة»، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١/٢٠٦، وهو المناسب للسياق.

(٤) اللطائف: ١/٢٠٦: «مزلق»، وهو تحريف.

(٥) اللطائف: ١/٢٠٦: «القوة»، وهو المناسب لما بعده.

(٦) اللطائف: ١/٢٠٦: «والشدة والقلقلة».

(٧) (ح) واللطائف: ١/٢٠٦: «الهمس».

(٨) اللطائف: ١/٢٠٦: «والشين والسين».

(٩) اللطائف: ١/٢٠٦: «والآخران».

(١٠) اللطائف: ١/٢٠٧: «القوة».

وهي الألف، والكاف، والمثناة الفوقية[1]، والخاء المعجمة، والذال والزاي المعجمان/ فالألف، والذال، والزاي، فيها من الضعف: الرخاوة، [١٨٠أ/ح] والانفتاح، والاستفال، وقوتها: الجهر.

والكاف والتاء[2] فيهما من الضعف: الهمس، والانفتاح، والاستفال، ومن القوة: الشدة.

والخاء ضعفها: الهمس، والرخاوة، والانفتاح، وقوتها الاستعلاء.

ومنها ما فيه صفتان قويتان، وصفتان ضعيفتان، وهي الهمزة، والعين، والغين، والجيم، والياء[3] التحتية، والدال والصاد المهملتان، واللام، والراء، [والنون][4]، والباء الموحدة، والميم، [والواو][5].

والهمزة[6] [والموحدة][7]، والجيم، والدال ضعفها: الانفتاح، والاستفال، وقوتها: الجهر والشدة.

والعين المهملة، والياء[8] التحتية، والنون، واللام، والراء، والواو، والميم، قوتها: الجهر، وبعض الشدة، وضعفها: الاستفال والرخاوة.

والغين المعجمة ضعفها: الرخاوة والانفتاح، وقوتها: الاستعلاء والجهر.

والصاد ضعفها الهمسة[9]، والرخاوة، وقوتها الاستعلاء والإطباق[10]، والله أعلم. انتهى ملخصاً من «لطائف الإشارات»[11]، وهو حقيق بالذكر لكثرة فوائده[12].

---

(١) أي: التاء.

(٢) الأصل و(ح): «الثاء»، وهو تصحيف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٠٧.

(٣) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «الباء»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٢٠٧.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٧.

(٥) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٠٧، وفي الأصل و(ح): «والراء»، وهو تحريف.

(٦) اللطائف: ١/ ٢٠٧: «فالهمزة».

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٠٧.

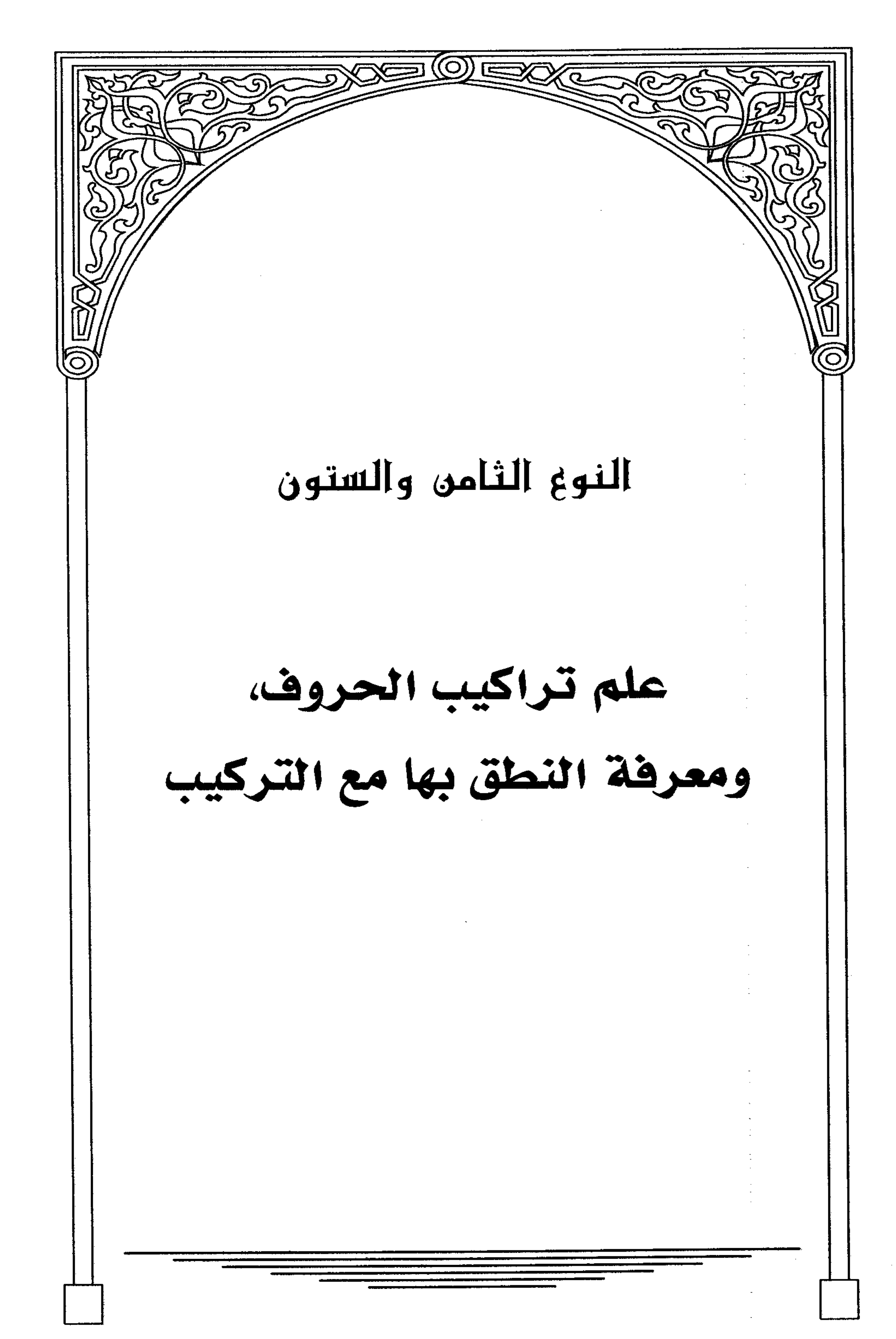
(٨) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «الباء»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٢٠٧.

(٩) اللطائف: ١/ ٢٠٧: «الهمس».

(١٠) «والإطباق» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٠٧، وفي الأصل: «والطباق».

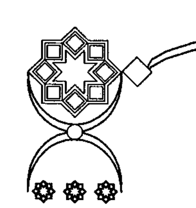
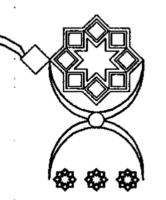
(١١) لطائف الإشارات: ١/ ١٩٦ ـ ٢٠٧.

(١٢) من قوله: «وهو» إلى قوله: «فوائده» ساقط من الأصل.



النوع الثامن والستون

علم تراكيب الحروف، ومعرفة النطق بها مع التركيب

النوع الثامن والستون

علم تراكيب الحروف، ومعرفة النطق بها مع التركيب

ولم يذكر[1] هذا النوع الحافظ السيوطي رحمه الله في «الإتقان»، وهو حقيق بالذكر لكثرة فوائده.

قال الشيخ أحمد القسطلاني ـ رحمه الله تعالى[2] ـ: أما الألف[3] فالنطق بها على حسب الفتحة قبلها ترقيقاً وتفخيماً، هذا هو الصحيح، كما قاله ابن الجزري[4]، وأما قوله في «التمهيد» ـ وهو مما صنفه في سن البلوغ كما نبه هو عليه[5] ـ: واحذر تفخيمه ـ أي: الألف ـ إذا أتى بعد حرف من[6] حروف الاستعلاء[7]، و[إذا أتى][8] بعد لام مفخمة [فلا بدّ من ترقيقه][8] نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] في مذهب ورش[9] فتأتي باللام مغلظة وبالألف بعدها مرققة، وبعض

---

(١) (ح): «ولم يذكره».

(٢) في كتابه لطائف الإشارات: ١/ ٢٢٠.

(٣) وقد ابتدأ القسطلاني هنا بحرف الألف لترتيبه الحروف بحسب مخارجها.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٢١٥.

(٥) انظر: التمهيد في علم التجويد: ٢٢٤.

(٦) «حرف من» من (ح)، وهو موافق للتمهيد، ولطائف الإشارات.

(٧) حروف الاستعلاء مجموعة في قولك: «خص ضغط قظ»، وسميت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك. انظر: الرعاية: ١٢٣، والتمهيد: ٩٠.

(٨) ما بين المعقوفات ساقط من الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٢٢١، وأثبته من التمهيد: ١٤٩.

(٩) قال مكي: وما تفخيم اللام لحرف الإطباق قبلها فتفرد به ورش عن نافع في بعض المواضع، وذلك إذا كان قبل اللام طاء أو صاد أو ظاء، ما لم تنكسر اللام أو تنضم أو تنكسر، أو تنضم الظاء، فالذي يفخم نحو: (ظلموا، والصلاة، والطلاق..)، وشبهه، قرأه ورش وحده بالتفخيم، ورققه غيره. الكشف: ١/ ٢١٩.

الناس يتبعون الألف اللام، وليس بجيد[1].

وقال في موضع آخر منه: واحذر إذا فخمت الخاء قبل الألف أن تفخم الألف معها، فإنه خطأ لا يجور، ثم نقل قول[2] الجعبري:

وَإِيَّاكَ واسْتِصْحَابِ تَفْخِيمِ لَفْظِهَا   إِلَىٰ الأَلِفَاتِ التَّالِيَاتِ فَتَعْثَرا[3]

أو قول تلميذه ابن الجندي[4]: وتفخيم الألف [بعد][5] حروف الاستعلاء خطأ نحو: ﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ [القصص: ٨]. انتهى. فمعارض بما نص عليه في النشر[6] من أن الألف/ لا توصف بترقيق ولا تفخيم؛ بل بحسب ما [٣/] يتقدمها فإنها [تتبعه][7] ترقيقاً وتفخيماً، ثم قال: وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه لم[8] يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه المحققون كالعلامة ابن [بَصْخَان][9] في مؤلف سماه التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف وأنكره[10]، ونسب من أنكر التفخيم إلى الجهل وغلظ[11] الطباع وعدم الاطلاع، معللاً جهله بدعواه بترقيق ﴿فِصَالًا﴾

---

(١) التمهيد: ١٤٩.

(٢) (ح): «قال».

(٣) لم أقف على البيت في كنز المعاني للجعبري.

(٤) انظر: التمهيد: ١٢٠، واللطائف: ١/ ٢٢١.

(٥) ما بين المعقوفين من التمهيد: ١٢٠، واللطائف: ١/ ٢٢١، وفي الأصل و(ح): «جعل»، وهو تحريف.

(٦) النشر: ١/ ٢١٥.

(٧) ما بين المعقوفين من النشر: ١/ ٢١٥، واللطائف: ١/ ٢٢١، وفي الأصل و(ح): «متبعة»، وهو تحريف.

(٨) اللطائف: ١/ ٢٢١: «ولم»، وهو موافق للنشر: ١/ ٢١٥.

(٩) تحرفت في الأصل إلى: «بطخان»، وتصويبه من كتب التراجم.

وهو محمد بن أحمد بن بصخان بن عين الدولة الدمشقي، أبو عبد الله، بدر الدين، مقرئ مجوِّد نحوي، قرأ على رضي الدين بن دَبُوقا، وقرأ على الفاضلي، وعليه قرأ السيف الحريري وابن نحله، من تصانيفه (التذكرة في الرد على من رد تفخيم الألف وأنكره)، توفي سنة (٧٤٣هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/ ٧٤٤، وغاية النهاية: ٢/ ٥٧.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٢١: «أو أنكره».

ولم أقف على الكتاب.

(١١) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «وغلط»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٢١.

[البقرة: ٢٣٣]، و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] في قراءة ورش بتغليظ اللام، وأن ترقيقها متعذر غير ممكن؛ لأنه اكتنفها حرفان مغلظان، وأما غلظ طباعه فإنه لا يفرق بين ألف ﴿وَحَالَ﴾ [هود: ٤٣] و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، وأما عدم اطلاعه فإن أكثر النحاة نصوا على تفخيمها، وأيد ذلك وقوف[1] إمام النحو والقراءات في عصره أثير الدين أبي[2] حيان عليه، وتصويبه له، والله أعلم.

وأما الهمزة: فيتلطف[3] بها، سلسلة في النطق من غير تعسف لبعض[4] مخرجها، مع التحفظ بترقيقها نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لا سيما إن أتى بعدها ألف [كـ ﴿ءَاتَيْتَ﴾ [يونس: ٨٨]][5]، ويتأكد قبل مفخم نحو: ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، وقبل مجانس أو مقارب إشد كـ ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] خوف التهوع بها[6]. وبالهاء[7] محتفظاً ببيانها لخفائها نحو: ﴿بِبُهْتَٰنٍ﴾ [الممتحنة: ١٢]، و﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، وربما خرجت ممزوجة [بالحاء][8] لا سيما إن كانت مكسورة، كـ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، ويتأكد عند مجاورة مقارب كـ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [لقمان: ٣٣]، لا سيما إن اكتنفها ألفان كـ ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦]، لاجتماع ثلاثة أحرف خفية، وكذا إذا شددت، مدغمة في مثلها نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦]، لا سيما إن كان قبلها حررف مجهور كهذا؛ لأن أصله «يُوَجِّهُهُ» بهائين كما رسم في الأمهات، فلما سكنت الهاء[9] الأولى للشرط أدغمت في الثانية، فالنطق بهاء واحدة، وكذا كل مشددة كـ ﴿فَمَهِّلِ﴾ [الطارق: ١٧] وليحترز من فكها، وقد اختلف في

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٢١: «بوقوف».

(٢) الأصل و(ح): «أبو»، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ٢٢٢.

(٣) النشر: ١/ ٢١٦: «فليلفظ».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٢٢: «لبعد».

(٥) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٢٢، وفي الأصل و(ح): «كما يأتي»، وهو تحريف.

(٦) قال الجوهري: هَاعَ يَهُوعُ هُوَاعاً وهَيْعُوَعةً، أي: قاء، والتَّهَوُّعُ: التَّقَيُّؤ. الصحاح: ٣/ ١٣٠٩، باب العين، فصل الهاء.

(٧) (ح): «وبائها»، وهو تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٢٢.

(٩) «الهاء» سقطت من (ح).

إدغام ﴿مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] للتماثل وسكون الأول منها[1]، والجمهور على الإظهار؛ لأن السابقة للسكت، ولولا الهمس والرخاوة[2] اللذان فيها، مع شدة الخفاء، لكانت همزة، ولولا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء.

وبالعين: محتفظاً[3] بما فيها من الجهر الذي لولاه مع بعض الشدة لكانت حاء، ولولا الهمس والرخاوة في الحاء لكانت عيناً، فإن أتى بعدها مهموس كـ ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾ [البقرة: ١٩٠] فليبين جهرها، وما فيها من الشدة، فإن وقع بعدها ألف، كـ ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فلترقق، أو عين مثلها كـ ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ﴾ [التوبة: ٨٧] تعين بيانها لصعوبتها، أو غين معجمة كـ ﴿وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ﴾ [النساء: ٤٦] لئلا يبادر اللسان إلى الإدغام للتقارب.

وأما الحاء: فقال الخليل في كتاب «العين»[4]: لولا بحة[5] في الحاء لكانت مشبهة بالعين، فيعتنى بإظهارها، إذا وَلِيها مجانس، أو مقارب كـ ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٨٩]، ﴿وَسَبِّحۡهُ﴾ [الإنسان: ٢٦] فربما قلبت في السابقة عيناً وأدغمت، وفي الثانية قلبت [الهاء حاء][6] لقوتها[7] وضعف الهاء، فيجذب القوي الضعيف، فتصير حاء مشددة، وهو ممتنع، وإن وليها مستعل كـ ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢][8] وجب ترقيقها، وكذا إن اكتنفها[9] اثنان

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٢٢: «منهما».

(٢) الرَّخَاوَةُ هي اللِّين، ومعنى الحرف الرّخو: أنه حرف ضَعُفَ الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد. انظر: الرعاية: ١١٩، والتمهيد: ٨٨. وقد سبق.

(٣) اللطائف: ١/ ٢٢٣: «متحفظاً».

(٤) العين: ١/ ٦٤.

(٥) البُحَّةُ والبَحَحُ والبَحاحُ: غِلَظٌ في الصَّوتِ وخُشُونة. وَرُجلٌ أَبَحُّ: إِذَا كان ذلك فيه خِلقَةً، وإن كان من داءٍ فهو البُحاحُ. لسان العرب: ١/ ١٦٣ مادة: (بحح).

(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٢٣، وفي الأصل و(ح): «الحاء هاء»، وهو خطأ يدل عليه ما بعده من الكلام.

(٧) تصحفت في الأصل إلى: «لقوتيها»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٣.

(٨) في اللطائف: ١/ ٢٢٣ هنا زيادة: «والحق».

(٩) (ح): «اكتنفتها».

نحو: ﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف: ٥١]، وإن لحقها مثلها نحو: ﴿لَا[1] أَبْرَحُ حَتَّىٰ﴾ [الكهف: ٦٠] تعين البيان عند من لم يدغم، أو هاء نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠] فكذلك لئلا تجذب[2] هي الهاء إليها، أو سين كـ ﴿إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣].

والغين المعجمة يتعين بيانها عند مجاورتها الحلقي[3] كـ ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، أو قاف نحو: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] فربما أخفيت، أو أدغمت لقوة التقارب، وليحترز مع ذلك مع تحريك سكونها كـ ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩]، وقال في القاموس[4]: وينبغي أن لا يغرغر بها فيفرط، ولا يهمل تحقيق مخرجها فتخفى، بل ينعم بيانها وتخلص[5] ولا تزل[6] ولا تبدل.

[٢٤/] **والخاء** المعجمة: مفخمة كسائر/ حروف الاستعلاء كخلق وغلب [٨٠ب/ح] وطغى/ وصعد، وإن لحقها ألف فيكون التفخيم أمكن نحو: ﴿خَالِقُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، و﴿ظَالِمٌ﴾ [الكهف: ٣٥]، و﴿صَادِقَ﴾ [مريم: ٥٤]، فإن وقع بعدها تاء كـ ﴿نَخْتِمُ﴾ [يس: ٦٥][7]، أو شين كـ ﴿تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، فليحفظ بيانها[8].

والقاف: يجب[9] تفخيمها، فإن سكنت تأكد[10] قلقلتها وإظهار شدتها، وإلا مازجت الكاف كـ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ [آل عمران: ٢١] فتصير يكتلون، فإن تكرر تعين بيانها كـ ﴿حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، أو لحقتها[11] كاف كـ ﴿خَلَقَ كُلَّ﴾

---

(١) الأصل و(ح): «لن»، وهو تحريف.
(٢) «تجذب» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٣، وفي الأصل: «يجذب»، وهو تصحيف.
(٣) (ح): «لحلقي».
(٤) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٢٤.
(٥) (ح): «وتخصص»، واللطائف: ١/ ٢٢٤: «ويخلص».
(٦) (ح): «ولا تزال».
(٧) هي في الأصل و(ح): «تختم» وهو تصحيف.
(٨) اللطائف: ١/ ٢٢٤: «فليتحفظ ببيانها».
(٩) «يجب»: ساقطة من الأصل وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٤.
(١٠) اللطائف: ١/ ٢٢٤: «تأكدت».
(١١) (ح): «لحقها».

[الأنعام: ١٠١] فكذلك عند من[1] لم يدغم، فإن سكن ما قبل[2] الكاف كما في ﴿نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠][3] فاجمع على إدغامها، إلا أنه اختلف في إبقاء صفة الاستعلاء، [فبالإدغام التام][4] أخذ الداني[5]، وبابقاء الاستعلاء أخذ مكي[6].

والكاف: يجب التحفظ ببيانها إذا لحقها حرف استعلاء[7] نحو: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] لئلا[8] تلتبس بلفظ القاف[9]، فإن تكررت كـ ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أو جاورها مهموس كـ ﴿نَكْتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣][10] وجب بيان كل منهما خوف أن يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير.

والجيم: إذا سكنت[11] تعين التحفظ بها خوفاً من أن تخرج ممزوجة بالشين، فإنهما من مخرج واحد، وكذا إن سكنت وبعدها زاي نحو: ﴿ٱلرِّجْزُ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، و﴿رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩]، وكـ ﴿يَجْزِيَ﴾ [النجم: ٣١][12]، خوفاً من أن تصير[13] زاياً مدغمة في الزاي التي[14] بعدها، وكذا إذا جاورها

---

(١) «من» ساقط من (ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٢٤: «عند كل من».

(٢) «ما قبل» من (ح)، وفي الأصل: «ما قبلها»، وهو خطأ، وفي اللطائف: ١/ ٢٢٤: «سكنت قبل».

(٣) في الأصل و(ح): «يخلقكم» وهو خطأ لأن ما قبل الكاف فيها غير ساكن.

(٤) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٢٤، وفي الأصل و(ح): «فبإدغام التاء»، وهو تحريف.

(٥) التيسير: ٢٢.

(٦) الرعاية: ٢٥٥.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٢٤: «الاستعلاء».

(٨) اللطائف: ١/ ٢٢٤: «كالطود لئلا».

(٩) (ح): «الكاف»، وهو خطأ.

(١٠) في الأصل و(ح): «يكتل»، وهو تحريف.

(١١) اللطائف: ١/ ٢٢٥، زيادة: «نحو أجرم».

(١٢) في اللطائف: ١/ ٢٢٥: «لتجزى».

(١٣) (ح): «تصيرا».

(١٤) «التي» ساقط من اللطائف: ١/ ٢٢٥.

مهموس كـ ﴿ٱجۡتَمَعُواْ﴾ [الحج: ٧٣]، وكذلك نحو: ﴿رِجۡسًا﴾ [التوبة: ١٢٥][١] لئلا تضعف فتمتزج بالشين، وكذلك إن شدت[٢] كـ ﴿وَحَآجَّهُۥ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وتكررت كـ ﴿حَٰجَجۡتُمۡ﴾ [آل عمران: ٦٦] لقوة اللفظ بها وتكرر الجهر والشدة فيها[٣]، فإن أتى بعد المشددة حرف خفي تأكد البيان لأجل الخفاء، خصوصاً إذا اشتد[٤] نحو: ﴿يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦] لصعوبة اللفظ بإخراج [المشددة][٥] بعد [المشدة][٥].

والشين: يتحفظ بها، لما فيها من التفشي، فإن شددت نحو: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠١]، أو سكنت نحو: ﴿يَشۡرَبُونَ﴾ [الإنسان: ٥][٦] فيتأكد، فإن وقف على نحو: ﴿ٱلرُّشۡدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦] فأبلغ، خوفاً من أن تصير كالجيم، وكذلك نحو قوله: ﴿شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النساء: ٦٥] للتجانس.

والياء: يعتنى ببيانها إذا تحركت نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و﴿مَعَٰيِشَۗ﴾ [الأعراف: ١٠] مع[٧] تسهيل اللفظ بحركتهما[٨]، وليحترز من قلبها في الأخيرتين همزة، فإن تكررت في كلمتين والأولى ساكنة وجب الأظهار[٩] كـ ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس: ٥] ﴿فِى يَوۡمٍ﴾ [المعارج: ٤] مع مد قليل، من غير إفراط في التليين، وكذا نحو ياء: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وواو ﴿[أَعُوذُ]﴾ [البقرة: ٦٧][١٠] وألف ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ١] [وصلا][١١] فليحترز من زيادة

---

(١) قد تحرفت في الأصل إلى: «رجعا».

(٢) اللطائف: ١/ ٢٢٥: «شددت».

(٣) «فيها»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٤) (ح): «شدد».

(٥) ما بين المعقوفات تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الشدة»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٢٥.

(٦) في الأصل (ح): «فيشربون»، وهو تحريف.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٢٥: «وشبه مع».

(٨) اللطائف: ١/ ٢٢٥: «بحركتها».

(٩) اللطائف: ١/ ٢٢٥: «إظهارها».

(١٠) في الأصل و(ح): «ادعو»، وهو غير مناسب للسياق لكون حرف العلة فيما أثبته في وسط الكلمة.

(١١) ما بين المعقوفين من اللطائف: ٢٢٦/١، وفي الأصل: «وصلى»، وفي (ح): «وصل».

التمكين على المعتاد[1] الطبيعي، فإنه لحن، إذ لا سبب للمد في هذا، وكذا يحترز من إسقاطه كما يفعله بعضهم، إذ هو مخل[2] بالحرف، فإن شددت[3] الياء نحو: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]، و﴿بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء: ٨٦] تأكد إظهارها، بأن يرتفع اللسان لهما ارتفاعاً واحداً[4] من غير مبالغة في التشديد، وإن تكررت في كلمة واحدهما مشدة نحو: ﴿إِنَّ وَلِيِّـيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿وَٱلْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦] وجب بيانها[5]، أيضاً، وإلا سقطت الأولى لثقل التكرير.

والضاد: لولا الاستطالة المختصة به واختلاف مخرجه لكان ظاء، قال ابن الجزري: وهذا الحرف إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم، والألسنة فيه مختلفة، وقل من يحسنه، فمنهم من يخرجه طاء، ومنهم من يمزجه بالدال[6]، ومنهم من يشَمُّه[7] الزاي، وكل ذلك لا يجوز في كتاب الله تعالى، فليعمل القارئ الرياضة في إحكام[8] لفظه، لا سيما إذا أتى بعده حرف إطباق نحو: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] خوف الإدغام، وكذا نحو: ﴿أَفَضْتُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿وَخُضْتُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] فإن جاوره ظاء نحو: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣] و﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧] فلا بد من بيان كل واحد منهما، وإخراجه من مخرجه، وكذا يجب بيانه إذا تكرر نحو/ ﴿وَٱغْضُضْ﴾ [لقمان: ١٩]، أو جاوره [٢٤/]

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٢٦: «المقدار».
(٢) «مخل» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٦، وفي الأصل: «مخلى»، وهو تحرف.
(٣) (ح): «شدت».
(٤) (ح): «لهما ارتفاعة واحدة»، واللطائف: ١/ ٢٢٦: «بهما ارتفاعة واحدة وحركة واحدة».
(٥) «بيانها» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٦، وفي الأصل: «بياينها»، وهو تحريف.
(٦) «ومنهم من يمزجه بالدال»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٦.
(٧) ضبط الكلمة من أوضح المسالك حيث قال: والأفصح فيه فتح الشين لا ضمها، والأفصح في الماضي شَمِمْتُ ـ بكسر الميم ـ لا فتحها.
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، المطبوع معه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ط٥. (١٣٩٩هـ): ١/ ٢٧.
(٨) (ح): «إحكامه».

ذال نحو: ﴿بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾ [المائدة: ٤٩]، أو جيم نحو: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ﴾ [الحجر: ٨٨][(١)].

واللام: ترقق، خصوصاً إذا جاورها مفخم كـ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٩٧]، و﴿ٱللَّطِيفُ﴾ [الأنعام: ١٠٣][(٢)]، فإن سكنت قبل ضمير فاعل نحو: ﴿جَعَلۡنَا﴾ [البقرة: ١٢٥][(٣)]، ﴿وَأَنزَلۡنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿وَظَلَّلۡنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿فَضَّلۡنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣] تعين إظهارها مع سكونها محترزاً مما يفعله بعض العجم من قلقلتها حرصاً على سكونها، فإن ذلك ممنوع، والتلفظ مع التأني بإخراجها[(٤)]، وإرسال [رخاوتها][(٥)] متعين[(٦)]، على الصواب، وكذا[(٧)] نحو: ﴿قُلۡ نَعَمۡ﴾ [الصافات: ١٨]، وكذا يحرص[(٨)] على السكون[(٩)] مطلقاً، فلا يحبس[(١٠)] في الحروف[(١١)] إلا بمقدار ما تظهر صيغته وتبرز هيئته، من غير قطع مسرف، ولا فصل متعسف، إلا ما روي[(١٢)] عن حمزة وحفص من الكسر[(١٣)] الآتي، واحترز من اللحن في السكون، فإن كثيراً من القراء يقعون فيه كثيراً لا [يكادون][(١٤)]

---

(١) انظر: التمهيد: ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٢) هذه الكلمة: «اللطيف» ساقطة من (ح)، وفي اللطائف: ١/٢٢٧ هنا زيادة: «وسلطهم، واختلط».

(٣) في (ح): ﴿جَعَلۡنَٰكَ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «بإخراجهما»، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/٢٢٧.

(٥) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٢٢٧، وفي الأصل و(ح): «رخواتها»، وهو تحريف.

(٦) اللطائف: ١/٢٢٧: «معين».

(٧) اللطائف: ١/٢٢٧: «وكذلك».

(٨) (ح): «يرحد»، وهو تحريف، وفي اللطائف: ١/٢٢٧: «تحرص».

(٩) اللطائف: ١/٢٢٧: زيادة: «الحي».

(١٠) (ح): «تحبس»، واللطائف: ١/٢٢٧: (تحبسه).

(١١) (ح) واللطائف: ١/٢٢٧: «الحرف»، وهو المناسب لما بعده من الكلام.

(١٢) اللطائف: ١/٢٢٧: «فيما روي».

(١٣) اللطائف: ١/٢٢٧: «السكت».

(١٤) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٢٢٧، وفي الأصل و(ح): «يكاد»، وهو تحريف.

يبينونه، فإن تكررت اللام نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣] وجب التحفظ ببيانها، خصوصاً إن حصل تشديد نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٧٩].

ومما يتأكد إظهاره[١] في نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌۚ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٩٥]، وإدغامها في الراء من قوله: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، لشدة القرب وقوة الراء، وهذا مما لا خلاف فيه.

ويدغم[٢] لام التعريف للكل[٣] وجوباً في أربعة عشر حرفاً واحداً منها مثلها للتقرب والمثلية نحو[٤] التاء والثاء نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، و﴿ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٣]، والدال المهملة والظاء المعجمة وما بينهما نحو: ﴿ٱلدَّارُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ [الذاريات: ١] و﴿ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]، و﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ﴾ [الصافات: ٢]، و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

وفي النون نحو: ﴿ٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، والمماثل نحو: ﴿ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وباقي حروف الهجاء بالإظهار للكل وجوباً نحو: ﴿ٱلْبَابَ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿ٱلْجَمَلُ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ﴿ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، وباقيها غير خفي، وتسمى الأولى الشميسة، والثانية القمرية[٥].

---

(١) (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٧: «إظهارها»، وهو المناسب لما بعده من الكلام.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٢٨: «وتدغم».

(٣) حول إضافة المؤلف هنا (ال) التعريف إلى (كل) قال الجوهري: «وكل: لفظه واحد، ومعناه جمع، فعلى هذا تقول: كل حضر، وكل حضروا، على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى. وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف».

الصحاح: ٥/ ١٨١٢ مادة: (كلل).

وقال الراغب: «... ولم يرد في شيء من القرآن ولا في شيء من كلام الفُصحاء الكل بالألف واللام، وإنما ذلك شيء يجري في كلام المتكلمين والفقهاء ومن نحا نحوهم». المفردات: ٤٣٧ مادة: (كل).

(٤) اللطائف: ١/ ٢٢٨: «وهي»، وهو أصح لتكرار كلمة نحو هنا.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٢٨: «المظهرة القمرية».

فإن قلت: لم[1] أدغمت اللام الساكنة في نحو: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١][2]، و﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ﴾ [الصافات: ٢]، وأظهرت في نحو: ﴿قُلۡ نَعَمۡ﴾ [الصافات: ١٨]، وكل [منهما][3] واحد؟.

أجاب في «التمهيد»[4]: بأن هذا فعل قد أعل بحذف عينه فلم يعل ثانياً بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة إجحاف، إذ لم يبق/ منها إلا حرف واحد، [١٨١/ح] و(ال)[5] حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء، فلم[6] يُعلّ بشيء، فلذلك أدغمت[7].

فإن قلت: قد أجمعوا على إدغام ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣] والعلة موجودة؟ فأجاب صاحب «التمهيد»، أيضاً[8]: بأن الراء حرف مكرر منحرف، فيه شدة وثقل، فضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذب الراء اللام جذب القوي للضعيف، ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل بعد أن قوي بمضارعته بالقلب[9].

وأما النون: فهو أضعف من اللام بالغنة، والأصل أن لا[10] يدغم القوي[11] في الأضعف، ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعاً نحو: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، و[لا][12] كذلك العكس نحو:

---

(١) في الأصل و(ح): «لما»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٢٨.

(٢) وفي اللطائف هنا: «النار» بدلاً من «الزاجرات». انظر: اللطائف: ١/ ٢٢٨.

(٣) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٢٨، وفي الأصل و(ح): «وكلمة منها»، واستقامة السياق بما أثبته.

(٤) التمهيد لابن الجزري: ١٤٢.

(٥) «ال» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٨، وفي الأصل: «إلى»، وهو تحريف.

(٦) اللطائف: ١/ ٢٢٨: «ولم»، وهو موافق للتمهيد: ١٤٢.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٢٨: «ادغم»، وهو موافق للتمهيد: ١٤٢.

(٨) التمهيد: ١٤٢.

(٩) اللطائف: ١/ ٢٢٩ زيادة: «فاعلم»، كما في التمهيد: ١٤٢.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٢٩: «ألا»، كما في التمهيد.

(١١) التمهيد: ١٤٢: «الأقوى».

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٢٩، وهو موافق للتمهيد: ١٤٢.

﴿يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [المنافقون: ٥]، وكذلك إذا سكنت النون نحو: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] كان إدغامها في اللام إجماعاً، ولا كذلك العكس نحو: ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الواقعة: ٦٧][(١)].

والنون المتحركة نحو: ﴿نَصَرُ﴾ [آل عمران: ١٢٣] و﴿نَكَصَ﴾ [الأنفال: ٤٨] يجب ترقيقها، خصوصاً إذا لحقها ألف نحو: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٤][(٢)]، فإن تكررت كـ ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾ [البقرة: ٣٠] تعين التحفظ بيانها، خصوصاً إذا شددت نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ [ص: ٨٨]، وكذلك[(٣)] يجب التحرز[(٤)] من خفائها في الوقف نحو: ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، وكذا ﴿تَأْمَنَّا﴾ [١١] بـ(يوسف).

والراء قد ضارعت بتفخيمها الحروف المستعلية، وهل التكرير[(٥)] صفة لازمة لها أو لا؟ فابن شريح في آخرين: على الأول، وهو مذهب سيبويه[(٦)]، وذهب الجعبري[(٧)]: إلى أن وصفها بالتكرير معناه: أنها قابلة له[(٨)]،/ لا أنها[(٩)] مكررة بالقوة والفعل[(١٠)] كما [مر][(١١)] في الصفات، [٥/] فتكريره لحن يجب[(١٢)] التحفظ عنه لا به، و[(١٣)]طريق السلامة منه أن

---

(١) وهنا انتهى النقل من التمهيد: ١٤٢.

(٢) وفي الأصل: «تأمرون»، وهو تحريف.

(٣) اللطائف: ١/ ٢٢٩: «وكذا».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٢٩ زيادة: «التام».

(٥) (ح): «التكرر».

(٦) قال سيبويه: «ومنها المكرر... ولو لم يكرر لم يجر الصوف فيه، وهو الراء». الكتاب: ٤/ ٤٣٥ بتحقيق عبد السلام هارون.

(٧) (ح) زيادة: «في آخرين».

(٨) قال الجعبري: والتكرار إعادة الشيء وأقله مرة، ومعنى قولهم: مكرر. أن له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند اللفظ. كنز المعاني، مخطوط رقم (٢٤٨٥خ): ٣٣١ب.

(٩) (ح): «لأنها»، وهو خطأ.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٢٩: «بالفعل بل بالقوة».

(١١) الأصل: «كما ترى» وهو خطأ. لأن تكرير الراء قد مر في علم صفات الحروف النوع: ٦٧.

(١٢) اللطائف: ١/ ٢٢٩: «فيجب».

(١٣) «الواو»: ساقطة من (ح).

يلصق[1] اللافظ به ظهر لسانه بأعلى[2] حنكه لصقاً محكماً، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء، فيجب التحفظ بها خصوصاً إذا شددت كـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] من غير مبالغة.

والطاء المهملة: من أقوى الحروف، لما فيه من صفات القوة، فإذا تكررت[3] وجب بيانها لتشديدها في نحو: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧] ﴿وَلۡيَطَّوَّفُواْ﴾ [الحج: ٢٩]، فإن سكنت نحو: ﴿ٱلۡخَطۡفَةَ﴾ [الصافات: ١٠]، ﴿وَأَطۡغَىٰ﴾ [النجم: ٥٢] ونحو: ﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦] في الوقف، تعين بيان إطباقها وقلقلتها، فإن لحقها تاء كـ ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] وجب إدغامها في لاحقها إدغاماً غير مستكمل يبقى[4] معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التاء، وهذا كإدغام النون مع الغنة في الياء والواو[5] فالتشديد متوسط لأجل بقاء[6] الصفة.

والدال المهملة: لولا الجهر الذي فيها لكانت تاء، ولولا الهمس [الذي][7] في التاء لكانت دالاً، فيجب التحفظ بها لئلا تصير تاء، خصوصاً دال ﴿ٱلدِّينِ﴾ [٤] بـ (الفاتحة)، فإذا سكنت نحو: ﴿ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] و﴿بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وكذا نحو: ﴿لَقَدۡ﴾ [البقرة: ٦٥] في الوقف يتعين أيضاً بيان شدتها، وجرها، وقلقلتها من غير حركة، فإن تكررت كـ ﴿ٱشۡدُدۡ﴾ [طه: ٣١]، ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ﴾ [البقرة: ٢١٧] لزم بيانهما[8]، لصعوبة التكرير، فإن كانت بدلاً من تاء نحو: ﴿مُزۡدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤]، ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ [يوسف: ٤٥] و﴿مُّدَّكِرٖ﴾ [القمر: ١٥] تأكد بيانها كيلا يميل بها اللسان إلى أصلها، إذ الأصل

---

(١) (ح): «ينطق»، وهو تحريف.

(٢) «بأعلى» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٠، وفي الأصل: «على»، وهو تحريف.

(٣) (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٠ زيادة: «نحو شططا» [الكهف: ١٤].

(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٠: «تبقى».

(٥) الطائف: ١/ ٢٣٠: «في الواو والياء» تقدم وتأخير.

(٦) اللطائف: ١/ ٢٣٠: «إبقاء».

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٣٠، وفي الأصل و(ح): «التي».

(٨) اللطائف: ١/ ٢٣٠: «بيانها».

مزتجر، وادتكر، ومدتكر[1]، وقلبوا[2] تاء الافتعال دالاً مهملة، ثم أدغموا المعجمة بعد قلبها دالاً مهملة في المهملة المنقلبة عن التاء لصيرورتها من جنسها بالقلب، فإن سكنت الدال قبل تاء نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾ [الإسراء: ٨][3]، ﴿وَوَعَدتُّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿وَمَهَّدتُّ﴾ [المدثر: ١٤]، و﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و﴿لَّقَد تَّابَ﴾ [التوبة: ١١٧] تعين إدغامها في لاحقها، ويتعين إظهارها عند اللام نحو: ﴿لَقَدْ لَقِينَا﴾ [الكهف: ٦٢]، والراء نحو: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ [النجم: ١٨]، والحاء نحو: ﴿ٱلْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١]، والقاف نحو: ﴿ٱلْوَدْقَ﴾ [النور: ٤٣]، والفاء نحو: ﴿يُدَٰفِعُ﴾ [الحج: ٣٨][4]، والخاء نحو: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، والتاء نحو: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٤].

والتاء: المثناة الفوقية لولا الهمس الذي فيها لكانت دالاً، ولولا الجهر الذي في الدال لكانت تاء، إذ المخرج واحد، واشتركا في الصفات، فيجب التحفظ بما فيها من الشدة لئلا تصير رخوة، فربما تصير سيناً إذا كانت ساكنة نحو: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٥] لقرب مخرجها منها فتحدث الرخاوة والتصفير[5]، وذلك أن تجيء بهما[6] إلى جهة الثنايا، وهو مخرج السين، فالتخلص من هذا أن ينتحى[7] بها إلى جهة الحنك فافهم، فإن إتى بعدها ألف غير ممالة نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] فيجب ترقيقها، فإن سكنت ولحقها طاء نحو: ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، أو دال نحو: ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، أو تاء نحو: ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] وجب إدغامها فيهن، فإذا أدغمت في الطاء تعين إظهار الإطباق والاستعلاء، فإن تكررت

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٣١: «ومذتكر على وزن مفتعل وافتعل ومفتعل».

(٢) (ح) واللطائف: ١/ ٢٣١: «فقلبوا».

(٣) في الأصل و(ح): «وعدتم».

(٤) قد قرأها كما هي هنا ـ بفتح الياء والفاء، وإسكان الدال بلا ألف ـ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، كيسأل، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، والباقون: بضم الياء وفتح الدال وألف بعدها مع كسر الفاء كيقاتل. الإتحاف: ٢/٢٧٦.

(٥) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٣١: «الصفير».

(٦) (ح): «وذلك إذا نحى بها»، وهو موافق للطائف: ١/ ٢٣١.

(٧) (ح): «يتنحى»، واللطائف: ١/ ٢٣١: «ينحى».

نحو: ﴿تَوَفَّنْهُمُ﴾ [النحل: ٢٨]، و﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] لزم بيانهما[١]، خصوصاً إذا تكررت ثلاثاً نحو: ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٦، ٧] لأن في اللفظ به صعوبة، ومثله مكي بالماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاثاً، ويرددها[٢] في كل مرة إلى الموضع الذي رفع[٣] منه[٤].

قال في «التَّمْهيد»[٥]: وهذا ظاهر، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى[٦] رجع إلى موضعه ليلفظ بالثانية ثم يرجع[٧] ليلفظ بالثالثة، وذلك صعب، فيه تكلف.

وإن وليها حرف إطباق نحو: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟﴾ [طه: ٨١] تأكد بيانها؛ لأنها[٨] من مخرج واحد، والطاء/ حرف قوي، فيجذب [٢٥/] بقوته التاء الضعيفة إلى نفسه، فلو حال بينهما حرف نحو: ﴿ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦] لزم بيان التاء مرققة مع ترقيق اللام، ولو وليها تاء نحو: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٢][٩] لزم التحرز من إخفائها، أو دال[١٠] نحو: ﴿أَعْتَدْنَا﴾ [الفرقان: ٣٧]، أو قاف نحو: ﴿رَتْقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، و﴿أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] وجب بيانها خوفاً من انقلابها دالاً، أو طاء لقرب المخرج في الأولى، والاشتراك في الجهر والاستعلاء بين [القاف][١١] والطاء في الثانية، كترقيقها قبل اللام المفخمة[١٢] لورش نحو: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا﴾ [الغاشية: ٤] لقرب الحرف القوي - وهو

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٣١: «بيانها».

(٢) (ح): «أو يرددها».

(٣) (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٢: «رفعها».

(٤) الرعاية: ٢٠٥.

(٥) التمهيد: ١١٢.

(٦) «الأولى» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٢، وفي الأصل: «الأول»، وهو خطأ.

(٧) (ح): «ليرجع».

(٨) (ح): «لأنهما»، وهو الصواب لأن المراد أن الطاء والتاء من مخرج واحد.

(٩) كذا في الأصل واللطائف: ١/ ٢٣٢، وفي (ح): «فتنته»، وفي التمهيد: ١١٤: وإذا سكنت التاء وأتى بعدها حرف من حروف المعجم فاحذر إخفاءها في نحو قوله: «فتنة».

(١٠) «دال» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٢، وفي الأصل: قال، وهو تحريف.

(١١) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٣٢، وفي الأصل (ح): «الوقف»، وهو تحريف.

(١٢) «المفخمة» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٢، وفي الأصل: «المخمة»، وهو تحريف.

اللام المفخمة ـ من التاء، و[1]يتحفظ بترقيقها في ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] بعد الإتيان بصوت الإطباق.

قال ابن الجزري: ولا يقدر عليه إلا الماهر المجود، ولم أر أحداً نبه عليه[2]. انتهى.

والظاء المعجمة: يجب بيانها في ﴿أَوَعَظْتَ﴾ [١٣٦] بـ (الشعراء)، ولا ثاني له، فإن قلت: لم أظهروا ﴿أَوَعَظْتَ﴾ وأدغموا ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] وكلاهما ممكن[3] فيه الأمران؟ أجيب: بأن الطاء المهملة أقرب إلى التاء، فإنهما من مخرج واحد، فلذلك اختاروا إدغامها، وأيضاً، فالقراءة سنة متبعة، فتلك[4] يجب إظهارها إذا تحركت ـ حيث وقعت ـ خوفاً من أن تلبس[5] بالضاد الغير المشالة/ أو بالذال المعجمة كما التبست على كثيرين، فتعين [٨١ب/ح] تميز[6] كل.

فالظاء ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ﴾ [الفتح: ٢٤] بالفتح[7] لا غير، وهو يعني[8] النصر[9]، و﴿شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ﴾ [الرحمن: ٣٥] بسورة (الرحمن) فقط، وهو نار بلا دخان[10]. والحظ نحو: ﴿لَذُو حَظٍّ﴾ [القصص: ٧٩] ووقع في [ستة][11]

---

(١) «الواو» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٢، وفي ساقطة من الأصل.

(٢) التمهيد: ١١٣.

(٣) اللطائف: ١/ ٢٣٢: «يمكن».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٣٢: «وكذلك».

(٥) اللطائف: ١/ ٢٣٢: «تلتبس».

(٦) (ح): «تمييز».

(٧) اللطائف: ١/ ٢٣٣: «أي بسورة الفتح».

(٨) (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٣: «بمعنى».

(٩) «النصر» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٣، وفي الأصل: «القصر»، وهو تحريف.
وانظر معنى ظفر في: المفردات للراغب: ٣١٧: «ظفر».

(١٠) وهو قول أبي عبيدة. انظر: زاد المسير: ٨/ ١١٦، والمفردات: ٢٧٠ «شوظ» وكتاب الضاد والظاء لأبي الفرج بن سهيل النحوي: ٢١٣ ضمن مجلة المورد مجلد (٨) عدد (٢) عام (١٣٩٩هـ).

(١١) في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٢٣٣: «ست»، وهو خطأ لغوي لموافقته للمعدود هنا. وخطأ من ناحية المضمون أيضاً لأن مادة الحظ وردت في سبعة مواضع، وهي:
(حظ): في النساء: ١١، ١٧٦ (موضعان). في القصص: ٧٩، في فصلت: ٣٥. =

مواضع، ومعناه النصيب[1]. وبمعنى التَّحْرِيض ـ بالضاد ـ ﴿وَلَا يَحُضُّ﴾ بـ (الحاقة) [٣٤] ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، و﴿ٱلْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧].

والظُّلم ـ بالظاء ـ وهو وضع الشيء في غير موضعه[2] نحو: ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، وهو في مئتين واثنين[3] وثمانين موضعاً.

و﴿ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وهو الحنق[4] وشدة الغضب[5]، وهو في أحد عشر[6] موضعاً، نحو: ﴿بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وبالضاد ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [٤٤] بهود، ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [٨] بـ (الرعد)، ومعناه: النقص والتفرقة[7].

والعظيم في مئة وثلاثة مواضع[8] نحو: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩].

والظَّنُّ ـ بالظاء ـ مطلقاً، ويكون بمعنى اليقين[9] نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وبمعنى الشك[10] نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾

= (حظاً): في آل عمران: ١٧٦. في المائدة: ١٣، ١٤ (موضعان).

(١) انظر: زاد المسير: ٦/ ٢٤٣، والمفردات للراغب: ١٢٣: «حظ».

(٢) قال الراغب: الظلم عند أهل اللغة وكثير من العلماء وضع الشيء في غير موضعه المختص به إما بنقصان أو بزيادة، وإما بعدول عن وقته ومكانه.

المفردات: ٣١٥ (ظلم) وإصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٣٠٨.

(٣) «واثنين» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٣.

(٤) (ح): «الخحق»، وهو تحريف.

(٥) انظر: مفردات الراغب: (غيظ): ٥/ ٣٦٨.

(٦) الأصل: «إحدي عشرة»، وفي (ح): «أحد عشرة»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٣٣، وهو الصواب.

(٧) انظر: المفردات للراغب: ٣٦١: «غض»، وزاد المسير: ٤/ ١١١ و٤/ ٣٠٨.

(٨) كذا في جميع النسخ، والصواب أنه في مئة وسبعة مواضع. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ، مادة: (ع ظ م).

(٩) انظر: إصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٣١١، ومفردات الراغب: (ظن): ٣١٧، وزاد المسير: ١/ ٧٦.

(١٠) انظر: إصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٣١١، والمفردات للراغب: (ظن): ٣١٧: وزاد المسير: ٧/ ٣٦٦.

[الجاثية: ٣٢]، وفي القرآن[1] سبعة وستون[2]، وأما ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] فقرئ بالضاد بمعنى بخيل، والظاء بمعنى متهم[3].

والظَّعْن بالظاء، وفي القرآن منه موضع واحد في (النحل) ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [٨٠]، وهو بمعنى السفر[4].

والنَّظَر: المشاهدة، من نظرت الشيء أنظر؛ فأنا ناظره نحو: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً﴾ [الصافات: ٨٨][5]، وبالضاد من بريق النعيم [في][6] ثلاثة مواضع: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[7] [٢٢] بـ (القيامة)، ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً﴾ [١١] بـ (الإنسان)، ﴿نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [٤٢][8] بـ (المطففين).

والظِّل بالظاء في التنزيل منه اثنان[9] وعشرون[10] موضعاً، نحو: ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، و﴿ظِلَـٰلُهُۥ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿فِى ظِلَـٰلٍ﴾ [يس: ٥٦]، ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، ويقال له: ظل في أول النهار، فإذا رجع [فهو][11] فيء، والظِّل الظَّلِيل: الدائم[12].

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٣٣ زيادة: «منه».

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب أنه ورد في القرآن في تسعة وستين موضعاً.

(٣) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي بالظاء بمعنى «متهم»، وقرأ الباقون بالضاد بمعنى «بخيل». انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٣٦٤ وزاد المسير: ٩/ ٤٤، والمفردات للراغب: ٣١٧: «ظن»، وتفسير ابن كثير: ٤/ ٤٨٠.

(٤) انظر: زاد المسير: ٤/٤٧٦ وفي الضاد والظاء لأبي الفرج بن سهيل النحوي: الظعن: الشخوص للسفر: ٢١٣ ضمن مجلة المورد (مجلد ٨) (عدد ٢) عام (١٣٩٩هـ).

(٥) انظر: مفردات الراغب: ٤٩٧ مادة: (نظر).

(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٣٣، وفي الأصل و(ح): «و»، وهو تحريف.

(٧) قد تحرفت في الأصل إلى: «ناظرة».

(٨) انظر: المفردات للراغب: (نضر) ٤٩٦.

(٩) الأصل: «اثنى»، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٤، وهو الصواب.

(١٠) ورد الظل في القرآن بمعنى: ضوء شعاع الشمس إذا استترت عنا بحاجز في اثنين وعشرين موضعاً، وورد بمعنى الدوام في تسعة مواضع، كقوله تعالى: ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ٤٣٤، والمعجم الوسيط؛ ٥٧٦. مادة: (ظل).

(١١) الأصل: «فإذا هو»، وهو خطأ، وفي (ح): «هو»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٣٤، وهو الصواب.

(١٢) وفي مفردات الراغب: ٣١٥: الظِّلُّ الظَّلِيلُ: الفَائِضُ، قال: كناية عن غَضَارَةِ =

والظَّهِيرة: شِدَّة الحرّ وقت انتصاف النهار[1]، في قوله[2] تعالى بـ (النور): ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [٥٨]، ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [١٨] بـ (الروم).

والحفظ اثنان وأربعون[3] موضعاً[4] نحو: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، و﴿حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]، وهو[5] ضد النسيان[6].

[انظر][7] اثنان وعشرون[8]، نحو: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢] ومعناه المهلة والتأخير[9].

وأَيْقَظَ: من اليقظة ضد النوم في ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾ [الكهف: ١٨].

والظَّهْر نحو: ﴿وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ [هود: ٩٢][10]، و﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣].

والظِّهَار: من ظاهر الرجل من زوجته[11]، ومنه: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [المجادلة: ٢].

= العَيْشِ. المفردات: ٣١٤. وعن الزَّجَّاج: هو الذي يظل من الحر والريح. انظر: زاد المسير: ٢/ ١١٣.

(١) انظر: إصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٣١٤، والمفردات للراغب: ٣١٧: «ظهر».

(٢) اللطائف: ١/ ٢٣٤: «لقوله».

(٣) الصواب هنا: أنه ورد في ستة وأربعين موضعاً.
انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ٢٠٧، ٢٠٨، مادة: (ظهر).

(٤) (موضعاً): ساقطة من اللطائف.

(٥) «هو»: ساقط من (ح).

(٦) انظر: مفردات الراغب: (حفظ): ١٢٤.

(٧) الأصل و(ح): «النظر»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٣٤.

(٨) الوارد في مادة: (نظر) عموماً مئة وثلاثون موضعاً، سبع وعشرون موضعاً منها «أنظر» بمعنى: أمهل.

(٩) انظر: مفردات الراغب: (نظر): ٤٩٧، وإصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٤٥٩.

(١٠) وفي (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٤: ﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١].

(١١) انظر: المفردات للراغب: ٣١٧: «ظهر»، وإصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٣١٢.

والظَّهِير: المُعِين[1]، والظَّاهر: ضدّ الباطن[1][2]، والتَّظاهر[3]: التَّعاون[4]، ومنه: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ﴾ [التحريم: ٤]. . . إلى قوله: ﴿ظَهِيرٌ﴾.

العَظْمُ: معروف جمعه ومفرده، نحو: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وهو في أربعة عشر موضعاً[5].

واللَّفْظ: الكلام، في سورة (قٓ): ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ﴾ [١٨] فقط.

ولَظَىٰ[6] ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾﴾ بـ (المعارج)، و﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ بـ (الليل)، وهو من أسماء النار[7]، عافانا الله منها بِمَنِّهِ وكرمه.

وكظم: أي تجرع الغيظ/ ولم يؤاخذ به[8]، وهو في ستة مواضع نحو: [١٢٦/أ هـ] ﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

﴿وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [التوبة: ٧٣] في ثلاثة عشر موضعاً.

والغليظ ﴿وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) انظر: المفردات للراغب: ٣١٧: (ظهر)، وإصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٣١٣.

(٢) اللطائف: ٢٣٤: «والظاهر ضد الباطن، والظهير المعين».

(٣) «والتظاهر»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٤.

(٤) انظر: المفردات للراغب: ٣١٧: (ظهر)، وإصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٣١٣.

(٥) الصواب أنه ورد في خمسة عشر موضعاً.
انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ٤٦٦، مادة: (عظم).

(٦) الأصل و(ح): «لظا»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٣٥، وهو الصواب.

(٧) انظر: المفردات للراغب: ٤٥٠: «لظى» وهو قول الزَّجَّاج. وهو في اللُّغة: اللَّهَب الخَالِص. وسُمِّيَت لظى لشدة تَوَقُّدها وتَلَهُّبِها. زاد المسير: ٨/ ٣٩١.

(٨) انظر: المفردات: (كظم): ٤٣٢. قال الزجاج: كَظَمْتُ الغَيْظَ: إِذَا أَمْسَكْتُ على ما في نفسك منه.
وقال ابن الأَنْبَارِي: الأصل في الكَظْمِ: الإِمْسَاكُ عَلى غَيْظٍ وَغَمٍّ. انظر: زاد المسير: ١/ ٤٦١.

والظلام ضد النور في مئة[1] موضع[2] نحو: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩].

والانتِظَار[3] بمعنى التأخير، نحو: ﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤][4]، وانْتَظِرْ: من الارتقاب نحو: ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

و﴿ظُفُرٍ﴾ بـ (الأنعام) [١٤٦] فقط وهو معروف. و﴿ظَمَأٌ﴾ بـ (التوبة) [١٢٠][5]، و(طه) [١١٩][6] و(النور) [٣٩][7] بمعنى العطش.

والْوَعْظُ وهو التَّذْكير للخير مما[8] يرقق القلب[9] نحو: ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦].

وليس منه ﴿عِضِينَ﴾ [٩١] بـ (الحجر)[10] بل[11] هو بالضاد جمع عِضَه؛ أي: فرق[12].

وظَلَّ: بفتح الظاء، في تسعة مواضع[13]: (النحل) [٥٨]، و(الزخرف)

---

(١) لم أجد فيما يتعلق بكلمة «الظلام» في القرآن أكثر من سبع وعشرين موضعاً، «أظلم» و«مظلماً» و«مظلمون»، كل منها ورد في موضع واحد، و«ظلمات» في ثلاث وعشرين موضعاً. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ٤٣٨، مادة: (ظلم).

(٢) «موضع» ساقط من اللطائف.

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٣٥: «والإنظار»، وقد تكرر هذا قبل قليل.

(٤) وانظر: إصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: ٤٥٩ مادة: (نظر): والمفردات للراغب: ٤٩٧: «نظر».

(٥) قد تحرفت في الأصل إلى «ظلما».

(٦) رسمها: «لا تظمؤا».

(٧) رسمها: «الظمآن».

(٨) اللطائف: ١/ ٢٣٥: «وما».

(٩) وهو قول الخليل، قال الراغب: وهو زَجْرٌ مُقْتَرِن بتخويف. انظر: المفردات: (وعظ): ٥٢٧.

(١٠) الأصل و(ح): «وبالحجر»، وزيادة الواو خطأ، والمثبت يوافق اللطائف: ١/ ٢٣٥.

(١١) «بل»: ليس في لطائف الإشارات.

(١٢) انظر: المفردات: (عضه): ٣٣٨. وذكر ابن الجوزي أن في عضين قولان:

١ ـ أنه مأخوذ من الأعضاء، قال الكسائي وأبو عبيدة: اقتسموا بالقرآن وجعلوه أعضاء.

٢ ـ أنهم عضوه أعضاء، فآمنوا ببعضه، وكفروا ببعضه، والمَعْضِي: المُفَرَّق. زاد المسير: ٤/ ٤١٨.

(١٣) اللطائف: ١/ ٢٣٥ زيادة: «في».

[١٧]، و(الواقعة) [٦٥]، و(الروم) [٥١]، و(الحجر) [١٤]، و(طه) [٩٧]، و(الشعراء) موضعان: [٤، و٧١]، و(الشورى) [٣٣]، وهو بمعنى صار[١] ودام، وما عداها [بالضاد][٢]، نحو: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ [الأعراف: ٥٣]، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨] لأنه من الضلال ضد الهدى، وكذا ما معناه البطالة والتغيب[٣] نحو: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠][٤] أي: غبنا وبطلنا فيها[٥].

والحَظْر بمعنى المنع[٦]: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [٢٠] في الإسراء[٧]، و﴿كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١][٨]، وما عداهما بالضاد لأنه من الحضور ضد الغيبة.

والفَظّ نحو[٩]: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا﴾ [١٥٩] بـ(آل عمران) فقط، ويضارعه[١٠] في اللفظ: الفض الذي بمعنى الفك والتفرقة، تقول: فضضت الطابع؛ أي: فككته، وانفض الجماعة؛ أي: تفرقوا[١١]، ومنه: ﴿لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، فهو بالضاد اتفاقاً.

فهذه الظاءات، وما عداها في القرآن بالضاد، وللشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رُبَّ حَظٍّ لِكَظْمه غَيْظٍ عَظِيم ... أَظْفَرَ الظَّفْرَ بِالغَلِيظِ الظَّلُومِ

وحظار تَظَلُّ كُلَّ[١٢] حَفِيظٍ ... ظَامِيَ الظَّهْرِ فِي الظَّلَامِ كَظِيمِ

---

(١) تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «صاد». وانظر: مفردات الراغب: (صار): ٣١٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٣٥.

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٣٦: «والتغييب».

(٤) في الأصل و(ح) تحرفت إلى: «ظللنا».

(٥) قال القرطبي: ضَلَلْنَا؛ أي هلكنا وبطلنا وصرنا تراباً، وقال قطرب: معنى ضللنا غبنا في الأرض. تفسير القرطبي: ١٤/ ٩١. قال الراغب: وهو كناية عن الموت واستمالة البدن: (ظل): ٢٩٨.

(٦) انظر: المفردات للراغب: (حظر) ١٢٣.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٣٦: «بالإسراء».

(٨) وفي الأصل و(ح): «الهشيم»، وهو تحريف.

(٩) «نحو» ساقط من اللطائف: ١/ ٢٣٦.

(١٠) أي: يشابهه. المعجم الوسيط: ٥٣٨ مادة: (ضرع).

(١١) انظر: معجم مقاييس اللغة: (فض): ٤/ ٤٤٠، والمفردات: (فض): ٣٨١.

(١٢) اللطائف: ١/ ٢٣٦: «ظل».

يَعِظُ الظَّعْنَ[1] وَاعِظٍ كُلَّ فَظٍّ ... لفظه كَاللَّظَى[2] شُوَاظٌ جَحِيمٍ[3]
مُظْهِرٌ لانْتِظَارِ[4] ظَعْنٍ ظَهِيرِ ... نَاظِرٍ ذَا لِعَظْمٍ ظَهْرٍ كَرِيمٍ[5]

وللأديب الأوحد أبي عبد الله محمد[6] بن أحمد بن علي[7] بن جابر الهواري الأندلسي قصيدة ميمية بديعة في الفرق بين الظاء والضاد[8]، لم يُسبق

---

(١) اللطائف: ١/٢٣٦: «الظن».

(٢) الأصل و(ح): «كاللظا» بالألف.

(٣) (ح): «جحم»، وهو تحريف.

(٤) «لانتظار» من (ح) واللطائف: ١/٢٣٦، وفي الأصل: «الانتظا»، وهو تحريف.

(٥) هذه الأبيات هي من منظومة للشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ بعنوان: «منظومة في ظاءات القرآن» وقد شرحها السَّخاوي عَلَم الدين شرحاً مختصراً، وللكتاب نسخة خطية في المدينة المنورة في مكتبة عارف حكمت ضمن مجموع برقم (٣٩) علوم القرآن.

وقد أورد البيت الأول منها علي بن غانم المقدسي في كتابه «بغية المرتاد لتصحيح الضاد»: ١٢٣ ضمن مجلة المورد (المجلد ١٨) (العدد ٢) عام (١٤٠٩هـ).

(٦) هو: محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المرسي، أبو عبد الله، نحوي أديب ضرير، قرأ على علي بن عمر القيجاطي، وأخذ عن أبي حيان، وعليه قرأ ابن الجزري، توفي سنة (٧٨٠هـ). غاية النهاية: (٢/ ٦٠).

(٧) كذا في الأصل و(ح)، والصواب إسقاط «علي»، كما في اللطائف: ١/٢٣٦، وغاية النهاية: ٢/٦٠.

(٨) لقد حظي هذان الحرفان من أحرف الذكر الحكيم بالاهتمام من لدن اللغويين والقراء وعلماء التجويد، فأفردوا لهما دراسات مستقلة على شكل كتب ورسائل ومنظومات شعرية ـ كالتي ساقها المؤلف هنا ـ، ولقد سارت دراسات الباحثين هذه في اتجاهين:

١ ـ إتجاه صوتي، يبحث في طريقة نطق الحرفين وبيان مخرجيهما، وتجويد أداؤهما عند التلاوة، وتمييز الضاد من الظاء عند النطق.

٢ ـ اتجاه معجمي لغوي، يقوم على استقراء الألفاظ الضادية والظائية، وتفسير معانيها، أو الاكتفاء بتعيين الألفاظ الظائية تمييزاً لها من الضادية في الرسم.

وتحت عنوان في سبيل فهرسة متخصصة للدراسات القرآنية وضع الدكتور طه محسن فهرساً جمع فيه خمسين مصنفاً من مصنفات الضاد والظاء في نطاق الدراسة القرآنية، ورتبه وفق تقدم المصنفين في الزمن السابق فاللاحق، وفيه إضافات تبلغ حوالي ضعفي ما ورد في «معجم الدراسات القرآنية» و«معجم مصنفات القرآن» كليهما، فضلاً عن التوسع المفيد في ذكر الكتب، واستقراء مخطوطاتها معزوة بمصادرها، ومعزوة إلى أماكن وجودها في خزائن الكتب العالمية، وبيان المطبوع منها. فهو فهرس حقيق بأن يطالع. الجدير ذكره هنا أن هذه القصيدة التي ذكرها المؤلف وشرحها قد فات الدكتور طه محسن بيانها.

انظر: مجلة المورد العدد الرابع عام (١٩٨٨) المجلد السابع عشر: ٣٦٩.

إلى مثالها، ولم ينسج أحد فيما علمت[1] على منوالها، وأولها:

حَمْدُ الإِلٰهِ أَجَلُّ مَا يُتَكَلَّم ... بَدْءاً بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الأَدْوَم
وَأَقُولُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ ... لِلظَّاءِ بِالضَّادِ الْتِبَاسٌ يُعْلَم
فَرَأَيْتُ حَصْرَ الظَّاءِ أَوْكَدَ وَاجِبٍ ... لِيَبِينَ أَنَّ الْغَيْرَ ضاد يرسم[2]
وَسَبَكْتُها[3] فِي حِكْمَةٍ أَدَبِيَّةٍ ... لِيَهُونَ مَقْصَدُهَا لِمَنْ يَتَعَلَّم[4]

وشرحها أبو جعفر [أحمد][5] بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي.

وأما الذال المعجمة فلولا الجهر الذي فيها لكانت ثاء، ولولا [الهمس][6] الذي في الثاء لكانت ذالاً، فإذا سكنت قبل النون نحو: ﴿فَنَبَذْنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٤٥]، ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾ [الأعراف: ١٧١] تعين التحفظ ببيانها لا سيما في نحو: ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧]، ﴿مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا﴾[7] [يس: ٧٢]، لئلا تشتبه[8] بنحو: ﴿ٱلْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥]، و﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠][9]، ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] كترقيقها إذا وليها الألف نحو: ﴿ذَٰلِكَ﴾

---

(١) تحرفت في الأصل إلى: «عملت»، وتصويبها من (ح)، واللطائف: ١/ ٢٣٦.
(٢) (ح): «ترسم».
(٣) اللطائف: ١/ ٢٣٧: «فسبكتها».
(٤) وتسمى القصيدة بـ«تنبيه الكتاب في الضاد والظاء» مخطوط في مكتبة حسن حسني باشا بإستانبول رقم (٩١).
وقد أورد جزءاً منها علي بن غانم المقدسي في بغية المرتاد لتصحيح الضاد: ١٢٤ ضمن مجلة المورد. (المجلد ١٨) (عدد ٢) عام (١٤٠٩هـ).
وقول المصنف أن ما ذكره من أول القصيدة فيه نظر، فقد أسقط بعد البيت الأول أربعة أبيات كما أسقط بعد البيت الثالث.
(٥) الأصل و(ح): «محمد»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٣٧، وكتب التراجم، وهو أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الأندلسي، أبو جعفر، شارح الألفية، إمام نحوي، قرأ علي أبي الحسن على بن عمر القيجاطي، وعلى أبي عبد الله محمد بن علي البيسوي، وعليه قرأ ابن الجزري، توفي سنة (٧٧٩هـ).
غاية النهاية: ١/ ١٥١، والدرر الكامنة: ١/ ٣٤٠.
(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٣٧، وفي الأصل و(ح): «الهمزة»، وهو تحريف.
(٧) كذا في جميع النسخ، والذي في القرآن: «وَذَلَّلْنَٰهَا» [يس: ٧٢].
(٨) اللطائف: ١/ ٢٣٧: «يشتبه».
(٩) قد تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «محذوراً».

[البقرة: ٢]، و﴿ذَاقَا﴾ [الأعراف: ٢٢][١]، وشبههما خوفاً من صيرورتها ظاء، لأن التفخيم يوجب لها الإطباق، فإن أتى بعدها مهموس نحو: ﴿إِذْ كُنتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وجب بيان جهرها وإلا صارت ثاء، وإن أتى بعدها ظاء وجب إدغامها فيها، وهو في ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [٣٩][٢]/ بـ (الزخرف)، و﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾ [٦٤] بـ (النساء) فقط، فإن لقيها راء نحو: ﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، و﴿أَنذَرْتُكُمْ﴾ [فصلت: ١٣] تعيَّن/ ترقيقها ـ من غير مبالغة ـ وتفخيم الراء خوفاً من انقلاب الذال ظاء، فإن لحقها قاف نحو: ﴿ٱلْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨]، و﴿ذُقْ﴾ [الدخان: ٤٩][٣] لزم ترقيقها أيضاً، وإلا صارت ظاء، وإذا[٤] تكررت لفظاً نحو: ﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [صٓ: ١] وجب[٥] تمييز كل من الذال المعجمة والمهملة[٦] خوف الالتباس كالظا والضاد، فالتَّعوذ الذي معناه الالتجاء والاعتصام بالذال نحو: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، ﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ﴾ [هود: ٤٧][٧]، و﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ﴾ [الجن: ٦]، فإن كان بمعنى الرجوع فبالمهملة في ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، و﴿يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٨]، و﴿أُعِيدُواْ﴾ [الحج: ٢٢]، والموصول ﴿ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦]، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] بالمعجمة كـ ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، و﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١]، و﴿ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ [الطارق: ١٢]، والإشارة نحو: ﴿ذَا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿هَـٰذَا﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿هَـٰذِهِ﴾ [البقرة: ٣٥]، و«ذاك»[٨]، و﴿ذَٰلِكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧]، و﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿كَذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٧٣][٩]، و﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]، و﴿ذُو ٱلْفَضْلِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وكلها بالمعجمة.

[١٢٦ب/هـ] [١٢٦ب/هـ]

---

(١) قد تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «ذاق».
(٢) قد تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «ظللتم».
(٣) في اللطائف ١/ ٢٣٧: «وذوقوا».
(٤) اللطائف: ١/ ٢٣٧: «ولا سيما إذا».
(٥) «وجب»: ليست في اللطائف.
(٦) اللطائف: ١/ ٢٣٨: «وتمييز كل من الذال المعجمة والمهملة متعين».
(٧) وفي اللطائف: ١/ ٢٣٨: «إني أعيذها بك».
(٨) كذا في جميع النسخ، وليس في القرآن «ذاك».
(٩) وقد وردت هذه الأسماء في (ح): «وذلك وذاك وذلكما وذلك وكذلك»، وفي اللطائف: ١/ ٢٣٨: «وذاك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن وكذلك».

وأما لَدَى بمعنى عند نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، و﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] فبالمهملة، والإنْذَار نحو[1]: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿وَنَذَرُ﴾ [القمر: ١٦]، و﴿نَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ [يونس: ١٠١]، و﴿مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، والنَّذْر نحو: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] كلها بالمعجمة، وكذا العَذَاب نحو: ﴿عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٥]، والعَذْب، وهو: الماء الحلو، نحو: ﴿عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]، والكذب نحو: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ﴾ [الحجر: ٨٠]، و﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، وإذ، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وَإِذَا، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ﴾ [المرسلات: ٩]، وإذاً[2] نحو: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٥]، والذَّهَب نحو: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، والذَّهَاب نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، والأُذُن نحو: ﴿وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ﴾ [المائدة: ٤٥]، والإِذْن نحو: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ [الحج: ٣٩]، ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ [المرسلات: ٣٦][3]، والأَذَان ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤][4]، ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣]، والحَذَر نحو: ﴿فَٱحْذَرُوا۟﴾ [المائدة: ٤١]، والذَّكَر نحو: ﴿لِلذَّكَرِ﴾ [النساء: ١١]، و﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]، والذكر نحو: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، كلها بالذال[5] المعجمة.

وأما ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ [يوسف: ٤٥] بيوسف، ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [١٧] بـ (القمر) فبالمهملة، أصله مدتكر[6] فقلبت التاء ذالاً[7]، وأدغم الأول فيها.

والأخذ بالمعجمة نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١]، و﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ [البقرة: ٥١]، كالذَّبْح نحو: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١].

والذَّكَاة نحو: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [٣] بـ (المائدة)، ومعناه: الذبح،

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٣٨ زيادة: «وأنذرهم».
(٢) اللطائف: ١/ ٢٣٩ زيادة: «المنونة».
(٣) وفي اللطائف: ١/ ٢٣٩: «ليؤذن لهم».
(٤) وفي اللطائف؛ ١/ ٢٣٩: «فأذنوا».
(٥) «بالذال» ليس في (ح)، ولا في اللطائف.
(٦) اللطائف: ١/ ٢٣٩: «مذتكر»، وهو تصحيف.
(٧) الأصل: «ذال»، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٢٣٩.

والـلَّـذَّة، ومـنـه ﴿لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾ [مـحـمـد: ١٥]. والـذِّلَّـة نـحـو: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، والانْتِبَاذ نحو: ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ [الصافات: ١٤٥]، والذُّرِّيَة نحو: ﴿مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿وَذُرِّيَّاتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤]. والأَذَىٰ نحو: ﴿مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٢]، وأما ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] فبالمهملة. وذَر: بمعنى الترك[١] نحو: ﴿فَذَرْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٣] بالمعجمة، كالذنب[٢] نحو: ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، والذَّنُوب بفتح الذال، ومنه: ﴿ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ [٥٩] في الذاريات فقط، ومعناه: النَّصِيب، والدَّلْو[٣] الكبير ملآن[٤]، والذئب الحيوان الضاري نحو: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧]، والإنْقَاذ نحو: ﴿يُنقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣]، وذَرَّة نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، [حِينَئِذٍ][٥] حيث وقعا، والإذَاعَة نحو: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣]، والاسْتِحْوَاذ نحو: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ [١٤١] بـ (النساء)، ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [١٩] بـ (المجادلة) فقط، والذَّبْذَبَة نـحـو: ﴿مُّذَبْذَبِينَ﴾ [١٤٣] بـ (الـنـسـاء)، ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾ [٣] بـ (الـمـائـدة)، والذَّرْء[٦]: بمعنى الخَلْق[٧] نحو: ﴿ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فإن كان بمعنى الدفع نـحـو[٨]: ﴿فَادَّارَءْتُمْ فِيهَا﴾ [الـبـقـرة: ٧٢] فـبـالـمـهـمـلـة، و﴿مَذْمُومًا﴾

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ١٢١.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٤٠: «والذنب».

(٣) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٠: «أو الدلو».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٤٠: «الملآن». وجاء في مفردات الراغب: الذَّنُوبُ: الدَّلْوُ التي لها ذَنَبٌ، واسْتُعِيرَ للنَّصِيبِ كما اسْتُعِيرَ له السَّجْلُ. قال: والذَّنْبُ في الأصل: الأَخْذُ بِذَنَبِ الشَّيءِ، يُقَال: ذَنَبْتُهُ أَصَبْتُ ذَنَبهُ، ويُسْتَعْمَلُ في كلِّ فِعْلٍ يُسْتَوْخَمُ عُقْبَاهُ اعْتِبَاراً لما يَحْصُلُ من عَاقِبَتِه. المفردات: «ذنب»: ١٨١. وانظر: معجم مقاييس اللغة «ذنب»: ٢/ ٣٦١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٤٠.

(٦) (ح): «والذرو».

(٧) انظر: مفردات الراغب: (ذرأ): ١٧٨، وزاد المسير: ٣/ ٢٩١.

(٨) جاء في المفردات: الدَّرْءُ: المَيْلُ إلى أَحَدِ الجَانِبَيْنِ، يُقَالُ: قَوَّمْتُ دَرْأَهُ، وَدَرأْتُ عَنْه: دَفَعْتُ عن جَانِبِه، المفردات: (درأ): ١٦٩.

وقال ابن فارس: الدَّرْءُ ـ مهموزاً ـ هو دَفْعُ الشَّيْء، ودَرَأْتُ الشَّيْءَ: دَفَعْتُهُ. معجم مقاييس اللغة: (دري): ٢/ ٢٧١.

[الإسراء: ٢٢]، و﴿مَذْءُومًا﴾ [١٨] بـ (الأعراف) و(الإسراء) بالمعجمة، كالتبذير نحو: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ﴾ [٢٦]، والأذقان[1] ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨]. والذَّرْع نحو: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧]، والذِّراع نحو: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، والتَّذْرِيَة[2] نحو: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥]، وَذَرْواً نحو[3]: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ [الذاريات: ١]، والجِذْع نحو: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، والقَذْف نحو: ﴿وَيُقْذَفُونَ﴾ [الصافات: ٨]، والذَّوْق نحو: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. والذُّهُول نحو: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ [الحج: ٢]، والذُّبَاب نحو: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، والإِذْعَان نحو[4]: ﴿يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٩]، والإِلْوَاذ[5] نحو[6]: ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣]، والخُذْلَان نحو[7]: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

والشِّرْذِمَة نحو[8]: ﴿لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤][9]، أي: جماعة[10]، والذَّوْدُ[11] بإعجام الأولى وإهمال الثانية، ومنه: ﴿ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾

---

(١) (ح): «نحو»، وفي اللطائف: ١/ ٢٤٠: «وهو يخرون للأذقان».

(٢) اللطائف: ١/ ٢٤٠: «وذراه والتذرية».

(٣) قوله: «وذروا نحواً»: ساقط من اللطائف.

(٤) اللطائف: ١/ ٢٤٠: «ومنه».

(٥) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٢٤٠، ولعل صوابها: اللِّوَاذ، لأن الفاعل لَاوَذَ، فمصدره: اللِّوَاذُ والمُلَاوَذَةُ. قال مكي في مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥١٨: وصح «لواذا» بالواو لصحته في لاوذ، وقال ابن الأنباري في البيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٠١: وصح لواذ لأنه مصدر: (لاوذ)، فإن «لاوذ لواذا» كقاوم قواماً.

وانظر: الجامع للقرطبي: ١٢/ ٣٢٢، وزاد الميسر لابن الجوزي: ٦/ ٩٦.

(٦) «نحو»: ساقط من اللطائف.

(٧) «نحو»: ساقط من اللطائف.

(٨) «نحو»: ساقط من اللطائف.

(٩) في الأصل و(ح): «كشرذمة»، وهو تحريف.

(١٠) قال الراغب: الشِّرْذِمَةُ: جَمَاعَةٌ مُنْقَطِعَةٌ. المفردات: (شرذم): ٢٥٨. وقال فارس: الشِّرْذِمَةُ: القليل من الناس، والذَّال زائدة، وإنما هي من شَرَمْتُ الشَّيْءَ: إِذَا مَزَّقْتُه، فإنها طائفة انمزقت وانْمَارَت عن الجَمَاعة الكَثِيرة.

معجم مقاييس اللغة «الشرذمة»: ٣/ ٢٧٣.

(١١) (ح): «والذو»، وهو تحريف.

[١٢٧أ/هـ] [القصص: ٢٣]/ أي: تمنعان غنمهما عن[١] الماء انتظاراً لِخُلُوِّ شَفِيرِ البئر[٢]. والجَذْوةُ: القِطْعَة الغليظة من الحطب فيها نار لا لهب فيها[٣]، ومنه: ﴿جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٢٩]، والذِّمَّة نحو[٤]: ﴿لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ٨]، والحَنِيذ نحو[٥]: ﴿بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]، والمَجْذُوذ: المقطوع[٦] بمعجمتين نحو[٧]: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾ [الأنبياء: ٥٨]، وأما قوله: ﴿جُدَدٌۢ﴾ فبالمهملة[٨]، ومنه: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ﴾ أي: قطع[٩] ﴿بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، والإِعْتِذَار نحو: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، والأَرَاذِل نحو: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، والنَّفَاذ بمعنى الإخراق[١٠]، نحو: ﴿فَٱنفُذُوا۟ لَا

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٤٠: «من».

(٢) الذَّوْدُ: تَنْحِيَة الشي عن الشيء. قال الراغب وقوله تعالى: ﴿ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ أي: تَطْرُدَان. مفردات الراغب: (ذود): ١٨٣. انظر: معجم مقاييس اللغة: (ذود): ٢/ ٣٦٥، وقال ابن قتيبة: أي تكفان غنمهما.
انظر: زاد المسير: ٦/ ٢١٢.

(٣) قاله أبو عبيدة، وعن ابن عباس الجذوة: قطعة حطب فيها نار.
انظر: زاد المسير: ٦/ ٣١٨.
وقال الراغب: الجذوة الذي يبقى من الحطب بعد الالتهاب.
المفردات: «جذو»: ٩٠.

(٤) «نحو» ساقط من اللطائف.

(٥) «نحو» ساقط من اللطائف.

(٦) «نحو» ساقط من اللطائف.

(٧) انظر: المفردات للراغب: (جذ): ٩٠.

(٨) اللطائف: ١/ ٢٤١: «فبالمهملتين».

(٩) قال ابن قتيبة: الجُدَدُ: الخطوط والطَّرائق تكون في الجِبَال، فبعضها بيض، وبعضها حمر، وبعضها غرايب سود.
وقال الراغب: جدد جمع جُدَّةٍ؛ أي: طَرِيقَةٍ ظَاهَرَةٍ مِن قَوْلِهِم: طريقٌ مَجْدُودٌ؛ أي مَسْلُوكٌ مَقْطُوعٌ، ومنه جادَّةُ الطَّريق.
انظر: زاد المسير: ٦/ ٤٨٥، والمفردات: (جد): ٨٨، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٣٤٢.

(١٠) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٣٤١. قال الراغب في المفردات: ٥٠٠: «نَفَذَ السَّهمُ في الرَّمِيَّةِ نُفُوداً ونَفَاذاً، والمِثْقَبُ في الخَشَبِ إذا خَرِقَ إلى الجِهَةِ الأُخْرَى».

تنفذون إلا بسلطان﴾ [الرحمن: ٣٣]، فإن كان بمعنى الفراغ فالمهملة نحو: ﴿ما عندكم ينفد﴾ [النحل: ٩٦]، و﴿لنفد البحر﴾ [الكهف: ١٠٩]، كالوَدْق: وهو المطر[1]، وكله بالمهملة.

وأما الثاء المثلة فيحتفظ بالنطق بها [مع][2] مراعاة[3] صفاتها من غير أنه يحدث[4] فيها جهراً، فتلتبس بالذال فإنهما من مخرج واحد، ويتعين بيانها إذا سكنت قبل مستعل نحو: ﴿أثخنتموهم﴾ [محمد: ٤]، و﴿إن يثقفوكم﴾ [الممتحنة: ٢] لضعفها وقوة المستعلي، ويتأكد[5] إذا تكررت نحو: ﴿ثالث ثلاثة﴾ [المائدة: ٧٣]، وترقق قبل الألف نحو: «ثالثهم»[6] [المائدة: ٧٣]، ﴿وثامنهم﴾ [الكهف: ٢٢]، وتمييز التاء من الثاء[7] متعين، فالمثلثة: المِيثَاق نحو: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين﴾ [آل عمران: ٨١]، والوَثَاق نحو: ﴿فشدوا الوثاق﴾ [محمد: ٤]، والغَوْث نحو: ﴿إذ تستغيثون ربكم﴾ [الأنفال: ٩]، والغَيْث نحو: ﴿وينزل الغيث﴾ [لقمان: ٣٤]، والفَرْث ﴿من بين فرث﴾ [النحل: ٦٦]، والإنَاث نحو: ﴿يهب لمن يشاء إناثا﴾ [الشورى: ٤٩]، ﴿والأنثى﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿الأنثيين﴾ [النساء: ١١]، والأثْقَال نحو: ﴿وأثقالا﴾ [العنكبوت: ١٣]، والأنْكَاث نحو: ﴿فمن نكث﴾ [الفتح: ١٠]، والمِثْقَال نحو: ﴿وإن كان مثقال حبة من

وقال ابن فارس في القاموس: ١/ ٨١٩ مادة: (خرق): «خَرَقَه يَخْرِقَه خَرْقاً وخَرْقَة واخْتَرَقَه فَتَخَرَّق وانْخَرَقَ واخْرَوْرَق».

وقال الجوهري في الصحاح: ٤/ ١٤٦٧: «واختِرَاق الرِّيَاح: حرورها»، وعلى هذا فلعل صواب الكلمة «الاختراق»، وما ورد هنا إنما هو تحريف.

(١) قال القرطبي: الودوق فيه قولان: أحدهما أنه البَرْق، قاله أبو الأشهب العقيلي، والثاني: المَطَر، وهو قول الجمهور. الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٢٨٨.

وقال الراغب: الودق: قيل: ما يكون من خِلال المَطر كأنه غُبار، وقد يعبر به عن المطر. انظر: مفردات الراغب: (ودق): ٥١٧، وزاد المسير: ٦/ ٥٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٤١.

(٣) الأصل و(ح): «مراعات» بالمفتوحة.

(٤) اللطائف: ١/ ٢٤١: «أن تحدث».

(٥) الأصل و(ح): «وتأكد» بإهمال الياء وهو تصحيف.

(٦) كذا في الأصل و(ح)، ولعلها: «ثالث».

(٧) اللطائف: ١/ ٢٤١: «الثاء من التاء».

خَرۡدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، والمَكْث نحو: ﴿فَمَكَثَ غَيۡرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل: ٢٢]، والغُثَاء نحو: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]، والإيثار نحو: ﴿ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ [يوسف: ٩١]، والأثَر ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، وثُمَّ بضم الثاء للعطف نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ﴾ [المطففين: ١٧]، وثَمَّ بفتحها إشارة إلى المكان نحو: ﴿فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿ثَمَّ رَأَيۡتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، فإن كانت تماماً لعدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾ [الأعراف: ١٤٢] فبالمثناة، والثَّرَى بالمثلثة نحو: ﴿وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦]/ كالمثل نحو: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، والإِثْم نحو: ﴿إِثۡمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩]، والحديث نحو: ﴿أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ﴾ [النجم: ٥٩]، وبُعْثِر نحو: ﴿وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ ۝٤﴾ [الإنفطار: ٤]، والانْبِعَاث نحو[1]: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ۝١٢﴾ [الشمس: ١٢]، والبَعْث نحو: ﴿بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ﴾ [الإسراء: ٥]، والخَبِيثَات[2] نحو: ﴿ٱلۡخَبِيثَٰتُ﴾ [النور: ٢٦]، ﴿وَٱلَّذِي خَبُثَ﴾ [الأعراف: ٥٨]، والبَحْث نحو: ﴿يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: ٣١]، والثِّيَاب نحو: ﴿وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا﴾ [الكهف: ٣١]، والثَّوَاب نحو: ﴿ثَوَابًا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، والنَّفْث ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] الأولى مثلثة، والثانية مثناة، والحَرْث نحو: ﴿وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۚ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، والإِثْقاف نحو: ﴿حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ﴾ [البقرة: ١٩١]، والرَّفَث[3] نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١] سورتها[4]، و﴿ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] بتثليث الثانية، والكَثِير نحو: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الجمعة: ١٠]، و﴿ٱجۡتُثَّتۡ﴾ [إبراهيم: ٢٦] بمثلثة مكتنفة بين مثناتين، والأجداث نحو: ﴿ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ [يس: ٥١]، والإثارة ﴿تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨] بتثليث الثانية، والمثوى نحو: ﴿مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٧٦]، و﴿جِثِيًّا﴾ [مريم: ٦٨]، و﴿جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨] بمثلثة، و﴿ثَلَٰثَةٞ﴾ [الكهف: ٢٢] بمثلثتين[5]، ويثرب ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾ [١٣] بـ (الأحزاب)[6]

[٨٢ب/ح]

---

(١) «نحو» ساقط من اللطائف.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٤٢: «والخبيث».

(٣) اللطائف: ١/ ٢٤٢: «كالنفاثات والرفث».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٤٢: «بسورتها».

(٥) (ح): «بمثلتين»، وهو تحريف.

(٦) «بالأحزاب» ساقط من اللطائف.

بمثلثة واحدة، و﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، و﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾ بتثليث الأولى ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [٥] بـ (التحريم)[(١)]، و﴿يَلْهَثْ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و﴿حَثِيثًا﴾ [الأعراف: ٥٤] بمثلثتين، ﴿وَلَا تَعْثَوْا﴾ [هود: ٨٥] [بتثليث الثانية. وأما ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا﴾ [الفرقان: ٢١] فمثناة فقط، و﴿عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥] بالمثلثة لـ ﴿وَقِثَّآئِهَا﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿ثُلَّةٌ﴾ [١٣] في (الواقعة)][(٢)] بتثليث الأولى. و﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢﴾ [الإنفطار: ٢] بتثليث الأولى التي قبل الراء، والثُّبور نحو: ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٤]، و﴿يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وأما ﴿تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٩][(٣)] فبالمثناة[(٤)]، والإثخان نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾ [محمد: ٤]/ بالمثلثة، [١٢٧ب/هـ] كـ ﴿ثُعْبَانٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، و﴿أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، و﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [المزمل: ١٤]، و[(٥)]﴿سَبْعًا[(٦)] مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧]، والثمر نحو: ﴿مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ١٤١]، و﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ [فصلت: ٤٧]، و﴿لَا تَثْرِيبَ﴾ [يوسف: ٩٢] بتثليث الثانية، كـ ﴿ٱلتُّرَاثَ﴾ [الفجر: ١٩]، و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، والإعْثَار نحو: ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وأما ﴿غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، و﴿تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧] فبمثناة[(٧)] فقط، كـ ﴿ٱلْأَبْتَرُ﴾ [غافر: ٣٧] بمعنى المقطوع.

وأما الصاد المهملة فإذا سكنت ووليها دال نحو: ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]، أو طاء نحو: ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢] وجب تخليصها منها، وبيان

---

(١) قوله: «ثيبات وأبكاراً بالتحريم» ساقط من اللطائف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٤٣.

(٣) في الأصل: «فتبرناهم»، وهو خطأ.

(٤) (ح): «فبا فبالمثناة» تكررت.

(٥) الأصل و(ح) زيادة: «معناه و»، وهو خطأ، والمثبت يوافق اللطائف: ١/ ٢٤٣.
و«كثيباً مهيلاً» أي: رَمْلاً متراكماً. المفردات في غريب القرآن: ٤٢٦، مادة: (كثب).

(٦) الأصل: «وسعى»، وفي (ح): «وسع»، وهو تحريف لعدم ارتباطه بما قبله من حيث المعنى من جهة، واكتمال الآية من جهة أخرى، ويؤيد ذلك موافقة اللطائف لما أثبته. انظر: اللطائف: ١/ ٢٤٣.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٤٤: «فبمثنيات».

إطباقها واستعلائها لئلا تصير كالزاي عند من لا يجيزه في الأولى، كبيانيها إذا أتى بعدها تاء نحو: ﴿حَرَصْتَ﴾ [يوسف: ١٠٣] و﴿حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] لئلا تصير كالسين.

وأما السين المهملة فلولا الهمس الذي فيها لكانت زاياً، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سيناً، فبالصفتين تميزت كل واحدة منهما، فإذا[1] أتى بعد السين حرف إطباق نحو: ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨]، و﴿تَسْتَطِع﴾ [الكهف: ٨٢][2]، و﴿أَقْسَطُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] يتعين بيانها برفق وتؤدة لئلا تجذبها قوة الطاء المجاورة لها فتقلبها صاداً، فإن سكنت قبل تاء نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، أو جيم نحو: ﴿مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] لزم بيانها مع تمام تسكينها خوف التباسها بالزاي والجيم[3] وتحريكها، فكثير من القراء يذهبون إلى فصل السين من التاء، فيحركون السين، وطريق السلامة من ذلك إرسال ما في السين من الرخاوة والهمس، وإذا أتى لفظ هو[4] بالسين يشبه آخر هو بالصاد وجب بيان كل، وإلا التبس نحو: ﴿أَسَرُّواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿وَأَصَرُّواْ﴾ [نوح: ٧]، [و][5] ﴿يُسْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١][6] و﴿يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣][7]، و﴿قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢] و﴿قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: ١١]، فيتعين بيان الصفير والاستفال.

والزاي إذا سكنت قبل مهموس نحو: ﴿كَنَزْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥] أو مجهور نحو: ﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] وجب بيانها مما بعدها وإشباع لفظها خوفاً من أن تصير سيناً، خصوصاً في الأولى، وكذا[8] إن تكررت نحو[9]: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾

---

(١) (ح): «وإذا».

(٢) وفي الأصل و(ح): «تستطيع»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٤٤.

(٣) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٤: «أو الجيم».

(٤) «هو» ساقط من (ح).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح). وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٤٤.

(٦) في (ح): «يسبحون».

(٧) في الأصل و(ح): «يصبحون»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٤٤، وهو الصواب.

(٨) اللطائف: ١/ ٢٤٥: «ويتأكد».

(٩) «نحو» ساقط من الأصل وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٥.

[يس: ١٤] لثقل التكرر، وإن وليها ألف نحو[1]: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ﴾ [النور: ٢] تعين ترقيقها.

وأما الفاء فيجب بيانها إذا وليها ميم نحو: ﴿تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾ [طه: ٦٩]، أو واو نحو: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ [القصص: ٧] كترقيقها[2] قبل ألف نحو: ﴿فَأَوْفِ﴾ [يوسف: ٨٨][3]، وبيانها عند تكريرها نحو: ﴿فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ [النساء: ٦]، و﴿تَعْرِفُ﴾ [المطففين: ٢٤] عند من لم يدغم.

وأما الواو فيحتفظ ببيانها إن ضمت نحو: ﴿تَفَٰوُتٖ﴾ [الملك: ٣]، أو كسرت نحو: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] لئلا يخالطها غيرها ويقصر[4] اللفظ عن حقها، فإن تكررت نحو: ﴿وُۥرِيَ﴾ [الأعراف: ٢٠] تأكد التحفظ بها، فإن لقيت الساكنة واواً[5] نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥] لزم بيان كل منهما مع تمكن الأولى بالمد واللين الطبيعي خوف الإدغام الممتنع اتفاقاً[6]، فإن لم تجانس حركة السابق بأن كان[7] فتحة نحو: ﴿ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٩٣] وجب إدغام السابق[8] في لاحقتها[9] اتفاقاً، فإن شددت نحو: ﴿لَوَّوْاْ﴾ [المنافقون: ٥]، ﴿وَأَعِدُّواْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ﴿وَأُفَوِّضُ﴾ [غافر: ٤٤] وجب بيان التشديد بقوة من غير تمضغ.

وأما الباء الموحدة ففيها من صفات القوة الجهر والشدة، والجهر[10]: منع الصوت أو النفس[11] أن يجري معها، والشدة: انحصار صوت

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٤٥ زيادة: «زادوكم».

(٢) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٥: «لتأففها كترقيقها».

(٣) في اللطائف: ١/ ٢٤٥: «فاءوا».

(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٥: «أو يقصد».

(٥) اللطائف: ١/ ٢٤٥: «واواً متحركة».

(٦) اللطائف: ١/ ٢٤٥ زيادة: «وطريقة ضم الشفتين، فتخرج صحيحة».

(٧) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٥: «كانت».

(٨) الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٤٥: «السابقة»، وهو الموافق لما بعده من الكلام.

(٩) تحرفت في (ح) إلى: «حقتها».

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٤٦: «فالجهر».

(١١) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٤٦: «منع النفس»، وهو الصواب. انظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٤٠٥، ٤٠٦.

النفس[1] الحرف عند مخرجه بحيث لا يجري، ولا يلزم من الجهر الشدة، ولا من الشدة الجهر لأنه قد يجري[2] النفس مع الحرف، ولا يجري الصوت معه كالكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد، ومخرج الفاء والباء متقاربان، فإذا لم توف[3] الباء حقها من الجهر والشدة شابه لفظها لفظ الفاء، وقد يبالغ في المحافظة على شدتها، وتخرج[4] عن حدها، ويقبح[5] لفظها، وإذا وقع بعدها ألف تعين ترقيقها من غير مبالغة تفضي[6] إلى الإمالة، كما يفعله كثير من المغاربة، خصوصاً إذا وليها حرف مفخم، نحو: ﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، فإن وقع بينهما ألف نحو: ﴿وَبَاطِلٌ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣][7]، ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، كان التحفظ بترقيقها/ آكد، فإن سكنت وجب ترقيقها وقلقلتها نحو: [١٢٨/أ هـ] ﴿رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] و﴿عِبْرَةٌ﴾ [يوسف: ١١١]، ﴿فَانْصَبْ﴾ [الشرح: ٧] و﴿الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢] في الوقف، فإن لقيت مثلها نحو: ﴿فَاضْرِب بِّهِ﴾ [صٓ: ٤٤] لزم إدغامها فيما يليها، وإن لقيت ميماً نحو: ﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، أو فاء نحو: ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤] جاز الإدغام [للتقارب و][8] الإظهار لاختلاف اللفظ، فإن اجتمعا في التحريك نحو: ﴿سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤] تعين بيانهما مع الترقيق، وبالله التوفيق.

[١٨٣/ح] **وأما الميم** فلولا الغنة التي فيها وجريان النفس/ معها لكانت باء، ولما

---

(١) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٤٦: «صوت الحرف».

(٢) قوله: «ولا من الشدة الجهر لأنه قد يجرى» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٦، وقد ورد هنا في الأصل قوله: «انحصار الصوت»، ولا معنى لورودها هنا سيما وقد وردت قبل قليل.

(٣) تصحفت في الأصل إلى: «توق».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٤٦: «فتخرج».

(٥) «ويقبح» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٦، وفي الأصل: «ويفتح»، وهو تصحيف.

(٦) «تفضي» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٦، وفي الأصل: «يقضي»، وهو تصحيف.

(٧) قد تكررت في الأصل و(ح).

(٨) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٤٦، وفي الأصل و(ح): «لتقارب الإظهار»، وهو خطأ.

[كانتا][1] أختين[2] أبدلت[3] أحدهما من الأخرى ك «غيب» و«غيم»، ويتعين ترقيق الميم خصوصاً إن جاورها مفخم نحو: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧] و﴿مَا اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧٤] خصوصاً إذا كان المجاور لها[4] ألفاً نحو: ﴿مَالِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، وكثير[5] من الأعاجم يفخمونه، وهو غير جائز، فإن سكنت قبل باء نحو: ﴿أَم بِظَاهِرٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١] فبإخفاء الميم مع إظهار الغنة أخذ [الداني][6] وغيره من أهل التحقيق، وفاقاً لابن مجاهد[7] وسائر أهل[8] الأداء بمصر والشام والأندلس[9]، وبإظهارها أخذ مكي القيسي[10] وغيره، وفاقاً لأهل الأداء من العراقيين، وصحح في النشر[11] الوجهين إلا أنه قال: [بأولية][12] الإخفاء للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]. انتهى.

---

(١) ما بين المعقوفين من اللطائف، وفي الأصل و(ح): «كان»، وهو خطأ، لعدم استقامته مع الذي بعده.

(٢) الأصل و(ح): «أختان»، وهو خطأ لوقوعه خبراً لكان، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ٢٤٦.

(٣) «أبدلت» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٦، وفي الأصل: «أيدل»، وهو تحريف.

(٤) «لها» ساقط من (ح) واللطائف.

(٥) اللطائف ١/ ٢٤٦: «فكثير».

(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٤٧، وفي الأصل و(ح): «الهمداني»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٢٢. وانظر في قول الداني في: التيسير: ٢٨.

(٧) انظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف، مصر، القاهرة ط٢. (١٤٠٠هـ): ١٢٢.

(٨) «أهل» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٧، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٢٢.

(٩) انظر: النشر: ١/ ٢٢٢.

(١٠) الرعاية: ٢٣٢.

(١١) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٢٢.

(١٢) ما بين المعقوفين من اللطائف، وفي الأصل و(ح): «بالمدية»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٢٢.

فإن وليها غير ذلك كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿لَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧] تعين إظهارها خصوصاً إذا وليها فاء نحو: ﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٥]، أو واو نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ﴾ [البقرة: ٣٨] خوفاً ممن إخفائها لقرب المخرجين، فكثيراً ما يلحن في هذه الميم [كثير][1] من القراء، فأرسل الغنة التي فيها تعينك على تجويد اللفظ بها، والله الموفق والمعين.

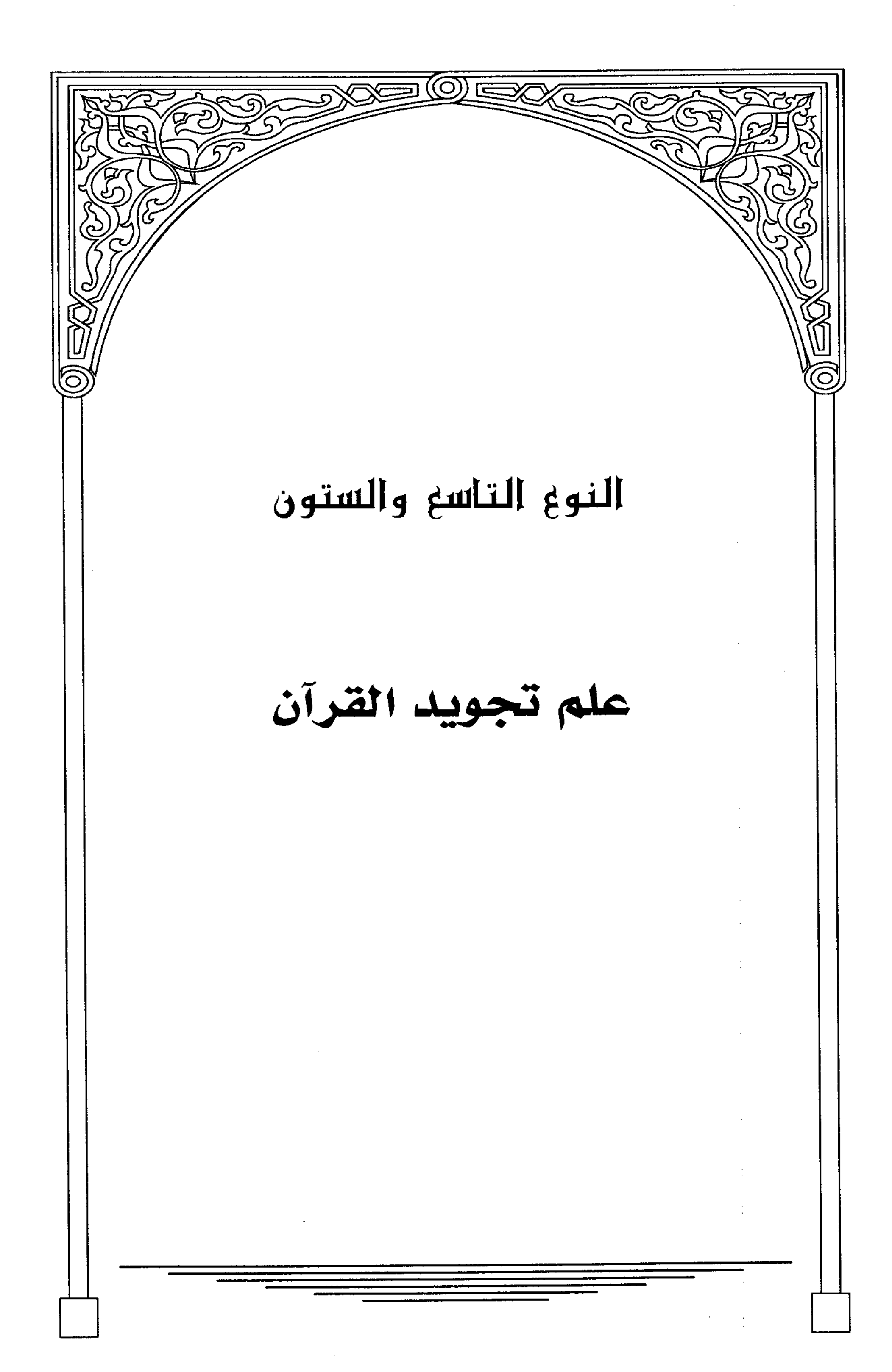
وهذا ما لخص من تجويد هذه الحروف بحسب تركيبها، فليقس عليها أشباهها. وإعمال الرياضة، والإدمان، مع المشافهة تحقق[2] ذلك، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل. انتهى. منقول من «لطائف الإشارات في القراءات» للشيخ أحمد القسطلاني ـ رحمه الله تعالى[3] ـ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من اللطائف: ١/٢٤٧ يكتمل بها السياق.

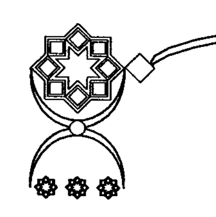
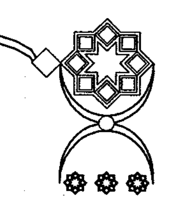
(٢) اللطائف: ١/٢٤٧: «يحقق».

(٣) لطائف الإشارات: ١/٢٠٠ ـ ٢٤٧.



النوع التاسع والستون

علم تجويد القرآن

النوع التاسع والستون

علم تجويد القرآن

وهذا النوع لم يفرده الحافظ السيوطي في «الإتقان»(١)، وهو حقيق بالإفراد، وقد(٢) ألف الناس في ذلك تآليف كثيرة(٣).

اعلم أن التجويد هو مصدر جَوَّد تَجْويداً(٤) إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ، وهو تقويم حروفها(٥)، وإعطاؤها حقها، وتوفيتها واجب مستحقها، من غير إفراط ولا تَفْريط، ولا تَكَلُّف ولا تَعَسُّف ولا تَخْلِيط، سالمة من تَمْضِيغ اللسان، وتَقْعِير الفم(٦)، وتَعْرِيج(٧) الفَكّ، وتَقْطِيع(٨) وتَطْنِين(٩) الغَنَّات، وحَصْرَمَة(١٠) المَدَّات(١١)، إلى غير ذلك مما

(١) ذكره السيوطي ضمن النوع الرابع والثلاثين «في كيفة تحمله». انظر: الإتقان: ١/ ٢٨١. وهو منقول من اللطائف. انظر: لطائف الإشارات: ١/٢٠٧ ـ ٢١٠، ٢١٨ ـ ٢٢٠.

(٢) (ح): «فقد».

(٣) انظر في هذا الباب كتاب: معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور علي شواخ إسحاق: ١/٢٠١ ـ ٢٨٤، فقد ذكر فيه المؤلف ستة وثمانين كتاباً في التجويد، ما بين مطبوع ومخطوط، وفي ذلك غنية عن تعدادها هنا.

(٤) انظر: لسان العرب: (جود): ١/٥٢٩، والصحاح: ٢/٤٦١ مادة: (جود).

(٥) (ح): «لقوة حرفها».

(٦) جاء في الصحاح للجوهري: التَّقْعِيرُ: التَّعْمِيقُ، والتَّقْعِيرُ في الكلام: التَّشَدُّقُ فيه. الصحاح (قعر): ٢/٧٩٧.

(٧) (ح) واللطائف: ١/٢٠٧: «وتعويج».

(٨) (ح): «أو تقطيع».

(٩) الطَّنْطَنَةُ: كثْرَةُ الكَلَامِ والتَّصويتُ بِه، والبَطَّة تَطِنّ: إِذَا صَوَّتَتْ. لسان العرب: ٢/ ٦١٨ مادة: (طنن).

(١٠) الحَصْرَمَةُ: شِدَّةُ فَتملِ الحَبْل، أو هي: الشَّحُ، وكل مُضَيَّقٍ مُحَصْرَم. لسان العرب: ١/ ٦٥٢ مادة: (حصر).

(١١) اللطائف: ١/٢٤٧: «الراءات».

تنفر[1] عنه الطباع، وتَمَجُّه القلوب والأسماع.

ويرحم الله الإمام أبا الحسن السخاوي، فلقد أجاد وأفاد حيث قال:

لَا تَحْسَبِ التَّجْوِيدَ مَدّاً مُفْرِطاً ... أَوْ مَدَّ مَا لَا مَدَّ فِيهِ لِوَانِ[2]

[أَوْ][3] أَنْ تُشَدِّدَ بَعْدَ مَدٍّ هَمْزَةٍ ... أَوْ أَنْ تَلُوكَ[4] الحَرْفَ كَالسَّكْرَانِ

أَوْ أَنْ تَفُوهَ بِهَمْزَةٍ مُتَهَوِّعاً[5] ... فَيَفِرَّ سَامِعُهَا مِنَ الغَثَيَانِ

لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلَا تَكُ طَاغِياً ... فِيهِ وَلَا تَكُ مُخْسِرَ المِيزَانِ[6]

فَتَنَبَّهْ مريد التجويد على اجتناب أمور ربما يتوهم أنها المعول عليها في التجويد، محذراً من ارتكابها، إذ هي [خارجة][7] عن حد التجويد، منافية له، معدودة من اللَّحن[8] الجليِّ والخَفِيِّ[9]، وهي الإفراط في [مد][10] حروف

---

(١) الأصل و(ح): «ينفر» وهو خطأ. وتصويبه من اللطائف: ١/٢٤٧.

(٢) وَانِي: اسم فاعل من ونَى يَنِي وَنْياً، ومعناه الضعيف. انظر: شرح عمدة المفيد لعبد العزيز القارئ: ٥١.

(٣) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٢٠٧، وفي الأصل و(ح): «و»، وهو تحريف.

(٤) تلوك: من لَاكَ الشَّيءَ يَلُوكُه لَوْكاً إِذَا مَضَغَه وعَلَكَه، وذلك مثل كلام السَّكران فإنّه لاسْتِرْخَاء لِسَانِه وأعضائه بسبب السُّكْر تَذْهَب فصاحة كلامه وبيانه، وسيذكر المصنف هذا بعد قليل. وانظر: شرح عمدة المفيد لعبد العزيز القارئ: ٥١.

(٥) التَّهَوُّع: التَّقَيّؤ، يقال: هَاعَ يَهُوعُ هُوَاعاً: إِذَا قَاءَ. انظر: المصدر السابق.

(٦) عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة التجويد لعلي بن محمد السخاوي، وتحقيق وشرح: د. عبد العزيز القارئ: ٥١.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/٢٠٨.

(٨) (ح): «لحنه».

(٩) اللَّحْنُ الجَلِيّ: هو تغيير الإعراب، والخَفِيّ: هو أن لا يوفي الحرف حقه، وأن يقصر في صفته التي هي له، أو يزيد على ذلك كالإفراط في التمطيط، والتعسف في التفكيك، والإسراف في إشباع الحركات وفي التشديد. قاله السخاوي.

وقال ابن الجزري: اللَّحن الجلي: خلل يطرأ على الألفاظ فينحل بالمعنى والعرف، وخلل يطرأ على الألفاظ فينحل بالعرف دون المعنى.

انظر: منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق للسخاوي: ٣٣١، والتمهيد لابن الجزري: ٧٧.

(١٠) الأصل و(ح): «حد»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/٢٠٨، يؤيد ذلك ما بعده، وهو قوله: «وهو مجاوزة الحد».

المد، وهو مجاوزة الحد، وما لا مد فيه كواو ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٤] وصلاً، والمبالغة في تشديد/ الهمزة إذا وقعت بعد حرف المد [١٢٨ب/هـ] مبالغة في[1] تحقيقها وبيانها، وتلوك الحروف[2] نحو[3] كلام السكران فإنه لاسترخاء لسانه وأعضائه بسبب السُّكر تذهب فصاحة[4] كلامه وبيانه.

وقد روي عن نافع ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال: قراءتنا قراءة[5] الصحابة، سهل جزل، لا تمضّع ولا تَلَوُّك[6].

والمبالغة في نبر الهمزة وضغط صوتها حتى تصير كصوت المُتَهَوِّع، وهو المتقيِّء، فإذا أخرج الحرف من مخرجه وأعطاه حقه من الصفات على وجه العدل من غير إفراط ولا تفريط، فقد وزنه بميزانه، وقد روي[7] عن حمزة إمام المحققين ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في الإفراط: أما علمت أنه ما كان فوق الجعودة[8] فهو قطط[9]، وما كان فوق البياض فهو

---

(١) «في» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح)، واللطائف: ١/ ٢٠٨.

(٢) (ح): «وتلوك الحرف»، وفي اللطائف: ١/ ٢٠٨: «ولوك الحرف».

(٣) «نحو» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح)، واللطائف: ١/ ٢٠٨.

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «فصاحته»، وتصويبها من (ح)، واللطائف: ١/ ٢٠٨.

(٥) (ح): واللطائف: ١/ ٢٠٨ زياد: «أكابر».

(٦) انظر: منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق للسخاوي: ٣٣٤ ضمن مجلة المورد المجلد (١٧) العدد (٤) عام (١٤٠٩هـ).

وما ذكره المصنف جزء من كلام قاله الإمام نافع. وقد أورده السخاوي بتمامه. قال: جاء رجل إلى نافع فقال: خذ علي الحدر. فقال نافع: ما الحدر؟ ما أعرفها، أسمعنا. قال: فقرأ الرجل، فقال نافع: حدرنا لا نسقط الإعراب، ولا نشدد مخففاً، ولا نخفف مشدداً، ولا نقصر ممدوداً، ولا نمدد مقصوراً، قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ سهل جزل، لا نمضغ ولا نلوك، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها، ولا نلتفت إلى أقاويل الشعراء وأصحاب اللغات، أصاغر عن أكابر، مليّ عن وفيّ، ديننا دين العجائز، وقراءتنا قراءة المشايخ، نسمع في القرآن ولا نستعمل فيه الرأي، ثم قرأ نافع ـ رحمه الله تعالى ـ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ . . .﴾ الآية.

وانظر: التجديد: ٩٣.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٠٨: «رووا».

(٨) جَعُدَ الشَّعْرُ جُعُودَةً وجَعَادَةً: اجتمع وتقبَّض والْتَوَى. العجم الوسيط مادة: (جعد): ١٢٥.

(٩) القَطَط: شدَّة اجْتِماع الشَّعْر وتَقَبُّضه وتَلَوِّيه، وهو كشعر الزُّنُوج.
لسان العرب والمعجم الوسيط مادة: (قط).

برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة[1].

فوزن الحرف[2] عَسِر، ومشافهة الشيخ توضح طريقه، وإدمان الرياضة تصيره طبيعة وسليقة[3]، ولله دَرُّ العلَّامة ابن الجَزَري حين قال[4]: ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن، وما أحسن قول إمام هذا الفنّ الحافظ أبي عمرو الداني حيث يقول: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة القارئ وتَدَبُّره[5] بِفَكِّه».

وأنت إذا تأملت ما صح وثبت من عرضه ﷺ القرآن على جبريل عليه السلام كل عام مرة، وفي عام وفاته مرتين[6] مع ما روي من قراءته ﷺ على أُبَيّ بن كعب: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ السورة [البينة][7]، وضح[8] ذلك[9] مشروعية القراءة على

---

(١) أخرجه أبو بكر بن مجاهد عن عبد الله بن صالح العجلي قال: قرأ أخ لي أكبر مني على حمزة فجعل يمد، فقال له حمزة: لا تفعل. . . وذكر كلامه.

وأورده السخاوي في منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق: ٣٣٢.

وابن الجزري في النشر: ٢/ ٢٠٥ و٣٢٧، وفي غاية النهاية بلفظه من طريق محمد بن الهيثم: ١/٢٦٣، وأخرجه الداني في التحديد: ٩٠، والذهبي في معرفة القراء الكبار: ١/ ١١٥، وابن مجاهد في السبعة في القراءات: ٧٦.

(٢) اللطائف: ١/٢٠٨ زيادة: «محرراً».

(٣) «طبيعة وسليقة» من (ح) واللطائف: ٢٠٨، وفي الأصل: «طبيعية وسليقية»، وهو تحريف.

(٤) في النشر: ١/ ٢١٣.

(٥) (ح): «وتدبر بفكه»، وفي النشر: ١/ ٢١٣: «إلا رياضة لمن تدبره بفكه».

(٦) الحديث أخرجه البخاري عن عائشة بلفظه، وفي أوله قصة، وفيه: «. . أن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وأنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي». البخاري مع الفتح: ٦/٦٢٨. ورواه مسلم عن عائشة بنحوه: ٤/ ١٩٠٥.

(٧) أخرجه البخاري في تفسير سورة ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ من كتاب التفسير، عن أنس بن مالك، ولفظه: «قال النبي ﷺ لأُبَي: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾» قال: وسمَّاني؟ قال: «نعم»، فبكى».

انظر: البخاري مع الفتح: ٨/ ٧٢٥.

ورواه مسلم بلفظه عن أنس بن مالك في كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحذاق فيه: ١/ ٥٥٠.

(٨) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «وصح»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٢٠٩.

(٩) اللطائف: ١/ ٢٠٩: «دلك».

المشايخ، وأخذ الألفاظ[1] عنهم بطريق المشافهة، فهو ﷺ إنما قرأ على أبي بن كعب[2] ليعلمه طريق التلاوة وترتيلها، وعلى أي صفة تكون قراءة القرآن، لكون ذلك سنة في الإقراء والتعليم، وقد وقع الأمر كذلك، فإن الصحابة - الآخذين للقرآن عنه ﷺ - عرض بعضهم على بعض[3]، ثم وقع كذلك للتابعين وأتباعهم حتى اتصل الأمر إلينا مسلسلاً متواتراً، فمن ابتدع واجترأ بما تعلم من الكتب فقد أساء وخالف، وربما وقع في أمر عظيم وخطر جسيم، وأسأل الله العفو والعافية، وسلوك سواء السبيل.

وفي شرح البخاري للبِرْمَاوي[4] في معنى مدارسة جبريل للنبي ﷺ: أن معناه تعلم مخارج الحروف وكيفية النطق بها[5]، وكذا قال الكرماني، وعبارته: وفائدة درس جبريل تعليم الرسول تجويد لفظه، وتصحيح إخراج الحروف من مخارجها، وليكون سنة في حق الأمة لتجويد التلامذة على الشيوخ قراءتهم[6]. انتهى.

[٨٣ب/ح] ولا مرية أنه كما[7]/ يتعبد بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده يتعبد بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة[8]، العربية التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها، فمن أنف عن الأخذ عن أستاذ يوقفه على حقيقة ذلك، مع تماديه على تحريف ألفاظ القرآن، فهو عاص بلا شك، وآثم بلا

---

(١) (ح): «ألفاظه».

(٢) «ابن كعب»: ليست في (ح)، ولا اللطائف.

(٣) كعرض عبد الرحمٰن بن عوف القرآن على ابن عباس.

(٤) هو محمد بن عبد الدائم بن موسى العسقلاني البرماوي المصري، أبو عبد الله شمس الدين، من تصانيفه «اللامع الصحيح على الجامع الصحيح»، في شرح البخاري، توفي سنة (٨٣١هـ). . طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤/ ١٠١، وشذرات الذهب: ٧/ ١٩٧. وانظر: الأعلام: ٦/ ١٨٨.

(٥) لم أقف على الكتاب.

(٦) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٩.

(٧) «ولا مرية أنه كما»: تكررت في (ح).

(٨) اللطائف: ١/ ٢٠٩ زيادة: «عن أئمة القراءة ومشايخ الإقراء المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية».

ريب، إذ صيانة جميع حروف القرآن عن التبديل والتحريف واجبة[1]، ولا يقال[2]: إن وجوب التجويد على القارئ مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في[3] المفروضات، لأنا نقول: لا رخصة في تغيير لفظ منه، وقد قال تعالى مخاطباً لرسوله ﷺ خصوصاً، ولأمته عموماً: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، فلم يقتصر ﷺ على الأمر بالفعل، حتى أكده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له، ليكون عوناً على تدبر القرآن وتفهيمه[4]/، وكذلك كان ﷺ يفعل كما[5] [١٢٩/أ/هـ] نعتت أم سلمة ـ رضي الله تعالى عنها ـ قراءته[6] ﷺ فقالت: قراءة مفسرة حرفاً حرفاً، رواه الترمذي[7]، وقالت عائشة ﵂: كان ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها[8][9].

وقد قسّم[10] أهل الأداء القراءة أربعة[11] أقسام: التَّحْقِيق، والحَدْر ـ بالدال المهملة الساكنة ـ، والتَّدْوير، والتَّرْتيل.

فالتحقيق: المبالغة للشيء[12] على حده[13] من غير زيادة فيه ولا نقص

---

(١) لا بد هنا من التفريق بين تجويد القرآن بمعنى: إقامة حروفه وصيانتها عن التبديل والتحريف، فلا ينصب فاعلاً ولا يرفع مفعولاً... الخ، وبين التجويد بمعناه اللغوي: التحسين، والذي يدخل فيه الالتزام بأحكام التجويد المختلفة، وعدم تمضيغ اللسان وتقعير الفم وتطنين الغنات... إلخ، فالأول فقط هو الذي ينطبق عليه ما ذكره المؤلف، فهو واجب ولا شك، أما الثاني فلا يستقيم القول بوجوبه، والله أعلم.

(٢) (ح): «لا يقال» بسقوط الواو.

(٣) اللطائف: ١/ ٢١٠: «من».

(٤) (ح): «تدبر القراءة وتفهمه»، وفي اللطائف: ١/ ٢١٠: «تدبر القرآن وتفهمه».

(٥) اللطائف: ١/ ٢١٠: «وقد».

(٦) (ح): «قراءة».

(٧) سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢، وقال: حديث حسن صحيح غريب. ورواه أحمد في المسند: ٦/ ٣٠١.

(٨) لم أقف عليه من مظانه من كتب السنة.

(٩) لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٧ ـ ٢١٠.

(١٠) (ح): «أقسم»، وهو تحريف.

(١١) اللطائف: ١/ ٢١٨: «على أربعة».

(١٢) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢١٨: «بالشيء»، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٠٥.

(١٣) كذا في جميع النسخ، وفي النشر: ١/ ١٠٥: «حقه».

منه، وهو[1] إعطاء الحروف حقها[2]، كإشباع المد، وتحقيق الهمزة[3]، وإتمام الحركات[4]، وتفكيك الحروف وهو بيانها، وإخراج بعضها من بعض بالسكت و[الترسل][5] والتؤدة، عارياً[6] من[7] الإفراط، كتحريك ساكن، وتوليد حرف من حركة، وغيرهما[8] مما لا يجوز[9].

والحدر: إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها، بالقصر والبدل، والإدغام الكبير، عارياً عن بتر حروف المد، وذهاب صوت[10] الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة.

والتدوير: التوسط بين المقامين، وهو المختار.

والترتيل: مصدر رتل فلان كلامه: إذا أتبعت بعضه بعضاً[11] من غير عجلة.

قال المبرد[12] في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]: أصله

---

(١) (ح) واللطائف: ١/ ٢١٨ زيادة: «عندهم».

(٢) اللطائف: ١/ ٢١٨: «إعطاء الحرف حقه».

(٣) اللطائف: ١/ ٢١٨: «الهمز».

(٤) اللطائف: ١/ ٢١٨: «الحركة».

(٥) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢١٩، وهو في الأصل: «التوسِل»، وفي (ح): «التوسي»، وكلاهما تحريف.

(٦) اللطائف: ١/ ٢١٩: «عريا».

(٧) (ح): واللطائف: ١/ ٢١٩: «عن».

(٨) اللطائف: ١/ ٢١٩: «وغير ذلك».

(٩) وعن السخاوي: التَّحْقِيقُ مصدر حقق تحقيقاً، إذا أتى بالشيء على حقه، وجانب الباطل فيه. انظر: لسان العرب: (حقق): ومنهاج التوفيق إلى معرفة التجويد: ٣٣١، والتحديد: ٧٢، والتمهيد في علم التجويد: ٥٩ ـ ٦٠.

(١٠) «صوت» ساقط من (ح).

(١١) اللطائف: ١/ ٢١٩ زيادة: «على مكث وتفهم».

(١٢) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس، المعروف بالمبرد، من تصانيفه: «معاني القرآن»، و«إعراب القرآن» توفي سنة (٢٨٥هـ).
تاريخ بغداد: ٣/ ٣٨٠، وبغية الوعاة: ١/ ٢٦٩.

من قولهم: ثَغْرٌ رَتْلٌ وَرَتِل بكسر العين وفتحها أنه[1] إذا كان[2] حسن التنضيد، ورتلت الكلام ترتيلاً إذا تمهلت فيه، ويقال: ثغر رتل من الثنايا بافتراق[3] قليل[4]، وقوله تعالى: ﴿تَرْتِيلًا﴾ تأكيد في إيجاب الأمر[5]، وأنه مما لا بد منه للقارئ، وقيل: الترتيل مستحب، ومشروعيته ليست لمجرد التدبر، فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن شرع[6] له أيضاً؛ لأنه أقرب إلى الاحترام، وأشد تأثيراً في القلب.

وهل الأفضل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة[7] وكثرتها؟

والصحيح؛ بل الصواب أن الترتيل والتدبر[8] مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، وعن بعضهم[9]: ثواب قراءة الترتيل والتدبر أَجَلّ وأرفع قدراً، وثواب كثرة القراءة أكثر عدداً، ومثل ذلك، بأن الأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق[10] عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة.

---

(١) كذا في الأصل، والصواب حذفها كما في (ح) واللطائف: ١/ ٢١٩.

(٢) (ح): «كانت».

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢١٩: «إذا كانت بين الثنايا افتراق».

(٤) وقال السخاوي في قوله: «ورتل القرآن ترتيلاً» أي: رتبه وبينه، وتأن فيه.
يقال: ثغر رتل: إذا لم يركب بعضه بعضاً.
وقال ابن منظور: ثغر رتل ورتل: حسن التنضيد مستوى النبات. وقيل: المفلح، وقيل: بين أسنانه فروج لا يركب بعضها بعضاً.
انظر: منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق: ٣٣١. وانظر: التحديد: ٧١، والتمهيد في علم التجويد: ٦٠، ولسان العرب: (رتل)، والجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٣٧.

(٥) اللطائف: ١/ ٢١٩ زيادة: «به».

(٦) اللطائف: ١/ ٢١٩: «يشرع».

(٧) (ح): «والسرعة»، وهو خطأ.

(٨) «والتدبر» من (ح)، واللطائف: ١/ ٢١٩، وفي الأصل: «مع التدبر»، وما أثبته أصح.

(٩) انظر: فتح الباري: ٩/ ٨٩، والنشر: ١/ ٢٠٨، ٢٠٩.

(١٠) «أو أعتق» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٠، وفي الأصل: «وأعتق»، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٠٩.

فالتحقيق: مذهب ورش من غير طريق الأصبهاني[1] عنه وحمزة وقتيبة[2] عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأسناني عن حفص، وبعض المصريين عن الحلواني[3] عن هشام، وأكثر طرق العراقيين عن الأخفش عن ابن[4] ذكوان، وهو الذي يستحب الأخذ به عن[5] المتعلمين مع مراعاة التحفظ من التجاوز فيه.

والحَدْرُ: مذهب من قصر المنفصل كابن كثير، وأبي جعفر، وسائر من قصر [المنفصل][6] كأبي عمرو، وقالون، والأصبهاني عن ورش، ويعقوب ـ في الأشهر ـ عنهم، وكالولي[7] عن حفص.

والتَّدْوِير: ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل فلم[8] يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وهذا هو الغالب على قراءتهم.

والكل يجيز الثلاث[9].

فإن قلت: **ما الفرق بين التحقيق والترتيل؟**

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم الأسدي الأصبَهاني، أبو بكر، إمام ضابط مشهور، صاحب قراءة ورش، توفي سنة (٢٩٦هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٣٢، وغاية النهاية: ٢/ ١٦٩.

(٢) قتيبة بن مِهْران الأزاذاني الأصبهاني، أبو عبد الرحمٰن، إمام مقرئ ثقة، قرأ على الكسائي، وصحبه أربعين سنة، توفي بعد المئتين. معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١٢، وغاية النهاية: ٢/ ٢٦.

(٣) هو: أحمد بن يزيد بن ازداد الحُلْوانِيّ، أبو الحسن، إمام كبير ضابط خصوصاً في قالون وهشام، وقد قرأ أيضاً على خلف البزار، توفي سنة نيف وخمسين ومئتين.
معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٢٢، وغاية النهاية: ١/ ١٤٩.

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «أبي»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٠.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٢٠: «على».

(٦) الأصل و(ح): «المتصل»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٢٠.

(٧) هو: أحمد بن عبد الرحمٰن بن الفضل العِجْلي البغدادي الدقاق، أبو بكر، المعروف بالولي، المقرئ المجود، توفي سنة (٣٥٥هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٣١٠، وغاية النهاية: ١/ ٦٦.

(٨) اللطائف: ١/ ٢٢٠: «ولم».

(٩) (ح) واللطائف: ١/ ٢٢٠: «الثلاثة».

فالجواب: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكر، فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيق[1].

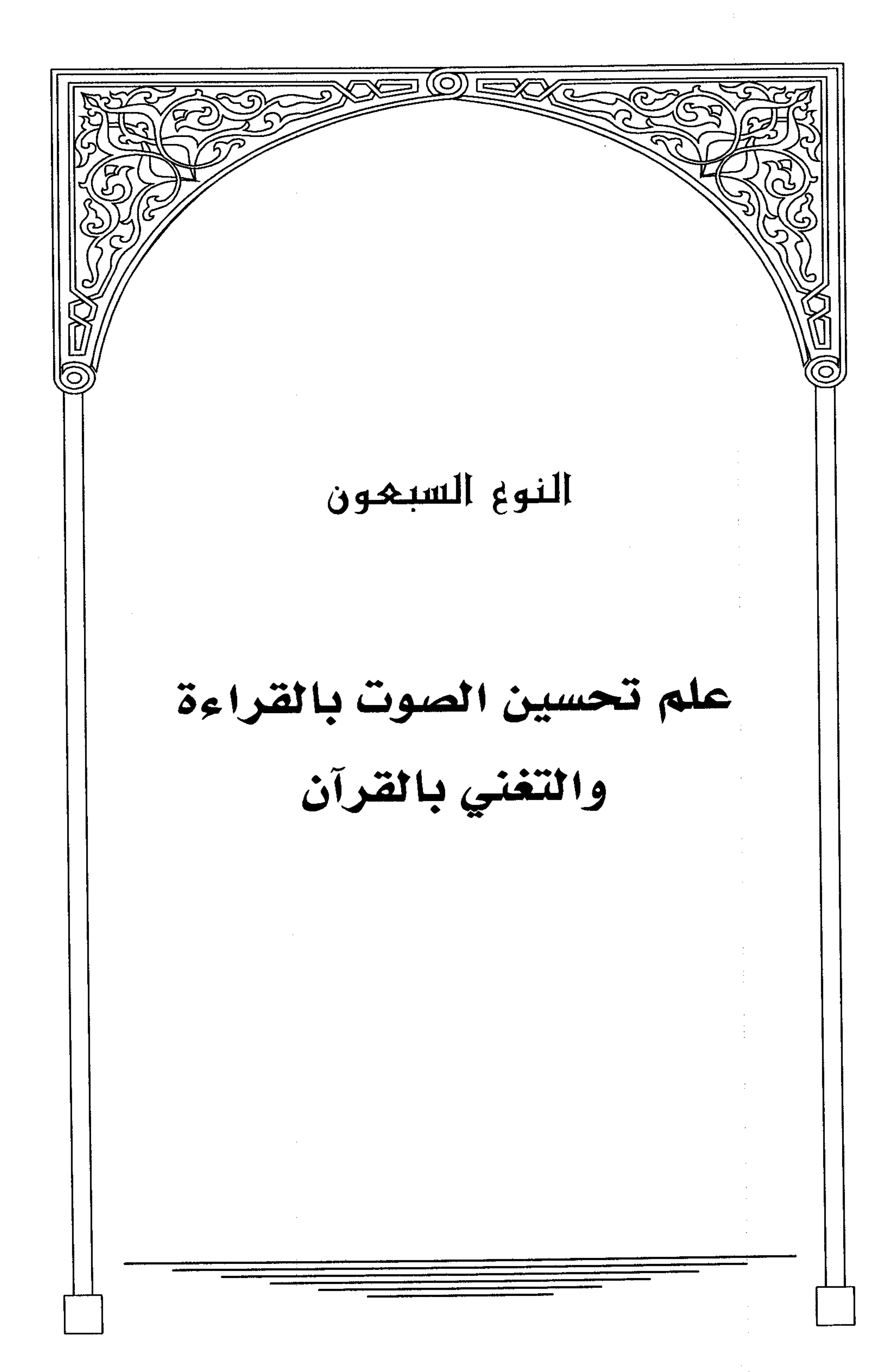
---

(1) اللطائف والإشارات: ١/٢١٨ ـ ٢٢٠.

وقد ذكر السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أقساماً أخرى للقراءة فقال: «وابتدعوا أيضاً شيئاً سموه التَّرْعيد: وهو أن يرعد صوته كالذي يرعد من برد وألم وقد يخلطه بشيء من ألحان الغناء.
وآخر سموه التَّرقيص: وهو أن يَرُوم السكوت على الساكن ثم ينفر مع الحركة كأنه في عَدْوٍ وهَرْوَلَةٍ. وآخر يسمى التَّطْرِيب: وهو أن يترنم بالقرآن ويتنغم به، فيمد في غير مواضعه ويزيد في المد على ما ينبغي لأجل التطريب فيأتي بما لا تجيزه العربية.

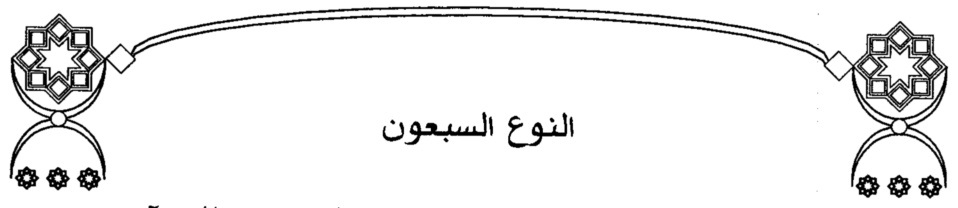
ونوع آخر يسمى التَّحْزين: وهو أن يترك طباعه وعادته في التلاوة، فيأتي بالتلاوة على وجه آخر كأنه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع، ولا يأخذ الشيوخ بذلك لما في ذلك من الرياء.

إلى أن قال: وعلى الجملة فمن اجتنب اللحن الجلي والخفي فقد جود القراءة.
انظر: منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق للسخاوي: ٣٣٣.



النوع السبعون

علم تحسين الصوت بالقراءة والتغني بالقرآن



النوع السبعون

علم تحسين الصوت بالقراءة والتغني بالقرآن

[١٢٩ب/هـ] / وهذا النوع لم يذكره الحافظ السيوطي في «الإتقان»[١].

قال البراء[٢]: كان النبي ﷺ يقرأ في العشاء ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] فما سمعت أحداً أحسن صوتاً أو قراءة منه. متفق عليه[٣].

وقد[٤] كانت قراءته ـ عليه الصلاة والسلام ـ ترتيلاً[٥]، لا هَذْرَمة[٦] ولا عجلة؛ بل قراءة مفسرة حرفاً حرفاً[٧].

وقد كان يقطع قراءته آية آية[٨]، ويمد عند حروف المد[٩]، وكان يتغنى

---

(١) بل ذكره، ضمن مسألة من مسائل النوع الخامس والثلاثين: «في آداب تلاوته وتاليه». انظر: الإتقان: ١/٣٠٢.

(٢) البَرَاء بن عَازِب بن الحارث الأنصاري الأوسي، أبو عمارة، صحابي جليل، توفي سنة (٧٢هـ). أسد الغابة: ١/٢٠٥، والإصابة: ١/١٤٢.

(٣) رواه البخاري بلفظه. البخاري مع الفتح: ٢/٢٥١.
ومسلم بمثله: ١/٣٣٩.

(٤) اللطائف: ١/٢١٠: «فقد».

(٥) التَّرْتِيل: التَّأَنِّي في القراءة والتَّمهّل، وتبيين الحروف والحركات يقال: رتل القراءة وترتل فيها. انظر: النهاية في غريب الحديث: (رتل): ٢/١٩٤.

(٦) الهَذْرَمة: السرعة في الكلام والمشي ويقال للتخليط: هذرمة.
انظر: النهاية في غريب الحديث: (هذرم): ٥/٢٥٦.

(٧) رواه أحمد في مسنده: ٦/٣٠٠، والنسائي: ٢/١٨١، والترمذي: ٥/١٨٢، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

(٨) رواه أحمد في مسنده: ١/٣٠٢، والترمذي: ٥/١٨٣.
وفي الحديث دلالة على أن تقطيع القراءة أولى، قال القرطبي: وتقطيع القراءة آية آية أولى عندنا من تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها. التذكار: ١٤٠.

(٩) أصل الحديث رواه البخاري. البخاري مع الفتح: ٩/٩١.

بقراءته[1]، ويُرَجِّع[2] صوته بها أحياناً[3].

وقد روينا عن ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ موقوفاً: «جوّدوا[4] القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله [يحب أن يعرب][5] به»[6].

وفي صحيح ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت ﷺ مرفوعاً: «إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل»[7].

وقد كان عبد الله بن مسعود ﷺ ممن أعطي في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزل حظاً عظيماً، والشاهد لذلك قوله ﷺ: «من أحب أن يسمع

---

(١) أصل الحديث رواه البخاري، البخاري مع الفتح: ٩/ ٦٨، ومسلم: ١/ ٥٤٥.

(٢) الترجيع: أصله الترديد، وترجيع الصوت ترديده في الحلق، وهو قدر زائد على الترتيل. انظر: فتح الباري: ٩/ ٩٢.

قال في النهاية: وقد حكى عبد الله بن مغفل ترجيعه ﷺ بمد الصوت في القراءة نحو آء آء آء. وهذا إنما حصل منه ـ والله أعلم ـ يوم الفتح لأنه كان راكباً فجعلت الناقة تحركه وتنزيه، فحدث الترجيع في صوته.

النهاية في غريب الحديث: (رجع): ٢/ ٢٠٢.

(٣) رواه البخاري. البخاري مع الفتح: ٩/ ٩٢.

والحديث أورده القرطبي في التذكار في أفضل الأذكار: ١٤٦، ونقل اختلاف الأئمة في التطريب في القراءة والترجيع فيها: فعن مالك بن أنس، وسعيد بن المسيب، وابن جبير، والنخعي المنع من ذلك، وعن الإمام أحمد كراهية ذلك، وأجازه أبو حنيفة والشافعي وأصحابه وغيرهم.

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «جود»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢١٠.

(٥) الأصل و(ح): «والله لا يحب أن يعذب به»، وهو تحريف، فهذا الأثر منقول ـ أصلاً ـ من النشر ١/ ٢١٠، وإليه يعود الضمير في قوله: «وقد روينا»، نقله القسطلاني في اللطائف. وما أثبته يوافق النشر واللطائف: ١/ ٢١٠، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٣، وسيأتي بيان معناه بعد تخريج الحديث.

(٦) أخرجه ابن الجزري بسنده بهذا اللفظ، عن ابن مسعود موقوفاً في النشر: ١/ ٢١٠.

والأثر أورده بلفظه القرطبي في تفسيره: ١/ ٢٣، عن عبد الله بن مسعود.

وورد بعضه عن ابن مسعود مرفوعاً في الطبراني الكبير حديث رقم (٨٦٨٤)، ولفظه: «أعربوا القرآن فإنه عربي».

(٧) لم أقف عليه في صحيح ابن خزيمة، فلعله في الجزء المفقود منه.

القرآن غضاً[1] كما أنزل فليسمع قراءة ابن أم عبد»، يعني ابن مسعود[2].

وفي البخاري: لما قرأ بكى ﷺ[3].

وقال أبو عثمان النهدي[4]: صلى بنا[5] ابن مسعود في[6] المغرب فقرأ بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾، ولوددت أنه قرأ بسورة (البقرة)، من حسن صوته وترتيله[7].

[184/ح] ومن العجيب ما حكاه في النشر[8] عن الشيخ تقي الدين بن الصائغ/ قال ـ وكان أستاذاً في التجويد ـ: أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] وكررها، فنزل طائر على رأسه ليسمع[9] قراءته حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هدهد[10]. وعن مؤلف «المبهج»[11]: أنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته[12].

---

(١) الغض: الطري الذي لم يتغير، أراد طريقته في القراءة وهيأته فيها.
النهاية «غضض»: ٣/ ٣٧١.

(٢) رواه أحمد في مسنده: ١/ ٧، وقال أحمد شاكر في تحقيقه للمسند: ٦/ ١٢٨: إسناده صحيح. ورواه ابن ماجه في المقدمة: ١/ ٤٩.

(٣) رواه البخاري. البخاري مع الفتح: ٩/ ٩٨، ومسلم: ١/ ٥٥١.

(٤) هو: عبد الرحمٰن بن مل بن عمرو النّهدي، أبو عثمان، ثقة عابد، أسلم على عهد رسول الله ﷺ ولم يلقه، توفي سنة (٩٥هـ) وقيل: بعدها. الكاشف: ٢/ ١٦٥، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٢٧٧.

(٥) تحرفت في الأصل إلى: «لنا».

(٦) «في» ساقط من (ح) واللطائف: ١/ ٢١٠.

(٧) رواه ابن الجزري بإسناده في النشر: ١/ ٢١٢ بهذا اللفظ، وابن أبي شيبة في المصنف عدا آخر كلمة: ١/ ٣٥٨.
والأثر أخرج أوله أبو داود، حديث رقم (٨١٥)، والبيهقي: ٢/ ٣٩١.

(٨) النشر: ١/ ٢١٣.

(٩) اللطائف: ١/ ٢١٠: «يستمع»، وفي النشر: «يسمع».

(١٠) النشر: ١/ ٢١٣.

(١١) تحرفت في الأصل و(ح) إلى: «المنهج»، وتصويبه من اللطائف والنشر: ١/ ٢١٣.
وصاحب المبهج هو أبو محمد عبد الله بن علي البغدادي، المعروف بسبط الخياط، وقد تقدم.

(١٢) انظر: النشر: ١/ ٢١٣، واللطائف: ١/ ٢١١.

قال الشيخ القسطلاني: ولا يخفى أن النفوس لها حظ من الأصوات الحسنة، فإذا جليت[1] ألفاظ القرآن العزيز بالأصوات الطيبة [مع][2] مراعاة قوانين الترتيل على الأسماع تلقتها القلوب، وأقبلت عليها النفوس، وربما أثمر ذلك تدبر آياته، والتفكر في مواضعه[3]، والتبحر في مقاصده، فيحصل له حينئذ الامتثال لأوامره، والانتهاء عن مناهيه، والرغبة في وعده، والرهبة من وعيده، والطمع في ترغيبه، وهذه فائدة[4] مشروعية الإنصات إلى التلاوة في الصلاة وغيرها، وسقوط السورة عن المأموم في الجهرية عند بعضهم، وسقوط كل القراءة عند بعض[5].

وقال[6] [الشَّعْرَاني][7] في «طبقاته»: كان الشيخ أمين الدين[8] إمام جامع

---

(١) (ح): «حببت».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢١١.

(٣) (ح) واللطائف: ١/ ٢١١: «غوامضه».

(٤) الأصل: «فائدته في»، وفي (ح): «فائدة في»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢١١، وهو الصواب.

(٥) انظر: اللطائف: ١/ ٢١١، والخلاف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: أن القراءة خلف الإمام واجبة مطلقاً في السرية والجهرية، وبه قال الشافعي وأكثر أصحابه. كما في المجموع للنووي: ٣/ ٢٩٤.

الثاني: أنه إذا جهر الإمام أنصت، ولم يقرأ، وإذا لم يجهر الإمام قرأ لنفسه، وبه قال مالك وأكثر أصحابه وأحمد وأكثر أصحابه، انظر: ذلك على التوالي في: بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقرطبي: ١/ ١٥٤، والمغني: ١/ ٥٦٢.

الثالث: أنه لا يقرأ بحال، وبه قال الحنفية، كما في فتح القدير شرح الهداية لابن الهمام: ١/ ٢٩٤.

وانظر تفصيل هذه المسألة وأدلتها في كتاب: أحكام الإمامة والائتمام في الصلاة لعبد المحسن المنيف: ٣٣٦ ـ ٣٥٠.

(٦) (ح): «قال».

(٧) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الشعراوي»، وما أثبته من كتب التراجم، وهو الصواب.

والشعراني هو: عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن ذوقا الحنفي الشعراني الشافعي، أبو محمد، من تصانيفه «لواقح الأنوار في طبقات الأخيار».

الكواكب السائرة: ٣/ ١٧٦، وشذارات الذهب: ٨/ ٣٧٢، وانظر: الأعلام: ٤/ ١٨٠.

(٨) محمد بن أحمد بن عيسى، ابن النجار الدمياطي الشافعي، أبو الجود، أمين =

الغمري[1] ﷺ ينزل من بيته يتوضأ ويصلي ما شاء الله أن يصلي، ثم يقصد[2] الكرسي فيقرأ في المصحف قبل الفجر نحو سبعة عشر جزءاً سراً، فإذا أذن الصبح قرأ جهراً قراءة تكاد تأخذ القلوب عن أماكنها، فمر نصراني من [مُباشِرِي][3] القلعة يوماً في السحر، فرق قلبه فطلع وأسلم على يد الشيخ ـ رضي الله تعالى عنه ـ وهو يقرأ على الكرسي، وصار يبكي، وحَسُن إسلامه، ورأيته يصلي خلفه إلى أن مات. وكان الناس يأتون للصلاة[4] خلفه من بولاق ونواحي الجامع الأزهر في صلاة الصبح، لحسن صوته، وخشوعه، وكثرة بكائه حتى يبكي غالب الناس خلفه[5].

وقال غيره: كان إذا قرأ الشيخ أمين الدين في المحراب تخر الناس إلى الأرض من الخشوع قهراً عليهم[6]. انتهى.

ومن ثم طلب تحسين الأصوات بالقراءة مع إقامة رسوم تجويدها والوقوف على مرسومها[7].

[١٣٠/أ هـ] وقد كثر/ في القرآن ختم فواصله بحروف المد واللين وإلحاق النون، قيل: وحكمته: وجود التمكين من التطريب بذلك، كما قال بعضهم، وللناس في هذه المسألة قديماً وحديثاً خلاف طويل، وكل راء رأى[8] بحسب ما فهم

= الدين، توفي سنة (٩٢٨هـ)، وقيل: (٩٢٩هـ). الكواكب السائرة: ١/ ٣٣، وشذرات الذهب: ٨/ ١٦٥.

(١) والغمري هو أحمد بن محمد الغمري الصوفي القاهري، أبو العباس، كان عالماً، توفي سنة (٩٠٥هـ).

الكواكب السائرة: ١/ ١٤٨، وشذرات الذهب: ٨/ ٢٥.

(٢) (ح): «يصعد».

(٣) الأصل و(ح): «مباشرين» وهو خطأ لأن النون لا تجتمع مع الإضافة، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢١٢.

(٤) (ح): «للصلوة».

(٥) لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، «طبقات الشعراني»، لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني: ٢/ ١٦٩.

وانظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي: ١/ ٣٣، وشذرات الذهب: ٨/ ١٦٦.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) (ح): والوقوف مع مرسوم تجويدها.

(٨) اللطائف: ١/ ٢١٢: «وكل رأي رأيا».

من المروي في ذلك وأدى إليه[1] اجتهاده[2].

روينا عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لم يأذن الله لشيء ما أَذِنَ[3] للنبي ﷺ أن يتغنى بالقرآن». قال سفيان[4]: تفسيره يستغني به[5]، رواهما البخاري[6]، وفي رواية له: «من لم يَتَغَنَّ بالقرآن فليس منَّا»[7].

وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص[8] رضي الله عنه وغيره[9].

---

(١) الأصل: «إلى»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) واللطائف.

(٢) اللطائف: ١/٢١٢ زيادة: «وقد أومأت إلى شيء من ذلك في كتابي «المنح المحمدية» على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وأشير هنا إلى نبذة من ذلك تكشف عن ما هنالك فأقول وبالله أستعين».

(٣) الأصل: «ماذن»، وهو تحريف، وتصويبه من: (ح)، واللطائف: ١/٢١٢.

(٤) الأصل: «سفين».

(٥) فهو من الاستغناء الذي هو ضد الافتقار، لا من الغناء.

وعن سفيان أيضاً فيما ذكره عنه إسحاق بن راهوية: يستغني به عما سواه من الأحاديث. قال القرطبي: وإلى هذا التأويل ذهب البخاري. انظر: التذكار: ١٥١.

وقد سئل الشافعي عن تأويل سفيان أنه يستغنى به. فقال: نحن أعلم بهذا لو أراد النبي ﷺ الاستغناء لقال: من لم يستغن، ولكن لما قال: «يتغن» علمنا أنه أراد التغني.

وقال الطبري: المعروف من كلام العرب أن التغني إنما هو الغناء الذي هو حسن الصوت بالترجيع.اهـ. التذكار: ١٥٣، وسيذكر المصنف الخلاف في هذه المسألة بعد قليل.

(٦) قوله: «رواهما البخاري». يدل على أن المروي حديثان، ولم يذكر المصنف سوى رواية واحدة، وقد ذكر صاحب اللطائف الرواية الثانية فقال: وعنه أيضاً مرفوعاً ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي ﷺ أن يتغنى بالقرآن. اللطائف: ١/٢١٢.

والحديثان رواهما البخاري في صحيحه مع الفتح: ٩/٦٨.

(٧) رواه البخاري مع تقديم وتأخير في لفظه عن أبي هريرة. البخاري مع الفتح: ١٣/٥٠١.

(٨) رواه أبو داود بلفظه مع تقديم وتأخير عن سعد بن أبي وقاص حديث رقم (١٤٧٢)، ابن ماجه بلفظه مع زيادة في أوله عن سعد بن أبي وقاص: ١/٤٢٤، والدارمي بلفظه مع تقديم وتأخير عن سعد بن أبي وقاص: ٢/٣٣٨.

البيهقي بسنده عن أبي لبابة بلفظ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». السنن الكبرى: ١٠/ ٢٣٠.

(٩) رواه الطيالسي في المسند: ٢٨.

وأحمد في مسنده: ١/ ١٧٢.

والحميدي في مسنده: ١/ ٤١.

=

قال في فتح الباري: قوله في الحديث الأول: لشيء هو بشين معجمة عند الإسماعيلي، وسلم من جميع طرقه، ولغير الإسماعيلي: [النبي] بنون وموحدة، وقوله: ما أذن [النبي][1] كذا للأكثر[2]، وعند أبي ذر: للنبي بزيادة اللام، فإن كانت محفوظة فهي للجنس، ووهم من ظنها للعهد، وتوهم أن المراد نبينا ﷺ، وقوله: أذن، أي: استمع، وهو بفتحة ثم كسرة في الماضي، وكذا في المضارع، يشترك بين الإطلاق والاستماع، تقول: أذنت آذن، بالمد، فإن أردت الإطلاق فالمصدرية[3] بكسرة ثم سكون، وإن أردت الاستماع فالمصدر بفتحتين، قال القرطبي[4]: أصل الأذن بفتحتين: أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه[5]، وهذا المعنى في حق الله تعالى لا يراد به ظاهره، وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف التخاطب، والمراد به في حق الله تعالى إكرام القارئ، وإجزال ثوابه؛ لأن ذلك ثمرة الإصغاء، وفي رواية مسلم[6] عن أبي سلمة في هذا الحديث: ما أذن لنبي كأذنه، بفتحتين، ومثله عند أحمد[7] وابن ماجه[8] والحاكم[9] وصححه، من

= وابن أبي شيبة في المصنف: ٢/ ٥٢٢.
والبيهقي في الشعب، حديث رقم (١١٥).
والطحاوي في مشكل الآثار عن سعيد بن أبي سعيد بمثله. انظر: مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي: ٢/ ١٢٧.

(١) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢١٢، وفي الأصل و(ح): «للنبي»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق فتح الباري: ٩/ ٦٨.

(٢) «للأكثر» من (ح) واللطائف، وفي الأصل: «إذا كثر».

(٣) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف ١/ ٢١٢: «فالمصدر».

(٤) لم أقف على هذا القول في الجامع لأحكام القرآن، ولا التذكار. ولكن انظر: فتح الباري: ٩/ ٦٩.

(٥) اللطائف: ١/ ٢١٢: «يستمعه»، والأصل يوافق فتح الباري: ٩/ ٦٩.

(٦) صحيح مسلم: ١/ ٥٤٦، إلا أن سند الحديث هنا عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. انظر: حديث رقم (٢٣٤).

(٧) المسند: ٦/ ١٩.

(٨) «وابن ماجه» زيادة من (ح) واللطائف: ١/ ٢١٢.
والحديث في سنن ابن ماجه: ١/ ٤٢٥.

(٩) المستدرك: ١/ ٥٧١.

حديث فضالة بن عبيد[1]: «للهُ أَشَدُّ أَذَناً إِلَى الرَّجُلِ الحَسَنِ الصَّوت بِالقِرَاءَةِ[2] من صَاحِبِ القَيْنَةِ[3] إِلَى قَيْنَتِهِ»[4].

وقال ابن الجوزي[5]: اختلفوا في قوله: يتغنى على أربعة أقوال:

أحدها: تحسين الصوت، **والثاني**: الاستغناء، **والثالث**: التَّحْزِين، قاله الشافعي، **والرابع**: التشاغل به، تقول العرب: تغنى بالمكان: أقام به[6].

قال الحافظ ابن حجر[7]: وفيه قول آخر حكاه ابن الأنباري في الزاهر قال: المراد به: التَّلذّذ والاستحلاء له كما يلتذ أهل الطَّرب بالغناء، فأطلق عليه تغنياً من حيث أنه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء. وفيه قول آخر [حسن][8]، وهو أن[9] يجعله هِجِّيره[10] كما يجعل

---

(١) «عبيد» من (ح)، وفي الأصل: «عبد»، وهو تحريف، وفي اللطائف: ١/ ٢١٣: «عبيد الله».

(٢) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٢١٣: «بالقرآن»، وهو الموافق لنص الحديث.

(٣) القَيْنَة: المغنية الحسنة الصوت من الإماء. ويقال: إنها الأمة، مغنية كانت أو غيرها. معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٥/ ٤٥، والنهاية في غريب الحديث: (قين): ٤/ ١٣٥.

(٤) رواه البيهقي في سننه: ١٠/ ٢٣٠، وابن حبان في صحيحه «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان للفارسي»: ٢/ ٦٦.

وقد صحح الحديث الحاكم، وحكم الذهبي عليه بالانقطاع، إلا أن البوصيري قد حسنه في مصباح الزجاجة. انظر: مصباح الزجاجة من زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري رقم (٤٧٧). وسيرد بعد قليل.

(٥) (ح): «ابن الجزري»، وهو تحريف، وما أثبته هو الموافق لفتح الباري: ٩/ ٧٠.

(٦) بحثت في تفسيره «زاد المسير» عند قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢] وقوله: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] فلم أقف عليه، وقد أورد القرطبي هذه الأقوال في معنى التغني في كتاب التذكار: ١٤٩ ـ ١٥٦.

(٧) فتح الباري: ٩/ ٧٠.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢١٣، وهو موافق لفتح الباري: ٧٠٩.

(٩) (ح): واللطائف: ١/ ٢١٣: «أنه»، والأصل يوافق فتح الباري: ٩/ ٧٠.

(١٠) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢١٣: «هجيراه»، وهو موافق للفتح: ٩/ ٧٠.

المسافر[1] هجيره الغناء. قال ابن الأعرابي[2]: كانت العرب إذا ركبت الإبل تتغنى، وإذا جلت في [أفنيتها][3] تتغنى، فلما أنزل[4] القرآن أحب النبي[5] ﷺ أن يكون هجيره هو القرآن[6] مكان التغني.

قال في «فتح الباري»[7]: فأما[8] الذي نقله ابن الجوزي عن الشافعي فلم أره صريحاً في تفسير الخبر، إنما قال في «مختصر المزني»[9]: وأحب أن يقرأ حدراً أو تحزيناً[10]. انتهى.

قال أهل اللغة: حَدَرْتُ القِرَاءَةَ: أَدْرَجْتُها ولَمْ أَمَطِّطْهَا[11]، وقرأ فلان

= وهِجِّيره وأُهْجُورَتُهُ وَدَأْبَه وَدَيْدَنَهُ: أي دَأْبه وَشَأْنه وعادته.

اللسان: ٣/ ٧٧٣ مادة: (هجر). والنهاية في غريب الحديث (هجر): ٥/ ٢٤٦.

(١) اللطائف: ١/ ٢١٣ زياد: «والفارغ»، وهو موافقة للفتح: ٩/ ٧٠.

(٢) محمد بن زياد الأعرابي الكوفي، أو عبد الله، صاحب اللغة، وهو من موالي بني هاشم، من تصانيف «النوادر»، توفي سنة (٢٣١هـ).

وفيات الأعيان: ٤/ ٣٠٦، وإنباه الرواة: ٣/ ١٢٨.

(٣) الأصل و(ح): «أنسيتها»، وما أثبته من اللطائف: ١١/ ٢١٣، وهو الموافق لما في الفتح: ٩/ ٧٠.

(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٢١٣: «نزل».

(٥) لفظة: «النبي» ليست في (ح).

(٦) (ح): «هجيرهم القرآن»، وفي اللطائف: ١/ ٢١٣: «هجيراهم القرآن».

(٧) فتح الباري: ٩/ ٧٠، وانظر: اللطائف: ١/ ٢١٣.

(٨) (ح) والطائف: ١/ ٢١٣: «وأما»، وهو موافق للفتح: ٩/ ٧٠.

(٩) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، أبو إبراهيم، صاحب الإمام الشافعي. له تصانيف كثيرة منها: مختصره «مختصر المزني»، توفي سنة (٢٦٤هـ).

وفيات الأعيان: ١/ ٢١٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٥٨.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢١٣: «وتحزينا»، وهو موافق للفتح: ٩/ ٧٠.

وانظر قول الشافعي في: الأم: ٨/ ٣١١، ومصاعد النظر: ١/ ٣٣٢ قال: وذكره المزني في الشهادات. والتبيان: ٧٦.

(١١) الحَدْرُ: الإسْرَاعُ، جاء في النهاية: حَدَرَ في قراءته وأَذَانِه يَحْدِرُ حَدْراً، وهو من الحُدُور ضد الصُّعُود.

النهاية: (حدر): ١/ ٣٥٣.

قال ابن الجَزَري: الحَدْرُ: هو سرعة القراءة مع تقديم الألفاظ، وتمكين الحروف، لتكثر حسناته. انظر: التمهيد: ٨٢، والنشر: ١/ ٢٠٧.

تَحْزِيناً، إذا رقّق صوته وصار[1] كصوت الحزين. وقد روى ابن أبي داود[2] بإسناد حسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قرأ سورة فحزَّنها شبه الرِّثَا[3].

وذكر/ الطَّبري عن الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ أنه سئل عن تأويل ابن [١٣٠ب/هـ] عيينة بالاستغناء فلم يرتضه، وقال: لو أراد الاستغناء لقال: لم [يستغن][4]، وإنما أراد تحسين الصوت[5].

قال ابن بَطّال: وبذلك فسره ابن أبي مُلَيْكَةَ[6]، وعبد الله بن المبارك[7]، والنَّضْر بن شُمَيْل[8]، ويؤيده رواية عبد الأعلى[9]، عن مَعْمَر[10]، عن ابن شهاب[11] في حديث الباب بلفظ: «ما أذن لنبي في التَّرَنُّم بالقرآن». أخرجه

---

(١) اللطائف: ١/ ٢١٣: «وصيره».

(٢) لم أقف على هذه الرواية في المصاحف لابن أبي داود. وقد نسبها إليه الحافظ ابن حجر في الفتح، وحسَّن إسناده، وقال: وأخرجه أبو عوانة عن الليث بن سعد.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي فتح الباري: ٩/ ٧٠: «الرتى».

(٤) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢١٤، وفي الأصل و(ح): «يستغني»، وما أثبته يوافق فتح الباري: ٩/ ٧٠.

(٥) انظر: التذكار للقرطبي: ١٥٣ ـ ١٥٤، وفتح الباري: ٩/ ٧٠، واللطائف للقسطلاني: ١/ ٢١٤.

(٦) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَة التيمي المدني، أبو بكر، مؤذن ابن الزبير وقاضيه، أدرك ثلاثين من الصحابة، توفي سنة (١١٧هـ). الكاشف: ٢/ ٩٥، وتقريب التهذيب: ٣١٢.

انظر: قوله في: شعب الإيمان: ٣/ ١٠٤٦ حديث (٦١٠).

(٧) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم المروزي، أبو عبد الرحمٰن، شيخ خراسان، عالم جواد مجاهد، توفي سنة (١٨١هـ). الكاشف: ٢/ ١١٠، والتقريب: ٣٢٠.

(٨) النَّضر بن شُمَيْل المازني البصري، أبو الحسن، النَّحْوي، شيخ مرو ومحدثها، توفي سنة (٢٠٤هـ). الكاشف: ٣/ ١٧٩، والتقريب: ٥٦٢.

(٩) عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد القرشي البصري السامي، أبو محمد، ثقة لكنه قدري، توفي سنة (١٨٩هـ).

الكاشف: ٢/ ١٣٠، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٩٦.

(١٠) مَعْمَر بن راشد الأزدي الحداني مولاهم البصري، أبو عُروة، شهد جنازة الحسن البصري، وسكن اليمن فكان عالمها، توفي سنة (١٥٤هـ).

الكاشف: ٣/ ١٤٥، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ٢٤٣.

(١١) محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري، أبو بكر، أحد الأعلام، كان فقيهاً حافظاً، متفق على جلالته وإتقانه، توفي سنة (١٢٥هـ). الكاشف: ٣/ ٨٥، والتقريب: ٥٠٦.

الطبري[1]. وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر: ما أذن لنبي حسن الصوت، وهذا اللفظ/ عند مسلم[2] من رواية محمد بن إبراهيم التَّيْمِي[3] عن أبي سلمة، [عن أبي هريرة][4]، وعند أبي داود[5] [والطحاوي][6][7] من رواية عمرو بن دينار[8] عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ: حسن التَّرَنُّم بالقرآن. [٨٤ب/ح]

قال الطبري: والترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حسَّنه[9] وطَرَّبه، قال: ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى[10].

وأخرج ابن ماجه[11]، وصححه ....

---

(١) الحديث أورده الحافظ ابن حجر في الفتح: ١/ ٧٠، وعزاه للطبراني، ولم أقف على الحديث في تفسير الطبري، ولكن انظر: تخريجاً وافياً للحديث في الجامع لشعب الإيمان للبيهقي بتحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد: ٥/ ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٢) صحيح مسلم، حديث رقم (٢٣٣).

(٣) محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي المدني، أبو عبد الله الفقيه، روى عن عائشة وأبي سعيد، وعنه يزيد بن الهاد والأوزاعي، توفي سنة (١٢٠هـ).

الكاشف: ٣/ ١٤، وتهذيب التهذيب: ٩/ ٦.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من صحيح مسلم: ١/ ٥٤٥.

(٥) إلا أن لفظه: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به». سنن أبي داود: ٢/ ٧٥.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢١٤، وهو موافق لفتح الباري: ٩/ ٧١.

والطَّحاوي هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطَّحاوي الحنفي، أبو جعفر، توفي سنة (٣٢١هـ).

وفيات الأعيان: ١/ ٧١، والجواهر المضية: ١/ ٢٧٠.

(٧) مشكل الآثار: ٢/ ١٢٨ وما بعده.

(٨) عمرو بن دِينَار الجُمَحِي مولاهم، المكي الأثرم، أبو محمد، أحد الأعلام، روى عن ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وروى عنه شعبة، ومالك، مات سنة (١٢٦هـ).

الكاشف: ٢/ ٢٨٤، وتهذيب التهذيب: ٨/ ٢٨.

(٩) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٢١٤ زيادة: «القاري».

(١٠) انظر: فتح الباري: ٩/ ٧١، واللطائف: ١/ ٢١٤.

وجاء في النهاية: التَرَنُّم: التَّطْريب والتَّغَنِّي وتحسين الصوت بالتِّلاوة. النهاية: (رنم): ٢/ ٢٧١.

(١١) سنن ابن ماجه، حديث رقم (١٣٤٠).

ابن حبان[1] والحاكم[2] من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «للهُ أَشَدُّ أَذَناً ـ أي: استماعاً[3] ـ للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القَيْنَةِ [إلى قَيْنَتِهِ][4]»، والقَيْنَةُ: المُغَنِّيَة[5].

وقال عمر[6] بن [شَبَّة][7]: ذكرت لأبي عاصم[8] النبيل[9] تفسير ابن عيينة[10] فقال: لم يصنع[11] شيئاً[12]، حدثني ابن جريج[13]، عن عطاء، عن عبيد بن عمير[14] قال: كان داود عليه السلام[15]..........................

---

(١) انظر: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ٢/ ٦٧.

(٢) في المستدرك: ١/ ٥٧١. وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٣) انظر: النهاية: (أذن): ١/ ٣٣.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢١٥، وهو الموافق لسنن ابن ماجه، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم. والحديث أخرجه الآجري في أخلاق أهل القرآن: ١٥٧ وحديث رقم (٨٠)، والمرزوي في قيام الليل كما في المختصر: ١٢٠.
وأبو عبيد في فضائله: ٩٥، والبخاري في خلق أفعال العباد: ٨١.

(٥) انظر: النهاية: (قين): ٤/ ١٣٥.

(٦) عُمَر بن شَبَّة بن عبيدة النُّميري البصري، أبو معاذ، روى القراءة عن جبلة بن أبي مالك، توفي سنة (٢٦٢هـ).
غاية النهاية: ١/ ٥٩٢، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٤٦٠.

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢١٥، وفي الأصل: «شيبة»، وفي (ح): «سبقه»، وكلاهما تحريف، وما أثبته يوافق كتب التراجم.

(٨) الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري، أبو عاصم النبيل، الحافظ، روى عن ابن جريج والثوري، توفي سنة (١٠٥هـ). . الكاشف: ١/ ٣٣، وتهذيب التهذيب: ٤/ ٤٥٠.

(٩) (ح): «النبيلي»، وهو تحريف.

(١٠) تصحفت في الأصل إلى: «عبينه».
وابن عيينه: هو سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المكي الأعور، أبو محمد، توفي سنة (١٩٨هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٠٨، وتهذيب التهذيب: ٤/ ١١٧.

(١١) (ح): «يضع».

(١٢) أورده القرطبي في التذكار: ١٥٣.

(١٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، أبو الوليد وأبو خالد، الفقيه، أحد الأعلام، الكاشف: ٢/ ١٨٥، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٤٠٢.

(١٤) عبيد بن عُمَير بن قتادة الليثي ثم الجندعي المكي، أبو عاصم، قاص أهل مكة، توفي سنة (٦٨هـ)، الكاشف: ٢/ ٢٠٩، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٧٠.

(١٥) «السلام» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢١٥.

يتغنى[1] ـ حين يقرأ ـ يَبْكي[2] ويُبْكي[3].

وعن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ أن داود ﷺ كان يقرأ الزبر بسبعين لحناً، ويقرأ قراءة[4] يَطِيبُ[5] منها[6] المَحْمُوم[7]، وكان إذا أراد أن يبكي نفسه لم تَبْقَ دابة في بَرٍّ أو بحر[8] إلا أنصتت له، واستمعت وبَكَتْ[9].

ويروى عنه ﷺ كان إذا قرأ الزبور عكف عليه الطير والوحش والأوادم، ويركد الماء، ويسكن الريح، ويحمل من مجلسه جماعة كثيرون أمواتاً، من رِقَّة قوله وحسن صوته[10].

وذهب[11] إلى ما ذهب إليه سفيان أبو عبيد القاسم بن سلام[12]، واستدل بقول الشاعر الأعشى[13]:

---

(1) (ح) واللطائف: ١/ ٢١٥ زيادة: «يعني».

(2) اللطائف: ١/ ٢١٥: «ويبكي».

(3) الأثر ذكره الحكيم الترمذي في نوادر الأصول: ٢٥٤. وانظر: فتح الباري: ٩/ ٧١.

(4) (ح): «بقراءة».

(5) اللطائف: ١/ ٢١٥: «يطرب».

(6) تحرفت في (ح) إلى: «من».

(7) في زاد المعاد: «يطرب منها الجموع». انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية: ١/ ٤٨٩.

(8) (ح) واللطائف: ١/ ٢١٥: «ولا بحر».

(9) الأثر ذكره الحكيم الترمذي في نوادر الأصول: ٢٥٤، وابن القيم في زاد المعاد: ١/ ٤٨٩، وابن حجر في فتح الباري: ٩/ ٧١. وانظر ما سبق في: لطائف الإشارات: ١/ ٢١٢ ـ ٢١٥.

(10) أورد ابن كثير في البداية والنهاية: ٢/ ١١ قريباً من هذا فقال: قال الأوزاعي: حدثني عبد الله بن عامر قال: أعطي داود من حسن الصوت ما لم يعط أحد قط، حتى إن كان الطير والوحش ينعكف حوله حتى يموت عطشاً وجوعاً، وحتى إن الأنهار لتقف. وقال وهب بن مُنَبِّه: كان لا يسمعه أحد إلا حجل كهيئة الرقص، وكان يقرأ الزبور بصوت لم تسمع الآذان بمثله فيعكف الجن والإنس والطير والدواب على صوته حتى يهلك بعضها جوعاً. اهـ. وهذا من الإسرائيليات، وفي القرآن الغنية عن ذلك.

(11) (ح): «وقد ذهب».

(12) في كتابه غريب الحديث: ٢/ ١٧٠.

(13) ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة قرب مدينة الرياض، والتي صارت الآن ضمنها. =

وَكُـنْـتُ امْـرَءاً زَمَـنـاً بِـالـعِـرَاقِ عَفِيفَ المُنَاخِ طَوِيلَ [التَّغَنِّ][1]

وقول الآخر[2]:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مَتْنَا أَشَدُّ [تَغَانِيَا][3]

واحتج ـ أيضاً ـ بما روي[4] عن ابن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ: من قرأ سورة آل عمران فهو غني[5]، أي: مستغن. قال أبو عبيد: لو كان معناه الترجيع لعظمت المحنة علينا بذلك، إذ[6] كان من لم يرجع بالقرآن ليس منه[7] ﷺ[8].

والحاصل أن في هذا الحديث ستة معانٍ:

الأول: يستغني.

الثاني: تحسين الصوت بالقرآن.

الثالث: قراءته بالحزن.

= الشعر والشعراء لابن قتيبة: ١٥٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: ١/ ١٧٥، وانظر: الأعلام للزركلي: ٧/ ٣٤١.

(١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «التغني»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢١٥، وهو موافق لغريب الحديث: ٢/ ١٧٢.

والبيت في ديوان الأعشى بشرح وتعليق م. محمد حسين، الجماميز، مصر، ط. المطبعة النموذجية: ٢٥، بيت رقم (٧٧) من القصيدة رقم (٢).

(٢) وهو قول المغيرة بن حبناء، كما في غريب الحديث: ٢/ ١٧٢.

والمغيرة هو: ابن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي، الأبرص، أبو عيسى، شاعر إسلامي، كان من رجال المَهلَّب بن أبي صُفْرة، مات شهيداً بخراسان عام (٩١هـ).

الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢٥٧، والأعلام ٧/ ٢٧٨.

(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «تغنيا»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢١٥، وهو موافق لغريب الحديث: ٢/ ١٧٢.

(٤) (ح): «روي».

(٥) وأخرجه البيهقي في الشعب حديث رقم (٦١٢)، وأبو عبيد في فضائله: ١٦٨، حديث رقم (٤٣٤)، وفي غريب الحديث: ٢/ ١٧١، والدارمي في سننه: ٢/ ٤٥٣.

(٦) (ح): «إذا».

(٧) (ح): «ليس منه عليه السلام».

(٨) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ١٧١. وفي النفس من قول أبي عبيد هذا شيء: إذ لو ثبت ذلك عنه ﷺ وتحققنا من أنه مراده لكنا متعبدين بذلك، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

الرابع: الإقامة عليه من باب تغنى بالمكان: إذا قام به، قال الله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢]، أي: لم يقيموا، وقال الأسود الإيادي[١]:

وَلَقَدْ غَنَوا فِيهَا بِأَنْعَمِ عِيشَةٍ فِي ظِلِّ مُلْكٍ ثَابِتِ الأَوْتَادِ[٢]

الخامس: التَّلَذُّذ والاستحلاء[٣] بالقرآن كما يلتذ ويستحلي أهل الطرب [بالغناء][٤].

السادس: أن يجعله هجيره كما كانت العرب تجعل الغناء هجيرها.

وأحسن المعاني في الحديث أنه بمعنى تحسين الصوت والترجيع بالقراءة[٥].

[١٣١/أ هـ] وأما قوله ﷺ: «ليس منا ـ يعني أنه ليس على أخلاقنا/ ولا على صفاتنا ـ من لا[٦] يتغنى بالقرآن»[٧]. وقيل: ليس على ملتنا وديننا من لم يتغن بالقرآن، وهو بعيد جداً، إلا أن يحمل على نفي الكمال في الدين والملة، والله أعلم.

[٨] وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان، أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فيه. وقد حكى القاضي عبد الوهاب المالكي عن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ تحريم القراءة بالألحان،

---

(١) الأسود بن يَعْفر النَّهشلي الدارمي التميمي، أبو نهشل، وأبو الجراح، جاهلي، وهو شاعر مقدم فصيح ليس بمكثر.
الشعر والشعراء لابن قتيبة: ١٥٢، وخزانة الأدب: ١/ ٤٠٥.

(٢) (ح): «الأوتادي». وانظر البيت في: الدر المصون: ٥/ ٣٨٧.

(٣) (ح): «والاستحالا».

(٤) «بالغناء»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٥) ولقد أورد القرطبي هذه الأقوال في التذكار: ١٤٤ ـ ١٥٩.

(٦) (ح): «لم».

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، حديث رقم (١٤٦٩)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٥٧٠، والدارمي في سننه: ٢/ ٣٣٨، وابن أبي شيبة في المصنف: ٢/ ٥٢٢، والبيهقي في الشعب، حديث رقم (٦١٠).

(٨) الكلام ـ ابتداء من هنا ـ منقول من اللطائف: ١/ ٢١٥، والذي بدوره نقله بنصه من فتح الباري: ٩/ ٧٢.

وحكاه أبو الطيب الطبري، وابن حمدان[1] [الحنبلي][2] عن جماعة من أهل العلم.

وحكى ابن بطَّال، والقاضي عِيَاض[3]، والقرطبي[4] من المالكية، والمَاوَرْدي[5]، والبَنْدَنِيجِي[6]، والغزالي من الشافعية. وصاحب الذخيرة[7] من الحنفية الكراهة[8]، واختاره أبو يعلى ....

(١) أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحراني الحنبلي، نجم الدين، أبو عبد الله، الفقيه الأصولي القاضي، توفي سنة (٦٩٥هـ). الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب البغدادي: ٤/ ٣٣١، وشذرات الذهب: ٥/ ٤٢٨.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الخيلي».

(٣) عِيَاض بن موسى بن عياض اليَحْصُبي السبتي المالكي، أبو الفضل، الحافظ، أحد الأعلام، من تصانيفه: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، توفي سنة (٥٤٤هـ)، وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٣، وشذرات الذهب: ٤/ ١٣٨.

(٤) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي، أبو عبد الله، إمام متقن متبحر في العلم، من تصانيفه «الجامع لأحكام القرآن»، توفي سنة (٦٧١هـ).
شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٥، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٦٩.

(٥) علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، أبو الحسن، من وجوه الفقهاء الشافعيين، من تصانيفه: «النكت والعيون» في التفسير، توفي سنة (٤٥٠هـ).
تاريخ بغداد: ١٢/ ١٠٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٣٠.
وقد أورد النووي قول الماوردي في القراءة بالألحان فقال: قال الماوردي في كتابه الحاوي: القراءة بالألحان الموضوعة إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر ممدود أو مد مقصور أو تمطيط يخفى به بعض اللفظ، ويلتبس المعنى فهو حرام يفسق به القارئ، ويأثم المستمع، لأنه عدل به عن نهجه القويم إلى الاعوجاج، والله تعالى يقول «قرآناً عربياً غير ذي عوج»، قال: وإن لم يخرجه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله كان مباحاً لأنه زاد على ألحانه في تحسينه.اهـ.
التبيان في آداب حملة القرآن: ٧٤ ـ ٧٥.

(٦) الحسن بن عبيد الله بن يحيى البَنْدَنِيجِي: من أهل بندنجين، وهي بلدة قريبة من بغداد، أبو علي القاضي، أحد وجوه الفقهاء الشافعيين.
تاريخ بغداد: ٧/ ٣٤٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٠٦.

(٧) هو: محمد بن أحمد بن عبد العزيز البخاري المرغيناني الحنفي، أبو المعالي، المعروف بابن مَازَه، من أكبار فقهاء الحنفية، من تصانيفه «ذخيرة الفتاوي».
الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي: ٢٠٥، وهدية العارفين: ٦/ ٤٠٤.

(٨) انظر: المحيط البرهاني: ١/ ١٣٤ مخطوط.

وابن عقيل[1] من الحنابلة. وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز[2].

وقال في التتارخانية[3]: الفصل السادس: في التغني بالقرآن والألحان. هذا الفصل على وجهين: إذا[4] كانت الألحان لا تغير الكلمة عن موضعها[5]، ولا يؤدي التغني[6] بها إلى تطويل الحروف التي حصل التغني بها حتى لا يصير الحرف حرفين، بل يحسنه تحسين الصوت وتزيين القراءة، لا يوجب فساد الصلاة، وذلك مستحب، ولأن ذلك منهي عنه، وإنما يجوز إدخال المد في حروف المد واللين، وهي الهوائية والمعتلة، نحو الألف، والواو، والياء. وفي الخانية والألحان في حروف المد واللين لا تغير إلا إذا فحش. وإن قرأ بالألحان في غير الصلاة اختلفوا فيه، وعامة المشايخ كرهوا ذلك، وكرهوا الاستماع، أيضاً، لأنه يشبه بالفسقة بما فعلوه في فسقهم[7].

وكذا التَّرْجِيع في الأذان[8].

---

(١) علي بن عقيل بن محمد البغدادي الظفري الحنبلي، أبو الوفاء، الجامع لأنواع العلوم، شيخ الحنابلة، توفي سنة (٥١٣هـ).
طبقات الحنابلة: ٢/ ٢٥٩، وغاية النهاية: ١/ ٥٥٦.

(٢) لطائف الإشارات: ١/ ٢١٥، ٢١٦، وفتح الباري: ٩/ ٧٢.

(٣) (ح): «التاتارخانية».
ولم أقف على هذا الكتاب، ولكن انظر: الفتاوى الهندية: ١/ ٨٢.

(٤) (ح): «إن».

(٥) (ح): «وضعها».

(٦) «التغني»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٧) لم أقف على التتارخانية، وما ذكره المصنف عن التتارخانية سبق أن عزاه للمحيط البرهاني. انظر: النوع الثاني والأربعون، حيث قال: وأما القراءة بالألحان، قال في المحيط البرهاني: هذا على وجهين... وذكره.
انظر: المحيط البرهاني: ١/ ١٣٤، وفتاوى قاضي خان بهامش الفتاوى الهندية: ١/ ١٥٦.

(٨) وأصل ذلك ما رواه الدارقطني: (١/ ٢٣٩): عن ابن عباس ﷺ قال: كان لرسول الله ﷺ مؤذن يُطرِّب، فقال رسول الله ﷺ: «الأذان سَمْح سَهْل، فإن كان أذانك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذن».
والحديث في إسناده إسحاق بن أبي يحيى الكعبي، قال فيه الذهبي في ميزان الاعتداء: ١/ ٢٠٥: هالك، يأتي بالمناكير عن الأثبات، بل إنه قد نص - أي الذهبي - على ضعف هذا الحديث في ترجمة إسحاق هذا. =

ومراد قوله ـ عليه الصلاة[1] والسلام ـ: «زيّنوا القرآن بأصواتكم»[2] القراءة بنغمة العرب، وهو المنصوص للشافعي، ونقله الطحاوي عن الحنفية، وقال الفَوْراني[3] من الشافعية في [الإبانة][4]: يجوز؛ بل يستحب. ومحل هذا الخلاف[5] إذا لم يختل شيء من الحروف عن مخرجه، فلو يختل[6] تغير، قال النووي في التبيان[7]: [أجمعوا على تحريمه][8]، ولفظه: أجمع العلماء[9] على استحباب تحسين الصوت بالقرآن[10] ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط فإن خرج[11] حتى زاد حرفاً وأخفاه[12] حرم،

= وقال الحافظ ابن حجر: إسحاق بن أبي يحيى الكعبي ضعيف عند الدارقطني وابن عدي، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه، ثم غفل فذكره في الثقات. فتح الباري: ٢/ ٨٨.

(١) «الصلاة»: ساقط من (ح).

(٢) ذكره البخاري تعليقاً في كتاب التوحيد مع زيادة في أوله. البخاري مع الفتح: ١٣/ ٥١٨، ورواه أبو داود: ٢/ ٧٤، والنسائي: ٢/ ١٧٩، وابن ماجه: ١/ ٤٢٦، والطيالسي في مسنده حديث رقم (٧٣٨)، والدارمي: ٢/ ٣٤٠، وابن حبان في صحيحه (الإحسان): ٢/ ٦٤، كلهم عن البراء بن عازب، بهذا اللفظ.

وقد جمع الحاكم في مستدركه كثيراً من طرق هذا الحديث. انظر: المستدرك: ١/ ٥٧١ ـ ٥٧٥.

(٣) عبد الرحمٰن بن محمد بن أحمد بن محمد بن فوران الفوراني المروزي الشافعي، أبو القاسم الفقيه، كان مقدم الشافعية بمرو، توفي سنة (٤٦١هـ). وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٤٨.

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الإمامة»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢١٦.

(٥) فتح الباري: ٩/ ٧٢: «الاختلاف».

(٦) كذا في الأصل و(ح)، والصواب إسقاط كلمة: «يختل»، كما في اللطائف: ١/ ٢١٦، وفتح الباري: ٩/ ٧٢.

(٧) التبيان: ٧٥، والكلام هنا منقول بنصه من فتح الباري: ٩/ ٧٢.

(٨) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢١٦ لحاجة السياق إليه.

(٩) كذا في جميع النسخ، والذي في التبيان: ٧٥ قال العلماء رحمهم الله: فيستحب. . . الخ.

(١٠) التبيان: ٧٥: «بالقراءة وترتيبها».

(١١) التبيان: ٧٥: «فإن أفرط».

(١٢) اللطائف: ١/ ٢١٦: «أو أخفاه»، وهو موافق للتبيان: ٧٥، وفتح الباري: ٩/ ٧٢.

قال: وأما القراءة بالألحان فقد نص الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في موضع على كراهتها[١]، وقال في موضع[٢]: لا بأس بها[٣]، فقال أصحابه: ليس على اختلاف قولين؛ بل على اختلاف [حالين][٤]، فإن لم يخرج بالألحان عن المنهج[٥] القويم جاز، وإلا حرم[٦]، وقال الغزالي[٧]، والبَنْدَنِيجي[٨]، وصاحب الذَّخيرة من الحنفية: إذا[٩] لم يفرط في التمطيط الذي يشوش النظم استحب، وإلا فلا. وقال الرَّافعي: إن أفرط في المد وفي إشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألف، أو من الضمة واو، أو من الكسرة ياء، أو يدغم في غير موضعه [كره][١٠]، فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة[١١]. وقال في زوائد الروضة: والصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور حرام، فيفسق[١٢] به القارئ، ويأثم المستمع لأنه عدل عن نهجه القويم، قال: وهذا[١٣] مراد[١٤] الشافعي بالكراهة[١٥]. وأغرب الرافعي فحكى عن أمالي السرخسي أنه لا يضر التمطيط

---

(١) فتح الباري: ٩/ ٧٢: «كراهته». انظر: التبيان: ٧٥.

(٢) اللطائف: ١/ ٢١٧ زيادة: «آخر»، وهو موافق لفتح الباري: ٩/ ٧٢.

(٣) فتح الباري: ٩/ ٧٢: «به».

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح): إلى «حولين»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢١٧، وفتح الباري: ٩/ ٧٢.

(٥) اللطائف: ١/ ٢١٧: «النهج».

(٦) فتح الباري: ٩/ ٧٢ زيادة: «وحكى الماوردي عن الشافعي أن القراءة بالألحان إذا انتهت إلى إخراج بعض الألفاظ عن مخارجها حرم، وكذا حكى ابن حمدان الحنبلي في الرعاية».

(٧) إحياء علوم الدين: ٣/ ١١٨.

(٨) (ح): «البنديخي»، وهو تصحيف.

(٩) اللطائف: ١/ ٢١٧: «إن»، وهو موافق لفتح الباري: ٩/ ٧٢.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢١٧.

(١١) لم أقف على هذا القول في الجزء الأول من أمالي الرافعي، وأما الجزء الثاني فلم أهتد إلى مكان وجوده. ولكن انظر هذا القول في طبقات الشافعية للسبكي: ٢/ ١٣٢، والزيادة والإحسان ٣/ ٨٦٩، تحقيق الأخ محمد صفاء حقي. فقد سبق أن ذكره المصنف.

(١٢) اللطائف: ١/ ٢١٧: «يفسق».

(١٣) من قوله: «نهجه» إلى قوله: «وهذا»، ساقط من (ح).

(١٤) (ح): «أراد».

(١٥) من قوله: «وقال الرافعي..» إلى قوله هنا: «بالكراهة» ليس في فتح الباري: ٩/ ٧٢، وإنما هو من لطائف الإشارات: ١/ ٢١٧.

مطلقاً، وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة، وهذا شذوذ لا يعوَّل[1] عليه.

والذي تحصّل[2] من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب، فإن لم يكن حسناً فليحسنه ما استطاع، كما قال ابن [أبي][3] مليكة أحد رواة الحديث، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح[4].

ومن جملة تحسينه أن تراعى[5] فيه قوانين النغم، فإن الحسن الصوت يزداد حسناً بذلك، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه،/ وغير الحسن ربما [١٨٥أ/ح] انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل الفن[6]، فإن خرج عنها لم في تحسين الصوت بقبح/ الأداء، ولعل هذا مستند من كره [١٣١ب/هـ] القراءة[7] بالأنغام؛ لأن الغالب على من راعى الأنغام أن[8] لا يراعي الأداء، فإن وجد من يراعيهما معاً فلا شك في[9] أنه أرجح عن غيره؛ لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت، وتجنب[10] الممنوع من محرم[11] الأداء[12].

= وانظر: الإتقان: ١/ ٣٠٣ وسبق أن أورده المصنف في النوع الثاني والأربعون.

(١) (ح): «لا يعرج»، وهو موافق للطائف: ١/ ٢١٧، وفتح الباري: ٩/ ٧٢.

(٢) فتح الباري: ٩/ ٧٢: «يتحصل».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢١٧، والفتح: ٩/ ٧٢، وهو موافق لكتب التراجم.

(٤) هذا الكلام للحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٩/ ٧٢.

وانظر: سنن أبي داود: ٢/ ٧٤، ٧٥، ونصه عن ابن أبي مليكة: قال عبيد الله بن أبي يزيد: مرَّ بنا أبو لبابة فابتغاه حتى دخل بيته، فدخلنا عليه فإذا رجل رث البيت رث الهيئة، فسمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»، قال: فقلت لابن أبي مليكة: يا أبا محمد، أرأيت إذا لم يكن حسن الصوت؟ قال: يحسنه ما استطاع.

(٥) اللطائف: ١/ ٢١٧: «يراعى»، وهو موافق للفتح: ٩/ ٧٢.

(٦) فتح الباري: ٩/ ٧٢: «القراءات».

(٧) «القراءة»: ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ٢١٨.

(٨) «أن»: ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ٢١٨.

(٩) «في»: ساقطة من اللطائف.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢١٨: «ويجتنب»، وهو موافق لفتح الباري: ٩/ ٧٢.

(١١) اللطائف: ١/ ٢١٨: «حرم»، وفي فتح الباري: ٩/ ٧٢: «حرمة».

(١٢) هنا في اللطائف: ١/ ٢١٨ وما نصه: «انتهى ملخصاً من فتح الباري مع زيادات من غيره». انظر: فتح الباري: ٩/ ٧٢.

وقد ابتدع قوم في القرآن أصوات الغناء الجامعة للتطريب الذي لا ينفك عن المد في غير موضعه، وزيادته فيه مما لا تجيزه[1] الأئمة، وغير ذلك مما عمت به البلوى.

وقيل[2]: وأول ما غني به من القرآن قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ [الكهف: ٧٩]، نقلوا ذلك من تغنيتهم بقول الشاعر:

أَمَّا الْقَطَاة فَإِنِّي سَوْفَ أَنْعَتُهَا   نَعْتاً يُوَافِقُ عِنْدِي بَعْضَ مَا فِيهَا[3]

وقد قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ في هؤلاء: «مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم»[4]. تاب الله علينا وهدانا.

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: «لا تجيره».

(٢) (ح) واللطائف: ١/ ٢١٨: «قيل».

(٣) البيت دون نسبة في المعارف لعبد الله بن مسلم بن قتيبة: ٥٣٣.
وهو في جمال القراء: ٢/ ٥٢٨، والإتقان: ١/ ١٠٣.

(٤) الحديث ضعيف، روى البيهقي في شعب الإيمان بنحوه عن حذيفة، ولفظه: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين، فإنه سيجيء من بعدي قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم». وفي إسناده مجهول. انظر: الجامع لشعب الإيمان ٥/ ٥٨٠.

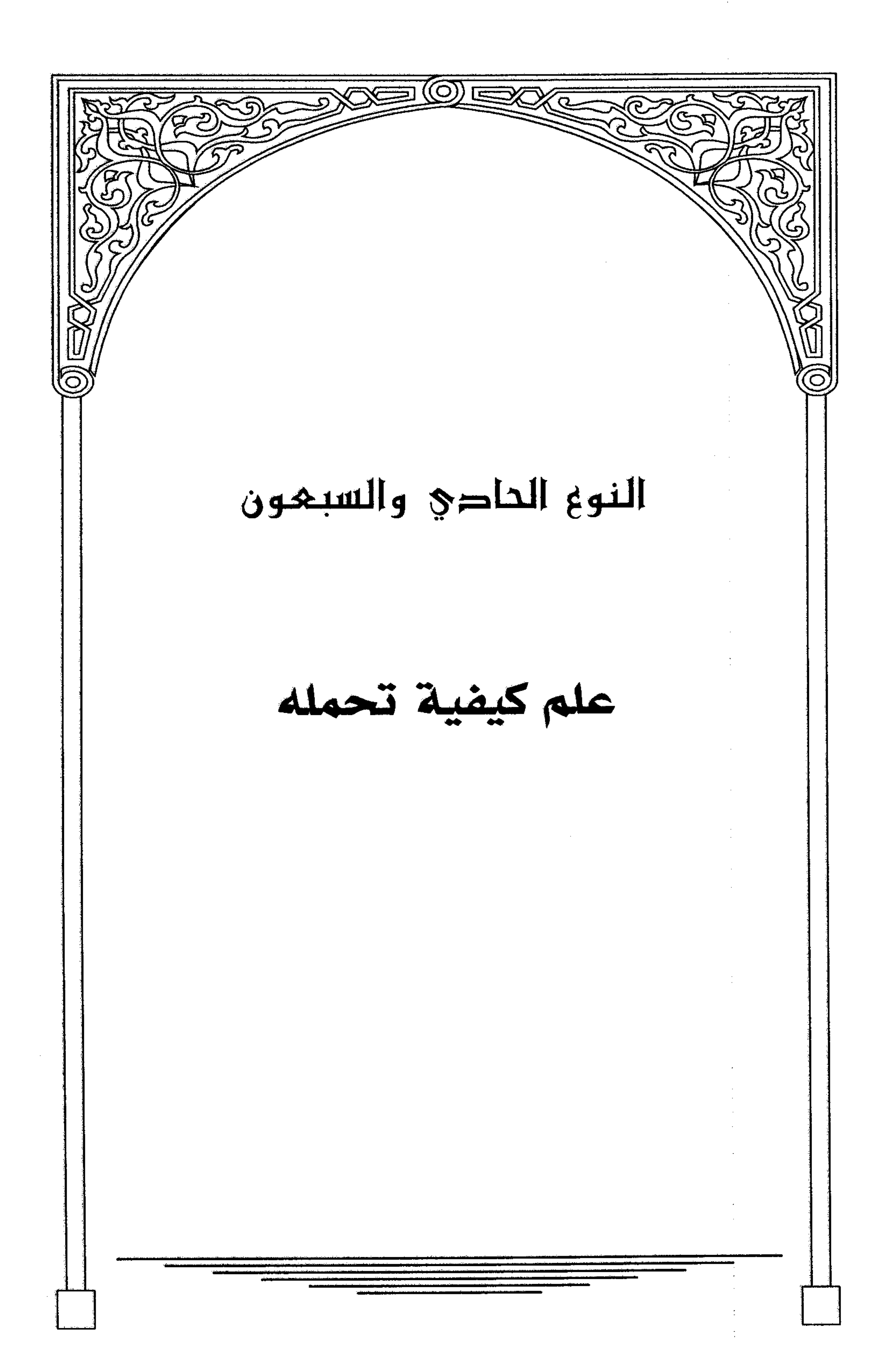
ـ والمروزي في قيام الليل. انظر: المختصر: ١١٩.

ـ وأبو عبيد في فضائله: ٩٩، حديث رقم (٢٣٢).

ـ وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وعزه إلى الطبراني في الأوسط، وقال: فيه راوه لم يسم، وبقية أيضاً. انظر: المجمع: ٧/ ١٦٩، باب القراءة بلحون العرب. وبقية هو أحد رجال السند، وهو ابن الوليد، يدلس.

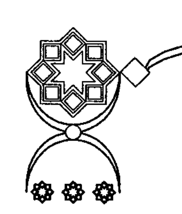
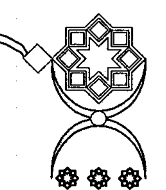
وقال الذهبي في ميزان الاعتدل: الخبر منكر. انظر: الميزان: ١/ ٥٥٣.

وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، وقال: هذا حديث لا يصح. انظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي: ١/ ١١١ رقم (١٦٠).



النوع الحادي والسبعون

علم كيفية تحمله

النوع الحادي والسبعون

علم كيفية تحمله[1]

اعلم ـ أيدنا الله وإياك ـ أن حفظ القرآن فرض كفاية على الأمة، صرح به الجرجاني[2] في الشافي[3]، والعبادي[4] وغيرهما. قال الجويني[5]: والمعنى فيه أن لا ينقطع عدد التواتر فيه فلا يتطرق[6] إليه التبديل والتحريف، فإن قام بذلك قوم يبلغون[7] العدد سقط عن الباقين، وإلا أثم الكل.

وتعليمه ـ أيضاً ـ فرض كفاية، وهو من أفضل القرب[8]، ففي الصحيح «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»[9].

وأوجه التحمل عند أهل الحديث: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة

---

(١) وهذا النوع أفرده السيوطي في الإتقان النوع الرابع والثلاثين علم كيفية تحمله، إلا أن المؤلف ـ ابن عقيلة ـ لم ينقل منه هنا إلا أوله وآخره.
انظر: الإتقان: ١/ ٢٧٩ ـ ٢٩١.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني الشافعي، أبو العباس، قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها، تصانيفه «الشافي في فروع الشافعية»، توفي سنة (٤٨٢هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٦٠، وطبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٧٨.

(٣) انظر: الإتقان: ١/ ٢٧٩.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباد العبادي الهروي الشافعي، أبو عاصم، من تصانيفه: «المبسوط»، توفي سنة (٤٥٨هـ). وفيات الأعيان: ٤/ ٢١٤، وطبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٦١.

(٥) انظر: الإتقان: ١/ ٢٧٩

(٦) (ح): «تطرق»، وهو تحريف.

(٧) (ح) زيادة: «هذا»، وهو موافق للإتقان: ١/ ٢٧٩.

(٨) (ح): «القراء»، وهو تحريف.

(٩) أخرجه البخاري بلفظه مع زيادة في آخره. البخاري مع الفتح: ٩/ ٧٤. وانظر: تخريج الحديث وافياً في الجامع لشعب الإيمان للبيهقي بتحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد: ٤/ ٤٩٠ ـ ٤٩٣، حديث رقم (١٧٨٥).

عليه، والسماع عليه بقراءة غيره، والمناولة، والإجازة، والمكاتبة، والوصية، والإعلام[١]، والوجادة[٢]، فأما غير الأولين فلا يأتي هنا، لما يعلم مما سنذكره.

وأما القراءة على الشيخ فهي المستعملة سلفاً وخلفاً، وأما السماع من لفظ الشيخ فيحتمل أن يقال به هنا؛ لأن الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم[٣] ـ إنما أخذوا القرآن من فيّ[٤] النبي ﷺ لكن لم يأخذ به [أحد][٥] من القراء، والمنع فيه ظاهر؛ لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته، بخلاف الحديث، فإن المقصود منه[٦] المعنى أو اللفظ، لا بالهيئات[٧] المعتبرة في أداء القراءات. وأما الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه من النبي ﷺ[٨] لأنه نزل بلغتهم.

ومما يدل للقراءة على الشيخ[٩] عرض النبي ﷺ القرآن على جبريل عليه السلام في رمضان كل عام[١٠].

---

(١) الإعلام: اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث من مروياته أو من سماعه من فلان، من غير أن يصرح بإجازته له في أدائه. مقدمة ابن الصلاح: ١٥٥، وتدريب الراوي: ٢/ ٥٨.

(٢) الوجادة: بكسر الواو، مصدر مولد غير مسموع من العرب، اصطلح المحدثون على إطلاقه على أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة. علوم الحديث لابن الصلاح: ١٥٧. وانظر: تدريب الراوي: ٢/ ٦٠.

(٣) «عنهم» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٤) «في» ليس في الإتقان.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من الإتقان: ١/ ٢٧٩.

(٦) الإتقان: ١/ ٢٧٩: «فيه».

(٧) الإتقان: ١/ ٢٧٩: «لا الهيئات».

(٨) «وسلم»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح): والإتقان: ١/ ٢٧٩.

(٩) (ح) زيادة: «شمس الدين ابن الجزري»، وهو خطأ من الناسخ.

(١٠) الحديث رواه البخاري مع قصة في أوله. البخاري مع الفتح: ٦/ ٦٢٨، ومسلم: ٤/ ١٩٠٥.

والحديث سبق تخريجه في النوع: ٦٩.

ويحكى أن الشيخ شمس الدين ابن الجزري لما قدم القاهرة، وازدحمت عليه الخلق لم يتسع وقته لقراءة الجميع، فكان يقرأ عليهم الآية ثم يعيدونها عليه دفعة واحدة، فلم يكتف بقراءته[1]. انتهى.

فصل[2]:

وينبغي للطالب أن يتأدب مع شيخه ويُجِلّه[3]، ويُعَظِّمه، ثم بقدر إجلاله يكون انتفاعه بعلمه، وأن يعتقد أهليته ورجحانه. قال بعضهم: من لم ير خطأ شيخه خيراً من صواب نفسه لم ينتفع به. وكان بعضهم إذا ذهب إلى شيخه تصدق بشيء وقال: اللهم استر عيب معلِّمي عني، ولا تذهب بركة علمه مني.

وينبغي أن يقعد[4] قعدة المتعلمين لا قعدة المعلمين، بأن يَجْثُو[5] على ركبتيه. وليحذر من جعل يده اليسرى خلف ظهره معتمداً عليها، ففي الحديث: «إنها قعدة المغضوب عليهم» رواه أبو داود في «سننه»[6].

وينبغي للشيخ أن يقبل بكليته على الطالب عند قراءته عليه، ويصغي إليه من غير لهو بحديث أو غيره مما هو أجنبي/ عن ذلك[7]. [١٣٢/أ/هـ]

وقد اختلف أئمة الحديث فيما إذا كان الشيخ وقت السماع ينسخ، فمنعه[8] أبو إسحاق الإسفراييني[9]، وابن عدي[10] وغيرهما، وألحقوا بالنسخ

---

(١) الإتقان في علوم القرآن السيوطي: ١/ ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) من هنا ابتداء نقل المؤلف عن القسطلاني في لطائف الإشارات: ١/ ٣٣٢.

(٣) (ح): «ينجله»، وهو تحريف، وفي اللطائف: ١/ ٣٣٢ «يبجله».

(٤) «يقعد»: ساقط من (ح).

(٥) (ح): «يخثو»، وهو تصحيف.

(٦) الحديث أخرج أبو داود في سننه عن الشريد بن سويد، ولفظه: «مرَّ بي رسول الله ﷺ وأنا جالس هكذا، وقد وضعت يدي اليسرى خلف ظهري، واتكأت على إِلْيَةِ يدي فقال: «أتقعد قعدة المغضوب عليهم»، حديث رقم (٤٨٤٨).

(٧) من قوله: «وينبغي للشيخ» إلى قوله: «عن ذلك» ليس في لطائف الإشارات. انظر: اللطائف: ١/ ٣٣٢.

(٨) (ح) واللطائف زيادة: «الشيخ».

(٩) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، أبو إسحاق، ركن الدين، المتكلم الأصولي الفقيه، توفي سنة (٤١٨هـ). وفيات الأعيان: ١/ ٢٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شبهة: ١/ ١٧٠.

(١٠) عبد الله بن عدي بن محمد بن مبارك الجرجاني، أبو أحمد، ومن تصانيفه =

الصلاة، لكن روي[١] أن الدارقطني كان يصلي في حال قراءة القارئ عليه[٢]، وربما يشير بردّ ما يخطئ فيه القارئ[٣]، وقال الرافعي في «أماليه»[٤]: كان شيخنا أبو الحسن الطالقاني ربما قرئ عليه في[٥] الحديث وهو يصلي، ويصغي إلى ما يقول القارئ، وينبهه إذا زل ـ يعني بالإشارة ـ. انتهى.

وقد كان الشيخ سراج الدين أبو حفص عمر بن قاسم الأنصاري[٦] كثيراً ما يُقْرَأُ عليه القراءات السبع وهو ينسخ، ولا يفوته شيء من دقائق وجوه القراءات إذا أَخَلَّ[٧]، بل ربما يدرك زيادة المد على المرتبة المقررة[٨] لمن هي له أو نقصها، فينبهنا[٩] على ذلك، أثابه الله تعالى.

واختلف هل يلحق[١٠] بذلك قراءة قارئين فأكثر في آنٍ واحد؟ فيه نظر، وقد قال الذهبي في طبقات القراء: ما أعلم أحداً من المقرئين[١١] ترخص في

= «الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين»، توفي سنة (٣٦٥هـ).

البداية والنهاية: ١١/ ٢٨٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شبهة: ١/ ١٤٠.

(١) اللطائف: ١/ ٣٣٣: «رووا».

(٢) اللطائف: ١/ ٣٣٣: «في حال القراءة إذا قرأ عليه القارئ».

(٣) ومن ذلك ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٩)، عن حمزة بن محمد بن طاهر، قال: كنت عند أبي الحسن الدارقطني وهو قائم يتنفل، فقرأ عليه أبو عبد الله ابن الكاتب حديثاً لعمرو بن شعيب، فقال: عمرو بن سعيد، فقال أبو الحسن: سبحان الله، فأعاد الإسناد، وقال: عمرو بن سعيد، ووقف، فتلى أبو الحسن: ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾، فقال ابن الكاتب: عمرو بن شعيب.

(٤) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٣٣٣.

(٥) «في»: لست في اللطائف.

(٦) هو: عمر بن القاسم، سراج الدين، مقرئ متصدر، قرأ على يعقوب، وقرأ عليه الحسن بن مسلم بن سفيان.

غاية النهاية: ١/ ٥٩٥.

(٧) كذا في الأصل، وفي (ح) زيادة: «به».

(٨) اللطائف: ١/ ٣٣٣: «مرتبته المقدرة».

(٩) القائل هو القسطلاني، وليس المؤلف (ابن عقيلة)، يدل عليه سياق أول الكلام في لطائف الإشارات: «إذا دخل أحدنا . . . ربما يدرك منا» الخ.

انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٣٣٣.

(١٠) اللطائف: ١/ ٣٣٣: «واختلف أيضاً هل يلتحق».

(١١) «المقرئين» من (ح): واللطائف: ١/ ٣٣٣، وفي الأصل: «المقرئيين» بياءين، وهو تحريف.

إقراء اثنين فصاعداً إلا الشيخ عَلَم الدين السخاوي، وفي النفس من صحة [كمال][1] الرواية على هذا الفعل شيء، فإن الله تعالى قال: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤][2]. قال: وما هذه[3] في قوة[4] البشر؛ بل قوة[5] الربوبية، قالت عائشة ﷺ: سبحان من وسع سمعه الأصوات[6]. انتهى.

و[ممن][7] ترجم السخاوي بذلك ابن خِلِّكان[8]، فقال: إنه رآه مراراً راكباً، وحوله اثنان وثلاثة يقرؤون عليه دفعة واحدة، في أماكن من القراءة[9] مختلفة، وهو يرد على الجميع[10].

ونحوه[11] ما حكاه التَّقِي الفَاسِي[12] في تاريخ مكة[13] عن الشمس

---

(١) ما بين المعقوفين كلمة غير واضحة في الأصل (ح): وأثبتها من اللطائف: ١/ ٣٣٣، وهي في معرفة القراء الكبار للذهبي: ٢/ ٦٣٣: «تحمل».

(٢) وفي اللطائف: ١/ ٣٣٣: «فإن الله ما جعل لرجل من قلبين في جوفه».

(٣) كذا في الأصل (ح)، وفي اللطائف: ١/ ٣٣٣: «وما هذا». وهو موافق لمعرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٢٣.

(٤) لطائف الإشارات: «قدرة»، وكذا الموضع الذي يليه.

(٥) (ح): «في قوة»، وفي معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٣٢: «بل هذا مقام».

(٦) ذكره البخاري تعليقاً بنحوه مع زيادة في آخره. البخاري مع الفتح: ١٣/ ٣٧٢.
ورواه أحمد في المسند بنحوه مع قصة: ٦/ ٤٦.
وابن ماجه بنحوه مع قصة أيضاً في المقدمة، حديث رقم (١٨٨).

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣٣٤، وفي الأصل (ح): «من»، وهو تحريف.

(٨) أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي الشافعي، أبو العباس، شمس الدين، من تصانيفه: «وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان»، توفي سنة (٦٨١هـ)، فوات الوفيات: ١/ ١١٠، وطبقات الشافعية لابن قاضي شبهه: ٢/ ١٦٦، وانظر: البداية والنهاية: ١٣/ ٣٠١.

(٩) كذا في الأصل: وفي (ح): واللطائف: ١/ ٣٤٤: «القرآن».

(١٠) وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣/ ٣٤٠.

(١١) (ح): «ونحو».

(١٢) محمد بن أحمد بن علي الفاسي المكي، أبو الطيب، تقي الدين، القاضي، مؤرخ أصولي محدث، توفي سنة (٨٠٢هـ). درة الحجال من أسماء الرجال لأحمد بن محمد المكناسي «ابن القاضي»: ٢/ ٢٨٠، وشذرات الذهب: ٧/ ١٩٩.

(١٣) المسمى: «العقد الثمين في أخبار البلد الأمين».

محمد[1] بن إسماعيل بن يوسف الحلبي أنه كان في بعض الأحايين يقرأ في موضع من القرآن، ويقرأ عليه في موضع آخر، ويكتب في موضع آخر فيصيب فيما يقرأه[2] ويكتبه، وفي الرد، بحيث لا يفوته شيء من ذلك[3]، وهذا فيه تساهل وتفريط لمن لا ملكة له. قال القسطلاني[4]: ومقابله في التشديد والإفراط ما بلغني عن شيخ مشايخنا/ الكيلاني[5] أنه كان صعب المذهب[6] فيما يقرأ عليه، بل ربما كرر الآية [٨٥ب/ح] على الطالب المرة بعد المرة[7]، بل ربما كان عزيز التصريح بالرد، وإنما يشير[8] للطالب[9] عند وقوع الخلل منه، حتى قيل: إن بعضهم أظهر النون قبل الفاء من قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦][10]، فأشار إليه مرات فلم يفهم، فأقامه وحلف[11] لا يقرئه أياماً وأشهر[12]، والأعمال بالنيات[13].

فائدة[14]:

الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التصدي للإقراء والإفادة، فمن

---

(١) محمد بن إسماعيل بن يوسف بن عثمان المقرى الحلبي، شمس الدين، كان ذا معرفة بالقراءات، مجيداً للكتابة، توفي سنة (٨١٤هـ). العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لمحمد بن أحمد الفاسي: ١/ ٤١٦..

(٢) اللطائف: ١/ ٣٣٤: «يقرأ».

(٣) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقي الدين الفاسي: ١/ ٤١٧.

(٤) في لطائف الإشارات: ١/ ٣٣٤.

(٥) لم أقف له على ترجمة، سوى إشارة وردت لابن العماد، وفي شذرات الذهب، حيث قال عند ترجمته لنور الدين أبو الفتح جعفر السنهوري المصري الشافعي المقرئ، قال: أخذ القراءات عن الشيخ شهاب الدين أبي جعفر الكيلاني المعروف بالحافظ، وذلك عند كلامه عن وفيات (٩٢٣هـ) فلعله هو.

انظر: شذرات الذهب: ٨/ ١٢٣.

(٦) اللطائف: ١/ ٣٣٤ زيادة: «يترجم».

(٧) اللطائف: ١/ ٣٣٤: «على الطالب الآية غير مرة».

(٨) اللطائف: ١/ ٣٣٤: «يشترط».

(٩) «للطالب»: ليست في اللطائف.

(١٠) قد تصحف في الأصل و(ح) إلى: «ينفذ» بالذال المعجمة.

(١١) اللطائف: ١/ ٣٣٤ زيادة: «أن».

(١٢) (ح) ولطائف الإشارات: ١/ ٣٣٤: «أو أشهرا».

(١٣) لطائف الإشارات للقسطلاني: ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤.

(١٤) هذه الفائدة منقولة من الإتقان: ١/ ٢٨٩.

علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك وإن لم يجزه أحد، وعلى ذلك السلف الأولون، والصدر الصالح كذلك[1] في كل علم، وفي الإقراء والإفتاء، خلافاً[2] لما يتوهمه الأغبياء من اعتقاد كونها شرطاً[3]، وإنما اصطلح الناس على الإجازة؛ لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالباً من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم، لقصور مقامهم عن ذلك. والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط، فجعلت الإجازة كالشهادة من [الشيخ للمجاز][4] بالأهلية.

فائدة ثانية:

ما اعتاده كثير من مشايخ القراء من امتناعهم من الإجازة إلا بأخذ مال في مقابلها[5] لا يجوز إجماعاً؛ بل إن علم أهليته وجب عليه الإجازة، أو عدمها حرم عليه، وليس[6] الإجازة مما تقابل[7] بالمال، فلا يجوز أخذه عنها، ولا الأجرة عليها، وفي فتاوى الصَّدْر مَوْهُوب الجزري[8]: من[9] أنه سئل[10] عن شيخ طلب/ من الطالب شيئاً على إجازته، فهل للطالب رفعه إلى الحاكم وإجباره على الإجازة؟ فأجاب: لا تجب الإجازة على الشيخ، ولا يجوز أخذ الأجرة عليها. [١٣٢ب/هـ]

وسئل ـ أيضاً ـ عن رجل أجازه الشيخ بالإقراء، ثم بان أنه لا دين له، وخاف الشيخ من تفريطه فهل له النزول عن الإجارة؟ فأجاب: لا تبطل

---

(١) (ح) والإتقان: ١/ ٢٨٩: «وكذلك».

(٢) في الأصل و(ح): «خلاف»، وتصويبها من الإتقان: ١/ ٢٨٩.

(٣) في الأصل و(ح): «شرط»، وتصويبها من الإتقان: ١/ ٢٨٩.

(٤) ما بين المعقوفين من الإتقان: ١/ ٢٨٩، وهو في الأصل (ح): «المجاز»، وفيه نقص وتخريف.

(٥) «مقابلها» من (ح) وفي الأصل: «مقابلتها»، وما أثبته يوافق الإتقان: ١/ ٢٨٩.

(٦) كذا في الأصل (ح)، وفي الإتقان: ١/ ٢٨٩: «وليست».

(٧) الإتقان: ١/ ٢٨٩: «يقابل».

(٨) موهوب بن عمر بن موهوب بن إبراهيم الجزري المصري الشافعي، أبو منصور، من تصانيفه «الفتاوى»، توفي سنة (٦٦٥هـ)، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهه ٢/ ١٥٢، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٢٠.

(٩) «من»: ليست في الإتقان. انظر: الإتقان: ١/ ٢٨٩.

(١٠) (ح): «سأل»، وما أثبته يوافق الإتقان: ١/ ٢٨٩.

الإجازة لكونه[1] غير دين.

وأما أخذ الأجرة على التعليم فجائز، ففي البخاري: «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»[2]، وقيل: إن تعين عليه لم يجز، واختاره الحليمي[3]، وقيل: لا يجوز مطلقاً، وعليه أبو حنيفة لحديث أبي داود، عن عبادة بن الصامت: أنه علم رجلاً من أهل الصفة القرآن فأهدى له قوساً، فقال له النبي ﷺ: «إن سرك أن تُطَوَّقَ بها طوقاً من نار فاقبلها»[4].

وأجاب من جَوَّز: أن[5] في إسناده مقالاً، وبأنه تبرع في تعليمه[6] فلم يستحق شيئاً، ثم أهدى[7] على سبيل العوض، فلم يجز له الأخذ، بخلاف من يعقد معه إجارة قبل التعليم.

وفي البستان لأبي اللَّيْث[8]: التعليم على ثلاثة أوجه: **أحدها**: للحسبة، ولا يأخذ به عوضاً، **والثاني**: أن يعلّم بالأجرة، **والثالث**: أن يعلم بغير شرط، فإذا أهدي إليه قبل.

فالأول: مأجور، وعليه عمل الأنبياء عليهم السلام، **والثاني**: مختلف فيه، والأرجح الجواز، **والثالث**: يجوز إجماعاً؛ لأن النبي ﷺ كان معلّماً للحق،

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٩٠: «بكونه».

(٢) أخرجه البخاري بلفظه مع قصة في أوله، البخاري في الفتح: ١٠/ ١٩٨ حديث رقم (٥٧٣٧).

(٣) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحليمي الجرجاني الشافعي، أبو عبد الله الفقيه القاضي، إمام الشافعيين بما وراء النهر، من تصانيفه «شعب الإيمان»، توفي سنة (٤٠٣هـ). وفيات الأعيان: ٢/ ١٣٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شبهه: ١/ ١٧٨.

(٤) رواه أحمد بلفظه: ٥/ ٣١٥، وأبو داود بنحوه، حديث رقم (٣٤١٦)، وابن ماجه بلفظه، حديث رقم (٢١٥٧)، كلهم عن عبادة بن الصامت، وابن ماجه أيضاً بنحوه عن أبي بن كعب، حديث رقم (٢١٥٨).

(٥) (ح): «من جوزه بأن»، وهو موافق الإتقان: ١/ ٢٩٠.

(٦) الإتقان: ١/ ٢٩٠: «بتعليمه».

(٧) الإتقان: ١/ ٢٩٠ زيادة: «إليه».

(٨) نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السَّمَرْقَندي الحنفي، أبو الليث، المعروف بإمام الهدى، من تصانيفه «بستان العارفين»، توفي سنة (٣٧٣هـ)، وقيل غير ذلك.
الجواهر المضية: ٣/ ٥٤٤، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٣٤٦.

وكان يقبل الهدية[1].

فائدة ثالثة:

كان ابن بَصْحَان إذا رد على القارئ شيئاً فاته فلم يعرفه، كتبه عنده، فإذا أكمل الختمة وطلب الإجازة سأله عن تلك المواضع، فإن عرفها أجازه، وإلا تركه يجمع ختمة أخرى[2].

فائدة رابعة:

يجب[3] على مريد تحقيق القراءات وأحكام تلاوة الحرف[4] أن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراء[5]، وتمييز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز.

فائدة خامسة:

قال ابن الصلاح في فتاويه[6]: قراءة القرآن كرامة أكرم الله ـ جل شأنه ـ بها البشر، فقد وردت أن الملائكة لم يعطوا ذلك، وأنها حريصة لذلك على استماعه من الإنس. انتهى[7].

---

(١) انظر: الإتقان: ١/ ٢٨٩.

(٢) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ٢/٥٨. والإتقان: ١/ ٢٨٩.

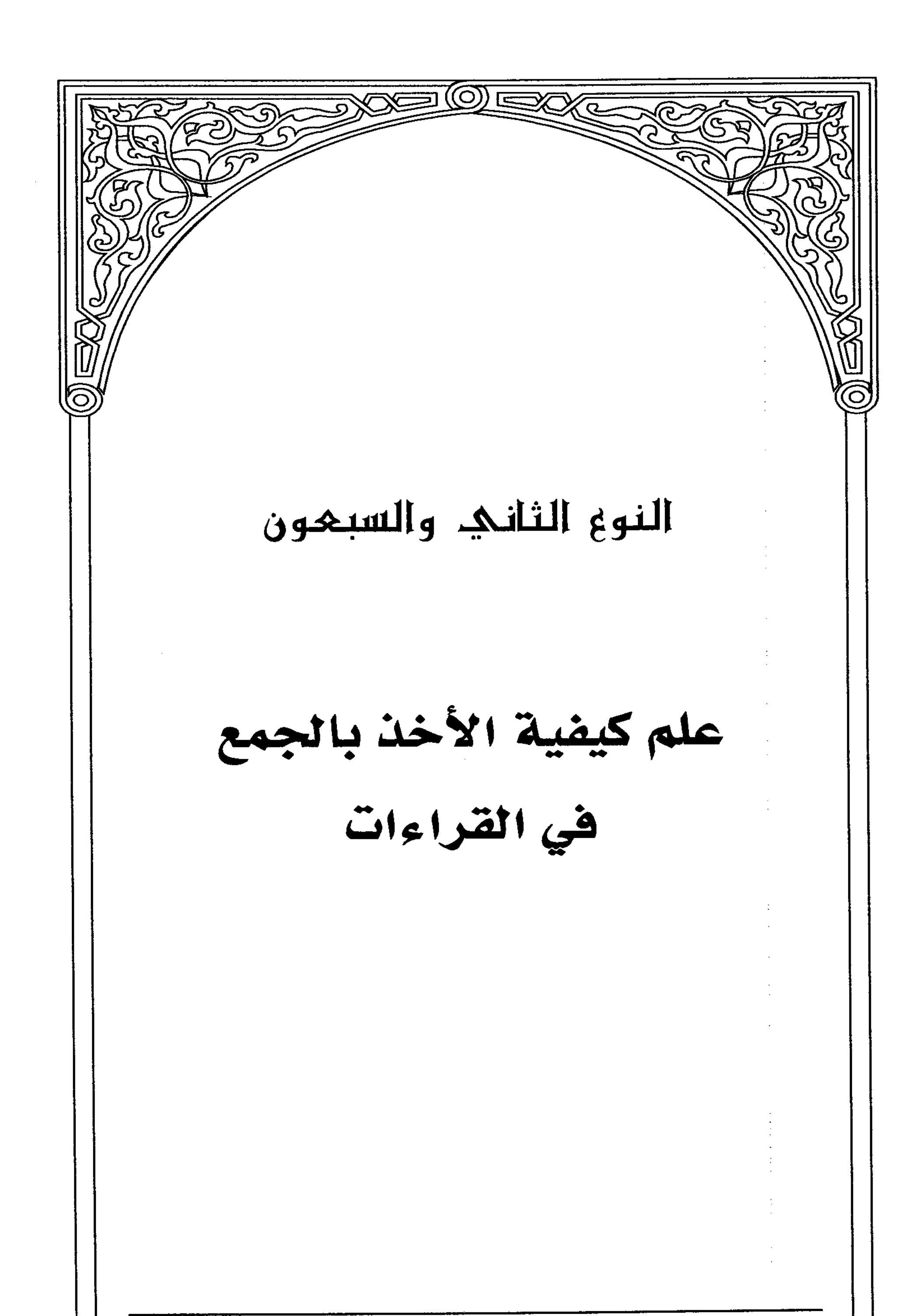
(٣) «يجب»: ليست في الإتقان.

(٤) الإتقان: ١/ ٢٩١: «الحروف».

(٥) الإتقان: ١/ ٢٩١: «القراءة».

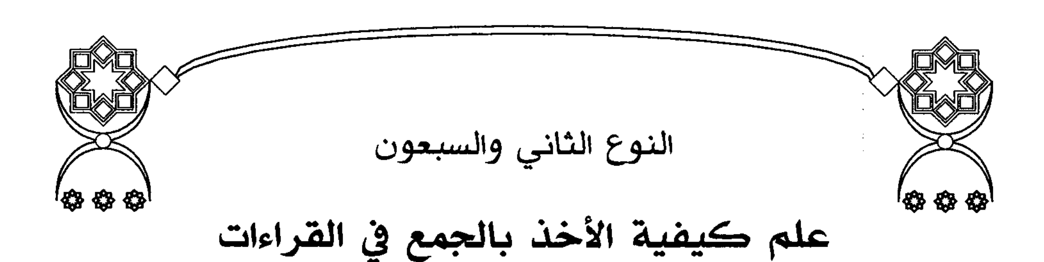
(٦) فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، ومعه أدب المفتي والمستفتي ١/ ٢٣٤، مسألة رقم (٨٢).

(٧) الإتقان: ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩١.



النوع الثاني والسبعون

علم كيفية الأخذ بالجمع في القراءات



النوع الثاني والسبعون

علم كيفية الأخذ بالجمع في القراءات

ولم يفرد[1] هذا النوع الحافظ السيوطي في «الإتقان»[2].

وإذا أراد[3] الطالب معرفة تحقيق وتدقيق طريق[4] الرويات فلا بد له من حفظ كتاب كامل، فيستحضر[5] اختلاف القراء، ولا بد[6] مع ذلك من معرفة اصطلاح ذلك الكتاب ومعرفة طرقه، ثم يفرد القراءات التي يريد معرفتها بقراءة راوٍ راوٍ، و[7]شيخ شيخ، وهكذا إلى نهاية ما يريد معرفته من ذلك. وقد رُوِيِّنَا[8] عن أبي الحسن الحصري[9] أنه قرأ القراءات السبع على شيخه أبي بكر القصري تسعين ختمة، كلما ختم قرأ غيرها حتى أكمل في مدة عشر سنين، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَذْكُرُ أَشْيَاخِي الَّذِينَ قَرَأْتُهَا ... عَلَيْهِم فَأَبْدَأ بِالإمَامِ أَبِي بَكْرِ

---

(١) (ح): «يفرده». وهو خطأ.

(٢) وإنما ذكر السيوطي هذا النوع في الإتقان ضمن النوع الرابع والثلاثين «في كيفية تحمله»، وقال: فصل: في كيفية الأخذ بأفراد القراءات وجمعها.

انظر: الإتقان: ١/ ٢٨٦.

وهذا النوع ـ كما سيأتي ـ منقول من لطائف الإشارات: ١/ ٣٣٤ ـ ٣٤١.

(٣) «أراد» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٤، وفي الأصل: «أرا»، وهو تحريف.

(٤) اللطائف: ١/ ٣٣٤: «طرق».

(٥) اللطائف: ١/ ٣٣٤: «يستحضر».

(٦) اللطائف: ١/ ٣٣٤: «ولا بد له».

(٧) اللطائف: ١/ ٣٣٥: «ثم».

(٨) الكلام هنا للقسطلاني في لطائف الإشارات: ١/ ٣٣٥.

(٩) علي بن عبد الغني الفهري القيرواني الحصري، أبو الحسن، أديب مقرئ حاذق، من تصانيفه: «القصيدة الرائية في قراءة نافع»، توفي سنة (٤٦٨هـ). وفيات الأعيان: ٣/ ٣٣١، وغاية النهاية: ١/ ٥٥٠.

قَرَأْتُ عَلَيْهِ السَّبْعَ تِسْعِينَ خَتْمَةً ... بَدَأْتُ ابنَ عَشْرٍ ثُمَّ أَكْمَلْتُ فِي عَشْرِ[1]

وقد كان السلف لا يجمعون رواية إلى أخرى، وإنما ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة في أثناء المئة الخامسة، في عصر الداني، وابن شِيْطا[2]، واستمر إلى هذه الأزمان، واستقر عليه العمل عند أهل الإتقان لقصد سرعة الترقي، لكنه مشروط[3] بإفراد القراءات، وإتقان الطرق والروايات على النحو/ الذي ذكرته، وقد كانوا في الصدر الأول لا يزيدون القارئ على [١٣٣/أ هـ] عشر آيات، ويشهد له قول [الخاقاني][4]:

وَحُكْمُكَ بِالتَّحْقِيقِ إِنْ كُنْتَ آخِذاً ... عَلَىٰ أَحَدٍ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَىٰ عَشْرِ[5]

وكان كثير[6] من المشايخ[7] يأخذون في الإفراد بجزء من أجزاء مئة وعشرين جزءاً، وفي الجمع بجزء من أجزاء مئتين وأربعين جزءاً، والصواب: الأخذ في ذلك بحسب قوة الطالب من غير حد ولا عد؛ فقد روينا أن أبا العباس بن الطحان[8] قرأ على شيخه أبي العباس بن نحلة[9] ختمة بحرف أبي

---

(١) انظر: اللطائف: ١/ ٣٣٥.

(٢) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شِيْطا البغدادي، أبو الفتح، مقرئ أستاذ، من تصانيفه «التذكار في القراءات العشر»، توفي سنة (٤٥٠هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٥، وغاية النهاية: ١/ ٤٧٣.

(٣) الأصل و(ح): «مشروطاً»، وهو خطأ لوقوعه خبر لـ«لكن»، وما أثبته يوافق اللطائف: ١/ ٣٣٥.

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الخاقياني»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣٣٥.
والخاقاني هو: موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني البغدادي، أبو مزاحم، إمام مقرئ محدث، وهو أول من صنف في التجويد، توفي سنة (٣٢٥هـ).
معرفة القراء: ١/ ٢٧٤، وغاية النهاية: ٢/ ٣٢٠.

(٥) انظر: رائية الخاقاني، المطبوعة مع قصيدة السخاوي المسماة: عمدة المفيد وعمدة المجيد في شرح في التجويد، تحت عنوان: قصيدتان في التجويد: ٢٣، البيت رقم (٢٧).

(٦) (ح): «كثيراً»، وهو خطأ، وما أثبته هو الصواب لوقوعها اسماً لكان.

(٧) اللطائف: ١/ ٣٣٥ زيادة: «بعد ذلك».

(٨) أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنبجي، المعروف بابن الطحان، وعليه قرأ ابن الجزري، وقد استأذنه في الإجازة فأجازه على غير عادته، توفي سنة (٧٨٢هـ).
غاية النهاية: ١/ ٣٣، وشذرات الذهب: ٦/ ٢٧٣.

(٩) أحمد بن محمد بن يحيى بن نحلة النابلسي الدمشقي، أبو العباس، المعروف بسبط =

عمرو في يوم واحد، وأن ابن مؤمن[1] قرأ على الصائغ القراءات جمعاً بعدة كتب[2] في سبعة عشر يوماً، وأن المكين الأسمر[3] قرأ على أبي إسحاق بن [وثيق][4] الإشبيلي[5] ختمة بالقراءات السبع/ في ليلة واحدة، وأن ابن [١٨٦أ/ح] الجزري قرأ على الصائغ من أول النحل ليلة الجمعة، وختم ليلة الخميس في ذلك الأسبوع جمعاً [للقراءات السبع بالشاطبية والتيسير والعنوان، وأن آخر مجلس ابتدأ فيه بأول الواقعة حتى ختم، فإذا أحكم القارئ القراءات إفراداً وصار له بالتلفظ بالأوجه ملكة من غير تكلف، وأراد أن يحكمها جمعاً][6]، فليرض نفسه ولسانه فيما يريد أن يجمعه، ولينظر ما في ذلك من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر، فإن أمكن عطفه [عطفه][7]، وإلا رجع إلى موضع ابتداء[8] حتى يستوعب الأوجه كلها من غير إهمال ولا تركيب ولا إعادة ما دخل، فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب، وذلك كله بعد أن يحقق[9] معرفة [أوجه][10]

= السلعوس، مقرئ أستاذ ماهر، توفي سنة (٧٣٢هـ). غاية النهاية ١/١٣٣.

(١) عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله الواسطي، أبو محمد، نجم الدين، مقرئ مشهور، من تصانيفه كتاب «الكنز في القراءات العشر»، توفي سنة (٧٤٠هـ).

(٢) اللطائف: ١/٣٣٦: «بعدة طرق»، وما أثبته يوافق غاية النهاية: ١/٤٢٩.

(٣) عبد الله بن منصور بن علي بن منصور اللخمي الإسكندري الشاذلي، أبو محمد، المعروف بالمكين الأسمر، مقرئ الديار المصرية في زمانه، توفي سنة (٦٩٢هـ).
معرفة القراء الكبار: ٢/٦٨٨، وغاية النهاية: ١/٤٦٠.

(٤) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣٣٦، وقد تحرف في الأصل و(ح) إلى: «شيق»، وما أثبته يوافق كتب التراجم.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمٰن بن وثيق الأندلسي الإشبيلي، أبو إسحاق، المقرئ المشهور، توفي سنة (٦٥٤هـ). معرفة القراء الكبار: ٢/٦٥٦، وغاية النهاية: ١/٢٤.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): لانتقال النظر، وأثبته من لطائف الإشارات: ١/٣٣٦.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من لطائف الإشارات: ١/٣٣٦.

(٨) «ابتداء» من (ح)، وفي الأصل: «ابتد»، وهو تحريف.

(٩) (ح): «يتحقق».

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/٣٣٦.

الخلاف الواجب من أوجه الخلاف الجائز[١]، وليميز[٢] بين الطرق والروايات، فمن لم يعرف الخلاف الواجب بين الجائز والواجب[٣]، لا سبيل له إلى الوصول إلى[٤] معرفة القراءات، ومن لم يميز بين الطرق والروايات لا منهاج له إلى السلامة من التركيب في القراءات.

وإذا علمت هذا، فاعلم أن الخلاف إما أن[٥] يكون للشيخ كابن كثير، أو للراوي عنه كالبزري[٦]، [أو][٧] للراوي عن واحد من رواة[٨] المشايخ أو من بعده وإن سفل، أو لم يكن كذلك. فإن كان [للشيخ][٩] بكماله، أي: مما اجتمعت عليه الروايات والطرق عنه فقراءة، وإن كان للراوي عن الشيخ فهي[١٠] رواية، وإن كان لمن بعد الرواة وإن سفل فطريق، وما كان على غير هذه الصفة مما هو[١١] راجع إلى اختيار[١٢] القارئ فيه كان وجهاً. [مثاله][١٣]: إثبات البسملة بين السورتين قراءة ابن كثير، وقراءة عاصم،

---

(١) اللطائف: ١/٣٣٦: «يحقق معرفة أوجه الخلاف الجائز من أوجه الخلاف الواجب».

(٢) (ح): «وليتميز».

(٣) (ح): «فمن لم يعرف تحقيق معرفة الخلاف الواجب بين الجائز والواجب».
وفي اللطائف: ١/٣٣٧: «فمن لم يعرف تحقق معرفة الخلافين الواجب والجائز».

(٤) (ح): «إلا»، وهو تحريف.

(٥) «أن» من (ح) واللطائف: ١/٣٣٧، وهو ساقط من الأصل.

(٦) «كالبزي» من (ح) واللطائف: ١/٣٣٧، وفي الأصل: «كاليزيدي»، وهو تحريف.

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣٣٧، وفي الأصل و(ح): «وللراوي»، وهو تحريف.

(٨) الأصل و(ح) زيادة: واو هنا، المثبت يوافق اللطائف: ١/٣٣٧.

(٩) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣٣٧، وفي الأصل و(ح): «الشيخ»، وهو مخالف لما بعده من السياق.

(١٠) اللطائف: ١/٣٣٧: «فهو».

(١١) «هو»: ساقط من (ح).

(١٢) اللطائف: ١/٣٣٧: «تخيير».

(١٣) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣٣٧، وفي الأصل و(ح): «مثله»، وهو تحريف إلا أن يكون رسم هكذا من قبيل حذف الألف عند بعض النساخ كألف «عثمن» مثلاً.
وفي النشر: ٢/ ٢٠٠: «فنقول مثلاً».

وقراءة الكسائي، وكذا قراءة أبي جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني[1] عن ورش، وطريق صاحب الهادي[2] عن أبي عمرو، وطريق صاحب «العنوان»[3] عن [ابن] عامر[4]، وطريق صاحب «التبصرة»[5] عن الأزرق[6] عن ورش، وطريق صاحب «التذكرة»[7] عن يعقوب.

والوصل بين السورتين قراءة حمزة، وطريق صاحب «العنوان» عن الأزرق عن ورش، وطريق صاحب «العنوان» أيضاً عن أبي عمرو، وطريق صاحب[8] «الهداية»[9] عن ابن عامر، وطريق صاحب «الغاية»[10] عن يعقوب[11].

---

(١) النشر: ١/ ٢٠٠: «الأصفهاني»، وهو تحريف.
والأصبهاني هو أبو بكر محمد بن عبد الرحيم، وقد تقدم.

(٢) وهو: أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني، المتوفى سنة (٤١٥هـ)، وقد تقدم.

(٣) وهو: إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي ثم المصري، أبو طاهر، المقرئ النحوي، توفي سنة (٤٥٥هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٢٤، والنشر: ١/ ٦٤.

(٤) «عن ابن عامر» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٧، إلا أن: «ابن» تحرفت في (ح) إلى: «أبي»، وأثبتها من اللطائف.

(٥) هو: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، وقد تقدم.

(٦) يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق المدني في المصري، أبي يعقوب، مقرئ محقق، أخذ القراءة عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، توفي سنة (٢٤٠هـ) تقريباً.
معرفة القراء الكبار: ١/ ١٨٠، وغاية النهاية: ٢/ ٤٠٢.

(٧) هو: طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله بن غَلْبُون الحلبي، أبو الحسن، المقرئ الحاذق، من تصانيفه، كتاب «التذكرة» في القراءات الثمان، توفي سنة (٣٩٩هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٦٩، وغاية النهاية: ١/ ٣٣٩.

(٨) «صاحب» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٧، وهو ساقط من الأصل.

(٩) هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، أبو العباس، وقد تقدم.

(١٠) هو: أحمد بن الحسين بن مِهْران الأصبهاني ثم النيسابوري، أبو بكر، المقرئ العبد الصالح، من تصانيفه كتاب: «الغاية» في العشر، توفي سنة (٣٨١هـ)، معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٤٧، وغاية النهاية: ١/ ٤٩.

(١١) النشر: ٢/ ٢٠٠: «والوصل بين السورتين قراءة حمزة، وطريق صاحب المستنير عن خلف، وطريق صاحب العنوان عن أبي عمرو، وطريق صاحب الهداية عن [ابن] عامر، وطريق صاحب الغاية عن يعقوب، وطريق صاحب العنوان عن الأزرق عن ورش».

والسكت بينهما طريق صاحب التذكرة عن الأزرق عن ورش[١].

ومثال الأوجه الثلاثة[٢] في البسملة بين السورتين لمن بسمل، ولا يقال[٣]: ثلاث قراءات، ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق. كالوقوف[٤] على[٥] ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثلاثة أوجه كما يقول[٦] لكل من الأزرق عن ورش، وأبي عمرو، وابن عامر، وكذا يعقوب بين السورتين ثلاث طرق، وللأزرق[٧] في نحو ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] ثلاث طرق، والفرق بين الخلافين أن خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية/ ، فلو أَخَلَّ القارئ بشيء [١٣٣ب/هـ] منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال[٨] الرواية، وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون مبطلاً لشيء[٩] منها، [فهو][١٠] وضده جائزان في القراءة من حيث إن القارئ مخير في الإتيان بأيهما شاء ولا احتياج[١١] إلى الجمع بينهما[١٢] في موضع واحد. ومن ثم كان بعض[١٣] المحققين لا يأخذ منها إلا

---

(١) الذي في النشر: ١/ ٢٠٠: «والسكت بينهما طريق صاحب الإرشاد عن خلف، وطريق صاحب التبصرة عن أبي عمرو، وطريق صاحبي التلخيص عن ابن عامر، وطريق صاحب الإرشاد عن يعقوب، وطريق صاحب التذكرة عن الأزرق عن ورش».

(٢) اللطائف: ١/ ٣٣٧: «كالثلاثة»، وهو الصواب، يؤيده قول ابن الجزري في النشر ٢/ ٢٠٠: «ونقول لك في البسملة بين السورتين لمن بسمل ثلاثة أوجه».

(٣) اللطائف: ١/ ٣٣٧: «ولا تقل».

(٤) (ح): «كالوقف».

(٥) اللطائف: ١/ ٣٣٧ زيادة: «نحو».

(٦) اللطائف: ١/ ٣٣٨: «كما تقول».

(٧) اللطائف: ١/ ٣٣٨ زيادة: «عن ورش».

(٨) «إكمال» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٨: وفي الأصل: «لكمال»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٢٠٠.

(٩) اللطائف: ١/ ٣٣٨: «ولا يكون إخلالاً بشيء منها»، وهو موافق للنشر ٢/ ٢٠٠.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ٣٣٨، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٢٠٠.

(١١) «احتياج»: تكررت في الأصل.

(١٢) اللطائف: ١/ ٣٣٨: «بينها».

(١٣) «بعض» من (ح) اللطائف: ١/ ٣٣٨، وفي الأصل: «البعض»، وهو تحريف.

بالأصح القوي[1]، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم[2] لا يلتزم شيئاً؛ بل يترك القارئ يقرأ ما شاء[3] منها، إذ كل ذلك جائز، مأذون فيه، منصوص عليه، وكان بعضهم يقرأ بواحد من الأوجه في موضع، وبآخر في غيره ليجمع الجميع مشافهة[4]، وبعضهم يرى الجمع بينهما في أول موضع[5]، ورُبَّ متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف يأخذ بجميعها في كل موضع، وإنما ساغ بين الأوجه في نحو التسهيل[6] في وقف حمزة لتذرب[7] القارئ والمبتدئ، أو رياضته[8] على الأوجه الغريبة[9]، ليجري لسانه، ويعتاد التلفظ بها بلا كلفة، فيكون على سبيل التعريف، فلذلك لا يكلف العارف بجمعها[10] في كل موضع، بل بحسب[11] ما تقدم.

وإذا تقرر هذا، فاعلم أنه يشترط على جامعي القراءات شروط أربعة لا بد منها:

رعاية الوقف والابتداء، فلا يقف[12] على مثل قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ١٨ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البلد: ١٨، ١٩] حتى يأتي بما بعد[13]، ولا نحو قوله:

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٣٨: «الأقوى».
(٢) (ح): «وبعض هم»، وفي اللطائف: ١/ ٣٣٨: «وبعض».
(٣) اللطائف: ١/ ٣٣٨: «بما شاء».
(٤) (ح): «المشافهة»، وهو موافق للطائف: ١/ ٣٣٨.
(٥) اللطائف: ١/ ٣٣٨ زيادة: «أو موضع ما».
(٦) (ح): «التهليل»، وهو تحريف.
(٧) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٣٣٨: «لتدريب»، وهو أصح، وما أثبته له وجه في العربية، يقال: ذَرَبَ فلانٌ: أي فَصُحَ لسانُه بَعْدَ حَصَرٍ فهو ذَرِبٌ.
انظر: المعجم الوسيط: ٣١٠ مادة: (ذرب).
(٨) (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٨ «ورياضته».
(٩) اللطائف: ١/ ٣٣٨: «العربية».
(١٠) «بجمعها» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٨، وفي الأصل: «بحبسها»، وهو تحريف.
(١١) تصحف في الأصل إلى «يحسب»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٨.
(١٢) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «فلا تقف».
(١٣) كذا في الأصل و(ح) وفي اللطائف: ١/ ٣٣٩: «حتى يأتي بعده».
وهنا في اللطائف: ١/ ٣٣٩ زيادة: «ولا يبتدئ بنحو ﴿وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾».

﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤﴾ [الماعون: ٤]، وقرأ إنسان على أبي [بصخان][1]: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي﴾ [المسد: ١] ووقف، وأخذ يعيدها ليسوي[2] مراتب المد، فقال: يستاهل الذي أبرز[3] مثلك[4].

وأما رعاية الترتيب، والتزام تقديم[5] قارئ[6] بعينه فلا يشترط، وكثير[7] من الناس يرى تقديم قالون أولاً، كما هو في كثير من كتب الخلاف، ثم ورش، وهكذا على حسب الترتيب السابق في هذا الموضع[8]، ثم بعد إكمال خلاف[9] السبعة يأتي بالثلاثة[10] بعدها، ثم بالأربعة إن كانت سائغة كأن وافقت المتواتر، وكثير يرى تقديم ورش من طريق الأزرق لأجل انفراده في كثير من روايته عن باقي القراء بأنواع من الخلاف، كالمد، والنقل، والتغليظ، والترقيق، فإنه يبتدئ له غالباً بالمد الطويل[11] في نحو: ﴿ءَامِنُواْ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١] ونحوه مما يكثر دوره، ثم بالمتوسط[12]، ثم بالقصر، فيخرج مع قصره غالباً سائر القراء، ثم إذا أكمل طريق الأزرق فأتبعها[13] بطريق الأصبهاني عن ورش، ثم بقالون، ثم بأبي جعفر، ثم بابن كثير، ثم بأبي عمرو[14]، ثم يعقوب[15]، ثم

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في جميع النسخ إلى: «بطحان»، وما أثبته من معرفة القراء الكبار: ٢/ ٧٤٤، وهو في غاية النهاية: ٢/ ٧٥، مصحف إلى «بضحان».

(٢) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «ليستوفي».

(٣) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «برز».

(٤) اللطائف: ١/ ٣٣٩ زيادة: «وكان كثير التدبر وحسن الأداء وعدم التركيب».

(٥) تحرفت في (ح) إلى «تقديم».

(٦) تحرفت في الأصل إلى «فاز»، وفي (ح) إلى «فار»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٣٣٩.

(٧) الأصل: «وكثيراً»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٩.

(٨) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «الموضوع».

(٩) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «خلف».

(١٠) (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٩ زيادة: «التي».

(١١) «الطويل» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٩.

(١٢) (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٩: «بالتوسط».

(١٣) كذا في الأصل و(ح) والصواب حذف الفاء كما في اللطائف: ١/ ٣٣٩.

(١٤) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «ثم يأتي بأبي عمرو».

(١٥) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «بيعقوب».

ابن عامر[1]، ثم بعاصم، ثم بحمزة، ثم بالكسائي، ثم بخلف، ويقدم عن كل شيخ[2] الراوي المتقدم على الترتيب السابق، ولا ينتقل إلى من بعد[3] حتى يكمل من قبل، حفظاً لرعاية الترتيب وقصداً لاستدراك[4] ما فاته. ثم إن الماهر عندهم هو الذي لا يلتزم تقديم شخص بعينه، ولكنه إذا وقف على وجه لقارئ يبتدئ بذلك[5] القارئ بعينه، ثم يعطف الوجه الأقرب على ما يبدأ[6] به عليه، وهكذا إلى آخر الأوجه، ويختصر[7] كيف أمكن/ ويستوعبها فلا يخل بشيء منها. [٨٦ب/ح]

واختلف الشيوخ في كيفية الأخذ بالجمع، فمنهم من كان يرى الجمع بالوقف[8]. وكيفيتُه أنه إذا أخذ في قراءة من قدمه[9] لا يزال في ذلك إلى الانتهاء إلى وقف يحسن[10] الابتداء بما بعده[11]، فيقف ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن/ خلفه داخلاً في سابقه، ولا يزال حتى يعود[12] على الوقف الذي وقف عليه، ثم يفعل ذلك بقارئ قارئ حتى ينتهي الخلف، ثم يبتدئ بما بعد ذلك[13]. ومنهم من كان يرى الجمع بالحرف[14]، وكيفيته أن يشرع[15] في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خلف من الأصول أو الفروع[16] [١٣٤أ/هـ]

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «بابن عامر».

(٢) «شيخ»: ساقط من (ح).

(٣) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «بعده».

(٤) «لاستدراك» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٣٣٩.

(٥) اللطائف: ١/ ٣٣٩: «لذلك».

(٦) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «ما ابتدأ».

(٧) (ح): «ونختصر»، وفي اللطائف: ١/ ٣٤٠: «ويختصر الأوجه».

(٨) ومن هؤلاء ابن الجزري، وهو مذهب الشاميين كما سيأتي. انظر: النشر: ٢/ ٢٠٠.

(٩) (ح): «فوقه»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٢٠٠.

(١٠) عبارة النشر: ٢/ ٢٠٠: «وقف ليسوغ الابتداء بما بعده».

(١١) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «الابتداء بتاليه».

(١٢) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «حتى يقف»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٢٠٠.

(١٣) اللطائف: ١/ ٣٤٠ زيادة: «الوقف»، والنشر: ٢/ ٢٠٠ زيادة: «الوقف على هذا الحكم».

(١٤) وهو مذهب البصريين كما سيأتي. انظر: النشر: ٢/ ٢٠٠.

(١٥) النشر: ٢/ ٢٠١ زيادة: «القارئ».

(١٦) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «أو الفرش».

أعاد تلك الكلمة بمفردها حتى يستوفي ما فيها من خلاف(١)، فإن كانت مما يسوغ الوقف(٢) وقف واستأنف ما بعدها على الحكم المذكور، وإلا وصلها بآخر وجه انتهى عليه، حتى يبتدئ(٣) إلى وقف فيقف، وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين كمد المنفصل، والسكت على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية، واستوعب الخلاف، ثم انتقل إلى ما بعدها على ذلك الحكم.

والأول: مذهب الشاميين، وهو أشد في الاستحضار، وأشد(٤) في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود مكاناً(٥).

والثاني: مذهب المصريين، وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وسهل(٦) في الأخذ، وأخصر، ولكنه فيه خروج(٧) عن رونق التلاوة وحسن أدائها.

وللشيخ(٨) ابن الجزري مذهب ثالث مركب من هذين المذهبين، وهو أنه إذا ابتدأ بالقارئ ينظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصل إلى الكلمة(٩) بين [القارئين](١٠) فيها خلف وقف وأخرجه مع، ثم وصل حتى ينتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا إلى(١١) أن ينتهي الخلاف.

ومنهم من كان يرى في الجمع كيفية أخرى، وهي التناسب، وكان(١٢)

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «الخلاف».

(٢) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «الوقف عليه»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٢٠١.

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٣٤٠: «ينتهى»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٢٠١.

(٤) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «وأسد».

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي النشر: ٢/ ١٩٤: «إمكانا».

(٦) اللطائف: ١/ ٣٤٠، والنشر: ٢/ ٢٠١: «وأسهل»، وهو الموافق للسياق.

(٧) النشر: ٢/ ٢٠١: «ولكنه يخرج».

(٨) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «ولشيخ مشايخنا».

(٩) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «كلمة»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٢٠٠.

(١٠) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣٤٠، وفي الأصل و(ح): «القارئ»، وهو تحريف وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٢٠٠.

(١١) (ح) واللطائف: ١/ ٣٤٠: «حتى»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٢٠٠.

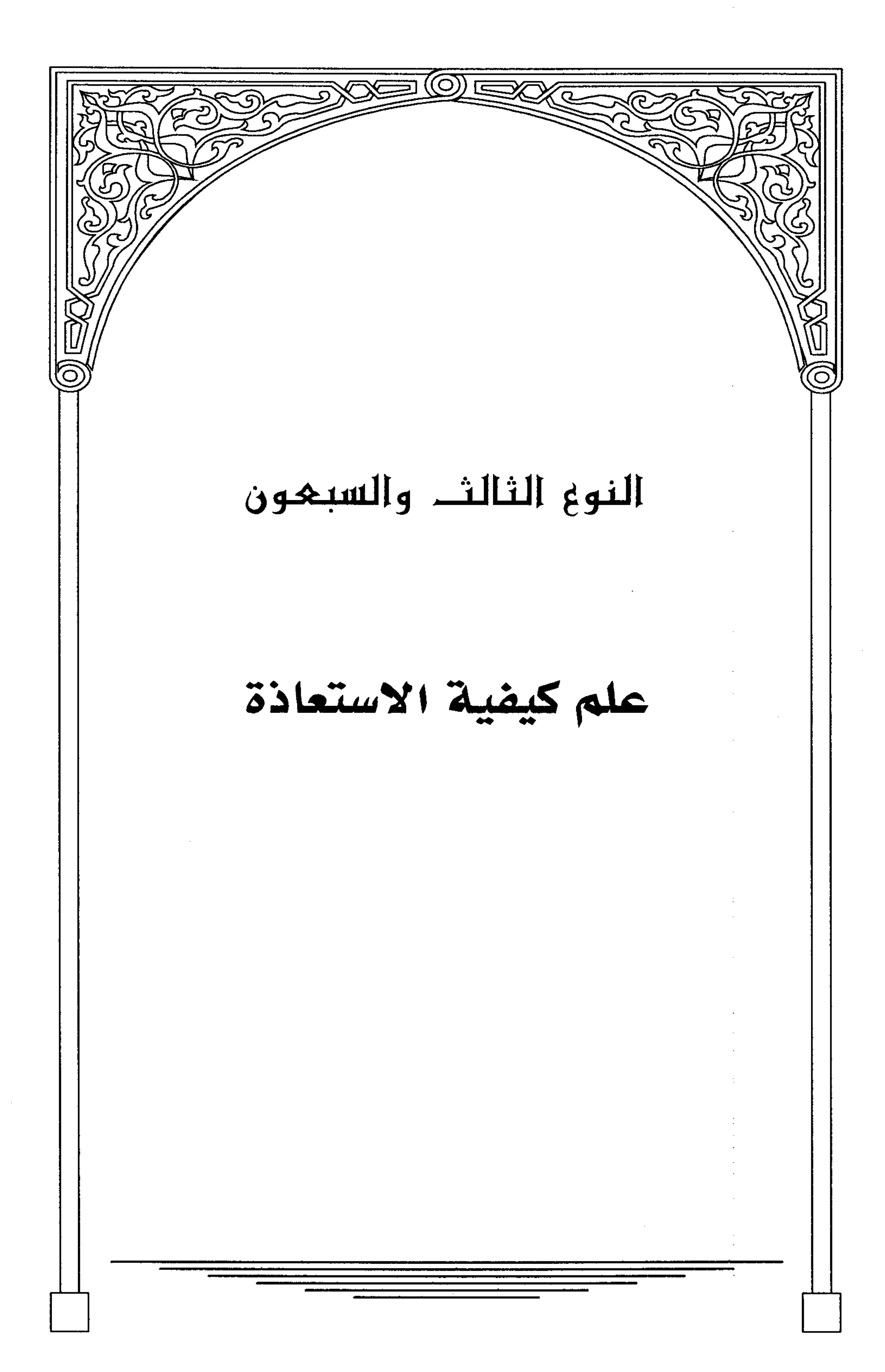
(١٢) اللطائف: ١/ ٣٤٠: «فكان».

إذا ابتدأ بالقصر مثلاً[1] أتى بالمرتبة التي فوقه، ثم كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المد، وإن ابتدأ[2] بالمد المشبع أتى بما دونه حتى ينتهي إلى القصر، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بالصغرى ثم بالكبرى، وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق، ثم السكت[3] القليل، ثم ما فوقه، ويراعى ذلك طرداً[4] وعكساً، وهذا لا يقدر على العمل به إلا من قوي استحضاره[5].

تنبيه: هل يسوغ للجامع إذا قرأ كلمتين رسمتا في المصاحف كلمة واحدة وكانت ذات أوجه، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ مثلاً، وأورد استيفاء بقية أوجهها أن يبتدئ بأول الكلمة الثانية فيقول: ﴿ءَادَمَ﴾ بالمد والتوسط ثم القصر مثلاً، مع حذف أداة المد[6] لفظاً لقصد[7] الاختصار على عادة[8] الجمع؟ لم أر في ذلك نقلاً، والذي يظهر لي عدم الجواز، وأنه يتعين قراءة الكلمتين [متصلتين][9] لفظاً اتباعاً للاتصال الرسمي فيقول: «ياآدم، ياآدم». انتهى منقولاً من لطائف الإشارات في علوم القراءات للشيخ القسطلاني ـ رحمه الله تعالى ـ[10].

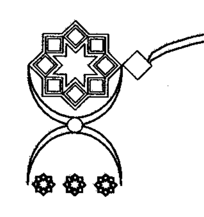
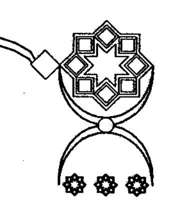
---

(١) «مثلاً» ليست في اللطائف: ١/ ٣٤٠.
(٢) قوله: «المد وإن ابتدأ»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٣٤١.
(٣) اللطائف: ١/ ٣٤١: «بالسكت».
(٤) اللطائف: ١/ ٣٤١: «اطراداً».
(٥) هنا في اللطائف: ١/ ٣٤١: «انتهى ملخصاً من النشر».
(٦) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٣٤١: «أداة النداء»، هو الصواب.
(٧) (ح): «القصد»، وهو تحريف.
(٨) «عادة» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٤١، وفي الأصل: «إعادة»، وهو تحريف.
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٣٤١.
(١٠) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٣٣٤ ـ ٣٤١.



النوع الثالث والسبعون

علم كيفية الاستعاذة

النوع الثالث والسبعون

علم كيفية الاستعاذة

ولم يفرد[1] هذا النوع الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الإتقان»[2].

والاستعاذة[3]: هي الالتجاء، والاعتصام، والاستجارة، يقال: استعذت بفلان وتَعَوَّذت وعُذْت به، أي: التجأت إليه واستجرت به، استعاذ به وتَعَوَّذ عَوْذاً أو عِيَاذاً ومَعَاذاً[4].

وليست من القرآن في أول التلاوة بالإجماع[5]، وهي دعاء بلفظ الخير[6]، فالكلام عليها هنا في مباحث:

الأول: في دليل مشروعيتها ومحلها.

قال الله - تعالى شأنه - مخاطباً لرسوله ﷺ[7]: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النحل: ٩٨]، وأصل الأمر للوجوب، وبه قال

---

(١) (ح): «يفرده»، وهو تحريف.

(٢) وقد ذكره ضمن النوع الخامس والثلاثين «في آداب تلاوته وتاليه».

انظر: الإتقان: ١/٢٩٦.

وهذا النوع منقول برمته من لطائف الإشارات: ١/٣٠٦ - ٣١٧.

(٣) (ح): «الاستعاذة» بسقوط الواو.

(٤) اللطائف: ١/٣٠٦: «واستجرت به استعاذة وتعوذاً وعوذاً وعياذاً».

وانظر في تعريف الاستعاذة: الصحاح: ٢/٥٦٦، مادة: «عوذ»، ولسان العرب: ٢/٩٢٣ مادة: (عوذ). والنهاية في غريب الحديث: (عوذ): ٣/٣١٨، والجامع لأحكام القرآن: ١/٨٩.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/٨٦.

(٦) اللطائف: ١/٣٠٦: «الخبر».

(٧) اللطائف: ١/٣٠٦ زيادة: «والمراد أمته».

الثوري[1] وعطاء، لظاهر هذه الآية، وبأنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ واظب[2] عليها، فيكون[3] واجباً لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣، ١٥٥][4]، ثم إن ذكر الحكم عقيب[5] الوصف المناسب يدل على التعليل، والحكم يتكرر بتكرر العلة، فيجب/ التعوذ كلما قرأ[6]. وقال ابن سيرين: إن[7] تعوذ مرة واحدة في عمره كفى في إسقاط الواجب[8]. وحمل الجمهور الأمر هنا على الندب[9]، مستدلين بحديث المسيء صلاته[10]، فإنه لما علمه الواجبات لم [١٣٤ب/هـ]

---

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري الكوفي، أبو عبد الله، الإمام الفقيه العابد، روى القراءة عن حمزة بن حبيب الزَّيات وعاصم، توفي سنة (١٦١هـ).
الكاشف: ١/ ٣٠٠، وغاية النهاية: ١/ ٣٠٨.

(٢) في الأصل و(ح): «واضب»، وهو خطأ، يقال؛ وَاظَبَ ـ بالظاء ـ على الأمر: ثَابَرَ عليه وَدَاوَمَه.
انظر: المعجم الوسيط: ١٠٤٢، مادة: (وظب).

(٣) اللطائف: ١/ ٣٠٦: «فتكون».

(٤) الآيتان هما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾.

(٥) (ح) واللطائف: ١/ ٣٠٦: «عقب».

(٦) انظر في ذلك: المنهاج للحليمي: ٢/ ٢٢٠، والمبسوط للسرخسي: ١/ ١٣، والتبيان للنووي: ٥٨، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٨٦، والمحيط البرهاني: ١/ ١٤٤.

(٧) اللطائف: ١/ ٣٠٦: «إذا».

(٨) اللطائف: ١/ ٣٠٦: «الوجوب».

(٩) انظر: المجموع للنووي: ٤/ ١٠٦، ١٠٧، وفتح الباري: ٢/ ٢٨٠، والتبيان: ٥٩، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٨٦، وتفسير ابن كثير: ١/ ١٤.

(١٠) الحديث رواه البخاري عن أبي هريرة: «إن النبي ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فَرَدَّ النبي ﷺ فقال: ارجع فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ، فصلى»، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال: ارجع فصلِّ فإنك لم تصل» ثلاثاً، فقال: والذي بعثك بالحق فما أحسن غيره، فعلمني. قال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها، حديث رقم (٧٩٣).
ورواه البخاري أيضاً في حديث رقم (٦٢٥١)، وفي حديث رقم (٦٦٦٧)، ورواه مسلم أيضاً عن أبي هريرة في حديث رقم ٣٩٧.

يذكر له التعوذ[1]، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، لكن لقائل أن يقول: إن ذلك الخبر غير مشتمل على بيان جملة[2] واجبات الصلاة، فلا يلزم من عدم ذكر[3] الاستعاذة له عدم[4] وجوبها.

وقال بعضم: موضع الخلاف إنما هو في الصلاة خاصة، وأما[5] في غيرها فسنة غير واجب قطعاً[6].

وقال آخرون: كانت فرضاً على النبي ﷺ ثم تأسينا نحن به[7]. انتهى.

والظاهر أن الاستعاذة تعقب القراءة، وقد روى ذلك بعض الرواة عن حمزة، وعن ابن سيرين أنه قال: كلما قرأت الفاتحة حين تقول: آمين، فاستعذ[8]، وكذا روي عن أبي هريرة[9] رضي الله عنه والنخعي عملاً بهذا الظاهر.

---

(١) الكلام في الأصل يتعلق بعموم الاستعاذة عند قراءة القرآن، وعليه، فلا أرى وجهاً لإدخال مسألة الاستعاذة في الصلاة هنا، إذ لا بد من التفريق بينهما.

(٢) تصحفت في الأصل إلى: «حملة».

(٣) اللطائف: ١/ ٣٠٦: «فلم يلزم من ذكر عدم الاستعاذة».

(٤) (ح) زيادة: «ذكر».

(٥) (ح): «وأما».

(٦) قال القرطبي: واختلفوا فيه في الصلاة، حتى النقاش، عن عطاء: أن الاستعاذة واجبة، وكان ابن سيرين والنخعي وقوم يتعوذون في الصلاة كل ركعة، ويمتثلون أمر الله في الاستعاذة على العموم، وأبو حنيفة والشافعي يتعوذان في الركعة الأولى من الصلاة ويريان قراءة الصلاة كلها كقراءة واحدة، ومالك لا يرى التعوذ في الصلاة المفروضة، ويراه في قيام رمضان.

الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٨٦، وانظر: تفسير ابن كثير: ١/ ١٤.

(٧) أورده القرطبي في تفسيره: ١/ ٨٨ ولم يعزه لأحد، وقال الشوكاني: الأحاديث الواردة في التعوذ ليس فيها إلا أنه فعل ذلك في الركعة الأولى.

وأحاديث النهي عن الكلام في الصلاة يدل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها، مما لم يرد به دليل يخصه، وإلا وقع الإذن بجنسه فالأحوط الاقتصار على ما وردت به السنة، وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الأولى فقط.

انظر: نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني: ٢/ ٢١٥.

(٨) لم أقف عليه.

(٩) رواه الشافعي في الأم، في باب التعوذ بعد الافتتاح، عن صالح بن أبي صالح، ولفظه: أنه سمع أبا هريرة وهو يؤم الناس رافعاً صوته: ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان =

والفاء تقتضي الترتيب، ولا سيما[1] إذا كانت جواباً للشرط؛ لأن الجواب متأخر عن الشرط[2]، فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.
قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد من قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ أي: إذا أردت[3]، كما في قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦]، والمعنى: إذا أردتم القيام؛ لأنه لم يقل: فإذا صليتم فاغسلوا حتى يكون نظير قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النحل: ٩٨]، ولئن[4] سلمنا كون هذه الآية نظير تلك فنقول[5]: نعم، إذا قام [يغتسل][6] عقيب[7] قيامه إلى الصلاة؛ لأن الأمر إنما ورد بالغسل عقيب قيامه، وأيضاً، فالإجماع[8] على ترك هذا الظاهر، وإذا ترك الظاهر[9] في موضع لدليل، لا يوجب تركه في سائر المواضع لغير ذلك، وكذا روي عن مالك[10]، وداود[11]، واستغربه القاضي أبو بكر بن العربي عن مالك ثم قال: وهذا قول لم يرد به أثر، ولا يعضده نظر[12].

= الرجيم، في المكتوبة. وإذا فرغ من أم القرآن».
انظر: الأم للشافعي: ١/١٠٧. وانظر: الجامع الأحكام القرآن: ١/٨٨، وزاد المسير: ٤/٤٩٠، وتفسير ابن كثير: ١/١٣.

(١) (ح): «لا سيما».

(٢) «لأن الجواب متأخر عن الشرط»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/٣٠٧.

(٣) (ح): «أردات»، وهو تحريف.

(٤) اللطائف: ١/٣٠٧: «وإن».

(٥) اللطائف: ١/٣٠٧: «فيقول».

(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣٠٧، وفي الأصل و(ح): «يغسل»، وهو تحريف.

(٧) (ح) اللطائف: ١/٣٠٧: «عقب».

(٨) اللطائف: ١/٣٠٧: «فالإجماع دل».

(٩) قوله: «إذا ترك الظاهر»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/٣٠٧.

(١٠) قال مالك: «لا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة».
انظر: المدونة الكبرى لمالك بن أنس، رواية سحنون عن عبد الرحمٰن بن القاسم: ١/٦٤، والجامع لأحكام القرآن: ١/٨٨ وتفسير ابن كثير: ١/١٣.

(١١) انظر: لطائف الإشارات ١/٤٠٨، والجامع لأحكام القرآن: ١/٨٨، وجمال القراء: ٢/٤٨٢.

(١٢) أحكام القرآن، لابن العربي: ٣/١١٧٦.

وعورض بأن الإمام مالكاً[1] لم ينفرد به، بل نقل عن أبي هريرة كما سبق فصار[2] له سلف في ذلك، لكن قال ابن الجزري: إنه لا يصح شيء من هذه الروايات/ عمن نقل عنه[3]. انتهى. [١٨٧/أ/ح]

وعن الفخر الرازي[4] ـ رحمه الله تعالى ـ: يؤتى بالاستعاذة قبل القراءة بمقتضى الخبر[5]، وبعدها بمقتضى القرآن جمعاً بين الدلائل بقدر[6] الإمكان[7]. وهذا لا يصح[8].

أيضاً نقل ابن القاصح[9] شارح الشاطبية: والاستعاذة[10] قبل القراءة بالإجماع[11]، فنقل الإجماع.

وقال الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ:

إِذَا مَا أَرَدْتَ[12] الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ[13]   جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلَا[14]

---

(١) الأصل و(ح): «مالك»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣٠٨.

(٢) (ح) واللطائف: ١/ ٣٠٨: «فقد صار».

(٣) النشر: ١/ ٢٥٤.

(٤) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن القرشي البكري التيمي الطبرستاني الرازي الشافعي، أبو عبد الله، فخر الدين، من تصانيفه. «مفاتيح الغيب»، توفي سنة (٦٠٦هـ).
طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٨١، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٢١٥.

(٥) اللطائف: ١/ ٣٠٨: «وقيل مما ذكره الفخر الرازي بالاستعاذة قبل الصلاة بمقتضى الخبر»، وما أثبته أقرب إلى التفسير الكبير: ١/ ٦٠.

(٦) «بقدر الإمكان» من (ح) واللطائف: ١/ ٣٠٨، وهي زيادة موافقة للتفسير الكبير: ١/ ٦٠.

(٧) التفسير الكبير للفخر الرازي، ١/ ٦٠. وتفسير ابن كثير: ١/ ١٣.

(٨) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٣٠٨.

(٩) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح العذري المصري، أبو البقاء، من تصانيفه «سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي» في شرح الشاطبية، ، توفي سنة (٨٠١هـ). غاية النهاية: ١/ ٥٥٥، ومعجم المؤلفين: ٧/ ١٤٨.

(١٠) (ح): «فقال والاستعاذة».

(١١) سراج القارئ المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهي، لعلي بن عثمان بن القاصح: ٢٦.

(١٢) تحرفت من (ح) إلى: «قرأت».

(١٣) تحرفت في (ح) إلى: «فتستعذ».

(١٤) حرز الأماني: ٢٥ بيت رقم (٩٥).

ومن قوله: «أيضاً نقل ابن القاصح. .» إلى قوله: «بالله مسجلاً»، ليست من لطائف الإشارات، وإنما هو من كلام المؤلف.

والذي اتفق عليه الجمهور قديماً وحديثاً: ترك هذا الظاهر، وتأويله على إضمار الإرادة[١]. قال جار الله[٢]:

لأن [الفعل][٣] يوجد [عند][٤] القصد والإرادة بغير فاصل [و][٥] على حسبه، فكان منه [بسبب][٦] قوي وملابسة ظاهرة[٧]؛ لقوله[٨] تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وكقوله: «إذا أكلت فسمِّ الله»[٩].

وقال ابن عطية[١٠]: فإذا وصلة بين الكلاميين[١١]، والعرب تستعملها في مثل هذا، وتقدير الآية: فإذا أخذت في قراءة القرآن فاستعذ، أي: قبل القراءة لأنه وسيلة، والوسائل مقدمة. ويؤيد هذا أن المعنى الذي شرعت له الاستعاذة يقتضي[١٢] أن تكون[١٣] قبل القراءة؛ لأنها طهارة الفم مما كان

---

(١) «الإرادة» من (ح) واللطائف: ١/٣٠٨، وفي الأصل: «القراءة»، وهو تحريف.

(٢) هو: محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي، أبو القاسم، الملقب بجار الله، توفي سنة (٥٣٨هـ).. إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٣١٤.

(٣) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣٠٨، وفي الأصل و(ح): «الفصل». وهو تحريف، وما أثبته يوافق الكشاف: ٢/٤٢٨.

(٤) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣٠٨، وفي الأصل و(ح): «عن»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق الكشاف: ٢/٤٢٨.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/٣٠٨، وهو موافق للكشاف: ٢/٤٢٨.

(٦) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «سبب»، وتصويبه من اللطائف ١/ ٣٠٨، وهو موافق للكشاف: ٢/٤٢٨.

(٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري: ٢/٤٢٨.

(٨) اللطائف: ١/٣٠٨: «كقوله». وهو المناسب للسياق.

(٩) رواه مسلم بنحوه، حديث رقم (٢٠٢٢).

وانظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٣.

(١٠) تفسير ابن عطية: ١/٤٨.

(١١) (ح) واللطائف: ١/٣٠٨: «الكلامين».

(١٢) تصحف في الأصل إلى: «تقتضي»، وتصويبها من (ح) اللطائف: ١/٣٠٨.

(١٣) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «يكون»، وتصويبها من اللطائف: ١/٣٠٨.

يتعاطى[1] من اللغو والرفث، وتطيب[2] له، و[تهيؤ][3] لتلاوة كلام الله، فهي التجاء إلى الله تعالى، واعتصام بجنابه من خلل يطرأ عليه، أو خطأ يحصل منه في القراءة وغيرها[4].

قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: ومعنى أعوذ[5]: أستجير بجناب الله من الشيطان الرجيم[6] أن يضرني في ديني أو دنياي، أو يصدني عن فعل ما أمرت به، أو يحثني على فعل ما نهيت/ عنه، فإن الشيطان لا يكفه عن الإنسان إلا الله تعالى. ولهذا[7] أمر الله ﷻ بمصانعة شيطان الإنس ومداراته[8] بإسداء الجميل إليه[9] ليرده طبعه عما هو فيه من الأذى، وأمر بالاستعاذة [به][10] من شيطان الجن؛ لأنه لا يقبل رشوة، ولا يؤثر فيه جميل، لأنه شرير بالطبع، ولا يكفه عنك إلا الذي خلقه.

[١٣٥/أ/هـ]

وهذا المعنى يدل عليه ثلاثة آيات من القرآن[11]، وهي قوله تعالى في (الأعراف): ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝١٩٩﴾ فهذا ما يتعلق[12] بمعاملة الأعداء من البشر، ثم قال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٠٠﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وقال في سورة

---

(١) (ح) واللطائف: ١/ ٣٠٩: «يتعاطاه».

(٢) اللطائف: ١/ ٣٠٩: «وتطييب».

(٣) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣٠٩، وفي الأصل و(ح): «تهيء»، وهو خطأ.

(٤) تفسير ابن كثير: ١/ ١٥، طبعة دار المعرفة.

(٥) اللطائف: ١/ ٣٠٩: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وهو موافق لتفسير ابن كثير: ١/ ١٥.

(٦) «الرجيم»: ساقط من (ح).

(٧) اللطائف: ١/ ٣٠٩: «ولذلك»، وهو مخالف لتفسير ابن كثير: ١/ ٣٠.

(٨) اللطائف: ١/ ٣٠٩: «بمداراته»، وهو مخالف لتفسير ابن كثير: ١/ ٣٠.

(٩) «إليه»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٣٠٨، وهو موافق لتفسير ابن كثير: ١/ ٣٠.

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من تفسير ابن كثير: ١/ ٣٠، يحتاج إليه السياق، لم ترد في جميع النسخ.

(١١) اللطائف: ١/ ٣٠٩: «من القرآن العظيم لا أعلم لهن رابعة»، وفي تفسير ابن كثير: ١/ ٣٠: «من القرآن لا أعلم لهن رابعة».

(١٢) اللطائف: ١/ ٣٠٩: «فيما يتعلق»، وهو موافق لابن كثير: ١/ ٣٠.

(المؤمنين)[1]: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ٱلسَّيِّئَةَۚ نَحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ۝٩٦ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنۡ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٩٧ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحۡضُرُونِ ۝٩٨﴾، وقال تعالى[2]: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ۝٣٥ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ﴾ [فصلت: ٣٤ ـ ٣٦].

والشيطان مشتق من شَطَنَ إذا بَعُد، فهو بعيد بطبعه عن طباع البشر، وبعيد لِفِسْقِهِ[3] عن كل خير[4]، والظاهر أن المراد به إبليس وأعوانه[5].

المبحث الثاني: في كيفيتها:

ولم يرد في لفظها نص قطعي. والذي عليه الجمهور من القراء وغيرهم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، موافقة للتنزيل الوارد في سورة (النحل)[6]، وحكى ابن [سَوّار][7]، ....

---

(١) تفسير ابن كثير: ١/ ٣٠: «في سورة ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾».

(٢) تفسير ابن كثير: ١/ ٣٠: «وقال تعالى في سورة (حم السجدة): ﴿وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ۝٣٤ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ۝٣٥ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ۝٣٦﴾». اهـ.

وهذه الآيات ليست في سورة (حم السجدة)، وإنما هو في سورة (حم فصلت): ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: «بفسقه»، وهو موافق لتفسير ابن كثير: ١/ ٣٠.

(٤) تفسير ابن كثير: ١/ ٣٠.

(٥) وقيل: الشَّيْطانُ فَعْلَانُ، من شَاطَ يَشِيطُ إذَا هَلَكَ وَاحْتَرَق.

فالنون إن جعلتها أصلية كان من الشَّطَنِ: البُعْدُ، أي: بعد عن الخير أو من الحبل الطويل، كأنه طال في الشر. وإن جعلتها زائدة كان من شَاطَ يَشِيطُ إذا هلك، أو من اسْتَشَاطَ غَضَباً إذا احتد في غضبه والتهب. قال ابن بري: والأول أصح. اللسان: ٢/ ٣١٧، مادة: «شطن».

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾. قال ابن الجزري: وهو المختار من حيث الرواية، النشر: ١/ ٢٤٣.

(٧) تحرف في الأصل و(ح) إلى: «سواد»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣١٠.

وابن سوار: هو أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سَوَّار البغدادي، أبو طاهر مقرئ حاذق، من تصانيفه، كتاب «المستنير» في القراءات العشر، توفي سنة (٤٩٦هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٤٨، وغاية النهاية: ١/ ٨٦.

والقلانسي[١] الاتفاق عليه[٢]، والسخاوي[٣] إجماع الأمة، وهو متعقب بما[٤] روي من الزيادة والنقصان[٥] الآتي ذكرها قريباً إن شاء الله تعالى.

قال الداني: إنه المستعمل عند الحذاق دون غيره، وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء كالشافعي[٦]، وأبي حنيفة[٧]، وأحمد[٨] وغيرهم، وورد النص به، وفي[٩] الصحيحين من حديث سليمان بن صُرَد[١٠] قال: اسْتَبَّ رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً، قد احمر وجهه، فقال النبي ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»[١١]. الحديث أورده ابن [الجزري][١٢] تبعاً لشيخه الحافظ ابن كثير، لكن في الاستدلال به هنا نظر؛ لأن الكلام إنما هو في الاستعاذة[١٣]

---

(١) في إرشاد المبتدئ: ١٩٩.

(٢) انظر: النشر: ١/٢٤٣.

(٣) جمال القراء ٢/٤٨٢.

وقال القرطبي: هو قول جمهور العلماء. الجامع لأحكام القرآن: ١/٨٦، وهو قول ابن عطية. انظر: تفسير ابن عطية: ١/٤٩.

وقال صاحب البحر من الحنفية: وهو المختار عندنا، وهو قول الأكثر من أصحابنا لأنه المنقول من استعاذة النبي ﷺ. البحر الرائق: ١/٣٢٨.

(٤) (ح): «لما».

(٥) (ح) واللطائف: ١/٣١٠: «والنقص».

(٦) انظر: المجموع شرح المهذب: ٣/٢٥٨.

(٧) انظر: الفتاوى الهندية ١/٧٣، والمحيط البرهاني: ١/١٤٤.

(٨) انظر: الإنصاف: ٢/٤٧.

(٩) اللطائف ١/٣١٠: «وقد ورد النص به ففي».

(١٠) سليمان بن صرد بن أبي الجَوْن بن سعد الخُزاعي الكوفي، أبو مكرف، صحابي جليل، توفي سنة (٦٥هـ).

أسد الغابة: ٢/٤٤٩، والإصابة: ٢/٧٥.

(١١) رواه البخاري في حديث رقم (٣٢٨٢)، وفي حديث رقم(٦٠٤٨)، وفي حديث رقم (٦١١٥)، مسلم في حديث رقم (١٠٩).

(١٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «الجوزي»، وتصويبه من اللطائف: ١/٣١٠.

وانظر ما أورده ابن الجزري في: النشر: ١/٢٤٤، وتفسير ابن كثير: ١/١٤.

(١٣) اللطائف: ١/٣١٠: (استعاذة).

خاصة، وهي الاستعاذة التي تتقدم[1] القراءة، لا مطلق الاستعاذة فليتأمل.

وروى نافع[2] بن جبير بن مُطْعِم عن أبيه[3] قال: كان النبي ﷺ يقرأ قبل القرآن[4] أعوذ بالله من الشيطان الرجيم[5]، قال: وكذلك قرأ[6] على جبريل.

وروى[7] أبو الفضل الخزاعي فيما ذكره في النشر[8] حديثاً مسلسلاً إلى عاصم بن بَهْدَلة، وقال: غريب جيد الإسناد من هذا الوجه، قال: قرأت على زر بن حبيش فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي: قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإني قرأت على ابن مسعود[9]، فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي: قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإني قرأت على النبي ﷺ فقلت: أعوذ بالسميع العليم[10] فقال لي: يا ابن أم عبد، قل: أعوذ بالله من

---

(١) (ح): «تقدم».

(٢) نافع بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي المدني، أبو محمد وأبو عبد الله، تابعي ثقة فاضل، توفي سنة (٩٩هـ). والكاشف: ٣/ ١٧٣، والتقريب: ٥٥٨.

(٣) جبير بن مُطْعِم بن عَدِيّ بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، أبو محمد أو أبو عدي، صحابي جليل، توفي سنة (٥٧هـ)، وقيل غير ذلك. أسد الغابة: ١/ ٣٢٣، والإصابة: ١/ ٢٢٥.

(٤) اللطائف: ١/ ٣١٠: «القراءة».

(٥) الحديث رواه أبو داود عن جبير بن مطعم بلفظ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، حديث رقم (٧٦٤).

وأحمد في مسنده: ٤/ ٨٠، ٨١.

وابن ماجه، حديث رقم (٨٠٧).

والحاكم في المستدرك وصححه: ١/ ٢٣٥، ووافقه عليه الذهبي كلهم عن جبير بن مطعم بلفظ: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم».

والترمذي عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، حديث رقم (٢٤٢).

وحسنه الحافظ ابن حجر، وذكر له شواهد، انظر تفصيل ذلك في كتاب: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني: ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٧.

(٦) اللطائف: ١/ ٣١٠: «قرأت».

(٧) اللطائف: ١/ ٣١٠: «رواه».

(٨) النشر: ١/ ٢٤٤.

(٩) (ح): «عبد الله بن مسعود».

(١٠) (ح): «أعوذ بالله السميع العليم».

الشيطان الرجيم، هكذا أخذته عن جبريل، عن ميكائيل، عن اللوح المحفوظ(١).

وهذا صريح في أن(٢) المنقول في استعاذة النبي ﷺ عدم الزيادة على ما تقدم، وهو معنى قول صاحب الحرز(٣):

وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ(٤) . . . .

[١٣٥ب/هـ] ثم أورد على نفسه سؤالاً،/ وهو: أنه إذا لم يزد النبي ﷺ ومنع من الزيادة في حديث ابن مسعود(٥) ـ رضي الله تعالى عنه ـ فكيف نبهت على جوازها في قولك:

. . . . وَإِنْ تَـزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهاً فَلَسْتَ مُجْهَّلَا(٦)

فأجاب بأن المنع غير ثابت، فقال:

. . . . وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلَا(٧)

---

(١) النشر: ١/ ٢٤٤.

وهذا الحديث رواه بسنده محمد عبد الباقي الأيوبي، وقال: قال ابن الطيب: أشار السخاوي إلى جميع طرقه، وانتقد قول ابن الجزري أنه جيد الإسناد من طريق المُطَّوِّعي بأنه لينه أبو نُعَيم، وضعفه ابن مردويه، لكن صرحوا بأن طرق الحديث وإن كانت ضعيفه فإنها يقوي بعضها بعضاً.

قال محمد الأيوبي: قلت: رجال سندنا من رَوْح إلى ما فوقه أئمة القراءة، وليس المطوعي في هذا السند، والمطوعي اسمه الحسن بن سعد، إمام جليل ثقة في القراءة من نقلة رواية ورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلف، في القراءات السبع، ورواية إدريس في العشر، ويروي القراءة، عن الأعمش في الشواذ، ولذلك جوده ابن الجزري، وهو شيخ القراء، أعرف برجال القراءات، والله أعلم. المناهل السلسة: ١٤٦.

(٢) «أن» ساقطة من (ح).

(٣) (ح): «ضاحية الحزرة»، وهو تحريف.

(٤) حرز الأماني: ٢٦ بيت رقم (٩٧)، وشطره الثاني كما سيأتي بعد قليل هو:

. . . . وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلَا

(٥) اللطائف: ١/ ٣١١ زيادة: «هذا».

(٦) البيت في حرز الأماني: ٢٥، بيت رقم (٩٥)، وأوله:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانَ بَاللهِ مُسْجَلَا

عَلَىٰ مَا أَتَىٰ فِي النَّحْلِ يُسْراً وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهاً فَلَسْتَ مُجَهَّلَا

(٧) المصدر السابق: ٢٦، بيت رقم (٩٧). وقال ابن الجزري:

وَإِنْ تُغَيِّرْ أَوْ تَزِدْ لَفْظاً فَلَا تَعْدُ الَّذِي قَدْ صَحَّ مِمَّا نُقِلَا =

إذ لو صح نقل[1] ترك الزيادة لذهب إجمال الآية، واتضح معناها، وتعين لفظ النحل.

وتعقبه الجعبري[2] بأن الحديثين ولو صحا لا يلزم من صحتهما نفي الاحتمال[3]؛ لأن حديث جبير لا يمنع الزيادة، وحديث ابن مسعود معارض بقول أنس: كان النبي ﷺ يقول مرة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، / [٨٧ب/ح] ومرة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»[4]. ولو قال: ولو دل هذا النقل لكان أصوب، والسنة تعين ما في الكتاب لقوله[5] تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤][6].

وقد وردت الزيادة على التعوذ السابق بألفاظ:

منها: ما يتعلق [بتنزيه][7] الله، وأولها: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم[8]، نص عليه الداني - رحمه الله تعالى - في «جامعه»[9]، وقال: إن على استعماله عامة أهل الأداء من[10] الحرمين، والعراقيين، والشام. ورواه الأهوازي أداءً عن الأزرق، عن الرِّفاعي[11]، عن سليم،

= انظر: طيبة النشر: ١٧٤، ضمن إتحاف البررة.

وقال الحافظ ابن كثير: والأحاديث الصحيحة أولى بالاتباع من هذا، والله أعلم. تفسير ابن كثير: ١/ ١٤.

(١) «نقل»: ساقط من اللطائف: ١/ ٣١١.

(٢) كنز المعاني - مخطوط -: ٨٣، ٨٤.

(٣) اللطائف: ١/ ٣١١: «الإجمال»، وهو موافق لكنز المعاني للجعبري - مخطوط -: ٨٣.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري: ٨٤.

(٥) كنز المعاني: ٨٤: «تعين الكتاب كقوله».

(٦) (ح) واللطائف: ١/ ٣١٢ زيادة: «انتهى».

(٧) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «بتغرية»، وصوبته من اللطائف: ١/ ٣١٢، والنشر: ١/ ٢٤٩.

(٨) «الرجيم»: ساقط من (ح).

(٩) انظر: النشر لابن الجزري: ١/ ٢٤٩، والإتقان: ١/ ٢٩٦، والأذكار: ٤٤، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٨٧.

(١٠) اللطائف: ١/ ٣١٢ زيادة: «أهل».

(١١) محمد بن يزيد بن رفاعة الرفاعي الكوفي، أبو هشام، القاضي، أحد العلماء المشهورين، توفي سنة (٢٤٨هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٢٤، وغاية النهاية: ٢/ ٢٨٠.

أن[1] كلاهما عن حمزة. ورواه الخزاعي، عن أبي عدي[2]، عن ورش أداءً[3]. ورواه أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي سعيد الخدري بإسناد جيد[4].

ومنها: أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، وروي عن أهل مصر، وسائر المغاربة كما في «جامع البيان»[5]، وهو مروي عن قنبل والزينبي[6]، وعن المصريين، عن ورش، وعن ابن كثير في غير رواية الزينبي.

ومنها: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم، وهو مروي من طريق الهذلي عن نافع في غير رواية أبي عدي عن ورش. ومن طريق الشهرزوري عن أهل المدينة، وابن عامر، والكسائي، وحمزة في أحد وجوهه، وكذا أبو جعفر من طريق الهذلي. ووافقهم الأعمش لكن من طريق

---

(١) كذا في الأصل و(ح) والصواب إسقاطها كما في اللطائف: ١/ ٣١٢.

(٢) عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الفرج المصري، أبو عَدِي، المقرئ المعروف بابن الإمام، مسند القراء في زمانه بمصر، توفي سنة (٣٨١هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٤٦، وغاية النهاية: ١/ ٣٩٤.

(٣) قال ابن الجزري: وقرأت أنا به في اختيار أبي حاتم السجستاني ورواية حفص من طريق هبيرة. النشر: ١/ ٢٤٩.

(٤) رواه أبو داود بزيادة في أوله وآخره، عن أبي سعيد الخدري، حديث رقم (٧٧٥).
ورواه عن عائشة بزيادة في أوله وآخره، حديث رقم (٧٨٥)، وقال فيه أبو داود: هذا حديث منكر. . وأخاف أن يكون أمر الاستعاذة من كلام حميد.
والترمذي بزيادة في أوله وآخره، عن أبي سعيد، حديث رقم (٢٤٢).
وابن ماجه عن ابن مسعود، حديث رقم (٨٠٨) بلفظ: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفخه ونفثه».
- واللفظ نفسه في المسند عن معقل بن يسار ٥/ ٢٦.
- ومصنف ابن أبي شيبة، عن ابن عمر: ١/ ٢٣٧.
- ومصنف عبد الرزاق عن الحسن موقوفاً. حديث رقم (٢٥٩١).
- وهو في سنن البيهقي أيضاً: ٢/ ٤٠.

(٥) انظر: النشر: ١/ ٢٥٠، وكنز المعاني للجعبري: ٨٣، والإتقان: ١/ ٢٩٧.

(٦) محمد بن موسى بن سليمان الزَّيْنَبِي الهاشمي البغدادي، أبو بكر، أحد من عني بالقراءات، وخصوصاً قراءة ابن كثير، توفي سنة (٣١٨هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٨٥، وغاية النهاية: ٢/ ٢٦٧.

الشنَبُوذي بإدغام الهاء في الهاء[١].

فإن قيل: ما الحكمة في[٢] قوله هنا: إن الله هو السميع العليم، دون أن يقول: الغفور الرحيم، ونحوه؟ أجيب: بأن الغرض[٣] من الاستعاذة الاحتراس من شر[٤] الوسوسة، ومعلوم أن الوسوسة كلام يخفى[٥] في قلب الإنسان، ولا يطلع عليها أحد[٦]، فكأن العبد يقول: يا من هو يسمع كل مسموع، ويعلم كل أمر[٧] خفي، أنت تعلم وسوسة الشيطان، وتعلم غرضه منها، وأنت القادر على دفعها عني، فادفعها عني بفضلك، فلهذا كان ذكر السميع العليم أولى بهذا الموضوع من سائر الأذكار.

وأيضاً، في القرآن: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي حم السجدة: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦][٨].

ومنها: أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم، رواه الخزاعي عن [هبيرة[٩] عن حفص][١٠]، والهذلي عن أبي عدي عن ورش.

---

(١) وهذه الصيغة أخرجها عبد الرزاق في مصنفه، عن ابن طاوس، عن أبيه، حديث رقم (٢٥٧٨).

وابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن مسلم بن يسار عن أبيه: ١/ ٢٣٧.

وذكرها ابن الجوزي في زاد المسير: ٤/ ٤٩٠ عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، وعزاها إلى أبي بكر المروزي.

(٢) اللطائف: ١/ ٣١٣: «من».

(٣) (ح) زيادة: «قبله».

(٤) «شر» من (ح) اللطائف: ١/ ٣١٣، وفي الأصل: «سر»، وهو تصحيف.

(٥) اللطائف: ١/ ٣١٣: «خفي».

(٦) قال الراغب: الوَسْوَسَةُ: الخَطْرَةُ الرَّدِيئَةُ، وأصله من الوَسْوَاسِ، وهو: صَوْتُ الحَلْي، والهَمْسُ الخَفِيُّ،.. ويقال لِهَمْسِ الصَّائِدِ: وَسْوَاسٌ.

المفردات: ٥٢٢، مادة: (وسوس).

(٧) اللطائف: ١/ ٣١٣: «سر».

(٨) ما ذكره المصنف في الحكمة توجيه جَيِّد وإن كنا ملزمين بالوقوف عند النص دون البحث عن الحكمة منه، ولا شك أن ما جاء عن المعصوم فيه الخير كله.

(٩) هُبيرة بن محمد التَّمار الأبرش البغدادي، أبو عمر، أخذ القراءة عن حفص بن سليمان، عن عاصم. انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٠٥، وغاية النهاية: ٢/ ٣٥٣.

(١٠) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣١٣، وفي الأصل و(ح): (أبي هريرة رضي الله عنه)، =

ومنها: أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم، وهو مروي عن الحسن، لكن مع إدغام الهاء في الهاء[1].

ومنها: [أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأستفتح الله وهو خير الفاتحين] وهو مروي عن إدريس، عن خلف، عن حمزة[2].

ثم إن ظاهر كلام[3] الشاطبي يقتضي عدم النقص من التعوذ، والصحيح [١٣٦/أ/هـ] جوازه لما ورد، فقد نصَّ الحلواني في «جامعه»[4]/ على جوازه، فقال: وليس للاستعاذة حد ينتهى إليه، من شاء زاد[5] ومن شاء نقص، أي: بحسب الرواية، ففي حديث جبير بن مطعم المروي في أبي داود[6]: أعوذ بالله من الشيطان، من غير ذكر: الرجيم[7].

= وهو تحريف، يؤيده ما ورد في النشر: ١/ ٢٥٠ حيث قال: (رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص قال: وكذا عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل، وذكره الهذلي عن أبي عدي عن ورش).

(١) الذي في النشر: ١/ ٢٥٠: «رواه الهذلي عن الزينبي عن ابن كثير».

وهذه الصيغة ذكرها القرطبي في تفسيره: ١/ ٨٧ فقال: وروى سليمان بن سالم عن ابن القاسم رَحِمَهُ اللهُ أن الاستعاذة: أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم. وعزاه السجاوندي لحمزة.

انظر: عين المعاني: ١/ ١٣٠.

(٢) انظر: النشر: ١/ ٢٥٠، قال ابن عطية: وأما المقرئون فأكثروا في هذا من تبديل الصفة في اسم الله تعالى، وفي الجهة الأخرى، كقول بعضهم: أعوذ بالله المجيد من الشيطان المريد، ونحو هذا مما لا أقول فيه: نعمت البدعة، ولا أقول: إنه يجوز. المحرر الوجيز: ١/ ٤٩. وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٨٧..

(٣) «كلام» من (ح) واللطائف: ١/ ٣١٣، وهو ساقط من الأصل.

(٤) انظر: النشر: ١/ ٢٥١.

(٥) (ح): «يزاد»، وهو تحريف.

(٦) أخرجه أبو داود حديث رقم (٧٦٤)، ولفظه: «أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفثه وهمزه».

(٧) قال أبو شامة: فهذا اللفظ ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ ـ هو أدنى الكمال عن عهدة الأمر بذلك، ولو نقص منه بأن قال: أعوذ بالله من الشيطان، ولم يقل: الرجيم كان مستعيذاً ولم يكن آتياً باللفظ الكامل في ذلك.

وعن الزيادة قال: وإن تزد لفظ الاستعاذة تنزيهاً بأن تذكر صفة من صفات الله تعالى تثني عليه بها، فكل صفة أثبتها له فقد نزهته عن الاتصاف بضدها. =

وأما ما حكاه الجعبري عن حمزة في أعوذ أستعيذ [ونستعيذ][1] واستعذت[2]. واختاره صاحب «الهداية»[3] وغيره محتجين بأنه مطابق للفظ الآية[4]، وقول الجوهري[5]: «عُذْتُ بِفُلَانٍ، اسْتَعَذْتُ بِهِ، أي: لَجَأْتُ إِلَيْهِ»، فتعقبه ابن [الجزري][6] وقال[7]: وهو أنه[8] قال: بيان الحكمة التي لأجلها لم تدخل السين والتاء في فعل المستعيذ الماضي والمضارع، وقد قيل له:

= انظر: إبراز المعاني: ٦٢.

وقال الشمس المتولي:

زِدِ السَّمِيعَ الْعَلِيمَ قَبْلَ مِنْ حُزْ بَعْدَ إِنَّ اللهَ هُوْ حِصْنٌ أُمِنْ

انظر: الفوائد المعتبر: ٢٦٥ ضمن إتحاف البررة.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل (ح): وأثبته من اللطائف، وهو الموافق لكنز المعاني: ٨٣.

(٢) قال الجعبري: وقد روى ابن دينار عن حمزة: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، وعنه: أستعيذ بالله ونستعيذ بالله واستعذت بالله. كنز المعاني: ٨٣.

وأورد السجاوندي عن الصديق ﷺ قوله: استعذت بالله من الشيطان الرجيم. انظر: عين المعاني: ١/١٣١، وغرائب التفسير للكرماني: ١/٦١٦.

(٣) اللطائف: ١/٣١٤ زيادة: (من الحنفية)، وهو موافق للنشر: ١/٢٤٦، وعلى هذا: هو: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني الحنفي، أبو الحسن، برهان الدين، من أكابر فقهاء الحنفية، توفي سنة (٥٩٣هـ). الجواهر المضية: ٢/٦٢٧، وكشف الظنون: ٢/٢٠٣١.

(٤) وذكره السرخسي في المبسوط: ١/١٣ وقال: وبه أيضاً ورد الأثر. وانظر: فتح القدير شرح الهداية: ١/٢٥٣، والبحر الرائق: ١/٣٢٨، وضفعه. وقال: المختار عندنا هو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وهو قول الأكثر من أصحابنا لأنه المنقول من استعاذته ﷺ.

قال: وبهذا يضعف ما اختاره صاحب الهداية.

وقال ابن الجزري: لا يصح. النشر: ١/٢٤٦.

(٥) الصحاح للجوهري: ٢/٥٦٦، مادة: (عوذ).

(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/٣١٤، وفي الأصل و(ح): «الجوزي»، وهو تحريف، وانظر هذا الكلام في: النشر لابن الجزري: ١/٢٤٦.

(٧) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/٣١٤، هنا من نصه: «بما رأيته في تفسير أبي أمامة بن النقاش، ومن خطه نقلت». اهـ.

(٨) الضمير هنا عائد على أبي أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد بن النقاش في كتابه اللاحق السابق والناطق الصادق في التفسير. انظر: النشر: ١/٢٤٦.

استعذ، بل لا يقول إلا: أعوذ، دون[1] أستعيذ[2]، واستعذت، وتعوذت، وذلك لأن[3] السين والتاء شأنهما الدلالة على الطلب[4] فوردتا في الأمر إيذاناً بطلب التعوذ، فمعنى استعذ بالله: أطلب منه أن يعيذك، فامتثال الأمر هو أن يقول: أعوذ بالله؛ لأن قائله متعوذ ومستعيذ قد عاذ والتجأ، والقائل: أستعيذ بالله، ليس بعائذ، إنما هو طالب العياذ بالله، كما يقول: أستخير الله[5] أي: أطلب خيرته، و[أستقيله][6]: أطلب[7] إقالته، وأستغفره: أطلب مغفرته، فدخلت في فعل الأمر إيذاناً بطلب هذا المعنى من المعاذ به، وإذا قال المأمور: أعوذ بالله فقد امتثل ما طلب منه، فإنه طلب من نفسه الاعتصام والالتجاء، وفرق بين الاعتصام، وبين طلب ذلك، فلما كان المستعيذ هارباً ملتجئاً معتصماً[8]، أتى بالفعل الدال على طلب ذلك، فتأمله.

قال: والحكمة التي لأجلها امتثل المستغفر الأمر بقوله: أستغفر الله أنه طلب منه أن يطلب المغفرة التي لا تأتي[9] إلا منه، بخلاف العياذ واللجأ والاعتصام، فامتثل الأمر بقوله: أستغفر الله، أي: أطلب منه أن يغفر لي[10].

وقال ابن القيم[11]: القائل: أستيعذ بالله مخبر عن طلبه وسؤاله،

---

(١) (ح): «دونه» وهو تحريف.
(٢) (ح): واللطائف: ١/ ٣١٤ زيادة: «وأتعوذ».
(٣) (ح): «واللطائف» ١/ ٣١٤: «وذلك أن».
(٤) (ح): «الطالب»، وهو تحريف.
(٥) اللطائف: ٣١٤: «أستخير بالله»، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٤٧.
(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣١٤، وفي الأصل و(ح): «أستعيذ»، وهو خطأ، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٤٦.
(٧) اللطائف: ١/ ٣١٤: «أي أطلب».
(٨) اللطائف: ١/ ٣١٤: «معتصماً بالله».
(٩) (ح): «لا تتأتى».
(١٠) (ح): واللطائف: ١/ ٣١٤ زيادة: «انتهى».
(١١) توفي سنة (٧٥١هـ). الدرر الكافية: ٣/ ٤٠٠، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٩٣.
انظر قول ابن القيم هذا في تفسير المعوذتين له: ١٨ وما بعدها.
وانظر أيضاً: التفسير للقيم لابن القيم: ٥٤٠ وما بعدها.

والقائل: أعوذ بالله مخبر[1] عن حاله وملجئه[2] واعتصامه بربه، وهذا أكمل حالاً، ولهذا إنما جاء عن النبي ﷺ امتثال هذا الأمر بلفظ أعوذ كقوله[3]: «أعوذ بالله من عذاب جهنم»[4]، و«أعوذ[5] بالله من جهد البلاء»[6]، وكذلك سائر عوذه ﷺ التي قالها والأمر[7] بها، وكذلك أمره أن يقول: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١] دون أستعيذ.

فإن قلت: كيف[8] جاء امتثال هذا الأمر في السورتين بلفظ الأمر والمأمور جميعاً، فأمر الله جل شأنه أن يقول: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فقال: قل: أعوذ، والمأمور به إنما هو قول الاستعاذة لا قول الأمر، كما إذا قال: قل: سبحان الله، ثلاثاً وثلاثين، فإنه يقول: سبحان الله، ولا يقول: قل:/ سبحان الله[9]، فالجواب: أن هذا السؤال هو [١٨٨أ/ح] الذي أورده أبي بن كعب على النبي ﷺ وأجابه عنه[10] ﷺ كما في صحيح البخاري عن [زر][11] قال: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين، فقال: سألت رسول الله ﷺ فقال: قيل لي، فقلت، فنحن نقول كما قال ﷺ[12].

---

(١) من الأصل و(ح): «فحبرا»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣١٤.

(٢) كذا في الأصل و(ح): «ملجائه»، وفي اللطائف: ١/ ٣١٤: (ولجائه)، وأثبت ما رأيته صواباً.

(٣) «أعوذ كقوله» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٣١٥.

(٤) رواه النسائي بلفظه عن أبي هريرة، حديث: رقم (٥٥٠٥).

ورواه البخاري عن أبي عمر في كتاب التعبير، باب الأمن وذهاب الروع في المنام بلفظ: اللهم أعوذ بك من جهنم، حديث رقم (٧٠٢٨).

(٥) اللطائف: ١/ ٣١٥ زيادة: «وأعوذ بالله من الهم والحزن».

(٦) رواه البخاري عن أبي هريرة بلفظ: «كان ﷺ يتعوذ من جهد البلاء»، حديث: ٦٣٤٧، وبلفظ: «تعوذوا بالله من جهد البلاء»، حديث رقم (٦٦١٦).

ومسلم عن أبي هريرة بلفظ مقارب للفظ البخاري، حديث رقم (٥٣).

(٧) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٣١٥: «وأمر»، وهو الصواب.

(٨) (ح) واللطائف: ١/ ٣١٥: «فكيف».

(٩) «لفظ الجلالة» من (ح): واللطائف: ١/ ٣١٥، ولم يرد في الأصل.

(١٠) (ح) زيادة: «رسول الله».

(١١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «أبي ذر»، وما أثبته من اللطائف ١/ ٣١٥، وهو موافق للبخاري.

(١٢) رواه البخاري، حديث رقم (٤٩٧٦).

وفي رواية[1]، أيضاً، عن [زر][2] قال: سألت أبي بن كعب، قلت[3]: يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال: إني سألت رسول الله ﷺ فقال: قيل لي، فقلت: فنحن[4] نقول كما قال رسول الله ﷺ[5].

ومفعول القول محذوف، تقديره: قيل لي: قل، أو قيل لي هذا اللفظ، فقلت كما قيل لي. وتحت هذا من السر أن النبي ﷺ ليس له في القرآن إلا بلاغه[6]، ولم [ينشئ][7] من قبل نفسه حرفاً واحداً منه، بل هو المبلّغ له عن الله تعالى، وقد قال الله له: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ /﴾، فمقتضى البلاغ [١٣٦ب/هـ] التام أن يقول: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ كما قال الله تعالى، وهذا[8] المعنى الذي أجاب به ﷺ بقوله: «قيل لي، فقلت، إني لست مبتدئاً بل مبلّغاً، أقول كما[9] يقال لي، وأبلّغ كلام ربي كما أنزله»[10].

وهذا[11] الحديث أدل[12] دليل على أنه ﷺ بلغ القرآن[13] الذي أمر بتبليغه على وجهه ولفظه، حتى أنه لما قيل له قل. قال: هو قل. لأنه مبلغ، ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [النور: ٥٤]. انتهى.

---

(١) اللطائف: ١/ ٣١٥ زيادة: «له».

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «أبي ذر»، وصوبته من اللطائف: ١/ ٣١٥، وما أثبته يوافق صحيح البخاري، حديث رقم (٤٩٧٧).

(٣) اللطائف: ١/ ٣١٥: «فقلت: أبا المنذر»، وفي صحيح البخاري (البخاري مع الفتح): ٨/ ٧٤١: قلت: أبا المنذر.

(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٣١٥: «فقلت: قل. فنحن»، وفي صحيح البخاري (البخاري مع الفتح ٨/ ٧٤١): «فقلت: قال: فنحن».

(٥) رواه البخاري، حديث رقم (٤٩٧٧).

(٦) اللطائف: ١/ ٣١٥: «إبلاغه»، وهو أصح.

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣١٥، وفي الأصل و(ح): «ينشر».

(٨) اللطائف: ١/ ٣١٥: وزيادة: «هو».

(٩) اللطائف: ١/ ٣١٥: «كمال يقال»، ولعله خطأ مطبعياً.

(١٠) تقدمت الإشارة إلى أصل هذا الحديث، وأنه في البخاري. انظر: البخاري مع الفتح: ٨/ ٧٤١.

(١١) اللطائف: ١/ ٣١٦: «فهذا».

(١٢) اللطائف: ١/ ٣١٦: «أول».

(١٣) اللطائف: ١/ ٣١٦: «القول».

المبحث الثالث: في حكم الجهر بها والإخفاء:

استحب الجهر بها عند[1] جميع القراء في جميع القرآن، عند افتتاح السور ورؤوس الأجزاء والآي[2]، إلا ما صح من إخفائها، من رواية المسيبي عن نافع[3]، لئلا يتوهم أنه من القرآن، والإسرار بالدعاء أفضل.

ولحمزة وجهان: الإخفاء مطلقاً، والثاني: الجهر في أول الفاتحة[4]، ومحل الجهر حيث يجهر بالقراءة، فإن أسر القراءة أسرها؛ لأنها تابعة فحكت متبوعها، وهذا في غير الصلاة. أما فيها فالمختار الإسرار[5].

وقيد أبو شامة[6] إطلاقهم اختيار الجهر بحضرة سامع؛ لأن الجهر إظهار إشعار للقراءة[7] كالجهر بالتلبية، فإذا جهر بالاستعاذة أنصت السامع للقراءة

---

(١) اللطائف: ١/٣١٦: «عن».

(٢) يقول الشاطبي رحمه الله:

وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا   وَكَمْ مِنْ فَتًى كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

انظر: حرز الأماني: ٨، ضمن إتحاف البررة.

وقال ابن الجزري في طيبة النشر:

وَقُلْ أَعُوذُ إِنْ أَرَدتَ تَقْرَا   كَالنَّحْلِ جَهْراً لِجَمِيعِ الْقُرَّا

انظر: طيبة النشر: ١٧٤، ضمن إتحاف البررة.

(٣) انظر: النشر: ١/٢٥٢، والجامع لأحكام القرآن: ١/٨٧ والكشف لمكي: ١/١٢ والتبصرة: ٢٤٥، والتيسير: ١٧.

(٤) اللطائف: ١/٣١٦ زيادة: «فقط»، وهو موافق للنشر: ١/٢٥٣ وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/٨٧. قال ابن الجزري مبيناً ما نقل عن حمزة.

وَقِيلَ يُخْفِي حَمْزَةٌ حَيْثُ تَلَا   وَقِيلَ لَا فَاتِحَةٌ وَعُلِّلَا

انظر: طيبة النشر: ١٧٤ ضمن إتحاف البررة.

وفي التيسير للداني: روى سليم عن حمزة أنه كان يجهر بها في أول أم القرآن خاصة، ويخفيها بعد ذلك في سائر القرآن. كذا قال خلف عنه.

وقال خلاد عنه: إنه كان يجيز الجهر والإخفاء جميعاً.

قال الداني: والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء منصوص.

التيسير: ١٧.

(٥) انظر: التيسير للداني: ١٧، والكشف لمكي: ١/١١، والنشر: ١/٢٥٣.

(٦) إبراز المعاني: ٦١، ولم يذكر فيه قوله: لأن الجهر إظهار إشعار للقراءة كالجهر بالتلبية.

(٧) (ح) واللطائف: ١/٣١٦: «إظهار إشعار لقراءة كالجهر».

من أولها، ولم يفته منها شيء، وإن[1] أخفاها لم يعلم السامع إلا بعد فوات شيء من المقروء، وهذا بخلاف الصلاة، لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة. وكذا يخفي إذا قرأ خالياً، سواء[2] سراً أو جهراً.

واختلف في المراد بالإخفاء هنا، فقال كثير[3]: هو الكتمان، وعليه حمل كلام الشاطبي[4]، وأكثر[5] الشراح، فعلى هذا يكفي منه[6] الذكر في النفس من غير تلفظ. وقال الجمهور: المراد الإسرار، وعليه حمل[7] كلام الشاطبي، فلا يكفي فيه إلا التلفظ وإسماع نفسه، ولا يكفي التصور ولا إعمال الآلة بدون[8] صوت. قال ابن الجزري: وهو الصواب؛ لأن نصوص المتقدمين كلها على جعله ضداً للجهر[9]، وهو يقتضي الإسرار به[10].

المبحث الرابع: في الوقف عليها:

يجوز [فصل][11] ما ليس بقرآن بإجماع مما هو قرآن بلا خلاف، والابتداء بما بعدها بسملة كان أو غيرها، ويجوز وصلها بما بعدها، لكن ظاهر كلام الداني أن الأولى [وصلها][12] بالبسملة، لأنه قال في

---

(١) اللطائف: ١/ ٣١٦: «وإذا».

(٢) (ح) واللطائف: ١/ ٣١٦ زيادة: «قرأ».

(٣) في النشر: ١/ ٢٥٤: «اختلف المتأخرون في المراد بالإخفاء فقال كثير منهم».

(٤) وهو قوله:

وَإِخْـفَـاؤُهُ فَـصْـلٌ أَبَـاهُ وُعَـاتُـنَـا وَكَمْ مِنْ فَتًى كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

انظر: حرز الأماني ص٢٦، بيت رقم (٩٩).

(٥) اللطائف: ١/ ٣١٦: «وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشراح»، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٥٤.

(٦) اللطائف: ١/ ٣٥٦: «فيه».

(٧) (ح): واللطائف: ١/ ٣١٦: «وعليه حمل الجعبري»، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٥٤.

(٨) اللطائف: ١/ ٣١٦: «دون».

(٩) اللطائف: ١/ ٣١٦: «ضد الجهر».

(١٠) النشر: ١/ ٢٥٤.

(١١) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣١٧، وفي الأصل و(ح): «لفصل»، والصواب حذف اللام كما في اللطائف.

(١٢) وما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣١٧، وفي الأصل و(ح): «يوصلها»، وهو تحريف.

«الاكتفاء»[1]: الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر البسملة أتم، ورجح ابن الباذش[2] في «الإقناع»[3]: الوقف لمن مذهبه الترتيل، وأما من لم يسم مع الاستعاذة فالأشبه أن يسكت عليها ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها[4].

وعلى الوصل لو التقى مع الميم مثلها، نحو: ﴿ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾ مَا نَنسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٥ ـ ١٠٦] أدغم من مذهبه الإدغام[5]، كما يجب حذف همزة الوصل في نحو: ﴿ٱلْجَحِيمِ ﴿١٩﴾ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا﴾ [الحديد: ١٩ ـ ٢٠] ونحو ذلك.

وورد[6] من طريق أحمد[7] بن إبراهيم [القَصَباني][8] عن محمد بن غالب[9]، عن شُجَاع[10]، عن أبي عمرو أنه كان يخفي الميم من الرجيم عن[11]

---

(١) المكتفي في الوقف والابتداء، لأبي عمر الداني: ١٥٥.

(٢) أحمد بن علي بن أحمد بن خلف بن الباذش الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، الإمام المقرئ النحوي، من تصانيفه «الإقناع في القراءات السبع»، توفي سنة (٥٤٠هـ). غاية النهاية: ١/ ٨٣، وبغية الوعاة: ١/ ٣٣٨.

(٣) الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن الباذش: ١/ ١٥٤.

(٤) انظر: النشر: ١/ ٢٥٧، وقال: وهذا أحسن ما يقال في المسألة.

(٥) وممن ذهب إلى هذا أبو عمرو بخلف عنه، من روايتيه، وكذا يعقوب عن الصباح، ووافقهما ابن محيصن من المفردة، واليزيدي بخلف، والحسن، والمطوعي، وخص الشاطبي في إقرائه الإدغام بالسوسي، والإظهار بالدوري. الإتحاف: ١/ ٣٦٣.

(٦) «وورد» من (ح) واللطائف: ١/ ٣١٧، وفي الأصل: «ورد»، وهو خطأ.

(٧) أحمد بن إبراهيم بن مروان بن مردويه القصباني، أبو العباس، قرأ على محمد بن غالب، وعليه قرأ زيد بن علي بن أبي بلال، وأحمد بن نصر الشذائي غاية النهاية ١/ ٣٥.

(٨) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «النبصاني»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣١٧، وهو موافق للغاية النهاية: ١/ ٣٥.

(٩) محمد بن غالب الأَنْمَاطِيّ البغدادي، أبو جعفر، المقرئ المشهور، صاحب شُجاع، أخذ القراءة عن شجاع، عن أبي عمرو، وهو أضبط أصحابه، توفي سنة (٢٥٤هـ). . معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١٨، وغاية النهاية: ٢/ ٢٢٦.

(١٠) شُجَاع بن أبي نصر البَلْخيّ البغدادي، أبو نُعَيم المقرئ الزاهد، قرأ القرآن على أبي عمرو وجوده، توفي سنة (١٩٠هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ١٦٢، وغاية النهاية: ١/ ٣٢٤.

(١١) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٣١٧: «عند».

باء بسم الله[1].

المبحث الخامس:

إذا قرأ جماعة جملة، هل يشرع لكل واحد الاستعاذة، أو يكفي استعاذة بعضهم؟

الظاهر الاستعاذة لكل واحد؛ لأن المقصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله من شر الشيطان[2].

المبحث السادس:

إذا قطع القارئ القراءة لعارض من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعدها[3]، بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً، ولو رد السلام فإنه يستأنف الاستعاذة، والله أعلم. انتهى[4].

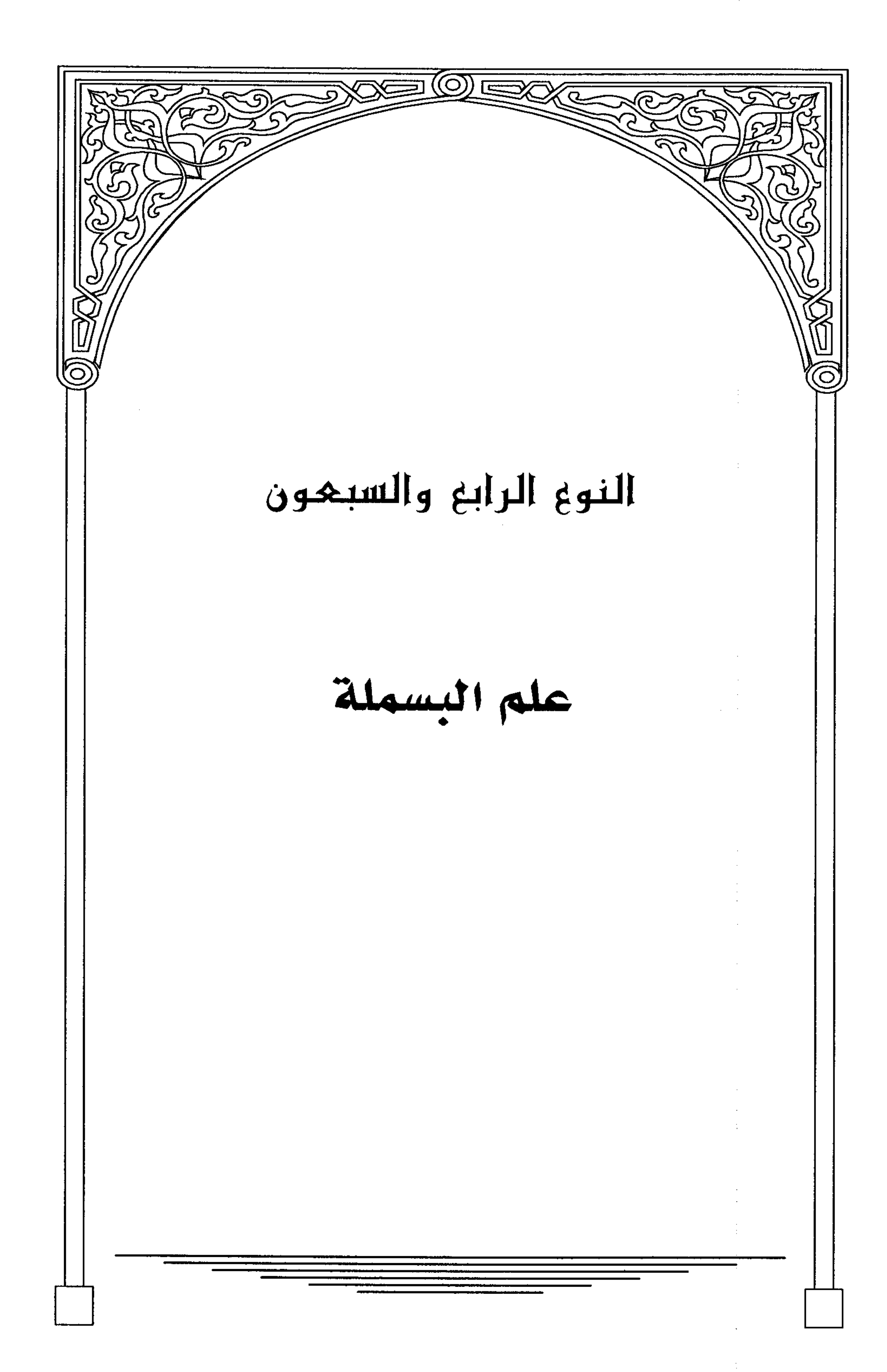
---

(١) انظر: النشر: ١/ ٢٥٧.

(٢) النشر: ١/ ٢٥٧، والإتقان: ١/ ٢٩٧.

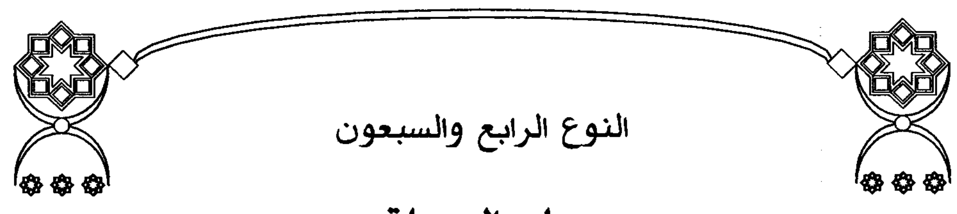
(٣) اللطائف: ١/ ٣١٧: «لم يعده».

(٤) لطائف الإشارات للقسطلاني: ١/ ٣٠٦ ـ ٣١٧، وانظر: النشر: ١/ ٢٥٧، والإتقان: ١/ ٢٩٧.



النوع الرابع والسبعون

علم البسملة



النوع الرابع والسبعون

علم البسملة

ولم يفرد هذا النوع الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الإتقان»[1].

[١٣٧/أ/هـ] **البسملة**: مصدر بسمل، نحو: حوقل، وهيلل، وحمدل/، إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا إله إلا الله، والحمد لله[2]، وهذا شبيه بباب البحث في النسب، أي: أنهم يأخذون اسمين، فينتخبون لفظاً واحداً، فينسبون إليه كقولهم: حَضْرَمِي، وعَبْقَسِي، وعَبْشَمِي، نسبة إلى حضرموت، وعبد القيس، وعبد شمس، قال:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِياً[3]

وهو غير مقيس، فلا جرم أن بعضهم قال في: بسمل وهيلل، أنها لغة مولدة. قال الماوردي: يقال لمن قال: بسم الله. مبسمل، وهي لغة مولدة،

---

(١) ذكر السيوطي هذا النوع في الإتقان، ضمن النوع الخامس والثلاثين «في آداب تلاوته وتاليه»: ٢٩٧/١. وقد أفرده بالتأليف جماعة منهم الرازي والدارقطني وغيرهما، كما بحث مسائلها أغلب المفسرين فذكروا ما يتعلق بالبسملة من مسائل، حتى ذكر القرطبي رحمه الله لها ثمانية وعشرين مسألة.

وخصها الفقهاء فأفردوا لها فصولاً في مطولاتهم من كتب الفقه، كالنووي في المجموع، والسرخسي في المبسوط وغيرهما.

ومثل ذلك فعل القراء حيث خصوا البسملة بالحديث عن أحكامها.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩٧/١، وإبراز المعاني: ٦٤.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، والبيت في الحجة للقراء السبعة، للحسن بن عبد الغفار الفارسي: ٩٣/١.

والمفضليات: ١٥٨، البيت رقم (١٢)، وذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي: ١٣٢.

وشرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش: ٩٧/٥.

والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ١٣/١.

وقد جاءت في الشعر، قال عمرو بن ربيعة[1]:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَىٰ غَدَاةَ لَقِيتُهَا   فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَدِيث المُبَسْمَلَا[2][3]

ونقلها غيره من أهل اللغة، ولم يقل[4] أنها مولدة كثعلب[5]، و[المطرزي][6][7].

والكلام على البسملة في مباحث:

الأول: أنه لا خلاف أنها بعض آية من (النمل) في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: اتفق الناس على أنها آية من كتاب الله تعالى في سورة (النمل)[8]، وكأنه تساهل في قوله/ [٨٨ب/ح]: آية، إنما هي بعض آية كما نص عليه أبو بكر الرازي، وعبارته: لا خلاف بين الناس أنها ليست آية[9] تامة في سورة (النمل)، وأنها هناك بعض

---

(١) عمر بن ربيعة بن كعب بن سعد السعدي، أبو بيهس، ولقبه المستوغر، شاعر. معمر، كان من فرسان العرب في الجاهلية، توفي في صدر الإسلام.
طبقات الشعراء لابن قتيبة: ٢٤٣، والإصابة: ٣/ ٤٩٢.

(٢) البيت لم أقف عليه في ديوانه، وقال في الدرر: ولم أعثر على قائل هذا البيت.
انظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية لأحمد بن الأمين الشنقيطي: ٢/ ١١٦.
والبيت في الأمالي لإسماعيل بن القاسم القالي البغدادي: ٢/ ٢٧٠، واللسان: ١/ ٢١٥، مادة: (بسمل)، والدر المصون: ١/ ١٣.

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي القرطبي: ١/ ٩٧: «الحبيب المبسمل».

(٤) «ولم يقل» ساقط من الأصل، وأثبتها من (ح).

(٥) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني مولاهم، أبو العباس، النحوي، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي سنة (٢٩١هـ).
تاريخ بغداد: ٥/ ٢٠٤، وإنباه الرواة: ١/ ١٧٣.

(٦) الأصل: «المطوزي»، (ح): «المطري»، وكلاهما تحريف.
والمطرزي: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي الحنفي، أبو الفتح بن أبي المكارم، النحوي الفقيه الأديب المعتزلي، توفي سنة (٦١٠هـ). إنباه الرواة: ٣/ ٣٣٩، ووفيات الأعيان: ٥/ ٣٦٩.

(٧) ذكر ذلك القرطبي في تفسيره: ١/ ٩٧.

(٨) أحكام القرآن: ١/ ٢.

(٩) (ح): «بآية».

آية. ثم إن[1] ابتداء الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾، ولا خلاف ـ أيضاً ـ أن نصفها الأول بعض آية، نحو[2]: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا﴾ [هود: ٤١]، وكذا الأخير نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

وأما في أوائل (الفاتحة) وغيرها، فمذهب الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ أنها آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور، ليست من الفاتحة، ولا من غيرها[3].

ومذهب الإمام مالك: أنها[4] للفصل في أوائل[5] السور، وليست من القرآن[6].

ومذهب الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ أنها آية مستقلة من أول الفاتحة، بلا خلاف عنده[7]، ولا عند أصحابه[8]، لحديث أم سلمة المروي في «البيهقي» و«صحيح ابن خزيمة» أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول (الفاتحة) في الصلاة، وعدها آية[9]. وفي رواية الشافعي

---

(١) «أن»: ساقط من (ح).

(٢) «نحو»: ساقط من (ح).

(٣) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني: ١/ ١٦٠، والبحر الرائق: ١/ ٣٣٠.

(٤) «أنها» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٥) تحرفت في الأصل إلى: «آيات»، وتصويبها من (ح).

(٦) انظر: الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي المالكي: ١/ ٧٥.

وبه قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٩٣. وقال: والأخبار الصحاح التي لا مطعن فيها دالة على أن البسملة ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها إلا في النمل وحدها.

ونقل عن مالك في استحباب قراءتها في النفل فقال: قال مالك: ولا بأس أن يقرأ بها في النافلة ومن يعرض القرآن عرضاً. وانظر: تفسير ابن كثير: ١/ ١٧.

(٧) (ح): «وعنده»، وهو تحريف.

(٨) انظر: المجموع شرح المهذب للنووي: ٣/ ٢٦٦، والوجيز في فقه الإمام الشافعي: ١/ ٤٢، والأم: ١/ ١٠٧ والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٩٣.

(٩) رواه البيهقي في سننه بزيادة في آخره: ٢/ ٤٤.

ورواه أيضاً بنحوه في كتاب الصلاة، وقال إسناداه صحيح، وكلهم ثقات: ١/ ٣١٣.

أخرجه في شعب الإيمان، حديث رقم (٣٣٧) وفي سنده عمر بن هارون. قال ابن =

قال: قرأ رسول الله ﷺ (فاتحة الكتاب) فعدّ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية، ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ آية، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية[١]، ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ آية، ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ آية، ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ آية، ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. وهذا استدلال[٢] جيد لولا أن يقال: إن (وعدها آية) من فهم الراوي.

وفي «سنن البيهقي» عن علي، وأبي هريرة، وابن عباس - رضي الله تعالى عنهم - وغيرهم: أن (الفاتحة) هي السبع المثاني، وهي سبع آيات، وأن البسملة هي الأولى، وهي الآية السابعة[٣].

وعن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] قال: هي فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة؟ قال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[٤]، وفيه نظر، إذ غاية ما فيه أنه قول صحابي، لا يقال: إنهم قالوه ولم يخالفوا فكان إجماعاً سكوتياً؛ لأن الواقع بخلافه، فكم من مخالف حينئذ.

وروى الدارقطني عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ فاقرؤوا: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع/ المثاني، و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ [١٣٧ب/هـ]

= مهدي وأحمد والنسائي: متروك الحديث. وقال يحيى: كذاب خبيث، وقال ابن حجر: متروك وكان حافظاً.

انظر: التهذيب: ٧/ ٥٠١، والتقريب: ٢/ ٦٤، والميزان: ٣/ ٢٢٨.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه بزيادة في آخره أيضاً: ١/ ٢٤٨.

والحاكم في المستدرك: كتاب الصلاة: ١/ ٢٣٢، وقال: عمر بن هارون أصل في السنة ولم يخرجاه، وإنما أخرجته شاهداً.

وقال الذهبي: أجمعوا على ضعفه، وقال النسائي: متروك.

(١) «الآية» ساقطة من (ح).

(٢) «استدلال» من (ح)، وفي الأصل: «استلال»، وهو تحريف.

(٣) رواه البيهقي: ٢/ ٤٥، عن علي وابن عباس موقوفاً، وعن أبي هريرة موقوفاً ومرفوعاً، وفي شعب الإيمان، حديث رقم (٣٤٣ و٣٤٥).

وقد جمع المؤلف هنا بين ألفاظ متعددة.

ورواه البيقي أيضاً عن محمد بن كعب.

(٤) رواه البيهقي في سننه بلفظه: ٢/ ٤٥، وفي شعب الإيمان، حديث رقم (٣٤٠).

﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ إحدى آياتها»[1]. قال الدارقطني: رجال إسناده كلهم ثقات.

المبحث الثاني: في حكمها بين السورتين:

اختلف في الفصل والوصل بينها بالبسملة وتركها، فقرأ قالون وورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وعاصم، والكسائي، وكذا أبو جعفر في الفصل بينهما بالبسملة؛ لأنها عندهم آية، لحديث سعيد بن جبير: كان ـ عليه الصلاة والسلام ـ لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل عليه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[2]، ولثبوتها[3] في المصحف بين كل سورتين ما عدا براءة. ووافقهم ابن محيصن، والمطوعي، واختلف عن ورش من طريق [الأزرق][4]، وأبي عمرو، وابن عامر، وكذا يعقوب في الوصل والسكت والبسملة بينهما جمعاً بين الدليلين. ووافقهم اليزيدي[5].

فأما ورش فالبسملة له في «التبصرة»[6] من قراءته[7] على أبي عدي، وهو إحدى الثلاثة، أي: الأوجه في «الشاطبية»، والوصل من غير بسملة قطع له به في العنوان والمفيد، وهو الثاني في «الشاطبية».

---

(١) رواه الدارقطني، حديث رقم (٣٦).

وأورده القرطبي في تفسيره: ١/ ٩٣ وقال: رفع هذا الحديث عبد الحميد بن جعفر، وعبد الحميد هذا وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وأبو حاتم يقول فيه: محله الصدق. وكان سفيان الثوري يضعفه ويحمل عليه.

انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٩٣، وتهذيب التهذيب: ٦/ ١١١، والحديث صححه الألباني. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١١٨٣.

(٢) رواه أبو داود بنحوه عن ابن عباس، حديث رقم (٧٨٨).

والحاكم في المستدرك بمثله عن ابن عباس، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي: ١/ ٢٣١.

وانظر: التبصرة لمكي: ٢٤٦، والنشر: ١/ ٢٥٩، وإبراز المعاني: ٦٥.

(٣) (ح): «لثوبتها». بسقوط الواو.

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الأزرقي»، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٦٠.

(٥) انظر: النشر: ١/ ٢٦٠، واتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٥٩.

(٦) انظر: التبصرة لمكي بن أبي طالب: ٢٤٦، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٥٩.

(٧) (ح): «قرأته».

وبالسكت ابن غلبون، وابن [بليمة][1]، وهو الذي في «التيسير» لابن بَلِّيمة، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه، وهو الثالث في «الشاطبية».

وأما أبو عمرو فقطع له بالوصل من غير بسملة صاحب «العنوان»[2]، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية» وفاقاً لجامع البيان، وبه قرأ الداني على شيخه الفارسي. وبالسكت صاحب «الهداية» في الوجه الثاني، وهو الذي في سائر كتب العراقيين لغير ابن حَبْش[3] عن السُّوسي، واختاره الداني، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية»، وقطع له بالبسملة صاحب «الهادي»[4]، ورواه ابن [حَبْش][5] عن السُّوسي[6].

وأما ابن عامر فقطع له بالبسملة في «العنوان»[7]، وفاقاً لسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح الفارسي، ولم يذكر المالكي[8] في «الروضة» سواه، وبالوصل صاحب «الهداية»[9]، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية»، وبالسكت في «التيسير»، واختاره الداني، وهو الآخر في «الشاطبية».

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى: «عليمة»، وفي (ح) إلى: «تميمة».
وابن بَلِّيمة هو: الحسن بن عبد الله بن بليمة الهوازي المليلي القيرواني، أبو علي، المقرئ، من تصانيفه كتاب «تلخيص العبارات في القراءات»، توفي سنة (٥١٤هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٦٩، وغاية النهاية: ١/ ٢١١، العنوان: ٦٥.
«ابن حبش» من (ح)، وفي الأصل: (ابن حبيش)، وهو تحريف، فابن حبيش هو: عبد الرحمٰن بن محمد الأندلسي الأنصاري، متأخر، توفي سنة (٥٨٤هـ).
أما ابن حَبْش، وهو حسين بن محمد الدِّينَوري فمتقدم، واختصاصه بالسوسي، توفي سنة (٣٧٣هـ). أشار إليه ابن الجزري في الغاية: ١/ ٢٥٠، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٦٠.
ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٢٢، وغاية النهاية: ١/ ٢٥٠.

(٢) هو محمد بن سفيان القيرواني المالكي، وقد تقدم.

(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «حبيش»، وتقدم الكلام عنه آنفاً.

(٤) انظر: النشر: ١/ ٢٦٠، واتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٥٩، وإبراز المعاني: ٦٧.

(٥) العنوان: ٦٥، والنشر: ١/ ٢٦٠، واتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦٠.

(٦) هو: الحسن بن محمد بن إبراهيم البَغْدادي المالكي، أبو علي، المقرئ، نزيل مصر، من تصانيفه: كتاب «الروضة»، في القراءات الإحدى عشرة، توفي سنة (٤٣٨هـ).

(٧) معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٩٦، والنشر: ١/ ٧٤.

(٨) هو: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وقد تقدم.

(٩) هو: أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري، أبو بكر، وقد تقدم.

وأما يعقوب فقطع له بالبسملة الداني، وبالوصل صاحب «الغاية»، وبالسكت صاحب «المستنير»[(١)] كسائر العراقيين.

فالوصل لبيان ما في أواخر السورتين من إعراب، وبناء [و][(٢)] همزات وصل، ونحو ذلك، والسكت لأنهما آيتان وسورتان، وفيه اشترط بالانفصال.

واشترط في السكت أن يكون من دونه النفس، واختلف ألفاظهم في التأدية عن زمن السكت، وفي «المبهج»: وقفة تؤذن بإسرارها. أي: البسملة، وهذا يدل على المهلة، وفي «جامع البيان» خفيفة من غير قطع شديد، وقال أبو العز: سكتة يسيرة، إلى غير ذلك من ألفاظهم المخرج استقصاؤها من[(٣)] غرض الاختصار خصوصاً، وحاصلها يرجع إلى أنه دون زمن الوقف عادة، وهو في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحدر والتوسط حسبما تحكم[(٤)] المشافهة. قال في «النشر»[(٥)]: والصواب حمل دون من قولهم: دون تنفس. أن تكون بمعنى غير، كما دلّت عليه نصوصهم وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفيس[(٦)] سواء قلّ منه أو كَثُر.

ويؤيده[(٧)] ما تقدم من صاحب «المبهج»[(٨)]: [سكتة تؤذن بإسرارها][(٩)]، فإن الزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن إخراج النفس.

[١٣٨/أ هـ] وقد علم بهذا أن حمل (دون) على معنى:/ أقل خطأ. وعلى تقدير حملها على معنى أقل، فلا بد من تقديره كما قدروه من قولهم: أقل من زمان

---

(١) هو: أحمد بن علي بن سوار البغدادي، أبو طاهر، وقد تقدم.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يحتاجه السياق.

(٣) (ح): «عن».

(٤) «تحكم» من (ح)، وفي الأصل: «بحكم»، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٤١.

(٥) النشر: ١/ ٢٤٢، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦٠.

(٦) النشر: ١/ ٢٤٢: «التنفس».

(٧) «يؤيده» من (ح)، وفي الأصل: «ويؤيد»، وهو تحريف، فنص عبارة النشر: «وإنما كان هذا صواباً لوجوه.. ثانيها: قول صاحب المبهج..».

(٨) هو: عبد الله بن علي، المعروف بسبط الخياط، وقد تقدم.

(٩) ما بين المعقوفين من إعادة لقول صاحب المبهج يحتاج إليه السياق، وقد تكررت في النشر أيضاً.

إخراج النفس، ونحو ذلك، وعدم التقدير[1] أولى[2]، والله أعلم.

وإذا فصل بين السورتين بالبسملة جاز لكل من روينا عنه ثلاثة أوجه: وصلها بالماضية مع الآتية لأنه الأصل. وفصلها عنها؛ لأن كلًّا من الطريقين[3] وقف تام[4]. وفصلها عن الماضية ووصلها بالآتية. قال الجعبري[5]: وهو أحسنها[6] لإشعاره بالمراد، وهو أنها/ للتبرك والابتداء، أو [١٨٩أ/ح] من السورة، ويمتنع وصلها بالماضية وفصلها عن الآتية[7] لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها، والمراد بالفصل والقطع الوقف[8]. نص[9] عليه الشاطبي بقوله:

.... فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا[10]

وتعقبه الجعبري فقال: لو قال: فلا تسكتن[11]، لكان أشد[12] لما يلزم

---

(١) «التقدير» من (ح)، وفي الأصل: «التصوير»، وهو تحريف.

(٢) انظر: النشر: ١/ ٢٤٢، قال ابن الجزري: والصحيح أن السكت مقيد بالسماع والنقل فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته... إلى أن قال: وذهب بعضهم إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان.اهـ.

(٣) (ح): «الطرفين».

(٤) قال ابن الجزري: ولا نعلم خلافاً بين أهل الأداء في جوازه إلا ما انفرد به مكي فإنه نص في التبصرة على جواز الوجهين الأوليين ومنع الرابع وسكت عن هذا الثالث فلم يذكر فيه شيئاً.

النشر: ١/ ٢٦٧، وانظر: التبصرة: ٢٤٩.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري: ٩٢، والنشر: ١/ ٢٦٧.

(٦) انظر: غيث النفع في القراءات السبع، لولي الله سيدي على النوري الصفاقسي: ٥٤.

(٧) «ويمتنع وصلها بالماضية وفصلها عن الآتية» من (ح)، وفي الأصل: «ويمتنع وصلها بالماضية مع الآتية»، وهو تحريف، يدل عليه ما بعده من السياق.

وقد ذكر ابن الجزري هذا وعدّه وجهاً من أوجه الفصل بالبسملة.

(٨) انظر: النشر: ١/ ٢٦٧، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦٠.

(٩) (ح): «كما نص».

(١٠) حرز الأماني: ٢٧، بيت رقم (١٠٧).

(١١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «تسكن» وتصويبه من كنز المعاني.

(١٢) في جميع النسخ: «أشد»، وفي النشر: ١/ ٢٦٧: «أسد».

من نفي السكت نفي الوقف، بخلاف الوقف[1]. وتعقبه ابن الجزري قال: إنه وهم لم يتقدمه إليه أحد، قال: وكأنه فهمه من كلام السخاوي حيث قال: فإذا لم تصلها بآخر السورة جاز أن يسكت عليها، فلم يتأمله، ولو تأمله لعلم أن مراده بالسكت الوقف، فإنه قال أول الكلام: اختاره الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السورة، ثم يبتدئ بالتسمية[2].

وقراءة[3] حمزة، وكذا خلف بوصل آخر السورة بأول التي تليها من غير بسملة؛ لأن القرآن عندهما كالسورة الواحدة. قال حمزة فيما روي عنه: القرآن عندي كالسورة الواحدة، فإذا بسملت في الفاتحة أجزأني ولم أحتج إليها كالأبعاض، وإذا لم أحتج إلى الفصل بالبسملة لم أحتج إلى السكت»[4].

واحتجوا لترك البسملة بالحديث المروي: كنا نكتب «باسمك اللهم»، فلما نزلت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا﴾ كتبناها ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، فلما نزل: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾ كتبنا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾ فلما نزل: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾ [النمل] كتبناها[5].

قالوا: فهذا دليل على أنها لم تنزل أول كل سورة، والله أعلم.

وقد اختار كثير من أهل الأداء عن من وصل السورة بالسورة لمن ذكر من ورش، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، وكذا يعقوب السكت بين (المدثر) و(القيامة)، وبين (الانفطار) و(المطففين)، وبين (الفجر) و(البلد)، وبين (العصر) و(الهمزة)، كاختيار الآخذين بالسكت لورش، وابن عامر، وأبي عامر، وكذا يعقوب الفصل بالبسملة بين [السور][6] المذكورة. وإنما اختاروا

---

(١) كنز المعاني: ٩٢: «بخلاف العكس».

(٢) (ح) زيادة: «انتهى»، والكلام هنا من النشر: ١/ ٢٦٧.

(٣) (ح): «وقرأ».

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ١٦، والنشر: ١/ ٢٦٤، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦١.

(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ مقارب مع نقص قليل، في مصنفه، عن الشعبي، حديث رقم (١٧٧٣٩).

وعبد الرزاق بعضه في مصنفه عن ابن جريج، حديث رقم (٢٦١٥).

وروى بعضه أيضاً أبو داود في كتاب المراسيل عن أبي مالك، حديث رقم (٣٤).

(٦) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «السورة»، وما أثبته هو المناسب للسياق.

ذلك لبشاعة اللفظ[1]، ففصلوا بالبسملة للساكن[2]، وبالسكت للواصل، ولم يمكنهم البسملة لأنهم ثبت عنه النص بعدم البسملة. فلو بسملوا [الصادموا][3] النص بالاختيار، وذلك لا يجوز، واحتجاج مكي في الكشف للفصل بالبسملة لقوله ﷺ: «لا أحب العقوق»[4]، قال مالك: كأنه كره الاسم[5]. وبذم الخطيب الواصل: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما[6] بقبح[7] لفظه، وليس بشيء؛ لأنه في الأول: كره الاشتقاق، وليس هذا منه[8]، وفي الثاني: زاد في تقصير الخطبة[9]، وهو الذي يقتضيه سياق مسلم؛ لأنه في مقام تعليم، ورشد، وبيان، ونصح، فلا تناسب[10] غاية الإيجاز، وهذا هو الصحيح في سبب الذم[11].

وقيل: لجمعه بين الله ورسوله في كلمة، وليس بشيء، أيضاً، وفيما

---

(١) (ح) زيادة: «بويل».

(٢) النشر: ١/ ٢٦١: «للساكت».

(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «الضاد هو»، وتصويبه من النشر ١/ ٢٦١.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ. انظر: الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، حديث رقم (١٠٧٦)، ولفظ الحديث: سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: «لا أحب العقوق».

(٥) الموطأ: ٣٣٦.

(٦) هذا بعض حديث رواه أحمد في المسند: ٤/ ٢٥٦ عن عدي بن حاتم.

ورواه مسلم عن عدي بن حاتم حديث رقم (٨٧٠)، ولفظه: «أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله».

(٧) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «يقبح».

(٨) (ح): «وهذا ليس منه».

(٩) تصحفت في الأصل إلى: «الخطية، وتصويبها من (ح).

(١٠) (ح): «يناسب»، وهو الأنسب للسياق.

(١١) والحق ـ فيما أراه ـ أنه إذا كان قصد المؤلف هنا أن ذم النبي ﷺ للخطيب إنما كان لإيجازه الشديد فإنه بذلك قد جانب الصواب، وما رجحه مكي رحمه الله في الكشف من أن القصد إنما هو قبح لفظه في وقفه، فهو الحق الذي يتضح لكل ذي لب، لدلالة الحديث ـ القوية ـ عليه، كما أن إلزام المؤلف ـ فيما سيأتي من كلام ـ للقراء بأنهم فروا من قبيح إلى أقبح منه لا يستقيم له، لأن الاستثناء هنا وارد، خصوصاً وأن العلة فيه هي: التأدب مع كتاب الله تعالى وإجلال الله عز وجل وتعظيمه.

[١٣٨ب/هـ] عدل إليه القراء نظر، لأنهم فروا من قبيح إلى أقبح منه؛ لأن من وجوه/ البسملة فليلتصق معهم الرحيم بويل، وأيضاً، في القرآن كثير من هذا نحو: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٤٤﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ [المرسلات: ٤٤، ٤٥][1]، والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب المحققين[2].

المبحث الثالث: لا خلاف في حذف البسملة إذا ابتدأت براءة ووصلتها بـ(الأنفال) على الصحيح[3]، وقد حاول بعضهم جوازها في أولها. وقال السخاوي: إنه القياس[4]، ووجهوا المنع بنزولها بالسيف. قال ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ: بسم الله أمان، وليس فيها أمان[5]. ومعناه: أن العرب كانت تكتبها أول رسالاتهم في الصلح والأمان، فإذا نبذوا العهد والأمان لم يكتبوها. قال السخاوي: فيكون مخصوصاً بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك[6]. انتهى.

ومما احتجوا به للمنع أنهم لم يقطعوا بأن (براءة) سورة قائمة بنفسها دون (الأنفال). قال ابن عباس: سألت عثمان عن ذلك فقال: كانت (الأنفال) من أوائل ما نزلت[7] بالمدينة، و(براءة) من آخر القرآن، وقصتها شبيهة

---

(١) قوله: «﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾» ليس في (ح).

(٢) انظر النشر: ١/ ٢٦١، وإبراز المعاني: ٦٧.

(٣) قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً ... لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلَا

انظر: حرز الأماني: ٩ ضمن إتحاف البررة.

(٤) جمال القراء: ٢/ ٤٨٤.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك: ٢/ ٣٣٠، ولفظه: (عن ابن عباس قال: سألت علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: لِمَ لم تكتب في براءة بسم الله الرحمٰن الرحيم؟ قال: لأن بسم الله الرحمٰن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان).

وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٣/ ٢٠٩، بلفظه إلا قوله: «ليس فيها أمان»، وعزاه إلى أبي الشيخ، وابن مردويه.

(٦) جمال القراء: ٢/ ٤٨٤، والنشر: ١/ ٢٦٤، وإتحاف فضلاً البشر: ١/ ٣٦١، وذكر مكي في الكشف: ١/ ١٩ ـ ٢١ توجيهات عديد لحذف البسملة.

(٧) (ح): «ما نزل»، وفي أبي داود: ١/ ٢٠٨: «ما أنزل»، وفي الترمذي: ٥/ ٢٧٢: «ما أنزلت».

بقصتها، وقبض رسول الله ﷺ وما[1] بين لنا، فظننت أنها منها فقربت[2] بينهما، ولم أكتب بينهما البسملة[3]، وهذا يخيل الخلاف؛ لأن غايته أنها جزء منها. وقيل: الحجة قول أبي ـ رضي الله تعالى عنه ـ: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بها في أول كل سورة، ولم يأمرنا في أولها بشيء[4]، وعورض بأن عدم الأمر يوجب التخيير[5] لا الإسقاط أصلاً، لأن الأجزاء لم يكن يأمرهم فيها بشيء. وقيل: قول مالك: نسخ أولها[6] يوجب التأخير، لكن القراء مجمعون على ترك البسملة فيها، وأما تجويز ابن [شِيْطا][7] الابتداء بها فيها تبركاً دون الفصل بينهما بالبسملة، وقال: إنه بدعة وضلالة وخرق للإجماع ومخالف للمصحف. فقال ابن الجزري[8]: لقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسملة، أولها أنه خرق للإجماع ومخالف للمصحف[9]، و[لا][10] تصادم النصوص [بالآراء][11]. ولو وصلت (براءة) بآخر السورة سوى (الأنفال) فالحكم كما لو وصلت بها.

---

(١) (ح): «ولما»، وفي الترمذي: ٥/ ٢٧٢، والمستدرك: ٢/ ٣٣٠: (ولم).

(٢) (ح): «فقرنت».

(٣) رواه أحمد في المسند: ١/ ٥٧.
وأبو داود حديث رقم (٧٨٦).
والترمذي، حديث رقم (٣٠٨٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
والحاكم في المستدرك، ٢/ ٣٣٠، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٤) لم أقف عليه، ولكن أورده ابن الجوزي في زاد المسير: ٣/ ٣٩٠، ومكي في الكشف: ١/ ٢٠.

(٥) (ح): «التأخير».

(٦) (ح) زيادة: «وهو».
انظر: الكشف لمكي: ١/ ١٩، والبرهان للزركشي: ١/ ٢٦٣.

(٧) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل: و(ح) إلى: «شطا»، وما أثبته من كتب التراجم، وقد تقدمت ترجمته.

(٨) النشر: ١/ ٢٦٥.

(٩) من قوله: «فقال ابن الجزري». إلى قوله: «للمصحف»: ساقط من الأصل وأثبته من (ح).

(١٠) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «ألا»، وما أثبته موافق للنشر: ١/ ٢٦٥، وهو الصواب.

(١١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل (ح) إلى: «الأداء»، وما أثبته يوافق النشر: ١/ ٢٦٥.

المبحث الرابع: تجوز البسملة وعدمها في الابتداء بما بعد أوائل السور ولو بكلمة[1] لكل من القراء تخييراً، كذا أطلق التخيير في الوجهين الشاطبي، كالداني[2].

ومنهم من خصّ البسملة عمن وصل بها بين السورتين كابن كثير وأبي[3] جعفر، ويتركها عما لم يفصل بها[4] كحمزة وخلف، وكان الشاطبي يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِۚ﴾ [فصلت: ٤٧] لما في ذلك من البشاعة[5]. قال في «النشر»: وهو اختيار مكي في غير «التبصرة»[6]، وينبغي[7] أن ينهى عن البسملة [قياساً][8] في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، وقوله: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُۘ﴾ [النساء: ١١٨]، ونحو ذلك للبشاعة[9].

[٨٩ب/ح] وأما الابتداء بما بعد/[10] (براءة) منها فلا نص[11] للمتقدمين فيه، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء كالشاطبي التخيير فيها. واختار السخاوي في «جمال القراء»[12] الجواز وقال: ألا ترى أنه يجوز بلا[13] خلاف أن

---

(١) (ح): «لكلمة».

(٢) انظر: النشر: ١/ ٢٦٥، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦٢، وإبراز المعاني: ٦٩.

(٣) (ح): «وابن»، وهو تحريف.

(٤) (بها): سقطت من الأصل وأثبتها من (ح).

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ١٩، والإتقان: ١/ ٢٩٨، والنشر: ١/ ٢٦٦، والبرهان: ١/ ٤٦٠، وإبراز المعاني: ٥٤.

(٦) اختار مكي الفصل بالبسملة بعد الاستعاذة هنا في الكشف، عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٧. وانظر: النشر: ١/ ٢٦٦.

(٧) (ح) زيادة: «قبل»، وهو خطأ.

(٨) الأصل و(ح): «قيل»، وهو خطأ، وأثبته من النشر: ١/ ٢٦٦.

(٩) النشر: ١/ ٢٦٦.

(١٠) (ح) زيادة: «أول».

(١١) (ح): «لا نص».

(١٢) جمال القراء ٢/ ٤٨٤، وانظر: النشر: ١/ ٢٦٦.

(١٣) (ح): «بغير»، وهو موافق لجمال القراء: ٢/ ٤٨٤.

يقول: بسم الله الرحمٰن الرحيم: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]، وإلى منعها ذهب الجعبري، و[تعقب][1] السخاوي فقال: إن كان نقلاً فمسلم، وإلا فرد عليه؛ لأنه تفريع على غير أصل ومصادم لتعليلة. وتعقب الجعبري بأنه لعله لم يقف على كلامه[2]، وإلا فهو قد أقام الدليل على جوازها في أولها كما تقدم[3]، والصواب كما في «النشر»[4] أن يقال: إن من ذهب إلى ترك[5] البسملة في أوساط غير (براءة) لا إشكال في تركها عنده، ومن/ ذهب إلى [١٣٩/أ/هـ] التفصيل أول البسملة والمنع في أول (براءة) منع في وسط السورة تبع لأولها[6]، ولا تجوز[7] البسملة أولها وكذلك وسطها. وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء[8] مطلقاً فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة أولها، وهي نزولها بالسيف كالشاطبي ومن سلك مسلكه لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثر ما[9] ولم[10] يرها علة بسمل بلا نظر، والله أعلم[11]، فهذا ما تيسر من القول في البسملة.

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «وتعقبه»، مما يعكس المعنى، إذ إن الصّواب أن الجعبري هو الذي تعقب السخاوي بهذا الكلام، وعبارة النشر: «وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبري فقال رداً على السخاوي: إن كان نقلاً...».الخ.

(٢) أي: كلام السخاوي.

انظر: الإتقان: ١/٢٩٨، والنشر: ١/٢٦٦، وجمال القراء: ٣/٤٨٤، وتعقبه الجعبري في كنز المعاني شرح حوز الأماني، ورقة: ٩٠.

(٣) (ح) زيادة: «القول بها».

(٤) النشر: ١/٢٦٦.

(٥) «ترك»: ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح): وإثباتها يوافق النشر: ١/٢٦٦.

(٦) كذا في الأصل (ح): وعبارة النشر ١/٢٦٦: «إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذا لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها).

(٧) (ح): «ولا يجوز».

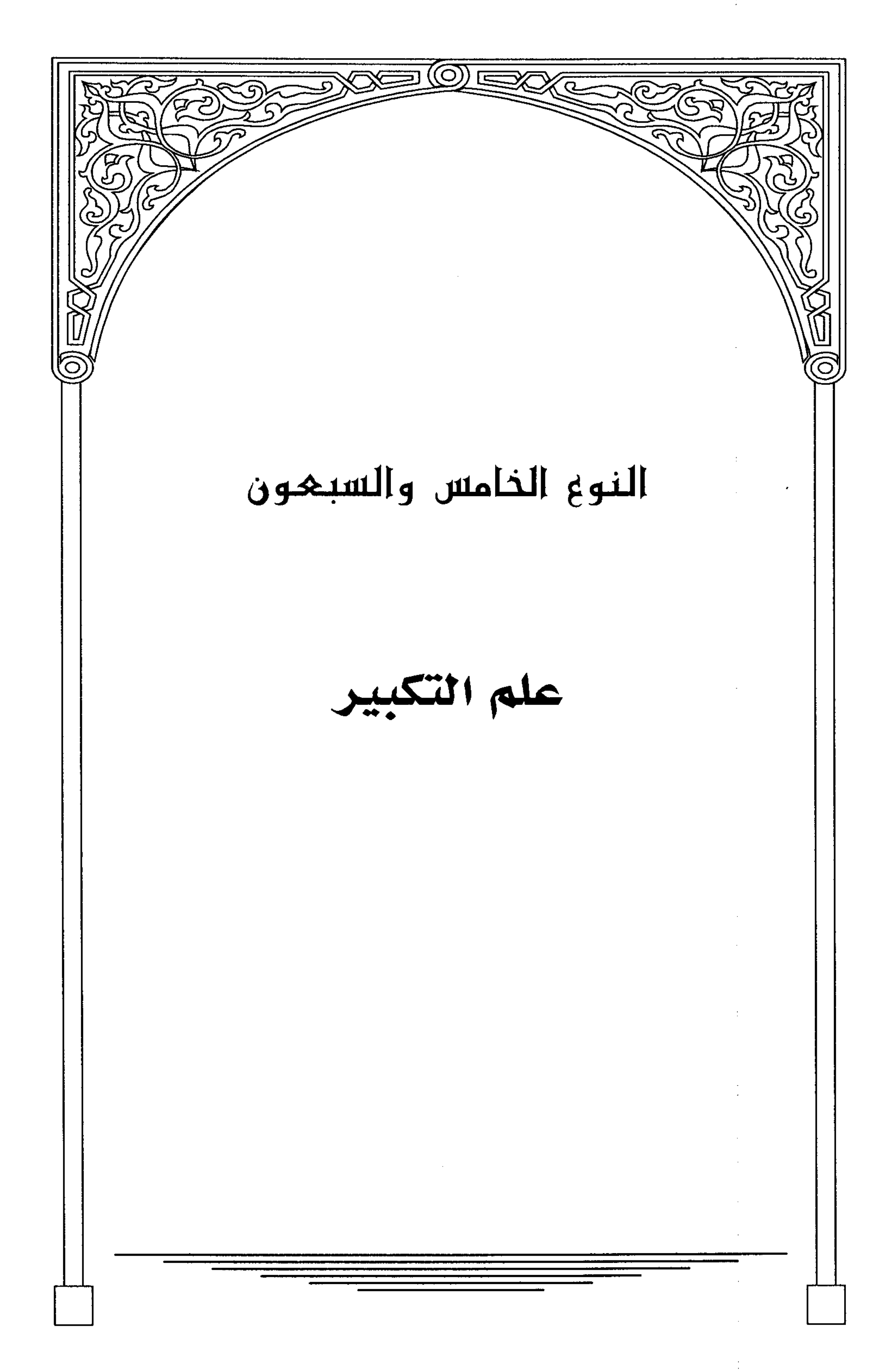
(٨) تحرفت في (ح) إلى: «في الأخير أنه».

(٩) كذا في الأصل و(ح)، وفي النشر: ١/٢٦٦: «أثرها».

(١٠) النشر: ١/٢٦٦: «أولم».

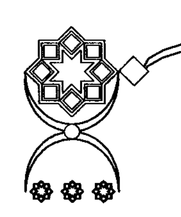
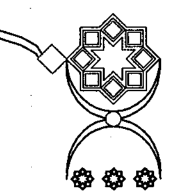
(١١) النشر: ١/٢٦٦.





النوع الخامس والسبعون

علم التكبير

النوع الخامس والسبعون

علم التكبير

ولم يفرد هذا النوع الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»[1].

وهو مصدر كبّر تكبيراً إذا قال: الله أكبر، ومعناه: الله أعظم من كل عظيم. فإن قلت: إن قول: الله أكبر، إن قصد به التفضيل لم يستقم لأنه لا مشاركة له في كبير ليصح التفضيل كما لا يخفى، وإن كان بمعنى كبير لزم صحة الإحرام في الصلاة به، ولم يقل به الأئمة كمالك والشافعي، أجيب بأن المقصود به التفضيل، ولا يلزم منه المشاركة، فقد يقصد بأفعل التفضيل التباعد عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في أصل الفعل؛ بل معنى أنه متباعد في أصل الفعل متزايد في كماله، قصد إلى تمايزه في أصله حتى يفيد عدم وجود أصل الفعل للغير، فيحصل كمال التفضيل كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ﴾ [يوسف: ٣٣] في نظائر ذلك.

أقول: كذا ذكر الحافظ القسطلاني[2]، وعندي أن الجواب عن ذلك: أن الله ﷻ جعل في بعض مخلوقاته ومصنوعاته من العظمة، والكبرياء، والقوة، والهيبة، والعظمة، أمراً عظيماً[3]، مثل الشمس، والقمر، والسمٰوات، والأرضين، والبحار، وأمثال[4] ذلك من العوالم العظيمة الكبيرة،

---

(١) ذكر السيوطي هذا النوع في الإتقان تحت مسألة ضمن النوع الخامس والثلاثين «في آداب تلاوته وتاليه»: ١/ ٣١١.

وهذا النوع منقول من لطائف الإشارات للقسطلاني: ١/ ٣١٨ ـ ٣٢٧، والذي لخصه بدوره من النشر: ١/ ٤٠٥، وما بعدها.

(٢) ولم أقف من هذا الكلام للقسطلاني إلا على أوله. انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٣١٧.

(٣) في جميع النسخ: «أمر عظيم»، وهو خطأ، وما أثبته هو الصواب.

(٤) الأصل: (وأمثا) بسقوط اللام، وهو تصحيف.

حتى إن بعض الخلق الذين قصرت أفكارهم ومعارفهم لما رأى ما فيها من الكبرياء ظنوها هي الصانع المقصود بالعبادة فعبدوها على وجه الغلط، فأمر الله ـ جل شأنه ـ عباده المؤمنين أن يقولوا: الله أكبر، أي: الله أعظم وأكبر من هذه الموجودات التي ترى عظيمة كبيرة، وأجل وأقوى فلا سوى عظمته وكبريائه شيء؛ بل هو أكبر وأجل من كل كبير، الله أعلم.

والكلام في التكبير في مباحث:

أولها: في سببه ومحله:

أما سببه فروينا[1] عن البزي، أن الأصل في ذلك أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلى[2] محمداً ربه، فنزلت سورة ﴿وَالضُّحَىٰ﴾[3]. فقال النبي ﷺ: «الله أكبر». تصديقاً لما كان ينتظر من الوحي، وتكذيباً للكفار[4].

وأمره[5] ﷺ بعد ذلك[6] أن يكبر إذا بلغ ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم تعظيماً لله تعالى، واستصحاباً للشكر، وتعظيماً لختم القرآن[7].

وقيل: كبر رسول الله[8] ﷺ لما رأى من صورة جبريل عليه السلام التي خلقه الله عليها عند نزوله بهذه السورة، فقد ذكر الإمام أبو[9] بكر محمد بن

---

(١) الكلام هنا للقسطلاني في لطائف الإشارات: ١/٣١٨.

(٢) الأصل و(ح): «قلا»، وتصويبه من اللطائف: ١/٣١٨، والقِلَى: البُغْض. الصحاح للجوهري: ٦/٢٤٦٧.

(٣) الحديث ـ إلى هنا ـ رواه البخاري بلفظ مقارب، حديث رقم (١١٢٥، ٤٩٥٠، ٤٩٨٣).

ومسلم بلفظ مقارب أيضاً، حديث رقم (١٧٩٧).

(٤) الأصل: «الكفار»، وهو تحريف.

(٥) الأصل: «أمر»، بسقوط الواو.

(٦) «بعد ذلك» ليست في اللطائف.

(٧) قال ابن كثير حول ربط تكبير رسول الله ﷺ بنزول سورة الضحى وأنه كان لفرحه ﷺ، قال: وهذا قول بعيد.

انظر: السيرة النبوية لابن كثير: ١/٤١٣.

(٨) رسول الله: ليست في (ح) ولا في اللطائف: ١/٣١٨.

(٩) (ح): «أبي»، وهو خطأ لوقوعه فاعلاً.

إسحاق عن[1] هذه السورة أنها[2] التي جاء بها جبريل عليه السلام على[3] رسول الله ﷺ حين تبدى له في صورته التي خلقه الله عليها[4]، ودنا[5] إليه وتدلى[6] منهبطاً وهو بالأبطح[7]، وهذا قوي جداً، إذ[8] التكبير إنما يكون غالباً لأمر عظيم أو مهول. رواه[9]/ الحافظ أبو العلاء بإسناده إلى أحمد[10] بن فرح[11] عن البزي، وكذا رواه غيره، لكن قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: إنه لم يرد[12] بإسناد يحكم عليه بصحة ولا ضعف[13]. [١٣٩ب/هـ]

ومراده ـ كما في «النشر»[14] ـ كون هذا سبب التكبير، وإلا فانقطاع الوحي مدة[15]، أو إبطاؤه[16] مشهور[17].

---

(١) اللطائف: ١/ ٣١٨: «أن».

(٢) «أنها»: ليست في اللطائف.

(٣) اللطائف: ١/ ٣١٨: «إلى»، ويصحح قول المصنف بتضمين المجيء لمعنى النزول لتستقيم التعدية بعلى.

(٤) قال ابن إسحاق: ثم فتر الوحي عن رسول الله ﷺ فترة من ذلك حتى شق ذلك عليه فأحزنه، فجاءه جبريل بسورة الضحى... انظر: السيرة النبوية لابن هشام: ١/ ٢٤١.

(٥) الأصل و(ح): «ودنى»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣١٨.

(٦) «وتدلى» من (ح)، وفي الأصل: «وتدنى»، وهو تحريف.

(٧) الأبطح: بالفتح ثم السكون وفتح الطاء والحاء المهملة: موضع فيما بين مكة ومنى، وهو إلى منى أقرب، وهو خيف بني كنانة وحده من الحجون ذاهباً إلى منى. معجم البلدان ١/ ٧٤، وانظر المصدر نفسه: ٥/ ٦٢، تحت «المحصب».

(٨) اللطائف: ١/ ٣١٨ زيادة: «أن».

(٩) اللطائف: ١/ ٣١٨ زيادة: «والأول».

(١٠) هو أحمد بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي الشافعي، أبو العباس، شهاب من تصانيفه: «القصيدة الغرامية»، نظمها في ألقاب الحديث، توفي سنة (٦٦٩هـ).
شذرات الذهب: ٥/ ٤٤٣، والأعلام: ١/ ١٩٤.

(١١) تصحفت في الأصل و(ح) إلى: «فرج»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٣١٨، وكتب التراجم.

(١٢) اللطائف: ١/ ٣١٨: «يرو»، وهو موافق لتفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤٥.

(١٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٨/ ٤٤٥.

(١٤) النشر: ٢/ ٤٠٦.

(١٥) اللطائف: ١/ ٣١٨ زيادة: «عنه»، وهو مخالف للنشر: ٢/ ٤٠٦.

(١٦) (ح): «وإبطاؤه»، وهو مخالف للنشر: ٢/ ٤٠٦ أيضاً.

(١٧) والذي رجحه ابن كثير هنا أن سورة الضحى نزلت بعد فترة أخرى غير فترة الوحي =

ورويـنـا، أيضـاً، عـن أحـمـد بـن فـرح[1] قـال: حـدثـنـي ابـن أبـي بَزَّة[2] بإسناده: أن النبي ﷺ أهدي إليه قطف عنب جاء قبل أوانه فأكل منه[3]، فجاءه سائل فقال: أطعموني مما رزقكم الله، قال: فسلم إليه العنقود، فلقيه بعض الصحابة[4] فاشتراه منه، وأهداه للنبي ﷺ فعاد السائل إلى النبي ﷺ فسأل[5]، فأعطاه إياه، فلقيه رجل آخر من الصحابة، فاشتراه منه، وأهداه للنبي ﷺ فعاد السائل فانتهره[6]، فانقطع الوحي عن النبي ﷺ أربعين[7] صباحاً، فقال المنافقون: قلى[8] محمداً ربه، فجاء جبريل[9] فقال: اقرأ يا محمد، قال: «وما أقرأ؟» قال: اقرأ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ فلقنه السورة، فأمر النبي ﷺ أُبيّاً لما بلغ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ أن يكبر مع خاتمة كل سورة حتى يختم.

وهو حديث معضل غريب جداً بهذا السياق، وهو مما انفرد به ابن أبي بَزَّة[10].

= التي نزل بعدها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾، وأنها كانت ليالي يسيرة.. ثم ساق ما ثبت في الصحيحين عن جندب بن عبد الله البجلي قال: اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين أو ثلاثاً، فقالت امرأة: ما أرى شيطانك إلا تركك، فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾، ثم قال: وبهذا الأمر حصل الإرسال إلى الناس، وبالأول حصلت النبوة.

انظر: البداية والنهاية: ٣/ ١٧، والسيرة النبوية لابن كثير: ١/ ٤١٣، ٤١٤.

(١) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «فرج»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٣١٨، وكتب التراجم.

(٢) تحرفت في الأصل إلى «بردة»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣١٨.

وابن أبي بَزَّة: هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم البزي المكي، مولى بني مخزوم، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، توفي سنة (٢٥٠هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ١٧٣، وغاية النهاية: ١/ ١١٩.

(٣) اللطائف: ١/ ٣١٨: «فهم أن يأكل منه»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٠٧.

(٤) (ح) اللطائف: ١/ ٣١٨: «أصحابه»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٠٧.

(٥) (ح) اللطائف: ١/ ٣١٨: «فسأله»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٠٧.

(٦) اللطائف: ١/ ٣١٩ زيادة: «وقال إنك ملح»، وهي زيادة موافق للنشر: ٢/ ٤٠٧.

(٧) الأصل و(ح): (أربعون)، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٣١٩، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٠٧، وهو الصواب لوقوعه ظرفاً.

(٨) الأصل و(ح): «قلا»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣١٩.

(٩) (ح) واللطائف: ١/ ٣١٩ زيادة: «عليه السلام».

(١٠) والحديث أخرجه الجعبري بسنده في كنز المعاني حيث قال: نبأنا الشيخ =

أقول: وترده الأحاديث الصحيحة التي وردت في سبب انقطاع الوحي ونزول سورة المدثر، وقد تقدمت في نوع فترة الوحي[1] فلا يعول على هذا الحديث، والله أعلم.

[١٩٠أ/ح] وقد كان تكبيره ﷺ آخر/ قراءة جبريل عليه السلام وأول قراءته ﷺ ومن ثم تشعب الخلاف في محله، فمنهم من قال به من أول ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ ميلاً إلى أنه[2] لأول السورة، أو من آخر الضحى ميلاً إلى أنه لآخر السورة.

وفي «التيسير»[3] وفاقاً لأبي الحسن بن غلبون كوالده أبي الطيب في «إرشاده»، وصاحب «العنوان»[4]، و«الهادي»، و«الهداية»، و«الكافي» في أنه من آخر الضحى.

وفي «المستنير»[5] من أول ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، وكذا في إرشاد أبي العز[6]، وهو الذي في روضة أبي العلاء، وفي [التجريد][7] من قراءة مؤلفه علي عبد الباقي[8].

= عبد الصمد، عن عبد العزيز، عن أبي الكرم المبارك، عن أبي بكر محمد، عن أبي الحسن علي، عن أبي القاسم زيد، عن أبي جعفر محمد، عن أبي الحسن البزي، بإسناده إلى النبي ﷺ. وساق الحديث.

انظر: كنز المعاني: (٣٢٦ب).

وأخرجه ابن الجزري في النشر: ٢/ ٤٠٦، والقسطلاني في اللطائف: ١/ ٣١٨.

وأخرجه أبو نعيم هذه القصة في الحلية ١/ ٢٩٧، موقوفة على ابن عمر.

(١) انظر: النوع الثالث عشر من هذا الكتاب.

(٢) (ح) زيادة: «هو»، وهو مخالف للطائف: ١/ ٣١٩.

(٣) التيسير: ٢٢٦.

(٤) العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري: ٢١٥.

(٥) اللطائف: ١/ ٣١٩ زيادة: «أنه».

(٦) قال أبو العز: روى الحمامي عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي، عن ابن كثير التكبير من أول ﴿وَٱلضُّحَىٰ ①﴾. والباقون عنه يكبرون من أول الشرح الإرشاد: ٦٣٩.

(٧) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «التجويد»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣١٩.

وصاحب التجريد هو: عبد الرحمٰن بن عتيق بن خلف الفَحَّام الصقلي، أبو القاسم، مقرئ الإسكندرية، توفي سنة (٥١٦هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٧٢، وغاية النهاية: ١/ ٣٧٤.

(٨) عبد الباقي بن فارس بن أحمد الحمصي ثم المصري، أبو الحسن، المقرئ. توفي سنة (٤٥٠هـ). =

ومنهم من قال به من أول[1] الضحى كأبي علي البغدادي في روضته، وقرأ به صاحب التجريد[2] على الفارسي[3] والمالكي[4]. وأما قول الشاطبي:

وَقَالَ [بِهِ][5] الْبِزِّي مِنْ آخِرِ الضُّحَىٰ وَبَعْضٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلَا[6]

فتعقبه في «النشر»[7]: بأنه لم يرو أحد التكبير من آخر ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ كما ذكروه من آخر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ومن ذكره كذلك فإنما أراد كونه أوله ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[8]، قال: ولا أعلم أحداً صرح بهذا اللفظ إلا الهذلي في «كامله» تبعاً للخزاعي في «المنتهى»، وإلا الشاطبي، ولما رأى بعض الشراح قوله هذا مشكلاً قال: مراده بالآخر في الموضعين أول السورة[9] أي[10]: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، وأول الضحى، وهذا فيه نظر؛ لأنه يكون بذلك مهملاً رواية من رواه من آخر الضحى، وهو الذي في «التيسير»، والظاهر أنه سوّى بين الأول والآخر في ذلك، وارتكب في ذلك المجاز، وأخذ باللازم[11] في الجواز، وإلا فالقول بأنه من آخر ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾[12] حقيقة لم يقل به أحد من الشراح، فعلم أن المقصود

= معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٢٤، وغاية النهاية: ١/ ٣٥٧.

(١) تحرفت في الأصل إلى «أراد»، وتصويبها من (ح) اللطائف: ١/ ٣١٩.

(٢) تحرفت في الأصل إلى «التجويد»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣١٩.

(٣) نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الفارسي الشيرازي، أبو الحسين، مقرئ الديار المصرية، من تصانيفه: «الجامع من القراءات العشر»، توفي سنة (٤٦١هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٢٢، وغاية النهاية: ٢/ ٣٣٦.

(٤) إبراهيم بن إسماعيل بن غالب المصري المالكي، أبو إسحاق، المعروف بابن الخياط، المقرئ، غاية النهاية: ١/ ١٠.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف ١/ ٣١٩، وهو موافق لحرز الأماني: ١٤٩.

(٦) حرز الأماني: ١٤٩، وبيت رقم (١١٢٨).

(٧) النشر: ٢/ ٤١٩.

(٨) اللطائف: ١/ ٣١٩: «الضحى»، وهو مخالف للنشر: ٢/ ٤١٩.

(٩) النشر: ٢/ ٤١٩: «السورتين».

(١٠) (ح) واللطائف: ١/ ٣١٩ زيادة «أول»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤١٩.

(١١) تحرفت في الأصل إلى: (باللام)، وتصويبها من (ح) اللطائف: ١/ ٣١٩، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٤١٩.

(١٢) اللطائف: ١/ ٣١٩: «اليل»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤١٩.

بالذكر[1]: آخر ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ هو أول الضحى، وهو الصواب بلا شك[2]. انتهى.

وروى أحمد البزي في عكرمة[3] بن سليمان مولى [آل][4] شيبة أنه قال: قرأت على إسماعيل القِسْط[5] فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ قال لي[6]: كبر مع خاتمة كل سورة حتى تختم، فإني قرأت على عبد الله بن كثير فأمرني بذلك، وأخبره/ أنه قرأ على مجاهد فأمره[7] بذلك، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباس فأمره[8] بذلك، وأخبره ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب فأمره بذلك، وأخبره أبي أنه قرأ على رسول الله ﷺ فأمره بذلك. رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد[9]. ورواه ابن خزيمة لكنه قال: إني خائف أن يكون قد أسقط ابن [أبي][10] بزة[11] أو عكرمة من هذا الإسناد

[١٤٠/أ/هـ]

---

(١) اللطائف: ١/٣١٩: «بذكر».

(٢) النشر: ١/٤١٩.

(٣) عِكْرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المكي، مولى آل شيبة الحَجَبِيّ، أبو القاسم، المقرئ معرفة القراء الكبار: ١/١٤٦، وغاية النهاية: ١/٥١٥.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، وأثبته من معرفة القراء الكبار: ١/١٤٦.

(٥) إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المخزومي مولاهم المكي، أبو إسحاق، المعروف بالقسط، قارئ أهل مكة في زمانه، توفي سنة (١٧٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/١٤١، وغاية النهاية: ١/١٦٥.

(٦) «لي»: ليست في اللطائف.

(٧) اللطائف: ١/٣٢٠: «فأخبره»، وما أثبته يوافق النشر ٢/٤١٣.

(٨) اللطائف: ١/٣٢٠: «فأخبره».

(٩) المستدرك: ٣/٣٠٤، وقد عقب الذهبي بقوله: البزي قد تكلم فيه.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/٣٢٠، وهو موافق للنشر: ٢/٤١٤.

(١١) لم أقف على قول ابن خزيمة في صحيحه، ولكن انظر هذا القول في: شعب الإيمان للبيهقي: ٥/٤٢ عند الكلام على الحديث رقم: ١٩١٢.

وقال ابن كثير بعد أن ساق هذا الحديث: فهذه سنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزي من ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إماماً في القراءات، فأما في الحديث فقد ضعفه أبو حاتم الرازي، وقال: لا أحدث عنه، وكذلك أبو جعفر العقيلي قال: هو منكر الحديث، لكن حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامه في شرح الشاطبيه عن الشافعي أنه سمع رجلاً يكبر هذا الكبير في الصلاة فقال له: أحسنت وأصبت السنة. وهذا يقتضي صحة هذا الحديث.

=

شبلاً[1].

قال ابن الجزري: يعني بين إسماعيل وابن كثير، ولم يسقط واحداً منهما شبلاً، فقد صحت قراءة إسماعيل على ابن كثير نفسه، وعلى شِبْل، ومعروف[2] عن ابن كثير[3]. انتهى.

وقال البزي: قال لي أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبينا[4] ﷺ[5].

وهذا كما قال الحافظ العماد ابن كثير: يقتضي ترجيحه[6] لهذا الحديث[7].

وأما انتهاء التكبير فجمهور المغاربة وغيرهم إلى أنه[8] ينتهي إلى آخر

= تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤٥. وانظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/ ١٢٧، وقد سبق أن ذكر المصنف هذا الحديث في النوع الثاني والأربعون.

(١) شبل بن عباد المكي، أبو داود، أجل أصحاب ابن كثير، عرض على ابن محيصن، عبد الله بن كثير، بقي إلى قريب سنة (١٦٠هـ).

معرفة القراء الكبار: ١/ ١٢٩، وغاية النهاية: ١/ ٣٢٣.

(٢) معروف بن مُشكان المكي، أبو الوليد، قارئ أهل مكة مع شِبْل، عرض على ابن كثير، وحدث عن عطاء ومجاهد، توفي سنة (١٦٥هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ١٣٠، وغاية النهاية: ٣/ ٣٠٣.

(٣) النشر: ٢/ ٤١٤، وانظر تفصيل لذلك أيضاً في: معرفة القراء: ١/ ١٤٢، وما بعدها.

والحديث رواه أيضاً البيهقي في شعب الإيمان، حديث رقم (١٩١٢) ورقم (١٩١٣) ورقم (١٩١٤).

وأبو عمرو الداني في التسير بسنده: ٢٢٧.

وابن الباذش في الإقناع بسنده أيضاً: ٢/ ٨٢٢.

(٤) اللطائف: ١/ ٣٢٠: «نبيك»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤١٥.

(٥) النشر: ٢/ ٤١٥. وانظر: الإتقان: ١/ ٣١١، وتفسير ابن كثير بنحوه في تفسيره: ٨/ ٤٤٥ وقال حكاه أبو شامة في شرح الشاطبية.

(٦) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٠: «تصحيحه»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤١٥.

وعبارة ابن كثير: (وهذا يقتضي صحة هذا الحديث). انظر: تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤٥.

(٧) تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤٥، وانظر: الإتقان: ١/ ٣١١.

(٨) الأصل: «أن» بدون هاء، والمثبت من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٠: يؤيده ما بعده.

سورة (الناس)، وجمهور المشارقة إلى أنه أول سورة (الناس) فلا يكبر آخرها، وهما مبنيان على خلاف مبدأ[1] التكبير، هل هو لأول السورة أو لآخرها؟ فمن قال: إنه لأولها لم يكبر لآخر[2] الناس، سواء كان ابتداء التكبير عنده من أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ أو من أول الضحى، ومن قال: الابتداء من آخر الضحى كبر في آخر الناس.

وأما قول الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ:

إِذَا كَــبَّــرُوا فِــي آخِــرِ الــنَّــاسِ ....

مع قوله:

.... [وَ][3] بَعْضٌ [لَهُ][4] مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ[5]

على ما تقرر من أن المراد بآخر الليل أول الضحى، فقال في «النشر»[6]: يقتضي أن يكون ابتداء التكبير من أول الضحى، وانتهاؤه آخر الناس، وهو مشكل لما تأصل؛ بل هو ظاهر المخالفة لما رواه، فإن هذا الوجه ـ وهو التكبير من أول الضحى ـ هو من زياداته[7] على «التيسير»، وهو من «الروضة» لأبي علي كما نص عليه أبو شامة[8]، والذي نص عليه في «الروضة» أن البزي[9] روى التكبير من أول سورة ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ إلى خاتمة

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٢٠: (مبني).

(٢) اللطائف: ١/ ٣٢٠: «آخر».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح): وأثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٠، وهو موافق لحرز الأماني: ١٤٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٠، وهو موافق لحرز الأماني: ١٤٩.

(٥) الشطران في حرز الأماني: ١٤٩، وهما من البيتين رقمي (١١٢٨)، (١١٢٩)، ونصهما كاملاً:

إِذَا كَـبَّـرُوا فِـي آخِـرِ الـنَّـاسِ أَرْدَفُـوا   مَعَ الـحَـمْـدِ حَتَّىٰ الْمُفْلِحُونَ تَوَسُّلَا
وَقَالَ بِهِ الـبَـزِّيُّ مِـنْ آخِـرِ الـضُّـحَىٰ   وَبَـعْـضٌ لَـهُ مِـنْ آخِـرِ الـلَّـيْـلِ وَصَّـلَا

(٦) النشر: ٢/ ٤٢١.

(٧) اللطائف: ١/ ٣٢٠: «زيادته»، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٤٢١.

(٨) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة: ٧٣٨.

(٩) النشر: ٢/ ٤٢١: «صاحب الروضة أن قال: روى البزي».

(الناس)، و[تابعه][1] الزينبي عن قنبل، ولفظه: خالف في الابتداء[2] فكبر من أول سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ولم[3] يختلفوا أنه منقطع مع خاتمة و(الناس)[4]. انتهى بحروفه[5].

فبهذا[6] الذي أخذ الشاطبي في[7] التكبير من روايته قطع بمنعه[8] من آخر (الناس)، فتعين حمل كلام الشاطبي على تخصيص التكبير آخر (الناس) بمن قال به من آخر (الضحى) كما هو مذهب صاحب «التيسير» وغيره، ويكون معنى قوله: إذا[9] كبروا في آخر (الناس) أي: إذا كبر من يقول بالتكبير في آخر (الناس) يعني الذي[10] قالوا به من آخر (الضحى)[11]. انتهى.

ويأتي على ما تقدم و[12] من كون التكبير لأول السورة أو آخرها حال وصل السورة بالسورة الأخرى ثمانية أوجه: اثنان منها على تقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، واثنان على تقدير أن يكون لأولها، وثلاثة محتملة على التقديرين، والثامن ممتنع وفاقاً، وهو: وصل التكبير بآخر السورة، وبالبسملة

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى: «متابعة»، وأثبته من اللطائف ١/ ٣٢١، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٢٢، ولإبراز المعاني ٧٣٨.

(٢) كذا في الأصل، وفي (ح): «ولفظه يخالف في الابتداء»، وفي اللطائف: ١/ ٣٢١: «في لفظه وخالفه في الإبتداء»، ولفظ أبي شامه في إبراز المعاني: ٧٣٨: (في لفظ التكبير، وخالفه في الإبتداء به)،

(٣) (ح): «وقال لم»، واللطائف: ١/ ٣٢١: «قال ولم»، وهو موافق لإبراز المعاني: ٧٣٨.

(٤) إبراز المعاني: ٧٣٨.

(٥) ما خالف في حروفه أثبته في مواضعه، وأشرت إليه في مواضعه.

(٦) اللطائف: ١/ ٣٢١: (فهذا)، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٢٢.

(٧) «في» ساقط من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢١، والنشر أيضاً.

(٨) تصحفت في (ح) إلى: «تمنعه».

(٩) تحرف في الأصل إلى «إذ»، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢١.

(١٠) كذا في جميع النسخ، وفي النشر: ٢/ ٤٢٢: «الذين».

(١١) النشر: ٢/ ٤٢١، ٤٢٢.

(١٢) كذا في الأصل، و(والواو) ليست في (ح) ولا في اللطائف: ١/ ٣٢١، وهو الصواب لوضوح زيادة الواو في سياق الكلام.

مع القطع[1] عليها؛ لأن البسملة لأول السورة فلا يجوز أن تجعل[2] منفصلة منها[3] متصلة بآخر السورة.

أما[4] الوجهان المبنيان على تقدير كون التكبير لآخر السورة فأولهما: وصل التكبير بآخر السورة والقطع عليه، ووصل البسملة بأول السورة، نص عليه/ في «التيسير»[5] كاختيار طاهر بن غلبون، وهو اختياره[6] في «جامع البيان»، وهو ظاهر كلام الشاطبي. [٩٠ب/ح]

وثانيهما: وصل التكبير بآخر السورة والقطع عليه والقطع على البسملة، نص عليه/ الجعبري[7] كأبي عبد الله الفاسي. [١٤٠ب/هـ]

وأما الوجهان المبنيان على تقدير كون التكبير لأول السورة، **فأولهما**: قطع التكبير من[8] آخر السورة وصله[9] بالبسملة ووصلهما[10] بأول السورة، نص عليه[11] ابن سوار في «المستنير» ولم يذكر غيره، واختاره أبو العز والهمداني[12]، وحكاه الداني وابن الفحام، ولم يذكر في «الكفاية» غيره[13].

ثانيهما[14]: قطعه عن آخر السورة ووصل البسملة[15] مع القطع

---

(١) سيرد تعريف المصنف للقطع والسكت بعد قليل.

(٢) تصحفت في الأصل إلى: «نجعل»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢١.

(٣) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٣٢١: «عنها»، وهو الصواب.

(٤) اللطائف: ١/ ٣٢١: «وأما».

(٥) التيسير: ٢٢٦.

(٦) اللطائف: ١/ ٣٢١: «وهو أحد اختياريه».

(٧) كنز المعاني للجعبري: ٣٢٥ب.

(٨) كذا في الأصل، وفي نسخة س: «عن»، وهو موافق للطائف: ١/ ٣٢١، وقد رجعت إلى نسخة (س) لوجود سقط هنا في نسخة (ح).

(٩) كذا في الأصل وس، وفي اللطائف: ١/ ٣٢١: «ووصله»، وهو الأنسب للسياق.

(١٠) اللطائف: ١/ ٣٢١: «ووصلها».

(١١) من قوله: «في التيسير...» إلى قوله: «نص عليه...» ساقط من (ح)، وقد أثبته بالإضافة إلى الأصل من (س) واللطائف: ١/ ٣٢١.

(١٢) اللطائف: ١/ ٣٢٢: «الهمذاني»، وهو تصحيف.

(١٣) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٣٢٢.

(١٤) اللطائف: ١/ ٣٢٢: «وثانيهما» بزيادة الواو.

(١٥) (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٢: «ووصله بالبسملة».

عليهما[1] والابتداء بالسورة، وهو ظاهر كلام الشاطبية[2]، ونص عليه كالفاسي، ومنعه الجعبري في شرحه[3].

قال ابن الجزري[4]: ولا وجه لمنعه إلا على تقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، وإلا فعلى[5] أن يكون لأولها لا يظهر لمنعه وجه، إذ غايته أن يكون كالاستعاذة، ولا شك في جواز وصلها بالبسملة وقطع البسملة عن القراءة.

وأما الثلاثة المحتملة على التقديرين، **فأولها**: وصل التكبير بآخر السورة، وبالبسملة، وبأول السورة، و[6]اختاره في الشاطبية، ونص عليه في أصلها[7]، وذكره في «المبهج» و«التجريد»[8].

وثانيها: قطعه عن آخر السورة وعن البسملة مع وصل البسملة بأول السورة، ويخرج من «الشاطبية» كما نص عليه الجعبري كالفاسي، واختيار ظاهر ابن غلبون[9] وأبي معشر.

وثالثها: القطع عن آخر السورة وعن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة، وهو ظاهر عن كلام الشاطبي، ونص عليه الجعبري كالفاسي، ومنعه

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٢٢: «عليها».

(٢) انظر كلام الشاطبي حول التكبير في: حرز الأماني: ١٤٨، ابتداء من البيت ١١٢١ حتى ١١٣٣.

(٣) قال الجعبري: ولا يجوز السكت على الآخر ووصل الأولين ولا وصل الوسط والسكت على الطرفين. انظر: كنز المعاني: ٣٢٥ب.

(٤) النشر: ٢/ ٤٣٤.

(٥) تحرفت في الأصل إلى: «والأفضل»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٢، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٤.

(٦) كذا في الأصل، والواو ليست في: (ح) واللطائف.

(٧) التيسير في القراءات السبع للداني: ٢٢٦.

(٨) تحرفت في الأصل إلى «التجويد»، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٢.

(٩) قال ابن غلبون: واعلم أن القارئ إذا أراد التكبير فإنه يكبر مع فراغه من آخر السورة من غير قطع ولا سكت في وصله، ولكنه يصل آخر السورة بالتكبير، ثم يقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم، وهو الأشهر الجيد، وبه قرأت وبه آخذ. . ثم مضى يستدل على صحة ما ذهب إليه. انظر: التذكرة: ٣٨٢.

مكي، قال في «النشر»[1]: ولا وجه لمنعه كلا التقديرين.

والمراد بالقطع والسكت هنا في هذه الأوجه المذكورة الوقف المعروف لا القطع الذي هو الإعراض، ولا السكت الذي هو دون التنفس، وهذا هو الصواب[2]. وزعم الجعبري أن المقصود بالقطع في قولهم هو السكت المعروف، كما زعم ذلك في البسملة فقال في شرح قول الشاطبي: فإن شئت فاقطع دونه، أي: فاسكت ولو قالها لأحسن[3]، إذ القطع عام فيه وفي[4] الوقف[5]. انتهى.

قال[6]: وهو شيء انفرد به، لم يوافقه أحد عليه، ولعله توهم ذلك من قول بعض أهل الأداء كمكي[7] والداني، حيث عبر[8] بالسكت عن الوقف [فحسب أنه][9] السكت المصطلح عليه، ولم ينظر آخر كلامهم ولا ما صرحوا به عقيب[10] ذلك، وأيضاً، فإن المتقدمين إذا أطلقوه لا يريدون به إلا الوقف، وإن[11] أرادوا به السكت المعروف[12] قيدوه بما يصرفه إليه.

وإن وقع آخر السورة ساكن أو منون كسر لالتقاء الساكنين على أصله نحو: ﴿فَٱرۡغَب﴾ [الشرح: ٨] الله أكبر، و﴿لخبير﴾ [العاديات: ١١] الله أكبر.

---

(١) النشر: ٢/ ٤٣٥.

(٢) النشر: ٢/ ٤٣٥.

(٣) (ح): «الآخر»، وهو تحريف.

(٤) «في» ليست في اللطائف: ١/ ٣٢٢، ولا في النشر: ٢/ ٤٣٦.

(٥) النشر: ٢/ ٤٣٦.

(٦) أي: ابن الجزري.

(٧) تحرفت في الأصل إلى «المكي»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٣، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٦.

(٨) اللطائف: «عبرا»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٦.

(٩) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «في أن»، وأثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٣، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٦.

(١٠) اللطائف: ١/ ٣٢٣: «عقب»، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٤٣٦.

(١١) اللطائف: ٢/ ٣٢٣: «وإذا»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٦.

(١٢) الأصل: زيادة واو، وحذفها يوافق (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٣، والنشر: ٢/ ٤٣٦، وهو الصواب.

وإن كان محركاً تركته على حاله، وحذفت همزة الوصل لملاقاته نحو: ﴿الحاكمين﴾ [التين: ٨] الله أكبر، و﴿ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] الله أكبر، و﴿عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] الله أكبر.

وإن وقع في آخرها [هاء][1] ضمير حذفت[2] نحو: ﴿رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨] الله أكبر، و﴿يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٨] الله أكبر، لما في وصلها من اجتماع ساكنين فحذف تخفيفاً[3]، وإذا وصلته بالتهليل الآتي ذكره[4] - إن شاء الله تعالى - أبقيته على حاله.

وإن كان منوّناً أدغم في اللام نحو: ﴿حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١] لا إله إلا الله، ويجوز المد على لا للتعظيم كما سيأتي في المد والقصر مع غيره.

المبحث الثاني: فيمن ورد عنه[5]:

اعلم أن التكبير قد صح عن أهل مكة، قرائهم، وعلمائهم[6]، وأئمتهم، وشاع ذلك عنهم واشتهر؛ بل قال ابن الجزري: إنه بلغ حد التواتر[7]، وقال الأهوازي: التكبير عن[8] أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة يستعملونه في قراءتهم في الدرس[9] والصلاة[10]، وهي سنة[11] لا يتركونها البتة، وقد صح

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٣ لحاجة السياق إليه.

(٢) اللطائف: ١/ ٣٢٣ زيادة: «صلتها».

(٣) تصحفت في الأصل إلى «تحقيقاً»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٣.

(٤) انظر المبحث الثالث من هذا النوع: في صيغته.

(٥) اللطائف: ١/ ٣٢٣ زيادة: «التكبير».

(٦) اللطائف: ١/ ٣٢٣: «قراؤهم وعلماؤهم»، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ٤١٠، وهو الموافق للسياق.

(٧) النشر: ٢/ ٤١٠.

(٨) (ح) واللطائف: ٢/ ٣٢٤: «عند»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤١٠.

(٩) النشر: ٢/ ٤١٠: «الدروس».

(١٠) في (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٤ هنا ما نصه: «انتهى. قال - وفي اللطائف: وقال - أبو الطيب بن غلبون: وهذه سنة مأثورة عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين».

(١١) اللطائف: ١/ ٣٢٤ زيادة: «بمكة».

عن ابن كثير من روايتي البزي وقنبل، وورد، أيضاً، عن أبي عمرو من رواية السوسي، وكذا عن أبي جعفر[1] من رواية العمري، ووافقهم ابن [محيصن][2]، قال الأهوازي في/ المفرد[3] عن ابن محيصن[4] كان يكبر من خاتمة الضحى[5] إلى آخر القرآن موصولاً بأول السورة، واختلف عن قنبل، فجمهور المغاربة لم يرووه عنه كما في «التيسير»[6]، و«العنوان»[7]، و«الهادي»، و«الكافي»، ورواه عنه في «المستنير والوجيز» وفاقاً لجمهور العراقيين وبعض المغاربة، والوجهان في الشاطبية، كالداني في غير «التيسير»[8]، وبه قطع للسوسي الحافظ أبو العلاء في غايته من جميع طرقه، وقطع [له][9] به في التجريد من طريق ابن حبش من أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ إلى آخر (الناس)، وروى سائر الرواة عنه ترك التكبير كالجماعة، قاله في «النشر»[10].

[١٤١/أ/هـ]

وقد أخذ بعضهم بالتكبير لجميع القراء، وبه كان يأخذ أبو الحسين الخَبَّازي[11]، وحكاه أبو الفضل الرازي[12]، والهذلي، وأبو العلاء، وهو الذي عليه العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار عند الختم في المحافل واجتماعهم في المجالس، وبذلك أخذ علينا مشايخنا، وكثير منهم يقوم به في

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٢٤ زيادة: «لكن».

(٢) تحرفت في الأصل و(ح) إلى «محيص»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٣٢٤.

(٣) (ح): «مفردة»، واللطائف: ١/ ٣٢٤: «المفردة».

(٤) تحرفت في (ح) إلى «محيصين».

(٥) اللطائف: ١/ ٣٢٤: «والضحى».

(٦) انظر: التيسير: ٢٢٦.

(٧) انظر: العنوان: ٢١٥.

(٨) انظر: النشر: ٢/ ٤٠٥، واللطائف: ١/ ٣٢٤.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٤.

(١٠) النشر: ٢/ ٤٠٥.

(١١) علي بن محمد بن الحسن بن محمد الخَبَّازي الجرجاني، أبو الحسن، شيخ القراء بنيسابور، توفي سنة (٣٩٨هـ).
غاية النهاية: ١/ ٥٧٧، ومعجم المؤلفين: ٧/ ٢٣٦.

(١٢) عبد الرحمٰن بن أحمد بن الحَسَن بن بندار الرازي العِجْلي، أبو الفضل، المقرئ، أحد الأعلام، من تصانيفه: كتاب «جامع الوقوف»، توفي سنة (٤٥٤هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٧، وغاية النهاية: ١/ ٣٦١.

صلاة رمضان، ولا يترك[1] عند الختم على أي حال كان، وروى السخاوي عن أبي محمد الحسن[2] بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد القرشي أنه صلى بالناس التراويح خلف المقام[3] بالمسجد الحرام، فلما كان[4] ليلة الختم كبر من خاتمة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سلم إذا[5] بالإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي قد صلى وراءه وقال: أحسنت، أصبت السنة[6].

وقد كانوا يكبرون إثر كل سورة ثم يكبرون للركوع، وذلك إذا استقبلوا[7] التكبير آخر السورة، ومنهم من كان إذا قرأ (الفاتحة) وأراد الشروع في البسملة[8] كبر وبسمل ثم ابتدأ بالسورة[9]، وكان بعضهم يأخذ به إذا ابتدأ السورة في جميع القرآن، ولعله اختيار منهم.

وليس التكبير بلازم لأحد من القراء، فمن فعله فحسن، ومن لم يفعله فلا حرج[10] عليه.

المبحث الثالث: في صيغته:

اعلم أنه لم يختلف فيه أنه (الله أكبر) قبل البسملة[11]، إلا أنه اختلف عن البزي والجمهور عنه على تعين[12] هذا اللفظ من/ غير زيادة ولا نقص، [١٩١أ/ح] وبه قطع في «التيسير» له من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ على أبي القاسم

---

(١) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٣٢٤: «ولا يتركه».

(٢) الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي، أبو محمد، مقرئ متصدر، قرأ على شبل بن عباد ودرباس، وعنه الشافعي. غاية النهاية: ١/ ٢٣٢.

(٣) (ح): «الإمام».

(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٤: «كانت»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٢٥.

(٥) (ح) زيادة: «بالإدغام»، وهو خطأ.

(٦) النشر: ٢/ ٤٢٥، ولطائف الإشارات: ١/ ٣٢٤.

(٧) اللطائف: ١/ ٣٢٤: «استعملوا».

(٨) (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٥: «السورة»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٢٧.

(٩) (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٥: «السورة» بسقوط حرف الجر.

(١٠) (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٥: «لا حرج».

(١١) اللطائف: ١/ ٣٢٥: «التسمية».

(١٢) اللطائف: ١/ ٣٢٥: «تعيين».

الفارسي، وقد زاد جماعة قبله التهليل تكميلاً له بكلمة التوحيد، وهو طريق ابن الحباب[1] وغيره عن البزي، وهي رواية حسنة ثبتت روايتها وصح سندها، قال ابن الحباب: سألت البزي كيف التكبير؟ فقال: لا إله إلا الله والله أكبر[2]، وزاد بعضهم على ذلك: (ولله الحمد) ثم يبسملون، وهي طريق أبي طاهر بن أبي هاشم عن أبي الحباب، وأما قنبل فقطع له جمهور المغاربة ممن[3] روى عنه التكبير فقط من غير زيادة، وهو الذي في «الشاطبية»[4]، وتلخيص أبي معشر، وزاد: التهليل له أكثر المشارقة، وبه قطع[5] له العراقيون من طريق ابن مجاهد، وقال في «المستنير»: قرأت به لقنبل على جميع من قرأت عليه، وقطع له [سبط][6] الخياط به في كفايته من الطريقين، وفي «المبهج» من طريق ابن مجاهد فقط[7].

وإذا تقرر هذا فليعلم[8] أن التهليل مع التكبير مع (الحمد) عند من رواه حكمه حكم التكبير، لا يفصل من بعضه من بعض[9]؛ بل [يوصل][10] جملة واحدة، وحينئذ حكمه مع آخر السورة وأول السورة الأخرى[11]، حكم التكبير

---

(١) الحسن بن الحُباب بن مَخْلَد الدَّقاق البغدادي، أبو علي، المقرئ، من كبار الحذاق، عرض على البزِّي ومحمد بن غالب الأنماطي، توفي سنة (٣٠١هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٢٩، وغاية النهاية: ١/ ٢٠٩.

(٢) النشر: ٢/ ٤٣٠.

(٣) تصحفت في الأصل و(ح) إلى «فمن»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٥، وهو المناسب للسياق.

(٤) قال الشاطبي ﷺ:

وَقُـلْ لَـفْـظُـهُ الـلَّـهُ أَكْـبَـرَ وَقَـبْـلَـهُ   لِأَحْـمَـدَ زَادَ ابْـنُ الـحُـبَـابِ فَـهَـلَّـلَا

انظر: حرز الأماني: ١٤٩، بيت رقم (١١٣٢).

(٥) (ح): «فقط»، وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «بسط»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣٢٥.

(٧) اللطائف: ١/ ٣٢٥ زيادة: «وزاد في التحميد أيضاً أبو الكرم ابن الصباح».

(٨) اللطائف: ١/ ٣٢٥: «فلتعلم».

(٩) يعني في القطع والسكت.

(١٠) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «يؤمر»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٦.

(١١) تحرفت في الأصل إلى «الآخرة»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٦.

يتأتى معه الأوجه السبعة السابقة، قال ابن الجزري: ولا أعلمني قرأت (بالحمدلة)[1] سوى الأوجه الخمسة الجائزة مع تقدير كون التكبير[2] لأول السورة، ويمتنع وجه الحمدلة من أول الضحى لأن صاحبه لم يذكره فيه.

ويلزم ترتيب التهليل مع التكبير على ما سبق، ولا يجوز مخالفة ما وردت به الرواية[3] وثبت به/ [الأداء][4]. [١٤١ب/هـ]

ولا يجوز التكبير في رواية السوسي إلا في وجه البسملة بين السورتين[5]، لأن راوي التكبير لا يجيز بين السورتين سوى البسملة، ويحتمل معه كل من الأوجه المتقدمة، إلا أن القطع على الماضية أحسن على مذهبه لأن البسملة عنده للتبرك وليست آية بين السورتين كما عند ابن كثير، وكذلك لا يجوز له التكبير من أول[6] الضحى لأنه خلاف روايته.

ولا يجوز له[7] الحمدلة مع التكبير إن يكون التهليل معه كما وردت به الرواية[8].

ولو قرئ لحمزة بالتكبير على رأي من قال به فلا بد له من البسملة معه، لأن القارئ ينوي الوقف على آخر السورة فيصير مبتدئاً بالسورة[9] الآتية، وإذا ابتدأ بها وجبت البسملة.

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٢٦ زيادة قوله: «بعد سورة الناس، ومقتضى ذلك لا يجوز مع وجه الحمدلة»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٧.

(٢) (ح): «التقدير».

(٣) تحرفت في الأصل إلى «الراوية»، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٦.

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «الأدى»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٣٢٦، وهو الموافق للنشر: ٢/ ٤٣٧.

(٥) من قوله: «بين السورتين. . .» إلى قوله: «سوى البسملة» ساقط من اللطائف: ١/ ٣٢٦.

(٦) تحرفت في الأصل إلى «أو»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٦.

(٧) (ح): «ولا تجوز له»، واللطائف: ١/ ٣٢٦: «ولا تجوز»، وما في اللطائف يوافق النشر: ٢/ ٤٣٧.

(٨) تحرفت في الأصل إلى «الراوية»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٦.

(٩) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٦: «للسورة»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٩.

وإذا قرأ[1] برواية التكبير وأريد القطع على آخر السورة، فإن قلنا: إن التكبير لآخر السورة كبر وقطع القراءة، وإذا أراد الابتداء بعد ذلك بسمل للسورة من غير تكبير، وإن قلنا: إنه لأول السورة[2] فإنه يقطع[3] على آخر السورة من غير تكبير، فإذا[4] ابتدأ بالسورة التي تليها بعد ذلك ابتدأ بالتكبير، إذ لا من التكبير إما لآخر السورة، وإما لأولها حتى لو سجد في آخر (العلق) فإنه يكبر أولاً لآخر السورة ثم يكبر للسجدة على القول بأن التكبير للآخر، وأما على القول بأنه للأول فإنه يكبر للسجدة فقط، يبدأ[5] بالتكبير لسورة (القدر).

و[ليس][6] الاختلاف في الأوجه السبعة [المذكورة][7] اختلاف رواية حتى[8] يلزم الإتيان بها بين كل سورتين، وإن لم يفعل يكن خللاً في الرواية؛ بل هو اختلاف تخيير، لكن الإتيان بوجه منها[9] يختص بكون التكبير لآخر السورة، وبوجه مما يختص بكونه لأولها، أو بوجه مما يحتملهما[10] متعين، إذ الاختلاف في ذلك اختلاف رواية فلا بد من التلاوة به، [إذ][11] قصد جمع

---

(١) اللطائف: ١/ ٣٢٦: «قرئ»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٩.

(٢) (ح): «فإن»، وهو تحريف.

(٣) تصحفت في الأصل إلى «القطع».

(٤) اللطائف: ١/ ٣٢٦: «فإن».

(٥) اللطائف: ١/ ٣٢٦: «يبتدئ»، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٩.

(٦) ما بين العقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «غير»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٦، وهو الصواب لاستقامة السياق به.

(٧) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٣٢٦، وفي الأصل و(ح): «المذكور»، وهو تحريف.

(٨) «حتى» ليست في النشر: ٢/ ٤٣٦.

(٩) اللطائف: ١/ ٣٢٦: «مما»، وهو الموافق للنشر: ٢/ ٤٣٦، والموافق أيضاً لما بعده من السياق.

(١٠) في الأصل: «يحتملها»، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٣٢٧، وهو الموافق للنشر: ٢/ ٤٣٦، وهو الصواب.

(١١) الأصل و(ح): «إذ»، وهو ناقص، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٣٢٧، وهو موافق للنشر: ٢/ ٤٣٦.

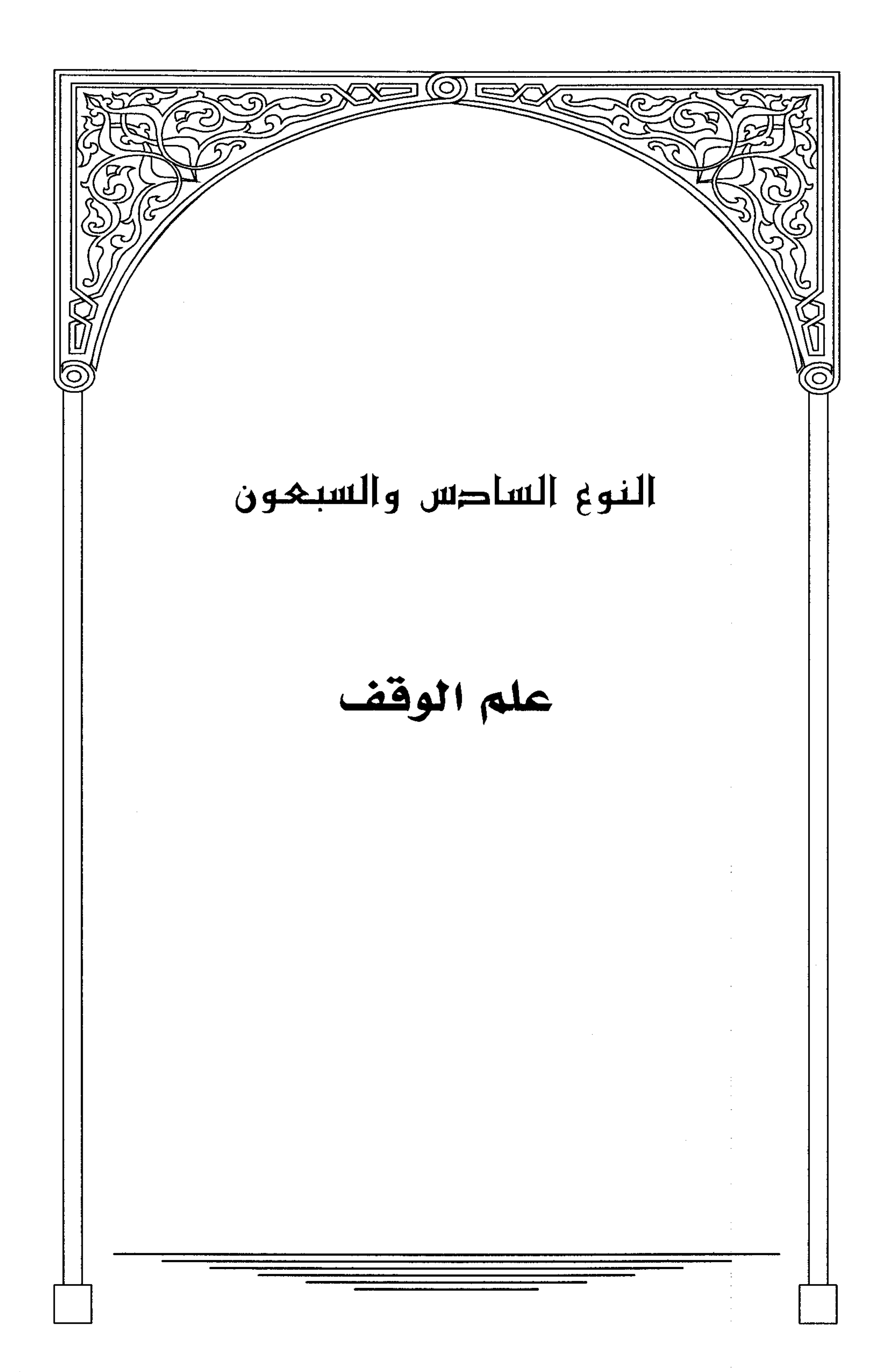
تلك الطرق، والله أعلم. انتهى ملخصاً من «النشر»[١].

قال الجعبري: وليس في إثبات التكبير مخالفة الرسم[٢]، لأن مثبتة لم يلحقه بالقرآن كالاستعاذة[٣]. انتهى.

(١) هذا من كلام القسطلاني في لطائف الإشارات: ١/ ٣٢٧. وانظر: النشر: ٢/ ٤٠٥ وما بعدها، باب التكبير وما يتعلق به، وقد نقلها القسطلاني بتصرف.

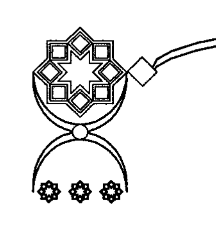
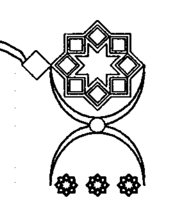
(٢) (ح): «بمخالفته المرسم».

(٣) لطائف الإشارات للقسطلاني: ١/ ٣١٨ ـ ٣٢٧.



النوع السادس والسبعون

علم الوقف

النوع السادس والسبعون

علم الوقف[1]

أما الوقف، فقال أبو حيان في «شرح التسهيل»[2]: هو قطع النطق آخر[3] اللفظ، وهو مجاز من السير، فكأن[4] لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها[5]، وقال الجعبري[6]: قطع صوت القارئ على[7] [آخر][8] الكلمة الوضعية زماناً، قال[9]: قطع[10] الصوت: جنس، وآخر الكلمة: فصل، أخرج قطعة على بعضها، فهو لغوي لا صناعي، والوضيعة[11] ليندرج فيه نحو: كلما الموصولة، فإن أخرها وضعاً الميم[12]، وزماناً[13]: وهو ما يزيد على الآن، أخرج[14] به السكت، قال: وهذا أجود من قولهم: قطع الكلمة

---

(١) وقد أفرد السيوطي في هذا النوع في الإتقان: ١/ ٢٣٠: «النوع الثامن والعشرون: في معرفة الوقف والابتداء».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) اللطائف: ١/ ٢٤٨: «عند آخر».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٤٨: «من قطع السير وكأن».

(٥) اللطائف: ١/ ٢٤٨: «قال ابن الدماميني: وهو أحسن من قول ابن الحاجب: قطع الكلمة عن ما بعدها».

(٦) كنز المعاني: ٣٦٦.

(٧) «على» ليست في كنز المعاني: ٣٦٦.

(٨) الأصل و(ح): «أجزاء»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٤٨، وهو موافق لكنز المعاني: ٣٦٦.

(٩) أي: الجعبري في كنز المعاني.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٤٨: «فقطع».

(١١) تحرفت في الأصل إلى «الوضيعة»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٨، وفي الكنز: ٣٦٦: «وقولنا الوضعية».

(١٢) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١/ ٢٤٨، وفي كنز المعاني: ٣٦٦: «اللام».

(١٣) (ح): «زماناً»، وفي الكنز: ٣٦٦: «وقولنا زماناً».

(١٤) الذي في الكنز: ٣٦٦: «آخر أخرج»، فلعلها زيادة من الناسخ.

عما بعدها، أو قطع الحرف عن الحركة لعمومه. انتهى.

وظاهر ذلك أن الوقف يكون من تنفس القارئ وعدم تنفسه، فقال ابن الجزري[1]: قطع صوت القارئ على آخر الكلمة زماناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة بما[2] يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض، فخرج بقيد التنفس [السكت][3] فإنه قطع الصوت زماناً[4] دون زمن الوقف، من غير تنفس كما اشترط[5] في «النشر»[6] حيث قال[7]: فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب[8] السكت، أو على ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، و﴿مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، لحفص من[9] غير مهلة[10] لم يكن ساكتاً ولا واقفاً، إذ[11] الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة[12]، والسكت لا يكون معه تنفس. انتهى.

وقد خرج بقوله: بنية استئناف القراءة القطع[13]، والمراد به الانتهاء، كالقطع على حزب[14]، أو ورد[15] ونحوهما[16] مما يشعر بالانقضاء[17]،

---

(١) في النشر: ١/ ٢٤٠، وقوله: «فقال ابن الجزري» ليس في الطائف.

(٢) النشر: ١/ ٢٤٠: «أما بما»، وهي كذلك في اللطائف: ٢٤٨/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ٢٤٨/١.

(٤) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ٢٤٨/١: «زمناً»، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٤٠.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٤٨: «اشترطه».

(٦) انظر: النشر: ١/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(٧) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٨ زيادة: «في آخر الباب».

(٨) (ح): «لصاحبه»، والأصل يوافق النشر: ١/ ٢٤٣.

(٩) (ح): «في»، والأصل يوافق النشر: ١/ ٢٤٣.

(١٠) (ح): «مهملة»، والأصل يوافق النشر: ١/ ٢٤٣.

(١١) اللطائف: ٢٤٨/١: «إذا»، وهو مخالف للنشر: ١/ ٢٤٣.

(١٢) (ح): «المهملة»، وهو تحريف.

(١٣) «القطع» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف.

(١٤) الحزب في اصطلاح القراء أربعة أرباع، ففي القرآن ستون حزباً.

(١٥) الورْدُ: الجُزْءُ مِن اللَّيْلِ يَكونُ عَلى الرَّجُلِ أنْ يُصَلِّيهِ، والنَّصِيبُ مِنَ القُرْآنِ أو الذِّكْر. المعجم الوسيط: (ورد): ٢/ ١٠٢٥.

(١٦) «الواو» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩.

(١٧) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «بالقضاء القراءة»، وهو تحريف.

واستدل بعضهم على وجوب تعلم الوقف بما ورد[١] عن علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه/ ورضي عنه ـ: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف[٢]؛ [١٤٢/أ/هـ]
لأن الترتيل[٣] المفسر في هذا الأثر بمعرفته مع تجويد الحروف مشروع[٤] للأمر به في سورة (المزمل)[٥] مع ما ورد عن ابن عمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ مما قد يفهم إجماع الصحابة على/ تعلمه، حيث قال فيما رووا[٦] [٩١ب/ح]
عنه: لقد عشنا برهة[٧] من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان[٨] قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فنتعلم حلالها[٩] وحرامها، وأمرها وزجرها[١٠]، وما ينبغي أن يوقف عنده منها[١١].

أقول: كذا ذكر القسطلاني[١٢] والسيوطي[١٣] ـ رحمهما الله تعالى ـ أن معنى ما يوقف عنده في خبر ابن عمر هو الوقف في القراءة، والظاهر خلاف

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «رووا».

(٢) انظر هذا الأثر في: وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري: ٣أ. وانظر: الإتقان: ١/ ٢٣٠.

(٣) «الترتيل» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩، وفي الأصل: «ترتيل»، وهو تحريف.

(٤) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «واجب».

(٥) وهو قول الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

(٦) في الأصل: «رواه»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩.

(٧) قال الراغب في المفردات: ٤٥ مادة: (بره): البُرْهَةُ: مُدَّةٌ مِنَ الزَّمَانِ.

وقال الجوهري في الصحاح: ٦/ ٢٢٢٧ مادة: (بره): أَتَتْ عَلَيهِ بُرْهَةٌ من الدَّهْرِ، وَبَرْهَةٌ: أي مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ مِنَ الزَّمَانِ.

(٨) «ليؤتى الإيمان» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩.

(٩) الأصل: «حالها»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «وآمرها وزاجرها».

(١١) الأثر أورده السيوطي في الإتقان، وعزاه إلى النحاس، وساق سند النحاس، وتتمة الأثر كما في الإتقان: «. . كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه».

قال السيوطي: وأخرج هذا الأثر البيهقي في سننه. الإتقان: ١/ ٢٣٠. وانظر وصف الاهتداء في: الوقف والابتداء للجعبري: ٢، والنشر: ١/ ٢٢٥..

(١٢) في لطائف الإشارات: ١/ ٢٤٩. وانظر: النشر: ١/ ٢٢٥.

(١٣) في الإتقان: ١/ ٢٣٠.

ذلك، وأن المعنى ما ينبغي أن يوقف عنه[1] من الأحكام الشرعية، ولو كان المراد ما ذكروه لقيل: ما يوقف عليه، فليتأمل، والله أعلم.

وقد شرط[2] جماعة من الأئمة المتقدمين[3] على الشيخ أن لا يجيز الطالب إلا بعد معرفة الوقف والابتداء، لكن ينبغي أن يكون غاية ذلك الحث[4] على مشروعيته والاهتمام به، إذ الوجوب الذي يأثم تاركه هو[5] الشرعي، فافهم.

ولا مرية أن [بمعرفتهما][6] تظهر معاني التنزيل، ونعرف[7] مقاصده، وتستعد[8] القوة المفكرة للغوص في بحر معانيه على درر فوائده ومبانيه[9]، وقد قال الهذلي[10] في «كامله»[11]: الوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم، به[12] يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتنافيين[13]، والحكمين المتغايرين. وقال[14] أبو حاتم[15]: من لا يعرف[16] الوقف لا يعلم القرآن. انتهى[17].

---

(١) كذا في الأصل و(ح)، ولعلها: «عنده».

(٢) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «ومن ثم اشترط».

(٣) انظر: النشر: ١/ ٢٢٥، واللطائف: ١/ ٢٤٩، والإتقان: ١/ ٢٣١.

(٤) (ح): «الحشر»، وهو تحريف.

(٥) (ح): «بعد»، وفي اللطائف: ١/ ٢٤٩: «لا الوجوب الشرعي الذي يأثم تاركه».

(٦) ما بين المعقوفين من اللطائف: ١/ ٢٤٩، وفي الأصل و(ح): «بمعرفتها»، وهو تحريف.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «وتعرف».

(٨) الأصل و(ح): «نستعد»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٤٩.

(٩) «ومبانيه»: ليست في اللطائف.

(١٠) اللطائف: ١/ ٢٤٩ زيادة: «مما رأيته»، والضمير هنا يعود على القسطلاني.

(١١) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٤٩.

(١٢) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «وبه».

(١٣) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «المتباينين».

(١٤) «قال» ساقط من (ح).

(١٥) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٤٩.

(١٦) اللطائف: ١/ ٢٤٩: «من لم».

(١٧) قال السيوطي: قال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء فيه.
وقال النكزاوي: باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل. الإتقان: ١/ ٢٣٠.

وقدموا الوقف على الابتداء وإن كان مؤخراً عنه في الرتبة[(١)]، لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، والابتداء الناشيء عن الوقف، وهو بعد[(٢)]، وأما الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي، فلا كلام فيهما، إذ لا يكونان[(٣)] إلا كاملين، كأول السورة، والخطبة[(٤)] وأواخرها.

ثم إن كلاً من أئمة الوقف قسمه بحسب ما سنح له.

قال الحافظ القسطلاني[(٥)] ـ رحمه الله تعالى ـ: والذي أعتمده من ذلك وأقول به أن اللفظ إما أن يتم أو لا. الثاني: الناقص وقد يسمى قبيحاً نحو الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ و﴿رَبِّ﴾، والأول إما أن يستغني عن تاليه أو لا، والثاني إما أن يتعلق به من جهة المعنى فالكافي، أو من جهة اللفظ فالحسن، والأول إما أن يكون استغناؤه استغناء كلياً أو لا[(٦)]، فالأول الكامل كأواخر السورة[(٧)]، و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] أول (البقرة)، والثاني التام: كـ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقد يشترط[(٨)] الحسن والناقص[(٩)] في التعلق اللفظ[(١٠)] لكن تعلق الناقص[(١١)] فيكون[(١٢)] أقوى، فكل حسن ناقص بالنظر لتاليه، وليس كل ناقص حسناً، وقد[(١٣)] يشتد تعلقه بلاحقه حتى يقبح الوقف[(١٤)] عليه[(١٥)]. انتهى.

---

(١) (ح): «المرتبة».
(٢) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩: «بعده».
(٣) الأصل: «إذا لا يكونا»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩.
(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٢٤٩ زيادة: «والقصيدة».
(٥) في اللطائف: ١/ ٢٥٠.
(٦) تحرفت في الأصل إلى «وإلا»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٠.
(٧) (ح): «السورة».
(٨) اللطائف: ١/ ٢٥٠: «يشترك».
(٩) تصحفت في الأصل إلى «الناقض»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٠.
(١٠) اللطائف: ١/ ٢٥٠: «اللفظي».
(١١) تصحفت في الأصل إلى «الناقض»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٠.
(١٢) كذا في الأصل، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٠: «قد يكون»، وهو المناسب لسياق الكلام.
(١٣) اللطائف: ١/ ٢٥٠: «إذ قد».
(١٤) (ح): «الموقف».
(١٥) لطائف الإشارات: ١/ ٢٥٠.

=

واعلم أن التام كما يوقف عليه يبتدي[1] بلاحقه، ويكون بعد تمام الكلام والفواصل وانقضاء القصص والأخبار، وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ [النمل: ٣٤]، هذا انقضاء حكاية بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ رأس الآية، وقد يكون في وسطها نحو: ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ [الفرقان: ٢٩]، وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله: و﴿لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩٠ ـ ٩١] آخر الفاصلة: ﴿سِتۡرٗا﴾، والتام: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، وقد يكون تاماً على قراة، حسناً على غيرها [نحو][2]: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١][3] تام على قراءة نافع[4] برفع الجلالة، وعلى النعت حسن[5].

= وقد أعرض المؤلف هنا عن نقل قرابة تسعة أسطر من لطائف الإشارات، ولم أكن لأشير إلى ذلك لولا أن هذا له علاقة مباشرة بمنهج المؤلف، ولكي لا أطيل، فها هو النص الذي أغفله المؤلف هنا:

قال القسطلاني: وقد ذهب القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة ـ رحمهما الله تعالى ـ إلى تقدير الموقوف عليه في القرآن بالتام والكافي والحسن والقبيح، وتسميته بذلك بدعة، ومسميه ومعتمد الوقف على نحوه مبتدع، قال: لأن القرآن معجز، وهو كله كالقطعة الواحدة، وبعضه قرآن معجز تام حسن، كما أن كله تام حسن.

وأجيب ـ والكلام للقسطلاني ـ بأن الأمر ليس كما زعم، لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الرصف العجيب، والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات، وأما قوله: إن بعضه تام حسن كما أن كله تام حسن، فغير مُسلّم لأنه إذا قال القارئ: «إذا جاء» ووقف، فليس بوقف تام، بل يحتمل أن يكون أراد القائل: إذا جاء فلان، أو غير ذلك مما هو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم وامتاز ظهر ما فيه من الإعجاز، انتهى.

انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٥٠.

وبغض النظر عن الترجيح في هذه المسألة فإن عدم نقل ابن عقيلة ـ الحنفي المذهب ـ لهذا النص له دلالة، وإن كانت غير مباشرة على مذهبيته.

(١) اللطائف: ١/ ٢٥٠: «يبتدأ»، وهو المناسب لسياق الكلام.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٥١.

(٣) وقد تحرفت في الأصل و(ح) إلى «على صراط العزيز الحميد».

(٤) قرأها نافع برفع الجلالة الشريفة وصلاً، وابتداءً بها على أنه مبتدأ خبره الموصول بعده، أو خبر مضمر، أي: هو الله. وقرأ كذلك أيضاً ابن عامر، وأبو جعفر. الإتحاف: ٢/ ١٦٦.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٥١: «تام على قراءة رفع الجلالة بعده، وعلى الخفض حسن».

[١٤٢ب/هـ] وقد يكون تاماً على تأويل، وغير تام على آخر/ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [٧] في (آل عمران)، وقد يتأكد استحباب الوقف على التمام[١] لبيان معنى مقصود، وهو ما لو[٢] وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، والابتداء ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وكقوله: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦][٣]، والابتداء ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧]، لئلا يوهم النعت، واستدلوا للتام[٤] بحديث أبي بكرة: أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ فقال: «اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقال: اقرأ القرآن[٥] على حرفين، فقال ميكائيل: استزده...» الحديث. إلى أن قال: «كل حرف كاف[٦] شاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب»[٧].

قلت: تقدم في نوع الأحرف السبعة[٨] التي أنزل القرآن عليها معاني ذلك، والصحيح ما قدمناه، فراجعه، وما ذكر من حمل كاف على الوقف الكافي أو[٩] التمام بعيد، والله اعلم.

---

(١) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٢٥١: «التام»، وهو الأنسب للسياق.

(٢) (ح): «مالوه»، وهو تحريف.

(٣) والآية هي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

(٤) اللطائف: ١/ ٢٥١: «للتمام».

(٥) «القرآن» ليست في اللطائف.

(٦) اللطائف: ١/ ٢٥١: «كل كاف».

(٧) أخرجه أحمد بلفظه عن أبي بكرة. المسند: ٥/٤١، ٥١، ١١٤، والطبري في تفسيره: ١٨١، وابن أبي شيبة في مصنفه: ١٠/٥١٧. وأخرج النسائي صدره بلفظه عن أُبيّ بن كعب مع قصة في أوله، حديث رقم (٩٤١). وأخرج أبو داود عجز الحديث بلفظه عن أُبيّ بن كعب مع زيادة قليلة، حديث رقم (١٤٧٧)، وأصل الحديث في البخاري حديث رقم (٤٩٩٢)، ومسلم حديث رقم (٨٢١).

(٨) انظر: الزيادة والإحسان، القسم الذي حققه الأخ محمد صفاء شيخ إبراهيم حقي: ١/ ٥٣٠، النوع الخامس والثلاثون.

وانظر هذا الحديث وغيره في: ١/ ٥٣٣، ١/ ٥٤٦ وما بعدها.

(٩) «أو» من (ح)، وفي الأصل: «والتمام»، ولعله تحريف، لوضوح الفرق بين التام والكافي.

وأما الكافي فهو ـ أيضاً ـ كالتمام في جواز الوقف عليه[1] والابتداء بتاليه، ويكثر في الفواصل كغيرها، وقد يكون كافياً على تفسير أو إعراب غير كاف على آخر، نحو ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ كاف على أن (ما) بعده نافية، غير كاف[2] على جعلها موصولها، فلا يبدأ بها حينئذ.

وقد يكون كافياً على قراءة غير كاف على غيرها، واستدلوا للكافي بحديث ابن مسعود المروي في «البخاري»: قال لي رسول الله ﷺ: «اقرأ علي». فقلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «فإني[3] أحب أن أسمعه من غيري»، قال: فافتتحت سورة (النساء)، فلما بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء: ٤١] قال: فرأيته فإذا عيناه تذرفان، فقال لي: «حسبك»، فأمره بالوقف على ﴿شَهِيدًا﴾[4]، وهو[5] متعلق بما بعده، لأنه بيان لحالهم حينئذ، أي: حينئذ[6] يود الذين جمعوا بين الكفر وعصيان الأمر، أو الكفرة والعصاة في ذلك الوقت[7] أن يدفنوا أو تسوى بهم الأرض كالموتى، أو لم يبعثوا/ أو لم يخلقوا، أو كانوا[8] هم والأرض سواء، فما بعده متعلق بما قبله. [١٩٢أ/ح]

وأما الحسن: فيحسن الوقف عليه لا الابتداء بلاحقه لتعلقه به كالوقف على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لأن تاليه غير مستغن عنه، إلا أن يكون رأس آية، وأمن اللبس كـ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فقد قيل بسنيته لحديث أم سلمة المروي عن أبي داود[9] وغيره[10]: إن النبي ﷺ كان إذا قرأ قَطّعَ قراءته آية آية يقول: ﴿بِسْمِ

---

(١) «عليه» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥١.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٥٢: «حسن على جعلها»، وهو خطأ، يبين ذلك سياق هذه الفقرة حيث قال: «وقد يكون كافياً على تفسير أو إعراب، غير كاف على آخر».

(٣) اللطائف: ١/ ٢٥٢: «إني».

(٤) رواه البخاري، البخاري مع الفتح: ٩/ ٢٩٨، وقد سبق تخريجه في النوع (٧٠).

(٥) (ح): «أو هو».

(٦) الأصل: «حين إذ» مفصولة.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٥٢: «الوقف».

(٨) اللطائف: ١/ ٢٥٢: «وكانوا».

(٩) رواه أبو داود في سننه بزيادة في آخره، حديث رقم (٤٠٠١).

(١٠) كأحمد في مسنده: ٦/ ٣٠٢ بلفظ مقارب جداً، والترمذي بلفظه حديث رقم =

﴿ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ . . .﴾ الحديث.

وروى البويطي[١] فيما نقله صاحب كتاب «المدد»[٢] عنها: أنه ﷺ كان يقرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ أربع آيات، وعد في المصباح[٣] إلى ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، وإلى السنية في ذلك ذهب الداني[٤] وغيره، واختاره البيهقي في «الشعب»[٥]، لأن الاهتداء بهديه ﷺ أحرى، والاقتداء بسنته أفضل وأولى[٦]. لكن تعقب الجعبري في كتابه

= (٢٩٢٧) إلا أنه لم يذكر فيه ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في بدايته، وقال: هذا حديث غريب. وقد رواه بمعناه أيضاً في حديث رقم (٢٩٢٣)، وقال: حديث حسن صحيح غريب. ورواه النسائي بمعناه أيضاً حديث رقم (١٠٢٢). وروى الحاكم قريباً منه في المستدرك: ١/ ٢٣٢، وقال: صحيح. وقال الذهبي: الحديث على شرط الشيخين. وروى الدارقطني مثله حديث رقم (٣٧)، وقال الدارقطني: إسناده صحيح وكلهم ثقات.

(١) يوسف بن يحيى البُوَيطي المصري، أبو يعقوب، صاحب الإمام الشافعي، وهو الذي قام مقامه في الدرس والفتوى بعد وفاته، توفي سنة (٢٣١هـ). تاريخ بغداد: ١٤/ ٢٩٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٧٠.

(٢) (ح): «المدو»، وهو تحريف، والكتاب هو: «المدد في معرفة العدد للجعبري». انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٦٤٤، وانظر في ذلك: لطائف الإشارات: ١/ ٢٥٢.

(٣) وهو في القراءات العشر لأبي الكرم المبارك بن فتحان الشهرزوري. انظر: النشر: ١/ ٩٠، وانظر ذلك في: اللطائف: ١/ ٢٥٣.

(٤) انظر: المكتفى في الوقف والابتداء: ١٥٧.

(٥) شعب الإيمان: ٥/ ٥٢٨، قال فيه البيهقي بعد أن ساق حديث أم سلمة: متابعة السنّة أولها ذهب بعض أهل العلم بسبب القرآن من تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها.

والعبارة هنا ـ كما هو ملاحظ ـ غير مستقيمة. وفي المنهاج للحليمي: «أما تقطيع القرآن آية آية فإنه أولى عندنا من تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها.. ثم ذكر حديث أم سلمة». انظر: المنهاج في شعب الإيمان لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي: ٢/ ٢٤٦.

(٦) قال الزركشي بعد أن عرض هذه المسألة باختصار، قال: قلت: وحكى النحاس عن الأخفش علي بن سليمان أنه يستحب الوقوف على قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لأنه رأس آية، وإن كان متعلقاً بما بعده. البرهان: ١/ ٣٥٠.

وقال الأشموني بعد أن ساق حديث أم سلمة: «وهذا أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي». انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد الأشموني: ١٢.

الاهتداء[1] الاستدلال بهذا الحديث على سنية وقف الفواصل بأنه لا دلالة فيه على الوقف على[2] ذلك، لأنه إنما قصد به إعلام الفواصل، قال: وجهل قوم هذا المعنى فسموه وقف السنة، إذ لا يسن إلا ما فعله تعبداً، ولكن هو وقف البيان. انتهى، أي: بيان الفواصل.

وقال في «المدد»[3]/ : فما وقف ـ عليه الصلاة والسلام ـ عليه دائماً [١٤٣/أ/هـ] تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وصله مرة ووقف عليه أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريفها، أو أن[4] يكون لتعريفه[5] الوقف التام والاستراحة، واحتمل الوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقديم تعريفها، أو على الوصل[6]، أو لتعريف التام فتردد فيه. انتهى.

و[7]قال الحافظ القسطلاني[8] ـ رحمه الله تعالى ـ: وأقول: في الاستدلال[9] بحديث أم سلمة ـ رضي الله تعالى عنها ـ هذا على السنية نظر من وجهين:

أحدهما: أنه رواه أبو داود[10] عن سعيد[11] بن يحيى الأموي قال: حدثني أبي، قال: حدثنا ابن جريج، ورواه الترمذي[12] عن علي بن حجر[13]

---

(١) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري: ٤٦١.

(٢) قوله: «الوقف على» ليست في (ح) ولا في اللطائف.

(٣) انظر: وصف الاهتداء للجعبري: ٤٦٠، واللطائف: ١/ ٢٥٣.

(٤) (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٣: «وأن».

(٥) اللطائف: ١/ ٢٥٣: «لتعريف».

(٦) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٣: «الأصل».

(٧) «الواو»: ليست في (ح).

(٨) في لطائف الإشارات: ١/ ٢٥٣.

(٩) اللطائف: ١/ ٢٥٣: «في استدلالهم».

(١٠) سنن أبي داود حديث رقم (٧٤، ٤٠٠١).

(١١) هو: سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي، البغدادي، أبو عثمان، توفي سنة (٢٤٩هـ). الكاشف: ١/ ٢٩٨، والتقريب: ٢٤٢.

(١٢) سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢.

(١٣) هو: علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي، حافظ مرو، روى عن شريك، وإسماعيل بن جعفر، وعنه البخاري، ومسلم، والترمذي، توفي سنة (٢٤٤هـ). الكاشف: ٢/ ٢٤٤، والتقريب: ٣٩٩.

قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن ابن [أبي][1] مليكة، عن أم سلمة بلفظ: يقطع[2] قراءته، يقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ثم يقف، . . . إلى آخره. قال الترمذي: هذا حديث غريب، هكذا رواه يحيى بن سعيد الأموي وغيره، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة، وليس إسناده بمتصل[3] لأن الليث روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن يعلى[4] بن [مملك][5]، عن أم سلمة أنها وصفت قراءة[6] النبي ﷺ مفسرة حرفاً حرفاً[7].

الثاني: قال التُّوربُشتي[8]: هذه الرواية ليست سديدة[9] في الألسنة، ولا بمرضية في اللهجة العربية؛ بل هي ضعيفة لا يكاد يرتضيها أهل البلاغة، وأن الراجحة رواية الليث قراءة[10]، ولا ريب أنه ﷺ كان أفصح الناس لهجة، فالأظهر أنه ﷺ إنما كان يقف ليبين للمستمعين رؤوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ولا ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ لما في الوقف عليهما من قطع الصفة عن الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك[11].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٥٤ وكتب التراجم.

(٢) تصحفت في الأصل إلى «بقطع».

(٣) اللطائف: ١/ ٢٥٤: «متصلاً».

(٤) يعلى بن مملك المكي، روى عن أم الدرداء، وأم سلمة، وعنه ابن أبي مليكة. الكاشف: ٣/ ٢٥٩، والتهذيب: ١١/ ٤٠٥.

(٥) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «مالك»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٥٤ وكتب التراجم.

(٦) اللطائف: ١/ ٢٥٤: «قراءته».

(٧) اللطائف: ١/ ٢٥٤ زيادة: «وحديث الليث أصح، ففيه تضعيف لرواية: كان يقطع قراءته». وأن الراجح رواية الليث: قراءة مفسرة حرفاً حرفاً. وانظر: سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢.

(٨) فضل الله بن حسن التوربشتي أو التُّرْبُشتي الحنفي، أبو عبد الله، شهاب الدين، الفقيه، من تصانيفه: «الميسر في شرح مصابيح السنة للبغوي»، توفي سنة (٦١١هـ). كشف الظنون: ١/ ١٧١٩، والأعلام: ٥/ ١٥٢.

(٩) اللطائف: ١/ ٢٥٤: «بسديدة».

(١٠) قوله: «وإن الراجحة رواية الليث قراءة» ليست في اللطائف.

(١١) في اللطائف هنا ما نصه: «ولذا استدرك الترمذي ـ والله أعلم ـ بقوله: وحديث =

أقول: كذا ذكر، وقد ثبت هذا الحديث من طريق عن النبي ﷺ، وقولهم: إنه ينافي البلاغة والفصاحة، محل نظر، بل في القراءة على هذا الوجه كمال الترتيل وحسن الأداء، والله أعلم.

وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً على آخر، وتاماً على غيرهما.

وأما[1] الناقص، فقد يكون [بعضه][2] أقبح من بعض، كالوقف[3] على ما يخل بالمعنى نحو الوقف على ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]، فلا يجوز تعمد الوقف عليه لفساد المعنى المراد من القرآن، وأقبح منه الوقف على[4] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿لَآ إِلَٰهَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] ما لم يقطع[5] نفس القارئ، ولم يتمكن من الوصل.

واستدلوا بعدم[6] جواز ذلك بما روي: أن رجلين جاءا إلى النبي ﷺ [فتشهد][7] أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما.. ووقف، فقال له رسول الله ﷺ: «قم واذهب[8]، بئس الخطيب أنت»[9].

= الليث أصح، نعم لا ينبغي أن يقال في الوقف على ما ذكر في حديثها: إنه قبيح، والوقف على كل كلمة جائز ووصل القرآن كله جائز».

(١) (ح): «وإنما».

(٢) ما بين المعقوفين تحرفت في الأصل و(ح) إلى «نقصه»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٢٥٥.

(٣) الأصل: «الوقف»، وما أثبته من (ح) واللطائف، وهو المناسب للسياق.

(٤) اللطائف: ١/ ٢٥٥ زيادة: «نحو».

(٥) اللطائف: ١/ ٢٥٥: «ينقطع»، وهو أنسب.

(٦) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٥: «لعدم».

(٧) الأصل و(ح): «فشهد»، وهو تحريف، والمثبت من اللطائف: ١/ ٢٥٥، وفي مسند أحمد: ٤/ ٢٥٦، وصحيح مسلم: ٢/ ٥٩٤: «خطب».

(٨) اللطائف: ١/ ٢٥٥: «قم أو اذهب».

(٩) الحديث رواه أحمد في المسند: ٤/ ٢٥٦ عن عدي بن حاتم، ومسلم حديث رقم (٨٧٠) كلاهما بلفظ: «بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله».

وقد تقدم هذا الحديث في النوع (٧٤).

قالوا: فكره رسول الله ﷺ الوقف على المستبشع، لأنه جمع فيه بين حالي المطيع[1]، من أطاع الله ورسوله، ومن عصى، وكان حقه أن يقف على رشد، ثم يقول: «ومن يعصهما فقد غوى». وفي الاستدلال به نظر[2].

وكما يقبح الوقف يقبح الابتداء، وذلك نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، و﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، و﴿لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: ٢٢]، فهذا ونحوه يحرم أن يقصد[3]، إلا إن اضطر، لكن قالوا: يجب عليه العود ليخرج من الحرمة[4]، لكن قول حمزة:/ أكره الوقف المستبشع[5]، يدل على الكراهة دون الحرمة، وإن ثبت عنه ﷺ أنه وقف على كل فاصلة ولم يرجع انتفت الكراهة والحرمة[6]، وتعين الجواز في نحو: ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠]، و﴿أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢]، ومن ثم قال حمزة: ونية المسلم تخرجه عنها. قال الجعبري[7]: لأنه حاك كلام الله لا مخبر عن نفسه، والاحتياط العود. وقد علم أن[8] لا وقف محرم ولا لازم، خلافاً لما ادعاه السجاوندي[9]، بل

[١٤٣ب/هـ]

---

(١) «المطيع» الصواب حذفها كما في اللطائف: ١/ ٢٥٥.

(٢) يوضح ذلك ما ورد في الشفا للقاضي عياض، ونصه: «أن خطيباً خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما. فقال له النبي ﷺ: «بئس خطيب القوم أنت قم»، أو قال: اذهب»، قال أبو سليمان: كره منه الجمع بين الاسمين بحرف الكناية لما فيه من التسوية، وذهب غيره إلى أنه إنما كره له الوقوف على يعصهما، وقول أبي سليمان أصح، لما روي في الحديث الصحيح أنه قال: ومن يعصهما فقد غوى، ولم يذكر الوقوف على يعصهما». انظر: الشفا: ١٦ عن اللطائف هامش (٦): ٢٥٥.

(٣) (ح): «أن قصده يحرم»، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٥: «يحرم قصده».

(٤) انظر: الوقف والابتداء للداني: ١٥٠، وقد ذكر الجعبري هذا القول في وصف الاهتداء: ٤٦٦، وعزاه إلى الشنبوذي.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٥٥: «الوقوف المستبشعة»، وهو موافق لما في وصف الاهتداء للجعبري: ٤٦٦.

(٦) من قوله: «وإن ثبت...» إلى قوله: «والحرمة» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٥.

(٧) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: ٤٦٦.

(٨) اللطائف: ١/ ٢٥٦: «أنه».

(٩) محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، أبو عبد الله، المقرئ المفسر النحوي، له تفسير حسن للقرآن سماه «عين التفسير»، وكان في وسط المئة السادسة. إنباه الرواة: ٣/ ١٥٣، وغاية النهاية: ٢/ ١٥٧.

وصل الكل، والوقف على كل كلمة مستقلة جائز[1] والكلام في الأولوية للإيصال[2] والاستقلال[3]، وذلك بناء على أن الفارق بين المعاني الوقف والوصل، وهو غلط؛ إذ هو وظيفة الإعراب الناشئ عن التركيب، فلا يلزم من الوقف على: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] تعين ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩] للاستئناف، ولا من وصله تعينه للصفة، كما لا يلزم في[4] ذلك/ في قوله: ﴿ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢] أول سورة (إبراهيم)، وإلا لزم رفع [الله][5]، واللازم منتف. انتهى. نعم إذا قصد تحريف المعنى عن موضعه، وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى حرم عليه ذلك[6]. [٩٢ب/ح]

قال في «التتارخانية»[7] ناقلاً عن «فتاوى الحجة»: الأصل أن حفظ الوقف ومعرفة ذلك من باب الفضيلة، ولا يتعلق به قطع الصلاة، أينما[8] وقف لا تفسد صلاته، وكذا التقديم والتأخير، حتى لو قرأ: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] ووقف، ثم قال: ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، هذا الوقف غير مستحسن، ولكن لا يقطع الصلاة[9]، وهذا مذهب الفقهاء، فأما مذهب القراء فهم يزعمون أن عدداً من الوقف[10] في القرآن في مواضع

---

(١) تصحفت في الأصل إلى «جائر»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٦.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٥٦: «للأصالة».

(٣) كذا في الأصل، و«في» ساقطة من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٦.

(٤) تحرفت في الأصل و(ح) إلى «الحمد لله»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٢٥٦.

(٥) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «يسلكه»، وهو كذلك في جميع نسخ كتاب لطائف الإشارات، قال محققه: وما أثبتناه ـ أي لفظ الجلالة ـ هو الصواب، ويبدو أن تصحيفاً حدث لهذه الكلمة لأن جزءها الأخير هو صورة لفظ الجلالة كما ترى.اهـ. انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٥٦ هامش (٩).

(٦) لطائف الإشارات: ١/ ٢٤٨، ٢٥٦.

(٧) انظر طرفاً من ذلك في: الفتاوى الهندية: ١/ ٨١.

(٨) (ح): «إنما»، وهو تحريف.

(٩) استخدام لفظ «حتى» هنا في قوله: «حتى لو قرأ ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ..﴾» غير مناسب لوجود ما هو أبشع من هذا الوقف، كقراءة قوله: «إن الله فقير»، ثم الوقف والاستئناف مرة أخرى بقوله: ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ..﴾ وغيرها من الوقوف. انظر في ذلك: النشر: ١/ ٢٢٩.

(١٠) كذا في الأصل، وفي(ح): «الوقوف»، وهو المناسب للسياق.

معينة لو وقف عندها تقطع الصلاة، وسمعت أنهم يكفرون به صاحبها، ولكن الكفر إنما يكون بالقصد وهو الاعتقاد، والذي يقف في جمع القرآن للتنفس والضرورة لا يكون للكفر فيه مدخل، ولا يقطع الصلاة، فمن ذلك قول الله ـ جل شأنه ـ حكاية عن الشيطان يقول يوم القيامة للكفار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، فلو وقف عند قوله: ﴿كَفَرْتُ﴾ قال بعض القراء[١]: يكفر، وهذا ليس بكفر، لأن الشيطان يكفر بمن أشرك به. انتهى. وأطال[٢] في ذلك.

أقول: قد علمت أن القراء المحققين لا يقولون بشيء من الوقف واجباً وشرعياً في شيء من القرآن. والذي قالوه[٣]: إنه لا يوقف[٤] على الصفة دون الموصوف، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على المضاف دون المضاف إليه في قوله[٥]: ﴿وَٱلْمُقِيمِى﴾ من قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على المفعول دون الفاعل[٦]، ولا على المؤكد دون

---

(١) ومن هؤلاء القراء ابن الجزري حيث قال:

مَغْلُولَةٌ فَلَا تَكُنْ بِوَاقِفِ ... فَإِنَّهُ حَرَامٌ عِنْدَ الوَاقِفِ
وَلَا عَلَىٰ إِنَّا نَصَارَىٰ قَالُوا ... أَيْضاً حَرَامٌ فَاعْرِفَن مَا قَالُوا
وَلَا عَلَىٰ المَسِيحُ ابنُ اللَّهِ ... فَلَا تَقِفْ وَاسْتَعِذَن بِاللَّهِ
فَإِنَّهُ كُفْرٌ لِمَنْ قَدْ عَلِمَا ... قَدْ قَالَهُ الجَزْرِيُّ نَصًّا حَسْبَمَا
وَقِسْ عَلَىٰ الأَحْكَام فِيمَا قَدْ بَقِي ... فَإِنَّهُ الحَقُّ فَعِي وَحَقِّقِ
وَلَا تَقُلْ يَجُزْ عَلَىٰ الحِكَايَةِ ... فَإِنَّهُ قَولٌ بِلَا دِرَايَةِ

والصواب في هذه المسألة أن لا يحكم بكفره من غير تعمد واعتقاد لمعناه، ومهما كان الأمر فإن من وقف على مثل هذه الكلمات في كتاب الله متعمداً الوقوف عندها دون قصده لمعناها فإنه لا يتعدى كونه آثماً إن عرف المعنى.

انظر في ذلك: منار الهدى للأشموني: ١٤.

(٢) «وأطال» ساقط من (ح).

(٣) اللطائف: ١/٢٥٦: «قرروه».

(٤) (ح): «لا يقف».

(٥) اللطائف: ١/٢٥٦: «كقوله».

(٦) اللطائف: ١/٢٥٦: «ولا على الفاعل دون المفعول».

المؤكد، ولا على الظرف دون ما عمل فيه، ولا على المعطوف عليه نسقاً[1] وبياناً[2] دون المعطوف إلا إذا كثرت المعطوفات وطال الكلام [وعجزت][3] الطاقة عن بلوغ الوقف لقصر النفس، فيجوز في تضاعيف الكلام على التسامح، أو كان عطف جملة على جملة فيسوغ، أيضاً، لأنهما يجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى، فاللاحقة كالمنفصلة عن السابقة، ولا بين الموصول وصلته لأن الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد، فهو كالمنفصل بين حروف الاسم الواحد، وهو غير جائز، ولا على المبدل[4] دون البدل، ولا على أحد مفعولي ظننت، ولا على اسم إن وأخواتها دون خبرها، ولا على خبر إن وجوابها[5] دون اسمها، ولا على اسم كان وأخواتها دون خبرها، ولا على خبرها دون اسمها، ولا على التمني، والشرط، والاستفهام، والأمر، والنهي، دون أجوبتها، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه، ولا على الرافع اللفظي دون المرفوع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على الجار دون المجرور، ولا على الجازم دون/ المجزوم، ولا على المُمَيَّز[6] دون [١٤٤/أ هـ] المميِّز، ولا على المفَسَّر دون المفَسِّر، ولا على ذي[7] الحال دونها، ولا على المستثنى منه دون المستثني، ولا على المشار به دون المشار إليه، ولا على ذي علة وسبب ودونهما كلام كي، ولا على المجاور دون ما جاوره نحو: ﴿يَشْتَهُونَ﴾ [الواقعة: ٢١] حتى يقول: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الواقعة: ٢٢] في قراءة الجر[8].

---

(١) تصحفت في الأصل إلى «نشقاً»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٦.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٥٦: «أو بياناً».

(٣) الأصل و(ح): «وعجز»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٥٧.

(٤) كذا في الأصل و(ح)، وفيه نقص، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٦: «المبدل منه»، وهي في اللطائف إضافة من المحقق، وإلا فليست في نسخة من نسخ الكتاب، وما فعله ـ جزاه الله خيراً ـ هو الصواب إن شاء الله.

(٥) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٧: «وأخواتها»، فلعله هو الصواب.

(٦) (ح): «المتميز».

(٧) «ذي» ساقط من (ح).

(٨) (ح): «الخبر»، وهو تحريف، فإن هذه الآية قرأها حمزة والكسائي وأبو جعفر بالجر فيهما عطفاً على «جنت النعيم»، فكأنه قيل: هم في جنات، وفاكهة، ولحم، وحور. انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٥١٥.

وليس مرادهم تحتم ذلك ولزومه؛ بل يحمل إطلاق من قال: لا يجوز، على الجواز الأدائي الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، لا الحرمة والكراهة، وقد [اغتفروا][1] في طول الفواصل والجمل المعترضة، في حال جمع القراءة[2]، وقراءة التحقيق والترتيل، ما لم يغتفروا في غيره، فربما أجازوا الوقف والابتداء ببعض ما نصوا على اجتنابه.

وجوز بعضهم الابتداء بـ«ثم» في القرآن[3]، لأنها للتراخي والمهلة[4] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، وقوله[5]: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]، واستثني من ذلك قوله[6]: ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَـٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨] لكونه مجزوماً بالعطف على مجزوم[7].

وكذا[8] يجوز الابتداء بـ«بل» إذا كانت بمعنى الإضراب، وهو يكون بمعنى الإبطال إن تلا[9] جملة نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦]، والانتقال من غرض إلى غرض نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦]، وقوله: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [صٓ: ١ ـ ٢]، فإن كانت بل للعطف، وهو أن يليها مفرد كقوله: قام زيد بل عمرو. امتنع الابتداء بها، لأنه لا يفصل بينها وبين المعطوف[10] عليه.

---

(١) الأصل و(ح): «اغتفر»، وهو تحريف، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٥٧.
(٢) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٧: «القراءات»، وهو أصح.
(٣) (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٧: «في جميع القرآن».
(٤) تحرفت في (ح) إلى «والمهملة».
(٥) (ح): «وأقول»، وهو تحريف.
(٦) اللطائف: ١/ ٢٥٧: «نحو قوله تعالى».
(٧) (ح): «مجزم»، وهو تحريف.
(٨) (ح): «كذا».
(٩) في الأصل و(ح): «بلى»، وهو غلط، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٥٧.
(١٠) تكررت في الأصل.

وأما «بلى» فهي حرف جواب تختص[1] بالنفي، وتفيد[2] إبطاله، سواء كان مجرداً نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، أو مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقول[3]: بلى، أو توبيخياً[4] نحو: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، أو تقريرياً[5] نحو: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨، ٩]، وقعت[6] في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً.

وهي على ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يجوز الوقف عليه إجماعاً، لتعلق ما بعدها بما قبلها، وذلك في سبعة، في (الأنعام): ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ [٣٠]، وفي (النحل): ﴿بَلَىٰ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا﴾ [٣٨]، وفي (سبأ): ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ [٣]، وفي (الزمر): ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾ [٥٩]، وفي (الأحقاف): ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ [٣٤]، وفي (التغابن): ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [٧]، وفي (القيامة): ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [٤]. نعم جوزه السخاوي[7] في (سبأ)، و(التغابن)، لأن ما بعد «بلى» يجوز الابتداء به، فيقول: ﴿وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ فيكون رداً لنفيهم البعث، ثم أقسم على البعث، فهو وقف كاف لأن تعلقه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

القسم الثاني: ما فيه/ خلاف والاختيار المنع، وذلك في خمسة [١٩٣أ/ح] [مواضع][8]: في (البقرة): ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ﴾ [٢٦٠]، وفي (الزمر): ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ﴾ [٧١]، وفي (الزخرف): ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا﴾ [٨٠]، وفي (الحديد): ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمۡ فَتَنتُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ [١٤]، وفي (الملك): ﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا﴾ [٩].

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٥٨: «يختص».
(٢) اللطائف: ١/ ٢٥٨: «يفيد».
(٣) اللطائف: ١/ ٢٥٨: «فتقول».
(٤) اللطائف: ١/ ٢٥٨: «توبيخاً».
(٥) اللطائف: ١/ ٢٥٨: «تقريراً».
(٦) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٨: «ووقعت»، وزيادة الواو أصح.
(٧) في جمال القراء: ٢/ ٥٧٦.
(٨) ما بين المعقوفين زيادة يحتاجها السياق لم ترد في الأصل ولا في (ح)، وأثبتها من اللطائف: ١/ ٢٥٨.

القسم الثالث: في الاختيار و[1]جواز الوقف عليه، وهو[2] العشرة الباقية.

وأما «كلاً»، وهي في ثلاثة وثلاثين موضعاً كلها في النصف الثاني من القرآن، فقال في «المغني»[3]: عند[4] سبيويه[5]، والخليل، والمبرد، والزجاج[6]، وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها. ورأي الكسائي، وأبي[7] حاتم ومن وافقهما: أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيه[8] فزادوا معنى/ ثانياً يصح أن يوقف عليه[9] دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال: [١٤٤ب/هـ]

أحدها: قول الكسائي وتابعيه[10]، تكون بمعنى «حقاً».

والثاني: قول أبي حاتم ومتابعيه، تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحية.

والثالث: قول النَّضر[11] بن شُميل[12] ومن وافقه[13]، تكون حرف

---

(١) «الواو» ساقطة من (ح).

(٢) اللطائف: ١/٢٥٩: «ما الاختيار جواز الوقف عليها وهي...».

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: ٢٤٩.

(٤) اللطائف: ١/٢٥٩ زيادة: «هي».

(٥) قال سيبويه: وأما «كلا» فردع وزجر. الكتاب: ٤/٢٣٥.

(٦) هو: إبراهيم بن السرّي بن سهل الزَّجَّاج، أبو إسحاق، النحوي، صاحب كتاب معاني القرآن، أخذ عن المبرد، توفي سنة (٣١١هـ). تاريخ بغداد: ٦/٨٩، وإنباه الرواة: ١/١٩٤.

(٧) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/٢٥٨: «وأبو»، والوجهان صحيحان، فتقدير الكلام فيما أثبته: «ورأي أبي حاتم»، وتقدير الذي في اللطائف: «ورأى أيضاً أبو حاتم».

(٨) «فيه» ساقطة من الأصل، وأثبته من (ح)، وفي اللطائف: ١/٢٥٩: «فيها».

(٩) اللطائف: ١/٢٥٩: «يصح عليه أن يوقف».

(١٠) اللطائف: ١/٢٥٩: «ومتابعيه».

(١١) هو: النضر بن شُميل بن خرشة بن يزيد الماني التميمي، أبو الحسن، من تصانيفه: كتاب «المدخل إلى كتاب العين»، توفي سنة (٢٠٣هـ). تاريخ بغداد: ١٣/٣٠٣، وإنباه الرواة: ٣/٣٤٨.

(١٢) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/٢٥٩ زيادة: «والفراء».

(١٣) (ح) واللطائف: ١/٢٥٩: «وافقهما»، والذي في (ح) تحريف لأنه لم يرد قبلها «والفراء».

جواب بمنزلة: أي ونعم، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المدثر: ٣٢] فقالوا: معناه: أي القمر. واختار ابن هشام[١] قول أبي حاتم لأنه أكثر اطراداً، فإن قول النضر لا يتأتى إلا في آيتي (المؤمنين) و(الشعراء)، إلا أن[٢] آية (المؤمنين) وهي: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ﴾ [٩٩، ١٠٠] لو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة إن، ولو كانت بمعنى نعم لكانت بالوعد[٣] بالرجوع، لأنها بعد الطلب كما تقول[٤]: أكرم فلاناً فيقول: نعم.

وأما آية[٥] (الشعراء) وهي: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ فبكسر[٦] إن، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق.

وأما قول الكسائي: إنها تكون بمعنى حقاً فلا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾ [المطففين: ٧]، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥] لأن إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقاً، ولا بعدما كان بمعناها. وإذا صلح الموضع للردع وغيره[٧] جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها نحو: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٧٨، ٧٩]. انتهى.

ويجوز الابتداء بـ(أم) المنقطعة التي بمعنى بل[٨] نحو: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن

---

(١) مغني اللبيب: ٢٤٩.

(٢) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٢٥٩: «لأن»، وهو أنسب للسياق.

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٩: «للوعد».

(٤) (ح): «يقول»، وفي اللطائف: ١/ ٢٥٩: «يقال».

(٥) «آية» تكررت في الأصل.

(٦) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٦٠: «فلكسر».

(٧) اللطائف: ١/ ٢٦٠: «ولغيره».

(٨) تقع (أم) متصلة بعد همزة التسوية، كما تقع بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين. ففي الحالة الأولى: لا تقع غالباً إلا بين جملتين مؤولتين بمفردين سواء أكانت الجملتان المتعاطفتان في هذه الحالة اسميتين أم فعليتين أم مختلفتين مثل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وفي الحالة الثانية: يطلب بها وبأم التعيين يغلب في (أم) أن تقع بين مفردين كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ أي: أيهما عندك؟. =

﴿تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ٣٣]، فإن كانت معادلة[1] لهمزة الاستفهام كقوله: خرج[2] زيد أم عمرو، أو لهمزة التسوية نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لم يحسن الابتداء بهذا[3].

وكذا يجوز الابتداء، أيضاً، بـ«حتى»[4] كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم﴾ [المؤمنون: ٧٧]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ﴾ [مريم: ٧٥].

واستثني من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦]، لأن الفائدة المقصودة لم تأت بعد، وكذا الابتداء[5] بها إذا كان ما قبلها[6] مغيّاً[7] بما بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النور: ٣٣] لقوة اتصال ما بين الغاية والمغيا.

وكل ما في القرآن من الذي والذين يجوز وصله بما قبله نعتاً، وقطعه[8] على أنه خبر مبتدأ، إلا سبعة مواضع فإنه يتعين الابتداء بها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَتْلُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢١]. ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [٢٧٥] في (البقرة)، ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ فيها [١٤٦] وفي [٢٠] (الأنعام)، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾ [٢٠] في (براءة)، ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ [٣٤] في (الفرقان)، ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [٧] في (غافر)، وفي

= أما (أم) المنقطعة، فإنها تكون بمعنى (بل) إلا أن المنقطعة لا تدخل على مفرد. معجم البلاغة العربية، تأليف الدكتور بدوي طبانة: ص٤٥ بتصرف.

(١) اللطائف: ١/ ٢٦٠: «المعادلة».

(٢) اللطائف: ١/ ٢٦٠: «أخرج».

(٣) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٠: «بها».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٦٠ زيادة: «إذا»، وهو موافق لما بعده من أمثلة.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٦٠: «لا يبتدأ».

(٦) «ما قبلها» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٠، وفي الأصل: «ما يقابلها»، وهو تحريف.

(٧) مغياً: من غاية، وجمعها غايَاتٌ وغَايٌ مثلُ سَاعَةٍ وَسَاعٍ، وتصغيرها غُيَيَّة.

والغَايَةُ: مَدَى الشَّيء، وأَقْصَاه، وغَايَةُ كل شيء: منتهاه. اللسان: ٢/ ١٠٣٩ مادة: (غيا).

(٨) اللطائف: ١/ ٢٦١: «والقطع».

«الكشاف»[1] في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس: ٥] يجوز أن يقف القارئ على الموصوف[2] و[يبتدئ][3] ﴿ٱلَّذِى﴾ [الناس: ٥] إن حملته على القطع بخلاف ما إذا جعلته صفة. وقال الرُّماني[4]: الصفة إن كانت للاختصاص امتنع الوقف على موصوفها دونها. وإن كانت للمدح جاز، لأن عاملها في المدح غير عامل الموصوف[5].

وأما الوقف على المستثنى دون[6] المستثنى منه إن كان منقطعاً ففيه[7]:

[أولاً]: الجواز مطلقاً، لأنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه.

[والثاني]: والمنع مطلقاً لاحتياجه إلى[8] ما قبله لفظاً، لأنه لم يعهد استعمال إلا وما في معناها إلا متصلة بما قبلها لفظاً ومعنى، لأن ما قبلها مشعر بتمام الكلام في المعنى، إذ قولك: ما في الدار أحد هو الذي صحح إلا الحمار[9]، ولو قلت: الحمار[10]، على انفراده[11] كان خطأ.

[والثالث]: فإن صرح بالخبر جاز لاستقلال الجملة واستغنائها عما

---

(١) الكشاف للزمخشري: ٤/ ٣٠٣.

(٢) «على الموصوف» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٦١، والذي في الكشاف: ٤/ ٣٠٣: «على الخناس».

(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «يبتد»، وفي (ح) إلى «يبتداء»، وما أثبته من اللطائف: ١/ ٢٦١، وهو موافق للكشاف: ٤/ ٣٠٣.

(٤) هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرُّمَّاني، أبو الحسن، المعروف بالإخشيدي وبالوَرَّاق، كان إماماً في العربية، أديباً، معتزلياً، توفي سنة (٣٨٤هـ). تاريخ بغداد: ١٢/ ١٦، وبغية الوعاة: ٢/ ١٨٠.

(٥) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٦١.

(٦) «المستثنى دون» ليس في الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٦١.

(٧) اللطائف: ١/ ٢٦١ مادة: (مذاهب).

(٨) «إلى» من (ح) واللطائف، وفي الأصل: «إلا»، وهو تحريف.

(٩) (ح): «الحمال».

(١٠) (ح): «الحمال».

(١١) قال محقق لطائف الإشارات في المثال: ما في الدار أحد إلا الحمار، نصب المستثنى لانقطاعه فهو ليس من جنس المستثنى منه، وأما حين ينفرد في مثل: ما في الدار إلا الحمار فلا وجه للنصب، وهو مراد المؤلف، إذ ليس فيه إلا الرفع على أنه مبتدأ مؤخر. اللطائف: ١/ ٢٦١.

[١٤٥/أ/هـ] قبلها، وإن لم يصرح به/ فلا، لافتقاره[1]، قاله ابن الحاجب في «أماليه»[2].

وأما الوقف على الجملة الندائية فجائز كما نقله ابن الحاجب عن المحققين، لأنها مستقلة، وما بعدها جملة أخرى، وإن كانت الأولى متعلقة بها.

وأما نعم، ففي أربعة مواضع: في الأعراف: ﴿قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والمختار الوقف عليها لأن ما بعدها لا تعلق له بما قبلها، إذ ليس من قول أهل النار، والبواقي فيها[3]، ففي[4] (الشعراء): ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٢﴾﴾، وفي (الصافات): ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ ﴿١٨﴾﴾، والمختار: لا يوقف عليها لتعلق ما بعدها بما قبلها، لاتصاله بالقول.

وقد كان نافع ـ رحمه الله تعالى ـ يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، كما جاء النص عنه بذلك، وابن كثير يقف على قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله ﷻ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] ولم يبال بعدها وقف أم لا، كذا روي عنه[5]، قال في «النشر»[6]: وهذا يدل على أنه كان [يقف][7] حيث ينقطع[8] نفسه/ وفي رواية أخرى عنه[9]: أنه كان يراعي الوقف على [٩٣ب/ح]

---

(١) (ح) واللطائف: ١/ ٢٦١: «لافتقارها».

(٢) انظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب: ٤/ ٣٢.

(٣) أي في سورة (الأعراف)، والآية هي قوله: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿١١٤﴾﴾.

(٤) كذا في الأصل و(ح) فلعله تحريف، وفي اللطائف: ١/ ٢٦٢: «وفي»، وهو الصواب.

(٥) انظر: النشر: ١/ ٢٣٨.

(٦) النشر: ١/ ٢٣٨.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٦٢، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٣٨.

(٨) «ينقطع» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٢، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٣٨، وفي الأصل: «نقطع»، وهو تحريف.

(٩) الذي في النشر: ١/ ٢٣٨: «وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه..».

رؤوس الآي مطلقاً، ولا يعتمد[1] في أوساط الآي وقفاً سوى الثلاثة المتقدمة. وأبو عمرو يتعمد الوقف على رؤوس الآي.

وقال أبو الفضل الرازي: كان يراعي حسن الوقف. وقال الخزاعي: كان يراعي حسن الابتداء[2].

وعاصم والكسائي يطلبان [الوقف][3] من حيث يتم الكلام، وقال أبو الفضل الرازي: كان عاصم يراعي حسن الابتداء.

وأما حمزة، فكان يقف عند انقطاع النفس لأن قراءته التحقيق والمد الطويل[4]، فلا يبلغ التام[5] ولا الكافي، أو لأن القرآن عنده كالسورة الواحدة.

والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الوقف والابتداء كما روي عنهم[6].

تنبيه وإرشاد:

لا ينبغي أن يعتمد في الوقف إلا ما كان يرتضيه[7] المتقنون من أهل العربية وتأوله[8] المحققون من الأئمة، فليس ما يتعسفه بعض المقرئين[9]، أو يتكلفه متكلف من المعربين[10]، أو يتأوله محرف من أهل الأهواء

---

(١) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١/ ٢٦٢: «يتعمد»، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٣٨.

(٢) (ح) زيادة: «أو أن حمزة عاصم»، وفي عدم اتساق.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٦٣، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٣٨.

(٤) المراد بالمد الطويل هنا: العد ست حركات.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٦٣: «التمام»، وهو موافق للنشر: ١/ ٢٣٨.

(٦) النشر: ١/ ٢٣٨.

(٧) (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٣: «إلا على ما يرتضيه».

(٨) (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٣: «ويتأوله».

(٩) اللطائف: ١/ ٢٦٣: «المعربين».

(١٠) (ح): «المصريين»، وفي اللطائف: ١/ ٢٦٣: «المقرئين»، والأصل يوافق النشر: ١/ ٢٣١.

و[1]المخطئين يعتمد عليه، كأن يقف[2] على نحو قوله: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ ثم يبتدئ: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] بمعنى لازم أو واجب، ولا يخفى ما فيه. ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ ثم يبتدئ: ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾ [لقمان: ١٣] على معنى القسم. وكالوقف على ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ ثم يبتدئ: ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، ونحو: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ ثم يبتدئ: ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، ونحو: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان: ١٨] ويبتدئ: ﴿سَلْسَبِيلًا﴾[3]، جملة أمرية أي: سل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة. ونحو: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ﴾ [التكوير: ٢٩] ثم يبتدئ: [الله رب العالمين][4] فيصير شاء[5] بغير فاعل، ونحو: ﴿وَارْحَمْنَا أَنتَ﴾ ثم يبتدئ: ﴿مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء، فكل هذا أو ما أشبهه[6] تَمَحُّلٌ[7]، وإخراج للتنزيل عن المعنى المراد به. قال الحافظ القسطلاني[8] ـ رحمه الله تعالى ـ: وقد رأيت غير واحد من قراء الجَوْق[9] يتعانى كثيراً من هذا، فهم مخطؤون مرتكبون الحرام، و﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، فلا حول ولا قوة إلا بالله، فعليك بمراعاة ما نص عليه أئمة هذا الشأن، فهو أولى من اتباع الأهواء، والله الموفق للصواب[10].

---

(١) «الواو» ليست في اللطائف.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٦٣: «يوقف».

(٣) اللطائف: ١/ ٢٦٣: «سل سبيلاً»، وهو المراد.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٦٣.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٦٣: «شاء».

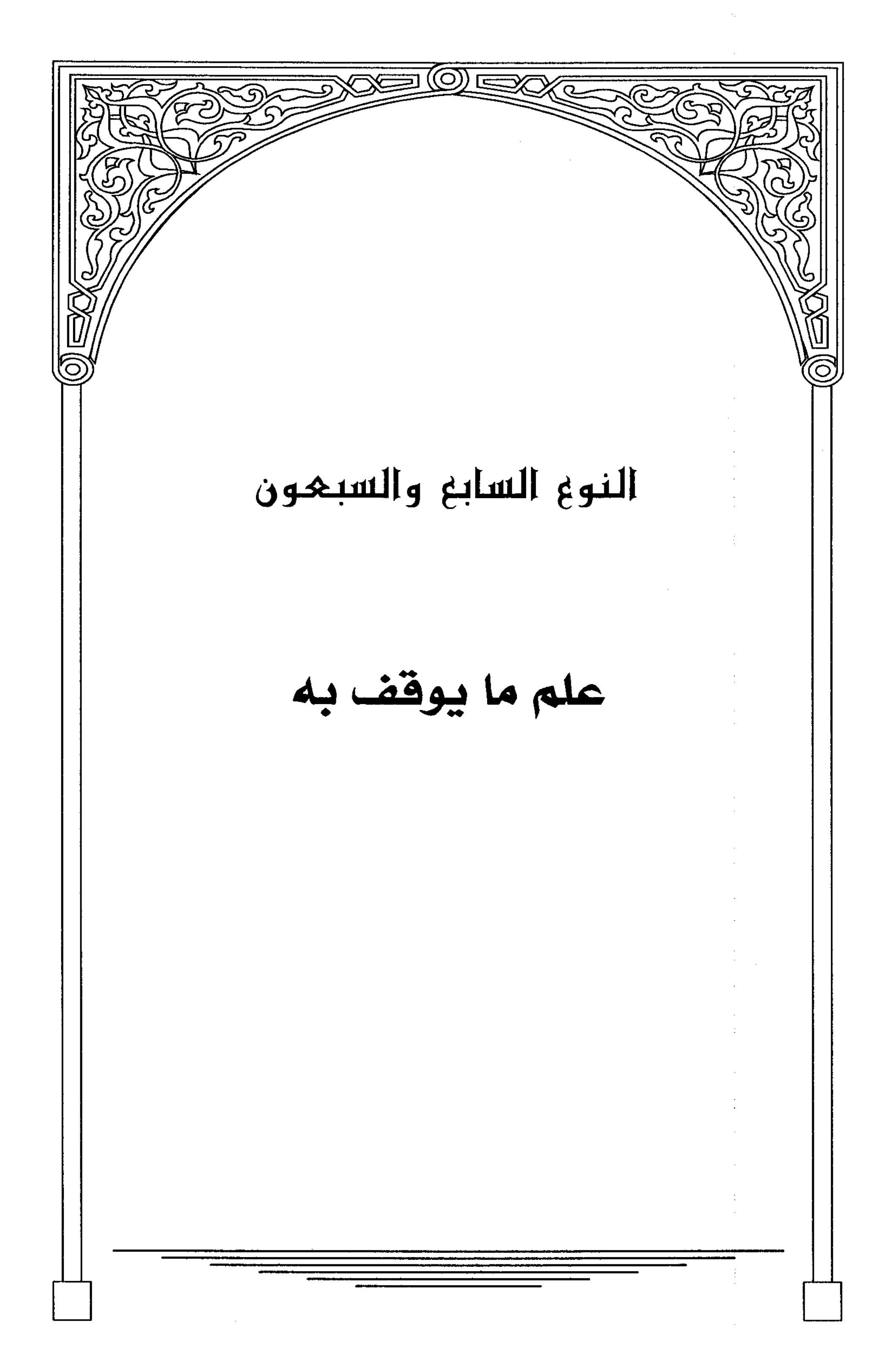
(٦) اللطائف: ١/ ٢٦٤: «وما أشبهه».

(٧) قال ابن فارس: يقال: لَبَنٌ مُمَحَّلٌ، مَحَّلَهُ القَوْم، أي: حَقَنُوه. وتَمَحَّل: احْتَالَ والتَّمَاحُلُ: التَّبَاعُدُ. انظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/ ٣٠٢، والمعجم الوسيط: (محَّل): ٢/ ٨٥٦.

(٨) في لطائف الإشارات: ١/ ٢٦٤.

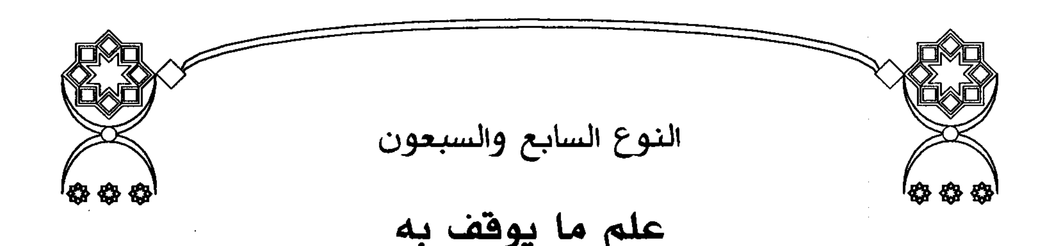
(٩) تصحفت في الأصل إلى «الجوف»، وتصويبها من اللطائف: ١/ ٢٦٤.
والجَوْقَةُ كما في الصحاح: ٤/ ١٤٥٥ فصل الجيم: الجماعة من الناس.
وفي اللسان: ١/ ٥٣٥ مادة: (جوق)، الجَوْقُ: كُلُّ خَلِيطٍ مِن الرِّعاء أَمْرُهُم وَاحِد.

(١٠) لطائف الإشارات: ١/ ٢٤٨ ـ ٢٦٤.



النوع السابع والسبعون

علم ما يوقف به



النوع السابع والسبعون

علم ما يوقف به

ولم يفرد هذا النوع الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»[1].

الوقف ـ كما مر[2] ـ عبارة عن قطع النطق عند آخر الكلمة الوضعية زماناً يتنفس فيه عادة/ بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله لا بنية الإعراض، وله حالتان[3]: ما يوقف عليه، وما يوقف به[4]، وهو المراد هنا، وهو في أوجه تسعة: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة[5]، والحذف، والإثبات، والإدغام، والنقل. [١٤٥ب/هـ]

فالأول: السكون، وهو الأصل في الحرف المتحرك في الموقوف[6] عليه، لأن الوقف في الغالب يطلب الاستراحة فأعين بالأخف، وأيضاً، فالوقف ضد الابتداء فأعطي ضد ما يختص به، وفي «النشر» مما عزاه «لشرح الشافية»[7]: الابتداء بالمتحرك ضروري، والوقف على الساكن

---

(١) وقد ذكره السيوطي ضمن النوع الثامن والعشرين (في معرفة الوقف والابتداء). انظر: الإتقان: ١/٢٤٨. وهو منقول بنصه من لطائف الإشارات: ١١٠أ/١١١ب، عدا جزء قليل من آخره، نقله المؤلف عن الإتقان.

(٢) انظر النوع السابق رقم (٧٦): علم الوقف.

(٣) اللطائف: ١١٠أ زيادة: «الأولى».

(٤) اللطائف: ١١٠أ زيادة: «الثانية».

(٥) في الإتقان: «الإلحاق» بدلاً من «الزيادة»، وما أثبته يوافق النشر: ٢/١٢٠.

(٦) «الموقوف» من (ح) واللطائف: ١١٠أ، وفي الأصل: «الوقوف»، وهو تحريف.

(٧) انظر: لطائف الإشارات: ١١٠أ، والإتحاف: ١/٣١٣.

فلم أقف عليه في النشر، والذي وقفت عليه قوله: «... فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون..»، ولم يعزه. النشر: ٢/١٢١.

ومواضع الكلام عن الوقف في النشر في: ١/٢٢٤، ٤١٩، ٤٢٨، ٢/١٢٠، ١٢٨.

استحساني[1]، ويختص[2] الوقف بالسكون فيما لا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو في خمسة يأتي التنبيه عليها قريباً إن شاء الله تعالى، وكلما جاز فيه الإشارة بالروم والإشمام يوقف عليه بالسكون، إذ هو الأصل في الوقف كما تقدم، كالوقوف[3] على المشدد المفتوح نحو: ﴿أَيْدِيهِنَّ﴾ الآتي التنبيه عليه قريباً إن شاء تعالى.

الثاني: الروم، وهو الإتيان ببعض الحركة في الوقف، فلهذا ضعف صوتها لقصور[4] زمانها، ويسمعها القريب المُصْغي[5]، لأنه صوت دون البعيد لأنها غير تامة، وعليه قول الشاطبي:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرَّكِ وَاقِفاً ... بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلَا[6]

وهو معنى قول الأصل[7]: وهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، فيسمع لها صوتاً خفياً.

قال الجعبري[8]: وأخصر منه الإتيان بأقل الحركة وقفاً.

وقال المرادي في «شرح ألفية ابن مالك» مما عزاه «شرح الكافية»[9]: وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركات.

وقال في «النشر»[10]: وسبقه إليه الجعبري[11] مما

---

(١) قال البناء: قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ: وهذا قد يدل على أن مرادهم بالخطأ ـ فيما لو وقف على متحرك بالحركة ـ الخطأ الصناعي، حتى لو وقف بالحركة لم يحرم، وبه أفتى الشهاب الرَّملي من متأخري الشافعية. ثم قال شيخنا: ويمكن أن يراد بالاستحساني ما يقابل الضروري على معنى أن الابتداء بالساكن متعذر، فاجتلاب الهمزة ضروري فيه، بخلاف الوقف على المتحرك فإنه لا يتعذر، فكان اختيار السكون فيه، ولو على سبيل الوجوب استحسانياً، إذ الواجب يقال له: حسن. الإتحاف: ١/٣١٣.

(٢) (ح): «وتختص».

(٣) (ح) واللطائف: ١١٠أ: «كالوقف».

(٤) في كنز المعاني: ٣٧٠: «لقصر».

(٥) دون البعيد.

(٦) حرز الأماني: ٥٨، بيت رقم (٢٦٨)، باب الوقف على أواخر الكلم.

(٧) (ح): «قوله الأصلي»، والنقل هنا من كتاب التيسير للداني: ٥٩.

(٨) كنز المعاني للجعبري: ٣٧٠.

(٩) انظر: لطائف الإشارات للقسطلاني: ١١٠أ.

(١٠) النشر: ١/١٢١.

(١١) كنز المعاني للجعبري: ٣٧٠.

عزاه[1] للجوهري[2]: الروم الذي ذكره سيبويه: هو حركة مختلسة مخفاة بضرب[3] من التخفيف، [وهي][4] أكثر من الإشمام لأنها تسمع، وهي بزنة[5] الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين»[6]. انتهى. والأول قول القراء والثاني قول النحاة، فعند القراء: الروم غير الاختلاس وغير الإخفاء، والاختلاس والإخفاء عندهم واحد، وكذلك عبروا بكل منهما عن الآخر كما ذكروا في: ﴿أَرِنَا﴾ [النساء: ١٥٣]، و﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿يَهِدِّي﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، وربما عبروا بالإخفاء عن الروم، كما ذكره بعضهم[7] في ﴿تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]. وقال الجعبري[8]: الاختلاس والروم يشتركان في التبعيض، ويفترقان في أن الاختلاس يختص[9] بالوصل، والثابت من الحركة أكثر من المحذوف. وقال الأهوازي[10]: يأتي بثلثي الحركة كأن الذي[11] يحذفه أقل مما يأتي به، ولا يضبطه إلا المشافهة، وإن الروم مختص بالوقف، والثابت أقل من المحذوف. ويكون في المرفوع نحو: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ٢]، و﴿يَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٧]، و﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، ونحو ذلك مما حركته حركة إعراب[12]. وفي المضموم

---

(١) اللطائف: ١١٠أ: «عزياه».

(٢) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أبو نصر، إمام في علم اللغة، وخطه يضرب به المثل، من أشهر كتبه «الصحاح» في اللغة، مات سنة (٣٩٣هـ). إنباه الرواة: ١/ ٢٢٩، وبغية الوعاة: ١/٤٤٦.

(٣) الصحاح: ٥/١٩٣٨: «مختفاة لضرب»، والمثبت يوافق كنز المعاني: ٣٧٠.

(٤) الأصل و(ح) واللطائف: ١١٠أ: «وهو» وتصويبه من الصحاح: ٥/١٩٣٨.

(٥) (ح): «بزنته»، والمثبت يوافق الصحاح: ٥/١٩٣٨.

(٦) الصحاح للجوهري: ٥/١٩٣٨ مادة: (روم)، وكنز المعاني: ٣٧٠، والنشر: ١/ ١٢١، واللطائف: ١١٠أ.

(٧) انظر: النشر: ٢/١٢٦.

(٨) كنز المعاني للجعبري: ٣٧٠.

(٩) الكنز: ٣٧٠: «مختص».

(١٠) الكنز: ٣٧٠: «وقال أبو علي الأهوازي».

(١١) الأصل: «كالذي»، وفي الكنز: ٣٧٠: «فإن الذي»، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١١٠أ، وهو الصواب.

(١٢) قال ابن الجزري: «وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ =

نحو: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و﴿يَصَّالِحُ﴾ [الأعراف: ٧٧]، ونحو ذلك مما حركته حركة بناء. وفي المجرور نحو: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: ٤]، وفي: ﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، و﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، ونحو/ ذلك مما حركته للإعراب. وفي المكسور نحو: ﴿فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ونحو ذلك مما حركته حركة بناء، في نحو: ﴿الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢][1]، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، وشبه ذلك مما كسرته منقولة من حرف حذف في[2] نفس الكلمة، كما في وقف حمزة[3] ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى نحو ضمة اللام في: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]، وضمة النون ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ [الإسراء: ٧١][4]، أو لالتقاء الساكنين نحو ضمة التاء في: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، وضمة الدال[5] ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠]، وفي قراءة من ضم الميم من ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] عند من ضمها[6]، وكذلك ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]/ ، وما لم [١٤٦أ/هـ]

[١٩٤أ/ح]

= على بيان الإشارة أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤون «عَلِيمٌ وَفَقِيرٌ» حالة الوصل هل هو بالرفع أم بالجر، وقد كان كثير من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة. وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به، وذلك حسن لطيف. النشر: ٢/ ١٢٥.

(١) في (ح) واللطائف: ١١٠أ: «بين المرء»، وهي نفس الآية.

(٢) (ح) واللطائف: ١١٠أ: «من».

(٣) انظر: لطائف الإشارات: ١١٠أ، وإتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٤٨١.

(٤) في جميع النسخ: «ومن أوتى»، والذي يظهر من خلال المعجم المفهرس لألفاظ القرآن أنها تحريف. انظر: المعجم المفهرس: ١١، مادة: (أ ت ى).

(٥) (ح) زيادة: «في».

(٦) قرأ حمزة وكذا يعقوب بضم الهاء على الأصل في: «عليهم، وإليهم، ولديهم»، الثلاثة فقط حيث أتت، لأن الهاء لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات... ووافقهما المطوعي في الثلاثة، والشنبوذي في «عليهم» فقط حيث وقع. وهي لغة قريش والحجازيين، والباقون بكسر الهاء لمجانسة الكسر لفظ الياء. وهي لغة قيس وتميم وبني سعد. الإتحاف: ١/ ٣٦٦.

تكن الكسرة منقولة من حرف كلمة أخرى نحو: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النمل: ٣٧]، أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ﴾ [يوسف: ٣١] في قراءة من كسر التاء[١]، و﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [الواقعة: ٤] في قراءة الجميع[٢]، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى كالتنوين في ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، فإن هذه الكلمة لا يوقف عليها إلا بالسكون. ولا روم في منصوب نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، ولا في مفتوح نحو: ﴿أَن يَضۡرِبَ﴾ [البقرة: ٢٦]، ونحو: ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ٨٣]، ﴿ويا إسحاق﴾ [هود: ٧١] عند جمهور القراء وفاقاً للفراء[٣]، وأجازه فيهما إمام النحو سيبويه وأتباعه، وعبارته في كتابه[٤]: أما ما كان في موضع نصب وجر فإنك تروم فيه الحركة. وعليه قول الشاطبي:

وَلَمْ يَرَهُ فِي الفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ ... وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلاَ[٥]

وإنما امتنع في الفتحة لخفتها فإذا خرج بعضها خرج سائرها، لأنهما لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم، ومن ثم لم يجزه القراء إلا من شذ كأبي الطيب فيما حكاه الجعبري[٦] عن مكي[٧] عنه[٨]، إلا أنه قال: وتركه

---

(١) وهم: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب. إتحاف فضلاء البشر: ٢/١٤٦.

(٢) انظر: اللطائف: ١١٠ب.

(٣) عبارة النشر: وجاز الروم والاختلاس عند النحاة في نحو: ﴿أَن يَضۡرِبَ﴾ فالروم وقفاً، والاختلاس وصلاً، وكلاهما في اللفظ واحد. النشر: ١٢٦.

وقد بحثت في معاني القرآن للفراء فلم أقف على كلامه هذا. ولكن انظر: لطائف الإشارات: ١١٠ب.

(٤) الكتاب: ٤/١٧١. وانظر: اللطائف: ١١٠ب.

(٥) حرز الأماني: ٥٩، بيت رقم (٣٧١)، باب الوقف على أواخر الكلم.

ويجدر بنا التنبيه هنا على أنه: ليس كل ما جاز لغة جاز قراءة، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول لا مجال فيها للرأي أو القياس.

(٦) كنز المعاني للجعبري: ٣٧٣.

(٧) نص كلام مكي ﷺ: .. فأما المنصوب نحو: «قديراً وغفوراً»، فليس يجوز فيه روم ولا إشمام، فإن كان لا يصحبه التنوين نحو: «فاطر» و«عالم» المضافين، و«إياك»، فيجوز فيه الروم، غير أن عادة القراء ألا يروموا فيه، وأن يقفوا بالسكون للجميع، وقد اختلف لفظ أبي الطيب ﷺ في ذلك...

انظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي: ٣٣٦.

(٨) أي: عن أبي الطيب، لأن أبا الطيب شيخ مكي. انظر: الغاية: ٢/٣٠٩، واللطائف: ١١٠ب.

أحب إليّ، وإذا قلنا به على شذوذه فيحتاج في النطق به إلى الزيادة[1] تامة كما نبه عليه المرادي في شرح ألفية النحو[2]، وهو عسر لا يكاد يلفظ به على وجهه، ولذلك لم يجزه القراء[3] ومن وافقهم.

تنبيه:

إذا وقف على نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وشبهه مما هو مفتوح مشدد[4] فبالسكون التام مع التشديد من غير روم، فكثير من الجهال يقف به معللاً بالخروج من التقاء الساكنين. قال الجعبري[5]: وهو خطأ في النقل والتعليل، أما[6] النقل فلم يوجد في كتب أحد من أئمة الأمصار؛ بل نصوا على منعه كما سبق، وأما التعليل بالتقاء الساكنين فهو مغتفر في الوقف في الإجماع[7] المحقق نحو: ﴿مِّصْرَ﴾ [يوسف: ٢١][8]، فالمقدر أولى، إذ ليس في اللفظ إلا حرف مشدد، لكنه مقدر بحرفين، وعلى هذا إجماع أئمة العربية. انتهى.

الثالث: الإشمام، وهو حذف حركة المتحرك في الوقف، فضم الشفتين من غير صوت إشارة إلى الحركة، والفاء في فضم للتعقيب، فلو تراخى فإسكان مجرد لعدم التبعية، وهذا معنى قول الشاطبي[9]:

والإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا ... يُسَكَّنُ[لَا صَوْتُ][10] هُنَاكَ[فَيَصْحَلَا][11]

---

(١) كذا في الأصل: وفي (ح) واللطائف: ١١٠ب: «زيادة»، وهو أنسب للسياق.

(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١١٠ب.

(٣) (ح): «لم يجز القراءة»، وهو تحريف.

(٤) «مشدد» من (ح) واللطائف: ١١٠ب، وفي الأصل: «مشددة»، وهو تحريف.

(٥) كنز المعاني للجعبري: ٣٧٣، مع ملاحظة أن النقل عنه هنا بتصرف. وانظر: لطائف الإشارات: ١١٠ب.

(٦) (ح) واللطائف: ١١٠ب: «فأما».

(٧) اللطائف: ١١٠ب: «الاجتماع».

(٨) والذي في كنز المعاني: ٣٧٣ نحو: «أن الأمر».

(٩) في حرز الأماني: ٥٩ بيت رقم (٣٦٩)، باب الوقف على أواخر الكلم.

(١٠) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «لأصوات» وتصويبه من حرز الأماني: ٥٩.

(١١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «فيحصلا»، وتصويبه من حرز =

وهو أتم من قول الأصل[١] بشفتيك[٢] بعد سكون الحرف أصلاً[٣] لعدم إفادته التعقيب، وهذا مذهب القراء[٤]، والبصريين إلا ابن كيسان[٥]، وفي «النشر»[٦] مما عزاه لكتاب «الموضح» للنصر[٧] بن علي الشيرازي: أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت، وهو الذي يسمع، لأنه عندهم بعض حركة، والروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية. انتهى.

واللغة تساعد الفريقين تقول: رمت أفعل وما فعلت، وكذا رمت إتمام الحركة ولم أتمها، ورمت الحركة ولم ألفظ بها، وتقول[٨]: أَشْمَمْت الفضة ذهباً: أَنَلْتها شيئاً منه، وكذا أشممت الحرف: أنلته شيئاً من علاج الحركة، أو شبته بشيء منها. ومذهب الكوفيين أقوى مأخذاً لظهور الحقيقة فيه[٩].

= الأماني: ٥٩، قال في إبراز المعاني: يقال: صَحِلَ صَوْتُه ـ بكسر الحاء ـ: يَصْحَل ـ بفتحها ـ إذا صَارَ أَبَحّ؛ أي كانت فيه بحوحة لا يرتفع الصوت معها.

انظر: إبراز المعاني: ٢٦٨.

(١) (ح): «من قول لا أصل»، وهو تحريف، وفي اللطائف: ١١٠ب: «من قول أصل». والأصل هنا هو كتاب التيسير لأبي عمرو الداني إذا عرف، وإلا فالعبارة مستقيمة كما في اللطائف: ١١٠ب.

(٢) (ح) واللطائف: ١١٠ب: «ضم شفتيك»، والذي في التيسير: ٥٩: «ضمك شفتيك».

(٣) التيسير: ٥٩.

(٤) (ح) واللطائف: ١١٠ب: «الفراء»، وهو تصحيف، لأن مذهب القراء في الإشمام: الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وهذا بنص ابن الجزري حيث قال: وهذا مما لا يختلف فيه. انظر: النشر: ١/ ١٢١.

(٥) هو: محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، النحوي، عالم بالعربية، أخذ عن المبرد، وثعلب، من تصانيفه: «المهذب» في النحو، توفي سنة (٢٩٩هـ).

تاريخ بغداد: ١/ ٣٣٥، وإنباه الرواة: ٣/ ٥٧.

(٦) النشر: ٢/ ١٢١، واللطائف: ١١٠ب.

(٧) هو: نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي الفَسَوي، أبو عبد الله، المعروف بابن أبي مريم، النَّحْوي المفسر، توفي بعد سنة (٥٦٥هـ).

غاية النهاية: ٢/ ٣٣٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣٤٥.

(٨) اللطائف: ١١٠ب: «وتقول».

(٩) قال في النشر هنا معقباً: «ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق». انتهى. =

والإشارة، وتطلق على المسموع والمرئي لأنها إيماء إلى الحركة بجزءيها أو حيزها[1]، والأعمى يجيز[2] الروم بسماعه لا الإشمام لعدم المشاهدة/ إلا [١٤٦ب/هـ] بمباشرة أو بفمه[3] ويحازّهما[4] كالأصم، وربما سمع الإشمام في الوصل كـ﴿تَأۡمَ۫نَّا﴾ [يوسف: ١١]، وقيل: ويكون أولاً ووسطاً وآخراً، خلافاً لمكي في تخصيصها[5] بالآخر[6]، قاله الجعبري[7]، والإشمام يكون في المرفوع نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ٢]. والمضموم نحو[8]: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤]، ونحو: ﴿رَءُوفُۢ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] في وقف حمزة[9]. ولا يكون في كسرة ولا فتحة. قال المرادي[10]: لأن الإشمام فيهما تشويه لهيئة الشفة، قال[11]: وقد روي الإشمام في الجر[12] عن بعض القراء[13]،

= وهذا من أفضل ما يقال عند مناقشة هذه القضية سيما وأن مكياً رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نص في التبصرة ـ كما سيأتي بعد قليل ـ على أنه قد روى عن الكسائي الإشمام في المخفوض، قال ـ أي مكي ـ: وأراه يريد به الروم لأن الكوفيين يلقبون ما سميناه روماً إشماماً، وما سميناه إشماماً روماً. انتهى.

انظر: التبصرة: ٣٣٧.

(١) تصحفت في الأصل إلى «يجزيها أو خبرها»، وفي (ح) إلى «يجيز بها أو حيزها»، وتصويبها من اللطائف: ١١٠ب.

(٢) اللطائف: ١١٠ب: «يبين».

(٣) «بفمه» من (ح)، وفي الأصل: «نعمه»، وهو تحريف.

(٤) كذا في الأصل و(ح)، وبذلك يكون المعنى: من حَازَّهُ مُحَازَّةً وحِزَازاً: أي اسْتَقْصاه. انظر: المعجم الوسيط: ١٧٠.

(٥) (ح) واللطائف: ١١٠ب: «تخصيصهما».

(٦) ونص عبارة مكي: «بينهما ـ أي الروم والإشمام ـ فرق آخر، وهو أن الروم يكون في أواخر الكلم، والإشمام يكون في الأواخر والأوائل والأوساط».

انظر: التبصرة: ٣٣٦، ٣٣٧.

(٧) انظر: اللطائف: ١١٠ب.

(٨) «نحو» ساقط من اللطائف.

(٩) انظر في ذلك: التبصرة: ٣٤٤ وما بعدها، واللطائف: ١١٠ب.

(١٠) انظر: لطائف الإشارات: ١١١أ.

(١١) أصل القائل هنا هو مكي في التبصرة.

(١٢) تصحفت في الأصل: «الحر».

(١٣) منهم الكسائي. انظر: التبصرة: ٣٣٧.

وهو محمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً، ولا مشاحة في الاصطلاح. انتهى.

فإن قلت[1]: ما فائدة الإشارة في الوقف بالروم والإشمام؟.

أجيب [بيان][2] الحركة التي تثبت في الوصل للحرف[3] الموقوف عليه ليظهر للسامع والناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها. قال[4] صاحب «المصباح»[5] فيما ذكره[6] ابن الجزري[7]: وهو اصطلاح أهل هذه الصناعة ليعرفوا[8] ما عند القارئ من معرفة الإعراب، انتهى. وهذا التعليل يقتضي استحباب الإشارة[9] إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، وإلا فلا[10] يحتاج أن بين لنفسه، ويتأكد الإتيان بهما بين يدي الشيخ ليظهر له هل أصاب فيقره، أو أخطأ فيعلمه، وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين؛ بل على من فوقهم ممن لم يوقفه شيخه على بيان الإشارة أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و﴿إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤][11]، فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا

---

(١) ابتدأ النقل من النشر هنا. انظر: النشر: ٢/ ١٢٥.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «بأن»، وتصويبه من اللطائف: ١١١أ.

(٣) الأصل زيادة: «و»، وهو خطأ، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١١١أ، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٢٥.

(٤) (ح): «وقال».

(٥) كتاب المصباح في القراءات العشر، وهو لأبي الكرم المبارك الشهرزوري، المتوفى سنة (٥٥٠هـ)، ولم أقف عليه.

انظر: النشر: ١/ ٩٠، واللطائف: ١١١أ.

(٦) «ذكره» تكررت في الأصل.

(٧) في النشر: ٢/ ١٢٥. وانظر: اللطائف: ١١١ب.

(٨) (ح): «ليعرفوها»، وهو تحريف.

(٩) النشر: ٢/ ١٢٥: «يقتضي استحسان الوقف بالإشارة».

(١٠) (ح) زيادة: «لأنه».

(١١) والمقصود هنا أن القارئ يضبطها (عليم وفقير) بالجر فيهما، في حين أن الصواب رفع الميم من (عليم) والراء من (فقير)، لأن (عليم): مبتدأ مؤخر، و(فقير) خبر إن، ومن هنا تأتي أهمية الروم والإشمام.

بالسكون لم يعرفوا/ كيف يقرؤون ﴿عَلِيمٌ﴾[1] و﴿فَقِيرٌ﴾ حالة الوصل، هل [٩٤ب/ح] بالرفع أو[2] بالجر؟ ومن ثم ينبغي للمعلمين أن يأمروا في مثل ذلك بالإشارة والوصل[3] محافظة على التعريف، أشار إليه في «النشر»[4].

تنبيه:

وإذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد، ففي المرفوع ـ نحو[5]: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، والمضموم نحو: ﴿حَيْثُ﴾ [البقرة: ٣٥] ـ سبعة أوجه: ثلاثة منها مع السكوت الخالص، وهي المد والقصر والتوسط، وثلاثة كذلك مع الإشمام، والسابع القصر مع الروم. [وفي المجرور كالرجال وفي المكسور كتاب أربعة، ثلاثة مع السكون الخالص، والرابع الكسر مع الروم][6]، وفي المنصوب والمفتوح نحو: ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] ثلاثة: المد والقصر والتوسط مع السكون، ولا يجوز الروم والإشمام في الهاء المبدلة من تاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء نحو: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١][7]، و﴿لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، و﴿لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] لشبهها بألف[8] التأنيث، وقد خرج بقيد التأنيث غير المؤنثة[9] و﴿نَفْقَهُ﴾ [هود: ٩١]، وبالمحضة هذه لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء لعدم فتح ما قبلها وثبوتها في الوصل وصلتها. وبالموقوف عليه بالهاء ما يوقف عليه بالتاء اتباعاً لخط

---

(١) اللطائف: ١١١أ: «عليهم»، وهو تحريف.

(٢) النشر: ٢/ ١٢٥: «أم»، وهو خطأ لأن هل تتعدى بـ(أو)، لا بـ(أم).

(٣) (ح) واللطائف: ١١١أ: «أو الوصل»، وهو مخالف للنشر: ١/ ١٢٥، وعبارة النشر: «وقد كان كثير من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به، وذلك حسن لطيف، والله أعلم».

(٤) النشر: ٢/ ١٢٥.

(٥) (ح): «نحن»، وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح) لانتقال النظر، وأثبته من اللطائف: ١١١أ.

(٧) وفي اللطائف: ١١١أ زيادة: «والقبلة».

(٨) (ح): «بشبهها ألف»، واللطائف: ١١١أ: «لشبهها لألف».

(٩) اللطائف: ١١١أ: «نحو»، وهو متمم للكلام.

المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء نحو: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٦]، ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، فإنه يجوز الوقف عليه[١] بالروم والإشمام لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، فيسوغ فيه الروم والإشمام بخلاف الأول[٢]، فإن الوقف عليها إنما هو على حرف ليس عليه إعراب؛ بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب.

وكذلك لا يجوزان في ميم الجمع على قراءة الصلة أو عدمهما نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، لأن حركتها عارضة لأجل الصلة، وإذا ذهب عادت إلى أصلها من السكون، قاله الداني[٣]، وادعى فيه الإجماع، وعورض بأن مكياً أجازهما فيه[٤]، وعبارته كما في «شرح/ الشاطبية» للجعبري[٥]: أغفل القراء أمرها، [١٤٧/أ/هـ] وقياسها جواز الروم والإشمام لاندراجها في الضابط، إذ حرتها حركة بيان[٦] ولم تظفر بمخصص، وقد نصوا على جوازها[٧] في هاء[٨] الكناية[٩] نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ﴿وَيَرْزُقْهُ﴾ [الطلاق: ٣] وهو منه. وتعقب[١٠] بأن مكياً شذ فيه، وبأن هاء الكناية[١١] كانت محركة[١٢] قبل الصلة بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات،

---

(١) «عليه» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١١١أ.

(٢) كذا في الأصل، وفي (ح) واللطائف: ١١١أ: «الأولى»، وهي أنسب للسياق.

(٣) في التيسير: ٥٩، ونص كلامه: «فأما الحركة العارضة وحركة ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل فلا تجوز الإشارة إليهما بروم ولا بإشمام لذهابهما عند الوقف أصلاً».

(٤) انظر: التبصرة: ٣٤١.

(٥) كنز المعاني للجعبري: ٣٧٥.

(٦) كذا في الأصل و(ح)، وفي الكنز: ٢٧٥: «إذ حركتها بناء».

(٧) الكنز: ٣٧٥: «جوازهما».

(٨) «في هاء» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١١١أ.

(٩) تصحفت في الأصل إلى «الكتابة»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١١١أ.

(١٠) تعقبه ابن الجزري في النشر: ٢/١٢٢.

(١١) تصحفت في الأصل إلى «الكتابة»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١١١أ، وفي النشر: ٢/١٢٢: «هاء الضمير».

(١٢) النشر: ٢/١٢٢: «متحركة».

ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

وكذلك يمتنعان في المتحرك بحركة عارضة نقلاً كان نحو: ﴿[وَٱنْحَرْ][1] إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢، ٣] و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[2] [الرحمن: ٥٤]، أو غيره[3] نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢]، و﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١]، ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦]، [أو] لعروضها، ومنه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [الأنفال: ١٦]، و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] لأن كسرة الذال إنما عرضت عند[4] إلحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وضمة ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف لأنه من نفس الكلمة، كما نبه عليه في «النشر» كغيره[5]، وكذلك في نحو: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]، ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦] مما هو ساكن في الوصل، وكذلك نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿أَمَّنْ﴾ [النمل: ٦٢]، و﴿ضَرَبَ﴾ [إبراهيم: ٢٤] مما تحرك وصلاً بالفتح: ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فصلت: ٨]، ولم تكن حركته منقولة. واختلف في هاء الضمير، فذهب كثير إلى جواز الإشارة فيها مطلقاً بهما، إجراء للقاعدة المذكورة [المنبهة][6] على حركة الوصل، وهو الذي في «التيسير»، و«الكفاية»، و«التجريد»، وفاقاً لابن مجاهد[7]. وذهب آخرون إلى المنع مطلقاً، وهو

---

(١) «وانحر» سقطت من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١١١أ.

(٢) والمثال هنا من (ح)، فقد تحرف في الأصل إلى «من استرق».

(٣) في النشر: ٢/ ١٢٢: «وأما لالتقاء الساكنين في الوصل..».

(٤) «عند» من (ح) واللطائف: ١١١ب، وفي الأصل: «عن»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ١٢٣.

(٥) انظر: النشر: ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

(٦) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «المشبهة»، وتصويبه من اللطائف: ١١١ب.

(٧) في النشر: ٢/ ١٢٤: «... وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص والإرشاد والكفاية وغيرها، واختيار أبي بكر بن مجاهد».

ظاهر كلام الشاطبية وفاقاً للداني في غير «التيسير»[1]. والمختار، وفاقاً لجماعة من المحققين منعها فيما إذا وقع قبلها ضمة، أو واو ساكنة، أو كسرة، أو ياء ساكنة نحو: ﴿يَعْلَمُهُ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ [الأنعام: ١١٣]، و﴿رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨] طلباً للتخفيف لاستلزام ذلك الخروج من ثقيل إلى مثله والإشارة إليه في محل الاستراحة، وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك، بأن انفتح ما قبل الهاء أو وقع قبلها ألف أو سكون صحيح نحو: ﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، و﴿ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾ [النحل: ١٢١]، و﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ [طه: ٩٧]، و﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١][2]، ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] في قراءة من همز[3] ومن سكن القاف لعدم الكلفة[4].

وقد ورد النص عن أبي عمرو، وعاصم[5]، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف بالإشارة إلى الروم والإشمام وقفاً، ووافقهم الأعمش، والمختار الأخذ به لجميع القراء[6].

---

(١) انظر: النشر: ٢/ ١٢٤، ولطائف الإشارات: ١١١ب.

(٢) هي في الأصل و(ح) والنشر: ٢/ ١٢٤: «أرجئه»، وهو خطأ.

(٣) أي: من همز ﴿أَرْجِهْ﴾، أما ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ فلا همز فيها لأحد من القراء، والذين قرؤوا بالهمز هم: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وأبو بكر من طريق أبي حمدون، ونفطويه، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن. قرأوها بهمزة ساكنة، والباقون بغير همز، وهما لغتان، يقال: (أرجأت)، و(أرجيته) أي: أخرته كتوضأت وتوضيت. الإتحاف: ٢/ ٥٦.

(٤) (ح) واللطائف: ١١١ب زيادة: «بهما»، والذي في النشر: ٢/ ١٢٤: «... ﴿وَيَتَّقْهِ﴾، لحفص محافظة على بيان الحركة حيث لم يكن ثقل، وهو الذي قطع به أبو محمد مكي، وأبو عبد الله بن شريح، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وأبو الحسن الحصري وغيرهم، وإليه أشار الحصري بقوله:

وَاشْمُمْ وَرُمْ مَا لَمْ تَقِفْ بَعْدَ ضَمَّةٍ ... وَلَا كَسْرَةٍ أَوْ بَعْدَ أَمَّيْهِمَا فَادْرِ

وأشار إليه أيضاً أبو القاسم الشاطبي والداني في جامعه، وهو أعدل المذاهب عندي، والله أعلم.

(٥) اللطائف: ١١١ب، والنص في هذا عن عاصم مختلف فيه، كما بيّن ذلك ابن الجزري في النشر: ٢/ ١٢٢، حيث قال: «واختلف في ذلك عن عاصم..».

(٦) وهو ما رجحه ابن الجزري في النشر: ٢/ ١٢٢.

الرابع: الوقف بالبدل، ويكون في ثلاثة أنواع:

أحدهما: الاسم المنصوب المنون، فيوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً[(١)]، نحو: ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧].

ثانيها: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل يوقف عليه[(٢)] بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفرداً: ﴿رَحْمَتَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

ثالثها: إبدال حرف المد من الهمزة [المتطرفة][(٣)] بعد الحركة وبعد الألف، كما تقدم في وقف حمزة وهشام[(٤)].

الخامس[(٥)]: وقف الزيادة، وهو زيادة هاء السكت نحو عمه في: ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١]، وبمه في ﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥]، ولمه في ﴿لِمَ﴾ [آل عمران: ٩٨] في مذهب من قرأ به[(٦)]، ويسمى وقف إلحاق.

السادس: وقف الحذف، وهو لما يحذف من الياءات الثوابت وصلاً[(٧)].

السابع: وقف الإثبات، وهو لما يثبت من الياءات المحذوفة، وسيأتي في النوع الذي بعد هذا، وهو الوقف على مرسوم الخط زيادة بيان/ لوقف [١٤٧ب/هـ] الإثبات والحذف[(٨)].

الثامن: وقف النقل، وهو[(٩)] فيما آخره همزة بعد ساكن فإنه يوقف عليه عند حمزة[(١٠)] ينقل حركتها إليه فيحرك بها، ثم تحذف هي سواء

---

(١) اللطائف: ١١١ب زيادة: «إن كان بعد فتحة».

(٢) «عليه» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١١١ب.

(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل: «المنطوقة»، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١١١ب، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٢٠، والإتقان: ١/ ٢٤٩.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: النشر: ١/ ٢٣٠ وما بعدها.

(٥) هذا يأتي بعد النوع الرابع: الوقف بالبدل، وما سبق من تفريعات ثلاث فهو متعلق بالنوع الرابع.

(٦) كالبزي ويعقوب بخلفهما. الإتحاف: ٢/ ٥٨٣.

(٧) «وصلاً» ساقط من الأصل وأثبته من (ح) واللطائف: ١١١ب، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٢٠، وفي الإتقان: ١/ ٢٥٠: «... عند من يثبتها وصلاً ويحذفها وقفاً».

(٨) من قوله: «وسيأتي في النوع..» إلى قوله: «والحذف» من كلام المؤلف. وإلى هنا ينتهي النقل من لطائف الإشارات، ليبدأ المؤلف بالنقل عن الإتقان إلى آخر النوع.

(٩) «وهو» ليست في (ح).

(١٠) انظر: الإتقان: ١/ ٢٤٩.

كان[1] الساكن صحيحاً نحو: ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥][2]، ﴿يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ [عم: ٤٠]، و﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، و﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]، و﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥]، ولا ثامن[3] لها أم ياء، أم واو [أصليتين][4] سواء كانت [حرف][5] مد نحو: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[6]، و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥][7]، ﴿تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، أم[8] [لين][9] نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، ﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠].

التاسع: وقف الإدغام[10]، وأما الإدغام فهو فيما آخره همزة بعد ياء، أو واو زائدتين فإنه يوقف عليه عند حمزة[11]، أيضاً، بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله نحو: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿بَرِيٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨][12]. انتهى.

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٥٠: «أكان»، وهو المناسب لما بعده.

(٢) قد تحرفت في الأصل و(ح) إلى «وقته».

(٣) تصحفت في الأصل إلى «تامن»، وتصويبها من الإتقان: ١/ ٢٥٠.

(٤) تحرفت في الأصل و(ح) إلى «صلتين»، وما بين المعقوفين من الإتقان: ١/ ٢٥٠، وهو الصواب.

(٥) تحرفت في الأصل و(ح) إلى «حوق»، وما بين المعقوفين من الإتقان: ١/ ٢٥٠، وهو الصواب.

(٦) وفي (ح): «المسمى»، وهو تحريف، وفي الإتقان: ١/ ٢٥٠: «المسيء».

(٧) وقد تحرفت في (ح) إلى «بغي»، وزيد قبلها: «وجيء»، وكذلك في الإتقان: ١/ ٢٥٠.

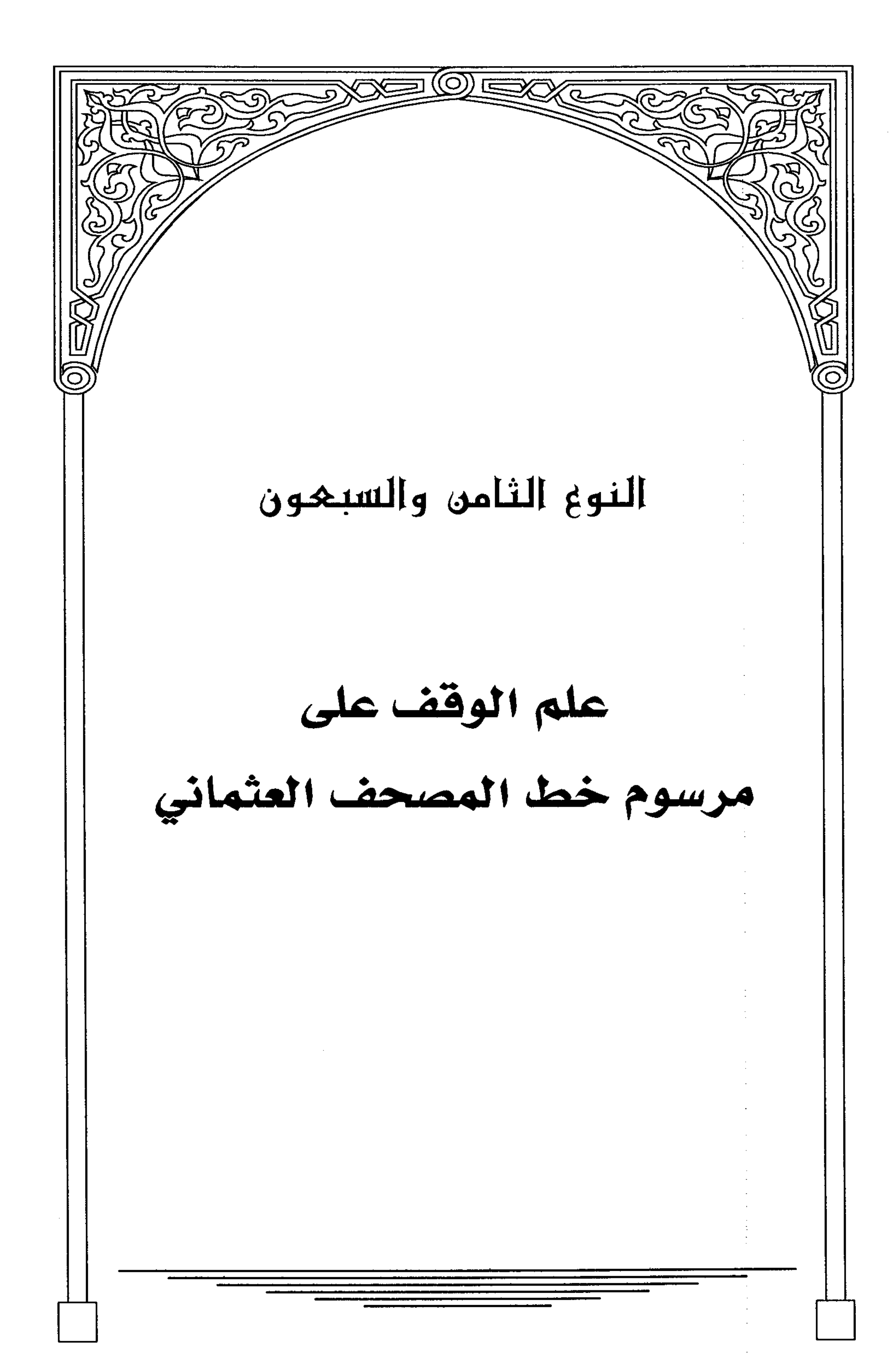
(٨) «أم» من (ح)، وفي الأصل: «أولم»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق الإتقان: ١/ ٢٥٠.

(٩) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «يكن»، وفي (ح) إلى «لمن»، وتصويبه من الإتقان: ١/ ٢٥٠.

(١٠) قوله: «التاسع: وقف الإدغام» ساقط من (ح).

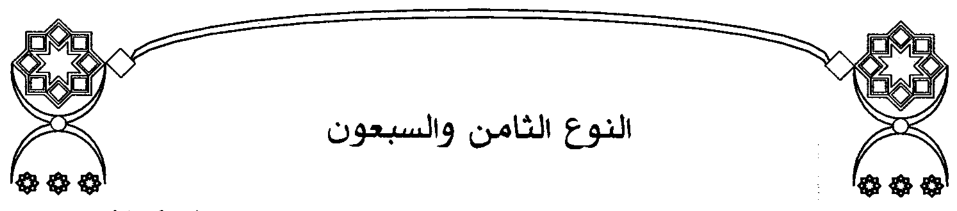
(١١) انظر: الإتقان: ١/ ٢٥٠.

(١٢) قد تحرفت في الأصل و(ح) إلى «قرأ»، وهي في الإتقان: ١/ ٢٥٠: «برى وقرو».



النوع الثامن والسبعون

علم الوقف على مرسوم خط المصحف العثماني



علم الوقف على مرسوم خط المصحف/ العثماني [١٩٥أ/ح]

وهذا النوع لم يفرده الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»(١).

والمرسوم: بمعنى الرسم، وأصله الأثر، والمراد أثر الكتابة في اللفظ، وهي تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها(٢) والوقوف عليها، ومرادهم هنا بالخط خط المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ، ثم إن طابق الخط اللفظ فقياسي، وإن خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو فصل، أو وصل فاصطلاحي.

وقد أجمعوا على لزوم اتباع الرسم فيما تدعو الحاجة إليه اختياراً واضطراراً، وورد ذلك نصاً عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا عن أبي جعفر، وخلف(٣)، واختاره أهل الأداء كبقية(٤) القراء، وعليه قول الخاقاني:

---

(١) إنما ذكره السيوطي تحت (قاعدة) في النوع الثامن والعشرين (في معرفة الوقف والابتداء). انظر: الإتقان: ١/ ٢٥٠. وهذا النوع منقول بنصه من لطائف الإشارات: ١١١ب ـ ١١٤أ.

وبعض هذا النوع منقول أيضاً من إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد البناء. انظر: ١/ ٣١٩ وما بعدها، باب الوقف على مرسوم الخط.

(٢) «بها» من (ح) واللطائف: ١١١ب.

(٣) النشر: ٢/ ١٢٨ زيادة: «ورواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره عن ابن عامر، ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بالنص والأداء، وهو المختار عندنا وعند من تقدمنا للجميع، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه، وبه نأخذ لجميعهم كما أخذ علينا، وإلى ذلك أشار أبو مزاحم الخاقاني بقوله...».

(٤) الإتحاف: ١/ ٣١٩: «لبقية».

وَقِفْ عِنْدَ إِتْمَامِ الكَلَامِ مُوَافِقاً[1] لِمُصْحَفِنَا المَتْلُوِّ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ[2]

قال الجعبري[3]: وهو نص على اتباع الخط، لكن ليس هذا على إطلاقه؛ بل هو مختص بالحرف الأخير باعتبار البدل للوقف لا لكونه همزة، والحذف والإثبات، والوصل والفصل[4]، فخرج[5] بقيد[6] الآخر نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، فلا يوقف عليه[7] بالواو، ونحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ٣]، و﴿سُلَيْمَٰنُ﴾ [البقرة: ١٠٢] فلا يوقف عليه بغير ألف[8]، ودخل بقوله: باعتبار البدل للوقف، هاء التأنيث، وخرج بقوله: لا لكونه[9] همزة، نحو: ﴿نَشَأْ﴾ [الشعراء: ٤]، و﴿بِسُوٓءٍ﴾ [الأعراف: ٧٣]، والقصد بالوقف هنا التعريف على سبيل الاضطرار والاختيار كما مر.

وإذا علم هذا، فاعلم أن الوقف على المرسوم إما متفق عليه، أو مختلف فيه[10]، فالمختلف فيه انحصر[11] في أقسام خمسة:

أولها: الإبدال، وهو إبدال حرف بآخر، فوقف ابن كثير، وأبو عمرو[12]، والكسائي، وكذا يعقوب، ووافقهم ابن محيصن، والحسن، واليزيدي[13] بالهاء على هاء التأنيث المكتوبة بالتاء جمعاً للأصلين، وهي لغة قريش، ووقعت في مواضع:

---

(١) (ح): «موافق»، وما أثبته يوافق رائية الخاقاني: ٢٦.

(٢) رائية الخاقاني المطبوعة ضمن (قصيدتان في التجويد): ٢٦، بيت رقم (٣٩).

(٣) كنز المعاني للجعبري: ١٠٩ب.

(٤) كنز المعاني: ١٠٩ب: «وحذفه وإثباته وفصله ووصله».

(٥) (ح): «لخرج».

(٦) كنز المعاني: ١٠٩ب: «بقولنا».

(٧) «عليه» ليست في كنز المعاني: ١٠٩ب.

(٨) كنز المعاني: ١٠٩ب: «فلا بد من الألف، وعلم هذا من قرينة الوقف».

(٩) (ح): «إلا لكونه».

(١٠) «فيه» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١١٢أ، وما أثبته يوافق النشر: ٢/١٢٩.

(١١) اللطائف: ١١٢أ: «والحصر».

(١٢) تحرفت في الأصل إلى «عمر».

(١٣) «اليزيدي» ليست في الإتحاف.

أولها: ﴿رَحۡمَتَ﴾ في المواضع السبعة: في (البقرة)[1]، و(الأعراف)[2]، و(هود)[3]، وأول (مريم)[4]، وفي (الروم)[5]، و(الزخرف)[6] معاً.

ثانيها: ﴿نِعۡمَةَ﴾ في أحد عشر موضعاً: في (البقرة)[7]، وثاني (المائدة)[8]، وفي (آل عمران)[9]، وثاني (إبراهيم)[10] وثالثها[11]، وثاني (النحل)[12]، وثالثها[13]، ورابعها[14]، وفي (لقمان)[15]، و(فاطر)[16]، و(الطور)[17].

وثالثها: ﴿سَنَةِ﴾ في خمسة: في (الأنفال)[18]، و(غافر)[19]، وثلاثة لـ(فاطر)[20].

ورابعها: ﴿ٱمۡرَأَتُ﴾ سبع[21]، بـ(آل عمران)[22]، واثنان في

---

(١) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ [٢١٨].

(٢) ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [٥٦].

(٣) ﴿رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾ [٨٣].

(٤) ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ﴾ [٢].

(٥) ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٠].

(٦) ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ . . . وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ﴾ [٤٢].

(٧) ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ﴾ [٢٣١].

(٨) ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ﴾ [١١].

(٩) ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ﴾ [١٠٣].

(١٠) ﴿ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا﴾ [٢٨].

(١١) ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [٣٤].

(١٢) ﴿وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ﴾ [٧٢].

(١٣) ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [٨٣].

(١٤) ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [١١٤].

(١٥) ﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٣١].

(١٦) ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ﴾ [٣٠].

(١٧) ﴿فَذَكِّرۡ فَمَآ أَنتَ بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٖ﴾ [٢٩].

(١٨) ﴿فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [٣٨].

(١٩) ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ فِي عِبَادِهِۦۖ﴾ [٨٥].

(٢٠) ﴿فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾.
وفي اللطائف: ١١٢أ هنا: «بفاطر».

(٢١) اللطائف: ١١٢أ: «بشبع».

(٢٢) ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾ [٣٥].

(يوسف)[1]، و(القصص)[2]، وثلاثة في (التحريم)[3].

خامسها: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ [٨٦] في (هود).

وسادسها: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ [٩] بـ(القصص).

سابعها: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [٣٠] في (الروم).

ثامنها: ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [٤٣] بـ(الدخان).

تاسعها: ﴿لَعْنَتُ﴾ [٦١] بـ(آل عمران)[4]/ و(النور)[5]. [١٤٨/أ هـ]

عاشرها: ﴿جَنَّتُ﴾ [٨٩] بـ(الواقعة)[6].

حادي عشرها: ﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ [١٢] بـ(التحريم).

ثاني عشرها: ﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ [٨، ٩] موضعي (المجادلة).

ثالث عشرها: ﴿كَلِمَتُ﴾ [١٣٧] بـ(الأعراف).

ووقف الباقون بالتاء موافقة لصريح الاسم، وهي لغة [طيء][7]، وعليه قوله:

اللهُ نَجَّاكَ وَيَكْفِي مُسْلِمَتْ ... مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبِعْدِمَتْ

حَارَتْ[8] نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ القَلْعَمَتْ[9] ... وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ[10]

وكذلك الحكم فيما قرئ بالإفراد والجمع[11]، وهو ﴿كَلِمَتُ﴾ بـ(الأنعام)[12] و(يونس)[13] ....

---

(١) ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [٣٠]، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [٥١].

(٢) ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [٩].

(٣) ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ﴾ ﴿وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [١٠]، ﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

(٤) ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [٦١].

(٥) ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ﴾ [٧].

(٦) ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [٨٩]. وفي اللطائف: ١١٢أ زيادة: «فقط».

(٧) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «على»، وصوبته من اللطائف: ١١٢أ، وكنز المعاني: ١١١ب، والإتحاف: ١/ ٣٢١.

(٨) كنز المعاني: ١١١ب: «صارت».

(٩) كنز المعاني: ١١١ب: «القاصمت».

(١٠) البيتان أوردهما الجعبري في الكنز، ونسبهما إلى أبي الخطاب. انظر: كنز المعاني: ١١١ب. وانظر: لطائف الإشارات: ١١٢أ.

(١١) الإتحاف: ١/ ٣٢١: «فيما اختلف في إفراده وجمعه».

(١٢) ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [١١٥].

(١٣) ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، [٣٣] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦].

و(غافر)[1]، و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [7] بـ(يوسف)[2]، و﴿غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [10، 15] معاً فيها، و﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [50] بـ(العنكبوت)، و﴿ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [37] في (سبأ)، و﴿عَلَىٰ بَيِّنَٰتٍ﴾ [40] بـ(فاطر)، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ [47] بـ(فصلت)، و﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [33] بـ(المرسلات)، فإن من قرأه[3] بالإفراد فهو في الوقف على أصله المذكور كما[4] كتب في مصاحفهم، ومن قرأه بالجمع وقف بالتاء[5] مطلقاً لا يجوز غيره، والله أعلم.

وقد فهم من تقييد المكتوبة بالتاء أن المرسومة بالهاء لا خلاف فيها، بل[6] هي تاء [في الأصل، هاء][7] في الوقف، وهل الأصل التاء؟.

فقال سيبويه[8]: التاء هي الأصل لجريان الإعراب عليها، ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل، وإنما أبدلت هاء في الوقف فرقاً بينها وبين نحو قوله: ﴿مَلَكُوتَ﴾ [الأنعام: 75]، و﴿عِفْرِيتٌ﴾ [النمل: 39]، وقال ثعلب في آخرين[9]: الهاء هي الأصل لإضافتها إليها، ورسمها هاء غالباً في المواضع المرسومة بالهاء على الأول باعتبار الوصل، لانقلابها حالة الوصل تاء للحوقها الإعراب.

ويلتحق بهذه ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [90] في (النساء) في قراءة يعقوب بالنصب[10] منوناً على أنه اسم مؤنث، فيوقف عليه له بالهاء كما نص عليه

---

(1) ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [6].

(2) وقوله: «بيوسف» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: 112أ.

(3) الإتحاف: 1/ 321: «فمن قرأه».

(4) (ح) واللطائف: 112أ: «وكما».

(5) الإتحاف: 1/ 321 زيادة: «كسائر الجموع».

(6) «بل» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: 112أ، وهو موافق للإتحاف: 1/ 321.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح) واللطائف: 112أ، وأثبته من الإتحاف: 1/ 321.

(8) الكتاب: 4/ 166، والكلام هنا ليس بنصه، وإنما الذي ورد قوله: «أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف نحو: تاء القت، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو: تاء عفريت».

(9) انظر: لطائف الإشارات: 112أ.

(10) تحرفت في الأصل إلى «بنصب»، وتصويبها من (ح) واللطائف: 112أ، وهو موافق للنشر: 2/ 131.

الداني وغيره[1]. وقيل[2] بالتاء. قال في «المبهج»[3]: الوقف عليه بالتاء إجماع، لأنه كذلك في المصحف، قال: ولا يجوز[4] الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب.

واختلفوا، أيضاً، في ست كلمات وهي:

﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ في (يوسف)[5]، و(مريم)[6]، و(القصص)[7]، و(الصافات)[8]، فوقف عليها ابن كثير، وابن عامر، وكذا يعقوب، وأبو جعفر لكونها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة، ووافقهم ابن محيصن[9].

و﴿هَيۡهَاتَ﴾ في[10] موضعي (المؤمنين) [٣٦]، وقف عليها بالهاء البزي، وقنبل بخلاف عنه، والكسائي، وافقهم ابن محيصن بخلاف[11]، وقرأ الباقون بالتاء، وذلك وقف [أبو الحارث][12] فيما انفرد به صاحب «العنوان»[13]،

---

(١) في النشر: ٢/ ١٣١: «وقد نص عليه أبو العز القلانسي، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني..».

(٢) في النشر: ٢/ ١٣١: «ونص أبو طاهر بن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم..».

(٣) المبهج في القراءات الثمان، وقراءة الأعمش وابن محيصن، واختيار خلف واليزيدي لأبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادي: ٢/ ٤٦٢.

(٤) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٢أ، وهو خطأ، وصوابه: «يجوز» كما في المبهج: ٢/ ٤٦٢. وانظر: النشر: ٢/ ١٣١، والإتحاف: ١/ ٣٢١.

(٥) ﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ [٤]، ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ﴾ [١٠٠].

(٦) ﴿إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ [٤٢]، ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي﴾ [٤٣]، ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾ [٤٤]، ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ﴾ [٤٥].

(٧) ﴿قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾ [٢٦].

(٨) ﴿قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾ [١٠٢].

(٩) الإتحاف: ١/ ٣٢٢ زيادة: «والباقون بالتاء على الرسم»، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٣١.

(١٠) «في» ليست في اللطائف: ١١٢أ.

(١١) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٢أ، وفي الإتحاف: ١/ ٣٢٢: «بخلف».

(١٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٢أ إلى «الحرث»، وصوبته من النشر: ٢/ ١٣٢.

وأبو الحارث هو: الليث بن خالد البغدادي، المقرئ، صاحب الكسائي، والمُقَدَّم من بين أصحابه، توفي سنة (٢٤٠هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١١، وغاية النهاية: ٢/ ٣٤.

(١٣) هو: أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري، تقدم.

ووافقهم ابن محيصن من المفردة[1]، إلا أن الخلاف[2] عن قنبل في «العنوان» و«التذكرة» و«التلخيص» لم يذكر في الأول، وعبارة «العنوان»[3]: ولا خلاف في الوقف على الأول بالتاء[4]، وقطع له بالتاء فيهما في «الشاطبية» و«التيسير»[5]، وكان ينبغي أن يكون الأكثر على الوقف بالهاء لوجهين: أحدهما: موافقة الرسم، والثاني: أنهم قالوا: المفتوح اسم مفرد أصله هَيْهَيَة، كزَلْزَلَة وقَلْقَلَة، من مضاعف[6] الرباعي، وقد تقرر أن المفرد يوقف على تاء، وتأنيثه بالهاء، وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب كثير بالحذف، والإبدال، والتنوين وغيره.

[٩٥ب/ح] ومن ذلك ﴿مَرْضَاتِ﴾ في موضعي (البقرة)[7]/ وفي (النساء)[8]، و(التحريم)[9]. ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣]، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [٦٠] بـ(النمل)، و﴿اللَّتَ﴾ [١٩] في (النجم)، ووقف الكسائي عليها بالهاء، ووقف الباقون بالتاء[10]، وقد خرج بـ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ نحو: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] المتفق على التاء فيه وقفاً، فأما وقف الكسائي بالهاء على ما ذكره[11] فعلى أصله، وخالفه ابن كثير، وأبو عمرو اتباعاً للرسم لأن ﴿اللَّتَ﴾ إذا وقف عليها بالهاء تشبه لفظ ﴿اللَّهِ﴾. و﴿مَرْضَاتِ﴾ تشبه ﴿مَرْضَىٰ﴾ جمع[12]

---

(١) الأصل زيادة: «إلا المفردة»، وهو خطأ، وحذفه يوافق (ح).

(٢) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٢أ، والإتحاف: ١/٣٢١: «الخلف».

(٣) العنوان: ١٣٦.

(٤) العنوان: ١٣٦: «أنه بالتاء».

(٥) التيسير: ٦٠.

(٦) (ح): «مضاعفة».

(٧) ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠٧]، ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [٢٦٥].

(٨) ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [١١٤].

(٩) ﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾ [١].

(١٠) انظر: النشر: ٢/١٣٢، واللطائف: ١١٢ب، والإتحاف: ١/٣٢٢.
وقال في النشر: «هذا هو الصحيح عن حمزة، وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب».

(١١) (ح) واللطائف: ١١٢ب: «ما ذكر».

(١٢) تحرفت في الأصل واللطائف: ١١٢ب إلى «جميع»، وتصويبها من (ح).

مريض مضافاً إلى هاء الضمير المذكر، و﴿ذَاتَ﴾ لم تجر على ذو مذكرة فلم يوقف عليها بالهاء كـ«بنت»، و«أخت»، بخلاف ابنة فإنها فيها الوجهان لتجريها على مذكرها، وتاء «لات» كتاء «قامت» وتحريكها لالتقاء الساكنين، والأفعال يوقف عليها بالتاء/، وكذلك ما يشبهها، وتاء ﴿هَيْهَاتَ﴾ كتاء «توراة» [١٤٨ب/هـ] و«مشكاة»، وهو في «اللات» مبني على تائها هل هي أصلية أو زائدة؟ فقيل: أصلية، من لات يليت، فألفها عن ياء، وقيل: زائدة، وهي من لوى يلوي، لأنهم كانوا يلوون أعناقهم، أو يلتوون؛ أي: يعتكفون عليها، وأصلها لوية، فحذفت لامها، فألفها على هذا من واو، فمن اعتقد أنها أصلية أقرها في الوقف كتاء «بنت»، ومن اعتقد زيادتها وقف عليها بالهاء، وقد خرج بقيد ﴿بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] ونحوهما[١].

القسم الثاني: الإثبات، وهو في هاء السكت، ويسمى وقف الإلحاق، وهو[٢] في حذف العلة المحذوف للساكن، فأما هاء السكت فوقف البزي وكذا يعقوب بخلاف عنهما بها[٣] في الكلمات الخمس الاستفهامية المجرورة، وهي: ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١]، و﴿فِيمَ﴾ [النازعات: ٤٣]، و﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥]، و﴿لِمَ﴾ [الصف: ٢]، و﴿مِمَّ﴾ [الطارق: ٥]، جعلت الهاء عوضاً عن الألف المحذوفة، لأن حرف الجر إذا دخل على ما الاستفهامية حذف ألفها في اللغة الفصحى، والخلف[٤] للبزي في «الشاطبية» وفاقاً للداني في غير

---

(١) الإتحاف: ١/ ٣٢٢: «وخرج بـ(ذات بهجة) (ذات بينكم) المتفق على التاء فيه وقفاً».

وفي النشر: من أشباه ذلك: «ذات الشوكة، وذات الشمال، وذات حمل، وذات قرار، وذات الحبك، وذات ألواح، وذات الأكمام، وذات البروج، وذات الوقود، وذات الرجع، وذات الصدع، وذات العماد، وذات لهب»، «ووقع ذات الصدور في موضعي (آل عمران)، وفي (المائدة)، و(الأنفال)، و(هود)، و(لقمان)، و(فاطر)، و(الزمر)، و(الشورى)، و(الحديد)، و(التغابن)، و(الملك)». ثم قال معقباً على ذلك: «والصواب الوقف عليه بالتاء للجميع اتباعاً للرسم». من النشر: ٢/ ١٣٢، ١٣٣ بتصرف قليل.

(٢) «هو» ليس في اللطائف.

(٣) «بها» من (ح) واللطائف: ١١٢ب، وفي الأصل: «بهما»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق الإتحاف: ١/ ٣٢٢.

(٤) النشر: ٢/ ١٣٤: «الخلاف».

«التيسير»[1]، وبغير الهاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وعبد العزيز بن جعفر الفارسي، وهو من المواضع التي خرج صاحب «التيسير» فيها عن طريقه[2] فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي هذا، وبالهاء قرأ على أبي الحسن بن غلبون[3].

ووقف يعقوب باتفاق بالهاء[4] - أيضاً - على ﴿هُوَ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨] حيث وقعا وكيف جاءا، واختلف عنه في إلحاق الهاء للنون المشددة في ضمير الجمع المؤنث نحو: ﴿مِّنْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤][5]، واختير تقييده بما بعدها كما مثلوا به.

وكذا اختلف عن يعقوب - أيضاً[6] - في المشدد المبني نحو: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١]، و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [قٓ: ٢٩]، لكن الأكثرون عنه على حذف الهاء في الوقف، والظاهر تقييده بالتاء كما مثلوه به.

وكذا قرأ يعقوب بإلحاق الهاء - أيضاً[7] - في الوقف على النون المفتوحة في نحو: ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣][8]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] فيما رواه بعضهم عنه[9]،

---

(١) النشر: ٢/ ١٣٤ زيادة: «وبالهاء قرأ على أبي الحسن بن غلبون».

(٢) كذا في الأصل و(ح)، وفي اللطائف: ١١٢ب: «طرقه»، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٣٤، والإتحاف: ١/ ٣٢٢.

(٣) النشر: ٢/ ١٣٥: «ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نص عليه في جامع البيان».

(٤) «بالهاء» من (ح) واللطائف: ١١٢ب، وفي الأصل: «الهاء»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ١٣٤، والإتحاف: ١/ ٣٢٢.

(٥) قد تحرفت في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٢ب إلى «يحملهن»، وتصويبها من النشر: ٢/ ١٣٤، والإتحاف: ١/ ٣٢٣.

(٦) تحرفت في (ح) إلى «أيضم».

(٧) تحرفت في (ح) إلى «أبضم».

(٨) هذه الآية ليست في اللطائف.

(٩) في النشر: ٢/ ١٣٦: «وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره، ورواه ابن مهران عن رويس».

وهي لغة فاشية مطردة عند العرب، وصوب تقييده بما لا يلتبس بهاء الكناية نحو: ﴿وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، ﴿وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، وعن ابن مقسم أن هاء السكت لا تثبت في الأفعال[١]، والجمهور على[٢] إثبات الهاء عن غير[٣] يعقوب في [هذا][٤] الفصل، وعليه العمل. انتهى.

واختلف[٥] عن رويس في أربع كلمات وهي: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿ثَمَّ﴾ [الشعراء: ٦٤] الظرف، وهو المفتوح التاء، ووقف الباقون بغير هاء فيها كلها اتباعاً للرسم[٦].

وأجمعوا ووقفوا[٧] على الوقف بهاء السكت في سبع كلمات اتباعاً للرسم، وأجمعوا على الوقف بهاء السكت، واختلفوا في إثباتها وصلاً، وهي ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾[٨] [٢٥٩] في (البقرة)، و﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ [٩٠] بـ(الأنعام)[٩] كذلك، إلا أن ابن محيصن من المفردة حذفها، ومن المبهج أثبتها[١٠]، وكسر الهاء وصلاً ابن عامر، وقصرها هشام، ومدها ابن ذكوان بخلاف عنه، و﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ [١٩، ٢٥] معاً بـ(الحاقة)، و﴿حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٦] فيما حذف الهاء منهن وصلاً

---

(١) في النشر: ٢/ ١٣٦ زيادة: «قلت: والصواب تقييده عمّن أجازه كما نص عليه علماء العربية».

(٢) (ح) زيادة: «عدم»، وهو صواب لو لم يرد في الأصل كلمة «غير» بعدها بقليل. وعلى هذا فزيادتها هنا تغيير للمعنى.

(٣) «غير» ليست في النشر. انظر: النشر: ٢/ ١٣٦.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١١٢ب، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٣٦.

(٥) اللطائف: ١١٢ب: «والخلف».

(٦) في النشر: ٢/ ١٣٦: «والوجهان صحيحان عن رويس قرأت بهما وبهما آخذ».

(٧) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٢ب، وفي الإتحاف: ١/ ٣٢٣: «واتفقوا».

(٨) تحرفت في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٢ب إلى «سيبه»، أو كلمة قريبة من هذا، وما أثبته من النشر: ٢/ ١٤٢، والإتحاف: ١/ ٣٢٤.

(٩) تحرفت في الأصل واللطائف: ١١٢ب إلى «أفئدة»، وفي (ح) إلى «قراء».

(١٠) (ح): «إثباتها».

يعقوب، ووافقها ابن محيصن، و﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿سُلْطَنِيَهْ﴾ [٢٩] في (الحاقة) أيضاً، بحذف هائهما وصلاً حمزة، وكذا يعقوب، ووافقهما ابن محيصن، و﴿رَبِّهِمْ﴾ [١٠] بـ(القارعة) حذفها وصلاً حمزة، وقرأ ابن محيصن من المفردة بسكون الياء في الحالين من غير هاء[1].

وأما حرف العلة[2] الياء، والواو، والألف. فأما الياء فمنه ما حذف للساكنين وما هو لغير ذلك، فأما المحذوفة رسماً للتنوين فثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً، وهي:

﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [١٧٣] بـ(البقرة) و[١٤٥] (الأنعام) و[١١٥] (النحل)، و﴿مِن مُّوصٍ﴾ [١٨٢] بـ(البقرة)، و﴿عَن تَرَاضٍ﴾ بها [٢٣٣]، و[٢٩] بـ(النساء)، ﴿وَلَا حَامٍ﴾ [١٠٣] بـ(المائدة)، و﴿لَآتٍ﴾ معاً في [١٣٤] (الأنعام) و [٥] (العنكبوت). و﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [٤١]، و﴿لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [١٩٥] كلاهما بـ(الأعراف)/ ، و﴿لَعَالٍ﴾ [يونس: ٨٣]، و﴿أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾ [٤٢] بـ(يوسف)، و﴿هَادٍ﴾ [١٤٩/أ هـ] في خمسة: اثنان بـ(الرعد) [٧، ٣٣]، وكذلك بـ(الزمر) [٢٣، ٣٦]، والخامس بـ(الطول)[3] [غافر: ٣٣]، و﴿وَاقٍ﴾ ثلاثة: اثنان بـ(الرعد) [٣٤، ٣٧]، وآخربـ(غافر) [٢١]، و﴿مُسْتَخْفٍ﴾ [الرعد: ١٠]، و﴿مِن وَالٍ﴾ [١١] بها، و﴿وَادٍ﴾ في آيتين[4]: و[5]﴿بِوَادٍ﴾ بـ(إبراهيم) [٣٧]، و﴿وَادٍ﴾ بـ(الشعراء) [٢٢٥]، و﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ بـ(النحل) [٩٦]، و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ﴾ بها [١٠١]، و﴿لَيَالٍ﴾ ثلاثة: بـ(مريم) [١٠]، و(الحاقة) [٧]، والفجر [٢]، و﴿أَنتَ قَاضٍ﴾ بـ(طه) [٧٢]، و﴿إِلَّا زَانٍ﴾ بـ(النور) [٣]، و﴿هُوَ جَازٍ﴾ بـ(لقمان) [٣٣]، و﴿بِكَافٍ﴾ بـ(الزمر) [٣٦]، و﴿مُعْتَدٍ﴾ ثلاثة: بـ(ق) [٢٥]، و(نون) [١٢]، و(المطففين) [١٢]، و﴿عَلَيْهَا فَانٍ﴾ بـ(الرحمن) [٢٦]، و﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [٤٤]، و﴿دَانٍ﴾ [٥٤] بها، و﴿مُّهْتَدٍ﴾

---

(١) الإتحاف: ١/ ٣٢٤: «وزاد ابن محيصن من رواية البزي سكون الياء في الحالين من المفردة».

(٢) الإتحاف: ١/ ٣٢٤: «وأما حروف العلة الثلاثة».

(٣) «الطول» من (ح) واللطائف: ١١٣أ، وفي الأصل: «الطور»، وهو تحريف.

(٤) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١٣٣أ، وفي النشر: ٢/ ١٣٧: «في موضعين».

(٥) الواو هنا زائدة، والصواب حذفها كما في النشر: ٢/ ١٣٧.

بـ(الحديد) [٢٦]، و﴿مُلَٰقٍ﴾ بـ(الحاقة) [٢٠]، و﴿مَنۡ رَاقٍ﴾[١] بـ(القيامة) [٢٧]، و﴿هَارٍ﴾ بـ(التوبة) [١٠٩]، على أنها مقلوب[٢] كما في الإمالة، فوقف[٣] ابن كثير بالياء منه في أربعة أحرف، في عشرة مواضع، وهي: «هاد» موضعي (الرعد) و(الزمر)، وفي الطول[٤]، و«وَاقٍ» موضعي (الرعد)، وفي (غافر)، و﴿وَالٍ﴾[٥] [الرعد: ١١]، و﴿بَاقٍۖ﴾[٦] في (النحل). ووافقه ابن محيصن. وعنه ـ أيضاً ـ الوقف كذلك على ﴿فَانٍ﴾ بـ(الرحمٰن)، و﴿رَاقٍ﴾ بـ(القيامة)[٧]/ . [١٩٦/أ ح]

وأما المحذوف لغير تنوين فأحد عشر حرفاً، في سبعة عشر موضعاً. ووقف عليها يعقوب بالياء على الصحيح ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ بـ(البقرة) [٢٦٩]، ﴿وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ﴾ بـ(النساء) [١٤٦]، ﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ﴾ بـ(المائدة) [٣]، و﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ﴾ بـ(الأنعام) [٥٧]، و﴿نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بـ(يونس) [١٠٣][٨]، و﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾ بـ(طه) [١٢]، و(النازعات) [١٦]، و﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ بها [النمل: ١٨]، و﴿ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ بلاحقتها [القصص: ٣٠]، و﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ﴾ بـ(الحج) [٥٤][٩]، و﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾ [الروم: ٥٣][١٠]، و﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ بـ(يس) [٢٣]، و﴿صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ بـ(الصافات) [١٦٣]، و﴿يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾ بـ(ق) [٤١]، و﴿تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ بـ(القمر) [٥]، و﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾ في (الرحمن) [٢٤]، و﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ بـ(التكوير) [١٦].

---

(١) وقد تحرفت في الأصل و(ح) إلى «من واق».
(٢) كذا في الأصل وفي (ح): «إنها مقلوبهة»، وفي النشر: ٢/١٣٧: «أنه مقلوب».
(٣) النشر: ٢/١٣٧: «فاثبت».
(٤) أي سورة غافر.
(٥) (ح): «و وال»، وهو الصواب.
(٦) تحرفت في النشر: ٢/١٣٧ إلى «باز».
(٧) الذي في النشر ٢/١٣٧: هذا في الصحيح عنه ـ أي ابن كثير ـ وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء في موضعين آخرين وهما ﴿فَانٍ﴾ في (الرحمن)، و﴿رَاقٍ﴾ في (القيامة) فيما ذكره الداني في جامع البيان، وقد خالف فيها سائر الناس.
(٨) قد تحرفت في الأصل إلى «ينجي»، وفي (ح) واللطائف: ١١٣أ إلى «ننجي».
(٩) قد تحرفت في الأصل إلى «بهاد الذين»، وتصويبها من اللطائف: ١١٣أ.
(١٠) في اللطائف: ١١٣أ زيادة: «عن بالروم».

ولا خلاف عنده[1] في حذف ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [١٠] أول (الزمر) في الحالين إلا ما انفرد به الحافظ أبو[2] العلاء عن رويس وخالف فيه جميع الناس. ووقف الكسائي كذلك بالياء على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] فيما رواه الجمهور عنه. واختلف عنه في ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في (الروم) [٥٣]، فالوقف بالياء في الشاطبية كأصلها[3]، وفاقاً لأبي[4] الحسن ابن غلبون[5]، والحذف عنه مكي[6]، وابن شريح، وابن الفَحَّام وفاقاً لجمهور العراقيين، والوجهان في جامع البيان[7].

واختلف فيه عن حمزة ـ أيضاً ـ مع قراءته: ﴿تَهْدِى﴾ [يونس: ٤٣]، وبالياء[8] قطع له الداني في جميع كتبه والحافظ أبو العلاء، ويحذفها[9] ابن سوار وغيره، ووافقه الشنبوذي بخلاف عنه أيضاً، ولا خلاف في الوقف على موضع [النمل: ٤١] بالياء في القراءتين موافقة للرسم.

ووقف ابن كثير على ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [قٓ: ٤١] بالياء بخلاف عنه، كذا أطلق الخلاف في الشاطبية لابن كثير، وهو كما نبّه عليه الجعبري[10] يقتضي أن

---

(١) اللطائف: ١١٣أ: «عنه».

(٢) «أبو» ساقط من اللطائف.

(٣) التيسير: ١٦٩.

(٤) (ح): «كأبي»، وهو تحريف.

(٥) في النشر: ٢/ ١٤٠: «فقطع للكسائي بالياء ـ على اختلاف عنه ـ أبو الحسن بن غلبون، وأبو عمرو الداني في التيسير والمفردات، وصاحب الهداية والهادي والشاطبية وغيرهم».

(٦) قال مكي في سورة (الروم): «ليس فيها ياء إضافة ولا محذوفة مختلف فيها». التبصرة: ٦٣٥، والكشف: ٢/ ١٨٦.

(٧) قال في النشر: ٢/ ١٤٠: «وذكر الوجهين أبو العز القلانسي والداني في جامعه ثم روى عنه نصاً أنه يقف عليه بغير ياء، ثم قال: وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه، قلت ـ والكلام لابن الجزري ـ: والوجهان صحيحان نصاً وأداء».

(٨) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٣أ، وفي النشر: ٢/ ١٤٠: «فالياء».

(٩) كذا في الأصل وفي (ح) واللطائف: ١١٣أ: «وبحذفها»، وفي النشر: ٢/ ١٤٠: «قطع له بالحذف».

(١٠) اللطائف: ١١٣أ: «وهو».

قال الجعبري: .. فليقرأ ذلك كله للكل بحذف الحالين إلا ما خص لابن كثير في.. «ويناد المناد». كنز المعاني: ١١٠أ.

يكون لكل من البزي وقنبل وجهان، وقال في «التيسير»: قال النقاش[1]، عن أبي ربيعة، عن البزي وابن مجاهد، عن قنبل: ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ بالياء في الوقف[2]. انتهى.

وهذا يقتضي أن يكون الإثبات لقنبل بلا خلاف، وأن يكون للبزي وجهان: الإثبات عن النقاش، عن أبي ربيعة عنه، والحذف عن غير النقاش ـ كالحمامي ـ عنه نفسه[3]. وهذا نقل ابن مجاهد[4] في سبعته[5]، وبه قطع مكي لهما[6]، وقطع أكثر النقلة كالأهوازي، وأبي العز، وأبي العلاء بالإثبات لابن كثير، فإن أراد الشاطبي معنى «التيسير» فعبارته قاصرة، وإن أراد الظاهر من عبارته فوجه حذف قنبل من الزيادات، وهو غريب. انتهى.

ووجه الإثبات وقفاً أنها لام فعل مضارع غير مجزوم، فحقه الثبوت، وحذفت وصلاً لالتقاء الساكنين، ووجه الحذف في الوقف اتباع الرسم، ووافقه ابن محيصن من غير خلف.

[١٤٩ب/هـ] وأما ما حذف/ من الواو للساكن رسماً ففي أربعة مواضع، فوقف عليها يعقوب بالواو على الأصل فيما انفرد به الداني[7]، وهي: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ بـ(الإسراء) [١١]، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [٢٤] بـ(الشورى)، و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [٦] بـ(القمر)، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾ بـ(العلق)[8]، واختير الوقف عليها للجميع على الرسم.

---

(١) هو: محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي النَّقَّاش، أبو بكر، المقرئ المفسر، من تصانيفه: «شفاء الصدور» في التفسير، توفي سنة (٣٥١هـ).
معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٩٤، وغاية النهاية: ٢/ ١١٩.

(٢) التيسير ص٢٠٢، باب ذكر فرض الحروف، سورة (قٓ).

(٣) كذا في الأصل و«نفسه» ساقطة من (ح). وفي اللطائف: ١١٣أ: «فعنه».

(٤) انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد: ٦٠٧.

(٥) «سبعته» غير مقروءة في الأصل و(ح)، وأثبتها من اللطائف: ١١٣أ. وابن مجاهد هو أول من سبع السبعة، كما في الغاية: ١/ ١٣٩.

(٦) التبصرة: ٦٨٣. وانظر: الكشف: ٢/ ٢٨٦.

(٧) انظر: النشر: ٢/ ١٤١.

(٨) «العلق» ليست في اللطائف.

وأما ما حذف من الألفات لساكن ففي كلمة واحدة «أيُّه» ووقعت في ثلاثة: (النور)[1]، و(الزخرف)[2]، و(الرحمٰن)[3]، فوقف عليها بالألف أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، ووافقهم الحسن واليزيدي، ووقف الباقون بغير ألف اتباعاً للرسم إلا[4] ابن عامر ضم الهاء تبعاً للياء[5] وفتحها الباقون[6].

القسم الثالث: الحذف[7]، وهو[8]: ﴿وَكَأَيِّن﴾ في سبعة[9] مواضع: بـ(آل عمران)[10]، و(يوسف)[11]، وموضعي (الحج)[12]، و(العنكبوت)[13]، و(القتال) [محمد][14]، و(الطلاق)[15]، فوقف أبو عمرو وكذا يعقوب على الياء في السبعة، ووافقه اليزيدي والحسن، ووقف الباقون على النون.

القسم الرابع: المقطوع رسماً، وهو في حرفين ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[16] بـ(الإسراء) [١١٠]، و﴿مَالِ﴾ في أربعة مواضع: بـ(النساء)[17]،

---

(١) ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١].
(٢) ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [٤٩].
(٣) ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [٣١].
(٤) (ح) واللطائف: ١١٣ب: «إلا أن»، وهي زيادة موافقة للنشر: ٢/ ١٤٢.
(٥) في النشر ٢/ ١٤٢ «إلا أن ابن عامر ضم الهاء على الاتباع لضم الياء قبلها».
(٦) اللطائف: ١١٣ب زيادة: «وأما لكنا والظنونا والرسولا والسبيلا وسلاسلا وقواريرا فتأتي في محالها إن شاء الله تعالى».
(٧) في النشر: ٢/ ١٤٢: «وأما الحذف فهو أيضاً على قسمين: أحدهما: حذف ما ثبت رسماً، والثاني: حذف ما ثبت لفظاً، فالأول من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي: ﴿وَكَأَيِّن﴾....» انتهى. فجمع بين هذا القسم والذي يليه.
(٨) اللطائف: ١١٣ب زيادة: «في»، وهو موافقة لما في الإتحاف.
(٩) «سبعة» من (ح) واللطائف: ١١٣ب، وقد تحرفت في الأصل إلى «خمسة».
(١٠) ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [١٤٦].
(١١) ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [١٠٥].
(١٢) ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [٤٥]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [٤٨].
(١٣) ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [٦٠].
(١٤) ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [١٣].
(١٥) ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [٨].
(١٦) (ح): «الأسرى»، وهو تحريف.
(١٧) ﴿فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [٧٨].

و(الكهف)[1]، و(الفرقان)[2]، و[صَالِ][3]، فوقف حمزة والكسائي، وكذا رويس على ﴿أَيًّا﴾ دون ما، كذا نص عليه جماعة كالداني في «التيسير» وفاقاً لظاهر عبارة ابن غلبون، ونص هؤلاء على الوقف على ﴿مَا﴾ دون ﴿أَيًّا﴾ للباقين، ولم يعرض الجمهور لذكره بوقف ولا ابتداء. وأما ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة فوقف أبو عمرو فيها على ﴿مَآ﴾ دون اللام، كما نص عليه الشاطبي كالداني وفاقاً لجمهور المغاربة، والمصريين، والشاميين، والعراقيين، ووافقه اليزيدي، واختلف عن الكسائي في الوقف على ما، أو على[4] اللام، فالوجهان ذكرهما الشاطبي كالداني، وذكر ابن فارس ذلك عن يعقوب، ومقتض كلامهم أن الباقين[5] يقفون على اللام دون ﴿مَآ﴾، وبه صرح بعضهم، والأصح جواز الوقف على ﴿مَآ﴾ للجميع[6]؛ لأنها كلمة برأسها، ولأن كثيراً من الأئمة والمؤلفين لم يذكروا[7] فيها عن أحد شيئاً كسائر الكلمات المفصولات، وأما اللام فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطاً[8]، ولم يصح في ذلك شيء عن الأئمة.

القسم الخامس: قطع الموصول، في ثلاثة أحرف[9]: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢][10] وقف الكسائي بالياء، ووافقه الحسن، وابن محيصن في[11] المفردة، والمُطَّوّعي، ....

(١) ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٤٩].

(٢) ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [٧].

(٣) في الصافات ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾، وفي النشر: ٢/ ١٤٤: «سأل».

(٤) اللطائف: ١١٣ب زيادة: «و».

(٥) (ح): «الباقيين»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق النشر: ٢/ ١٤٦.

(٦) قال في النشر: ٢/ ١٤٦: «وهو الذي اختاره وآخذ به».

(٧) اللطائف: ١١٣ب: «يذكر».

(٨) هنا في الإتحاف: ١/ ٣٢٧ ما نصه: وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها.

(٩) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٣ب، وهو موافق للفظ الإتحاف: ١/ ٣٢٨، ولمضمون ما في النشر: ٢/ ١٥١، إلا أنه لم يضف الحرف الثالث، وهو (أَلَّا يَسْجُدُوا) [النمل: ٢٥] كما في النشر، أو (أن لا يسجدوا) كما في الإتحاف.

(١٠) للحرفين كليهما.

(١١) اللطائف: ١١٣ب: «من».

ووقف أبو عمرو[1] على الكاف فيهما، ووافقه اليزيدي وابن محيصن من المبهج، ووقف الباقون على الكلمة برأسها[2]، ووافقهم المُطَّوّعي في وجه. قال أبو حيَّان[3]: و(وَيْ) عند الخليل وسيبويه[4] اسم فعل، مثل: صَهْ ومَهْ، ومعناها: أعجب، قال الخليل: وذلك أن القوم ندموا فقالوا متندمين على ما سلف منهم: وي، وكل من ندم فأظهر ندامته قال: وي. و(كأن) هي كاف التشبيه الداخلة على (أن)، لكن ذهب معناه وصارت للخبر، وكتبت (وي) متصلة بالكاف لكثرة الاستعمال. وحكى الفراء[5] أن امرأة قالت لزوجها: أين ابنك، قال: (وي) كأنه وراء البيت، وعلى هذا المذهب يكون الوقف على (وي). وقال الأخفش[6]: هي (ويك)، وينبغي أن تكون[7] الكاف حرف خطاب، ولا موضع له من الإعراب، والوقف عليه ويك، ومن قول عنترة:

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا ... [قول][8] الفوارس ويك عنتر أقدم[9] / [٩٦ب/ح]

وذهب الكسائي، ويونس[10]، وأبو حاتم وغيره[11] إلى أن أصله

---

(١) «عمرو» من (ح)، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٥١، والإتحاف: ١/ ٣٢٨، وقد تحرفت في الأصل إلى «عمر».

(٢) قال في النشر: ٢/ ١٥٦: «وهذا هو الأحرى، والأولى بالصواب».

(٣) البحر المحيط: ٧/ ١٣٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٢/ ١٥٤. قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾ [القصص: ٨٢] وعن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ [القصص: ٨٢] فزعم أنها مفصولة من كأن، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أن ينهوا فقيل لهم ما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا.. وأما المفسرون قالوا: ألم تر أن الله.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣١٢. وانظر: البحر المحيط: ٧/ ١٣٥، واللسان: ٣/ ٩٩٩ مادة: (ويا).

(٦) هذا القول في البحر المحيط: ٧/ ١٣٥. وانظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٦٥٤ بتحقيق عبد الأمير، إذ لم أقف فيه على هذا القول للأخفش.

(٧) (ح) واللطائف: ١١٣: «يكون».

(٨) الأصل و(ح) واللطائف: ١١٣ب: «قتل»، وتصويبها من ديوان عنترة.

(٩) ديوان عنترة: ٢١٩، البيت رقم (٧٨).

(١٠) هو: يُونُس بن عبد الأعلى بن موسى بن مَيْسَرة الصَّدَفي المصري، أبو موسى، المقرئ الفقيه، قرأ القرآن على ورش، توفي سنة (٢٦٤هـ). معرفة القراء الكبار: ١٨٩، وغاية النهاية: ٢/ ٤٠٦.

(١١) انظر: مشكل القرآن: ٥٢٦، ولسان العرب: ٣/ ٩٩٨، ٩٩٩ مادة: (ويا)، وفي اللطائف: ١١٣ب: «وغيرهم».

ويلك، فحذفت[1] اللام والكاف[2] في موضع جر بالإضافة، فعلى المذهب الأول قيل: تكون الكاف حالية من معنى التشبيه كما قيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وعلى المذهب الثاني فالمعنى: أعجب لأن الله.

وعلى المذهب الثالث تكون (ويلك) كلمة تحزن، والمعنى، أيضاً:/ [١٥٠/أ هـ] لأن الله، وقال أبو زيد[3] وفرقة معه: ويكأن حرف واحد بجملته وهو بمعنى (ألم)، وقال الفراء: ويك في كلام العرب (كقول العرب): أما ترى إلى صنع الله. وقال ابن قتيبة عن بعض أهل العلم: معنى ويك: رحمة لك، بلغة حِمْيَر[4]. انتهى.

وأما القسم الثاني وهو المتفق عليه، فاعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فأكثر أن تكتب منفصلة من لاحقتها، ويستثنى من ذلك كلما[5] دخل عليه حرف من حروف المعاني، وكان على حرف واحد نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿تَٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٧٣]، و﴿لِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون: ٨]، ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿لَأَنتُمْ﴾ [الحشر: ١٣]، و﴿ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦]، و﴿سَيَذَّكَّرُ﴾ [الأعلى: ١٠]، و﴿قَٰتَلُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، و﴿لَقَدْ﴾ [البقرة: ٦٥]، و﴿لَسَوْفَ﴾ [الليل: ٢١]، ولام التعريف نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، كأنها[6] لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء[7] مما دخلت عليه فوصلت.

وياء النداء نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

---

(١) تحرفت في الأصل إلى «فحذف»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١١٣ب.

(٢) «والكاف» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١١٣ب.

(٣) هو: عبد الرحمٰن بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي، أبو نعيم وأبو زيد، النحوي اللغوي الإخباري المقرئ، كان حياً سنة تسع وستين وخمسمئة. إنباه الرواة: ٢/ ١٦٢، وغاية النهاية: ١/ ٣٧١.

(٤) تأويل مشكل القرآن: ٥٢٦، ولطائف الإشارات: ١١٣ب.

(٥) كذا في جميع النسخ، ولعل صوابها «كل ما» مفصولة.

(٦) «كأنها» من (ح) واللطائف: ١١٤أ، وفي الأصل: «كأنهما»، وهو تحريف.

(٧) (ح): «نزلت في الجزء».

وهاء التنبيه في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿هَٰذَا﴾ [البقرة: ٢٥]، وكذا كل كلمة اتصل بها ضمير متصلة[(١)] سواء كان على حرف واحد أو أكثر، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً[(٢)]، نحو ﴿رَبِّى﴾ [آل عمران: ٥١]، و﴿رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رَسُولُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، و﴿رُسُلُنَا﴾ [المائدة: ٢٢]، و﴿رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠]، و﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧]، ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨][(٣)]، و﴿يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، وكذا حروف المعجم المقطعة في فواتح السور نحو: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، و﴿الٓر﴾ [يونس: ١]، و﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و﴿طسٓ﴾ [النمل: ١]، و﴿حمٓ﴾ [غافر: ١]، ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] فإنه فصل بين الميم والعين، وكذا إن كان أول الكلمة الثانية همزة وصورت على مراد[(٤)] التخفيف[(٥)] واواً[(٦)] أو ياء كتبتا موصولتين، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠]، و﴿يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، وكذا ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف من حروف الجر، وهي: ﴿لِمَ﴾ [آل عمران: ٦٥]، و﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥]، و﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧]، و﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١]، وأم مع ما نحو: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و(أن) المفتوحة المخففة مع لا، وإن المكسورة المخففة مع (لا)، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣][(٧)]، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]،

---

(١) كذا في الأصل و(ح) واللطائف، وفي الإتحاف: ١/ ٣٢٨: «متصل»، وهو المناسب للسياق.

(٢) تحرفت في الأصل إلى «مجروا»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١١٤أ، وقوله: «مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً» ليست في الإتحاف.

(٣) وفي اللطائف: ١١٤أ زيادة: «و».

(٤) «مراد» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح) واللطائف: ١١٤أ، وهو موافق للإتحاف: ١/ ٣٢٩.

(٥) «التخفيف» تصحفت في الأصل و(ح) إلى «التحقيق»، وتصويبها من الإتحاف: ١/ ٣٢٩، وهي في اللطائف مهملة بدون نقط.

(٦) «واواً» تحرفت في الأصل إلى «أووا»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١١٤أ، وهو موافق للإتحاف: ١/ ٣٢٩.

(٧) وقد تحرفت في الأصل و(ح) إلى «تفعلوا»، وتصويبه من اللطائف: ١١٤أ، وهو موافق للإتحاف: ١/ ٣٢٩.

و﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، فكله[1] موصول في جميع القرآن، وكذا (ألّا) المفتوحة في غير العشرة الآتية[2]، واختلف في الأنبياء[3].

و﴿أَنَّمَا﴾ في غير (الأنعام)[4] نحو: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، واختلف في [(النحل)][5].

و﴿أَنَّمَا﴾ في غير (الحج)[6]، و(لقمان)[7] نحو: ﴿إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [صٓ: ٧٠]، واختلف في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: ٤١].

و﴿وَإِمَّا﴾ في غير (الرعد)[8] نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨].

و﴿أَيْنَ مَا﴾[9] في (البقرة)[10] و(النحل)[11].

واختلف في (النساء)[12]، و(الشعراء)[13]، ....

---

(١) اللطائف: ١١٤أ زيادة: «أي كل ما ذكر».

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]، ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يسٓ: ٦٠]، ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٩]، ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾ [القلم: ٢٤] فهذه العشرة لم يختلف فيها.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [٨٧]، ففي أكثر المصاحف هي مقطوعة، وفي بعضها موصولة. انظر: النشر: ٢/١٤٨.

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [١٣٤].

(٥) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٤أ إلى «النمل»، وتصويبه من النشر: ٢/١٤٨، والإتحاف: ١/٣٢٩.

ومَوضع النحل هو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٩٥].

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ [٦٢].

(٧) وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [٣٠].

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [الرعد: ٤٠].

(٩) نحو: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧]، فقد كتبت مفصولة إلا في موضعين: (البقرة) و(النحل) فكتبتا موصولتان.

(١٠) وهو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [١١٥].

(١١) وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [٧٦].

(١٢) وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [٧٨].

(١٣) وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [٩٢].

و(الأحزاب)[1].

و(إِلَّمْ) بـ(هود) [١٤]، و﴿أَلَّن﴾ بـ(الكهف) [٤٨]، و(القيامة) [٣].

و﴿عَمَّا﴾ في غير (الأعراف) [١٦٦] نحو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

و﴿مِمَّا﴾ في غير (النساء) [٢٥] و(الروم) [٢٨] نحو: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٨]، واختلف في (المنافقين) [١٠].

و(أمَّن) في غير (النساء) [١٠٩]، (والتوبة) [١٠٩]، و(الصافات) [١١]، و[فصلت][2]، نحو: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ [يونس: ٣١].

و﴿كُلَّمَا﴾ في غير (إبراهيم) [٣٤]، ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

و﴿بِئْسَمَا﴾ في (البقرة)[3]، و(الأعراف) [١٥٠]، واختلف في: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

و﴿فِيمَا﴾ في غير (الشعراء) [١٤٦]، نحو الأول من البقرة: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤][4].

و«كيلا» بـ(آل عمران) [١٥٣]، و(الحج) [٥]، و(الحديد) [٢٣]، وثاني (الأحزاب)[5].

و﴿يَوْمَهُمُ﴾ في غير (غافر) [١٦]، و(الذاريات) [١٣] نحو: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِى يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣]، فجميع ما كتب موصولاً مما[6] ذكروا و[7]غيره لا

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا﴾ [٦١].

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح) اللطائف: ١١٤أ، وأثبته من الإتحاف: ١/ ٣٣٠، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٤٩، وموضع (فصلت) هو قوله تعالى: ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا﴾ [٤٠].

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [٩٠].

(٤) والموضع الثاني من (البقرة) هو قوله تعالى: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ [٢٤٠]، وكلاهما مختلف فيه، والأكثرون على فصلها كما نص على ذلك في النشر: ٢/ ١٤٩، وبالتالي فلا أرى ـ فيما يظهر لي ـ داعياً لتخصيص الموضع الأول دون الثاني من (البقرة).

(٥) هو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [٥٠]، وهو موصول. أما أولها في قوله تعالى: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [٣٧]، وهو مفصول، والقول: بأنه موصول ليس بصحيح. ذكر ذلك ابن الجزري في النشر: ٢/ ١٥٥.

(٦) «مما» ساقط من (ح).

(٧) «الواو» ساقطة من (ح). والعبارة في اللطائف: ١١٤أ: «موصولاً من فاذكروا وغيره».

يجوز أن يقطع وقفاً[1] للاتصال الرسمي إلا برواية صحيحة[2]، ومن ثم اختير عند كثير عدم فصل ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ [القصص: ٨٢][3]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢] مع وجود الرواية بفصله.

نعم، روى قتيبة عن الكسائي التوسع في ذلك الوقف على الأصل[4]، لكن الذي استقر عليه أئمة الأداء أو مشايخ[5] الإقراء في جميع الأمصار الوقف على الكلمة الأخيرة، وهو أولى بالصواب، وأجدر باتباع نصوص الأئمة قديماً وحديثاً.

واختار الجعبري[6] استفسار المسؤول السائل عن غرضه[7]، فإن كان بيان الرسم وقف كما تقدم، أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلين والمتصلين ليطابق[8]، قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم من المتصلين[9]، ولا يخالف، وأصل المتصلين[10] منتف.

وأما المتفق على قطعه فثمانية عشر حرفاً: «إلَّا»[11] في/ (الأعراف) [١٥٠ب/هـ] موضعان [١٠٥، ١٦٩]، و(التوبة) [١١٨]، وهود موضعان [١٤، ٢٦]، و(الحج) بـ[٢٦]، و(يس) [٦٠]، و(الدخان) [١٩]، و(الممتحنة) [١٢]، و(نون)[12].

---

(١) اللطائف: ١١٤أ: «وقفاً».

(٢) في الإتحاف: ١/ ٣٣٠: «فجميع ما كتب موصولاً مما ذكر وغيره لا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة...».

(٣) وفي اللطائف: ١١٤أ زيادة: «و».

(٤) اللطائف: ١١٤أ. وانظر تفصيل ذلك في: النشر: ٢/ ١٥١.

(٥) (ح) واللطائف: ١١٤أ: «ومشايخ»، وهو موافق للإتحاف: ١/ ٣٣٠.

(٦) كنز المعاني للجعبري: ١١١أ.

(٧) «عن غرضه» ليست في الكنز: ١١١ب.

(٨) الكنز ١١١ب: «والمتصلتين لتطابق».

(٩) (ح) واللطائف: ١١٤أ: «المتصلتين»، وفي كنز المعاني: ١١١ب: «في المتصلتين».

(١٠) اللطائف: ١١٤أ: «المتصلتين»، وفي الكنز: ١١١ب زيادة: «واللازم».

(١١) كذا في الأصل و(ح)، وفي الإتحاف: ١/ ٣٣٠: ﴿أَن لَّآ﴾، وهو موافق للنشر: ٢/ ١٤٨، وهو المناسب لما قبله.

(١٢) «ونون»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١١٤أ، وما أثبته يوافق الإتحاف: ١/ ٣٣٠، والنشر: ٢/ ١٤٨، والآية في [القلم: ٢٤].

و﴿إِنَّ مَا﴾[1] المكسورة المذكورة[2] بـ(الأنعام) [١٣٤] واحدة[3].
﴿وَأَنَّ مَا﴾ المفتوحة المشددة في (الحج) [٦٢] و(لقمان) [٣٠].
﴿وَإِن مَّا﴾ المكسورة المخففة بـ(الرعد) [٤٠].
و﴿أَيْنَ مَا﴾ غير[4] (البقرة) [١١٥] و(النحل) [٧٦].
و﴿أَن لَّمْ﴾ المفتوح كلما[5] في القرآن[6].
و﴿إِن لَّمْ﴾ المكسورة في غير (هود) [١٤].
و﴿أَن لَّن﴾ في غير (الكهف) [٤٨]، و(القيامة) [٣].
و﴿عَن مَّا﴾ بـ(الأعراف) [١٦٦].
و﴿مِن مَّا﴾ في (النساء)[7] [٢٥]، و(الروم) [٢٨].
و[8]﴿أَم مَّن﴾ في (النساء) [١٠٩][9]، و(التوبة) [١٠٩]، و(الصافات) [١١]، و(فصلت) [٤٠].
و﴿عَن مَّن﴾ في (النور) [٤٣] و(النجم) [٢٩].
﴿وَحَيْثُ مَا﴾ كلما[10] في القرآن[11].
و﴿كُلِّ مَا﴾ بـ(إبراهيم) [٣٤].
و﴿بِئْسَما﴾ بـ(المائدة) خمس[12] ....

---

(١) اللطائف: ١١٤أ: «وإنما» موصولة.
(٢) كذا في الأصل و(ح)، وفي الإتحاف: ١/ ٣٣١: «المشددة».
(٣) (ح) واللطائف: ١١٤أ: «واحد».
(٤) الإتحاف: ١/ ٣٣١: «في غير».
(٥) كذا في الأصل و(ح) واللطائف: ١١٤أ، والصواب قطعها: «كل ما» كما في الإتحاف: ١/ ٣٣١.
(٦) نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١].
(٧) في الإتحاف: ١/ ٣٣١: «بالنساء».
(٨) «الواو» ساقطة من (ح).
(٩) قوله: «والروم و(أم من) في النساء» ساقطة من الإتحاف. انظر الإتحاف: ١/ ٣٣١.
(١٠) كذا في الأصل و(ح)، وهي في الإتحاف: ١/ ٣٣١ مفصولة «كل ما».
(١١) نحو قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [القرة: ١٤٤].
(١٢) كذا في الأصل و(ح)، وهو خطأ، وصوابه: (أربع مواضع) هي قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [٦٢]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [٦٣]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [٧٩]، =

مواضع[1].

و﴿فِيمَا﴾ أحد عشر: ثاني (البقرة)[2]، وفي (المائدة) [٤٨]، وفي (الأنعام) موضعان [الآيتان: ١٤٥، ١٦٥][3]، و(الأنبياء) [١٠٢]، و(النور) [١٤]، و(الشعراء) [١٤٦]، و(الروم) [٢٨]، و(الزمر) موضعان [٣، ٤٦]، و(الواقعة) [٦١]، واختلف فيها إلا في[4] موضع (الشعراء)[5]، والأكثرون على الفصل.

و﴿كَيْلا﴾ في غير الأربعة السابقة: [آل عمران: ١٥٣، الحج: ٥، ثاني الأحزاب: ٥٠، الحديد: ٢٣][6].

و﴿يَوْمَ هُم﴾ بـ(غافر) [١٦]، و(الذاريات) [١٣]، و﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [صٓ: ٣][7].

انتهى[8] ملخصاً من «لطائف الإشارات»[9].

= ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [٨٠]، ولعله جعلها (خمس مواضع) لنقله ذلك من النشر: ٢/ ١٤٩، فإن لفظه: (بئس ما كتب موصولاً في خمسة مواضع..)، والفرق واضح، ففي النشر ذكر للموصول، وهنا الكلام عن المتفق على قطعة.

(١) اللطائف: ١١٤أ زيادة: «كلها».

(٢) هذا هو الثاني، وهو في الآية رقم ٢٤٠، والموضع الأول الآية رقم (٢٣٤).

(٣) هذا الأخير والذي قبله في الفقرة السابقة هما لآية واحدة هي قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨].

(٤) «في» ليس في اللطائف.

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾﴾، فقد اتفق على وصله.

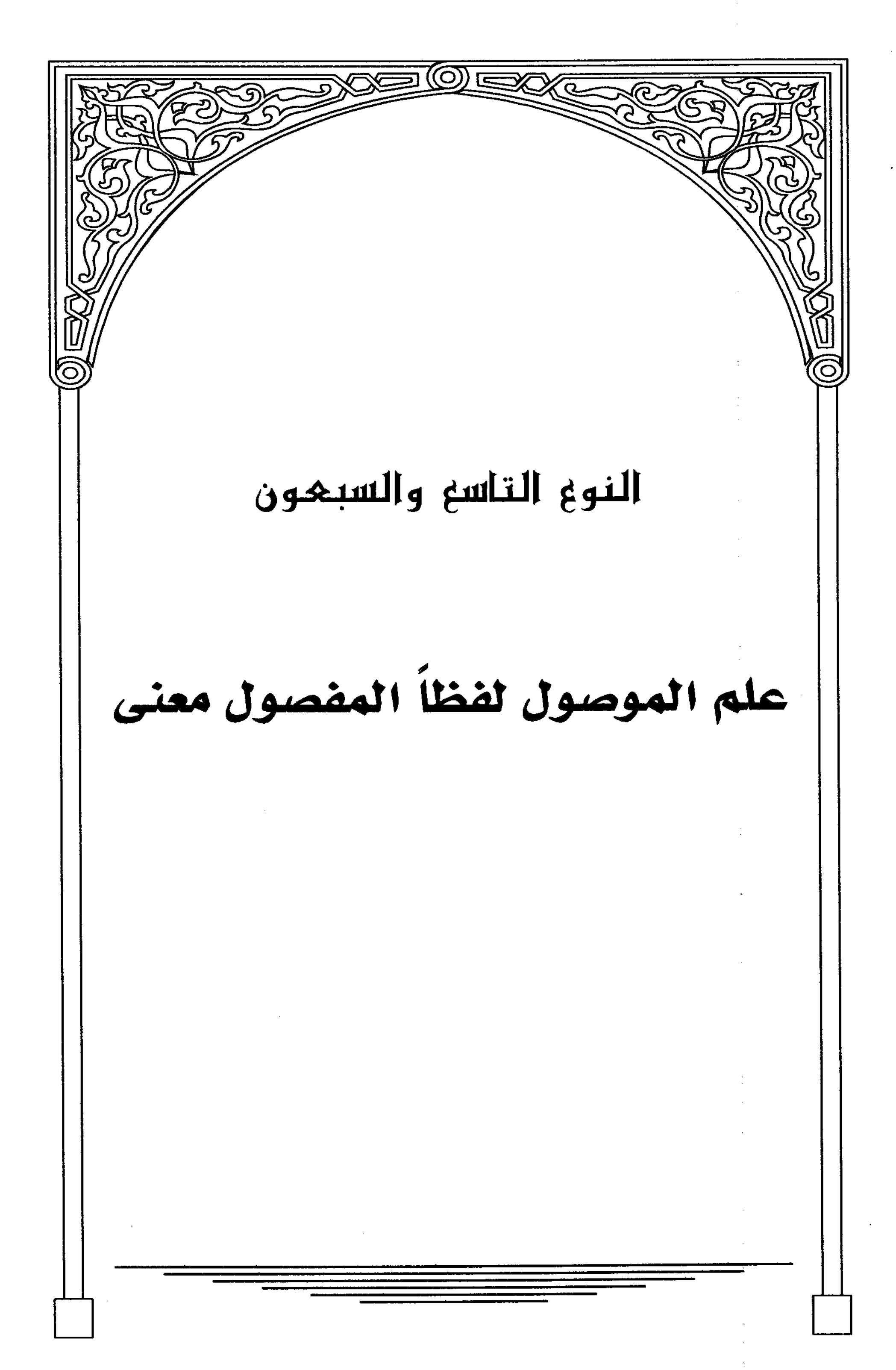
(٦) فهذه المواضع الأربعة كتبت فيها: «كيلا» موصولة.

(٧) هذه يوقف فيها على التاء، أو على الهاء بدلاً منها، وهو مذهب القراء والنحويين وأئمة العربية. انظر: النشر: ٢/ ١٥٠.

(٨) (ح) زيادة: «الموصول لفظاً، المفصول معنى» قبل قوله: «انتهى»، وهو خطأ.

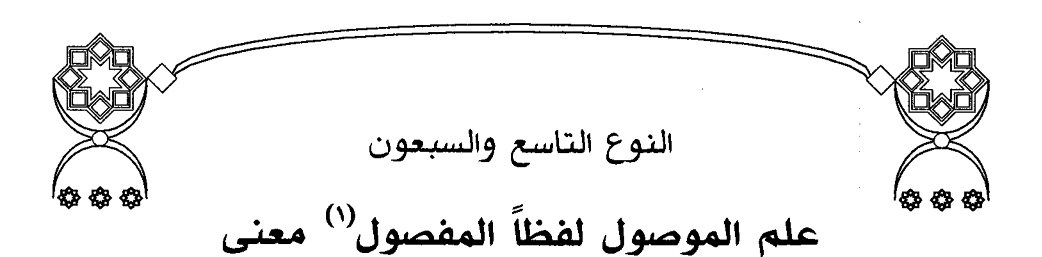
(٩) بل انتهى منقولاً من لطائف الإشارات: ١١١ب ـ ١١٤أ.





النوع التاسع والسبعون

علم الموصول لفظاً المفصول معنى



النوع التاسع والسبعون

علم الموصول لفظاً المفصول[1] معنى

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى[2] ـ: وهو نوع مهم جدير أن ينفرد[3] بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف[4]، وبه يحصل حل إشكالات، وكشف معضلات[5].

فمن[6] ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] إلى قوله: ﴿شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] فإن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق، وصرح به في حديث أخرجه أحمد[7] والترمذي[8] وحسنه، [و][9] الحاكم[10] وصححه من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً[11]، وأخرجه ابن أبي حاتم[12]

---

(١) «المفصول» من (ح) وفي الأصل: «الموصول»، وهو تحريف.

(٢) في الإتقان: ١/٢٥٢، وقد أفرد له النوع التاسع والعشرون فقال: النوع التاسع والعشرون في بيان الموصول لفظاً الموصول معنى.

(٣) الإتقان: ١/٢٥٢: «يفرد».

(٤) الإتقان: ١/٢٥٢ زيادة: «ولهذا جعلته عقبه».

(٥) الإتقان: ١/٢٥٢ زيادة: «كثيرة».

(٦) الإتقان: ١/٢٥٢: «من».

(٧) في المسند: ٥/١١.

(٨) سنن الترمذي، حديث رقم (٣٠٧٧).

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من (و) (ح)، وأثبته من الإتقان: ١/٢٥٢.

(١٠) في المستدرك: ٢/٢٤٥ في كتاب التاريخ.

(١١) ونص الحديث واللفظ هنا لأحمد: قال النبي ﷺ: «لما حملت حواء طاف بها إبليس وقال: لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحرث، فإنه يعيش. فسموه عبد الحرث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره».

(١٢) «حاتم» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

وقد روى هذا الحديث ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبي زرعة الرازي عن هلال بن =

وغيره[1] بسند صحيح عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ.

لكن آخر الآية مشكل، حيث نسب الإشراك إلى آدم وحواء، وآدم نبي مكلم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعاً، وقد جر ذلك[2] إلى حمل الآية على غير آدم وحواء، وأنها في رجل وزوجته كانا في أهل الملك[3]، وتعدى إلى تعليل الحديث والحكم بنكارته/ ، وما زلت في [١٩٧/أ/ح] وقفة من ذلك حتى رأيت ابن أبي حاتم قال: أخبرنا أحمد[4] بن عثمان بن حكيم، حدثنا أحمد[5] بن مفضل[6]، حدثنا أسباط[7]، عن السدي[8] في قوله

= فياض، عن عمر بن إبراهيم به مرفوعاً. انظر: تفسير ابن كثير: ٣/ ٥٢٩.

(١) وهذا الأثر فصل القول فيه ابن جرير الطبري في تفسير: ١٣/ ٣٠٩ وما بعدها، وأورده عن سمرة وابن عباس، وأورده ابن كثير عند تفسير الآية، وعزاه إلى ابن مردويه في تفسيره أيضاً ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ وأعلّ هذا الحديث من ثلاثة أوجه:

الأول: أن عمر بن إبراهيم ـ أحد رجال الإسناد ـ لا يحتج به.

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه وليس مرفوعاً.

الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا.

ثم ذكر ابن كثير بعض أخبار الطبري في هذا فقال: قال ابن جرير: حدثنا ابن وكيع، حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل ولم يكن بآدم.

(٢) الإتقان: ١/ ٢٥٢ زيادة: «بعضهم».

(٣) كذا في الأصل و(ح)، وفي الإتقان: ١/ ٢٥٢: «الملل»، وهو موافق لتفسير الطبري: ١٣/ ٣١٤، وابن كثير: ٣/ ٥٢٩.

(٤) هو: أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي، أبو عبد الله، ثقة، روى عن جعفر بن عون وأبي نعيم، وعنه أبو حاتم وأبو عوانة، توفي سنة (٢٦١هـ). الكاشف: ١/ ٢٤، والتهذيب: ١/ ٦١.

(٥) هو: أحمد بن المفضل القرشي الأموي الكوفي، أبو علي، صدوق شيعي في حفظه شيء، روى عنه الثوري وأسباط بن نصر، وعنه أبو زرعة وأبو حاتم، توفي سنة (٢١٥هـ). الكاشف: ١/ ٢٨، والتهذيب: ١/ ٨١. وانظر: التقريب: ٨٤ رقم (١٠٩).

(٦) كذا في الأصل و(ح)، والإتقان: ١/ ٢٥٢، وفي الكاشف: ١/ ٢٨، والتقريب: ٨٤: «المفضل».

(٧) هو: أسباط بن نصر الهمداني، أبو يوسف، صدوق كثير الخطأ يغرب، روى عن السدي وسماك، وعنه أحمد بن المفضل وعلي بن قادم. الكاشف: ١/ ٥٨، والتهذيب: ١/ ٢١١، والتقريب: ٩٨ رقم (٣٢١).

(٨) إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كريمة السدي القرشي الكوفي الأعور، =

تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] قال: هذه فصل من آية آدم خاصة في آلهة العرب[١].

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن عيينة، سمعت صدقة[٢] بن عبد الله بن كثير المكي يحدث عن السدي، قال: هذا من الموصول المفصول[٣].

وقال ابن أبي[٤] حاتم: حدثنا علي[٥] بن الحسين، حدثنا محمد بن حماد، حدثنا مهران، عن سفيان، عن السدي، عن أبي مالك، قال: هذه مفصولة، أطاعاه في الولد، ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ هذه لقوم محمد، فانحلت عني هذه العقدة، وانجلت لي هذه المعضلة، واتضح بذلك أن آخر قصة آدم وحواء: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، وأن[٦] ما بعده تخلص إلى قصة العرب، وإشراكهم الأصنام، ويوضح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصة واحدة لقال: عما يشركان، كقوله: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا . . . فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٨٩، ١٩٠]، وكذلك الضمائر في قوله تعالى بعده: ﴿أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا﴾ [الأعراف: ١٩١] وما بعده إلى آخر الآيات، وحسن التخلص والاستطرد من أساليب القرآن[٧].

أقول: كذا ذكر الحافظ السيوطي، وما ذكره لا يجدي، لأن في الآية على ما ذكر من التفسير نسبة الشرك إلى آدم وحواء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ

= أبو محمد، صدوق يهم ورمي بالتشيع، توفي سنة (١٢٧هـ). تهذيب الكمال: ٣/ ١٣٢، والكاشف: ١/ ٧٥، والتقريب: ١٠٨ رقم (٤٦٣).

(١) الحديث أخرجه أيضاً ابن جرير في تفسيره: ١٣/ ٣١٥ رقم (١٥٥٢٩).

(٢) هو: صدقة بن عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو الهذيل، مقرئ، أخذ القراءة عن أبيه عبد الله بن كثير، وروى عنه سفيان بن عيينة. غاية النهاية: ١/ ٣٣٦.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: ١٣/ ٣١٧ رقم (١٥٥٣١).

(٤) «أبي» ساقطة من الأصل، وأثبته من (ح) والإتقان: ١/ ٢٥٢.

(٥) هو: علي بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب العامري، صدوق، روى عن أبي معاوية، وعنه أبو داود وابن أبي حاتم، مات سنة (٢٦١هـ). الكاشف: ٢/ ٢٤٥، والتقريب: ٤٠٠ رقم (٤٧١٣).

(٦) (ح): «وألا»، وهو مخالف للإتقان: ١/ ٢٥٣.

(٧) الإتقان: ١/ ٢٥٣.

﴿ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآ﴾/ فإذا كان آخر قصة آدم وحواء إلى [١٥١/أ هـ] ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآ﴾[١] حصل الإشكال ولم يرتفع إلا قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عن آدم وحواء ويكون المقصود به الكفار، فالإشكال والشبه على حالهما، ولم تنحل المعضلة[٢]، ولم تنفك العقدة، وأما معنى الآية والجواب عن ذلك، وتأويل الآية على وجه آخر، فقد اعتنى المفسرون بذلك، فمن ذلك أن المقصود بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ أي: جعلا أولادهما له شركاء فيما أتى أولادهما بتسمية عبد العزى وعبد مناف على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وأما من حمل الشرك على آدم وحواء قال: هو شرك إطاعة لا شرك[٣] عبادة، فإنهما أطاعاه في التسمية على ظن أنه مقرب من الله تعالى[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ ...﴾ الآية [آل عمران: ٧] فإنه على تقدير الوصل يكون الراسخون يعلمون تأويله، وعلى تقدير الفصل بخلافه. وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الشعثاء وأبي نهيك قالا: إنكم تصلون هذه الآية وهي مقطوعة، ويؤيد ذلك كون الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١]، فإن ظاهر الآية يقتضي أن القصر مشروط بالخوف، وأنه لا قصر مع الأمن، وقد قال به جماعة لظاهر الآية[٥]، منهم عائشة[٦] ـ رضي الله تعالى عنها ـ لكن بين بسبب[٧] النزول:

---

(١) «آتـٰهما» من (ح)، وقد تحرفت في الأصل إلى «آتاهُمَ».

(٢) (ح): «المعظلة»، وهو غلط.

(٣) «إطاعة لا شرك» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٤) وهذا ما رجحه ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٣/٣١٥.

(٥) الإتقان: ١/٢٥٣: «وقد قال به لظاهر الآية جماعة».

(٦) انظر: تفسير القرطبي: ٥/٣٦٢، وفيه: وقال عطاء: كان يتم من أصحاب رسول الله ﷺ عائشة، وسعد بن أبي وقاص... وعثمان.

(٧) الإتقان: ١/٢٥٣: «سبب».

أن هذا من الموصول[1]. وأخرج[2] ابن جرير[3] من حديث علي ـ كرم الله وجهه ورضي عنه ـ. قال: سأل قوم من بني النجار رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله إنا نضرب في الأرض، فكيف نصلي فأنزل الله جل شأنه: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] ثم انقطع الوحي، فلما كان بعد ذلك بحول غزا النبي ﷺ فصلّى الظهر، فقال المشركون: لقد [أمكنكم][4] محمد وأصحابه من ظهورهم هلا شددتم عليهم، فقال قائل منهم: إن لهم أخرى مثلها في إثرها، فأنزل الله ـ جل شأنه ـ بين الصلاتين: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٠١ ـ ١٠٢] فنزلت صلاة الخوف[5]. فتبين بهذا الحديث أن قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ شرط فيما بعده، وهو صلاة الخوف، لا في صلاة القصر، وقد قال ابن جرير: هذا تأويل في هذه الآية حسن لو لم تكن في الآية (إذا)[6].

قال ابن الفرس[7]: ويصح مع ما إذا[8] على جعل الواو زائدة.

قلت[9]: يعني ويكون من اعتراض الشرط على الشرط، وأحسن منه أن

---

(١) ومن الذين قالوا بهذا: الجرجاني، والمهدوي، كما نص على ذلك القرطبي في تفسيره: ٥/ ٣٦٢.

(٢) الإتقان: ١/ ٢٥٣: «فأخرج».

(٣) في تفسيره: ٩/ ١٢٦ رقم (١٠٣١٤).

(٤) الأصل و(ح): «أمنكم»، وهو تحريف وتصويبه من الإتقان: ١/ ٢٥٣، وهو موافق لتفسير ابن جرير: ٩/ ١٢٦.

(٥) قال ابن كثير ـ بعد أن ساق هذا الأثر وعزاه إلى ابن جرير: ٩/ ١٢٦ـ: وهذا سياق غريب جداً، ولكن لبعضه شاهد من رواية أبي عياش الزرقي، واسمه زيد بن الصامت رضي الله عنه... ثم ذكر أثراً من رواية أحمد وأبي داود. انظر: تفسير ابن كثير: ٢/ ٣٥٤ وما بعدها.

(٦) تفسير الطبري: ٩/ ١٢٧.

(٧) هو: عبد الرحيم بن محمد بن الفرج بن الفرس الأنصاري الغرناطي، أبو القاسم، المقرئ المحقق، قرأ على أبي داود وأبي الحسن بن الدوش، توفي سنة (٥٤٢هـ). معرفة القراء الكبار: ١/ ٥٠٢، وغاية النهاية: ١/ ٣٨٣.

(٨) كذا في الأصل، وفي (ح) والإتقان: ١/ ٢٥٤: «مع إذا».

(٩) الكلام هنا للسيوطي في الإتقان: ١/ ٢٥٣.

يجعل[1] إذا زائدة بناء على قول من يجيز زيادتها[2].

أقول: ما ذكر من هذا المعنى لا يصح، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وقد ورد في الصحيح أن الصحابة لما أشكلت عليهم الآية وسألوا النبي ﷺ بأن الله تعالى لم يبح القصر في السفر إلا مع الخوف، فكيف تقصر بلا خوف في السفر؟! أجابهم النبي ﷺ: «بأن القصر في السفر صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»[3]، يعني أن القصر[4] رخصة الله للمؤمنين على لسان نبيه[5] ﷺ ولو كان الحال كما سبق لأجابهم النبي ﷺ بما ذكروا، والله أعلم.

وقال ابن الجوزي[6] في كتابه النفيس[7]: قد تأتي/ العرب بكلمة إلى [١٥١ب/هـ] جانب كلمة[8] كأنها معها، وهي غير متصلة بها. وفي القرآن: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠] هذا قول الملأ، فقال فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾.

ومثله: ﴿أَنَا رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] انتهى كلامها، فقال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢].

ومثله: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] هذا منتهى، قوله، فقال تعالى/: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾. [٩٧ب/ح]

وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]. انتهى قول

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٥٣: «تجعل».

(٢) القول بزيادة الواو ـ أصلاً ـ فيه تكلف، كما نبّه عليه أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن: ١/ ٤٩٠، وأبو نصر القشيري، كما في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٥/ ٣٦٢.

(٣) الحديث رواه أحمد: ١/ ٢٥، ٣٦، عن يعلى بن أمية، ولفظه: قال يعلى بن أمية: سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١] وقد أمن الله الناس، فقال لي عمر رضي الله عنه: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته».

ورواه مسلم في صحيحه، حديث (٦٨٦).

(٤) (ح) زيادة: «في السفر».

(٥) (ح): «رسوله».

(٦) (ح): «الجزري»، وهو تصحيف.

(٧) الإتقان: ١/ ٢٥٤: «التفسير».

(٨) الإتقان زيادة: «أخرى».

الكفار، فقالت الملائكة: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[1].

وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة ـ في هذه الآية ـ قال: آية من كتاب الله أولها أهل الضلالة، وآخرها أهل الهدى، ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾ هذا قول أهل النفاق، وقال أهل الهدى حين بعثوا من قبورهم: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾.

وأخرج عن مجاهد في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] قال: وما يدريكم أنهم يؤمنون إذا جاءت، ثم استقبل بخبر فقال: ﴿أنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2].

أقول: ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا ۙ وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ﴾ [الأعراف: ١٦٣]. فمنتهى الكلام عند قوله ﷻ: ﴿شُرَّعًا ۙ﴾، وابتدأ ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ﴾.

ومن ذلك قوله تعالى ـ فيما حكاه عن بلقيس قالت ـ: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٢٩، ٣٠]. انتهى الكلام، ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. وعلى هذا التقدير، لا يرد الاعتراض، أن سليمان كيف قدم اسمه في الكتاب على اسم الله تعالى، فإنه ما قدم على هذا المعنى؛ بل يلقيس أخبرت قومها بأن الكتاب أتاها من عند سليمان، وأنه مكتوب فيه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾﴾.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قول الله ـ تعالى شأنه ـ في قصة داود عليه السلام: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ﴾ [ص: ٢٤]. انتهى الكلام، ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ أي: تيقّن داود أن التحاكم ما كان إلا امتحاناً له وابتلاءً وإثباتاً للحجة عليه، فاستغفر وأناب.

---

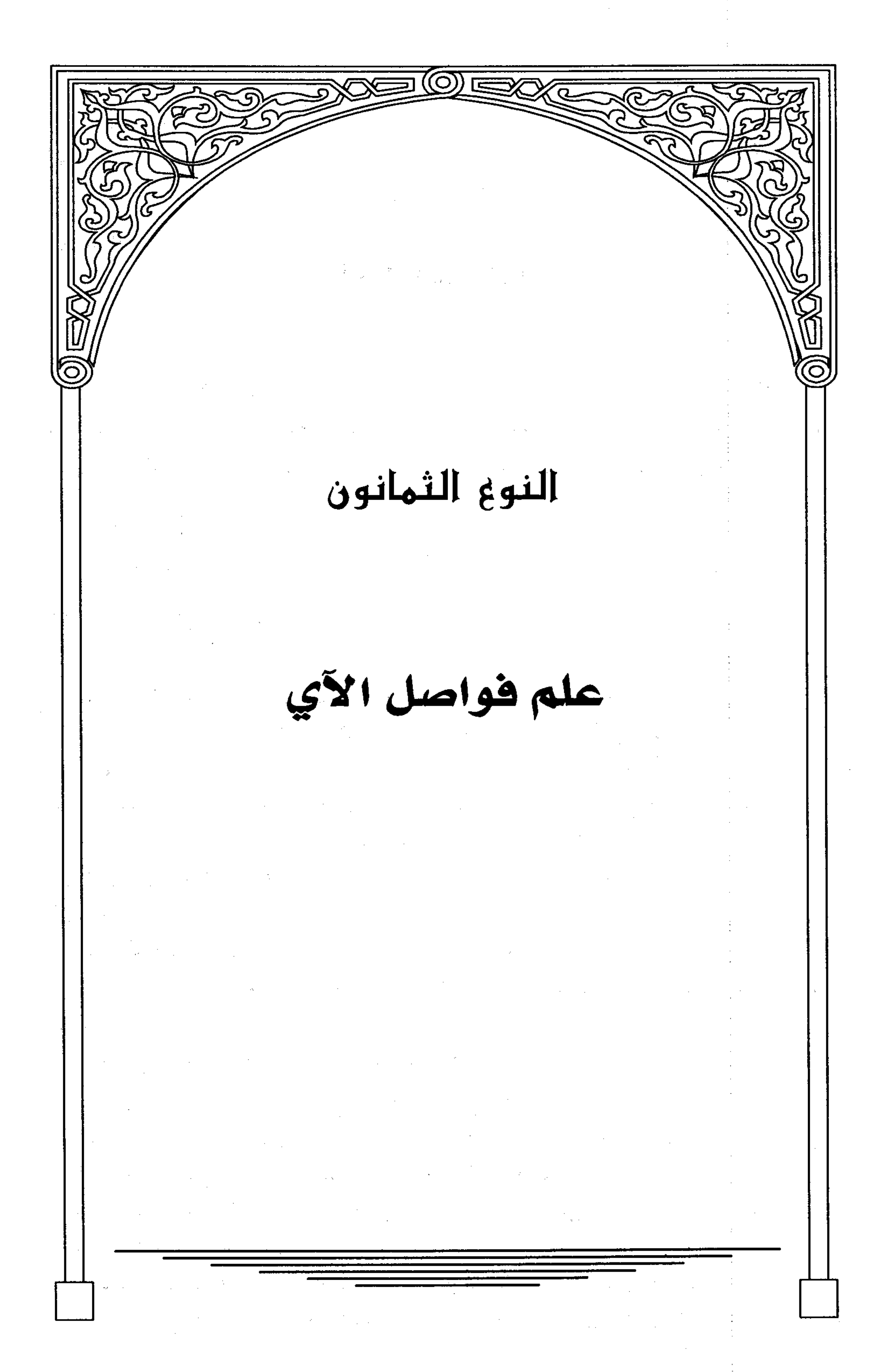
(١) زاد المسير: ٢٣٨/٤. والكلام هنا ليس بنصه، وقد بحثت في جميع المواضع التي ذكرها هنا فلم أجد نص كلامه، فلعل المؤلف تصرف فيه، أو أنها في موضع آخر لم أقف عليه.

(٢) بكسر همزة (إن)، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو بخلف عنه، ويعقوب وخلف في اختياره. انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢٦/٢.

ومن ذلك قول الله جل شأنه: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] فانتهى الكلام عند قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، و﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ابتداء كلام آخر.

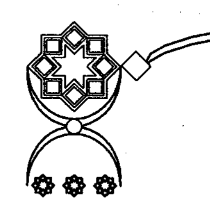
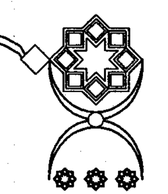
وقس على ذلك، ومن نظر في الكتاب العزيز، استخرج من هذا النوع شيئاً كثيراً، والله الموفق. انتهى.





النوع الثمانون

علم فواصل الآي

النوع الثمانون

علم فواصل الآي[1]

إنما احتيج إلى هذا العلم[2] لأن بعض القراء زاد على رسم الخط ستين ياء في رؤوس الآي، وبعضهم أمال رؤوس الآي من بعض السور، وبعض أصحاب الأزرق رقق ما غلظ من اللامات الواقعة في رؤوس الآي الممالة، فمن ثم احتيج إلى تمييز الفواصل من غيرها.

وقد حدُّوا الآية بأنها: قرآن مركب من جملة فأكثر ولو تقديراً، [ذو مبدأ][3] ومقطع مندرج في سورة[4].

---

(١) هذا النوع ـ وإن كان المؤلف قد نص في آخره على أنه قد نقله برمته من الإتقان ـ إلا أن أوله منقول من لطائف الإشارات: ١/ ٢٦٤ ـ ٢٧٧، والتي كان السيوطي أصلاً قد نقل عنها بزيادة وحذف، تقديم وتأخير، إلا أنه لم يشر إلى ذلك. ثم أكمل ابن عقيلة النقل عن الإتقان: ٣/ ٢٩١ ـ ٣١٥، الذي أفرد فيه مؤلفه هذا العلم بنوع خاص به فقال: النوع التاسع والخمسون: في فواصل الآي. علماً بأن هذا النوع قد أفرده في التصنيف قبلهم: الزركشي في البرهان، حيث قال: النوع الثالث: معرفة الفواصل ورؤوس الآي. انظر: البرهان: ١/ ٥٣.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٦٤: «فإنما احتاج إليه هذا العلم».

(٣) ما بين المعقوفين من الإتقان: ٣/ ٢٩١، وقد تحرف في الأصل و(ح) إلى «ذوا مبداء».

(٤) انظر: اللطائف: ١/ ٢٦٥، والإتقان: ٣/ ٢٩١.

وأطول آية: هي آية الدين رقم (٢٨٢) من سورة (البقرة)، وأقصر آية: ﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾ عند من عدهما، وقد تكون الآية مكونة من كلمة واحدة كـ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [الرحمٰن: ٦٤]، وقد تكون مؤلفة من كلمتين مثلاً: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، وقد تكون من أكثر من ذلك وهو غالب آيات القرآن، وقال بعض العلماء: ليس في القرآن كلمة واحدة آية إلا ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ ومراده مما اتفق على كونه آية.

وقد يطلق اسم الآية ويراد بعضها مجازاً. وقد يطلق اسم الآية ويراد أكثر منها.

انظر: مناهل العرفان: ١/ ٣٤٠ وما بعدها، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: ٣١٣.

والفاصلة: بأنها كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع[1]. وقال الداني: كلمة آخر الجملة[2].

قال الجعبري[3]: وهو خلاف المصطلح، ولا دليل له في تمثيل سيبويه[4]/ بـ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥][5]، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤][6]، وليسا رأس آية، لأن مراده بالفواصل[7] اللغوية لا الصناعية. ويلزم أبا عمرو إمالة من أعطى لأبي عمرو[8]. [١٥٢/أ هـ]

---

(١) البرهان: ١/ ٥٣، والإتقان: ٣/ ٢٩٠.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ٥٣، والإتقان: ٣/ ٢٩٠.
وتعريف الداني هنا كما هو واضح يختص بالفواصل اللغوية لا الاصطلاحية.
والفاصلة في الاصطلاح وردت لها تعريفات أخرى، منها:
١ ـ **تعريف الرماني**: الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إفهام المعاني.
٢ ـ **تعريف الباقلاني**: الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني.
٣ ـ **تعريف ابن منظور**: أواخر الآيات من كتاب الله فواصل، بمنزلة قوافي الشعر ـ جل كتاب الله ﷻ ـ واحدتها فاصلة.
٤ ـ **تعريف أحمد أحمد بدوي**: الفاصلة هي تلك الكلمة التي تختم بها الآية من القرآن.
وقد ناقش محمد الحسناوي هذه الأقوال في كتابه «الفاصلة في القرآن» ورجح تعريفها بأنها: كلمة آخر الآية كافقية الشعر وسجعة النثر. قال: والتفصيل توافق آخر الآي في حروف الروي أو في الوزن، مما يقتضيه المعنى وتستريح إليه النفوس.
انظر على الترتيب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ـ النكت ـ: ٨٩، وإعجاز القرآن للباقلاني: ٢٧٣، ولسان العرب مادة: (فصل): ٢/ ١١٠٢، ومن بلاغة القرآن: ٧٥، والفاصلة في القرآن الكريم: ٢٦ وما بعدها. وانظر: مصاعد النظر: ٢/ ٧.

(٣) انظر: البرهان: ١/ ٥٣، والإتقان: ٣/ ٢٩٠، وصور البديع: ٢/ ١٦٨.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/ ١٨٥.

(٥) وقد تحرفت في الأصل و(ح) إلى «يَوْمَ يَأْتِي».

(٦) وقد تحرفت في الأصل و(ح) إلى «ما كنا نبغي».

(٧) (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٥: «الفواصل».

(٨) من قوله: «ويلزم...» إلى قوله: «لأبي عمرو» ساقط من الإتقان.
قال محقق لطائف الإشارات: المراد بأبي عمرو الأولى: أبو عمرو الداني، والثانية: أبو عمرو بن العلاء، ومفهوم العبارة: أن تعريف الداني للفاصلة بأنها آخر الجملة يلزمه بالتقليل الذي رواه عن أبي عمرو بن العلاء، وهو الإمالة الصغرى، وذلك في أواخر الجمل، مثل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾، باعتبارها فاصلة على حد تعريفه، وهو ما استدركه عليه =

وقال القاضي أبو بكر[1]: الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني.

وفرّق الداني بين الفواصل ورؤوس الآي[2] بأن[3] الفاصلة: هي الكلام المنفصل عما بعده. والكلام المنفصل قد يكون رأس آية[4] أخرى، وكذا[5] الفواصل تكون رأس[6] آي وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصل رأس آي[7]، قال[8]: فلأجل[9] كون معنى الفاصلة هذا ذكر سيبويه[10] في تمثيل القراء[11] في ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، وليسا رأس آية [إجماعاً مع ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] وهو رأس آية][12] باتفاق.

= الجعبري، لأن قاعدة أبي عمرو بن العلاء تقليل رؤوس الآي لا رؤوس الجمل. اللطائف: ١/ ٢٦٥.

وعلى كل حال، فكلام الجعبري هنا، الأولى: أن يأتي به المؤلف بعد قول الداني الذي يعقبه، لأن كلام الجعبري هذا إنما هو رد عليه حينما قال: ولأجل كون معنى الفاصلة هذا ذكر سيبويه... الخ.

ثم إن ما نسبه الداني والجعبري إلى سيبويه من استشهاده بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ على أنه فاصلة لا نقع عليه في نسخ الكتاب التي وصلتنا، ولا في فهارس شواهده.

أما الشاهد الثاني، فإنه ليس رأس آية بحق. راجع النشر: ٢/ ١٨٠ كما أشار الداني والجعبري، ولكنه شاهد واحد من أربعة شواهد ثلاثة منها رؤوس آي.

(١) إعجاز القرآن لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني: ٢٧٣.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ٥٣، والإتقان: ٣/ ٢٩٠، واللطائف: ١/ ٢٦٥، وصور البديع: ٢/ ١٦٧.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٩٠: «فقال: الفاصلة».

(٤) (ح) والإتقان: ٢/ ٢٩٠ زيادة: «وغير رأس آية».

(٥) اللطائف: ١/ ٢٦٥، والإتقان: ٣/ ٢٩٠: «وكذلك».

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٩٠: «يكن رؤوس».

(٧) اللطائف: ١/ ٢٦٥، والإتقان: ٢/ ٢٩٠: «وليس كل فاصلة رأس آية».

(٨) «قال» ساقط من (ح).

(٩) الإتقان: ٣/ ٢٩٠: «ولأجل».

(١٠) الكتاب: ٤/ ١٨٥.

(١١) اللطائف: ١/ ٢٦٥، والإتقان: ٣/ ٢٩٠: «القوافي».

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من اللطائف: ١/ ٢٦٥، والإتقان: ٣/ ٢٩٠.

وقال الجعبري[1]: ثم إن[2] لمعرفة الفواصف طريقين[3]: السَّمَاع والقِيَاس.

فأما الأول، فما روي في حديث أم سلمة عن أبي داود وغيره، أن رسول الله ﷺ كان يقطع قراءته آية آية، وقرأت: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إلى ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ تقف عند كل آية[4]. وظاهره أنه كان يقطع قراءته بالوقوف[5] على رؤوس الآي في الفاتحة وغيرها. وروى أبو يعلى عنها[6] قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ آيتين، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثلاث آيات، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ أربع آيات. وفي رواية الإمام[7] الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ قال[8]: قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب، فعد ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ آية، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ آية، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ آية، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾ آية، ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ آية[9]. وكذا في «المصباح» إلى ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾[10].

---

(١) انظر: اللطائف: ١/٢٦٥، والإتقان: ١/٢٩٠، ومعترك الأقران: ١/٢٩، ومناهل العرفان: ١/٣٤١.

(٢) «ثم إن» ليس في الإتقان.

(٣) من هنا يبدأ النقل عن الإتقان بالاضطراب إلى حين الكلام عن الطريق الثاني، وهو القياس.

(٤) الحديثان سبق تخريجهما في الأنواع (٥٧)، و(٦٩)، و(٧٠).

(٥) اللطائف: ١/٢٦٦: «بالوقف».

(٦) اللطائف: ١/٢٦٦ زيادة: «أنها».

(٧) اللطائف: ١/٢٦٦: «إمامنا».

(٨) اللطائف: ١/٢٦٦: «قالت».

(٩) انظر: الأم للشافعي: ١/١٠٧، ١٠٨، ولم أقف فيه على هذا اللفظ، وقد أورده البقاعي قريباً منه فقال: وروى الإمام أبو يعقوب البويطي عنها.

(١٠) قال البقاعي: وعد السهروردي في كتابه المصباح إلى ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، وكذا فعل أبو عبد الله أحمد بن محمد المعروف بابن أوس المقرئ في كتابه الوقف والابتداء، فعَدّ إلى ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، وأسند ذلك عن أم سلمة رضي الله عنها من طريق ابن جريج. مصاعد النظر: ١/٤٧٧، ٤٧٨. وانظر: لطائف الإشارات: ١/٢٦٦.

ومعنى يقطع قراءته آية أو آيتين، أو ثلاث[1] الوقف على كل آية، لأن الصلاة ليس فيها كلام أجنبي، وكذا كانت قراءته ـ عليه الصلاة والسلام ـ ليعلم الناس رؤوس الآي.

وأما الثاني: وهو القياس، فاعلم أن ما وقف عليه ﷺ دائماً تحققنا أنه فاصلة[2]، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريفها[3]، أو لتعريف الوقف التام [أو][4] الاستراحة. والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة [وصلها][5] لتقدم تعريفها، أو على الأصل فحصل التردد، وحينئذ احتيج إلى القياس، وهو: ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب[6] واحتاج القياس/ إلى طريق تعرفه، وهي أن[7] فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر، وقافية البيت في القصيدة. [١٩٨أ/ح]

واختلف في حدها، فقال الخليل[8]: هي من الحرف الأخير إلى أول الحرف الساكن قبله مع المتحرك. وقال الأخفش: هي الكلمة الأخيرة. وقيل: هي حرف الروي[9]، وقيل غير ذلك[10].

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٦٦: «وثلاثة».

(٢) في الأصل هنا: «ليس بفاصلة»، وهو خطأ، وما أثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٦، والإتقان: ٣/ ٢٩٠، وهو الصواب.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٩٠: «لتعريف الفاصلة».

(٤) الأصل و(ح): «و»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٦٦، والإتقان: ٣/ ٢٩١: «أو للاستراحة».

(٥) الأصل و(ح): «بفصلها» وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٦٦، والإتقان: ٣/ ٢٩١.

(٦) في الإتقان هنا ما نصه: «ولا محذور في ذلك، لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته أنه محل فصل أو وصل، والوقف على كل كلمة جائز، ووصل القرآن كله جائز». الإتقان: ٣/ ٢٩١.

(٧) الإتقان: ١/ ٢٩١: «فنقول».

(٨) انظر: العين: ٦/ ٢٤٤.

(٩) «الروي» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٦٧، وهي في الأصل: «الراوي»، وهو تحريف. والرَّوِيُّ: هو الحَرْف الذي تُبْنَى عليه القَصِيدَة، وإليه تُنْسَب، يقال: قصيدة بائية: إذا كان رَوِيُّها الباء. المعجم الوسيط: ٣٨٤ مادة: (روى).

(١٠) إلى هنا انتهى النقل من اللطائف: ١/ ٢٦٧، ليبدأ بعد ذلك بقليل. وانظر: صور البديع: ١/ ١٩٦.

وقد قسم بعضهم فواصل الآي على اصطلاح أهل العروض في الشعر[(١)] ولا ينبغي ذلك، والله أعلم، لأن شائبة[(٢)] الشعر مسلوبة عنه، وكذلك السجع فلا يستحسن إيراد تلك المعاني في تعاريف الآيات والفواصل، ثم إن الآية تكون مختلف في عدها[(٣)]، مثل:/ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ عدها المكي [١٥٢ب/هـ] والكوفي[(٤)]، ولم يعدها المدني، والبصري، والشامي[(٥)]. وسبب الاختلاف في الآي أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتعليم، فإذا علمت وصلها، فيظن السامع أنها متصلة وليس هنا فاصلة، ومن علم قبل ذلك عدها، ومن لم يعلم لم يعد، وبعض الآي[(٦)] متفق على عدّها مثل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، وبعض الفواصل شبه[(٧)] الآية وليس بآية مثل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦][(٨)].

وقد أجمع العادون على ترك عدد آيات[(٩)] ﴿بِـَٔاخَرِينَ﴾ [١٣٣]، ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [١٧٢] بـ(النساء)، و﴿كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ بـ(سبحان) [الإسراء: ٥٩]، و﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [٩٧] بـ(مريم)، و﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾

---

(١) وممن قسم فواصل الآي على اصطلاح أهل العروض القسطلاني رحمه الله في لطائف الإشارات: ١/ ٢٦٧ ـ ٢٧٤.

(٢) في الأصل: «شابية»، وهو تحريف، وما أثبته من (ح). والشائبة: الشيء الغريب يختلط بغيره، ويقال: ما فيه شائبة: ليس فيه شبه. المعجم الوسيط: ٤٩٩، مادة: (شوب).

(٣) تحرفت في الأصل إلى «غيرها»، وتصويبها من (ح).

(٤) (ح) زيادة: «آية».

(٥) قال الشاطبي:

وَأُمُّ الْقُرآنِ الْكُلُّ سَبْعاً يَعُدُّهَا ... وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ أَوَّلاً يُسْقِطُ (الْمُثْرِ)

وَيَعْتَاضُ بِسْمِ اللَّهِ وَالْمُسْتَقِيمَ قُلْ ... لِكُلٍّ وَمَا عَدُّوا الَّذِينَ عَلَى ذِكْرِ

ويعني رحمه الله بـ(المثر) المكي مع الكوفي، كما قال:

وَمَكٌّ مَعَ الْكُوفِيِّ (مُثْرٍ) وَكَيْفَ مَا ... جَرَيْنَ فَهُنَّ الْقَصْدُ عَنْ عُرْفٍ أَوْ نُكْرِ

(٦) (ح): «الآيات».

(٧) (ح): «شبيه».

(٨) وانظر: مرشد الخلان: ٥٠.

(٩) اللطائف: ١/ ٢٧٥، والإتقان: ٣/ ٢٩١: «عد ويأت».

[١١٣] بـ(طه)، ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [١١١][١] بـ(طه) أيضاً[٢]، و﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [١١]، و﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [١٢] بـ(الطلاق)، حيث لم يشاكل طرفيه.

وعلى ترك عد: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ بـ(آل عمران) [٨٣]، ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [٥٠][٣] بـ(المائدة)، ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [٣٦] بـ(الأنعام)، ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [٢٢] بـ(الأعراف)، ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [٣٤] بـ(الأنفال)، و﴿قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ [٤] بـ(الفرقان)، ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [٣] بـ(الفرقان) أيضاً، حيث لم يساو طرفيه، وعلى ترك عد ﴿مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [١٠٢] أول (البقرة)، و﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [٤٧] بـ(آل عمران)، و﴿قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [٢٢] بـ(المائدة)، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ بـ(الأنعام) [١٣٥]، و(هود) [٣٩، ٩٣]، و(آل عمران)[٤]، و﴿بِٱلسِّنِينَ﴾ [١٣٠] بـ(الأعراف)، ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [٣٦] بـ(يوسف)، و﴿فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ [٦١] بـ(الفرقان)، حيث لم يتجرد عن تعلق ما قبله[٥].

وعلى ترك عد[٦]: ﴿كَانَ مَفْعُولًا﴾ ثاني الأنفال [٤٤]، و﴿مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ [٣١]، و﴿لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [١١١][٧] بـ(يوسف)، ﴿دَآئِبَيْنِ﴾ [٣٣] بـ(إبراهيم)، و﴿مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [٢٢] بـ(الكهف)، و﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] حيث خالفه في[٨] «المجموع».

وعدوا نظائرها للمناسبة، نحو: ﴿لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [١٩٠][٩] بـ(آل عمران)،

---

(١) وهذه الآية ليست في الإتقان.
(٢) «أيضاً» ليس في الإتقان.
(٣) من بعد هذه الآية توقف النقل من الإتقان إلى قوله بعدها بقليل: «وعدوا نظائرها . . .».
(٤) كذا في الأصل و(ح)، وليس في (آل عمران): ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، ولعل الصواب: (وهود) موضعان، كما ذكر محقق كتاب اللطائف.
(٥) اللطائف: ١/ ٢٧٦: «ما بعده».
(٦) «عد»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٦.
(٧) على التوالي.
(٨) (ح): «وفي».
(٩) اللطائف: ١/ ٢٧٦: ﴿أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

و﴿عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [١٥] بـ(الكهف)، ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [١١٦][١] بـ(طه)، ﴿وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ بـ(القتال) [محمد: ١٦]، ﴿وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [٤٥] بـ(النجم).

وقد يتوجه الأمران في كلمة فيختلف فيها، فمنها البسملة: وقد نزلت بعض آية في (النمل) [آية: ٣٠]، و[بعضها][٢] آية في[٣] (الفاتحة)، ونزلت أولها في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدها آية، ولم يحتج إلى إثباتها بالقياس للنص المتقدم، خلافاً للداني، ومن قرأ بحرف لم تنزل معه لم يعدها، ولزمه من إجماع كونها سبع آيات أن يعد عوضها ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى، وهي مماثلة في [الروي][٤].

وإن تجردت نحو: ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، و﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦]، و﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [صٓ: ١]، و﴿ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرِ﴾ [٢] بـ(الطلاق)، ونزلت، أيضاً، مع[٥] كل سورة غير (الفاتحة) في بعض الأحرف[٦].

ومنها حروف الفواتح فوجه[٧] عدها استقلالها على الرفع والنصب، ومناسبة الرَّوِي والرِّدف[٨]، ووجه عدمها[٩] الاختلاف في الكلمة[١٠] والتعليق على الجر[١١]، ولم يلحق بها ﴿الٓرٓ﴾ [يونس: ١، هود: ١، يوسف: ١، إبراهيم:

---

(١) اللطائف: ١/٢٧٦ زيادة: «وأبى».

(٢) الأصل و(ح): «بعض»، وهو خطأ، وتصويبه من اللطائف: ١/٢٧٦، فإن البسملة لم ترد كلها أثناء الفاتحة، وإنما بعضها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

(٣) (ح) واللطائف: ١/٢٧٦ زيادة: «أثناء».

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «الورى»، وتصويبه من اللطائف: ١/ ٢٧٦، وقد تقدم الكلام عنها.

(٥) (ح) واللطائف: ١/٢٧٦: «مع أول»، وهو أصح وأوضح في الدلالة على المراد.

(٦) من قوله: (ونزلت. . .) إلى قوله: (الأحرف. . .): جاء في اللطائف قبل قوله: (وإن تجردت).

(٧) «فوجه» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/٢٧٦.

(٨) الرِّدْفُ: أصله الراكب خلف الراكب، وفي الشِّعر: حرف لين ومدٍّ يقع قبل الرويِّ متصلاً به. المعجم الوسيط: ٣٣٩ مادة: (ردف).

(٩) اللطائف: ١/٢٧٧: «عدمه».

(١٠) اللطائف: ١/٢٧٧: «الكلمية».

(١١) الأصل: «الخبر»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/٢٧٧.

١، الحجر: ١] للمخالفة ولا ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١] للموازنة، وكذا نحو: ﴿صٓ﴾ [صٓ: ١]، ولا يرد ﴿يسٓ﴾ [يسٓ: ١] لزيادة أوله[١]، ولا ﴿حمٓ﴾ للاطراد[٢].

ومنها: بـ(البقرة) ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، وجه عده[٣]: مناسبة الروي، ووجه عدمه: تعلقه بتاليه[٤]، وكذا ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠] الثاني لحمله على الأول، وكذا ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] الثاني إلحاقاً بالأول والثالث[٥]، وكذا ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] وأما ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥، آل عمران: ٢] فيرد[٦] حمله على (آل عمران) تسمية النبي ﷺ (آية الكرسي)[٧]: من ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[٨].

ومنها: ﴿إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٤٩] بـ(آل عمران) حملاً على ما في (الأعراف) [آية: ١٠٥] و(الشعراء) [آية: ١٧]، و(السجدة) [آية: ٢٣]، و(الزخرف) [آية: ٥٩]، لتعلقه[٩] بتاليه، وحملاً على ﴿حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

ومنها: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ[١٠] تَعُودُونَ﴾ [٢٩] بـ(الأعراف)، للاستقلال بتقدير هذا[١١] فريق، أو[١٢] تعودون فريقين[١٣].

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٧٧: «لزيادة الياء أوله».

(٢) اطَّرَدَ: تَتَابَعَ وَتَسَلْسَلَ، والاطِّراد هو التَّتابع. انظر: المعجم الوسيط: ٥٥٣ مادة: (طرد).

(٣) (ح): «مده».

(٤) اللطائف: ١/ ٢٧٧: «بتاليه».

(٥) لعل الأول هو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ [البقرة].
والثالث: هو قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ...﴾ الآية [البقرة: ٢١٩].

(٦) تصحفت في الأصل إلى «فبرد»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٧.

(٧) «آية الكرسي» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٧.

(٨) الحديث رواه البخاري مع قصة، عن أبي هريرة، حديث رقم (٢٣١١، ٣٢٧٥، ٥٠١٠).

(٩) (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٧: «ولتعلقه».

(١٠) «بدأكم» تحرفت في الأصل إلى «بدأناكم»، وتصويبه من (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٧.

(١١) اللطائف: ١/ ٢٧٧: «هدى فريقاً».

(١٢) «أو» من (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٧، وفي الأصل: «و»، وهو خطأ.

(١٣) وهذا متعلق بالآية التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ...﴾ [الأعراف: ٣٠].

ومنها: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] لتقدير اتصال الاستثناء وانفصاله.

ومنها: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [مريم: ٤١] بـ(مريم) لمناسبة السابق ومباينة اللاحق.

ومنها: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [١٧] هكذا بـ(الزمر)[١] لتقدير تاليه[٢] مفعولاً ومبتدأ.

ومنها: ﴿كَالْأَعْلَامِ﴾ [٣٢] بـ(الشورى)، لا ﴿كَالْأَعْلَامِ﴾[٣] [٢٤] بـ(الرحمٰن)، ومخالفة الطرفين.

ومنها: ﴿وَالطُّورِ﴾ [الطور: ١]، و﴿الرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمٰن: ١]، و﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، و﴿الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، و﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، حملاً على ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، و﴿وَالضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]/ والمناسبة، لكن تفاوتت[٤] [١٥٣أ/هـ] في الكلمية[٥].

وقال بعضهم[٦]: تقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام[٧]، وهي الطريقة التي يباين[٨] القرآن بها سائر الكلام، وتسمى فواصل؛ لأنه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، وأخذاً من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: ٣]. ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعاً؛ لأن الله تعالى لما سلب عنه اسم الشعر وجب سلب القافية عنه أيضاً؛ لأنها منه وخاصة به[٩] في الاصطلاح، وكما/ يمتنع [٩٨ب/ح]

---

(١) وقد تحرفت في الأصل إلى «بالروم»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٧.

(٢) اللطائف: ١/ ٢٧٧: «تاليه».

(٣) اللطائف: ١/ ٢٧٧: «بالشورى كَالْأَعْلَامِ»، وفي (ح): «لا أعلام»، وفي الأصل: «لا الأعلام»، وما أثبته هو الصواب.

(٤) تصحفت في الأصل إلى «تفاوتت»، وتصويبها من (ح) واللطائف: ١/ ٢٧٧.

(٥) اللطائف: ١/ ٢٧٧.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٩١: «وقال غيره»، أي: غير الجعبري.

(٧) الإتقان: ٣/ ٢٩١ زيادة: «بها».

(٨) (ح): «بيانها»، وهو تحريف.

(٩) «به» ساقط من الإتقان.

استعمال القافية فيه[1] يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله فلا تتعداه[2].

وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ فيه[3] خلاف: الجمهور على المنع، لأن أصله من سجع الطير[4] فيشرف[5] القرآن أن يستعار لشيء منه لفظ أصله مهمل، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث[6] بذلك، ولأن القرآن من صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها[7].

قال الرماني في «إعجاز القرآن»[8]: ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال في القرآن: سجع، وفرقوا بأن السجع هو الذي يقصد في نفسه، ثم يحال المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في نفسها[9]، ولذلك كانت الفواصل بلاغة، والسجع عيباً[10]، وتبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني[11]، ونقل[12] عن نص أبي الحسن الأشعري قال[13]:

---

(١) اللطائف: ١/ ٢٧٨: «استعمال السجع في القرآن».

(٢) إلى هنا ينتهي النقل من لطائف الإشارات. انظر: اللطائف: ١/ ٢٦٤ ـ ٢٧٨، مع ملاحظة أن النقل لم يكن حرفياً.

(٣) «فيه» ساقط من الإتقان.

(٤) قال ابن منظور: وسَجَعَ الحَمامُ يَسْجَعُ سَجْعاً: هَدَلَ على جهة واحدة. تقول العرب: سَجَعَت الحَمَامة إذا دَعَتْ وَطَرَّبَت في صوتها.

اللسان: ٢/ ١٠١ مادة: «سجع».

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٩٢: «فشرف».

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٩٢: «في وصفه».

(٧) لا بد من التنبيه هنا إلى الفرق بين قولنا: هل في القرآن سجع؟ وقولنا: هل كان القرآن سجعاً؟.

فالفرق بينهما كبير، إذ لم يقل بالثاني أحد، بخلاف الأول، وهو موضع البحث هنا.

(٨) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٨. وانظر: البرهان: ١/ ٥٤، والإتقان: ٣/ ٢٩٢، وإعجاز القرآن للباقلاني: ٨٣، وسر الفصاحة للخفاجي: ١٦٦.

(٩) الإتقان: ٣/ ٢٩٢ زيادة: «قال».

(١٠) «عيباً» ساقط من (ح).

(١١) في إعجاز القرآن: ٨٣. ومعلوم أن الرماني معتزلي، والباقلاني أشعري.

(١٢) (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٢: «ونقله».

(١٣) «قال» ساقط من الإتقان.

وأصحابنا كلهم، وقال: ذهب[١] كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن، وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة كالجناس والالتفات ونحوهما[٢]، قال: وأقوى ما استدلوا به الإتفاق على أن موسى أفضل من هارون، ولمكان السجع قيل في موضع: ﴿هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]، ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون[٣] قيل: ﴿مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨][٤]، قالوا: وهذا بفارق[٥] أمر الشعر، لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصوداً إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القدر الذي تسميه شعراً، وذلك القدر مما يتفق وجوده من المفحم كما يتفق وجوده من الشاعر.

وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير، لا يصح أن يتفق كله[٦]

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٩٢: «قال: وذهب».

(٢) وممن قال بالسجع أصالة أو تعليلاً: أبو هلال العسكري، وابن سنان الخفاجي، وأبو يعقوب السكاكي، وابن الأثير، والمعتزلي ابن أبي الحديد، وحازم القَرْطَاجَنِّي، وابن النفيس، ويحيى بن حمزة العلوي الزيدي، وابن قيم الجوزية، وأحمد شوقي، وأحمد الهاشمي والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور محمد زغلول سلام والدكتور عبد الرؤوف مخلوف، ومحمود رزق سليم، وأحمد إبراهيم موسى، والسيد أحمد صقر، ومحمد الصادق عرجون، والدكتور محمد رجب البيومي، وأنيس المقدسي.

انظر: الفاصلة للحسناوي، وقد عزا في غالب ذلك آراء من ذكرهم إلى مصادرها، وقد رتب من توفي منهم على حسب أقدمية وفاته.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٩٢ زيادة: «كله».

(٤) وقد اقترن (موسى وهارون) في القرآن في عشرة مواضع، تسعة منها يتقدم فيها ذكر موسى على هارون، وتقدم هارون على موسى في موضع واحد.

فأما المواضع التي تقدم فيها ذكر موسى على هارون فتفصيلها كالتالي:

- أربعة مواضع في غير الفاصلة، وهي: البقرة: ٢٤٨، والأنعام: ٨٤، ويونس: ٧٥، والأنبياء: ٤٨.

- وخمسة مواضع في الفاصلة، وهي: الأعراف: ١٢١، والشعراء: ٤٨، والمؤمنون: ٤٥، والصافات: ١١٤، ١٢٠.

وأما الموضع الذي تقدم فيه هارون على موسى فهو في موضع واحد، وفي الفاصلة، وهو موضع الكلام هنا، وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠].

(٥) الأصل: «لا يفارق»، وهو خطأ، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٢.

(٦) «كله» ساقط من الإتقان.

غير مقصود إليه. وبنوا الأمر في ذلك على تحديد معنى السجع.

فقال أهل اللغة: هو موالاة الكلام على حد واحد[١]، وقال ابن دُرَيْد[٢]: سَجَعَت الحمامة: معناه رَدَّدت صوتها. قال القاضي[٣]: وهذا غير صحيح، ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز، ولو جاز أن يقال[٤]: سَجْع معجز، لجاز أن يقولوا: شعر معجز[٥]، والسجع مما كان يتألفه[٦] الكهان[٧] من العرب، ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر، لأن الكهان[٨] من العرب[٩] تنافي[١٠] النبوات بخلاف الشعر، وقد قال ﷺ: «أَسْجَع كَسَجْعِ الكُهان»[١١] فجعله مذموماً.

قال: وما توهموا أنه سجع باطل لأن مجيئه على صورته لا يقتضي كونه هو، لأن السجع يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع، وليس كذلك ما اتفق مما هو في معنى السجع من القرآن، لأن اللفظ[١٢] وقع فيه تابعاً للمعنى، وفرق بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصود منه، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ، ومتى ارتبط

---

(١) جمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد الأَزْدِي: ٥/ ٣٧٥.

(٢) الجمهرة: ٢/ ٩٣ مادة: «سجع».

(٣) الإعجاز: ٨٤.

(٤) (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٣ زيادة: «هو».

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٩٣ زيادة: «وكيف»، وهو موافق للإعجاز: ٨٤.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٩٣: «تألفه»، وفي الإعجاز: ٨٤: «يألفه».

(٧) تحرفت في الأصل إلى «الكتاب»، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٣، وهو موافق للإعجاز: ٨٤.

(٨) كذا في الأصل و(ح) وفي الإتقان: ٣/ ٢٩٣: «الكهانة».

(٩) «من العرب» ليست في الإتقان ولا الإعجاز، وأثبتها من حاشية الأصل و(ح).

(١٠) تصحفت في الأصل إلى «تتافي»، وتصويبها من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٣.

(١١) رواه البخاري في كتاب الطب، باب الكهانة، عن أبي هريرة بمعناه. البخاري مع الفتح: ١٠/ ٢١٦.

ورواه مسلم في كتاب القسامة، باب دية الجنين، عن أبي هريرة بمعناه أيضاً. مسلم: ٣/ ١٣١٠.

(١٢) «لأن اللفظ»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٣.

المعنى[1] بالسجع، كان إفادة السجع كإفادة غيره، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع كان [مستجلباً][2] لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى.

قال: وللسجع منهج محفوظ وطريق مضبوط من أخل به وقع الخلل في كلامه، ونسب/ إلى الخروج عن الفصاحة، كما أن الشاعر إذا خرج عن الوزن المعهود كان مخطئاً، وأنت ترى فواصل القرآن متفاوتة بعضها متداني المقاطع وبعضها يمتد حتى يتضاعف طوله عليه وترد الفاصلة في ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير، وهذا في السجع غير مرضي ولا محمود[3]. [١٥٣ب/هـ]

قال[4]: وما ذكروه[5] من تقديم موسى على هارون في موضع[6]، وتأخيره في موضع عنه[7] لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام فليس بصحيح؛ بل الفائدة فيه إعادة القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنى واحداً، وذلك من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة، ويتبين[8] فيه البلاغة، ولهذا [أعيدت][9] الكثير من القصص على ترتيبات متفاوتة تنبيهاً بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثل مبتدأ به ومتكرر[10]، ولو أمكنهم المعارضة لقصدوا تلك القصة وعبروا عنها بألفاظ لهم تؤدي إلى تلك المعاني ونحوها، فعلى هذا القصد بتقديم بعض الكلام[11] على بعض

---

(١) من قوله: «منتظماً...» إلى قوله: «المعنى...» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٣.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «مستحيلاً»، وفي (ح) إلى «مستجيلاً»، وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٢٩٣، وهو موافق للإعجاز: ٨٤.

(٣) إعجاز القرآن: ٨٤، والإتقان: ٣/ ٢٩٣.

(٤) القاضي أبو بكر الباقلاني في إعجاز القرآن: ٨٧.

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٩٣: «وأما ما ذكروه»، وهو موافق للإعجاز: ٨٧.

(٦) «في موضع»: ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٣.

(٧) (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٣: «عنه في موضع»، وهو موافق للإعجاز: ٨٧.

(٨) (ح): «وتبين»، والإتقان: ٣/ ٢٩٣: «وتتبين»، وهو موافق للإعجاز: ٨٨.

(٩) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «عيدت»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٢٩٣.

(١٠) الإتقان: ٣/ ٢٩٣: «بمثله مبتدأ به ومتكرراً».

(١١) الإتقان: ٣/ ٢٩٣: «الكلمات» وهو الموافق لما بعده من السياق.

وتأخيرها، إظهار الإعجاز دون السجع، إلى أن قال: فبان[1] أن الحروف الواقعة في الفواصل متناسبة موقع النظائر التي تقع في الأسجاع لا تخرجها عن حدها، ولا تدخلها في باب السجع، وقد بينا أنهم يذمون كل سجع خرج عن اعتدال الأجزاء، فكان بعض مصاريعه[2] كلمتين، وبعضها أربع كلمات، ولا يرون ذلك فصاحة؛ بل يرونه عجزاً[3]، فلو فهموا اشتمال القرآن على السجع لقالوا: نحن نعارضه بسجع معتدل فيزيد[4] في الفصاحة على طريق[5] القرآن. انتهى كلام القاضي في كتاب «الإعجاز»[6].

ونقل صاحب عروس الأفراح[7] عنه أنه ذهب في الانتصار إلى جواز تسمية[8] الفواصل سجعاً. وقال الخفاجي[9] في «سر الفصاحة»[10]: قول الرماني: إن السجع عيب والفواصل بلاغة، غلط، فإنه أراد بالسجع ما يتبع المعنى، وهو غير مقصود، فذلك بلاغة، والفواصل مثله، وإن أراد به ما تقع المعاني تابعة له، وهو مقصود متكلف[11] فذلك عيب، والفواصل مثله...،

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٩٣ زيادة: «بذلك».

(٢) يقال: مِصْرَاع البَابِ: أحدُ جزأَيه، والمصراع من بيت الشعر: نصفه، وهما مصراعان، يسمى الأول: الصَّدْر، والآخر: العَجُز، وجمعه مصاريع. المعجم الوسيط: ٥١٣ مادة: (صرع).

(٣) في الأصل: «عجز»، وهو خطأ، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٤.

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «يزيد».

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «طريقه».

(٦) الإعجاز: ٨٣ ـ ٩١.

(٧) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي ضمن شروح التلخيص: ٤/ ٤٥٢. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٩٤.

(٨) (ح): «تسميته».

(٩) هو: عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، أبو محمد، الشاعر الأديب، من تصانيفه: «سر الفصاحة»، توفي مسموماً سنة (٤٦٦هـ).

فوات الوفيات: ٢/ ٢٢٠. وانظر: الأعلام: ٤/ ١٢٢.

(١٠) سر الفصاحة للخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي: ١٦٦.

(١١) الأصل و(ح): «مكلف»، وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٢٩٤: وهو موافق لسر الفصاحة: ١٦٦.

قال[١]: وأظن الذي دعاهم إلى تسمية كل ما[٢] في القرآن فواصل، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً، رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم، وهنا[٣] عرض[٤] في التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه... قال[٥]: والتحقيق[٦] أن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل[٧].

قال[٨]: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود/ فهلا ورد[٩] القرآن [١٩٩أ/ح] كله مسجوعاً، و[ما][١٠] الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع[١١]؟.

قلنا: إن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى عرفهم، وعادتهم، وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كله مسجوعاً لما فيه من أمارة التكليف[١٢] والاستكراه، لا سيما مع طول الكلام، فلم يرد[١٣] كله[١٤] مسجوعاً جرياً منه[١٥] على عرفهم في ....

---

(١) في سر الفصاحة: ١٦٦.

(٢) الأصل: «كلما» موصولة، وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٢٩٤، وهو موافق لسر الفصاحة: ١٦٦.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «وهذا»، وهو موافق لسر الفصاحة: ١٦٦.

(٤) كذا في الأصل و(ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٤، وفي سر الفصاحة: ١٦٦: «غرض».

(٥) سر الفصاحة: ١٦٥ وعبارته: «والذي يجب أن يحرر في ذلك أن يقال: إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول..».

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «والتحرير».

(٧) سر الفصاحة: ١٦٥: «الفصول».

(٨) سر الفصاحة: ١٦٧.

(٩) (ح): «فهل لا ورد» مفصول.

(١٠) الأصل و(ح): «أما»، وهو تحريف، يدل عليه سياق الكلام بعده، وما أثبته يوافق سر الفصاحة: ١٦٧.

(١١) (ح): «مسجوعاً»، وهو غلط.

(١٢) كذا في الأصل و(ح)، وفي الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «أمارات التكلف»، وهو موافق لسر الفصاحة: ١٦٧.

(١٣) الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «يرده».

(١٤) «كله» ليست في سر الفصاحة: ١٦٧.

(١٥) الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «منهم»، وفي سر الفصاحة: ١٦٧: «به»، وهو الصواب.

[الطبقة][1] العالية[2] من كلامهم، ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصيغة[3] السابقة.

قلت: قوله: نزل على عرفهم وعادتهم كلام غير محرر، فإنه قد اشتهر وتواتر عن العرب استغرابهم طريقة القرآن حتى قال قائلهم: قد نظرت في الشعر وأنواعه فلم أره يشبهه، وقد نظرت في السجع وأنواعه فلم أره منه[4]، ولكونه مخالفاً لطرائقهم جاء مسجعاً في بعض الآيات[5]، وغير مسجع في بعض الآيات[6] ليكون أنموذجاً مفرداً. قال ابن النفيس[7]: يكفي في حسن السجع ورود القرآن به، قال: ولا يقدح في ذلك خلوه من بعض الآيات، لأن الحسن قد يقتضي المقام الانتقال إلى أحسن منه.

وقال حازم[8]: من الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متناسبة الأطراف [غير][9] متقاربة في الطول والقصر، لما فيه من/ التكلف إلا ما يقع به الإلمام[10] في النادر من الكلام، ومنهم من يرى أن التناسب الواقع بإفراغ [١٥٤/أ/هـ]

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٤ إلى «اللطيفة»، وتصويبه من سر الفصاحة: ١٦٧.

(٢) تصحفت في الأصل و(ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٤ إلى «الغالبة».

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٩٤: «الصفة».

(٤) القول هنا للوليد بن المغيرة، كما أخرج ذلك ابن جرير الطبري بنحوه أو قريباً منه عن عكرمة. انظر: تفسير الطبري: ٢٩/ ٩٨.

(٥) (ح): «القرآن».

(٦) «الآيات» ليس في (ح).

(٧) الأصل: «ابن نفيس»، وهو تحريف، وقد صوبتها من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٥.
وهو: علي بن أبي الحرم القرشي الدمشقي الشافعي، علاء الدين، المقلب بابن النفيس، له تصانيف فائقة في الطب وغيره، منها: «طريق الفصاحة»، توفي سنة (٦٨٧هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١٨٦، وشذرات الذهب: ٥/ ٤٠١.

(٨) هو: حازم بن محمد بن حسن الأنصاري القَرْطَاجَنِيّ، أبو الحسن، هنيء الدين، شيخ البلاغة والأدب، من تصانيفه: «منهاج البلغاء وسراج الأدباء»، توفي سنة (٦٨٤هـ).
بغية الوعاة: ١/ ٤٩١، والأعلام: ٢/ ١٥٩.
وانظر قوله هذا في: منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٣٨٨.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من منهاج البلغاء: ٣٨٨.

(١٠) الإتقان: ٣/ ٢٩٥: «الإلمام به»، وهو مخالف لمنهاج البلغاء: ٣٨٨.

الكلام في قوالب التقفية وتحليتها بمناسبات المقاطع أكيد جداً، ومنهم ـ وهو الوسط ـ من يرى[1] أن السجع ـ وإن كان[2] زينة الكلام ـ فقد يدعو إلى التكلف، فرأى[3] أن لا يستعمل في جملة الكلام، وأن لا يخل[4] الكلام منه جملة، وأنه[5] يقبل منه ما اجتلبه الخاطر عفواً بلا تكلف[6]، قال[7] وكيف يعاب السجع[8] على الإطلاق، وإنما نزل[9] القرآن على أساليب الفصيح [من][10] كلام العرب، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم[11]، وإنما لم يجئ على أسلوب واحد لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمراً[12] على نمط واحد لما فيه من التكلف، ولما في الطبع من ملل[13]، ولأن الافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد، فلهذا وردت بعض آي القرآن[14] متماثلة[15] المقاطع، وبعضها غير متماثلة[16].

---

(1) (ح): «ما يرى»، وهو مخالف للإتقان: ٣/ ٢٩٥، ولفظ المنهاج: ٣٨٨: «والثالث ـ وهو الوسط ـ أن السجع».

(2) المنهاج: ٣٨٨: «لما كان».

(3) المنهاج: ٣٨٨: «فرأيي».

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٩٥: «وأن لا يخلى»، وهو موافق للمنهاج: ٣٨٨.

(5) المنهاج: ٣٨٨: «ولكن».

(٦) عبارة المنهاج: ٣٨٨: «ولكن يقبل من الخاطر فيه ما اجتلبه عفواً».

(٧) أي: القرطاجني في منهاج البلغاء.

(٨) (ح): «سجع»، وما أثبته يوافق المنهاج: ٣٨٨.

(٩) (ح): «أنزل»، وما أثبته يوافق المنهاج: ٣٨٨.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و(ح)، وأثبته من المنهاج: ٣٨٨.

(١١) المنهاج: ٣٨٨: «في كلام العرب».

(١٢) الأصل: «مستمر»، وهو غلط، وتصويبه من (ح) والمنهاج: ٣٨٩.

(١٣) (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٥: «من الملل»، وهو موافق للمنهاج: ٣٨٩، إلا أن فيه زيادة: «عليه».

(١٤) الأصل: «القر»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٥.

(١٥) الأصل: «مماثلة»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق المنهاج: ٣٨٩.

(١٦) انتهى النقل عن منهاج البلغاء للقَرْطَاجَنِّي، وكان قد نقل هذا الكلام عن البرهان للزركشي: ١/ ٥٩، وجعله ملحقاً للكتاب، فليعلم.

أقول: هذا تعليل ـ لكون القرآن جاء بعضه مسجعاً وبعضه غير مسجع ـ [استفيدت الطلاوة[1] والحلاوة][2] منه، لأن هذا الأمر سابق معلوم كما تقدم فليعلم، والله علم.

فصل:

ألف الشيخ شمس الدين ابن الصائغ الحنفي كتاباً سماه «إحكام الرأي في أحكام الآي»[3]، قال فيه: اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية يرتكب لها أمور من[4] مخالفة الأصول، قال: وقد[5] تتبعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة فعثرت منها على أربعين[6] حكماً.

أحدها: تقديم المعمول أمام العامل[7]، نحو: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، قيل: ومنه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٣]. أو على معمول آخر، أصله التقديم نحو: ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى ٢٣﴾ [طه: ٢٣]، إذا[8] أعربنا ﴿ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ مفعول ﴿نُرِيَ﴾. أو على الفاعل نحو: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ ٤١﴾ [القمر: ٤١]، ومنه تقديم خبر كان على اسمها نحو: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [الإخلاص: ٤].

الثاني: تقديم ما هو متأخر في الزمان، نحو: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ ٢٥﴾

---

(١) (ح): «الطوه»، فلعله تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين رسمه في الأصل: «استفيده الطلوه والحلوه»، فلعل الأمر هنا سار على طريقة النساخ بكتابة (الصلوة) يريدون بها (الصلاة)، وما أثبته يؤيده قول الوليد بن المغيرة في القرآن: «إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة...»، ولعل هذا المعنى الذي أراده المؤلف.

انظر كلام المغيرة في: تفسير الطبري: ٢٩/٩٨.

(٣) انظر: الإتقان: ٣/٢٩٦.

(٤) «من» ساقط من (ح).

(٥) الأصل زيادة: «واو»، وحذفها موافق لـ(ح) والإتقان: ٣/٢٩٦.

(٦) «أربعين» ساقط من الأصل وأثبته من (ح)، وفي الإتقان: ٣/٢٩٦: «نيف عن الأربعين».

(٧) الإتقان: ٣/٢٩٦: «أما على العامل».

(٨) الأصل: «فإذا»، وهو خطأ، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/٢٩٦.

[النجم: ٢٥]، ولولا مراعاة الفواصل لقدمت ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ على الآخرة[١]، كقوله: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].

الثالث: تقديم الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]. قلت: وتقدم[٢] ما فيه[٣].

الرابع: تقديم الضمير على ما يفسره نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧].

الخامس: تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة[٤] نحو: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

السادس: حذف ياء المنقوص المعرف نحو: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

السابع: حذف ياء الفعل غير المجزوم، نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾ [الفجر: ٤].

الثامن: حذف ياء الإضافة نحو: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ۝١٦﴾ [القمر: ١٦]، ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢].

التاسع: زيادة حرف المد، نحو: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ومنه إبقاؤه مع

---

(١) «على الآخرة» ليس في الإتقان.

(٢) (ح): «وتقديم»، وهو تحريف.

(٣) هذه الآية ورد بيان عند المفسرين لسبب تقديم هارون على موسى فيها، مع أن موسى أفضل من هارون. وأحسن ما ورد فيها من أقوالهم ـ مما اطلعت عليه ـ ما يلي:

ذهب ابن عاشور في التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٦٢ إلى أنها من حكاية قول السحرة، قدموا مرة اسم هارون اعتباراً بكبر سنه، وقدموا مرة اسم موسى اعتباراً بفضله على هارون بالرسالة وكلام الله تعالى، فاختلاف العبارتين باختلاف الاعتبارين.

وقال المراغي في تفسيره (١٩٨٥م): ١٦/ ١٣٠: إنهم لم يقصروا على قولهم: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية، وإنما لم يقتصروا على ذكر موسى بل ذكروا هارون وقدموه عليه خوفاً من هذه الشبهة أيضاً، إذ إن فرعون كان يدّعي ربوبيته لموسى لأنه رباه في صغره، وهو تعليل جيد..

ولمزيد من التفصيل حول هذه القضية يرجع لكتاب: الفاصلة في القرآن لمحمد الحسناوي: ١١٧ وما بعدها.

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٩٧: «المفرد»، وهو خطأ.

الجازم نحو: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، «سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ» [الأعلى: ٦]، على القول بأنه نهي.

العاشر: صرف ما لا ينصرف نحو: ﴿قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦].

الحادي عشر: إيثار تذكير اسم الجنس كقوله: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠].

الثاني عشر: إيثار تأنيثه نحو: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧]، ونظير هذين قوله في القمر: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٌ ۝٥٣﴾ [القمر: ٥٣]، وفي الكهف: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾ [الكهف: ٤٩].

الثالث عشر: الاقتصار على أحد الوجهين الجائزين اللذين قرئ بهما في السبع في غير ذلك، كقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٤]، ولم يجئ ﴿رَشَدًا﴾ في السبع، وكذا ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا﴾ [الكهف: ١٠]، لأن الفواصل في السورتين متحركة[1] الوسط، وقد/ جاء في ﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وبهذا يبطل ترجيع الفارسي قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم [الأعراف: ١٤٦][2]، ونظير ذلك قراءة ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ [المسد: ١]، بفتح الهاء وسكونها وإن لم[3] يقرأ: ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ﴾ [المسد: ٣] إلا بالفتح المراعاة الفاصلة.

[١٥٤ب/هـ]

الرابع عشر: إيراد الجملة التي يرد[4] بها ما قبلها على غير وجه المطابقة في الاسمية والفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]، ولم[5] يطابق بين قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ وبين ما ورد[6] به فيقول: «ولم يؤمنوا»، «وما آمنوا»[7] لذلك.

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٩٧: «محركة».

(٢) ويبدو أن السبب في خطأ ترجيح الفارسي هذا أنه اعتمد في ذلك قياس «سبيل الرشد» على الآيتين الأخريين، دون أن يعتمد في ذلك على ما ثبت من قراءة، وهذا ـ ولا شك ـ منهج باطل.

(٣) كذا في الأصل، وفي (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٨: «ولم».

(٤) (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٨: «رد».

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٩٨: «لم».

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٩٨: «ما رد».

(٧) (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٨: «أو وما آمنوا».

الخامس عشر: إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر كذلك، نحو: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، ولم يقل: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا﴾.

السادس عشر: إيراد أحد جزأي[1] الجملتين على غير الوجه الذي أورد نظيرها من الجملة الأخرى نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

السابع عشر: إيثار أغرب اللفظين، نحو: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢]، ولم يقل: جائرة، و﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ولم يقل: في[2] جهنم أو النار، وقال في (المدثر): ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾، وفي (سأل) ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾ [المعارج: ١٥]، وفي (القارعة): ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ لمراعاة فواصل كل سورة.

الثامن عشر: اختصاص كل من المشتركين[3] بموضع، نحو: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وفي[4] (طه): ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ [١٢٨]/. [٩٩ب/ح]

التاسع عشر: حذف المفعول، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾﴾ [الليل: ٥]، و﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿٣﴾﴾ [الضحى: ٣]. ومنه حذف متعلق أفعل التفضيل، نحو: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[5] [طه: ٧٣].

العشرون: الاستغناء بالإفراد عن التثنية، نحو ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧].

الحادي والعشرون: الاستغناء به عن الجمع، نحو: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، ولم يقل: أئمة، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾﴾ [القمر: ٥٤]، أي: أنهار.

الثاني والعشرون: الاستغناء بالتثنية عن الإفراد، نحو: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ [الرحمن: ٤٦]. قال الفراء[6]: أراد جنة، كقوله: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ

---

(١) «جزءي» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) والإتقان: ٣/٢٩٨.

(٢) «في» ليس في (ح) ولا الإتقان.

(٣) (ح): «المشركين»، وهو تحريف.

(٤) (ح) والإتقان: ٣/٢٩٨ زيادة: «سورة».

(٥) الذي في الإتقان: ٣/٢٩٩: «خير وأبقى».

(٦) انظر: الإتقان: ٣/٢٩٩.

﴿ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [النازعات: ٤١] فأثنى لأجل الفاصلة، قال: والقوافي تحتمل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام، ونظير ذلك قول الفراء[١] - أيضاً - في قوله: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا ۝١٢﴾ [الشمس: ١٢] أنهما رجلان: قدار[٢] وآخر معه، ولم يقل: «أَشْقَيَاهَا» للفاصلة.

وقد أنكر ذلك ابن قتيبة وأغلظ فيه، وقال: إنما يجوز في رؤوس الآي زيادة هاء السكت، أو الألف، أو حذف همزة[٣]، أو حرف[٤]، فأما أن يكون الله - جل شأنه - وعد جنتين فجعلهما[٥] جنة واحدة لأجل رؤوس الآي معاذ الله، وكيف هذا وهو يصفهما[٦] بصفات الاثنين، قال: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، ثم قال: ﴿فِيهِمَآ﴾ [الرحمٰن: ٥٠][٧].

وأما ابن الصايغ، فإنه نقل عن الفراء[٨] أنه أراد جنات فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة، ثم قال: وهذا غير بعيد، قال: إنما عاد الضمير بعد ذلك بصفة التثنية مراعاة للفظ[٩]، **وهذا هو الثالث والعشرون.**

الرابع والعشرون: الاستغناء بالجمع عن الإفراد نحو: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: وَلَا خُلَّةُ، كما في الآية الأخرى[١٠]، وجُمِعَ مراعاة للفاصلة.

---

(١) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٩٩.

(٢) واسمه: قدار بن سالف، عاقر الناقة، وهو أحيمر ثمود، وهو الذي قال تعالى فيه: ﴿فَنَادَوْا۟ صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ ۝٢٩﴾ [القمر: ٢٩]، وكان هذا الرجل عزيزاً فيهم، كما في مسند أحمد: ٤/ ١٧. وانظر: تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٣٧.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٩٩: «همز».

(٤) «حرف»: تحرف في الأصل والإتقان ٣/ ٢٩٩ إلى «صرف»، وتصويبه من (ح).

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٩٩: «بجنتين فيجعلهما».

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٩٩: «يصفها».

(٧)وهذا هو الذي تطمئن إليه النفس وينشرح له الصدر.

(٨) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٩٩.

(٩) تحرف في الأصل إلى «اللفظ»، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٢٩٩.

(١٠) وهي قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

والخُلَّةُ: هي الصَّدَاقَةُ والمَحَبَّةُ التي تَخَلَّلَتِ القلب فصارت خِلَالَهُ: أي في بَاطِنِهِ، ويقال: خُلَّةُ الإنسان: أهل مَوَدَّتِهِ، وَخُلَّةُ الرَّجل: الزَّوْجَة، وجمعها: خِلَالٌ. المعجم الوسيط: ٢٥٣ مادة: (خلل).

الخامس والعشرون: إجراء غير العاقل مجرى العاقل، نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

السادس والعشرون: إمالة ما لا يمال، كآي[1] طه والنجم.

السابع والعشرون: الإتيان بصيغة المبالغة كـ﴿قَدِيرٌ﴾ و﴿عَلِيمٌ﴾، مع ترك ذلك في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، و﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ومنه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

الثامن والعشرون: إيثار بعض/ أوصاف المبالغة على بعض، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [صٓ: ٥]، أوثر على ﴿عَجِيبٌ﴾ لذلك. [١٥٥/أ ه]

التاسع والعشرون: الفصل بين المعطوف والمعطوف[2] عليه نحو: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾﴾ [طه: ١٢٩].

الثلاثون: إيقاع الظاهر موقع[3] المضمر، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وكذا آية الكهف: [الإسراء: ٤٥][4].

الحادي والثلاثون: وقوع مفعول موقع فاعل كقوله: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، أي: ساتراً وآتياً.

الثاني والثلاثون: وقع فاعل موقع مفعول نحو: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ١٦].

الثالث والثلاثون: الفصل بين الموصوف والصفة نحو: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥، ٦]. إن إعراب[5] أحوى: صفة المرعى، أي: حالاً.

الرابع والثلاثون: إيقاع حرف مكان غيره، نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، والأصل ﴿إِلَيْهَا﴾.

---

(١) الأصل: «كأن»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٣٠٠.
(٢) «والمعطوف» ساقط من الأصل، وأثبته من (ح) والإتقان: ٣/ ٣٠٠.
(٣) الإتقان: ٣/ ٣٠٠: «موضع»، وهو خطأ.
(٤) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، فالمقصود أنه لم يقل: إنا لا نضيع أجرهم، بالضمير.
(٥) الإتقان: ٣/ ٣٠١: «أعرب».

الخامس والثلاثون: تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ، ومنه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، ﴿رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١١٧]، لأن الرأفة أبلغ من الرحمة.

السادس والثلاثون: حذف الفاعل ونيابة المفعول، نحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩﴾ [الليل: ١٩].

السابع والثلاثون: إثبات هاء السكت، نحو: ﴿مَالِيَهۡۜ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠].

الثامن والثلاثون: الجمع بين المجرورات، نحو: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمۡ عَلَيۡنَا بِهِۦ تَبِيعٗا﴾ [الإسراء: ٦٩]. فإن الأحسن الفصل بينهما[١]، إلا أن مراعاة الفاصل[٢] اقتضت عدمه وتأخير ﴿تَبِيعٗا﴾.

التاسع والثلاثون: العدول عن صيغة المضي إلى صيغة[٣] الاستقبال، نحو: ﴿فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، والأصل: قتلتم.

الأربعون: تغيير بنية الكلمة، نحو: ﴿وَطُورِ سِينِينَ ٢﴾ [التين: ٢] الأصل: سيناء.

أقول: وهذا[٤] غير مسلم، يقال: طور سيناء، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]، والكلام الإلهي أعظم شاهد، فليتأمل.

تنبيه:

قال ابن الصايغ[٥]: لا يمتنع في توجيه الخروج عن[٦] الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم كما جاء في الأثر: «لا تنقضي عجائبه»[٧].

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣٠١: «بينها».

(٢) الإتقان: ٣/ ٣٠١: «الفاصلة».

(٣) الإتقان: ٣/ ٣٠١: «العدول عن صيغة إلى صيغة المضي الاستقبال»، وهو خطأ.

(٤) (ح): «أقول: هذا» بسقوط الواو.

(٥) انظر: الإتقان: ١/ ٣٠١.

(٦) «عن» تكررت في الأصل.

(٧) أخرجه الترمذي بقصة في أوله، عن علي رضي الله عنه، حديث (٢٩٠٦). والدارمي أيضاً باللفظ نفسه عن علي رضي الله عنه، حديث (٢٣٣٤).

فصل:

قال ابن [أبي][1] الأصبع: لا تخرج فواصل القرآن عن[2] أربعة أشياء: التَّمكين، والتَّصدير، والتَّوشيح، و[الإِيغَال][3].

فالتمكين ويسمى ائتلاف القافية: أن يمهد الناثر للقرينة، أو الشاعر للقافية تمهيداً تأتي به القافية أو القرينة متمكنة في مكانها، مستقرة في قرارها، مطمئنة في موضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلق[4] معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تاماً بحيث لو طرحت لاختل المعنى، واضطرب الفهم، وبحيث لو سكت عنها كله[5] السامع بطبعه. ومن أمثلة ذلك: ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ ...﴾ [هود: ٨٧]، فإنه لما تقدم في الآية ذكر العبادة وتلاوة ذكر التصرف في الأموال اقتضى ذلك ذكر الحلم والرشد[6] على الترتيب لأن الحلم يناسب العبادات، والرشد يناسب الأموال[7]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ ...﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٦، ٢٧]، فأتى في الآية الأولى: ﴿يَهْدِ لَهُمْ﴾، وفيها[8]: ﴿يَسْمَعُونَ﴾، لأن الموعظة فيها مسموعة، وهي أخبار القرون، وفي الثانية بـ﴿يَرَوْا۟﴾ وختمها[9] بـ﴿يُبْصِرُونَ﴾ لأنها مرئية[10].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و(ح)، وأثبته من الإتقان: ٣/٣٠٢ وهو الصواب، وقد تقدم.

(٢) الإتقان: ٣/٣٠٢ زيادة: «أحد».

(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل و(ح) إلى «الإيقال»، وتصويبه من الإتقان: ٣/٣٠٢.

(٤) الإتقان: ٣/٣٠٢: «متعلقاً».

(٥) الأصل: «كمله»، وهو تحرف، وما أثبته من (ح).

(٦) وهو قوله تعالى في آخر الآية: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾.

(٧) (ح): «الأحوال»، وهو تحريف.

(٨) الإتقان: ٣/٣٠٢: «وختمها بـ».

(٩) (ح): «أو ختمها».

(١٠) الإتقان: ٣/٣٠٢: «مرتبه»، وهو تصحيف.

[١٥٥ب/هـ] وقوله تعالى:/ ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإن اللطيف[١] يناسب ما يدرك بالبصر، والخبر يناسب ما لا يدرك به[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ . . .﴾ إلى قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، في[٣] هذه الفاصلة التمكين التام المناسب لما قبلها، وقد بادر بعض الصحابة حين نزول[٤] أول هذه[٥] الآية إلى ختمها بها قبل أن يسمع[٦] آخرها، فأخرج ابن أبي حاتم [١٠٠أ/ح] من/ طريق الشعبي، عن زيد بن ثابت قال: «أملَى عَلَيَّ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ . . .﴾ إلى قوله: ﴿خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، قال معاذ بن جبل: فتبارك الله أحسن الخالقين، فضحك رسول الله ﷺ، فقال له معاذ: [مم][٧] ضحكت يا رسول الله، قال: «بها ختمت»[٨].

وحكي أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غفور رحيم﴾[٩] [البقرة: ٢٠٩]، ولم[١٠] يقرأ القرآن،

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣٠٢: «اللطف».

(٢) كذا في الأصل و(ح)، وعبارة الإتقان: «فإن اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبر يناسب ما يدركه»، وهي عكس ما في الأصل و(ح)، ولعله الصواب لتقدم «ما لا يدرك» في أول الآية، وتقدم ﴿اللَّطِيفُ﴾ في آخر الآية.

(٣) الإتقان: ٣/ ٣٠٢: «فان في».

(٤) الإتقان: ٣/ ٣٠٢: «نزل».

(٥) «هذه» ليست في (ح) ولا الإتقان.

(٦) (ح): «سمع»، وهو خطأ.

(٧) الأصل و(ح): «بم»، وهو تحريف، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣٠٣.

(٨) الحديث أورده ابن كثير في تفسيره: ٥/ ٤٦٣ عن ابن أبي حاتم، وقال: فيه جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف جداً، وفي خبره نكارة شديدة، وذلك أن هذه السورة مكية، وزيد بن ثابت إنما كتب الوحي بالمدينة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنما كان بالمدينة أيضاً، فالله أعلم.

وانظر: الإتقان: ٣/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٩) وصواب الآية: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(١٠) الإتقان: ٣/ ٣٠٣: «ولم يكن».

فقال: إن كان هذا كلام الله[1] فلا يقول كذا[2]، الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه.

تنبيهات:

الأول: قد تجتمع فواصل في موضع واحد، ويخالف بينها، كأوائل النحل فإنه تعالى بدأ بذكر الأفلاك، فقال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ٣]، ثم ذكر خلق الإنسان من نطفة، ثم خلق (الأنعام) [الآيات: ٤ - ٩]، ثم عجائب النبات، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾﴾ [النحل: ١٠، ١١]، فجعل مقطع هذه الآية التفكر، لأنه استدلال بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار، ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو: أنه لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟ وكان الدليل لا يتم إلا بالجواب عن هذا السؤال[3]، كان مجال الفكر[4] والنظر والتأمل باقياً، فأجاب[5] عنه بوجهين:

أحدهما: أن تغيرات العالم السفلي مربوطة بأحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت؟ فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم منه التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم فذاك إقرار بوجود الإله تعالى، وهذا هو المراد بقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [النحل: ١٢]، فجعل مقطع هذه الآية العقل، فكأنه[6] قيل: إن كنت عاقلاً فاعلم أن التسلسل باطل، فوجب

---

(١) لفظ الجلالة: أثبته من (ح) والإتقان: ٣/٣٠٣.

(٢) في الإتقان هنا ما نصه: «ومر بهما رجل فقال: كيف تقرأ هذه الآية، فقال الرجل: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فقال: هكذا ينبغي». اهـ. قال المحقق بعد ذلك: هذه زيادة من تفسير القرطبي يستقيم بها الكلام.

(٣) الأصل: «السول»، وهو تحريف، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/٣٠٣.

(٤) (ح) والإتقان: ٣/٣٠٣: «التفكر».

(٥) الإتقان: ٣/٣٠٣ زيادة: «تعالى».

(٦) الإتقان: ٣/٣٠٤: «وكأنه».

انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدها[1] غير متحرك[2]، وهو الإله القادر المختار.

الثاني: أن نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع[3] أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة واحدة، ثم إنا نرى الورقة الواحدة من الورد أحد وجهيها في غاية الحمرة، والأخرى[4] في غاية السواد، فلو كان المؤثر موجباً بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت في الآثار، فعلمنا أن المؤثر قادر مختار، وهذا هو المراد من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٣]، فكأنه قيل[5]: ما ترسخ في عقلك أن الواجب بالذات، والطبع لايختلف تأثيره، فإذا نظرت[6] حصول هذا[7] الاختلاف، علمت أن المؤثر ليس هو الطبائع؛ بل الفاعل المختار، فلهذا جعل مقطع الآية التذكر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ تَعَالَوْا[8] أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الآيات [١٥١، ١٥٢، ١٥٣]، فإن الأولى ختمت بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، والثالثة بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، لأن الوصايا التي في الآية الأولى إنما يحمل على تركها عدم العقل الغالب على الهوى؛ لأن الإشراك بالله لعدم/ استكمال العقل الدال على توحيده [١٥٦/أ هـ]

---

(١) (ح): «موجودها»، وهو تحريف.

(٢) قوله: «موجدها غير متحرك»، هذه لفظة فيها نظر، فصفات الله ﷻ لا نثبت منها لله ﷻ إلا ما أثبته لنفسه أو أثبته له نبيه ﷺ من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل.

(المدقق): هذا من الفكر اليوناني الدخيل الذي أراد تفسير كيفية صدور متعدد من العوالم عن الواحد، ومثل هذا القول لا يعتمد في التصور الإسلامي!

(٣) «جميع» ساقط من الإتقان.

(٤) كذا في الأصل، و(ح) والإتقان: ٣/ ٣٠٤: «والآخر»، وهو المناسب لسياق الكلام.

(٥) الإتقان: ٣/ ٣٠٤ زيادة: «اذكر».

(٦) (ح): «انتظرت».

(٧) «هذا» تحرف في الأصل إلى «هذه»، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٣٠٤.

(٨) قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ ساقط من الأصل.

وعظمته، وكذلك عقوق الوالدين لا يقتضيه العقل لسبق إحسانهما إلى الولد بكل طريق، وكذلك قتل الأولاد[1] من الإملاق مع وجود الرزاق[2] الحي الكريم، وكذلك إتيان الفواحش لا يقتضيه عقل، وكذلك[3] قتل النفس لغيظ أو غضب في القاتل، فحسن بعد ذلك ﴿يَعْقِلُونَ﴾. وأما الثانية، فلتعلقها بالحقوق المالية والقولية، فإن من علم أن له أيتاماً يخلفه من بعده لا يليق به أن يعامل أيتام غيره إلا بما يجب[4] أن يعامل به أيتامه، ومن يكيل، أو يزن، أو يشهد لغيره، لو كان ذلك الأمر له لم يحب أن يكون فيه خيانة ولا بخس، وكذا من وعد أو وعد لم يحب[5] أن يخلف، ومن أحب ذلك عامل الناس به ليعاملوه بمثل ذلك[6]، فترك ذلك إنما يكون لغفلة عن تدبر ذلك وتأمله، فلذلك ناسب الختم بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. وأما الثالث: فلأن ترك اتباع شرائع الله الدينية[7] مؤدٍّ إلى غضبه وإلى عقابه، فحسن ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي: عقاب الله بسببه.

ومن ذلك قوله تعالى في (الأنعام) أيضاً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ . . ﴾ الآيات [٩٧ ـ ٩٩]، فإنه ختم الأولى بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾، والثالثة بقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[8]، وذلك لأن حساب النجوم والاهتداء به[9] يختص بالعلماء بذلك، فناسب ختمه بـ﴿يَعْلَمُونَ﴾، وإنشاء الخلائق من نفس واحدة، ونقلهم من صلب إلى رحم، ثم إلى الدنيا ثم حياة وموت، والنظر في ذلك والفكر فيه أدق، فناسب ختمه بـ﴿يَفْقَهُونَ﴾، لأن الفقه فهم الأشياء الدقيقة. ولما[10] ذكر ما أنعم به على عباده من سعة

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣٠٤ زيادة: «بالوأد».
(٢) الإتقان: ٣/ ٣٠٤: «الرازق».
(٣) الإتقان: ٣/ ٣٠٤: «وكذا».
(٤) كذا في الأصل، وفي (ح) والإتقان: ٣/ ٣٠٥: «يحب»، وهو الأنسب للسياق.
(٥) الأصل: «يجب»، وما أثبته من (ح) والإتقان: ٣/ ٣٠٥ وهو الصواب.
(٦) الإتقان: ٣/ ٣٠٥: «ليعاملوه بمثله».
(٧) (ح): «الدينة»، وهو تحريف.
(٨) الإتقان: ٣/ ٣٠٥: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.
(٩) الإتقان: ٣/ ٥٠٣: «بها».
(١٠) (ح): «وأما».

الأرزاق والأقوات والثمار وأنواع ذلك ناسب ختمه بالإيمان الداعي إلى شكره ـ تعالى ـ على نعمه.

ومن ذلك قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحاقة: ٤١، ٤٢]/ ، حيث ختم الأولى بـ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، والثانية بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾. ووجهه أن مخالفة القرآن لنظم الشعر ظاهرة واضحة[١] لا تخفى على أحد، [فقول][٢] من قال: شِعْر، كُفْر وعناد محض، فناسب ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾. وأما مخالفته لنظم الكهان وألفاظ السجع فيحتاج[٣] إلى تذكر وتدبر، لأن كلًّا منهما نثر، فليست مخالفته له في وضوحها لكل أحد كمخالفته الشعر، وإنما تظهر بتدبر ما في القرآن من الفصاحة والبدائع والمعاني الأنيقة، فحسن ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾.

[١٠٠ب/ح]

ومن بديع هذا النوع: اختلاف الفاصلتين في موضعين والمحدث[٤] واحد لنكتة لطيفة، كقوله تعالى في سورة (إبراهيم): ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾، ثم قال في سورة [(النحل)][٥]: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾﴾. قال ابن المنير[٦]: كأنه يقول: إذا حصلت النعم الكثيرة، فأنت آخذها وأنا معطيها، فحصل لك أن[٧] عند أخذها وصفان: كونك ظلوماً، وكونك كفاراً ـ يعني لعدم وفائك بشكرها ـ ولي عند إعطائها وصفان، وهما: (أني غفور رحيم، أقابل ظلمك بغفراني، وكفرك

---

(١) من قوله هنا: «واضحة» يبدأ سقط من (ح) يوازي ثلاث صفحات من الأصل، من السطر (١٧) في الصفحة (١٥٦ب) من الأصل، إلى السطر (٢٩) من الصفحة (١٥٨أ) من المخطوطة نفسها.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «فيقول»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣٠٥.

(٣) الإتقان: ٣/ ٣٠٥: «فتحتاج».

(٤) الإتقان: ٣/ ٣٠٦: «والمحدث عنه».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من الإتقان: ٣/ ٣٠٦.

(٦) هو: أحمد بن محمد بن منصور بن المُنَيِّر الجذامي الجروي الإسكندراني، ناصر الدين القاضي، توفي سنة (٦٨٣هـ). فوات الوفيات: ١/ ١٤٩، والأعلام: ١/ ٢٢٠.

(٧) الصواب حذف «إن» كما في الإتقان: ٣/ ٣٠٦.

برحمتي، فلا أقابل تقصيرك إلا بالتوفير[1]، ولا أجازي جفاك إلا بالوفاء.

وقال غيره: إنما خص سورة (إبراهيم) بوصف [المنعم عليه، و][2] سورة (النحل) بوصف المنعم، لأنه في سورة (إبراهيم) في مشارق الأرض ووصف الإنسان[3]، وفي سورة (النحل) في [مساق][4] صفات الله تعالى، وإثبات الألوهية[5].

ونظيره قوله في (الجاثية)[6]: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ/ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ [١٥٦/هـ] إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [١٥]، وفي (فصلت) ختم بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [٤٦]، ونكتة ذلك أن قبل الآية الأولى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الجاثية: ١٤]، فناسب الختام بفاصلة البعث، لأن قبله وصفهم بإنكاره. وأما الثانية، فالختام بما[7] فيها مناسب، لأنه لا يضيع عملاً صالحاً، ولا يزيد على ما عمل سيئاً.

وقال في سورة (النساء): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾، ثم أعادها وختم بقوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، ونكتة ذلك أن الأولى نزلت في اليهود، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه، والثانية نزلت في المشركين ولا كتاب لهم، وضلالهم أشد.

ونظيره قوله تعالى في (المائدة): ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [٤٤]، ثم أعادها فقال: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]. وقال[8] في الثالثة: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، ونكته أن الأولى

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣٠٥: «بالتوقير».

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «النعم على»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣٠٥.

(٣) كذا في الأصل فلعله تحريف، ففي الإتقان: ٣/ ٣٠٦: «في مساق وصف الإنسان»، وهو المناسب لسياق الكلام.

(٤) الأصل: «مشارق» وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣٠٦.

(٥) الإتقان: ٣/ ٣٠٦: «لألوهيته».

(٦) الإتقان: ٣/ ٣٠٦: «قوله تعالى في سورة الجاثية».

(٧) «بما» ساقط من الإتقان.

(٨) الإتقان: ٣/ ٣٠٧: «ثم قال».

نزلت في حُكَّام[1] مسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى. وقيل: الأولى: فيمن جحد ما أنزل الله، والثانية: فيمن خالفه مع علمه ولم ينكره، والثالثة: فيمن خالفه جاهلاً. وقيل: الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد، وهو الكفر، عبّر عنه بألفاظ مختلفة لزيادة الفائدة واجتناب صور[2] التكرار.

وعكس[3] هذا، اتفاق الفاصلة[4] والمحدث عنه مختلف، كقوله تعالى في سورة (النور): ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ . . .﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٨]، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٩﴾﴾ [النور: ٥٩].

التنبيه الثاني: من مشكلات الفواصل قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨]، فإن قوله: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يقتضي أن يكون[5] الفاصلة: الغفور الرحيم، وكذا نقلت عن مصحف أبي، وبها قرأ ابن شَنَبُود[6].

وذكر في حكمته أنه لا يغفر لمن استحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه فهو العزيز، أي: الغالب، والحكيم، وهو[7] الذي يضع الشيء في محله، وقد يخفى وجه الحكمة على بعض الضعفاء في بعض الأفعال، فيتوهم أنه خارج عنها وليس كذلك، فكان في وصفه الحكيم[8] احتراس حسن، أي: وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا معترض[9] عليك لأحد في ذلك، والحكمة فيما فعلته.

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣٠٧: «أحكام».
(٢) الإتقان: ٣/ ٣٠٧: «صورة».
(٣) تصحفت في الأصل إلى «عكسن»، وتصويبها من الإتقان: ٣/ ٣٠٧.
(٤) الإتقان: ٣/ ٣٠٧: «الفاصلتين».
(٥) الإتقان: ٣/ ٣٠٧: «تكون»، وهو المناسب للسياق.
(٦) وهي قراءة شاذة. انظر: البرهان: ١/ ٨٩، والإتقان: ٣/ ٣٠٧.
(٧) الإتقان: ٣/ ٣٠٧: «هو».
(٨) الإتقان: ٣/ ٣٠٨: «بالحكيم».
(٩) تصحفت في الأصل إلى «معترص».

ونظير ذلك قوله في سورة (التوبة): ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [٧١]، وفي سورة (الممتحنة): ﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا رَبَّنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [٥]، وفي (غافر): ﴿رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ . . .﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [٨]، وفي (النور): ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾، فإن بادئ الرأي يقتضي ﴿تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ لأن الرحمة مناسبة للتوبة، لكن عبّر به إشارة إلى فائدة مشروعية اللعان وحكمته، وهي الستر عن هذه الفاحشة العظيمة.

ومن خَفِيِّ ذلك أيضاً في سورة (البقرة): ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾، وفي (آل عمران): ﴿قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٩﴾﴾، فإن المتبادر إلى الذهن في آية (البقرة) الختم بالقدرة، وفي[1] (آل عمران) الختم/ بالعلم[2]. [١٥٧/أ هـ]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤٤﴾﴾ [الإسراء: ٤٤] فالختم بالحلم عقب تسبيح[3] الأشياء غير ظاهر في بادي الرأي. وذكر في حكمته أنه لما كانت الأشياء كلها تسبح ولا عصيان في حقها وأنتم تعصون، ختم به للمقدر في الآية وهو العصيان، كما جاء في الحديث: «لولا بهائم رُتّع، وشيوخ رُكّع، وأطفال رُضّع، لَصُبَّ عليكم العذاب صبّاً»[4].

---

(١) الإتقان: ٣/٣٠٨: «وفي آية».

(٢) في الإتقان هنا ما نصه: «والجواب أن آية البقرة لما تضمنت الأخبار عن خلق الأرض وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم، وخلق السمٰوات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت، والخالق على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كلياً وجزئياً، مجملاً ومفصلاً، ناسب ختمها بصفة العلم. وآية (آل عمران) لما كانت في سياق الوعيد على موالاة الكفار وكان التعبير بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالعقاب والثواب ناسب ختمها بصفة القدرة».اهـ. الإتقان: ٣/٣٠٨، ٣٠٩.

(٣) الإتقان: ٣/٣٠٩: «بالحلم والمغفرة عقب تسابيح».

(٤) الحديث أخرجه أبو يعلى والبزار من حديث أبي هريرة بلفظ: «مهلاً عن الله مهلاً، فإنه لولا شباب خُشّع، وبهائم رُتّع، وأطفال رُضّع، لصب عليكم العذاب صباً».

وفي إسناده إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك، وهو ضعيف. =

وقيل: التقدير ﴿حَلِيمًا﴾ عن تفريط المسبحين، ﴿غَفُورًا﴾ لذنوبهم. وقيل: ﴿حَلِيمًا﴾ عن المخاطبين الذين لا يفقهون التسبيح بإهمالهم النظر في الآيات والعبر ليعرفوا حقه بالتأمل فيما أودع في مخلوقاته مما يوجب تنزيهه.

التنبيه الثالث: من[1] الفواصل ما لا نظير له في القرآن، كقوله عقيب[2] الأمر بالغض في سورة (النور): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [٣٠]، وقوله عقيب[3] الأمر بالدعاء والاستجابة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقيل: فيه تعريض بليلة القدر حيث ذكر ذلك عقب[4] رمضان، أي: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ إلى معرفتها.

وأما التصدير: فهو أن تكون[5] تلك اللفظة بعينها تقدمت في الآية[6]، وتسمى أيضاً: رد العجز على الصدر.

وقال ابن المعتز[7]: هو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر، نحو: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦].

= وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مانع، عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: «لولا عباد لله رُكّع، وصبية رُضّع، وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صباً».

وأخرجه أيضاً البيهقي وابن عدي، ومالك بن عبيدة، قال فيه أبو حاتم وابن معين: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: ليس له غير هذا الحديث، وله شاهد مرسل، أخرجه أبو نعيم أيضاً في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية: أن النبي ﷺ قال: «ما من يوم إلا وينادي مناد: مهلاً أيها الناس مهلاً، فإن لله سطوات، ولولا رجال خشع، وصبيان رضع، ودواب رتع، لصب عليكم العذاب صباً، ثم رضضتم به رضاً». نيل الأوطار: ٤/ ٢٧.

(١) الإتقان: ٣/ ٣٠٩: «في».

(٢) الإتقان: ٣/ ٣٠٩: «عقب».

(٣) الإتقان: ٣/ ٣٠٩: «عقب».

(٤) الإتقان: ٣/ ٣٠٩: «عقب ذكر».

(٥) تصحفت في الأصل إلى «يكون»، وتصويبها من الإتقان: ٣/ ٣٠٩.

(٦) الإتقان: ٣/ ٣٠٩: «في أول الآية».

(٧) هو: عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، أبو العباس، الأديب الشاعر، من تصانيفه: «البديع»، ثم توفي مخنوقاً سنة (٢٩٦هـ).

تاريخ بغداد: ١٠/ ٩٥، ووفيات الأعيان: ٣/ ٧٦. وانظر: الأعلام: ٤/ ١١٨.

الثاني: أن يوافق أول كلمة منه نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ [آل عمران: ٨]. ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾﴾ [الشعراء: ١٦٨].

الثالث: أن يوافق بعض كلماته نحو: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾﴾ [الإسراء: ٢١]، ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ...﴾ إلى قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠].

وأما التَّوشيح: فهو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية، والفرق بينه وبين التصدير أن هذا دلالته معنوية، وذلك[١] لفظية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، فإن ﴿اصْطَفَىٰ﴾ [لا][٢] يدل على الفاصلة[٣] ﴿الْعَالَمِينَ﴾ باللفظ[٤]، لأن لفظ: ﴿الْعَالَمِينَ﴾ غير لفظ: ﴿اصْطَفَىٰ﴾، ولكن بالمعنى لأنه يعلم أن من لوازم [اصطفاء][٥] شيء أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون.

وكقوله: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ..﴾ الآية [يس: ٣٧]. قال ابن أبي الأصبع[٦]: فإن من كان حافظاً لهذه السورة متفطناً إلى أن مقاطع آيها [النون][٧] المردفة وتسمع[٨] في [صدر][٩] الآية انسلاخ النهار من الليل علم

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣١٠: «وذاك».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من الإتقان: ٣/ ٣١٠.

(٣) تصحفت في الأصل إلى «الفاضلة»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١٠.

(٤) الإتقان: ٣/ ٣١٠: «لا باللفظ» وهو خطأ.

(٥) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «اصطفى»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١٠.

(٦) بديع القرآن لابن أبي الأصبع: ٩١.

(٧) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل: «السنون»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١٠، وهو موافق لبديع القرآن: ٩١.

(٨) الإتقان: ٣/ ٣١٠: «وسمع»، وهو موافق لبديع القرآن: ٩١.

(٩) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «صدد»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١٠، وهو موافق لبديع القرآن: ٩١.

أن الفاصلة[1] ﴿مُّظْلِمُونَ﴾، لأن من [انسلخ][2] النهار عن ليله أظلم، أي: دخل في الظلمة[3]. ولذلك سمي توشيحاً، لأن الكلام لما دلّ أوله على آخره نزل المعنى منزلة الوِشَاحِ[4]، ونزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكَشْحُ[5] الذين يجول عليهم[6] الوِشاح.

وأما الإيغال: فسيأتي في الإيجاز والإطناب[7].

[فصل: في أقسام الفواصل][8]:

قسم البديعيون السجع ومثله الفواصل إلى أقسام مطرف، ومتواز، ومتوازن، ومرصع[9]، و[متماثل][10].

فالمطرف: أن يختلف[11] الفاصلتان في الوزن، ويتفقان[12] في حروف

---

(١) بديع القرآن: ٩١ زيادة: «تكون».

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «انسلاخ»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١٠، وهو موافق لبديع القرآن: ٩١.

(٣) بديع القرآن: ٩١: «الظلمات».

(٤) الوِشَاحُ: خيطان من لؤلؤ وجوهر منظومان، يُخَالَفُ بينهما، معطوفٌ أحدهما على الآخر، وهو أيضاً: نسيجٌ عريض يرصَّع بالجوهر، وتشدُّه المرأة بين عاتقها وكشحَيْها. المعجم الوسيط: ١٠٣٣ مادة: (وشح).

(٥) الكَشْحُ: ما بين الخَاصِرة والضُّلوع. المعجم الوسيط: ٧٨٨ مادة: (كشح).

(٦) الإتقان: ٣/ ٣١٠: «يحول عليهما».

(٧) كذا في الأصل، وقوله: «فسيأتي في الإيجاز والإطناب» أثبته من حاشية الأصل.

ولم يفرد المؤلف الإيجاز والإطناب في القسم الذي أحققه من هذا الكتاب.

قال السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٢٠: «الإيغال وهو الإمعان، وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها. وزعم بعضها أنه خاص بالشعر، ورد بأنه وقع في القرآن من ذلك: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس: ٢٠، ٢١]، فقوله: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ إيغال، لأنه يتم المعنى بدونه، إذ الرسول مهتد لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتباع الرسل والترغيب فيه...».اهـ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من الإتقان: ٣/ ٣١١.

(٩) الإتقان: ٣/ ٣١١: «ومرصع ومتوازن».

(١٠) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «مماثل»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١١.

(١١) الإتقان: ٣/ ٣١١: «تختلف»، وهو المناسب للسياق.

(١٢) الإتقان: ٣/ ٣١١: «وتتفقا».

السجع، نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

والمتوازي: أن يتفقا وزناً وتقفية ولم يكن ما في [الأولى][(١)] مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية، نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [١٥٧ب/هـ] [الغاشية: ١٣، ١٤]./

والمتوازن: أن يتفقا في الوزن دون التقفية، نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦].

والمرصع: أن يتفقا وزناً وتقفية ويكون ما في [الأولى][(٢)] مقابلاً لما في الثانية كذلك، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

والمتماثل: أن [يتساويا][(٣)] في الوزن [دون][(٤)] التقفية، ويكون[(٥)] إفراد [الأولى][(٦)] مقابل[(٧)] لما في الثانية فهو بالنسبة إلى [المرصع][(٨)] كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي، نحو: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨].

فالكتاب والصراط متوازنان[(٩)]، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير.

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «الأول»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١١.
(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «الأول»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١١.
(٣) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «يتساوى»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١١.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبته من الإتقان: ٣/ ٣١١.
(٥) الإتقان: ٣/ ٣١١: «وتكون».
(٦) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «الأول»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١١.
(٧) الإتقان: ٣/ ٣١١: «مقابله».
(٨) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «الموضع»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١١.
(٩) الإتقان: ٣/ ٣١١: «يتوازنان».

فصل:

بقي نوعان بديعيان يتعلقان بالفواصل:

أحدهما: التشريع، وسماه[1] ابن أبي الأصبع التوأم[2]، وأصله أن يبني [الشاعر بيته][3] على وزنين من أوزان [العروض][4]، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزءين صار الباقي بيتاً من وزن آخر، ثم زعم قوم اختصاصه به.

وقال آخرون[5]: يكون في النثر بأن يبني على سجعتين، لو اقتصر على الأولى[6] كان الكلام تاماً مفيداً، وإن ألحقت به السجعة الثانية كان في التمام والإفادة على حاله مع زيادة معنى ما زاد من اللفظ. قال ابن أبي الأصبع[7]: وقد جاء من هذا الباب معظم سورة (الرحمٰن)، فإن آياتها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمٰن: ١٣] لكان تاماً مفيداً، وقد كمل بالثانية، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ.

قال الحافظ السيوطي[8]: التمثيل غير مطابق، والأولى أن يتمثل[9] بالآيات التي في أثنائها[10] ما يصلح أن يكون[11] فاصلة، كقوله تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢] وأشباه ذلك.

الثاني: الالتزام، ويسمى لزوم ما لا يلزم، وهو أن يلتزم في الشعر

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣١٢: «سماه».

(٢) بديع القرآن: ٢٣١: وقال ابن أبي الأصبع: وهذا الباب مما استنبطه أبو إسحاق، وسماه التشريع.

(٣) ما بين المعقوفين من الإتقان: ٢/ ٣١٢، وفي الأصل: «الشارع دءبت»، وهو تحريف، وما أثبته يوافق البديع: ٢٣١.

(٤) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «المعروض»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١٢.

(٥) الإتقان: ٣/ ٣١٢ زيادة: «بل».

(٦) الإتقان: ٣/ ٣١٢ زيادة: «منهما».

(٧) بديع القرآن: ٢٣٢، ٢٣٣.

(٨) الإتقان: ٣/ ٣١٢.

(٩) الإتقان: ٣/ ٣١٢: «يمثل».

(١٠) الإتقان: ٣/ ٣١٢: «إثباتها».

(١١) الإتقان: ٣/ ٣١٢: «تكون».

والنشر[1] حرفاً وحرفان[2] فصاعداً قبل الروي شرط عدم الكلفة مثال: التزام حرف: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩، ١٠] التزم الهاء قبل الراء، ومثل[3]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . . .﴾ الآيات [الشرح: ١]، التزم فيها الراء قبل الكاف، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦﴾ [التكوير: ١٥، ١٦] التزم فيها النون المشددة قبل السين، ﴿وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨﴾ [الانشقاق: ١٧، ١٨]. ومثال التزام حرفين: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢﴾ [الطور: ١، ٢]، و﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣﴾ [القلم: ٢، ٣]، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ۝٢٦ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ۝٢٧ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ۝٢٨﴾ [القيامة: ٢٦ ـ ٢٨]. ومثال التزام ثلاثة أحرف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ۝٢٠١ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ۝٢٠٢﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

تنبيهات:

الأول: قال أهل البديع: أحسن السجع ونحوه ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠﴾ [الواقعة: ٢٨ ـ ٣٠]، ويليه ما طالت قرينته الثانية، نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم: ١، ٢]، والثالثة[4]، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ . . .﴾ الآية [الحاقة: ٣٠ ـ ٣٢]. قال ابن الأثير[5]: الأحسن في الثانية المساواة، وإلا [فأطول قليلاً][6]، وفي الثالثة أن يكون[7] أطول. وقال الخفاجي: لا يجوز أن تكون[8]

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣١٢: «أو النشر».

(٢) الإتقان: ٣/ ٣١٢: «أو حرفان».

(٣) الإتقان: ٣/ ٣١٢: «ومثله».

(٤) الإتقان: ٣/ ٣١٣: «أو الثالثة».

(٥) هو: نصر الله بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير، توفي سنة (٦٣٧هـ). وفيات الأعيان: ٥/ ٣٨٩، وشذرات الذهب: ٥/ ١٨٧.

(٦) ما بين المعقوفين من الإتقان: ٣/ ٣١٣، وفي الأصل: «فأطو أل قليل»، وهو تحريف.

(٧) الإتقان: ٣/ ٣١٣: «تكون».

(٨) تصحفت في الأصل إلى: «يكون»، وتصويبها من الإتقان: ٣/ ٣١٣، وهذه الكلمة ـ كما سيأتي ـ ساقطة من (ح).

الثانية أقصر من الأولى[1].

الثاني: قالوا: أحسن السجع ما كان قصيراً، لدلالته على قوة [المنشئ][2]، وأقله كلمتان، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ ...﴾ الآية [المدثر: ١، ٢][3]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ...﴾ الآية [المرسلات: ١][4]، ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ...﴾ الآية [الذاريات: ١][5]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]. والطويل ما زاد على عشر[6] كغالب الآيات، وما بينهما متوسط كآيات سورة (القمر).

الثالث: قال الزمخشري في «كشافه القديم»[7]: لا تحسن[8] المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعاني على سردها على النهج[9] الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه، فأما أن تهمل المعاني ويهتم [بتحسين][10] اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مواده[11] فليس من قبيل البلاغة، وبنى على ذلك أن[12] التقديم في ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] ليس لمجرد/ الفاصلة[13] [١٥٨/أ هـ] بل لرعاية الاختصاص.

الرابع: مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور، وبالعكس كقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ۝١١﴾ [الصافات: ١١]

---

(١) لعل قول الخفاجي هنا بمعناه، فالذي وجدته في سر الفصاحة قوله: والفواصل على ضربين: ضرب يكون سجعاً، وهو ما تمثلت حروفه في المقاطع، وضرب لا يكون سجعاً، وهو ما (تقاربت) حروفه في المقاطع، ولم تتماثل. انظر: سر الفصاحة: ١٦٥.

(٢) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «المشي»، وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣١٣.

(٣) الإتقان: ٣/ ٣١٣: «الآيات».

(٤) الإتقان: ٣/ ٣١٣: «الآيات».

(٥) الإتقان: ٣/ ٣١٣: «الآيات».

(٦) الإتقان: ٣/ ٣١٣: «ما زاد عن العشر».

(٧) لم أقف عليه في الكشاف. ولكن انظر: الإتقان: ٣/ ٣١٣.

(٨) تصحفت في الأصل إلى «تحسن» بسقوط لا، وتصويبها من الإتقان: ٣/ ٣١٣.

(٩) الإتقان: ٣/ ٣١٣: «المنهج».

(١٠) ما بين المعقوفين تحرف في الأصل إلى «تحسين»، وتصويبه من الإتقان: ٣/ ٣١٤.

(١١) الإتقان: ٣/ ٣١٤: «مؤداه».

(١٢) هنا ينتهي السقط الذي بدأ في (ح).

(١٣) (ح): «الفاصل».

مع قوله: ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩]، و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، وقوله: ﴿بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١][١] مع قوله: ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، و﴿سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢][٢]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] مع قوله: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

الخامس: كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك. قال[٣] سيبويه[٤]: إنهم إذا ترنموا يلحقون[٥] الألف والياء والنون[٦]، لأنهم أرادوا مد الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترنموا، وجاء القرآن[٧] على أسهل موقف وأعذب مقطع.

السادس: حروف الفواصل إما متماثلة أو متقاربة[٨]، فالأولى مثل: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ۝٤﴾ [الطور: ١ - ٤] والثاني مثل: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، ﴿قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۝٢﴾ [ق: ١، ٢]. قال الإمام فخر الدين[٩] وغيره: وفواصل القرآن لا تخرج عن هذين[١٠] القسمين؛ بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة، قال: وبهذا يترجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عدّ الفاتحة سبع آيات مع البسملة، وجعل: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ ..﴾ إلى آخرها

---

(١) في الإتقان: ٣/ ٣١٤ زيادة: «ودسر ومستمر».

(٢) هنا في (ح) والإتقان: ٣/ ٣١٤ زيادة: «وقوله».

(٣) (ح) والإتقان: ٣/ ٣١٤: «كما قال».

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٠٤.

(٥) الأصل: «يلحقوا»، وهو غلط، وصوابه من (ح) وهو موافق للكتاب: ٤/ ٢٠٤ بتحقيق عبد السلام هارون.

(٦) في الكتاب: ٤/ ٢٠٤: «يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون».

(٧) الإتقان: ٣/ ٣١٤: «وجاء في القرآن».

(٨) الإتقان: ٣/ ٣١٤: «وإما متقاربة».

(٩) هو: عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلعي الحنفي، أبو محمد، وأبو عمر، له تصانيف منها: «تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق» في الفقه، توفي سنة (٧٤٣هـ). الجواهر المضية: ٢/ ٥١٩، والدرر الكامنة: ٢/ ٤٤٦. وانظر: الأعلام: ٤/ ٢١٠.

(١٠) «هذين» من (ح) والإتقان، وفي الأصل: «هذا»، وهو تحريف.

آية، فإن من جعل آخر الآية السادسة: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مردود بأنه لا يشابه فواصل سائر آيات السورة[1] لا بالمماثلة[2] ولا بالمقاربة، ورعاية التشابه في الفواصل لازمة.

السابع: كثر في الفواصل التضمين والإيطاء لأنهما ليسا[3] بمعيبين[4] في النثر، وإن كانا عيبين في النظم. فالتضمين أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]. والإيطاء تكرر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في (الإسراء): ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]، وختم بذلك الآيتين بعدها[5]. انتهى منقولاً هذا النوع برمته من «الإتقان» لحسن[6] جمعه كلام الناس في هذا المقام[7]. والله الموفق.

---

(١) تحرفت في الأصل إلى «السور»، وتصويبه من (ح) والإتقان: ٣/ ٣١٤.

(٢) (ح) والإتقان: ٣/ ٣١٤: «لا بالمتماثلة».

(٣) تحرفت في الأصل إلى «ليس»، وتصويبها من (ح) والإتقان: ٣/ ٣١٥.

(٤) الإتقان: ٣/ ٣١٥: «بعيبين».

(٥) وهما قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ۝٩٤ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ۝٩٥﴾ [الإسراء: ٩٤، ٩٥].

(٦) (ح): «كحسن»، وهو تحريف.

(٧) وهذا النوع كما أسلفت لما ينقل برمته من الإتقان، فأوله من اللطائف: ١/ ٢٦٤ ـ ٢٧٧. انظر في ذلك: الإتقان: ٣/ ٢٩١، ٣١٥.



فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة